

الكتب التاريخية

٣

# مصر الحديثة

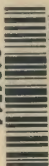


دكتور  
محمد مجدي

دكتوراه الدولة من جامعة باريس  
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر  
بجامعة أسيوط وعين شمس

الناشر  
التحالف  
بالاسكندرية

0194514



Bibliotheca Alexandrina









# مصر الحديثة

١٨٠٥ - ١٩١٧

دكتور  
محمد مجدي

دكتورة الدولة من جامعة باريس  
أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر  
جامعة عين شمس

التأليف // منقحة  
بالإسكندرية

١٩٦٩



## مقدمة

سجلت مصر تاريخها منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث . ومن على الأحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، في مادة وفي طريقة كتابته ، لكي تصل في العصور الحديثة إلى عدد من المؤلفات الضخمة . والتي تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقي في الربع الثاني من القرن العشرين إهتماماً بالفاً . ووجد مصادر تموله وتنفق عليه ، فلا شك في أن ذلك كان يرجع إلى بعض إلتجاهات معينة نظرت لهذا التاريخ ، في العصور الحديثة ، أو إعتبرتها على أنها مجرد تاريخ سياسى ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد ، وتوارثوها لبنا عن أبه . وأثر ذلك في تقسيم فترات تاريخ مصر الحديث إلى « عصور » ، يرتبط كل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير ، أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ، فكان المهم هو نسبة كل ما يتم في البلاد في هذه الفترة أو ذلك العصر إلى شخصية معينة ، من أسرة محددة . ولاشك في أن هذا الإلتجاه في كتابة التاريخ كان يستند من ناحية إلى فترات تتمشى تاريخياً مع الزمن ، ولكن بما لاشك فيه أيضاً هو أن كتابة التاريخ بهذه الطريقة كانت بحجة بمجهودات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع إلى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليوناً . كما أن القيم التي تدفع كاتب التاريخ إلى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنعه من أن يذكر بعض الأحداث أو المواقف التي قد لا تتمشى مع هذه القيم المحددة ، والتي يكون قد حصر نفسه داخل إطارها عند محاولته الكتابة . وربما كان ما يمله كاتب هذا التاريخ على درجة من الأهمية بالنسبة لدارس

آخر له قيم مختلفة، ربما تكون أكثر عمقا وأصاله، أو أكثر جرأة وثورية .  
ولاشك في أن هذه العوامل كانت تجعل من كتابة التاريخ بهذه الطريقة، رغم وفرة  
الكتابة، قاصرة وناقصة، وتحتاج إلى إعادة نظر من جديد .

وملاحظة ثانية على ما كتب عن تاريخ مصر في العصور الحديثة هو أنه قد  
ذازت دائما فيما يمكننا أن نسميه « بالبنان الفوق » أى في ذلك المجموع من  
العوامل السياسية، دون محاولة فعالة للدراسة من يسكنون سطح هذا الإقليم  
وأرضه، أى دراسة الأحوال الاجتماعية، والظواهر التي قد يتخذها دارس  
التاريخ على أنها مؤشرات تدل على اتجاهات معينة، وأحوال محددة عند المصريين.  
وبطبيعة الحال كانت كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق،  
ومحاولات الوصول إلى الجذور، والأسس التي تعتبر دعائم لهذا البنان، الذي  
هو مصر، وهذه الجذور هي الأحوال الاقتصادية وما يصيبها من تطور، أو ما  
يلحق بها من جمود، نتيجة لتأثيرها بمن يحتل السلطة. وإذا كانت بعض الكتابات  
التاريخية قد تركت الجوانب السياسية أو ذلك « البنان الفوق » فإنها كانت تتركه  
لكي تنزل إلى ميدان « التاريخ العسكري »، أو التاريخ الحربي، بما يشتمل عليه  
كذلك من معنى القوة، والارتباط بقيادة معينة، وإمتداد حكم محدد إلى آفاق  
جديدة. ولاشك في أن إهمال الجوانب الاجتماعية، والجذور الاقتصادية،  
يجعل هذا البنان التاريخي مزعزعا في كتابته، وتزيد درجة ثقلة حينما يتطور  
المجتمع. وتتطور القيم الموجودة عند الرجال .

وربما كان هذا عامل من العوامل التي أثرت في كآني التاريخ، وبخاصة بعد  
سنة ١٩٥٢. ذلك أن تطور القيم أجبر دارسي التاريخ الحديث على إعادة النظر  
فيها درسوا، وفيما عزموا على أن يكتبوا. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك زيادة

وضوح الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية والسياسية. وعلى دارس التاريخ الآن أن يحاول التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسب مقدرته، والإمكانيات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب ما يرضى عنه ، وما يجعل القارىء يرضى عما كتب .

ولا يمكننا أن نتجاهل صعوبة العمل في ميدان كتابة التاريخ الحديث، وضرورة الرجوع إلى الوثائق في دور المحفوظات ، وهى كثيرة، ولا زالت تحتاج إلى مجهودات ضخمة، حتى تصبح مهنة أمام الباحثين والدارسين ؛ وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الأجنبية ، وبدرجة من الاقنآن ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا . ومع ذلك فن الواجب الا تكون هذه العقبات حائلادون محاولة كتابة هذا التاريخ .

ومع إزدياد شعورى بالمسؤولية فى الاسهام بنصيب فى إعادة كتا بتاريخ مصر الحديث ، وجدت لزماً على أن أبدأ ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحاً جديداً فى كتابة التاريخ ، أو أننى أقدم عملاً كاملاً يصمد أمام الزمن ؛ ولكنها محاولة مخلصة ، وجدت نفسى مهتماً ومعداً لتحمل مسئوليتها . وإنى إذ أربط بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الإستراتيجية والسياسية، إنما أحاول تقديم أكبر تفسير ممكن لتلك الظواهرات التى شاهدها مصر فى تاريخها الحديث . كما أن التقسيم الزمنى الذى اتخذته أساساً لهذا التاريخ ، يرتبط بالعوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون أن ألغى أهمية القيادة بالنسبة لإتخاذ قرارات معينة، فى بعض المسائل المحددة .

وأرجو أن تكون محاولتى هذه ، مع تواضعها ، الصعوبة الواضحة فى العمل

فى هذا الميدان ، نضع بعض النقاط على بعض الحروف ، ونفتح عدداً من المشكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزاً لغيرى على العمل، وعلى الكتابة ، إذ أن الميدان يحتاج لمجهود كبير .

فالى القارىء والدارس والباحث ، أقدم بمجهدى . وعلى الله قصد السبيل .

دكتور

مبول بمبى

الاسكندرية فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨

## « تمهيد »

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد في هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر . ورجع ذلك إلى سببين : أولهما هو المظهر الجديد الذى أخذته مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها في الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة في الكتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أكانوا من الشرقيين أو الغربيين .

ولكن هذا الاتجاه يتنافى مع ما إصطلح عليه رجال التاريخ في العالم ؛ بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ؛ كما أن صعوبة البحث في بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث في العالم مع حركة النهضة الأوروبية ، ويتركز على وجه التحديد مع فتح الأتراك العثمانيين للقسطنطينية في سنة ١٤٥٣ ، أو مع سقوط غرناطة في أيدي الإسبانين في سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثانى للقرن الخامس عشر . ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لا يزال ممتداً إلى بعض المناطق المختلفة حتى الآن ، نتيجة لاستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلاً ، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيماته العامة تسرى على كل العالم . رغم تباين الأوضاع واختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ، وهذا هو الذى دفعنا إلى إعتبار أوائل القرن السادس عشر ، مع ماتم فيها من أحداث جسام ، تتمثل في دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر في العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثمانى سيظل عتيقاً وجامداً ، ويرتبط

في شكله وجوهره بمحضارة العصور الوسطى ، أكثر من إرتباطه بروح العصر الحديث . هذه هى نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الإنتاج ، ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموماً ، إمتداداً للنظام الإنقطاعى الذى ساد فى مصر والمناطق الملحقة بها فى عصر المماليك ، إلا أن هناك ظروفًا جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستغلة ، وعددها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لعلاقة مصر بغيرانها ، وعلاقتها بالعالم . ولاشك فى أن تحول طرق التجارة العالميه فى هذا الوقت من منطقة الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسى ، ودول غرب أوروبا ، جاء عاملاً جديداً يؤثر على أحوال الشرق الأدنى ، فى نفس الوقت الذى تغيرت فيه موازين القوى فى هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سلطنة المماليك ، تغيرت الوضعية « الدولية » لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الامس ، بل تحالف معهم بعد أن أنزلهم من مرتبتهم ، واستعاز بهم ، كأدوات له ، وكجزء من نظامه ، لحكم البلاد .

وإن دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، ودراسة طبيعة « السلطة » الموجودة فى مصر فى هذه الفترة ، تعتبر ميداناً خصباً لتقييم ذلك الشكل من أشكال الإنقطاع ؛ كما أن موازنته بالنظم الإنقطاعية الأخرى التى سادت فى أوربا فى العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق هامة فى علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفى إختصاصات هذا الحاكم ؛ وربما تلقى لنا بعض الأضواء على إنجازاته ، وتصر لنا بالتالى ، بعض التفسير ، ذلك النمط الإجتماعى الذى ساد عند الشعب ، بطوائفه المختلفة ، وربما تلقى كذلك بعض الضوء على وضعية وسائل الإنتاج عندما ، فى الوقت الذى



تطورت فيه أوربا بخطوات واسعة . ومن وسائل الانتاج نصل إلى شكل المجتمع ، ونصل منه بالتالى إلى ميدان السلطة والسياسة .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالاً أحوال البؤس والفقر ، والجهل والأمراض والأوبئة . التى كانت تفتك بالمصريين ، وذكرت إجمالاً طغيان الحكام وتحكمهم ، وإستكانة المصريين وذلمهم ، تحت ضرب السياط وسكوتهم على الاستغلال ، وحرمانهم من السلطة ، فما لا شك فيه أن مثل هذا الاجال فى إعطاء الشكل العام للمجتمع خلال ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماماً مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يعثر الباحث عن ثورة نشبت لدفع ظلم ، وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وعزيمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكلما زاد البحث ، وعثر على جديد ، كلما تغيرت النظرة الاجمالية والمبسطة . وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة ، و« الولاء » للخلافة الاسلامية ، ورباط التضامن المعنوى بين سكان منطقة الشرق الأوسط ، وبخاصة أمام هجرات الدول الغربية والاستعمارية . من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن ، كانت تقلل من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت توجه الأهالى صوب السكينة والإطمئنان ، وبخاصة فى كنف هؤلاء الحكام الذين إدعوا لأنفسهم مسئولية الدفاع عن المنطقة وعن الاسلام . ضد هجرات الاستعمار ، وإن كانوا فى حقيقة الامر يدافعون عن « سلطتهم » وعن أقاليمهم ، وأقطاعاتهم ، وعن عبيدهم وبهائمهم ، الذين كانوا يستغلون . ولكن هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الاحداث ، إلى ولاء للمكرة العامة بدلاً من الولاء لفرد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ذلك لإستبداله بحاكم آخر ، من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هي مرحلة قائمة بذاتها في تاريخ مصر ، ومعرف بالمصر العثمانى ،  
 واستمدت حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وقرب نهاية هذه الفترة ،  
 ستزداد الاضواء المسطحة على مصر ، نتيجة لبدء التفكير لدى بعض دول الغرب  
 فى إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط . ومحاولة الوصول إلى  
 الهند من طريق قصير . وستنافس فى هذه العملية كل من فرنسا وإنجلترا . وسيساعد  
 هذا التنافس على زيادة الحركة فى هذا الإقليم ، فى نفس الوقت الذى ستظهر فيه  
 بعض الحركات من جانب بعض قيادات المالكى للاستقلال بمصر عن سلطة الدولة  
 العثمانية ، مع حركة على بك الكبير . والمهم هو أن هذه الحركة تمثل تغيراً جديداً  
 بعد مرحلة السكون والخود . ومع تطور الأحداث فى العالم ، تشهد مصر بحجم  
 الحلة الفرنسية إليها ، وستجد نفسها فجأة فى مواجهة نمط جديد من الجنديّة ، ومن  
 نظم الحكم ، ومن طريقة التفكير ، وطريقة العمل ؛ وستكون صدمة قاسية تكفى  
 لإيقاظ المصريين . ولا شك فى أن هذا الصدام بين النظم الاقطاعية القديمة والقوات  
 الاستعمارية التى كانت تمثل إنتصار البورجوازية على الاقطاع فى بلادها ، سيساعد  
 على تحطيم قوى الاقطاع فى مصر ، وبخاصة بعد إنتصارها عليه من الناحية الحربية ،  
 التى تعتبر الصفة الأولى والمهنة الأولى للاقطاعيين . ولكن عوامل أخرى ، مثل  
 إختلاف الله والدين ، والمادات والتقاليد ، وتحكم الأجانب فى الوطنيين ،  
 ستساعد على بث الروح الوطنى لدى المصريين ، وبشكل يميز عن المحتلين الجدد ،  
 ويميز بينهم وبين بقية سكان المنطقة . وستؤدى هذه العملية إلى ظهور قيادات  
 جديدة من المصريين ، تشارك فى ممارسة السلطة ، وبطريقة كانت قد حرمت منها  
 من قبل . وبإضمار النظام الاقطاعى الموجود فى مصر ، فى نفس الوقت الذى  
 ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية ، تبيأت الملاد لتغيير أساسى فى بنيتها الاقتصادية  
 — الاجتماعى ، حتى وإن كان ذلك بعد مرحلة من الاضطراب .

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الإجتماعية ، يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة، الممتدة من أول الفتح العثماني لمصر ، في سنة ١٥١٧ إلى نهاية عصر القوضى في سنة ١٨٠٥ ، تحت إسم « عصر الانقطاع » . وستبدأ البلاد من بعدها للدخول في مرحلة جديدة ، لها ميزاتها وخصائصها .

حقيقة أن الإقطاع لن ينتهى فجأة ، ماديا ومعنويا ، ولا حتى ثقافيا ، ولكن تطور وسائل الإنتاج ، وتطور البنيان الإجتماعى فى مصر ، سيدخل البلاد في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الافراد قد إستمروا في التفكير ، أو في معاملة الغير ، بطريقة إقطاعية ، والمعيشة بقيم إقطاعية .

\* \* \*

وإذا كان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر يعتبر فاتحة لعهد جديد، فإن ذلك كان يتمثل في محاولتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لكي تخلصهم من تحكم الاتراك والمماليك ؛ وكان يتمثل في أنها جاءت اليهم بمبادئ الحرية والاخاء والمساواة . ورغم أن أهداف هذه الحملة كانت إستعمارية ، إلا أن مجيئها قد ساعد على تبلور الشعور الطبقي بين المصريين والمماليك . ولقد قامت هذه الحملة بادخال نظم جديدة ، أهمها فرض الضرائب المباشرة ، وتسجيل عقود الملكية ، وتسجيل المباني والخوانيت . ووضعوا ميزانية لها إيرادات ومصروفات ، وبدأوا في دراسة المشروعات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروعات الرى ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية . هذا علاوة على إنشاءهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية . وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل إلى القضاء قضاء تاماً على نظام الانقطاع الذى ساد فى مصر ، وذلك لقصر المدة التى مكثت فيها ، وإنشغالها بالظروف الاستراتيجية وبالحرروب والثورات ،

إلا أنها قلقت هذا النظام من أسامه ومهدت الطريق أمام العمليات التى قام بها محمد على بعد خروج هذه الحملة من مصر .

وتولى محمد على حكم مصر بناء على رغبة الأهالى واختيارهم ، ونتيجة لمعرفة المصريين بمساوىء الممالك ، ورغبتهم فى التخلص منهم . ولقد قام محمد على بإدخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والانتاج الزراعى والإنتاج الصناعى وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الاقطاعى ، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد على على مواجهة الأخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التى حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريزر ، كما عمل على القضاء على خطر الممالك فى مصر بمذبحة القلعة ومنع بذلك مساندة القوى الاستعمارية للقوى الاقطاعية الداخلية ، قبل أن يقضى على الاقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمد لاختضاع الانتاج الزراعى لتخطيط الدولة وتوجيهها . ونفذ محمد على خطته على مرحلتين ، فى سنة ١٨٠٩ ، وفى سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائياً فى سنة ١٨١٣ .

وطلب الوالى من الملتزمين كشوفاً بأربابهم ، فقدموا هذه الكشوف معلنين فيها أصغر ربيع يمكن ، فأقرها الباشا وحرف لهم معاشات على هذا الأساس ، وحرهم من كل امتياز خاص بالالتزام ؛ أما أراضى الوسية فإنه قد أبقاها فى أيدي أصحابها ، على أن تؤول إلى الحكومة بعد موتهم . وسيطرت الحكومة كذلك على أراضى الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلاً بملكية الأراضى الزراعية ، ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة فى شئون توزيع الأراضى على صغار الفلاحين ، وعلى

أساس عملهم فيها، دون ملكيتهم لها . وأخذت حكومة الأمير، أو «الميرى» توجه الفلاح في مديريات بأكملها، إلى زراعة محصول معين، وفي مديريات أخرى إلى زراعة محاصيل ثانية . وكانت الحكومة تقدم البذور سلفة للفلاحين ، وتنتظر خروج المحصول لكي تشتريه منهم بسم معين . وهكذا أصبحت هي الزراعة الوحيدة في مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يجعل الحكومة تتحكم في الفلاح، وفي فرض أنواع معينة من المحاصيل، وفي تحديد سعر المحصول، خاصة وأنها كانت تعيد بيع القمح إلى الفلاح في نهاية الموسم بأثمان أكثر لإرتفاعا من سعر شرائها له منه في أول الموسم . ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح ، وعلمه زراعة محصولات جديدة ، وحماه من مساومات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلا من أن يذهب الربح إلى جيوب الأجانب ، انتهى به المطاف إلى خزائن الدولة . ولكن الربح كان موجود ، وأغضب هذا النظام التجار الأجانب، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحهم . ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة في نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الزراعى ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة، إلى أن تصبح الحكومة هي المسيطرة الوحيدة ، أو المحكرة ، للانتاج الصناعى فى البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكي تسيطر على التجارة .

وتمكنَت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الرى الدائم ، وذلك بتعميق بعض الترع ، وتقوية الجسور ، وحفر ترع جديدة ، والبدء فى إنشاء القناطر .

وأدخلت الدولة زراعة القطن في مصر ، تلك الزراعة التي أخذت أهميتها في الازدياد . وحقت الدولة من التجارة في القطن أرباحا طائلة ، إذ أنها كانت تشتريه من الفلاح بخمسة ريالات للقنطار ، وتبيعه للخارج بأضعاف هذا السعر . وإهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنيلة وأشجار التوت والزيتون ، وتمكنت بما لها من إمكانيات ، من زيادة مساحة الأراضي المزروعة من مليوني فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين .

وكانت عملية التصنيع في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تتميز سيرا على سياسة الاكتفاء الذاتي . فأنشأت الدولة مصانع للفلز والنسيج ، بلغ عدد عمالها ثلاثين ألفا . وربحت الدولة من هذه العملية ، وكانت تبيع قطعة القماش التي تكلفها خمسين قرشا بأكثر من مائة قرش . وإهتمت الدولة بصناعة السكر والتقطير في الوجه القبلي ؛ وإن كان نجاحها في هذه الصناعة يقل عن نجاحها في صناعة النسيج . وإهتمت الدولة بالصناعات الحربية اللازمة لتزويد الجيش بالمعدات والأسلحة ، وبناء السفن اللازمة للأسطول ، ووفرت على نفسها الكثير من الأموال التي كانت لازمة لاستيراد هذه المصنوعات من الخارج . وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين ، وتوفر السوق المحلي كثيرا من إحتياجاته .

ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى أنها أصبحت هي المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة . فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية ، أو رأسمالية الدولة ، أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ؟ خاصة وأنها كانت تعمل على إشباع أحد أسواقهم بمنتجاتها المحلية من ناحية ، وكانت تعمل ، من ناحية أخرى ، على منع المساومة ، التي كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من الفلاح المصري بأبخس الأثمان ؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة ، من الأوروبيين عامة

ومن الانجليز خاصة ، وبين هذه الأجهزة الجديدة ، المحكرة والمركزة في أيدي حكومة أودولة محمد علي . وكان هذا التضارب في المصالح الاقتصادية سبباً أساسياً في وقوف رجال الأعمال البريطانيين في وجه تجربة محمد علي في مصر . وجهات العوامل الاستراتيجية والسياسية لكي تجرب بريطانيا على محاربة محمد علي ، واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادي الذي انشأه .

وكان لتوسع مصر في الحجاز ، ونجد ، ووصولها إلى اليمن ، ومياه الخليج العربي ، ولتوسعها في السودان ، وتوسعها في سوريا — أكبر الأثر في أن بدأت الإمبراطورية البريطانية في اعتبارها خطراً عليها ، وخطراً واضحاً على طرق مواصلاتها الإمبراطورية ، خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، وطريق بيروت والاسكندرون ، فحلب وبغداد والبصرة . أما من الناحية السياسية فإن إتحاد كل هذه الأقاليم مع مصر ، وهي عربية ، كان يهدد بنشأة قومية جديدة تظهر في المنطقة ، وتكتل حول طريق الهند ، والتي كانت بريطانيا ترغب في الاحتفاظ بها في أيدي قوات ودول منفصلة . وهكذا وضع التضارب الإقتصادي والاستراتيجي والسياسي ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية في مصر ومنطقة الشرق الأدنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

ولقد وضمت بريطانيا سياستها لمحاربة هذه الدولة المصرية في الشرق الأدنى ، وعلى أسس إقتصادية وإستراتيجية . فبدأت بعقد معاهدة د بلطة ليمان ، أي نظام العمل في المواني ، مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولما كانت مصر تعتبر قانوناً جزءاً لا يتجزأ من الممالك العثمانية ، فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقة السلطان

العثماني على إلغاء نظام الإحتكار الذي أنشأته دولة محمد علي في مصر ، وفي الإمبراطورية التي كان يحكمها . هذا من الناحية الاقتصادية . أما من الناحية الإستراتيجية فإن بريطانيا قد قامت في العام التالي بإرسال حملة إحتلت صخرة عدن ، والتي كانت تعتبر المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر ، وذلك في سنة ١٨٢٩ ، ثم تأهبت لمهاجمة الدولة المصرية في سوريا ، وذلك عن طريق إستغلال العناصر غير الراضية في الإقليم ، وعن طريق توزيع الاموال على بعض أصدقائها من الدروز ، وكذلك الأسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة ضد مصر ، وضد النظام المصري .

وتدخلت بريطانيا في حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التي تحكم طريق الاسكندرية - القاهرة - السويس ، والقوة التي تحكم طريق بيروت الإسكندرونة إلى الخليج العربي . وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القوانين التي يعمل بها في مصر هي القوانين العثمانية . فإنتهى العمل بالنظام الإحتكاري الذي أنشأه محمد علي . وكان الإقطاع قد إنتهى ، كما إنتهى نظام رأسمالية الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالي في مصر ، خاصة وأن النظام السابق في عصر محمد علي كان يحمل في جوهره أسس هذا النظام ، وساعد ، مع تدخل النفوذ الأجنبي ورؤوس الاموال الأجنبية في البلاد ، على نمو النظام الرأسمالي الحر فيها ، وفي صالح الأغنياء ، وفي توافق مع أصحاب رؤوس الاموال في كل مكان .

\* \* \*

وعلينا أن نعترف بأن تدخل محمد علي ، أو تدخل الدولة ، للقضاء على نظام



الإقطاع جاء نتيجة لضعف الطبقة الوسطى ، وعدم تمكنها من وقف الإقطاع عند حده . حقيقة أن محمد على لم يغير البنيان الإجتماعى الاقتصادى لمصر من حكم الإقطاع إلى حكم البورجوازية أو الطبقة الرأسمالية ، ولكن حوله من الإقطاع إلى نظام الإحتكار ، أو رأسمالية الدولة . وسيسلم نظام محمد على العملية ، بانتهائه ، إلى الطبقة البورجوازية النامية ، والتي بدأت نموها في عصره ، فإنتهزت الفرصة للاسراع في عمليات استغلالها ، وعلى حساب الشعب .

ولقد أثر إنهيار إمبراطورية محمد على على كل من الصناعة والتجارة والزراعة . واضطر الباشا إلى إقفال مصانعه والورش التي كان قد أنشأها في كل مكان ، ولم تكن هناك قوة شرائية قادرة على شراء هذه المؤسسات وإدارتها ، فكانت فرصة للأجانب ، من يونانيين وإنجليز وإيطاليين ومالطيين وفرنسيين ، لشراؤها ، أو شراء ما يرغبون منها ، وبأبخس الأثمان . وكان نهاية نظام الحماية البحرية ، المتمثل في أجل معانية في نظام الإحتكار ، يسمح للأجانب باغراق الأسواق بمنتجاتهم ، وهي أكثر إنتاجا في إنتاجها من المصنوعات الأملية ، وتعتبر منافساً قوياً لها . كما أنه لم يكن من مصلحة الأجانب ترك الصناعة المصرية الوليدة تقف على أرجلها ، حتى يتمكنوا من تسويق سلعم في مصر . وأدى كل ذلك إلى إنهيار الصناعة المصرية ، وعودة مصر سوقاً للمصنوعات والمنسوجات الأوربية ، ومكاناً لتزويدهم بالمواد الخام . وساعد ذلك على زيادة توسع رؤوس الاموال الأوربية في مصر ، ونشأة طبقة تعمل كوكلاء ، لتوزيع المصنوعات لحساب الأوربيين ، أو لشراء المحاصيل لهم . وأصبح في وسع هذه الطبقة أن تربح أموالاً طائلة من المعاملات التي كانت تنقاضها ، خاصة وأنها كانت تعمل لحساب الأجانب ، وبرؤوس أموالهم .

وكما أثر الإنهيار على الصناعة والتجارة. أثر كذلك على نظام ملكية الاراضى الزراعية ، والإنتاج الزراعى . وكان محمد على قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية فى مصر قبيل دخول حرب الشام ، وذلك نتيجة لإحتاجة إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له السيطرة على الجيش وعلى الإدارة ، فعمل على إقطاعها قطعاً من الاراضى التى يمكن إستصلاحها ، والتى كانت بعيدة عن العمران ، وأصبحت تعرف بالأبعاديات والشفالك ، وأعفى هذه الاراضى من الضرائب ، وعلى أساس قيام أصحابها باستصلاحها . وكانت هذه العملية أول تغيير فى قاعدة ملكية الدولة للأراضى الزراعية ، وفى تقارب مساحة القطع الصغيرة التى كان يزرعها الفلاح. ولقد إستند أصحاب الأبعاديات والشفالك إلى مرتباتهم ، بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش ، لإستصلاح هذه الاراضى وكان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم . وجاء إنبهار النظام الاحتكارى الذى أنشأه محمد على مساعداً لهم على سرعة نمو عملية إستغلالهم الإقتصادى . ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدى العاملة ، وتوفرها بعد تسريح الجيش ، الذى إنخفض عدده من ٢٨٥ إلى ١٨ ألف جندى ، ومن أفعال المصانع ورفعت العمال. فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة ، من أرض ورأس مال وأيدى عاملة ، وكل ما يلزمهم لتحسين إنتاجهم ، وزيادة أرباحهم . ولم يكن من السهل على التجار الأجانب أن يخضعوا لنظام المساومات التجارية ، خاصة وأنه كان فى إستطاعتهم ، ككبار ملاك وكبار الموظفين فى الدولة ، أن يتركوا المحصول فى شونهم حتى العام التالى ، ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول ، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة . أما صغار الفلاحين ، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة بمفردهم ، ودون مقتضى زراعى ، ودون بذور توزعها الحكومة ، وخضوعوا للمساومات التجارى . ولم يكن فى وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين ، خاصة وأنهم كانوا ينتظرونه

للتعيش بثمنه . فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس ؛ واضطر إلى رهن أرضه لشراء البنود والتقاوى ؛ وإنهى الأمر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل فى أرض الباشا المجاورة . هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه الأرباح ، ومن الأراضى والرواتب ، فى أيدي كبار الملاك . وهكذا مرت حيازة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدي صغار الفلاحين إلى أيدي الباشوات .

ومع إزدياد الثروة فى أيدي الطبقة الحاكمة ، وإستنادها إلى الأرض ، علاوة على إستنادها إلى وعلاتها ، أخذت فى إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة ، فعلت أنباءها وأنشأت القصور وإشترت العربات والخيول ، فى الوقت الذى زاد فيه فقر الفلاح وضوحاً . وأخذت هذه المجموعة ، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار الضباط ، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين ، حتى وإن كان بعضها من أبناء الفلاحين . ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون كل شيء ، حتى التصرف فى مصير الفلاح ، ومصير أرضه ، علاوة على إستنادهم إلى سلطة مراكزهم فى الحكومة . ووضح مع الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت فى الانفصال عن الفلاح ، وشمرت بذلك ، وعاملته على هذا الأساس . ونجد من ناحية أخرى أن ابن الفلاح قد بدأ فى الشعور بنفس هذا الشعور الطبقي تجاه هذه الطبقة ، وهو ابن البلد . ولكن رواسب كثيرة كانت تمنعه من إتخاذ موقف إيجابى ، بل كانت الظروف المادية والمعنوية تجبره على وضع قوته فى خدمة هذه الطبقة الجديدة ، التى كانت تملك له الخير والشر فى القرية ، وقد تساعده أو تتخذه فى الحكومة أو تجاهها .

ولقد كان لإنهيار النظام الإحتكارى ، الذى أنشأه محمد على ، أكبر الأثر فى بداية عملية نمو النظام الرأسمالى الحر فى مصر . وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية والخارجية المسيطرة ، سواء أكانت تتعلق بنظام ملكية الأرض ، أو بالنظم

المالية ، وكية رؤوس الأموال الموجودة في السوق ، وكذلك بتعداد الاهالى ؛ وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وصرته في الدخول إلى عمليات إستثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لعصر محمد علي ، أى أواسط القرن التاسع عشر ، قد إمتازت ببده عملية تمليك الفلاحين للأراضي الزراعية ، تلك السياسة التي كان قد بدأها محمد علي ، والتي سار عليها كل من عباس الأول وعهد سعيد ، إلى أن أصدر هذا الأخير لأتمة سنة ١٨٥٤ ، التي نظمت ملكية الأراضي وحيازتها . وكانت هذه السياسة سبباً أساسياً في استقرار الملكية ، وفي زيادة الدافع الشخصي للانتاح الزراعى ، وفي قدرة المالك على الإقتراض بضمان أرضه . فتتج عن ذلك إنتشار البنوك والمصارف ، وتصدير أوربا لكية من رؤوس الأموال صوب مصر .

ولقد واصلت مصر في هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الري وتوسيع رقعة الأراضي المزروعة ، فحفرت ١٣ ترعة في عصر اسماعيل ، كلفتها إثني عشر مليوناً من الجنيهات ؛ وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، إزدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب . وكانت للحرب الأهلية الأمريكية ، ووقف تصدير أمريكا لأقطانها ، أثراً كبيراً في إرتفاع أثمان محصول القطن ، وفي إتجاه المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالاً بدلاً من خمسة عشر . ولقد اعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج وتصدير القطن بصورة مستمرة ؛ إلا أن نهاية الحرب الأهلية في أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض

لكى يتمشى مع سياسة التوسع فى الزراعة ؛ فجاء لانخفاض الاسعار لكى يضمهم فى أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبي . فزعت ملكية مساحات كثيرة من الاراضى الزراعية .

وكان الحديدو إسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الإستثمار الزراعى ، فأضطرب نتيجة لذلك إلى الإهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، انذى كان يصلح ويبشر بالنجاح فى الصعيد . وحفر ترعة الإبراهيمية ، وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ونسى إسماعيل مبدأ التخصص فى الإنتاج ، والذى كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة المصرية ؛ خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فأنتهت هذه العملية بخسارة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللائم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة .

ولاجتازت أوروبا فى هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التى ساعدت ، بالتخصص وبتحسن الآلات ، على سرعة الإنتاج ، وبالتالي على سرعة دورة رأس المال ، وسرعة تكديس الأرباح . ونشأ فى أوروبا اتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ، لإستغلالها فى مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما إستغلت فى قروض لشراء المنتجات والمصنوعات الأوروبية ، وفى مشروعات النقل والسكك الحديدية . وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تصريف المصنوعات الأوروبية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى أوروبا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد إستخدم فى مصر فى عملية التسليف الزراعى بضمان الأرض ، فان جزءاً آخر قد جاء ليسهم فى عملية حفر قناة السويس ، وبناء السكك الحديدية ، وبناء مصانع السكر ، وغيرها من العمليات المالية ، التى إحتاجت إليها مصر ، والتى إحتاج إليها

الحديو إسماعيل . ولقد أفاد إسماعيل من هذه العمليات المالية والفروض لدفع التزاماته تجاه قناة السويس ، وللانفاق على المشروعات العامة ، ولتقابلة نفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، وللتوسع في بناء السكك الحديدية ، وللانفاق على حملة كريت ، ولانشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها في شراء أملاك الأمير عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الأمير مصطفى فاضل في سنة ١٨٦٧ ، وهى أراض زراعية في الصعيد ، ولاستغلالها في زراعة قصب السكر . والواقع أن شرائه لهذه الأراضى كان يدل على أن الحكام أنفسهم كانوا لا يزالون يعمرون فيما هو بين مرحلتى الاقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لاعتمادهم على الأرض ، وعائلتهم تصنيع حاصلاتها لتحقيق الربح . كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إقتراض لإعادة تصدير رأس المال لأمرأ يعيشون خارج مصر ، وتمتعهم علاقاتهم الشخصية مع الحديو من المعيشة في البلاد . ولو كنا في عصر محمد على لصادر أملاكهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية اضطرت لإسماعيل إلى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون إسماعيل قد إنفق على مشروعات إنشائية ، مثل شق الترع وإقامة الكبارى وإصلاح مينائى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك الحديدية وإقامة مصانع السكر ، وبلغت في مجموعها ما يقرب من أربعين مليوناً من الجنيهات ؛ ولكن إسماعيل كان قد تولى حكم مصر في وقت بلغت فيه ديوننا ١٦ ميلونا ، وزادت هذه الديون في عهده إلى ٩١ مليون جنيه . كما أن إسماعيل كان لا يستلم القيمة الفعلية لديونه التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم وجود الخبراء الماليين في عهده . كما أنه إستخدم جزءاً كبيراً منها في تقديم الهدايا وإقامة الحفلات وأوجه الانفاق والبذخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه

القروض على دفعات ، وإحضر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة ، فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذه الديون سبباً في إرتباك المالية المصرية ، وفي التداخل الاجنبى ، وإقامة رقابة أوربية على مالية مصر . وكانت سبباً في عزل إسماعيل ، وتولية ابنه محمد توفيق ، وفي وقت تغيرت فيه الأوضاع الطبقيّة والفكرية والإقتصادية في مصر .

\* \* \*

ولقد تزايد عدد السكان في مصر من  $٢\frac{1}{4}$  مليون نسمة في عصر محمد على إلى مايزيد على سبعة ملايين في عصر إسماعيل ، وأدى ذلك إلى إعادة تقسيم الملكية بين الورثة ، الغنى منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الملكية العقارية للفرد عما كان عليه سابقاً . فاذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء في شراء الأراضى ، لوجدنا أن مساحة الأراضى التى يملكها الفلاح الصغير قد تناقصت في متوسطها حتى بلغت مايقرب من الفدان الواحد . وجاءت الهزات الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار القطن بعد إرتفاعها ، وسياسة الاقتراض ، وإلتجاء الفلاح إلى بنوك التسليف ، أسباباً جديدة تودى إلى تفتت الملكية الزراعية . ولكن سياسة الباب المفتوح ، بعد عصر الاحتكار ، دفعت بالمنتج المصرى إلى التخصص في الزراعة ، وإرتفعت نسبة الأراضى المزروعة قطناً ، رغم تعرض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع في زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الأرض المخصصة لزراعة الحبوب ، فزاد استيراد مصر من القمح لاطعام أبنائها ، وأطعام الأجانب المقيمين فيها ، وإعتمد الفلاح على محصول الذرة في طعامه . وهكذا ظهر الخلاف والفرق بين الفلاح وغيره حتى في نوع الحبوب التى يستخدمها في خبزه ، علاوة على الاختلاف الطبقي والفكرى بين الاثنين .

وكان إسماعيل قد التجأ إلى القروض الداخلية ، وحاول أن يسددها ، منذ

سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عثاً جديداً على كامل الفلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادي ، اضطرب إسماعيل في سنة ١٨٧٥ ، أى في نفس السنة التي جاءت فيها بعثة كيف لدراسة المالية المصرية ، إلى بيع أسهم مصرف قناة السويس . ومن العجيب أن يقوم في نفس السنة بعملية توسع كبرى في إفريقيا ، وذلك بارساله الحملات إلى هرر وإلى شرق إفريقيا وإلى أعالي النيل . وبما لاشك فيه أنه كان يبحث عن موارد جديدة يقوم باستغلالها في هذه المناطق ؛ وكانت غنية بالصمغ العربي وسن الفيل وريش النعام ؛ وفي الوقت الذي كان فيه مبدأ حرية التجارة مقررأ في مصر ، حاول إسماعيل أن ينشئ نظاما إحتكاريا لهذه المواد في أقاليمها . وكانت هذه السياسة الإحتكارية ، والتي كانت لا تستند إلى قاعدة ثابتة لها في مصر غير شخصه ، قد عملت على قلقلة النظام الإقتصادي في الإمبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر فاعليتها في هذه الأقاليم مادام إسماعيل نفسه قد نفى من مصر . والمهم هو أن هذا النمو الإقتصادي والإجتماعي قد ساعد على تبلور العوامل والطبقات داخل مصر نفسها ، وبين مصر والأقاليم الأخرى التي إتحدت معها ؛ وأخذت هذه العوامل والقوى في التفاعل مع بعضها ، وفي التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفي محاولة تغيير الأوضاع الفاسدة ؛ فكانت الثورة المراتية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة في مصر في هذا العصر كانت كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ؛ ولكن وسيلة كل قوة لإختلفت عن وسائل القوى الأخرى . فنجد في اليمين عناصر الإصلاح ، وهي التي آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعودة بالخلف الفاسد إلى سيرة السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أى على نشأة أجيال جديدة ، وكان ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضمة لصفوفه لعدد من الرجال الذين كانوا قد تمرنوا على الحكم ، وتعلم عدد منهم في أوروبا ، ولإستندوا إلى أملاكهم



المغاربية ومصالحهم ، لكي يطالبوا بدستور يحمي البلاد من سوء تصرف الحكم المطلق ، ويحدد في نفس الوقت علاقة الحاكم بالحكوم ، وفي ظل القانون الذي يحترم مصالح كل فرد ، وكل طبقة . لقد كانوا يحاولون زيادة سلطتهم ، ولإشراكهم في شئون الحكم ، وعلى أساس إحترام الجميع للقانون ، أى عدم السماح لأحد بالإعتداء على إمتيازاتهم . أما اليسار فكان يتكون من عناصر ثورية ، قاست من تحكم الأتراك والمتركين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، وإعزت بمصيرتها ونادت بحقوق الفلاحين .

وكان الأستاذ الامام محمد عبده يمثل عناصر اليمين في الوقت الذى كان فيه كل من شريف وسلطان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابي ومحمود سامى البارودى يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية في مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أى سيؤثر على دفع أرباح الديون الاجنبية . كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط المواصلات التى تمر في مصر ، وخاصة قناة السويس . ولذلك فإنها قد عملت على التدخل الحربى لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط في مسألة شرعية الثورة أو عدمها ، لإضعاف المعسكر الوطنى وإحتلال البلاد . وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابي ومحمود سامى البارودى قد نفى من مصر ، وهم يمثلون عناصر اليمين واليسار ، فإن شريف قد تولى الوزارة ، وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجهاء ولدى المحتلين .

ولقد إمتاز عصر الإحتلال البريطانى لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الإفريقية ، وبدأ في إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها . أما من الناحية الاقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعاً من الإستقرار اللام التخصيص والإنتاج ، وعلى أن

يكونا في خدمة المصالح البريطانية . ولقد إختارت بريطانيا لمصر التخصص في الإنتاج الزراعى . وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قضت على مابنى في مصر من مصانع ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة ، سمح للسلع الأوروبية بالوصول إلى السوق المصرى بأسعار متهاودة ، وبإنتاج أحسن . وكان وجود الإنجليز في مصر يشجع على التخصص في زراعة القطن ، التى كانت بريطانيا مستعدة لشراء محموله وتصنيعه في بلادها . وسارت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلنها ، رغم أنها أظهرت إهتماما بمشروعات الري وحفر الترعة وإقامة القناطر والخزانات . ولقد تم في سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد على ، كما أنشئت قناطر أسيوط في سنة ١٩٠٢ ، وقناطر زفتى في سنة ١٩٠٣ . وقناطر إسنا في سنة ١٩٠٨ ؛ وإلى جانب ذلك بدى في إنشاء خزان أسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدى في تعليته في سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حجز مليار طن من المياه ، زادت بعد التعلية إلى ٢ مليار و ٣٠٠ ألف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الأراضى المزروعة قطناً من مليون فدان إلى ١٥ مليون فدان فيما بين سنتى ١٩٠٣ ، ١٩١٢ . وزاد تحسين وسائل الري من زيادة إنتاج الفدان من ٢٧٧ قنطار إلى ٣٥٥ قنطار . وكان القطن يصدر إلى إنجلترا ، التى أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عملية شراء بريطانيا لمحصول القطن المصرى على زيادة رؤوس الأموال البريطانية في مصر ، وخاصة في المصارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التى كانت توزع المصنوعات البريطانية في مصر على زيادة تمسك بريطانيا في كية رؤوس الأموال الموجودة فيها . وكان لإصلاح نظام النقد المصرى منذ سنة ١٨٨٥ ، والذي قام على أساس إستخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قد ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب

الجنيه المصرى فى السوق. الأولى هى القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسى والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هى الجنيه المجيدى ، والثالثة هى الجنيه الإنجليزى . ولكن كبر حجم المعاملات التجارية المصرية الإنجليزية ، مع رداءة الجنيه الإنجليزى بالنسبة للعملاء الأخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن إشباع عمليات السوق ، جعلت الجنيه الإنجليزى هو السائد فى السوق المصرى . وجاء هذا رابطاً ثانياً يربط بين الزارع المصرى وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولاشك فى أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلع الإنجليزية بإغراق السوق المصرى ، ومنع بالتالى إمكانية نشوء صناعات جديدة فى مصر . وإستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، التى أنفقت فيها بريطانيا كثيراً من الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين فى مصر ، والتى عجزت فيها عن موازنة غطاء الذهب الموجود فى البنك الأهلى ، بأوراق النقد التى يصدرها هذا البنك فى مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا فى القيام بهذه العملية ، التى كانت ستدعم الجنيه المصرى ، وتخفف من قيمة رصيد بريطانيا والجنيه الإسترلينى من الذهب .

\* \* \*

ومنعت ظروف الحرب وصول سلع كثيرة إلى مصر ، وكانت بذلك ، وبطريق غير مباشر ، نظام حماية جمركية ، أو نظام حماية صناعية . فرضته الظروف وساعدت به على نشأة صناعة وطنية . وساعدت رؤوس الأموال الموجودة فى مصر فى فترة الحرب ، وأرصدة مصر فى إنجلترا ، وحاجة السوق المصرى ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية . وبداية نشأة الصناعة فى مصر بعد نهاية الحرب . وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على إنتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس الأموال .

وحينما بدأت أسعار القطن في الإنخفاض من جديد ، فكر بعض رجال الأعمال في ضرورة الإتياء صوب الصناعة ، حتى يتمكنوا من التحرر من تقلبات أسعار هذا المحصول . كما أن إنتشار العمران وتصدير السلع الأوروبية لمصر ، كان قد عود المصريين ، منذ قبل الحرب العالمية ، على المعيشة في مستوى مرتفع ، وسمح هذا المستوى بالتفكير في الإتياء إلى التصنيع ، مادام ورود السلع قد تعطل بسبب الحرب . وكانت الزراعة قد أثبتت عجزها ، نتيجة لزيادة عدد السكان إلى ما يزيد على ١٢ مليون نسمة ، في الوقت الذي لم تزد فيه مساحة الأرض المزروعة كثيراً . فإتجه الرأي إلى البدء في التصنيع كخروج من المأزق ، وحل من الحلول ، لمواجهة زيادة السكان . وأخذت الحكومة من جانبها في التفكير في تغيير نظام الضرائب والرسوم الجمركية ، وخاصة بعد المصروفات التي كانت قد أنفقتها في قطاع الخدمات ، من أشغال عمومية وتعليم وصحة وغيرها . وكان هذا التفكير يعني إنشاء حماية جمركية للصناعة الناشئة ، وخلق قطاع صناعي يمكن للحكومة أن تزيد إيراداتها ، بفرض الضرائب عليه . وساعد إنتشار التعليم وضعف المكاسب في الزراعة ، على توجة بعض المتعلمين صوب الصناعة ، كعملية رأسمالية ، يمكنها أن تدعم الاقتصاد القومي . وتدعم التجارة التي كانت تعتمد على المنتجات الزراعية الداخلية والسلع المصنوعة في الخارج ؛ أي أن قطاعا من الرأي العام قد بدأ في التفكير بعملية الطبقة الوسطى الرأسمالية . والتي كانت تبرز دائماً بقوميتها وجاءت التطورات العالمية دليلاً يثبت أن الإستقلال السياسي لا يكفي وحده للوقوف في الميدان ، بل من الواجب تدعيمه بالإستقلال الإقتصادي . وكان هذا الإستقلال الأخير يتطلب الاعتماد على النفس للبدء في الصناعة أو لتحويل بعض المنتجات الزراعية إلى مصنوعات أو منتجات مصنوعة . ولاشك في أن هذه الآراء قد وجدت تجاوباً من الحكومة ومن الأهالي في نفس الوقت ، خاصة وأن بعض الاثرياء ورجال الاقتصاد أنشأوا بنك مصر في

سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بإنشاء مصلحة التجارة والصناعة في نفس السنة .

وعلى أن نذكر هنا أن هذه المرحلة هي إحدى مراحل التطور الإجتماعي والاقتصادي في مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب ، وضرورة إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسي . وهي تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، المساهمة في بناء بلادها ، وتدعيم استقلالها ، وبطريقتها الخاصة . وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية في مصر في ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الاستقلال السياسي ، وضرورة وضع حكم دستوري للبلاد ؛ أي أنها عملت على حماية نفسها ، وإنزاع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفي نفس الوقت الذي عملت فيه على ألانفدع الغرائب إلا بعد موافقة نوابها .

وعلى أي حال فقد بدأ بنك مصر عملياته ، ونزل إلى الميدان أمام بنوك أجنبية ، وفروع لبنوك أجنبية قوية . وقام هذا البنك بقرؤوس أموال مصرية ، وتمت إدارة عدد من المصريين ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك من إنشاء أكثر من عشرين شركة في مدة لا تتجاوز ثلاثين عاما ، وأسدى إلى البلاد خدمات جليلة ، وعمل على استثمار جزء من المدخرات في إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الاقتصادية في عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بإنشاء بعض مصانع الخليج والغزل والنسيج ، وأصبحت الأقطان المصرية تصدر للخارج بعد حلجها وكبسها . أما صناعة الغزل والنسيج فقد تركزت في أيدي شركة الغزل الأهلية ، وشركة مصر للغزل والنسيج . وأسهم بنك مصر بعد ذلك في ميادين التأمين والملاحة ومصائد الأسماك ، وحتى

في صناعة السينما والأفلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناجمة عن إستغلاله جزءاً هاماً من رأسماله المدفوع ، ومن الودائع ، في الصناعة ؛ الأمر الذي أدى إلى تقليل وإضعاف سيولة مركزه المالي ، وواجه أخطار تعرض ودائع الأفراد للصياع في حالة فشل الصناعات التي قام بإنشائها ؛ وتعرض كذلك للآزمات المالية التي كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعي ألا يترك بمفرده في الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلما واجه أزمة معينة ، وإلا فعلى الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ، حتى لا يعلن الإفلاس . ولقد دعمته مصر وحكوماتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الأحوال في تطورها في مصر إلى أن بدأت بوادر الأزمة للاقتصاد العالمية في سنة ١٩٣٠ . ولقد نشأت هذه الأزمة نتيجة لزيادة الإنتاج بعد الحرب العالمية الأولى ، وما ترتب على ذلك من إرتفاع الأسعار ، الذي تسبب بدوره في زيادة الإنتاج . فأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الأوراق المالية . وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . وحين تدخلت حكومة هذه الدولة لايقاف عملية إرتفاع الأسعار ، بدأت هذه الأسعار في الانهيار ، وأدى ذلك إلى تزعزع الثقة وإرتباك الأسواق . ولقد أثرت هذه الأزمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر . وكانت مصر تعتمد في معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الأدوات المصنوعة . وأدى الانخفاض الكبير في أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها . وإلى تحملها خسائر جسيمة . وعملت الحكومة المصرية في أول الأمر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على إرتفاع أسعاره داخلياً ، ولكنها اضطرت ، نتيجة للخسارة التي تكبدتها في هذه العملية ، إلى ترك السوق حراً في الموسم التالي ، وخاضع لقانون العرض والطلب ، وإمتنعت عن

بيع ما لا شتره من أقطان، وسلبت عليه إقراض المزارعين ، بإنفاها بذلك التسليف الزراعى ، فى سنة ١٩٣١ . وحينئذ وجدت الحكومة عدم جدوى هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهى تخفيض القيمة الخارجية للعملة ؛ وبعد أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تلتها مصر ، وخفضت قيمة النقد بمقدار ٣٠ ٪ . وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ، وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى . كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التى كانت قد إرتبطت بالسترليني .

وكانت هذه الأزمة الاقتصادية سبباً فى توجية الإقتصاد صوب عدم الاعتماد على محصول زراعى واحد ، والسير صوب تنوع المحصول والثقة . كما أن مصر قد بدأت فى الاهتمام بوسائل التخزين والحليج وعصر الزيتون ، والتوسع فى صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية إلى مواد مصنوعة ، ولازمة لسد حاجة السوق المحلية ، بدلا من الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ وللإفادة من الفرق فى السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المعرضة دائماً للهبوط ، وأسعار المواد والمنتجات المصنعة ، المعرضة دائماً للزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الإقتصاد فى مصر عما كان عليه الحال سابقاً ؛ وساهمت ، مثل غيرها فى أوروبا منذ قرن من الزمان ، على استخدام الأيدى العاملة ، وسرعة دورة رأس المال . وتحقيق نوع من الادخار اللازم .

وفى فترة الحرب العالمية الثانية ، إقطعت وسائل المواصلات بين مصر والعالم الخارجى من جديد ، فظهرت ضرورة إعادة النظر فى الإنتاج ، وضرورة تحديد إنتاج القطن ، والتوسع فى زراعة الجيوب ، التى كانت لاتمكنفى لسد

حاجة المصريين . ومرة جديدة جاءت هذه الحرب كنظام حماية تلقائي للصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولكننا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من إستخدام الأسمدة والوسائل اللازمة ، كما أنها حرمت من الآلات الزراعية وقطع غيارها . ومع تزايد الطلبات ، إرتفع مستوى الأسعار ، وتكدست رؤوس الاموال ، في نفس الوجة الذي تكدست فيه أرصدة الحكومة من الجنيئات الاسترلينية في لندن ، نظير الخدمات التي أدتها مصر لحليفها ، طبقا لمعاهدة الشرف والتحالف . وكان وجود عدد كبير من رجال القوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، في مصر ، عاملا هاما أدى إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورؤوس الاموال ، لم يشهد مثلها من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء في مصر حينئذ يزيد على المليون ، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد موظفي الدولة نصف المليون . وكان الجندي يتقاضى ثمانية عشرة جنيهاً شهرياً ، وهو الجندي البسيط ، وفي الوقت الذي لم يصل فيه متوسط راتب الموظف المصرى إلى هذا المبلغ . أى بمعنى آخر ، كانت كمية إنفاق القوات « الحليفة » في مصر في فترة الحرب تزيد على ضعف بنود الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ؛ هذا علاوة على ما كانت القيادة العامة البريطانية تنفقه في السوق المحلية ، نتيجة لشراؤها المواد الغذائية ، ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للمعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية في رخاء واضح في مصر ؛ إلا أن القطاع الذى كان يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذي لم يكن فى وسعه مسابرة إرتفاع الأسعار المستمر طبقا لقانون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الازمة والضيق المالى . كل ذلك والتجارة حرة فى الاسواق .



ولقد اضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ، وأعطت علاوة لفلان المعيشة لموظفيها بلغت ١٥ ٪ ، وفي الوقت الذي زادت فيه رؤوس الأموال المدفوعة في السوق بنسبة ٣٠٠ ٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت الأسعار ، وخاصة للسلع الأساسية ، وإنشاء نظام التمويل ؛ ولكن هذا النظام أثبت عدم جدواه ، نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها ، ونتيجة للأخطاء التي إرتكبت في تطبيقه .

أما قطاع الصناعة ، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإستيراد ، وكثرة الطلبات ، علاوة على مطالب القوات المسلحة ، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة ، وكل القوات المسلحة الموجودة فيها . وإحتاج كل ذلك لمصر ؛ ولذلك فقد كان على الصناعة المصرية أن تتوسع ، رغم أن الظروف كانت غير طبيعية . ونتيجة لإختفاء المنافسة ، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات ، حتى وإن كانت رديئة ؛ وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن . وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح ، والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك ؛ أى أن الحكومة ساءرت عملية نمو الرأسمالية في مصر وتركزها ، وعلى حساب المستهلك ، وحسب نظرية حرية التجارة ، وفي الوقت الذي تطلب تدخلها لحماية المستهلك ، الذي كان قد أنهكت قواه .

أما بعد الحرب ، فإن مصر كانت في حالة إنهاك واضحة ، رغم مظاهر الرخاء الموجودة في بعض القطاعات . وكانت الأراضي الزراعية غير حاضنة بعناية كافية ، وكانت الأسواق قد بدأت في التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد إعتدأ كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعة كانت قد تسببت في المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة .

وكان من الضروري الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة ، لضمان الحصول على الجيوب اللازمة لحبز الشعب . ولكن زيادة الثروة في السوق ، ووجود رصيد إسترليني للحكومة ، والأرباح التي حققتها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالي ، وزيادة التوسع في الصناعة ، وفي مساحة الأراضي المزروعة ، خاصة وأن أسعار القطن أخذت في الإرتفاع ، نتيجة لعودة المواصلات البحرية ، وطلب المصانع الأوربية للقطن المصري . ولذلك فإن العمل قد بدأ بالإستصلاح أراضي شمال الدلتا ، والتي كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريباً ، كما بدأ التفكير في مشروعى منخفض القطارة ووادي الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ، ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى إستيراده من الخارج ، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدها .

أما بالنسبة للملكية العقارية الزراعية ، فنلاحظ إستمرار تفتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التورث ، حتى وصلت في متوسطها إلى ٢١٦ فدان لذلك الواحد في سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة . وفي نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٤٠٪ من الملاك يملكون ما يزيد على ثلث الأراضي الزراعية . وتطلب الأمر ضرورة الإهتمام بالملكيتة العقارية ، كأساس ثابت للإنتاج الضروري ، وفي بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلداً صناعياً . وكان هذا العامل سبباً أساسياً لمطالبة جزء هام من الرأى العام الوطنى بضرورة تحقيق « العدالة الاجتماعية » .

وإذا كانت زيادة الأرباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات في المجتمع ،

فما لاشك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال ، وقطاع الموظفين ، الذى لم يكن قد انضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا فى مجموعهم عصب الحياة فى مصر ، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الإقتصادية والمالية . ولما كانت الحكومة فى وضع لا يسمح لها ، بعد أن أقفلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الأسعار ، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ، اللازمة لسكك الحديدية والطرق والكبارى ، والترع والمصارف ، والموانئ ، التى كانت قد أنهكتها الحرب ، ولا أن تقوم بعمليات التنمية الإقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخول المحدودة ، وصغار الكادحين ، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهكه العمل والجهد والفقر والمرض ، فلا نجب إن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الإجتماعية . وإن كانت الحكومة قد أخذت فى تخدير رأى العام بأنها ستتم ، وستتم دائماً ، بحاربة الفقر والجهد والمرض .

ولقد عجزت الحكومة عن القيام بواجبها ، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ تعرضها فى سياستها الداخلية ، علاوة على رفضها على السلم ، فى محاولة ضرب النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى . وثبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة ، ولها امتيازات ومصالح معينة ، وأنها منفصلة عن الشعب . ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة رأى العام ، التى كانت تمير فعلا عن الثورة ، والتى أيدت الثورة بمجرد قيامها .

\* \* \*

هذه هى الخطوط العامة لأم ما أصاب تطور الأحداث فى مصر فى العصور الحديثة ، وبشكل تلقائى ومستمر ، منذ الفتح العثمانى حتى وقت الثورة . وهى ملائمة رئيسية لتلك الأحوال الإقتصادية والإجتماعية التى تعتبر أساساً يقوم عليه

« البنيان النفوق » ، أو الاوضاع السياسية الموجودة في البلاد . وعلينا أن نحفظ بها واضحة في أذهاننا أثناء قراءتنا للتاريخ ، حتى يمكننا أن نربط بين البنيان وبين أساسه ، ونرجع الأحداث إلى العوامل الفعالة التي أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الأرض .

فيمكننا أن نقول إذا أن مصر قد تطورت من عصر « الإقطاع » ، الذي إمتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى نظام رأسمالية الدولة في أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر . وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير في إضعاف الإقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو في مجموعها من أن تقضى على هذا الإقطاع ، وإحتاج الأمر إلى قيادة معينة تقوم بهذه العملية ، وتسير بالتطور الطبيعي والمنطقي خطوة إلى الامام ؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقضى على الإقطاع لكي تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية ، إذ جعلها رأسمالية من نوع خاص ، هو النوع الاحتكاري ، وإن كان ذلك لا ينفي عنها صفتها الرأسمالية . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبعد إنبهار نظام إحتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها في العمل ؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت في الملكية العقارية ، وفي الإنتاج الزراعي ، وتركزت ميدان عمل الرأسمالية المتاجرة في أيدي الأجانب . وإن الشقاق ، وتضارب المصلحة الفعلية بين هذين الميدانين ، هو الذي تمثل في الثورة العربية . وكان الإحتلال البريطاني في مصر يعبر عن إدغام الرأسمالية المصرية على البقاء في ميدان الثروة العقارية والإنتاج الزراعي ، وتحت إشراف الرأسمالية الأجنبية المتاجرة . التي كانت قوات الإحتلال البريطاني لمصر قد تركزت في البلاد للنفاج عن مصالحها .

وإذا كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت وإشتد ساعدتها في السنوات

الأولى للقرن العشرين ، فإنها نشأت في كنف الرأسمالية الأوربية ، أو العالمية . وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فعالاً في مقدرات مصر إلى أن ظهر عجزها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية ، وإنفجرت شعارات « العدالة الاجتماعية » في كل مكان ؛ فكانت بؤراً للثورة .

وهذه المراحل متداخلة في بعضها ، ويترك كل نظام بعض غلفاته ، أو بعض رواسبه ، في فيما يورثه للرحلة التالية . وعند إعلان الثورة في سنة ١٩٥٢ كانت هناك الرأسمالية مسيطرة ، بقطاعاتها الصناعية والتجارية ؛ ولكن ذلك لا ينفي وجود قوى ترجع إلى الرأسمالية المقارية ، ورواسب ترجع إلى عهد الإقطاع ، وتأثيرها على الأوضاع والإنجازات التي وجدت في مصر حتى في سنة ١٩٥٢ .

فن « الإقطاع » ، وهو إقطاع إلزامي ، إلى « رأسمالية الدولة » وهي احتكارية ، إلى عصر الرأسمالية المقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتناجرة ، وضرورة التغيير ، سارت مصر عبر تاريخها في العصور الحديثة . وبطريقة أخرى نقول من عهد الحكم العثماني ، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثاني من هذا القرن ، نصل إلى تاريخ مصر في القرن العشرين ، الذي وصل إلى مرحلة الثورة .

هذه هي التقسيمات العامة لتاريخ مصر الحديثة . وسنسير في روايتها من قسم إلى قسم . ولنبدأ من البداية .



# الباب الأول

الفتح العثماني لمصر





## الفصل الأول

### نمو النظام الإقطاعي في مصر

كانت منطقة الشرق الأدنى عامة ، والعالم العربي خاصة ، تحتل مواقعاً جغرافياً واستراتيجية هاماً بين أقاليم وبلاد الشرق الأقصى وأقاليم وبلاد أوروبا الغربية . وساعدها ذلك على أن تتحكم في التجارة العالمية ، وتثري منها ، وتتزايد الأموال في أيدي أبنائها . وساعدت هذه الظاهرة على إزدياد أهمية الطبقة الوسطى المتاجرة . ولولا خوف الحكام على إمتيازاتهم المتوارثة ، وخضوع المنطقة لأخطار خارجية ، لاستمرت طبقة التجار ، وهي الطبقة الوسطى ، في نموها . ولقد أدت هذه العوامل الداخلية والخارجية إلى زياد أهمية العناصر العسكرية ، وإلى تثبيت دعائم النظام الإقطاعي . ويعتبر هذا التطور ، وبهذا الشكل ، نكسة في تاريخ تطور الحضارة ، قل أن يشهد العالم مثلاً في مكان آخر منه . ولقد أثرت هذه النكسة على تاريخ المنطقة بأكملها وعلى تاريخ مصر حتى الآن .

#### ١ - الموارد التجارية :

احتاجت أوروبا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ، وموادها الأولية ، سواء أكان ذلك لحفظ اللحوم وإعطاء نكهة معينة للطعام ، ولل مواد اللازمة للعلاج ، أو كان ذلك للمصنوعات والمواد الخام التي كانت من منتجات الشرق الأقصى . واحتاج الغرب إلى التوابل كما احتاج إلى الحرير . وكانت هذه التجارة تنقل في خلال المصور الوسطى عبر طريقين عرفاً بهذين الإسمين . وكان الطريق الأول هو طريق الحرير ؛ وهو طريق برى يمر من الصين إلى

مناطق آسيا الوسطى ومنها الى فارس ، ويستمر بعد ذلك عبر بلاد الرافدين والشام أو فوق هضبة الأناضول إلى بزنطة ومنها إلى أوروبا . وكانت القوافل التي تسير على هذا الطريق تستخدم عدداً من العرب ، ويقوم العرب بتمويل بعضها والاثرام منها ومن التجارة التي تحملها ؛ كما كانت الدول العربية تجنى الكثير من وراء فرضها الضرائب على هذه التجارة التي تمر على هذا الطريق . أما الطريق الثاني فكان طريق التوابل ، وهو طريق بحرى تسلكه السفن ويعمل فيه البحارة العرب الذين كانوا يذهبون إلى الشرق الأقصى وجاوة وسومطرة ، وحتى موانئ الصين ، ويعودون بسفنهم محملة بهذه السلع اللازمة . وكان هذا الطريق يستمر بعد ذلك مع الخليج العربي ، ومنه تنقل البضائع بالقوافل من البصرة فبغداد فدمشق وحلب ، ومنها إلى الموانئ الشامية المطلّة على البحر المتوسط ، أو يستمر مع البحر الأحمر ، سواء للوصول إلى السويس ومنها برياً إلى القاهرة والاسكندرية ، أو لكي تبدأ قوافل أخرى في نقل هذه السلع من عدن عبر الحجاز حتى موانئ فلسطين الحالية . وكان العرب يعملون في هذه السفن ويعملون في القوافل التي تنقل هذه التجارة ، وعمل آلاف منهم كمحاليين وجاليين ووزائين ، وكان ذلك مورداً لرزقهم . كما أن الدولة الموجودة في هذه المنطقة العربية حصلت على ضرائب هامة من هذه التجارة ، ساعدتها على مواجهة ما يلزمها من أوجه الإنفاق .

ولقد سيطر العرب على هذه التجارة العالمية ، سواء أكان ذلك في شرائها أو نقلها أو إعادة بيعها لأوروبا . وربحوا من ذلك أرباحاً طائلة . وكانت هذه الأرباح تجعل من العرب في أثناء العصور الوسطى عناصر متاجرة ، أكثر من كونهم عناصر تهتم بفلاحة الأرض أو تربية المواشى . وأثر ذلك على هذه الطبقة الوسطى التي تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد الدولة التي اهتمت بالضرائب المفروضة على هذه التجارة ، أكثر من إهتمامها بالموارد الأخرى . وإن

ما شهده العالم العربي عامة في هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مدمرة وعلوم منقولة عن الفارسية واليونانية ليرجع أساسا إلى زيادة هذه الموارد المادية في أيديهم ، وبشكل أثر على مستوى معيشتهم الاجتماعية ، وعلى حياتهم العملية والفنية .

ولقد تركزت الثروة إذا في هذه الفترة في أيدي الطبقة الوسطى أو المتاجرة العربية ، وأثر ذلك بالتالى على توزيع العملة المعروفة ، وأصبح الدينار العربي أساساً للتعامل التجارى العالمى قبل غيره من القطع الذهبية الأخرى ، التى إحتاجت لبعض الوقت للظهور والانتشار في بقية أنحاء العالم .

وتعامل العرب في هذه العصور الاسلامية مع تجار المناطق والبلدان الأوروبية ، وكان هذا التعامل يقع في كل من الموانئ الشامية والموانئ المصرية . وكان صغر حجم السفن يحتم نقل السلع إلى أقرب الموانئ ، ولذلك فإن التجارة العالمية بين الشرق والغرب كانت تتركز بين موانئ قريبة من بعضها ، بين الموانئ الشامية والمصرية من جهة ، وموانئ الإمارات والدوقيات الإيطالية من جهة أخرى ، وخاصة في البندقية وجنوة ، التى كانت تعيد توزيع السلع بعد ذلك على كل أوروبا . وجاء عدد من التجار الأوربيين إلى الموانئ العربية وأقاموا فيها ، وأشأوا الوكالات أو الفنادق التى تسمح لهم بالمعيشة في البلاد ، وبتخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو الغرب . ولقد عقدت في أثناء هذه العصور إتفاقات تجارية بين هؤلاء التجار الأجانب ودولهم وإماراتهم من ناحية ، وبين السلطات العربية والاسلامية من ناحية أخرى . ودعمت هذه الاتفاقات تلك الحركة التجارية ، وأعطتها شكلا منظما له أهميته ؛ وظهر أن من مصلحة الدولة وضع أسس سليمة لهذه العملية التجارية ، خاصة وأنها كانت تمود عليها بأرباح واضحة . وكانت الضرائب التى تفرضها الدولة على هذه السلع تصل في حالات كثيرة

إلى أضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالتالى بالانفاق على إداراتها وحكامها وجيوشها ، وحتى على العلماء والفقهاء والشعراء .

ولقد بدا وكأن منطقة الشرق الأدنى قد أخذت فى التحول من نظام حكم يسوده الإقطاع ، ظهر مع أوائل الفتح الإسلامى ، وإستمر مع الدولة الأموية ، ويرتبط بسلطة الدولة على الأرض والفلاحة ، وبإهتمامها بالخراج والجزية ، إلى نظام تزدداد فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . ظهر وكأن نظام الإقطاع سترك مكانة لنظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطرة هذه الطبقة على الشؤون العامة . وكان الأمير يجالس العلماء ويحتاج إلى أموال التجار وسلمهم النادرة ، أكثر من مجالسته لكبار القواد وحكام الدولة . ولقد تبلور هذا النمو الاجتماعى الاقتصادى فى شكل نوع خاص من الأدب والثقافة ظهر واضحا فى أثناء القرن العاشر الميلادى . ولكن الأوضاع العالمية ومراكز القوى فيها أصابت هذا التطور بنكسة عامة ، وإعادة من جديد إلى نظام إقطاعى صلب وراسخ .

## ٢- نمو الإقطاع :

عاش الأمراء والحكام فى العالم العربى معيشة ترف وبذخ واضحة ، وصفتها القصص الشعبية التى روت أيام هارون الرشيد وقصص ألف ليلة وليلة . ونعم الحكام بأكداس مكدسة من الدنانير ، سخروها فى الحصول على النادر والنفيس ، من وسائل اللهو والتسلية والترف . ومع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم من إقتضاض حكام آخرين عليهم ، ينتزعون السلطة من بين أيديهم ، ويتمنون بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا على شراء الجند ، وإستقدموا لذلك عناصر شابة قوية فنية ، من بين الزوج والأتراك ، إشتروهم بالأموال وفى شكل عبيداو

رفيق ، ودربهم على إستخدام الأسلحة وعلى الولاء للحاكم. وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتزة للدفاع عن إمتيازاتهم ، وللاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، الذى عجز القلم حتى الآن عن إعطاء صورة دقيقة عنه . وكانوا يحكمون المنطقة المتوسطة فى العالم ، ويتحكمون بالتالى فى كل الموارد الاقتصادية المعروفة فى ذلك العصر ، ويستفيدون منها أكبر فائدة . ولكنهم وضعوا أسس لنمو طبقة محاربة ، تشتري بالاموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لابنائها . ولذلك فى مختلف عر رجال الحرب أو السيف الذين سيطروا على أوروبا فى عصور الإقطاع . وكانت هذه الطبقة تعتمد على رواتبها أكثر من إعتادها على مساحات من الارض الزراعية تقسم على أفرادها كما كان عليه الحال أوروبا الإقطاعية . والمهم هو أن هذه القوة الجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتتدخل فى أمم توليتهم وعزلهم ، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة إختيار أو تنصيب حاكم آخر . وجاءت الاحداث الدولية لكى تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماما على حكم البلاد ، وعلى إقتصاديات البلاد .

وتمرضت منطقة الشرق الأدنى العربية لاختار أجنبية ، تمتلكت فى شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لكى تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات إستثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن من مواجهة الاخطار الخارجية ، ومن الدفاع عن البلاد . وكان هذا الحاكم قد أصبح ملوكا ، أى مستوردا من الخارج ، وكانت تربيته تساعد على أن يكون من رجال السيف ، لامن رجال الفكر أو الاقتصاد . ووجد فى هذه الظروف دافعا له على أن يزيد من أهمية العناصر العسكرية ، ويمارس سلطاته فى أجل معانيها . وإزدادت أهمية العناصر المحاربة أو العسكرية ، وهى العناصر التى وقع عليها العبء الاول فى المنطقة ، فزاد إستيراد هذه العناصر ، وزاد عددهم ، وأصبحوا يسيطرون على غيرهم .

وأدت ضروريات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم في فرض زراعة محصول معين ، أو مصادرة سلعة خاصة ، بدعوى إحتياج القوات المحاربة إليها . فخصمت بذلك كل من الزراعة والتجارة للمحاربين وظروف الحرب . وإستولت الطائفة العسكرية على كل السلطات في أيديها ، ومارستها بشكل قد يؤثر في الانتاج أو الثروة العامة ، ودون أن يتمكن أحد من الأهالي من الإحتجاج ، مادام كل المجهود موجه ضد الأخطار الخارجية ، التي تهدد كيان البلاد . ولقد إستمرت هذه الأخطار الخارجية فترة طويلة ، إمتدت إلى ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه الفترة كافية لكي يدعم النظام المسكرى نفسه ، ويرسى قواعده ، وبسيطر على موارد البلاد ، ويعطى لها نفس تشيكله الآم ، وبيصبح بمثابة إطار عام لها .

ولقد أثرت هذه الحروب الطويلة والمستمرة في التجارة وفي الزراعة ، فقل التعامل التجاري مع الخارج ، نتيجة لإقفال الحدود والموانئ ، وعدم توفر وسائل النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما إنصرف الحكام عن شق الترع والمصارف وبناء الجسور والقناطر . ومنذ هذا الوقت زاد إهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج الزراعى ، حتى يضمنوا محصولاً أساسياً يمكنهم الإعتماد عليه في القوين ، وفي تغذية الجنود ، وحتى في المبادلة مع غيرهم كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها وتشددتها على الإرتباط بالأرض التي يدافعون عنها ، والارتباط بالتالى بغلتها التي ينتظرونها . فأخذ التنظيم العام للإقليم نفس الشكل أو النموذج التي أخذه القوات المحاربة ، يرتبها وتسلسل قيادتها وشكلها الهرمى . وأصبح النظام الإقتصادى الإجتماعى نظاماً إقطاعياً في شكله وفي طبيعة تكوينه ، حتى وإن اختلف عن النظام الإقطاعى الذى ساد أوروبا في نفس الفترة .

وكان من الصعب على هؤلاء الحكام والحاربين والماليك أن يتنازلوا عن هذه السلطة ، وعن تلك المصالح والإميازات التي حصلوا عليها . وحينما خشوا من أن تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها . تبلوروا في شكل طبقة حاكمة متعكدة ومستغلة ، وإحتفظوا للصوى بمكانه كقائيل وطنى بسيط ، وكذلك الأمر بالنسبة للسوريين ، ولكنهم إستوردوا لهم قيادات عسكرية أجنبية ، سواء من المالك أو من العبيد السود ، لكي يضمّنوا بقاء الوطنى فى مستوى أقل ، ولكى يضمّنوا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة .

ولقد تأثرت كل من الصناعة والحرف بهذا التغيير الاقتصادى الذى بدأ بإنخفاض أهمية التجارة فى هذا النظام الجديد ، وإستمر فى شكل قلة العمليات التجارية الخارجية ونشوء قيادات جديدة فى البلاد .

### ٣- الصناعة والحرف :

كانت الصناعة السائدة فى مصر والشرق الأدنى فى هذا العصر هى صناعة يدوية تعتمد على الأسواق المحلية وتقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف . وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذى يشرف على أمورها وعلى أفرادها ، ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثياً فى مصر وفى الشام ، وينتقل من الأب إلى ابنه ؛ ولذلك فإن التعليم الصناعى كان مرتبطاً بالأسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها . وكان أصحاب الحرف يجتمعون سوياً فى شكل طائفة تشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويكون الأول ملماً بدقائق الحرفة التى يمارسها ، ويشارك مع غيره من المعلمين فى إنتخاب شيخ الطائفة ، الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يحتل المكان التالى بعد المعلم ، وهو عامل أجير يعيش عند معلمه ، ويشرف

على الصناعات والصبيان ، ويمكنه أن يرقى بالمران والخبرة ، وبعد إختبار معين ، يصبح معلماً . وأما الصبيان فكانوا يعملون في الحرف والصناعات اليدوية ويتمرنون عليها ، وحتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيها في يوم من الأيام ؛ وكانت العلاقة وثيقة بين المعلم ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية . وإشتهرت الصناعة في ذلك العصر بالدقة والمهارة . والوصول إلى مستوى رفيع من الانتاج .

وكان إشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص في جمع الضرائب منها ، دون التدخل في نواحي الانتاج الفنية . وكان الصناع يبيعون مصنوعاتهم في أسواقهم ، إذ أن حوانيتهم كانت متجاورة ، وتمثل سوقاً معيناً للتجارين مثلاً أو الحدادين ، أو الصاغة أو العقادين ؛ كما كانوا يبيعونها في الأسواق المحلية التي تنتشر مع الموالد في الأقاليم . وكانوا يتكاملون في عملهم مع النظام التجاري ، سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم . أو لتسويق مصنوعاتهم في الخارج ؛ وكانت المصنوعات المصرية والسورية تصل في هذا العصر إلى الموانئ الإيطالية وإلى أوروبا ، وإلى بلاد المغرب العربي ، والأقاليم السودانية مع قوافل التجار وقوافل الحج . كما أن نظام الطوائف أفاد من كثرة الأموال الموجودة في أيدي الحكام المالك . لكي يبدعوا في صناعاتهم ، ويزيدوا في إتقانها ، مادام الحاكم مستعداً للدفع والاعداق . ولذلك فإن نمو النظام الانقطاعي في عصر المالك ، سواء في مصر أو سوريا أو الحجاز ، لم يحكم بالتهور على الحرف والصناعات الموجودة ، بل ساعد على زيادة إتقانها وإزدهارها وإنتشارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوروبا . إلا أنها لم توقف هذه الحركة وقد تآماً . وكان جزءاً منها



ينمثل في شكل مصنوعات وطنية . كما أن التضييق الذي واجهته طرق التجارة مع أوروبا في هذه الفترة قـد أدى إلى محاولات لزيادة كمية التبادل التجاري بين الأقاليم الإسلامية وبعضها ، وفي اتجاه القارة الإفريقية .

وكانت قوافل الحج تأتي من بلدان المغرب العربي محملة بمنتجات ومصنوعات هذه الأقاليم ، ومنسوجات صوفية وجلدية وقضية ؛ وكان بعض الحجاج يستخدم هذه التجارة من بلد إلى بلد كوسيلة للكسب وهم على طريق الحج . وكانوا يعودون من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ؛ وكثيراً ما قاموا بدورة في الأقاليم السورية قبل أن يصلوا إلى مصر ؛ وكانوا يحملون معهم بعض المنتجات والمصنوعات والسلع ، ويوزعونها في الأقاليم التالية في طريق سفرهم . أما قوافل إفريقية فكانت تصل من سنار إلى إسنا ومن دارفور إلى أسيوط ؛ وكانت تحمل العاج والحرير وريش النعام والصمغ العربي وسن القيل ؛ وتصطحب بعض العبيد ، وتعود من مصر محملة بالأنسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التي تأتي عن طريق درب الأربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل ؛ وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها . وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها . وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع إلى القاهرة . وعوضت هذه التجارة بعض الموارد التي نقصت من مصر أثناء الحروب الصليبية .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة في عصر المماليك ، وظهرت آثارها في حالة الرخاء الاقتصادي الذي ازدهر في البلاد نتيجة لنمو الحركة التجارية .

وإذا كان الازدهار التجاري وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقة الوسطى ، فإن الطبقة الحاكمة كانت قد أخذت شكلاً إنطلاقاً

واضحاً وسيطرت على البلاد . ولكن ما هو البنيان السياسى الذى قام على  
الاسس الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد المماليك ؟

#### ٤ - حكم المماليك :

إهتم الحكام والسلاطين المماليك بالاحتفاظ بمقاييد الحكم فى أيديهم ودون  
أن يحاولوا إشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحية بأنهم أجانب مستوردون من خارج الإقليم ،  
ولذلك فإن صلتهم بالأهالى كانت ضعيفة . ودفعهم ذلك الى محاولة التشبث  
بالحكم ، والخوف من السماح بوصول أى عناصر وطنية اليه .

وجاءت الظروف لىكى تجعل منهم طبقة محاربة ، تعيش بسيفها ورمحها  
وفرسها ، ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من إستنادها الى قوة الفكر ،  
أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا الى هذه القوة كرسيله  
يفرضون بها أنفسهم على الاقليم ، ويبنون عليها إمتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كعناصر محاربة ، وطبيعة النظام العسكرى  
الذى عاشوه ، لم تسمح لهم بخلق أسر وراثية تحكم البلاد من بعدهم . فاعتمدوا  
على عملية شراء مماليك جدد لتدريبهم ، وتزويد طبقتهم بالدماء الجديدة والعناصر  
المدعمة لها . ولقد أدى ذلك بالتالى الى وضع نظام خاص بالمماليك كطبقة  
حاكمة تسيطر على البلاد ، وفى شكل جمهورية عسكرية ، يصل الاقوى من بينهم  
الى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لابنائه . وكان النظام يتمثل فى تدريب  
المماليك الجدد منذ صغرهم على الاعمال الحربية وركوب الخيل واستخدام الاسلحة ،  
الى أن يصل الى مرحلة الشباب ويصبح فارساً ، ثم يرقى من بعد ذلك الى رتبة

البيكوية ، ويصبح مشغولاً عن عدد من المالكين ، وعن إدارة إقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البيكوات المالكين يحاول أن يصل إلى الحكم عن طريق قوته ، والتي كانت تتمثل في عدد مماليكه ، وفي مستوى التدريب الذى يصلون إليه . فاهتم كل منهم بشراء المالكين الجدد وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح له ذلك بالوصول إلى الحكم فى يوم من الأيام . كما يعتمد المالك على المؤامرات كوسيلة يعملون بها إلى الحكم ، وإنزاعه من أيدي غيرهم من المالكين . ومع قلة العمليات الحربية الخارجية إنصرف هم المالكين إلى الحكم ، كل فى إقليمه ؛ وزاد اهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض وبالضرائب ، كورود من موارد عيشهم ، وكوسيلة للوصول إلى الحكم . وكانوا يحكموا من طبقة معينة ، يدين كل منهم بالولاء لأحد البيكوات المالكين ، وكان هؤلاء البيكوات بدورهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحج ، ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وقمالة للسيطرة على أداة الحكم ، وللاستمرار فى عملية إستغلال عباد الله الصالحين .

وكان التجار والصناع والفلاحين من الوطنيين مبعدين عن الحكم أمام هذه الطبقة التى سيطرت على البلاد ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن ، أو مناقشة من أجل مشروع معين أو لإنهاء معين ، إذ أنهم كانوا جميعاً من العناصر العسكرية التى تمثل البنيان الإدارى والعسكرى فى البلاد ، وتصل إلى الحكم عن طريق الأقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك إلى أن وقعت التغيرات الاقتصادية العالمية ، مع إكتشاف الطرق الجديدة للتجارة ، ودخول العثمانيين إلى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة إلى هذا البنيان الاقتصادى الإجتماعى ، وبالتالي إلى البنيان السياسى للبلاد .

## الفصل الثاني

### عملية التوسع العثماني

في الوقت الذي زاد فيه ضعف القوى المملوكية في مصر والشام ، تزايدت فيه قوى العثمانيين في كل من البلقان وآسيا الصغرى ، كما تزايدت فيه قوى فارس في عهد الصفويين . وكان نفس العصر يبشر بازدياد نمو القوى الرأسمالية في أوروبا ، وإزدياد قوة الطبقة الوسطى المتاجرة في الغرب . ولقد توصل الأوروبيون إلى تحويل طرق التجارة العالمية عن منطقة الشرق الأدنى العربي ، بوصولهم إلى الهند والشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . وفقدت منطقة الشرق الأدنى العربي مورداً من أهم موارد رزقها ، في نفس الوقت الذي تعرضت فيه لعملية توسع العثمانيين ودولتهم النامية . وكان لتغيير مراكز الثروة العالمية أكبر أثر في الوصول إلى هذه النتائج .

#### ١ - تحول طرق التجارة :

ظلت مصر وسوريا ، والدولة القائمة على شتونهما واحدة في عصر المماليك ، وظلت مسيطرة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تعاملت أوروبا مع العرب ، وشعرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الإيرادات التي تصل عن طريقها إلى جيوب حكام الشرق الأدنى . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعظم من غيرها في دفع الأوروبيين إلى إرسال حملاتهم الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . وإذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين إلى المساهمة في هذه الحملات باسم الصليب فإن أطناع الملوك والأمراء والفرسان

الأوربيين المادية كانت واضحة في نفس هذه الحملات .

ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة الملوك في أوروبا ، في وقت غيبة النبلاء والفرسان في الأراضي المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل في هذه الحروب ، وإستولى الملوك على أراضيهم ؛ وخرج الانقطاعيون الأوربيون من هذه الحرب ضعفاء ، كما اضطّر بعضهم إلى بيع أراضيهم أو رهنها . وكانت هذه الحروب قد ساعدت على نشأة الضرائب المباشرة للانفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك في الوقت الذي زاد فيه عبؤها على الانقطاعيين؛ فتضعفت الطبقة الانتاعية ونمت الطبقة الوسطى التي تزايدت الأموال في أيديها . وجاء إستخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة إلى الانقطاع الأوربي ، إذ أنه لم يكن في وسع الأمير الانقطاعي أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة ، بمدفعتها وبنادقها ، وكان في وسع الملك وحده أن ينشئ مثل هذه الجيوش ، ويستعين في ذلك بالضرائب المباشرة التي زودته بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت الملكيات ، ونمت الطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها في شكل القوميات الحديثة .

ولما تغيرت القوى المسيطرة على أوروبا . تغيرت وسائل عملها . وإذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد المشرق العربي برياً ، فإن الطبقة الوسطى المتاجرة ستحاول أن تنتصر عليهم بحرياً . ولعتمدت هذه الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة ، مثل البوصلة ، أو الابرة المغناطيسية والاسطرلاب والدفة المتحركة لعبور البحار . وسمحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ؛ وتطالب ببناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك ، فبدأت ازدهاراً عملياً .

كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية لإمكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ؛

فجاء تقدم الوسائل المالية مكلا لتقدم الوسائل الفنية البحرية . وظهرت البنوك وإنشرت . وبدلا من نقل الذهب والفضة بدأ الممولون في إيداعها لدى أحد المختصين ، والذي أصبح بالتالى مسئولاً عن خزانة زبائنه ؛ فنشأت البنوك ، والعمليات المصرفية ، ثم نشأت الشركات والعقود وعمليات التأمين . ثم زادت وسائل العمل باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على إنتشار الأجور ؛ وعلى إختفاء نظام الرق ، وتحضر أبناء القرى وأبناء المدن. ولقد إجتمعت بذلك العوامل الأساسية لازدهار الصناعات ، وإنشرت صناعة المنسوجات الصوفية فى كل أوربا ، وعاش منها آلاف من الفزارين والنساجين والصباغين .

ولقد كانت هذه الوسائل الجديدة من سفن ونقود وأنسجة تهدف التعامل مع الشرق ؛ ولارتبطت أوربا بهذه الأسواق الجديدة ، وأصبحت محتاجة إلى أن تنبع؛ وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات . ودخلت أوربا بذلك فى عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساسا لدخولها فى عصر الإستعمار .

ولقد ساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التى وقعت فى أوربا على تغيير وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص. وأخذت أوربا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم ذهب تستغلها؛ ولم يكن فى وسعها أن يجدها إلا فى وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة من المعدن النفيس سبباً أساسياً فى الوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول التجارة العالمية . وقامت كل من البرتغال وإسبانيا بدورها فى الكشوف الجغرافية وغزو العالم بحثاً عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية . وساعد هرقع البرتغال الممتاز على توجيه أنظار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعلمهم

على إستكشاف ما وراء المحيط الأطلسى . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم في شكل عسكري للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الإلتفاف حول العالم الإسلامى للوصول إلى طريق التوابل . فوصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الإفريقى الذى كانت تصل إليه قوافل التبر الآتية من السودان الغربى ، وسموه نهر الذهب Rio De Oro ، ثم إلى الرأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقط مختلفة من الساحل . وواصل بارثليو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف الذى إلتف حوله وسماه باسم رأس الرجاء الصالح ودخل إلى المحيط الهندى . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى ، الذى كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير . وسيطرت البرتغال على تجارة الشرق الأقصى ، والى كانت توردها إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فإنها تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الأسبانيون من القيام بعمليات للاستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير (١) .

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى العربى . ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندى فى سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم فى كل مكان . ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانئ العرب على طول ساحل إفريقيا الشرقية ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا وأغرقوا

(١) أنظر : الاستعمار والاستغلال والتخلف . للدؤلف . دار القومية . ١٩٦٥ .

سفن العرب في كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى الشرق الأدنى ، وإلى مصر والشام .

ولقد كان هجوما عنيفا على سلطنة المماليك ، وفي ميدان خفي لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر ، رغم المفاجأة ، ورغم قلة إمكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ؛ وحاولت أن تتحالف مع البندقية ، وأن ترسل السفن إلى البحر الأحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لكي تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم في البحر الأحمر ، وتهديد موانئ الحجاز والموانئ المصرية . ولقد بذل السلطان الغوري كل ما في وسعه ، ولكن القوات المصرية ضلت الطريق في اليمن ؛ وإنشغلت بمشكلات القبائل وخصوماتها ؛ وإنهزم الاسطول المصري أمام الاسطول البرتغالي في مياه الهند ، في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٨ . وتم بذلك البرتغاليين السيطرة على مياه الهند في ذلك الوقت الذي ضعفت فيه إمكانيات مصر العسكرية وقلت ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسي من موارد رزقها (١) .

ولقد بدأ الفقر يخيّم منذ ذلك الوقت على منطقة مصر والشرق الأدنى . وأثر ذلك على انخفاض مستوى معيشة العرب ، وأدى إلى فقرهم وإنصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدحهم وشقايتهم ؛ لقد تغيرت الظروف العامة في المنطقة ، وفي الوقت الذي لم يجد فيه الفلاح مناصاً من العمل في هذه الظروف العصيبة ، حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم ، ولم يجدوا سوى الأرض والفلاح أمامهم وسيلة للاحتفاظ بما يلزمهم من موارد ؛

---

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية • الدوافع . لجنة الدراسات الأفريقية . المكتبة



فزاد العبء أضغافاً مضاعفة على الفلاح ولم تسمح له الظروف بالتحرك أو التملل ؛ وبما كان ذلك قناعة منه أو استسلاماً أو عجزاً أو جهلاً بما وصل إليه ، ولكنه إستمر في فقرة وعجزه عن مواجهة الأمراض والابوئة . وإنقطعت صلته بالعالم ، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للحكم والانتطاع والاستغلال وجاء الغزو العثماني لمنطقة الشرق الأدنى لكي يزيد أحواله سوءاً وبؤسه شقاءً .

## (٢) التوسع العثماني :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر والشرق الأدنى إلى الحكم العثماني . ولكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نسو وتركز النظام الانتطاعي فيها ، وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها . ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا في منطقة الشرق الأدنى ومصر نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادي والعسكري للمنطقة وجاءت طبيعة الحكم العثماني ، وطبيعة القائمين به ، وإمكانياتهم لحكم المنطقة ، سبباً جديداً يمكن إضافة إلى أسباب تدهور وتخلف المنطقة .

وكانت منطقة الشرق الأدنى تشتمل في ذلك الوقت على ثلاث قوى رئيسية : الأولى هي قوة الأتراك العثمانيين في البلقان وآسيا الصغرى ، والثانية هي قوة الصفويين في فارس ، والثالثة هي قوة المماليك في مصر والشام والحجاز . وكان التنافس واضحاً بين كل من هذه القوى ، وخاصة بين العثمانيين السنيين ، وبين الصفويين الشيعة . وكانت كل قوة من هذه القوى آخذة في النمو ؛ وتدير على سياسة التوسع الاقليمي على حساب جيرانها . ولاتجهت أنظارهما من هضاب فارس وآسيا الصغرى إلى منطقة السهول الجنوبية ، تلك الأرض المنبسطة التي

كان يسكنها العرب ؛ ولما كانت كل قوة من هاتين القوتين ، الفارسية والتركية ، غير عربية ، فأنما قد اتخذت الاسلام شعاراً لحركتها التوسعية . ولقد نجح الفرس في الإستيلاء على بلاد الرافدين ، خاصة وأن عدداً من أهل المنطقة كانوا يدينون بمذهب الشيعة . فعمد العثمانيون إلى إجلائهم عن العراق ، للاحتفاظ به لأهل السنة .

استولى الصفويون على العراق في سنة ١٥٠٨ ، وفي عصر الشاه إسماعيل ، الذى أقام دولته على أنقاض الإمارات المغولية ، واتخذ المذهب الشيعى مذهباً رسمياً لدولته . وجاء الأتراك العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول زاحفين نحو الشرق ، وهزموا القزاق الفارسية في موقعة جالديران سنة ١٥١٤ ، ودخلوا عاصمتهم تبريز . ولكن السلطان سليم إرتد عن هذه العاصمة ، وترك بذلك الفرصة للفرس للانتعاش . ولم تكن موقعة جالديران حاسمة إلا فى أنها وجهت أنظار العثمانيين صوب ضرورة السيطرة على بقية الأقاليم العربية الموجودة فى الشرق الأدنى ، وبخاصة أقاليم الشام ومصر ، التى كانت تسيطر عليها الدولة المملوكية ، وتضيف إليها الحجاز ، وذلك لكى يمنعوا الفرس من إمكانية التوسع فيها .

والواقع أن الخلاف المذهبي لم يكن إلا ستاراً دعائياً وإعلامياً لتوسيع رقعة هذه الدولة أو تلك ، والسيطرة على الموارد الاقتصادية فى البلاد العربية ، والدفاع عنها وعن مواردها وغلاتها بالقوة الحربية ؛ أى معنى آخر ، منع مرور هذه الموارد والغلات إلى أيدي الآخرين ، وبالتالي الإحتفاظ بعملية الاستغلال لأنفسهم بدلاً من تركها تغيرهم . ذلك أن حكام فارس لم يكونوا من أهل البيت الكريم . ولم يطهروا إستعداداً لنولية سلالة الرسول مسئوليات معينة فى دولتهم ، رغم تكريمهم لأماكن

تقديس وزيارة أبناء المذهب الشيعي ؛ وكذلك الحال مع الاتراك العثمانيين الذين كانوا من السنة دون أن يتركوا لأهل الجماعة حظ في إدارة شؤونهم ؛ بل عمدوا إلى الاستيلاء على الخلافة الإسلامية عند أول فرصة سنحت لهم .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن العثمانيين كانوا قد وقفوا وقفات هامة ضد القوى المسيحية في البلقان ، وتمكنوا من الاستيلاء على القسطنطينية ومن تحويلها إلى عاصمة لامبراطوريتهم . ومعنى هذا أنهم قاموا بالهجوم على قوات الاستعمار الأوروبية ، التي حاولت إستعادة نفوذها في شرق البحر المتوسط ، ذلك النفوذ الذي إرتبط بمصالح إقتصادية هامة . ولكن العثمانيين لم يعملوا على القضاء على الامبراطورية الفارسية ، وهي المنافسة لهم في عملية توحيد الشرق الأدنى ، بل إتجهوا صوب سوريا ومصر ، والتي كانت تشرف على الحجاز واليمن ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه قوة المماليك في حرب معلنة على أشدها مع القوات البرتغالية ، التي نجحت في الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، وقامت بتخريب المدن العربية في شرق إفريقيا ، وأقامت معاقل لها على بر الزنج وفي منطقة الجنوب العربي ؛ ووصلت إلى الهند وأخذت في تهديد مصر والحجاز من البحر الأحمر . وأخيراً فإن إسبانيا كانت تواصل هجماتها في ذلك الوقت على البلدان العربية والإسلامية في شمال إفريقيا ، وكان الأجدد بالقوى العثمانية ، التي تدعى لنفسها العمل على الدفاع عن أرض الاسلام ، أن تتجه صوب هذه القوى الاستعمارية المسيحية المعتدية التي أغارت على بلاد المغرب الإسلامي بعد أن طردت العرب من الأندلس ؛ بدلا من أن توجه جهودها صوب الشام وصوب مصر .

ولقد إعتبر العثمانيون أن واجبهم الأول يتلخص في الدفاع عن الأقاليم الإسلامية ضد الأخطار والهجمات الخارجية ؛ وإعتقدوا أنهم أقدر من السلطان

الفورى ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة ، وتوحيدها فى صف واحد قوى ضد أى إعتداء أجنبى . وإستخدم العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الشرق الأدنى بأقاليمه فى دولة واحدة ؛ أى أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة حول قيادة المنطقة ووحدها . وكانت تحاول فى حقيقة الأمر توسيع الرقعة التى كانوا يحكمونها ، وزيادة المنطقة التى كانوا يسيطرون عليها ، وزيادة إمكانيات إستغلالهم لها . وكان هذا هو السبب الأساسى فى حتمية وقوع الصدام بين الدولة العثمانية الناشئة وبين دولة المماليك الهرمة .

### ٣ - متبعية الصدام مع سلطنة المماليك :

كانت هناك أسبابا عديدة ، مادية ومعنوية ، إقتصادية وإستراتيجية وسياسية ودينية ، تحتم وقوع صدام بين قوة المماليك وقوة الأتراك العثمانيين . وساعد على ذلك تجاوز أقاليم الدولتين ، وظهور الإتجاه التوسعى عند العثمانيين بشكل واضح .

والواقع أن الإصطدام الذى وقع بين العثمانيين والصفويين كان أساسه يتركز حول إمتداد « مناطق النفوذ » فى منطقة الشرق الأدنى . وكان معنى عبارة العثمانيين النزول من هضاب آسيا الصغرى ، إلى منطقة العراق ، وإخراجها . أو إستعادتها ، من نفوذ الصفويين ، وإرجاع هؤلاء الأخيرين إلى هضبتهم من جديد ، هو تطلع العثمانيين إلى منطقة السهول العربية . التى كان الجزء الأكبر والأكثر أهمية منها . وهو الشام والحجاز ومصر ، بما فى ذلك مدن تعتبر عواصما للإسلام : وتطلعهم إلى زيادة نفوذهم فى هذه المنطقة ، بأى شكل من الأشكال ، وإلى القيام باستغلالها . مهما كانت الادعاءات . وساعد العثمانيين على

القيام بتنفيذ خطتهم ذلك الاتجاه الذى كان يدفعهم دائما ، ومنذ نشأة دولتهم ، إلى التوسع باستمرار ، وفى كل اتجاه .

ولا شك فى أن إعزاز العثمانيين بقوتهم العسكرية ، وتوالى إنتصاراتهم ، كان دافعا لهم صوب السيطرة على تلك المنطقة ، التى وضحت أهميتها الاقتصادية والدينية ، والتى كانت السلطة المسيطرة عليها قد أخذت فى الضعف ، وتسلت هزائمها أمام قوات البرتغاليين البحرية .

أمّا من الناحية الاقتصادية ف كان الأتراك العثمانيون يسيطرون على طرق التجارة البرية التى كانت تصل إلى آسيا الصغرى أو إلى منطقة البحر الاسود ، لكي تمر عبر بلادهم الى مناطق غرب أوروبا ووسطها . وكانت سيطرة دولة المماليك على منطقة عبور التجارة العالمية ، من الشرق الأقصى الى سواحل الشام ، أو عبر البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية ، يدفع العثمانيين الى النطلع لتلك الرسوم التى كان المماليك يحصلون عليها من هذه التجارة ، ويجعلهم يتطلعون الى تلك الثروات الضخمة التى كانوا بها يتمتعون .

أما من الناحية الاستراتيجية ، فلا شك فى أن السيطرة على سواحل الشام ، وسواحل مصر ، كانت مهمة بالنسبة للدولة العثمانية ، ولصالحها فى هذا البحر المتوسط ، خاصة وأن هذه الدولة كانت قد بدأت منذ فترة فى الاهتمام بالبحر المتوسط ، وبالمراكز الاستراتيجية والجزر الموجودة فيه .

وأما من الناحية السياسية فإن سيطرة الدولة العثمانية على الم المدن الكبرى فى الشام وفى مصر ، وإنتلاعها لسلطنة المماليك ، مع ما تشتمل عليه من مدن مقدسة فى الحجاز وفى فلسطين ، كانت ستظهر السلطان العثماني فى شكل جديد . وبهية

معينة ؛ إذ أنه سيصبح رئيساً للعالم الإسلامى ، وسيطراً على أما كن حج المسيحيين  
فى فلسطين .

فإذا أضفنا إلى ذلك شعور العثمانيين بقوتهم ، وشعورهم بضعف الدولة  
المملوكية ، لوجدنا أن كل العوامل كانت تدفعهم إلى حتمية الإصطدام بسلطنة  
المماليك ، كخطوة أولى للإستيلاء عليها ؛ ومهما كانت الظروف والإدعاءات .  
وجاء تطور الأحداث فى المنطقة لىكى يساعد على الوصول إلى هذه الحتمية .

وكانت أولى هذه الظروف مرتبطة بمسألة الحرب التى وقعت بين العثمانيين  
والصفويين . ورأى العثمانيون ، بعد موقعة جالديران ، أن الموقف العسكرى قد  
ظل مائئاً ، أو غير محدد ؛ وأنه من الصعب تحديده داخل إيران نفسها ، أو حتى  
داخل مناطق آسيا الصغرى . ولذلك فعلى هذا الصراع أن ينقل ميدان عملياته  
إلى المناطق التى كان فى وسع كل من الدولتين أن تتوسع فيها ، أو تنشئ لنفسها  
فيها مناطق نفوذ . وعلى هذا الأساس ينظر بعض المؤرخين إلى عملية الإصطدام  
العثمانى المملوكى على أنه حلقة من حلقات الصراع العثمانى الصفوى . ولكن هذه  
النظرة تتجاهل وجود قوة دفع خاصة ، شرع بها العثمانيون ، وحركتهم صوب  
وضع سياسة معينة تجاه السلطنة المملوكية . كما أن فكرة النزاع العثمانى الصفوى  
لا يمكنها أن تغطى تلك العجوة التى يمثلها إتجاه العثمانيين إلى وقف توسع القوى  
البرتغالية فى مناطق البحر الأحمر والخليج العربى .

وكانت هناك مناطق إحتكاك بين الدولة العثمانية والسلطنة المملوكية ، ما دامت  
هاتان الدولتان متجاورتان ، وما دامت قوة العثمانيين كانت قد بدأت فى الخروج  
للتوسع فى البحر المتوسط . وكان على هاتين الدولتين أن تسلكا أحد طريقين :  
فإما التآخى والتعاون ، وبخاصة أمام الاخطار الخارجية ، وإما الإصطدام فى

حالة تضارب المصالح . والواقع أن تاريخ العلاقات المملوكية العثمانية قد إشتمل على هاتين الطريقتين ، وبدأ بالتعاون ، ولأنتهى به الأمر إلى حتمية وقوع الصدام .

أما بالنسبة لإمكانية التعاون ، فإنها كانت موجودة في أول الأمر ، ونشأت نتيجة للأخطار التي هددت الشرق الأدنى ، وتمثلت منذ البداية في غزوة تيمورلنك ، وإن كانت هزيمة بايزيد قد عطلت إمكانية وصول الدولتين إلى عقد تحالف ثابت بينهما . ثم تمثلت بعد ذلك في مسألة ظهور الخطر البرتغالي ، وهجمات من الحلف على المنطقة . ولقد طلب السلطان الفوري العون والمساعدة من السلطان بايزيد الثاني ، وقدم العثمانيون هذا العون في شكل أخشاب لبناء الأسطول المملوكي ؛ وإشترك العثمانيون إلى جانب السفن المصرية في معركة بحرية ضد سفن فرسان القديس يوحنا ، التي كان يقودها أحد البرتغاليين ، أمام سواحل الإسكندرية في سنة ١٥١٠ . وفي نفس الاتجاه تلقت القاهرة بإتتهاج وفرح أنباء إنتصار العثمانيين في أوروبا ، وكانت تقيم لذلك الإحتفالات ، وتعتبرها إنتصارات للإسلام .

ولكن عوامل تضارب المصالح ، أو تعارضها ، كانت موجودة بين الدولتين . فكان إستيلاء المماليك على جزيرة قبرص ، في سنة ١٤٧٤ ، قد أثار قلق العثمانيين ، وإن كان العثمانيون لم يعطوا لهذه العملية أهمية كبيرة ؛ خاصة وأن ميادين العمليات التوسعية كانت مفتوحة أمامهم من كل ناحية ؛ وكان في وسعهم أن ينتزعوا جزراً أخرى من أيدي القوى المسيحية في البحر المتوسط نفسه .

وكانت نقطة الإحتكاك الثانية ، وإذ كانت الأولى في الأهمية . هي منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين ، أي منطقة حدود أعالي الشام . وحدث نزاع عليها في عهد السلطان بايزيد الثاني ، وزاد من حدته إنتهاء الأمير جم ، منافس

بازيد على العرش ، إلى أراضي السلطان قايتباى . فزاد التوتر بين الدولتين ، وهجمت القوات العثمانية على منطقة طرسوس ، التى كان الامير قد إلتجأ إليها ؛ وخاف العثمانيون من أن يناوهم منها . ولكن جيوش السلطان قايتباى هزمت قوات العثمانيين ؛ وإنتهى الامر بعقد الصلح فى سنة ١٤٩١ ، بين الطرفين ، وحينما نشبت الحرب بين العثمانيين والصفويين ، لم يتخذ السلطان الغورى موقفاً صريحاً من الجانبين . وكان موقفه فى حقيقة الامر فى غاية الصعوبة ، خاصة وأنه كان فى كفاح مسلح ، برى وبحرى ، ضد البرتغاليين ؛ وكان من الصعب عليه أن يتحالف مع الصفويين ، وهم شيعة . كما كانت لسلطنته حدوداً مشتركة ، فى أعلى الشام ، مع كل من الصفويين ومن العثمانيين . وكانت العلاقات قد ساءت بين المماليك والعثمانيين ، نتيجة لإجارة الغورى لبعض الامراء العثمانيين الذين فروا من سلطة سليم . ورد السلطان سليم على ذلك باغلاق أسواق الرقيق فى وجه المماليك ، خاصة وأنه كان فى حرب مع الصفويين ، وكان يحتاج لموارد بلاده من الرجال ؛ ولكنها كانت ضربة قوية ، وجهها للنظام المملوكى ، الذى كان يعتمد فى كيانته على وصول العناصر المحاربة من هذه المناطق . وبعد ذلك منع الغورى بعض الهدايا ، التى كانت مرسله من الهند ، من أن تصل إلى السلطان سليم وهكذا نجد أن هذه العلاقات كانت قد وصلت إلى مرحلة لاتتميز بالود ، فى الوقت الذى ستبدأ فيه العمليات الحربية بين العثمانيين والصفويين ، أى فى الوقت الذى ستنزل فيه الجيوش العثمانية من هضبة آسيا الصغرى ، وتبدأ فى ممارسة الزحف فى المناطق السهلة من العالم العربى .

وكانت هناك إمارة تقع إلى أقصى شمال السلطنة المملوكية فى الشام ، وتخضع لتنفيذ الغورى فى مصر ، وعلى الحدود المشتركة بين العثمانيين والصفويين ؛ وهى إمارة « دولة ذو القادر » ، التى كان حاكمها هو الامير علاء الدين . وبإيعاز من الغورى ، أخذت هذه الإمارة موقفاً عدائياً من العثمانيين ، فى وقت حرمهم



مع الصفويين . فإذا كان السلطان النورى لم يتحرك ، فإنه قد دفع بأحد التابعين له إلى إتخاذ موقف معاد للعثمانيين . ورفض الأمير علاء الدين تقديم المؤن اللازمة للجيش العثماني أثناء زحفه على المناطق الفارسية ، وأدى ذلك إلى تعطل العثمانيين لبعض الوقت . ولم ينس السلطان سليم لهذا الأمير موقفه ؛ وعند عودته من الحرب ، أزال هذه الدويلة من على الخريطة ، أى إبتلعها ، وضمها إلى بلاده . وكان هذا عملاً عسكرياً عدوانياً ضد دولة المماليك .

حقيقة أن الحرب لم تعلن بين العثمانيين والمماليك ، ولكن تطور الحرب العثمانية الصفوية ، وضم إمارة علاء الدين ، جعلت السلطان النورى يشعر بخطورة الموقف فى الشام ، وبإمكانية تحول العمليات الحربية الرئيسية للعثمانيين صوب أقاليمه وإجتياحهم لها ، بسرعة خاطفة ، خاصة وأنها كانت بلاداً سهلة مكشوفة . وتقدم السلطان النورى فى صيف سنة ١٥١٦ إلى الشام ، وكانت نيته تنلخص فى الدفاع عن حلب ، أولى معاقله الشمالية أمام العثمانيين . وكان وجود القوات المملوكية فى الشام يدفع بالعثمانيين إلى الإصطدام بهم ، مادامت جبهتهم مع فارس كانت لاتزال مفتوحة .

## الفصل الثالث

### إستيلاء العثمانيين على سوريا

وضعت حتمية وقوع صدام ملوكي عثماني منذ الوقت الذي تقدمت فيه الجيوش المملوكية من مصر إلى سوريا ، ولكي تمنع أى اعتداء قد يقوم به العثمانيون في هذا الاتجاه . واقد إتخذ السلطان الغورى إستعداده لهذا التقدم ، وفي ظل ظروف خاصة ، تميزت بضعف إمكانياته ، وبإختلاف تكتيكه عن تكتيك العثمانيين ؛ وكذلك بإختلاف واضح بين إمكانيات كل من القوتين . وكانت معركة مرج دابق نقطة تحول خطيرة في تاريخ الدولة المملوكية ، وتاريخ المنطقة عموما ، وتاريخ مصر بوجه خاص .

#### ١ — الاستعداد :

كان هناك إختلاف واضح بين قوة كل من المسكرين المتنافسين على سيادة المنطقة . ووضع هذا الإختلاف في القيادة ، وفي القوات المسلحة ، وقوة تدريبها ، وتسليحها ، داخل كل معسكر ؛ ووضعت في درجة المرونة التي كان يتميز بها كل معسكر في حركاته حيال المعسكر الآخر .

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان سليم شابا في مقتبل العمر ، كان السلطان الغورى قد بلغ الثامنة والسبعين من عمره . وهذا الإختلاف في السن يعطينا صورة لما يمكن لكل من القائدين أن يقوم به . وكان السلطان الغورى قد حكم السلطة المملوكية ما يقرب من خمسة عشر عاما ، وكان غليظ الجسد ، ذو كرش كبير ، وكان يلبس في أصابعه الخواتم ، وكان مترفا في ملبسه ، ومترفا في حياته ،

يجب الأكل والشرب إلى درجة النهم . وفي المعسكر المواجه ، كان السلطان سليم « مربوع القامة ، واسع الصدر ، أفصص العنق ، مكرفس الاكتاف » ، وكان يعيش متقلداً على ظهر جواده ، ومع رجاله ، من البلقان إلى آسيا الصغرى ، وينزل في الخيام . ولا شك في أن هذا الاختلاف في طبيعة القيادة سيكون له أثراً على نتيجة الإلتقاء ، أو الاصطدام بين القوتين .

وفي الوقت الذي بلغت فيه قوات المماليك الزاخرة شمالاً ما يقرب من خمسة آلاف رجل ، كانت قوات العثمانيين يصعب تقدير عددها . أما عن كفاءة التدريب فلا شك في أن مصر كانت قد فقدت جزءاً كبيراً من رجال قواتها المسلحة ، أو قوات المماليك ، في تلك الحملات التي كانت قد أرسلتها إلى الحجاز ، وإلى اليمن ، لمنع سيطرة البرتغاليين على جنوب الجزيرة العربية وعلى عدن . ولذلك فإن القوة التي سمح للسلطان النورى إلى الشام ستكون أقل كفاءة في تدريبها من القوات السالفة . هذا في الوقت الذي زاد فيه تمرن العثمانيين على الحرب برزخهم شرقاً ، وبمنازلهم لقوات الشاه إسماعيل الصفوى .

وعلىنا ألا ننسى أهمية تسليح كل من القوتين ؛ خاصة وأن الجيوش العثمانية قد تميزت بإستنادها إلى قوة مدفعية لها أهميتها ، في الوقت الذي إفتقر فيه المماليك لمثل هذا السلاح . وكان السلطان النورى يخشى من هجومات العثمانيين على بلاده ، ولكنه كان يخشى كذلك من قيام العثمانيين بهجوم بحرى على سواحل الاسكندرية أو رشيد ودمياط ، وفي نفس الوقت الذي كان يخشى فيه من إمكانية وقوع هجوم برتغالى على الموانئ الحجازية ، وبخاصة على جدة . ولا شك في أن هذا التوزيع لمجهودات النورى قد أثر على نقطة الصدام بينه وبين العثمانيين ؛ إذ أن المورى قد عمل على تحصين المراكز البحرية الشمالية في مصر ، وسواحل الحجاز ، في الوقت

الذى كان عليه أن يتقدم فيه للدفاع عن حلب .

وفي الوقت الذى خضع فيه العثمانيون لقيادتهم خضوعاً تاماً ، كان هناك نوع من التقليل بين المماليك وقيادتهم ، كما كان هناك ما يقرب من الانفصال بين المصريين والمماليك . ولا شك في أن نظام الحكم المملوكى في أواخر عهده كان يساعد على وجود تمييز واضح بين القوات المحاربة المملوكية ، وبين الشعب . كما أن الأحوال العامة التى أحاطت بالنظام المملوكى في آخر أيامه ، وضغط الدوافع الاقتصادية ، عرقلت وسائل عمل القيادة المملوكية ، وزادت من الانفصال الموجود بينها وبين الشعب .

وكان لتحول طرق التجارة العالمية ، مع زيادة الأعباء العسكرية ، أكبر الأثر في محاولة المماليك الضغط مالياً على المصريين . ونفس هذه الظروف قللت من سهولة حركتهم ، بعد أن تعددت أمامهم جبهات القتال ، ومن مواجهة البرتغاليين ، إلى مواجهة العثمانيين . وكانت الأرزاق قد قلت في البلاد ، وأصبح للمماليك أموال متأخرة ، كان على السلطان الغورى أن يقوم بصرف جزء منها لهم ، قبل أن يتمكن من أن يطلب إليهم القيام بأى عمل . وكان السلطان الغورى قد فرض الضرائب على الفلال ، وبشكل زاد من قلق الأهالى . وجاءت الأخبار من الشام بأن الحالة في غلاء شديد ، وأن هناك نقص واضح في التبن والعليق ، وأن الأهالى لم يقوموا بجمع المحصول . وكانت مساوىء الغورى كثيرة لا تحصى ، وأحدث من أنواع المظالم ما لم يحدث . وكانت معاملته في الذهب والفضة والفولس الجدد « أنحس المعاملات ، جميعاً زغل ونحاس وغش ، لا يحمل بها بيع ولا شراء ولا معاملة في ملة من الملل » (١) . وكانت كل البضائع غالية نتيجة لذلك .

وفى دار الضرب كانوا يضيفون النحاس والرصاص جهاراً فى الذهب والفضة . وكان الأشرافى الذهبى إذا صق يظهر فيه ذهباً يساوى اثنا عشر نصفاً . وكان النصف الفضة يتكشف فى ليلته ، ويصير من جملة الفلوس الخمر .

وعلىنا ألا ننسى أن سوء الأحوال الاقتصادية قد أدى إلى عدم إستتباب الأمن . وكانت المناسر منتشرة فى البلاد ، هذا علاوة على وقوع بعض الكوارث ، مثل إنقلاب الجسر الموجود فى الفيوم ، وتأثير ذلك على هذه المنطقة . ولقد قدروا ثلاثين ألف دينار لإصلاح هذا الجسر من جديد .

ورغم هذه الصعوبات فقد كان على السلطان الغورى أن يراجه الموقف . وكان عليه أن يدبر أثمان اللحوم المتأخرة للمالك ، وبلغت أربعين ألف دينار . ولقد اضطّر السلطان الغورى إلى أن يلغى الضرائب والمكوس ، التى كان قد فرضها على الفلال ، وكان عليه أن يدفع متأخرات المالك ، ويعمل على إستتباب الأمن فى البلاد ، ويضرب بيد قوية على رجال المناسر ، ويؤمن البلاد ضد هجمات العربان ، وقت خروجه إلى الشام . ولقد اضطّر السلطان الغورى إلى أن يدفع للمالك جزءاً من متأخراتهم ، ويجز عن دفع الباقي ؛ فاضطر بعضهم إلى التراجع عن السفر معه . وكان عليه أن يعيد توزيع السلطة وقت غيابه ؛ فعين ابن أخيه ، طومان باى ، نائباً للقبية ، إلى أن يحضر ويعود من الشام . وعين جماعة من المالك ، ومن الشيوخ والعواجز ، فى الكشوفيات ، حتى يكونوا مع الكشف لرد العربان ، ولحفظ البلاد فى غيبته .

وعلىنا ألا ننسى بعد ذلك أنه كان على الغورى أن يراجه الدسائس ، والإنصالات السرية التى كان العثمانيون يقومون بها بين صفوف عدد من المالك . وإذا كان السلطان المورى قد احتفظ فى مصر بالأمير العثماني الصغير ، قاسم بن

أحمد بك بن بابزید ، وهو غلام يبلغ من العمر ثلاثة عشر سنة ، وكان ابناً لآخرى  
السلطان سليم ، فإن قيمة كانت أقل بكثير من فاعلية لإتصال العثمانيين بعدد من  
أمراء المماليك .

ورغم كل هذه العوائق ، فقد كان على السلطان النورى أن يستعد للسفر مع  
قواته ، وللإفاعة العثمانيين . « ولإجتمع السلطان بالأمراء فى الميدان وأقاموا فى  
ضرب مشورة بسبب ذلك إلى قريب الظهر ، فأشيع أن السلطان قال أنا أخرج  
بنفسى وأقعد فى حلب حتى أنظر ما يكون من أمر الصوفى وابن عثمان ، فإن كل  
من إنصرف منهما على غريمه لا بد أن يزحف على بلادنا . فانفض المجلس على أنه  
لا بد من خروج تجريدة تقيم بحلب وتحرس البلاد الحلبية » (١) .

وكان على السلطان أن يصطحب معه الخليفة العباسى الموجود فى مصر ،  
وكذلك القضاة ، ورجال الطرق الصوفية . وإضطرت السلطان إلى أن يقدم لهم  
الأموال حتى يستعدوا للسفر . ولا شك فى أن هذا الإستعداد كان يعنى نوعاً من  
النعبة . « فإضطربت أحوال المعسكر ، وإرتجعت القاهرة ، وعز وجود الخيل  
والبغال ، وصار المماليك يهاجمون الطواحين يأخذون منها الخيول والبغال ...  
فغلفت الطواحين قاطبة ، وإمتنع الخبز من الأسواق ، وكذلك الدقيق ، ووقع  
القمح بين الناس ، وضح العوام ، وكثر الدعاء ، وغلفت أسواق القماش بسبب  
المماليك ، وإختفى الصنائعية والحياطون ، وإضطربت أحوال القاهرة ، وإختفى  
جماعة من التجار خوفاً من المماليك ، وإختفى طائفة من الغلمان خيفة السفر .  
وصارت أحوال مصر مثل يوم القيامة ، كل واحد يقول يارب روحى » (٢) .

(١) ابن إياس : الجزء الثالث . ص ١٥٠

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٩٠

ورغم كثرة الأموال التي أنفقها السلطان الغورى على أمرائه ، إلا أنهم رأوا عدم كفايتها ، خاصة وأنهم كانوا يحصلون على أكثر منها فى المناسبات المعائلة السابقة . فعق السلق والوازم فى الأسواق ، كان معظم الممالىك يشعرون بأنهم لم يحصلوا على حقوقهم . « وفرق السلطان على ممالىكه الجلبان لبوس الخيل من حرير ملون وخوذ وأتراس وبدلات ومابىن زنود وركب فولاذ وغير ذلك من آلة السلاح التى فى الزرد غانة . فزاحت علىه الممالىك ، وصاروا يحتفظون اللبوس الملاح بأيديهم ، ولا يرضون بالذى يفرقه السلطان عليهم ، فعجز عن رضاهم فى ذلك اليوم ، وكثر تمردهم فى هذه الأيام إلى الغاية » (١) .

وأصدر السلطان إلى الأمراء أوامراً بأن يسافر من يتم إستعداده من بينهم . وإستعد الغورى لىكى يصطحب معه الخليفة العباسى ، والقضاة الأربعة ، ورجال الطرق الصوفية ، وخلفاء السيد البدوى ، والسيد أحمد الرفاعى . وإستعد الغورى كذلك لىكى يصطحب معه أعداداً كبيرة من التابعىن والفراشىن ، و « الطلابىن ، والزمارىن والمنقرىن » وبعض المخفىن ، علاوة على جماعة من النجارىن والحجارىن ، وبعض القراء والوعاظ والمؤذنىن .

وكان إستعداد السلطان الغورى للسفر قد أثار بعض الإنتقادات ، إذ أنهم لم يتبع التقاليد التى كان سلاطين الممالىك يحافظون عليها ، وإنتقدوه فى قلة عدد فرسانه ، وإنتقدوه فى غدم تفتيشه بنفسه على القوة المصاحبة له . وأخيراً فإن الخروج فى وقت الصىف ، « والشمس فى برج السرطان » ، كان يعرض جنوده لمشقة كبيرة . ورغم كل ذلك ، فكان على الغورى أن يتقدم ، ويزحف صوب شمال سوريا .

## ٢- التقدم إلى سوريا :

أتم السلطان الغورى إستعداداه ، وقرر بداية السير ، والتقدم إلى سوريا . وكان السلطان قد عين معه خمسة عشر أميراً للسير في هذه الحملة ، خمسة منهم ، من « أرباب الوظائف » ، والعشرة الآخرين لقيادة المحاربين ، مما يعطى فكرة عن عدد قوات المماليك المتقدمة ، وهى خمسة آلاف مقاتل ؛ وهو العدد الذى رجحه ابن إياس على أنه قوة هذه التجربة من القرائصة والجلبان وأولاد الناس (١) . وبعد خروج عدد من الأمراء على رأس رجالهم إلى سوريا ، أقام السلطان الغورى عرضاً عسكرياً للقوة والموكب الذى سيصعبه . وخرج السلطان وأمامه النفير ، فى موكب عظيم ، قل أن يتفق لسلطان غيره . وسارت فى أول الموكب ثلاثة أفيال مزينة ، وتلاها « المسكر المنصور » ، ثم الأمراء ، وأمرأء الطليحات ، وأمرأء العشراوات ، ثم أرباب الوظائف . وحضر هذا الموكب السادة الأشراف لإخوة الشريف بركات أمير مكة ، ثم سار الأمراء المقدمون ، وبعدهم السادة القضاة الأربعة ، مشايخ الإسلام ؛ وجاء بعدهم أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وهو لابس العامة البغدادية ، وتلى ذلك الجنائب السلطانية ، من الخيول المطهمة ، ذات السروج المزركشة ، والمطرزة بخيوط الذهب والفضة . ثم مشى البقع والمجامع منطية بالحرير الأصفر ، ومشى البخورى بالمبخرة ... ثم أقبل السلطان الملك الأشرف قانصوه الغورى عز نصره ، وكان الخليفة قدامه بنحو عشرين خطوة ، وكان السلطان راكباً على فرس أشقر بسرج ذهب ... وهو لابس قباء بلبكي أبيض بطرز ذهب على حرير أسود عريض ، قيل كان فيه خمسمائة ذهب بنادقة ، وكان ذلك اليوم فى غاية الأبهة والعظمة (٢) .

(١) ابن إياس . الجزء الثالث . ص . ٣٠

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص . ٢٧



ودخل الغورى فى هذا الموكب من باب زويلة وشق القاهرة ، فأرجمت له المدينة ، وضجت له الناس بالدعاء ، وإطلقت له النساء بالزغاريت من الطيقان ، واستمر فى ذلك الموكب حتى خرج من باب النصر ، ووصل إلى الخيم بالريداية . وسارت فى نفس الموكب خزان الذهب ، التى كانت كل منها تشتمل على ألف دينار ، خارجاً عن المعادن . وكان السلطان قد أفرغ الخزان فى مصر من الاموال التى كان قد جمعها من البلاد منذ أوائل سلطته إلى أن خرج فى هذه التجريدة . وفرغ كذلك حواصل الذخيرة ، وأخذ ما فيها من التحف وآلات السلاح الفاخرة التى كانت للملوك السابقين ، وغيرها من التحف . وحل خزائنه خمسون جملاً ، وحل زردعائه مائة جبل . وتقرر بعد ذلك يوم الرحيل . ومع خروج هذه القوة من القاهرة لم يبق فى هذه المدينة من المالك القرائصة والعواجر والشيوخ والجلبان وأولاد الناس إلا نحو ألفى نفر .

وقبل تحرك السلطان من خيم أو معسكر الريداية ورد له خطاب من نائب حلب ، يذكر فيه أن السلطان المملى قد أرسل رسولا يحمل خطاباً ، وأنهم قد احتفظوا بالرسول فى حلب ، وأرسلوا الخطاب إلى السلطان فى القاهرة . ولما فكه السلطان وقرأه ، فإذا فيه عبارة حسنة ، وألفاظ رقيقة ؛ منها أنه أرسل يقول له : أنت والدى ، وأسألك الدعاء ، وإنى ما زحفت على بلاد على دولات [ أو علاء الدولة ] إلا بإذنك ، وأنه كان باغياً على ، وهو الذى أثار الفتنة القديمة بين والدى والسلطان قايتباى ، حتى جرى بينهما ما جرى ، وهذا كان غاية الفساد فى مملكتكم ، وكان قتله عين الصواب ... وأما التجار الذين يجلبون المالك الجراكسة فإنى مامنتهم ، وإنما هم تضرروا من معاملتكم فى الذهب والفضة ، فامتنعوا عن جلب المالك إليكم ، وأن البلاد التى أخذتها من على دولات أعيدها لكم ، وجميع ما ترونه ويريده السلطان فعلناه ، (١) .

والواقع أن السلطان إنشرح من هذا الخطاب ، وجمع الأمراء المقدمين وقرأ عليهم ، فأستبشروا بأمر الصلح ، والعودة إلى الاوطان عن قريب . ويعلم أن ابن إياس على ذلك الموقف على أنه كان في مجموعه حيلًا وخداعاً من السلطان العثماني ، حتى يبلغ مقاصده . ولاشك في أن ذهاب الأمراء الماليك إلى سوريا ، وهم يعتقدون في حسن نيات العثمانيين ، كان يزيد من وقع عنصر المفاجأة على نفوسهم ، ويضعهم أمام الأمر الواقع بطريقة حاسمة .

وعند دخول السلطان الفوري دمشق ، قابله الأمير سيباي ، نائب الشام ، أو نائب دمشق . ودخل في موكب حافل ، وأمامه الخليفة والقضاة الأربعة ، وسائر الأمراء المقدمين وأمراء الطليخانات والعشراوات . وأرباب الوظائف ، والجمع الكثير من العسكر والناس ؛ وزيت له مدينة دمشق ، ودقت له البشار بقلعة دمشق ، ونشر على رأسه بعض تجار الإفرنج ذهاباً وفضة ، وفرش له سيباي تحت حافر فرسه الشقق الحرير ، وإزدحمت عليه المباليك بسبب ثار الذهب والفضة . فكاد السلطان أن يسقط عن ظهر فرسه من شدة زحام الناس عليه ... (١) .

وظلت دمشق مزينة سبعة أيام كاملة لتقديم هذا الموكب السعيد . وخطب قاضي القضاة في المسجد الأموي جمعيتين متتاليتين ، وإن كان السلطان لم يحضر صلاة . وبعد ذلك رحل الفوري وتوجه إلى حمص ، ثم رحل عنها وتوجه إلى حماة ؛ وهناك قابله نائبها ، جان بردى الغزالي ، وأقام له الولائم .

والواقع أن هذا الشكل للاستعداد ، وهذا الشكل للموكب الذي تقدم به الفوري إلى الشام ، بما يشتمل عليه على مظاهر الفخامة والآلة ، كان يقرب من العرض العسكري ، أكثر من إقترابه من صورة لقوات محاربة تتخذ استعدادها للوقوف

على الحدود ، والدفاع عن المملكة . ولا شك في أن شعورهم بإمكانية التناغم مع العثمانيين ، وإستنادهم إلى الوقائع السالفة ، التي كانت قد حدثت في عهد السلطان قايتباى ، ستقلل من القيمة العملية لقوات المماليك ، وبصفتها قوات محاربة ، وتواجه خصماً قوياً حسن التدريب ، واسع الحيلة .

وبعد ذلك إستمر الموكب في تقدمه حتى حلب ، حيث قابله خاير بك ، نائبها . وفي هذه المدينة قابل الغورى مندوب السلطان سليم ، وهما ركن الدين ، قاضى القضاة العثماني ، وقراجا باشا ، أحد الأمراء . وعاندهم الغورى على إستيلائهم على بلاد علاء الدولة ، وردوا عليه بأن سلطانهم قد فوضهم في عقد الصلح النهائي مع الغورى ؛ وذكروا له أنهم قد أصدروا فتوى من علماء بلادهم بقتل الشاه إسماعيل الصفوى ، وأن السلطان سليم يرغب في ألا يتدخل الغورى في النزاع القائم بينه وبين إسماعيل الصفوى ، الذى قرر أن يقطع أثره من وجه الأرض ؛ وأن هذا شرطاً أساسياً للصلح بين العثمانيين ومماليك مصر . وكان الوفد العثماني قد أحضر معه بعض الهدايا للسلطان الغورى ، وبعض أمراء المماليك ، والخليفة . وأجاب الغورى على ذلك بأن أرسل للعثمانيين كميات السكر والخلوى التي كانوا قد طلبوها ، وزودهم بخطاب إلى السلطان سليم ، يتضمن أمر الصلح بينهما . وظل الغورى وأمرائه ينتظرون رداً على جوابهم ، ولم يفكروا في أنها كانت خدعة من جانب العثمانيين .

ولانتشرت روح المسألة والصلح بين قوات المماليك ؛ وحتى خطبة الجمعة التي ألقاها قاضى القضاة كمال الدين الطويل في حلب ، ركزها على معنى الصلح ، بدلا من أن يحملها معنى الكفاح ، وترفع بذلك من الروح المعنوية ومن درجة الاستعداد عند المحاربين . وأخذ السلطان الغورى يوزع النقود على الأمراء

والمشايع والماليك . ثم استقدم قواده ، من الامراء المقدمين للألوف ، والنواب وأمرأء الطليخانات وأمرأء العشراوات ، وحلفهم على المصحف بأن يظلوا على ولائهم له ، وبألا يغدروا به . فحلفوا كلهم ، وأقسموا على ذلك . ثم أقام الغورى عرضاً لقواته فى ميدان حلب ، وهم باللبس الكامل . وأحضر قاسم بك العثماني من حماة ، وخلع عليه ، وأشهر أمره بحلب . ولا شك فى أنه كان يرى فى إستخدامه له وسيلة يجمع بها حوله عدداً من القادة العثمانيين . ولكن سرعان ما جاءت الأنباء بأن السلطان سليم قد ألقى القبض على رسول السلطان الغورى إليه ، ووضعه فى الحديد ، رغم أنه كان يحمل إليه هدايا ثمينة ، تبلغ قيمتها أكثر من عشرة آلاف دينار .

وكانت هذه إهانة بالغة للغورى ، ومفاجأة له فى نفس الوقت ، خاصة وأنه كان قد أحسن معاملة مندوب السلطان سليم ، وأرجمهم إليه معززين بكرمين . وكان السلطان سليم قد أظهر لمندوب الغورى أنه سيشتقه ، وذكر له أنه يرفض الصلح ، ثم خلق له لحية ، وأهانته إهانة بالغة . وعاد مندوب الغورى لسيده لكي يعلمه بما وقع ؛ وعلم السلطان الغورى فى نفس الوقت أن طلائع قوات العثمانيين قد زحفت ووصلت إلى عينتاب ، وملككت قلاع مالطية وبهنا وكركر وغيرها . ولما وصلت هذه الأخبار الردية إلى السلطان اضطربت أحواله وأحوال الناس وأحوال العسكر قاطبة » (١) . وأصدر السلطان الغورى أوامره لأمرأءه نواب حلب ، والشام ، وطرابلس ، وصفد ، وحمص ، وغزة ، بالخروج ؛ وصحبهم من المشاة خمسة آلاف رجل . ونادى السلطان على العسكر بالرحيل ، وأبلغهم أنه سيخرج عن قريب إلى القتال ، والذي يريده الله هو الذى يكون .

وفي الوقت الذي إرتفعت فيه الأسعار في الشام ، وضع فيه الأهالي من معاملة المماليك ، والذي إتشغل فيه السلطان الغوري بأحوال مصر نفسها ، وبعدم إستتباب الأمن في الأقاليم الحمازية مع إقتراب موسم الحج ، وفي الوقت الذي قام فيه العثمانيون ببعض الاتصالات السرية مع بعض الأمراء والنواب من المماليك ، في هذا الوقت كان علي السلطان الغوري أن يواجه قوات العثمانيين .

### ٣ - معركة مرج دابق :

خرج السلطان الغوري من حلب إلى جيلان ، ومنها إلى مرج دابق ، وهو المكان الذي سيشهد الموقعة . وكان السلطان يرتب الصكر بنفسه ، وكان حوله أربعون مصحفاً في أكياس حرير على رؤوس جماعة من الأشراف ، وإلتف حوله خلفاء سيدي البدوي وسيدي الرفاعي والسادة الأشراف القادرية . وكذلك القضاة الأربعة . والأمراء النواب . وكان أول من إشتراك في المعركة هم المماليك القرائصة دون المماليك الجلبان ، فقاتلوا قتالاً شديداً ، هم وجماعة من النواب ، فزهموا عسكر ابن عثمان ، وكسروهم كسرة مهولة منكرة ، وأخذوا منهم سبع صناجق ، وأخذوا المكامل التي كانت على عجل ، ورماة البندق ، فهم ابن عثمان بالهروب أو بطلب الأمان ، وقد قتل من عسكره فوق العشرة آلاف إنسان ، وكانت النصره لعسكر مصر أولاً ، (١) .

وكانت هذه هي المرحلة الأولى ، أو الجولة الأولى ، في المعركة . وسرعان ما إنتشرت الإشاعة بأن السلطان الغوري قد أمر المماليك الجلبان بعدم الدخول إلى المعركة ، وبتركهم المماليك القرائصة يقاتلون وحدهم . وأثر ذلك على سير المعركة ، إذ أن المماليك القرائصة ثبطت عزيمتهم عن القتال . وبعدئذ قتل الأمير

---

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٤٦ .

سودون العجمي . كما قتل منك الأمراء سييأى ، نائب الشام ، فإنهم بجانب كبير من العسكر في ميمنة الممالك . ثم لأنهم خاير بك ، نائب حلب ، وهرب ، فتحطمت المدرسة . وسيظهر فيما بعد أن خاير بك كان على اتصال سرى مع العثمانيين ضد السلطان القورى ، وأنه كان أول من هرب من الميدان ، وأظهر الهزيمة ، وأثر بذلك على الشكل العام لتوزيع القوات على خريطة العمليات .

« وصار السلطان واقفاً تحت الصنجق في نفر قليل من الممالك ، فشرع ينادى يا أغوات ، هذا وقت المروءة ، هذا وقت النجدة ، فلم يسمع له أحد قولاً ، وصاروا يتسحبون من حوله وهو يقول للفقراء ادعوا الله تبارك وتعالى بالنصر ، فهذا وقت دعائكم ، وصار لا يجد له معيناً ولا ناصرأ ، فإذ انطلقت في قلبه جرة نار لانطفأ ، وكان ذلك اليوم شديد الحر ، وإنعقد بين العسكرين غبار حتى صاروا لا يرون بعضهم بعضاً . وكان نهار غضب من الله تعالى قد أنصب على عسكر مصر ، وغلت أيدهم عن القتال ، وشخصت منهم الأبصار ... فلما اضطربت الأحوال ، وتزايدت الأهوال ، خاف الآلهة من الرزدكاش على الصنجق السلطانى ، فأنزله وطواه وأخفاه ، ثم تقدم إلى السلطان وقال له ... إن عسكر ابن عثمان قد أدركنا ، فأنج بنفسك وأدخل إلى حلب . فلما تحقق السلطان ذلك غلبه في الحال خلط فالج ، أبطل شقه ، وأرخصى حنكه ، فطلب ماء ، فأنوه بماء في طاسة من ذهب ، فشرب منه قليلاً ، وألقت فرسه على أنه يهرب ، فثنى خطوتين وإنقلب عن الفرس إلى الأرض ، فأقام نحو درجة ، وخرجت روحه ، ومات من شدة قهره ، وقيل فقت مرارته ، وطلع من حلقه دم أحمر ، (١) .

وبمجرد أن شاع خبر موت السلطان القورى إشتدت قوة هجمة العثمانيين على من كانوا حول السلطان . ولم يعلم أحد خبراً عن السلطان ولم يجد له أثر ، ولم

تظهر جثته بين القتلى ، فكان الأرض فقد ابتلعت في الحال ، وداس العثمانيون معسكر الغوري بأرجل خيولهم ، بما فيه من الامتعة والأرزاق ، وداسوا أعلام الفقراء وصناجق الأمراء ، ووقع النهب في أرزاق المالك وإمدادهم وتموينهم .

ولجأة زال ملك السلطان الغوري ، وفي معركة قصيرة نسيا ؛ من طلوع الشمس إلى ما بعد الظهر ، وانتهى الإمبر بما أراحه الله . وقتل في هذه المعركة آلاف من الجانبين ، وعدد كبير من الأمراء المالك ، وأسر العثمانيون عدداً كبيراً من الأمراء والمالك . فكان مرج دابق جثث مرمية ، وأبدان بلا رؤوس ، ووجوه مغطاة بالتراب ، قد تغيرت محاسنها ، وصار في ذلك المكان خيول مرمية موتى ، وسروج مفرقة ، وسيوف مسقطة بذهب .... وخوز وزديات .

وزحفت القوات العثمانية إلى مكان معسكر الغوري ، واحتلته ، واستولت على ما فيه من الآواني الفاخرة ، والأسلحة ، وخزائن المال ، والتحف . وكان انتصاراً سريعاً وحاسماً للقوات العثمانية . ولم يقع قط لاحد من سلاطين مهر مثل هذه الكائنة ، ومات تحت صنجقه في يوم واحد ، وانكسر على هذا الوجه أبداً ، ولاسمع بمثل ذلك ، ونهب ماله وبركه بيد عدوه ، غير فاقصوه الغوري .

ويرجع ابن إياس هذه الواقعة إلى أن الغوري وأمراءه كانوا قد إبتعدوا عن العدل والإنصاف بين مصالح المسلمين ، فرد الله على أعمالهم ونياتهم ، وسلط عليهم العثمانيين . والواقع أن هناك أسباباً كثيرة أدت إلى هذه النتيجة ، بعضها غير مباشر ، ويرجع إلى طبيعة الحكم المملوكي نفسه وظله للأهالي ، وإستغلاله لهم ، وإفصاله عنهم ، وبعضها أسباباً مباشرة ، تتعلق بتحركات القوات في المعركة نفسها ، وبالإمكانيات التي حصل عليها العثمانيون بين صفوف المالك . ولاشك في أن إستخدام الغوري

للمالك القرائنه وحدهم ، دون المالك الجلبان كان له تأثير ؛ فهؤلاء الاخيرين  
 • لم يقاتلوا في هذه الواقعة ، ولا ظهرت لهم فروسية ، ولا جذبوا سيفاً ،  
 ولا هزوا رماً .

وإستند العثمانيون كذلك إلى سلاح المدفعيه الذى أوقع بالجيش المملوكى  
 أكبر الخسائر .

ولم يتمكن القورى من أن يفرق بين المالك الموالين له ، والمالك الذين  
 كانوا على اتصال بالعثمانيين . وكان يتق فى خاير بك ، الذى إنضم علانية إلى  
 جانب العثمانيين بعد الموقعة مباشرة ، ولا يتق فى سيباى بك . نائب الشام الذى  
 نصحه بالتخلف من الحوثة ، من أمثال خاير بك . وكان قد نصحه كذلك بأن  
 يعود إلى مصر ، ويتولى هو مع أعوانه قيادة جيش الممالك . وكان سيباى بك  
 قد أمسك بتلابيب خاير بك فى حلب ، وجره بين يدى القورى ، وطلب إليه  
 أن يقتل هذا الخائن . ولكن القورى كان يشك فى نيات سيباى ، وفى أنه كان  
 يطمع فى السلطنة ، وإستمع إلى نصيحة جان بردى الغزالى ، نائب حماة ، وإقنع  
 بأن قتل خاير بك سيؤدى إلى تفريق كلمة الممالك ، وهم يواجهون العثمانيين .  
 وهذه العلاقة بين القورى وقواده ، أثرت على خط سير المعركة ، وخاصة عند  
 انسحاب خاير بك ، وجان بردى الغزالى ، من ميمنة الجيش ومن ميسره .

وتعتبر موقعة مرج دابق من المواقع الفاصلة فى التاريخ ، خاصة وأن نتائجها  
 كانت فائقة الأهمية بالنسبة لتاريخ المنطقة عامة ، وتاريخ مصر بنوع خاص .  
 وبعد فلة موارد مصر الاقتصادية ، الناتجة من تحول طرق التجارة العالمية ، وبعد  
 مجرودات مصر ضد البرتغاليين فى مياه المحيط الهندى ، وفى خليج عدن ، جاءت  
 هذه الموقعة لى تجر الممالك على الدفاع عن الجزء الاخير من منطقة حكمهم ،  
 ومنطقة إستقلالهم ؛ للدفاع عن مصر نفسها ، وخاصة أمام سقوط القلاع الشامية



في أيدي الميثاقين ، الواحدة تلو الأخرى . وكانت مرج دابق نقطة تحول خطيرة بالنسبة لاحتضار النظام المملوكي ، وأثرت على البنيان السياسي والاقتصادي لمصر الحديثة .

#### ٤- نتائج المعركة :

حاول عدد من الأمراء المماليك بعد الهزيمة مباشرة الدخول إلى حلب ، وواجهوا هناك مالم يكن في حساباتهم ، فلقد « وثب عليهم أهل حلب قاطبة ، وقتلوا جماعة من العسكر ، ونهبوا سلاحهم وخيولهم ، وبروقهم ، ووضعوا أيديهم على ودائعهم التي كانت بحلب ، وجرى عليهم من أهل حلب مالم يحسّر عليهم من عسكر ابن عثمان »<sup>(١)</sup> . وكشفت هذه الحادثة عن وجود ثأر بين أهل حلب وبين المماليك ، منذ قدومهم إلى مدينتهم ، فكانوا قد « نزلوا في بيوت أهل حلب غصباً ، وفسقوا في نساءهم وأولادهم ، وحصل منهم غاية الضرر والأذية » . واضطر بقية المماليك إلى أن تسرع بالذهاب إلى دمشق ، وهم في أسوأ حال ، واضطروا إلى البقاء هناك حتى تتكامل بقيتهم ، ويعيدوا تنظيم ما بقي من رجالهم .

ودخل السلطان سليم إلى حلب ، وتوجه إليه أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وثلاثة من القضاة ، أما الرابع فقد اتجه بسرعة إلى دمشق . وأحسن السلطان سليم مقابلة الخليفة وأنعم عليه ، وطلب إليه أن يبتى معه . ولكنه وبخ القضاة الثلاثة ، وإتهمهم بأخذ الرشى على الأحكام الشرعية وبسعيهم بالمال لتولي القضاء ، وبعدهم إرشادهم إلى الخير ، وعدم منعهم سلطانهم عن المظالم التي كان يوقعها بالناس ، وأهم كانوا يرون ذلك منه ولا يستنكرونه . وإستولى السلطان سليم على ما كان

(١) ابن أبياس . الجزء الثالث . ص . ٤٩ .

بقلعة حلب من مال وسلاح وتحف وجواهر ، وهو « مالم يره قط ، ولا فرح به أحد من أجداده » ، واستولى كذلك على ما كان للأمراء والنباليل من أموال وخيول وغيرها . ولقد تزينت له مدينة حلب وخطب بإسمه فى صلاة الجمعة ، وارتفعت له الأصوات بالدعاء . وفى حلب ، قدم خاير بك ، وقدم نفسه للسلطان سليم ، وصار من جملة أمرائه ، ولبس زى الأتراك ، وسموه خاين بك .

ولم يكن من السهل على بقية قوات المالميك أن تقف فى وجه القوات العثمانية أمام دمشق أو غيرها من القلاع المملوكية . ويمكننا أن نقول أن الطريق كان قد أصبح مفتوحا أمام العثمانيين الى مصر ، وأنه كان من الصعب على بقية القوات المملوكية الموجودة فى القاهرة أن توقف عملية التوسع العثمانى ، أو ترد قوات العثمانيين عن البلاد .

ووصلت الأنباء تعلن الهزيمة ، وتبلغ بقتل الأمرء والأعيان والقضاة . فامتألت القاهرة بالصراخ والعزاء . وصار فى كل حارة وزقاق وشارع عويلا وبكاء . وارتجت القاهرة ، وضع الناس ، واضطربت الأحوال ، وكثرت القيل والقال .

وبعد أن كان خروج السلطان القورى بقواته من القاهرة يزيد من إمكانيات القوضى فى البلاد ، وبخاصة أمام مظالم المالميك وتسفهم ، جاءت أنباء الهزيمة ، تعلن نهاية الدولة المملوكية وهبتها ، وانتشار الذعر والقوضى فى كل مكان . وقام العربان بالمجوم على مناطق الشرقية ، وقام غيرهم بالمجوم على البحيرة والغربية . وأصبح على مصر ، فى الوقت الذى فقدت فيه سلطانها ، والذى كان عليها أن تواجه فيه غزو القوات العثمانية لبلادها ، أن تحاول تأمين الأهالى ، وتأمين الأقاليم من القوضى الداخلية ، ومن أعمال السلب والنهب . وحتى بقية المالميك الجلبان ، الذين كانوا فى القلعة ، وهم مالميك القورى الخاصة ، ظهرت بينهم اتجاهات القوضى ،

وحاولوا النزول الى القاهرة ، والبده في عمليات السطو ، والسلب ، والنهب ، وجيش العثمانيين يزحف على البلاد . أنه الانهيار والفوضى . وكانت هذه الحالة تنذر بالنتيجة المحتومة .

ولقد زاد العبد على كاهل الامير طومان باى ، نائب الغيبة ، وكان عليه عليه أن يتخذ القرارات ، وبصفته المسؤول الرسمى عن البلاد . وجاءت هزيمة مرج دابق لكى تضيف الى مسؤولياته الداخلية مسئوليات عامة ، عن مصر بأكملها . وكان عليه أن يواجه الداخل ويواجه الخارج فى نفس الوقت ، ويواجهها دون أن تكون له من الوسائل مايسمح له بالتصرف .

وختمت معركة مرج دابق تاريخ الأقاليم السورية بشكل نهائى ، وأدخلتها فى عداد المناطق العثمانية . ومنذ سنة ١٥١٦ ظلت الأقاليم السورية أراض عثمانية حتى سنة ١٩١٨ . ومن سوريا ، ستقوم القوات العثمانية بالاستيلاء على مصر ، والاستيلاء على الحجاز واليمن ، وستكون سوريا هى ركيزة العثمانيين كذلك فى الاستيلاء على العراق . وستتحمل الدولة العثمانية مسئولية كل المنطقة ، وماتم فيها من جهود أو تطور ، حتى أوائل القرن العشرين .

## الفصل الرابع

### استيلاء العثمانيين على مصر

وقع عيى الدفاع عن الإقليم المصرى على كامل السلطان طومان باى ، الملقب بالملك الأشرف أبو النصر . وكان عبثاً ثقيلاً ، وخاصة بعد الإنهيار الذى أصاب الجبهة المملوكية فى الشام ، وعدم تمكن الممالك من إعادة تنظيم البقية الباقية من قواتهم إلا بكل صعوبة ؛ وكانت مسألة الحصول على مجندين جدد من الممالك تعتبر أمراً مستحيلاً فى ذلك الوقت ؛ وكان فقد المهمات العسكرية والمدفعية فى الشام يضعف الممالك بشكل واضح . وعلينا ألا ننسى أن ضعف السلطة كان يساعد على زيادة الفوضى والاضطراب فى الإقليم المصرى ، حتى بين الممالك أنفسهم . فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الإمكانيات الاقتصادية ، وتضعف الروح المعنوية ، لوجدنا أن المعركة كانت خاسرة بالنسبة للنظام المملوكى . وعلى أى حال فقد كان على الممالك أن يدافعوا عن نظامهم ، وعن بلادهم التى إرتبطوا بها .

#### ١ - مبايعة طومان باى :

بعد أن ثبت موت السلطان القورى ، ورجع بعض الأمراء من تجريدة الشام ، تطلب الأمر إختيار أمير منهم ، يتولى السلطنة ، ويسير أمور البلاد ، ويدافع عنها ضد الغزاة العثمانيين . وكان طومان باى ، نائب الغيبة ، أصلح من غيره لتولى هذه المهمة ، خاصة وأنه كان قد سیر أمور البلاد بطريقة عادلة أثناء غيبة السلطان القورى فى الشام . « فساس الناس فى غيبة السلطان أحسن سياسة ، وكانت الناس عنه راضية ، وأطاعه العسكر الذى تخلف بمصر قاطبة » .

ولكن طومان باى تمنع عن استلام السلطة ، رغم إصرار بقية الأمراء على توليته أزمة الأمور . ولا شك فى أن طومان باى كان يعرف صعوبة الأمر ، وجسامة المسئولية ، وبشكل جعله يزداد فى تولي السلطة فى تلك الظروف . ولقد تملل الأمير طومان باى بملل مختلفة : « منها أن خزان بيت المال ليس فيها درهم ولا دينار ، فإذا تسلطن ما ينفق على العسكر شيئاً ؛ ومنها أن ابن عثمان ملك البلاد الشامية وهو زاحف على مصر ، وأن الأمراء لا يطاعون على الرجوع إلى السفر ثانياً ؛ ومنها أنه إذا تسلطن يغدروا به ويركبوا عليه ويغلمونه من السلطنة ويرسلونه إلى السجن بشتر الإسكندرية ، ولا يقونه فى السلطة إلا مدة يسيرة » (١) . ولكنهم أحضروا مصحفاً ، وحلف عليه الأمراء بأنهم لن يخامروا عليه ، ولن يغدروا به ، ولن يثيروا فتناً ، وأنهم سيتبها عن مظالم المسلمين قاطبة . وبهذا تم الاتفاق على ترشيح الأمير طومان باى للسلطنة .

وفى اليوم التالى إجتمع أمير المؤمنين يعقوب ، والد أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وصحبته هارون ، ابن الخليفة ، وعدد من القضاة ؛ وكان والد الخليفة يحمل تفويضاً عن ابنه الذى خرج إلى الشام . وباع الأمير طومان باى نيابة عن ولده محمد المتوكل . وتولى الأشرف طومان باى بهذه النيابة السلطنة ، وله من العمر ما يقرب من ثمانية وثلاثين سنة . وجلس على كرسى المملكة ، وقبل الأمراء له الأرض ، ودقت له البشائر بالقلعة ، ونودى باسمه فى القاهرة ، وارتفعت له الأصوات بالدعاء ، وفرح كل أحد من الناس بسلطنته ؛ وكان حبيباً للعوام لأنه كان لين الجانب ، قليل الاتى ، غير متكبر ولا متعجب . وخطب له فى المساجد . وأصبح سلطان المملكة .

(١) ابن لىس : بئاع الزهور فى وقائع الدهور . الطبعة الثانية . القاهرة سنة ١٩٦١

وبدأ طومان باى سلطنته باستقبال عدد من الامراء المالك العائدين من ميدان الهزيمة في الشام ، وحضر منهم جان بردى الغزالي نائب حماة ، ورشحه السلطان لتولى نيابة الشام . وربما كان من بينهم من يرغب في تولي السلطنة ، ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام الامر الواقع ، فقدموا لطومان باى فروض الطاعة والولاء . كما حضر نائب قلعة حلب ، الذي كان قد سلم هذه القلعة إلى العثمانيين من غير حرب ولا حصار . وحضر مع بعض رجاله ؛ فقبض منه طومان باى ، وأمر بالقبض عليه ، وسجنه في برج القلعة .

ونادى السلطان على العسكر بالإستعداد للعرض ، وهو العسكر الذي كان مقيماً بصحر ، ولم يخرج في تجريدة الشام . كما نادى أيضاً بأن كل من أخذ شيئاً من نهب سلاح المسكريقوم برده ، خاصة وأن بعض الغلمان والعبيد الذين كانوا في التجريدة قد نهبوا الكثير من المال والسلاح ، وإلا فإن العقوبة ستكون هي الشنق .

وأصبح على طومان باى أن يعيد تنظيم ما بقى للبلاد من قوات محاربة . فمرض العسكر ، وكتب منهم نحو ألفي مملوك ، وعين من الامراء المقدمين الذين كانوا بصحر نحو ستة مقدمين ، وعين الأمير جان بردى الغزالي باشا على العسكر ، أى قائداً عاماً للقوات ، وهذا علاوة على ترشيحه لولاية نيابة الشام . ولم تكن أنباء دخول العثمانيين دمشق قد وصلت حتى ذلك الوقت إلى القاهرة ، وكانت الدولة تحاول الإحتفاظ بسلطنتها على سوريا ، وتعتقد أن العثمانيين لن يمتلكوا إلا أقاليم سوريا الشمالية ، وأقاليم الجزيرة .

وفي نفس الوقت قام السلطان طومان باى بإصدار الأوامر بالقبض على بعض الامراء الذين كانوا في خدمة السلطان الغوري ، وخاصة من كان مسيطراً منهم على أمر الخزائن . وكان طومان باى قد عرض هذه الخزائن فوجدها فارغة ، ليس

بها درهم ولا دينار . وزاد هذا من إظهار صعوبة مهمة السلطان الجديد ، وهو يواجه أخطار الغزو .

وسرعان ما وصلت الأنباء تعلن دخول العثمانيين دمشق ، ووصلت أنباء تشير القلق حول الحجاز . وحول حملة الهند .

أما عن دخول العثمانيين دمشق ، فقد وصلت القاهرة أنباءها بشكل مفزع ، خاصة وأن السلطان سليم كان قد قتل أمير قلعتها ، وستة وثلاثين أميراً من أمراء هذه المدينة ، علاوة على من وجده من الرعية . وأثرت هذه الأنباء على الرأي العام ، وعلى الروح المعنوية . وأصبح الناس يقولون أنه لم يبق بعد أخذ الشام إلا أخذ مصر . وسيطر هذا الاعتقاد على المصريين ، وعول بعض الناس على الهروب إلى الصعيد . وتشكك السلطان والأمراء والأهالي بهذا الخبر ، كما يقول ابن إياس .

ولم يتمكن طومان باي من إرسال المحمل إلى الحجاز ، وسرت إشاعة بأنه سيرسل جماعة من عسكره إلى مكة في صحبة الكسوة ؛ ولكن هذه الإشاعة لم تثبت ، ولم يخرج أحد للحج . واضطر طومان باي إلى إرسال الكسوة والصرر الموجهة لأهل مكة والمدينة عن طريق الطور والبحر ، إذ أن الطريق البري كان قد أصبح مهدداً .

وسرعان ما وردت الأنباء من الهند تعلن أن السفن التي كان السلطان الغوري قد أرسلها إلى هناك قد « غرقت بما فيها من مكاحل ومدافع وآلات السلاح » . كما وردت الأنباء تعلن وقوع شقاق بين الرئيس سلان ، قائد الأسطول والخلعة ، وبين الأمير حسين نائب جلدة ، وتعلن أن « كلا منهما توجه إلى جهة من جهات الهند ولم يعلم له خبر » (١) .

ومع هذه الصعوبات ، كان على طومان باى أن يستمد لكى يواجه زحف  
العثمانيين ، وبإمكانات ضعيفة .

## ٢ - غزوة ومعركة ييساه :

استقر رأى المالك على ضرورة خروج العسكر وتركها فى غزة وحراستها ،  
إلى أن تخرج التجريدة الكبيرة إليهم فى فصل الربيع .

وأعطى السلطان لكل مملوك خمسين ديناراً ، ولكنهم قاموا بردها . فاضطر  
إلى أن يدفع لكل منهم مائة دينار ، علاوة على مايقابل ثلاثة أشهر من بدل  
التنذية . وأخذ ملك الأمراء جان بردى الغزالى ، نائب الشام ، فى الاستعداد  
فى الريدانية ، للسفر إلى غزة . وحينما نادى السلطان على المالك المعينين للسفر ،  
وهم نحو ألفى مملوك ، بأن يخرجوا صحبة قائدهم ، إعترض بعضهم عليه ، وقالوه :  
« ما نخرج ولا نساfer حتى تنفق علينا ثمن جل ، ستة أشرفية ، وتصرف لنا العليق  
والحم المنسكر » (١) . وكان يوماً مضطرباً ، فسدت فيه أحوال العسكر ، وفى  
الوقت الذى كانت فيه قوات العثمانيين تزحف صوب غزة ، والذى كان نائب  
غزة ينادى فيه بضرورة إدراكه بالعسكر قبل أن يستولى عليها العثمانيون  
« وتعبوا فى خلاص البلاد ، من أيديهم . فاضطر طومان باى إلى أن يصرف  
القوات المعينة للسفر ثمن اللحم عن ثلاثة أشهر ، رغم أن الخزافة كانت خاوية .  
وكان إصرارهم على هذه المطالب ، وفى هذه الظروف ، يدل على أنهم كانوا قوات  
يزيد إقترابها من القوات المرتزقة ، وإنها كانت بعيدة عن أن تكون قوات وطنية .  
وعاشت القاهرة فى ذلك الوقت فترة عصيبة من القلق ، وتضارب الأنباء



والإشاعات ، وبشكل يخفض من الروح المعنوية للماليك . فأعلن أحد الأمراء العثمانيين لمصر أن العثمانيين قد أرسلوا ما يقرب من خمسة آلاف فارس ، وأنهم قد أشرفوا على أخذ مدينة غزة ؛ ثم سرت الإشاعة بأن العثمانيين قد استولوا على هذه المدينة ، وأن نائب غزة قد هرب منها . فاضطربت القاهرة لهذه الأنباء ، ونادى السلطان على المسكر المعين للسفر ، والذي أخذ نفقته ، بضرورة الخروج في الحال . وسرت الإشاعة بأن السلطان سيخرج بنفسه ، وصحبته الأمراء ، وكل المسكر ، لملاقاة العثمانيين .

وكان الأمير الذي أتى بهذه الأنباء من رجال خير بك ، نائب حلب . وكان قد أحضر معه أمير غزة وبعض رجاله مكبلين بالحديد . وإتهمهم بأنهم كاتبوا العثمانيين في أمر تسليم غزة بلامقاومة . ولكنهم استجاروا بالسلطان ، وشرحوا له وجود خلاف بين القيادة وبين الجنود في غزة ، استغلها الأمير في الواقعة بهم . ولقد تشفع لهم كذلك القائد العام جان بردى الغزالي ، وبرأهم مما نسب إليهم . فاضطر طومان باي إلى العفو عنهم . وهذا الجو من الفوضى والاضطراب ، والواقعة بين الرجال والقيادة ، والتنافس بين قيادات الماليك ، وإتصال بعضهم بالعثمانيين ، كان يزيد من صعوبة الأمر لمواجهة القوات الزاحفة .

ثم عرض السلطان المسكر المعين للسفر في التجريدة ، « وعرض السلطان عجلات من خشب تجرها أبقار وفيها رماة بالبندق الرصاص ، فكانوا نحو ثلاثين عجلة أو فوق ذلك ، وعرض جمالا وفوقها مكاحل ورجال يرمون بالبندق الرصاص من المكاحل فوق ظهور الجمال ، وعرض طوارق خشب بسبب الرماة بالنشاب ، فقوى قلب المسكر في ذلك اليوم على القتال » .<sup>(١)</sup>

وأظهر طومان باي أنه سيخرج بنفسه لقتال العثمانيين ، واستحث بقية الأمراء على الخروج ، ولكنه لم يدفع لهم أية أموال ، وأمرهم بالخروج للقتال عن أنفسهم وأولادهم وأزواجهم ، إذ أن بيت المال لم يبق فيه درهم ولا دينار ، وأنه واحد منهم ، إن خرجوا خرج معهم ، وإن قعدوا قعد معهم . إنها ضرورة الحرب ، وعليهم أن يحاربوا من أجل بلادهم وأهلهم ، ودون اشتراط ذلك بشمن نقدي .

ورغم ذلك فإن المالك كانوا غير راضين . واضطر السلطان إلى أن يدفع لكل منهم خمسين ديناراً . ولكنهم رموا هذه النقود في وجهه ، وذكروا أنهم لن يسافروا حتى يأخذ كل منهم مائة دينار . ونزلوا من القلعة على حية وم على غير رضى ، لحق منهم السلطان وقام من على التكة وطلع إلى المقعد وقال : ما أقدر على مائة دينار لكل مملوك والخزائن فارغة من المال ، وإن لم ترضوا بذلك فولوا لكم من تختاروه في السلطنة وأنا أتوجه إلى مكة أو غيرها من البلاد . فوقع في ذلك اليوم بعض اضطراب ، وأشيع أن بعض المالك قال للسلطان : ..... إن رحمت لعنة الله عليك ، غيرك يحى يعمل سلطاناً . فسمع ذلك بأذنه منهم ، وأشيع أن السلطان قال للمسكر : إنتم أخذتوا من السلطان الفورى مائة وثلاثين ديناراً ولم تقاتلوا شيئاً ، وكسرتوا السلطان وأخيتوا به حتى قتل منكم قهراً . فنزل المسكر من القلعة على غير رضى ، وأشيع إثارة فتنة بين المسكر<sup>(١)</sup> . وفي اليوم التالى أحضر لهم طومان باي ابن السلطان الفورى ، وطلب إليهم أن يسألوه إن كان والده قد ترك أى شئ من المال فى الخزائن ، وذكر لهم أنه سيكون أول من ييوس له الأرض إذا ما بايعوه سلطاناً . وهنا انقسم المالك قسمين : فقرر

الجلبان السفر بلا نفقة للأخذ بثأر الغورى ، أما القرائصة فإنهم قد أصروا على عدم السفر قبل إستلام مائة وثلاثين ديناراً لكل فرد . وأخيراً تم الأمر بالاخاق مع المسكر على أن يتفق لهم السلطان خمسين ديناراً لكل مملوك ، علاوة على ثمن اللحم المنكسر ، منذ خمسة أشهر ، وكذلك ثمن العليق المنكسر . وتمت هذه المساومات فى الوقت الذى كانت القاهرة تعلم فيه ، ولو عن طريق الإشاعة ، بدخول العثمانيين مدينة غزة .

وحضرت إلى مصر جماعة من العثمانيين ذكروا أنهم قد أتوا موفدين من السلطان سليم ويحملون رسالة منه ويقال أنهم إبتعدوا عن الطريق السلطانى الذى كان جان بردى التزالى يسيطر عليه ، ووصلوا عن طريق التيه إلى عجرود ، ولم يشعر المصريون بهم إلا قرب المطرية ، ومعنى ذلك أنه كان فى وسع قوات العثمانيين كذلك أن تصل إلى مشارف القاهرة بسهولة ، ودون أن يعلم بها أحد . ولقد أهان الماليك هؤلاء المندوبيين ، بنفس الطريقة التى كان العثمانيون قد أهانوا بها مندوب الغورى إليهم . ورغم ذلك فقد كان مجيئهم ، والأخبار التى يحملونها ، تدل على شدة بطش العثمانيين وقوتهم . وذكر من رافقهم من العرب أن السلطان سليم كان قد صرح بأنه لن يرجع إلى بلاده حتى يملك مصر ، ويقتل كل من كان بها من الماليك . وأمر طومان باى بسجنهم ، وشنق بعضهم ؛ وأشيع فى القاهرة أن ما يقرب من أربعين نفرًا من العثمانيين قد حضروا مع هذا الرسول ، وأنهم قد اختفوا فى القاهرة . فصدرت الأوامر بعدم إخفاء المصريين لأى عثماني .

وكانت رسالة السلطان سليم تتضمن كثيراً من الوعيد والتهديد ؛ وأنه قد أخذ المملكة بالسيف بعد موت السلطان الغورى ، وطلب إلى طومان باى أن يحمل

له خراج مصر في كل سنة ، كما كان يحمل لخلقاء بغداد ؛ كما طلب إليه أن يضرب العملة في مصر باسمه ، وكذلك الخطبة ، ويكون نائباً عنه بمصر ، وله من غزاة إلى مصر ، وللعثمانيين من الشام إلى الفرات ؛ وإلا فإن العثمانيين سيدخلون مصر ، ويقتلون جميع من بها الجراكسة ، فلما قرئت هذه المطالعة على السلطان بكى وحصل له غاية الرعب ... واضطربت أحوال الديار المصرية ، وأخذ كل أحد حذره من ابن عثمان ، وقالوا : مثلما طرقتا قصاده على حين غفلة يطرقتا هو أيضاً على حين غفلة . فشرع الناس في تحصيل أماكن في أطراف المدينة وجوانبها ليختفوا فيها إذا دخل ابن عثمان إلى مصر ، وبعض الناس عول على أنه يزل في مراكب هو ووعيله وأولاده ويتوجه بهم إلى أعلا الصعيد إذا تحقق بجى ابن عثمان ، وسرت الإشاعة في ذلك الوقت بأن خاير بك قد دخل في خدمة العثمانيين ، وأنه أخذ في الانصال بمصر الأمراء المقدمين ، لكي يرغبهم في الدخول في طاعتهم ، وأنه يقوم بالدعاية لهم ، ويذكر لهم أنهم سيقون كل منهم في وظيفته ، وعلى رزقهم ، بعد دخولهم إلى البلاد .

وفي هذا الجو المضطرب وصلت إلى القاهرة أنباء موقعة بيسان ، وهزيمة جان بردى الغزالي ، باشا العسكر ، ونائب الدولة في الشام .

وكان ملك الأمراء جان بردى الغزالي قد خرج إلى التجريدة قبل العسكر بعدة أيام ، وصارت الأمراء والعسكر يخرجون من بعده متفرقين ، وبتكاسل كبير . فلما أبطأوا على الغزالي ، جمع بعض العربان ، وتقدم مع بعض الأمراء إلى غزاة . وقاطعوا على عسكر ابن عثمان من طريق غير الدرب السلطاني ، وتم الإلتحام في الشريعة ، بالقرب من بيسان . وكان قائد الجنود العثمانية هو سنان باشا ،

وكانت قوته كبيرة ، في الوقت الذي كانت فيه قوات جان بردى الغزالي بسيطة . وكانت الموقعة مهولة ، وإنكسر الغزالي ومن معه من الأمراء . ولم ينج من عسكر مصر في هذه الحركة إلا من طال عمره . وقيل أن عمالك القودى هم الذين بادروا بالحرب ، ف وقعت الهزيمة الثانية .

ولقد إنتشر الذعر في القاهرة . وحتى وقت نزول طومان باى إلى الميدان ، قامت ضجة كبيرة في الرملة ، وسرت الاشاعة بأن الجنود العثمانيين قد وصلوا إلى الريدانية ... فليس العسكر آلة الحرب وركبوا جميعاً ورجت القاهرة . ولكنهم لم يجدوا في الريدانية أحداً من العثمانيين . وكانت هذه الاشاعة قد انتشرت نتيجة لنزول بعض العربان من الجبل ، وسيرهم صوب الريدانية ، فاعتقد من رآهم بأنهم كانوا من فرسان العثمانيين وعاشت القاهرة ألياما عصيبة ، وهى متوترة الأعصاب .

ثم استقبلت القاهرة بعد ذلك بقايا قوات المماليك المنهزمة ، وهم في أسوأ حال . وذكروا أن العثمانيين كانوا مزودين بأرماح لها كلاليب يخطفون بها الفارس من على فرسه ؛ كما ذكروا أن العثمانيين كانوا مثل الجراد المنتشر لا يحصى عددهم ، وأنهم كانوا مزودين برماة بالبندق الرصاص على عجلات خشب ، تسحبها أبقار وجاهوس في أول العسكر . ولكن طومان باى فرح بعودة جان بردى الغزالى سالماً ، إذ أنه كان فارس الاسلام ، والفائد العام للقوات .

ثم وصلت الأنباء بعد ذلك تعلن أن سنان باشا قد أعمل السيف في رقاب أهل غزة ، وقتل منهم نحو ألف من الرجال والصغار ، وحتى النساء . ذلك أن خروج سنان باشا لملاقاة جان بردى الغزالى قد تلاه إنتشار إشاعة في غزة بانتصار المماليك على العثمانيين ، فقام نائب غزة وجنوده بنهب معسكر العثمانيين ، وأحرقوا

خيامهم ، وقتلوا من تغلف في هذا المعسكر . وبعد عودة ستان باشا من المعركة رأى ما حدث ، وأمر بتفتيش بيوت أهل غزة ، ووجد بها بعض حوامج العثمانيين . فأمر عسكره بالإستقام ، فقتلوا منهم ما لا يحصى عدده ، وراح الصالح بالطالع . .

ولمشتد خوف الأهالي من العثمانيين ، وخاصة بعد ما قاموا به في غزة من القتل والنهب وسبي النساء وقتل الأطفال . وبدأ العربان ورجال الهوارة يتوافدون على القاهرة . وكان طومان باي قد ألزم مشايخهم بالحضور وبإصطحاب جماعات من الفرسان الذين يتميزون بالشجاعة . وعسكروا في الجيزة ، ثم دخلوا إلى الرملة ، ونزلوا بها حتى يعرضهم السلطان في الميدان . وقد إنحط قدر الترك عند العرب والفلاحين والناس قاطبة بسبب هذه الكسرات التي وقعت للعسكر وتملك ابن عثمان البلاد الشامية ، وثبت عند الناس أن دولة الأتراك قد آلت إلى الانقراض ، وأن ابن عثمان هو الذي يملك البلاد ، وصار جماعة من الفلاحين إذا أتاهم قاصد من باب أستاذهم يقولون : ما نعطي خراج حتى يتبين لنا أن كانت البلاد لكم أو لابن عثمان ، فتنق نوزن الخراج مرتين . وقد اضطربت الأحوال برأ وبجراً<sup>(١)</sup>.

### ٣ - الاستعداد :

أخرج طومان آت الحرب لعرضا ، وجلس في الميدان وسارت أمامه العجلات الخشبية التي كان قد صنعها للتجريدة ، فكانت عنتها مائة عجلة ، أو عربة ، يمر كل منها زوج من الأبقار ، وكان في كل منها مكحلة نحاس ترمى بالبندق والرصاص

(١) ابن إياس - الجزء الخامس - ص ١٤٣ .

ونزل السلطان من المقعد ، وركب وفي يده عصا ، وصار يرتب العجل في مشيها بالميدان. ثم سار بعد العجل مائتا جمل محملة طوارق ، نحو ألف وخمسة طارقة ، ومحملة أيضا بارود ورصاص وحديد ورماح خشب . وسار أمام هذا الموكب بعض الرماة ، وهم يهتفون : الله ينصر السلطان . وإشتمل هذا الموكب على عدد من الأمراء ، وعلى كثير من التجارين والحدادين . وسار الموكب من باب الميدان إلى الرملة ، ثم دخل من باب زويلة وشق وسط القاهرة . فإصطفت الناس على الدكاكين بسبب الفرجة ، وكان يوماً مشهوداً ، وإرتفعت الأصوات من الناس بالدعاء للعسكر بالنصر .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من الشام قاصدين مصر ، وأشيع أن السلطان سليم قد قسم قواته إلى فرقتين ؛ فرقة تجيء عن طريق الدرب السلطاني ، وفرقة تجيء عن طريق التيه . فجمع طومان باي الأمراء لإلتخاذ قرار ، وأشيع بين الناس أن السلطان سيخرج إلى الريدانية ، ويقيم بها . ويقسم قواته إلى قسمين : فرقة تتقدم إلى الصالحية ، وفرقة تتقدم نحو عجرود . وكان الأمراء قد قرروا أن يخرجوا إلى التجربة في أول العام الجديد ، وزادت هذه الأنباء اضطراباً ، واستقر الرأي على أن يخرجوا إلى الريدانية .

ونادى طومان باي على المغاربة الموجودين بمصر ، بضرورة حضورهم للعرض . وطلب إليهم أن يعينوا من بينهم قوة تبلغ ألف رجل ، لكي تخرج مع التجربة . ولكنهم ردوا على السلطان بأنه ليس من عادتهم الخروج مع العسكر ، وأنهم لا يقاتلون إلا الفرنج ، ولا يقاتلون المسلمين . وأظهروا بذلك تعصبا للعثمانيين . وهدم السلطان بقتل كل مغربي يحدونه في القاهرة ، ونزلوا من القلعة على غير إتفاق .

وخرج السلطان طومان باى وتوجه إلى الريدانية ، وبات في المعسكر هناك . ثم أخذ الأمراء المقدمون يخرجون شيئاً فشيئاً ، هم وبماليكهم ، وهم لابسين آله الحرب . ويدكر ابن إياس أن هذه التجربة كانت أكثر عسكرياً من تلك التي كانت قد خرجت مع السلطان الأورى ؛ وكان لطومان باى عزم شديد فى عمل المعجلات وسبك المكاحل وعمل البندق الرصاص ، وجمع من الرماة مالا يحصى . وفى الريدانية لاجتماع الجمع الغفير من المعسكر وهم لابسون آله السلاح ، وقد سدوا الفضاء ، واجتمع هناك السواد الأعظم من العوام ، حتى النساء ، وقد أطبقوا الزغاريد . وارتفعت الأصوات للسلطان بالنصر . وفر طومان باى أن العرض العسكري سيكون بعد ثلاثة أيام فى الصالحية . ولكن الأمراء منعوه من التوجه إلى الصالحية ، وذكروا له أنها لن تقع بينهم وبين العثمانيين واقعة . إلا فى الريدانية ، (١) .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من غزة ، وأن طلائع جنودهم قد وصلت إلى العريش . وانتشر الخبر بأن طومان باى قد رسم بحفر خندق من سبيل علان إلى الجبل الأحمر وإلى آخر مزارع المطرية ، وأنه نصب على ذلك الخندق الطوايق والمكاحل معمرة فيها بالمدافع ، وصف حولها العربات الخشب التي كان قد صنعها بالقلمة . وأمر المحتسب بأن ينادى فى القاهرة السوق وأرباب البضائع ، من الزبائن والحبازين والجباة والعوامين بأن يتحولوا ببضائعهم إلى المعسكر الذى أنشئ عند تربة العادل ، وينشئوا هناك سوقاً ، يبيعون فيه الجنود . ثم أشيع أن السلطان قد إهتم بعمل حائط يستر بها على المكاحل التي نصبها فى الريدانية ، وأشيع أن السلطان كان يحمل بنفسه الحجارة مع البنائين .



ثم ترادفت الأنباء بوصول العثمانيين إلى قطيا ، ثم عن وصولهم إلى بليس .  
وقبض الممالك عن بعض الرجال من جماعة غاير بك . نائب حلب الذى كان  
قد انضم إلى العثمانيين . وكانوا يحملون بعض الرسائل من سيدهم إلى بعض الأمراء  
المقدمين بمصر . وأشيع أن العثمانيين نادوا بالأمان على أهالى بليس عند دخولهم  
إليها . وحاول طومان باى أن يخرج بالمكر وبلاقيهم هناك ؛ ولكن الأمراء لم  
يكنوه من ذلك ، ولو لا قام من هناك لكان عين الصواب . فإن خيولهم كانت  
قد بطلت من الجوع . وكان غالب عسكر ابن عثمان مشاة على أقدامهم من حين خرج  
من الشام ، وهم فى غاية التعب ، فربما كان يكسرهم قبل أن يدخلوا إلى الخانكة  
ويجدوا العليق والمأكل والمشرب والراحة من التعب ، فلم يتفق السلطان أن يلاقيهم  
من هناك ، حتى تمكنوا من الدخول إلى الخانكة . وأمر طومان باى الجنود بأن  
يبيتوا أمام المعسكر ، وهم على ظهور خيولهم ، لابسون آلة الحرب ،  
ولا ينامون إلا بالنوبة ، خوفاً من هجمة ليلية قد يقوم بها العثمانيون . وكان  
الزعب قد تملك قلوب الممالك من مجىء العثمانيين .

وفى اليوم التالى وصلت الأنباء بزول العثمانيين إلى بركة الحاج ، فاضطربت  
أحوال عسكر مصر . وأغلقت أبواب القاهرة ، وتمطلت الطواحين ، وقل الدقيق  
والخبز من الأسواق . وركب طومان باى وسائر الأمراء والممالك ، واجتمع  
من العساكر من الممالك السلطانية وممالك الأمراء والعربان نحو عشرين ألف  
فارس ، ودقت الطبول والزمر حرياً ، وصار السلطان طومان باى راكباً  
بنفسه وهو يرتب الأمراء على قدر منازلهم . وصف المعسكر من الجبل الأحمر إلى  
غيطان المطرية ، فاجتمع هناك الجمع الغفير .

وكان طومان باى قد حصن المعسكر بالمكاحل والمدافع ، وصف هناك الطوارق ،

وصنع عليها تسخير من الخشب . وجعل خلف المكاحل نحو ألف رجل ، وعليها زكائب فيها عليق ، وجمع الأبقار لجر العجلات . وكان يعتقد أن القتال سيطول بينه وبين العثمانيين ، وأن الحصار سيستمر لمدة طويلة . وبعد أن وصل العثمانيون إلى بركة الحاج ، لم يحسر طومان باى على أن يتوجه إليهم . وبقي في مواقفه ، للدفاع عن القاهرة ، وعلى طول ذلك الموقع الممتد من جبل المقطم إلى شمال شرق القاهرة .

#### ٤ - موقعة البربرانية :

بدأ العثمانيون بالزحف ، ووصلت طلائعهم إلى الجبل الأحمر ؛ فلما بلغ السلطان طومان باى ذلك زعق النفير في الوطان ونادى لسلطان للعسكر بالخروج إلى قتال عسكر ابن عثمان ، فركبت الأمراء المقدمون ودقوا الطبول حريباً ، وركب العسكر قاطبة حتى سد الفضاء ، وأقبل عسكر ابن عثمان كالجراد المنتشر ، وهم السواد الأعظم ، فتلاقى الجيشان في أوائل الريدانية ، فكان بين الفريقين وقعة مهولة يطول شرحها ، أعظم من الوقعة التي كانت في مرج دابق<sup>(١)</sup> . وقتل من العثمانيين وأمرائهم وجنودهم جماعة كثيرة ، وصارت الجثث تملأ الأرض في المنطقة المجاورة للجبل الأحمر .

ثم أن العثمانية تمايوا وجاءوا أفواجاً أفواجاً ، ثم انقسموا فرقتين ، فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر . وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق بالريدانية . فطر شروهم بالنسق الرصاص ، فقتل من عسكر مصر مالا يحصى عددهم ، وقتل من الأمراء المقدمين جماعة ... فلم تكن الساعة يسيرة مقدار خمس درجات حتى إنكسر عسكر مصر وولى مدبراً ، وتمت عليهم الكسرة . فثبت بعد الكسرة السلطان طومان باى نحو عشرين درجة وهو يقاتل بنفسه في نفر قليل من العبيد

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ٩٤٥ .

الرامة والمماليك السلحدارية ، فقتل من عسكر ابن عثمان مالا يحصى عددها . فلما تكاثرت عليه العثمانية ، ورأى العسكر قد قل من حوله ، خاف على نفسه أن يقبضوا عليه ، فطوى الصنجق السلطاني ، وولى وإختفى ، وقيل أنه توجه إلى نحو طرا ، وهذه ثالث كسرة وقعت لعسكر مصر .

« وأما الفرقة العثمانية التي توجهت من تحت الجبل الأحمر ، فإنها نزلت على الوطاق السلطاني ، وعلى وطاق الامراء والعسكر ، فنهبوا كل ما كان فيه من قاش وسلاح وخيام وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك . ثم نهبوا المكاحل التي نصبها السلطان هناك . ونهبوا تلك الطوارق والتسائم الخشب والعربات التي تعب عليهم السلطان .... ونهبوا البارود الذي كان هناك ، ولم يبقوا بالوطاق شيئا ، لا قليلا ولا كثيرا » (١) .

وبعد هرب السلطان ، ونهب الوطاق ، دخلت جماعة من العثمانيين إلى القاهرة ، وملكوها بالسيف عنوة . وتوجهت جماعة منهم إلى المقصرة ، وأحرقوا بابها ، وأخرجوا من كان بها من الخبايس . وكانت بها جماعة من العثمانيين سجنهم هناك طويها ن باى وقت خروجه للريذانية . كما أطلقوا من كان في سجن الديلم والرجبة والقاعة . ثم توجه العثمانيون إلى بيوت الامراء ، ونهبوها . ثم دخلوا إلى الطواحين ، وإستولوا على ما كان بها من بقال . كما أخذوا عدة جمال من السقاين . وكان للعثمانيون ينهبون كل ما يلوح لهم ، وأخذوا يخطفون الصبيان المرد والعبيد السود ، وإستمر النهب إلى ما بعد المغرب . كما توجهوا إلى شون الغلال التي بمصر وبولاق ونهبوها ، وهذه الحادثة التي وقعت لم تمر لاحد من الناس على بال .

لقد فقدت مصر ما تبقى لها من قوات مسلحة للماليك ، وإختفى

السلطان طومان باى ، وملك العثمانيون القاهرة . لقد إنهارت دولة المماليك . وإن كانت لديهم قوة لمقاومة ، فيصعب عليهم إستعادة عاصمة البلاد .  
وفى اليوم التالى دخل إلى القاهرة أمير المؤمنين ، محمد المتوكل على الله؛ ودخلها فى صحبة الوزراء العثمانيين ، وفى صحبة أعداد كبيرة من قواتهم . كما دخلها ملك الأحرار خاير بك نائب حلب ، والقضاة الثلاث الذين كانوا فى أسر العثمانيين . ودخل الخليفة من باب النصر ، وسار أمامة المنادون ينادون بالأمم والإطشنان ، وبالدعاء للسلطان الملك المظفر سليم شاه بالنصر ، فضج له العوام بالدعاء . وتنادوا كذلك بتسليم كل ملوك محتبي . ولكن العثمانيين ظلوا ينبهون ، بحجة بحشم عن المماليك الجراكسة ، وإستمر النهب والسلب ثلاثة أيام متتالية .

وعين السلطان سليم جماعة من الإنكشارية لكل باب من أبواب المدينة ، وإستمر العثمانيون فى القبض على المماليك من الترب والغطيان، وكانوا يحضرونهم إليه ، فيأمر بضرب أعناقهم . فلما كثرت رؤوس القتلى هناك نصبوا صواري وعليها جبال ، وعلقوا عليها رؤوس من قتل المماليك الجراكسة وغيرهم ، حتى قيل أنه قد قتل بالريدانية مايزيد على أربعة الاف إنسان ، من مماليك جراكسة ، وغلمان ، ومن عربان الشرقية والغربية ، وصارت الجثث مرمية ، وجافت منها الأرض .

وإستقبل السلطان سليم الأمير محمد بن السلطان النورى ، وخلع عليه . وأعطاه أماناً على نفسه . ورسم له بأن يسكن فى مدرسة أبيه . وأحضروا للسلطان سليم صفائح قلعة الجبل ، ولكنه رفض الإقامة بها ، ونقل معسكرة من الريدانية ، ونصبه فى بولاق ، على شاطئ النيل .

ثم دخل السلطان سليم إلى القاهرة من باب النصر ، وسار فى المدينة فى موكب

حافل ، وأمامه قوات عظيمة من الفرسان والمشاة ، حتى ضاقت بهم الشوارع .  
ثم دخل من باب زويلة ، وتوجه من هناك إلى بولاق . وسار أمامه الخليفة  
والقضاة . وارتفعت له الأصوات بالدعاء من الناس . وسلمت القاهرة رسميا ،  
وأصبحت منذ ذلك اليوم أكبر درة تزين عمامة السلطان العثماني .

## الفصل الخامس

### تصفية سلطنة المماليك

بعد دخول السلطان سليم إلى القاهرة ، وإستيلائه على عاصمة البلاد ، أصبح عليه أن يتولى إدارتها ، ويقضى على المقاومة الموجودة في بعض الأقاليم ، وبخاصة في الصعيد . كما ساعدته مدة إقامته في مصر على أن يصفى بقية ما كان ملحقاً بمصر من أقاليم ، وبخاصة في الحجاز واليمن ، ويضمها بدورها إلى حظيرة الدولة العثمانية . ووقع بذلك عليه وعلى دولته عبء مواجهة الأخطار الخارجية ، التي كانت تتعرض لها دولة المماليك ، سواء من البحر المتوسط ، أو من المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر . فكانت مسئولية جديدة ، أضيفت إلى مسئوليات الدولة العثمانية ، وأثرت بالتالي على توزيع مشغوليات الدولة ، بين المشكلات الداخلية والمشكلات الخارجية . كما أن فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، كانت لازمة لوضع الأسس الجديدة لنظام الحكم العثماني في مصر ، حتى وإن كانت هذه الأسس سيزداد وضوحها في الفترة التالية ، وبخاصة في عهد سليمان القانوني .

#### ١ - إستمراء المناوئة:

بعد أن أقام العثمانيون معسكرهم الرئيسي عند بولاق ، وإعتقدوا أنهم قد ملكوا القاهرة ، قامت قوات المماليك الجراكسة بهجمة ليلية على هذا المعسكر ، وأحاطت به . واستخدم المماليك جمالا عملة ساساً ، أشعلوا فيه النار ، فأدى ذلك إلى اشتعال النيران في جانب كبير من معسكر العثمانيين . ثم أعمل المماليك

السيف والرمح في العثمانيين ، فقتلوا منهم أعداداً كبيرة . وإنضم إلى المماليك في هذه الهجمة القليلة كثير من الأهالي والتوتية الموجودين في بولاق ؛ وإستمرت المعركة طول الليل . ومنذ الصباح ، إشتدت المعركة بين المماليك والعثمانيين ، وإستمرت إلى ما بعد المغرب . وإنتشرت الأخبار في نفس الوقت بأن العربان قد إنتهزوا هذه الفرصة ، وهاجوا مصكر العثمانيين في الريدانية . وتمكن المماليك من أن يمددوا سيطرتهم على القاهرة ، ثم صاروا يكبسون البيوت والحارات على العثمانية ، ككانت العثمانية تكبس البيوت والحارات على المماليك الجراكسة . وكانوا يقطعون رأس كل من يظفرون به من العثمانيين ، ويحضرونها بين يدي السلطان طومان باي .

ودل هذا على أن قوة بأس المماليك كانت لا تزال قوية ، وأنه كان في وسعهم الإستمرار في المقاومة ، ومحاولة إسترجاع سلطتهم على عاصمة البلاد . وإنضم عدد كبير من الأهالي إلى المماليك في هذه الحركة . وإستمرت المعارك دائرة ، يتقدم فيها المماليك في إحدى المناطق ، ويعاود العثمانيون إنتزاعها منهم بعد ذلك . ونزل السلطان طومان باي في جامع شيخو الذي بالصليبة ، وصار يركب بنفسه ويكر من الصليبة إلى قناطر السباع في نفر قليل من العسكر . ثم رسم بحفر خندق في رأس الصليبة ، وآخر عند قناطر السباع ، وآخر عند رأس الرملة ، وآخر عند جامع ابن طولون ، وآخر عند حدرة البقر<sup>(١)</sup> . وما أن ظهر طومان باي حتى خطب بإسمه على منابر القاهرة في يوم الجمعة ، وكان في الجمعة السابقة قد خطب بإسم السلطان سليم . ولقد إستمر طومان باي في معاركه مع العثمانيين ، ويقتل منهم في كل يوم ما لا يحصى عددهم ، من يوم الأربعاء إلى يوم السبت ،

طلوع الشمس .

(١) أنظر : زين إياس . الطبعة الثانية . الجزء الخامس . ص . ١٥٤ .

وإستخدم العثمانيون كل ما كان في وسعهم إستخدامه، من شدة وعنف وفسوة، للسيطرة على الموقف من جديد ، ولتأمين حياة قواتهم . فقاموا عند زاوية الشيخ عماد الدين في الناحرية بإحراق البيوت المحيطة بالزاوية ، ونهبوا القناديل والحصص الموجودة في الزاوية ، « وقتلوا جماعة كثيرة من العوام وفيهم صغار وشيوخ » .<sup>(١)</sup> وتوجه عدد من العثمانيين إلى مصر العتيقة ، وطمعوا من على القرافة الكبيرة ، وملكوا من باب القرافة إلى مشهد السيدة نفيسة ، ودخلوا إلى ضريحها ، وأخذوا قناديلها الفضة وبسط المسجد .

وصارت جثث القتلى من العثمانيين والمماليك ملقاة على الأرض من بولاق إلى قناطر السباع ، وإلى الرملة وإلى تحت القلعة ، وفي الحارات والأزقة ، أبدان بلا رؤوس . وظل طومان باي يقاتل العثمانيين ، وهو في فقر قليل من المماليك وبعض الأمراء ، خاصة وأن بعض المماليك كان قد أخذ في الإحتفاء من جديد في المنازل والإصطبلات والمقابر ، خوفاً على أرواحهم . وبعد ثلاثة أيام من المعارك ، إضطر طومان باي إلى الإنسحاب من القاهرة ، فكانت رابع هزيمة تحيق بالمماليك على أيدي العثمانيين .

ولا شك في أن هذه المعارك قد أثرت على معنوية العثمانيين ، وجعلتهم يخشون على سلطتهم ، بل حتى على سلامة أرواح قواتهم الموجودة في القاهرة . ويظهر هذا التأثير من قوة حركة رد الفعل التي قام بها العثمانيون ، والتي أخذت شكلاً واضحاً للانتقام في القاهرة وضواحيها . ففدس العثمانيون في الصليبة ، وأحرقوا جامع شيخو . فأحرقوا سقف الإيوان الكبير والقبعة التي كانت به ، ويرجع ذلك إلى أن طومان باي كان قد نزل به وقت المعارك ، كما أحرقوا البيوت المحيطة به . وألقى العثمانيون القبض على كثير من الأهل ، ونفروا في العوام



والنملان ، وأعموا فإفهم السيف ، وراح الصالح بالصالح ؛ وصارت جيشهم مرمية على الطرقات . من باب زويلة إلى الرملة . ومنها إلى الصليبية ثم إلى قناطر السباع والناصرية وإلى مصر العتيقة . ويقدر إن إياس عدد من قتل في هذه الأيام الأربعة بمشرة آلاف نسمة . (١) وأخذ العثمانيون يفتشون على المماليك في البيوت والحارات ، وحتى في المساجد والجوامع . وهاجموا الجامع الأزهر وجامع الحاكم وجامع ابن طولون . وغيرها من الجوامع والمدارس والمزارات . وكانوا يقتلون من يجدونه فيها من المماليك . وقيل أنهم قبضوا على نحو ثمانمائة مملوك . وأصبحت الجثث ملقاة في كل مكان ، تنهشها الكلاب . ويقول إن إياس أن المصريين لم يهاشوا مثل هذه الشدة أبداً ، إلا في زمن نبوخذ نصر البابلي . وكان هذا هو رد الفعل العثماني الأول والتفتاق على هذه الحركة العدائية ، والذي أظهر العثمانيين بمظهر القوة والبطش ، وسمح لهم بإستقرار الأمر في العاصمة .

وعاد سليم إلى معسكره ، وأصدر أمراً بإعلان الأمان على الأمراء الذين كانوا لا يزالون محتبسين . وأمر المماليك المحتبسين بالظهور والتوجه إلى مدرسة الغوري . فاجتمع له ما يزيد على خمسين أميراً من المماليك ، فوجههم « وبصق على وجوههم وذكر لهم ظنهم وما كانوا يسمعون » ؛ ثم أمر بحجزهم في القلعة ، وربما كان يدخرهم للاستمانة بهم فيما بعد في إدارة البلاد .

وجاء الأمير جان بردي الغزالي يطلب الأمان من السلطان سليم . وكان قد انسحب بعد موقعة الريدانية صوب غزة . وأعطاه السلطان سليم الأمان .

أما طومان باي فإنه توجه صوب الهند ، في الصعيد . ثم قويت شوكته هناك بسرعة ، والتفت حوله جماعة كثيرة من العربان . واجتمع عنده الجم الغفير من الأمراء والعسكر . ولا شك في أنه كان في وسعه أن يحصل على كمية من الأسلحة

---

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٥٦ .

من الخارج ، تساعده على الاستمرار في مقاومة العثمانيين فقد وردت الأنباء ، بعد خروجه من القاهرة بقليل ، بورود زردخانة ، من شباب وقصى وبارود ، إلى ثغر الاسكندرية ؛ مما تسبب في نشوب حالة جديدة من التوتر. وأخذ السلطان سليم حذره من طوماى باى .

وزاد من خطورة الموقف أن أعداد آمن المالك كانت لا تزال موجودة في الاسكندرية ، كما أن بعض الكشوفيات كانت لم تخضع بعد لسلطة العثمانيين . فاضطر السلطان العثماني إلى تأمين الإسكندرية ؛ كما اضطر إلى اتخاذ حذره في القاهرة نفسها . فأرسل ناظر الخاص لإحضار المالك الموجودين في الاسكندرية . وكان الظاهر قانصوه ، خال الناصر ، سلطان مصر السابق ، موجوداً بالاسكندرية ، وكان قد سجن في برج هذه المدينة ، حتى أمر طومان باى بإخراجه منه . فأعاد ناظر الخاص إلى البرج كما كان . بمجرد وصوله إلى الاسكندرية ، ثم خنقه في الليل ، ودفنوه هناك . وكانت الإشاعة قد سرت بأن الجراكسة تقصدهودته إلى السلطنة . فبادر السلطان سليم شاه وخنقه وكفى أمره ، (١) .

وأصبحت منطقة الجيزة غير آمنة ، وكان الجراكسة يقتلون بعض العثمانيين الموجودين فيها ، ويستولون على الخيول وعلى الجمال ، من وقت لآخر . وأمر سليم بإعداد حملة من ألقى مقاتل ، مسلحين بالبنادق ، لتطهير بر الجيزة . ولكن هذه الحملة فشلت في مهمتها . فاضطر السلطان سليم إلى أن يأمر بإقفال أبواب القاهرة وأبواب ودورها ، وقت الصلاة . خوفاً من دخول المالك الجراكسة إلى المدينة على غفلة من أهلها .

وكان من الصعب على العثمانيين أن يشعروا بالإطمئنان في مثل هذه الظروف ،

(١) ان. إيس : الجزء الخامس ص. ١٦٣ .

خاصة وأن أعداداً من المالكات كانت موجودة في سجون المدينة ، وكان في استطاعتهم ، في حالة وقوع هجوم جديد ، أن يتخلصوا من سجنهم ، وينضموا إلى بقية المهاجرين للمثاليين . ولا شك في أن هذا العامل ، المتصل بالأمن ، وبالحوف ، هو الذي دفع السلطان سليم إلى أن يصدر أمره بتفكي المالكات الجراكسة ، الذين كانوا في الترسيم في الوكالة الموجودة خلف مدرسة القوزى ، وفي سجن الديلم ، إلى إسطنبول . فأخرجهم وهم في قيود ... وكانوا نحو سبعمائة مملوك ، وقيل أكثر من ذلك ، فشقوا بهم القاهرة ، ثم توجهوا بهم إلى بولاق وأنزلهم في المراكب . فلما استقروا في المراكب خشبوا منهم جماعة بقرى خشب في أيديهم ، ثم سافروا بهم في البحر إلى ثغر الاسكندرية ، ثم يتوجهون بهم من هناك إلى إسطنبول ، فصار لنسائهم وأولادهم ضجيج وبكاء في ساحل بولاق عندما ودعهم ، (١) .

وأخيراً فإن السلطان سليم قد رحب بمسألة عقد إتفاق مع طومان باى بمجرد أن فاتحه في ذلك .

وكان طومان باى قد أرسل عدة خطابات إلى المباشرين والاعيان، وإلى كاتب السر، وحتى إلى الخليفة ؛ وعانهم وذكر لهم أنه لن ينسأهم، حتى إذا كانوا قد نسوه . ثم كتب إلى السلطان سليم عارضاً الصلح والاتفاق ، وبشروط معينة ، وإلا فإنها الحرب . « إن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأكون أنا نائباً عنك بمصر وأحمل لك خراج مصر حسبما يقع الإتفاق عليه بيننا من المال الذي أحله إليك في كل سنة . فأرحل عن مصر أنت وعسكرك إلى العالقية وصون دماء المسلمين بيننا ولا تدخل في خطية أهل مصر من كبار وصغار وشيوخ وصبيان ونساء ، وإن كنت ما ترضى بذلك فأخرج ولا تقبني في بر الجيزة ويعطى الله النصر

لمن يشاء منا » (١) . ويقال أن حاشية الرسالة قد اشتملت على تحديد أكثر :  
« لا تحسب أنى أرسلت أسألك في أمر الصلح عن عجز ، فإن معى ثلاثين أميراً [ ... ]  
ومعى من الممالك السلطانية والعربان نحو عشرين ألهماً ، وما أنا بما جز عن قتالك ،  
ولكن الصلح أصلح إلى صون دماء المسلمين » (٢) .

وأمرع السلطان سليم باحضار القضاة الأربعة ، الذين كان قد أعادهم إلى  
سلطنتهم بعد احتفاظه بهم معه منذ حلب ، وإحضار أمير المؤمنين ، وكذلك جماعة  
من الوزراء . « وكتب يحضرتهم صورة حلف إلى السلطان طومان باى ، وكتب  
ابن عثمان خطه عليه . » وتم الاتفاق على أن يحمل القضاة الأربعة ، مع دوادار  
الخليفة ، هذا الحلف إلى طومان باى ، مع مندوب عن السلطان سليم

ولكن بعض العربان وبعض الجراكسة هاجموا هذا الوفد السلطاني قرب  
البنها ، وقتلوا العثمانيين وأهانوا القضاة . فمرف سليم أن طومان باى قد تراجع  
في أمر الصلح ، وأن عليه مواصلة عملياته الحربية لكسر شوكة المماليك ، حتى  
تستقر له الأحوال في مصر .

## ٢ — القبض على طومان باى واعدامه :

انتشرت الأخبار في القاهرة بأن طومان باى جمع من العساكر والعربان ما لا يحصى  
عددهم ، وأنه زاحف بهم على العثمانيين في بر الجزيرة ؛ فكثر القيل والقال ، ووقع  
الاضطراب في القاهرة . وامتنع ورود البضائع إلى القاهرة ، وخاصة من الجبل  
والزبد . التي كانت ترد من الجزيرة وقنوب ، واضطربت أحوال القاهرة . وطلب  
العثمانيون جميع السقايين بمجالهم وروايهم . لكي يستعدوا للسفر مع الحملة التي

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٦٦ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٦٧ .

كانوا يعدونها ضد طومان باى فى الصعيد . وأمر العثمانيون ببناء معديات على ساحل طره وساحل مصر القديمة ، لنقل الجنود الى البر الغربى . إنه الاستعداد للحملة . ثم عمل السلطان سليم على التخلص من الأمراء والمالِك الذين كانوا فى القلعة ، فأحضروهم إلى معسكره ، وهم أربعة وخمسين أميراً وقائداً ، ووبخهم ، ثم أمر بضرب أعناقهم أجمعين . ويقال أن السلطان سليم قتلهم إنتقاماً لقتل مندوبه الذى كان قد أرسله صحبة القضاة الأربعة إلى طومان باى . وفصارت أجسادهم مرمية على الأرض تنهشم الكلاب بالنهار والضحاح والذئباب بالليل . وصارت نساء الأمراء المقدمين تبرطل المشاعلية بمال له صورة حتى يمكنوها من نقل جثة زوجها ... وصارت جثث البقية مرمية هناك تنهشها الكلاب . وكانت هذه الكائنة من أعظم الكراين فى حق الأمراء ، وقد ظهروا بالأمان من ابن عثمان ثم غدرهم وقتلهم ، فكان لا يثق أحد له بأمان وليس له قول ولا فعل (١) . ولكنها ضرورات الأمن ، مع الرغبة فى الانتقام وفرض النفس .

وبعد ذلك عبر السلطان سليم إلى بر الجيزة ، ا قتال الأشرف طومان باى الذى كان قد وصل إلى المناوات ، ومعه من العربان والعسكر من المالِك الجمل العفير . ثم تلاقت القوتان ، العثمانية والمملوكية ، فكان بين الفريقين وقعة لم يسمع بمثلا ، أعظم من الوقعة التى كانت على الريدانية ، وقيل كانت هذه الواقعة عند كوم الحمام ... وإنكسرت العثمانية غير ما مرة . وطردهم الأتراك حتى أقفوا أنفسهم فى البحر ، وكانت الكسرة عليهم أولاً ، وقتل منهم جماعة كثيرة . ثم بعد ذلك تكاثرت العثمانية على الأتراك وطرشتهم الرماة بالبندق الرصاص ، فهزمهم ووقعت الكسرة على الأتراك ، وولى السلطان طومان باى مهزوماً ، فترجعه إلى

بلدة تسمى البوطة في أعلا تروجة . وهذه خامس كسرة وقعت على عسكر مصر، (١).

وأعمل العثمانيون السيف في رقاب المماليك والعربان المجندين معهم ، وقطعوا رؤوسهم ، وعبروا بها إلى بر بولاق، حاملين إياها على مدارى من خشب السفن ، وقابلتهم الطبول والزمر ، وأمروا أهل القاهرة باقامة الزينات احتفالاً بنصرهم على المماليك . وكان عدد الرؤوس التى دخلوا بها إلى القاهرة تقرب من ثمانمائة رأس ، المماليك والعربان ، وكان عدد من قتل هناك وألقى في النيل أكثر من ذلك

وأمام هذه الهزائم المتتالية ، ومع ضعف الامكانيات العسكرية . اضططر طومان باى إلى أن ينسحب من الصيد ويلتجئ إلى الدلتا . ونزل عند أحد أصدقائه من مشايخ البحيرة . ولكن سرعان ما علم العرب بوجوده لديه ، ثم علم السلطان سليم بذلك ؛ فأرسل اليه جماعة من جنوده تمكنوا من القبض عليه بسهولة . وسواء أكان حسين بن مرعى قد خان العهد ، أو لم يخنه ، فإن ما يهتأ هو عدم تمكن طومان باى من الحصول على حماية الوطنيين له ، بعد أن تفرق الأحرار المماليك من حوله

وقابل طومان باى السلطان سليم ، ثم توجهوا به إلى خيمة خاصة في حراسة جنود الإنكشارية في معسكر العثمانيين في إمبابة . وظلت القاهرة منقسمة على نفسها ، ولا تصدق أمر إلقاء العثمانيين القبض على طومان باى . وبعد سبعة عشرة يوماً أرسل العثمانيون طومان باى إلى بر بولاق ، وساروا به في موكب شق القاهرة ، وأمامه ما يقرب من أربعمئة عثمانى . وكان يحى الأهالى الواقفين لرؤيته على طول الطريق ، وهو لا يدري ما يصنعون به . فلما أتى إلى باب زويلة

أنزلوه من على الفرس ، وأرخوا له الجبال ، ووقفت حوله العثمانية بالسيوف . فلما تحقق أنه يشق وقف على أقدامه على باب زويلة ، وقال للناس الذين حوله : إقرأوا لى سورة الفاتحة ثلاث مرات . فبسط يده وقرأ سورة الفاتحة ثلاث مرات وقرأت الناس معه ، ثم قال للمشاعلى : [عمل شغلك] (١) . ولقد حزن عليه الناس حزناً كبيراً ، نظراً لشجاعته ، وبطولته فى التصدى للعثمانيين ، ولثباته فى الحرب واستمراره فى المقاومة حتى آخر لحظة ؛ هذا علاوة على حسن سمته ، وحسن أخلاقه ، وحسن سياسته للناس . وكان ملكاً حليماً قليل الأذى كثير الخير ، كما يقول عنه ابن إياس . وظل ثلاثة أيام وهو معلق على الباب ، ثم أنزلوه وأحضروا له تابوتاً ووضعوه فيه ، ثم توجهوا به إلى مدرسة عمه السلطان القورى ، ودفنوه فى الحوش الذى يقع خلف المدرسة . وكانت هذه أول مرة فى التاريخ يشق فيها سلطان لمصر .

ولا شك فى أن إلقاء القبض على طرمان باى بهذه الطريقة والتخلص منه ، كانت انتصاراً كبيراً للسلطان سليم ، وإضعافاً لحكم المماليك ، وتدعياً لحكم العثمانيين لمصر .

### ٣- الحجاز واليمن :

باستسباب الامر للعثمانيين فى مصر ، أصبح عليهم أن يتولوا كذلك أمر الأقاليم التى كانت ملحقه بها ، وخاصة فى شبه الجزيرة العربية ؛ وهى أقاليم الحجاز واليمن .

وكما كانت سوريا الجنوبية ضرورية من الناحية الإستراتيجية للدفاع عن مصر

---

(١) ابن إياس : الجزء الخامس ص ١٧٦ .

ضد أية هجمة تأتي لها من الشمال أو من الشرق ، كان الحجاز واليمن مهمين كذلك من الناحية الإستراتيجية ، كخط دفاع أول عن مصر ، أمام أية هجمة قد تفاجئها من المحيط الهندي وخليج عدن . وكان البرتغاليون يواصلون حينئذ هجماتهم على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وعلى الخليج العربي ، وفي نفس الوقت الذي تطورت فيه العلاقة بين مصر المملوكية والدولة العثمانية إلى حرب معلنة ، وعملت فيه إحدى القيادتين على الاستيلاء على منطقة نفوذ وسيادة القيادة الأخرى . وكان من المنطقي أن يسيطر العثمانيون على الحجاز واليمن بعد أن سيطروا على مصر .

ولم تكن العلاقة بين مصر ، بصفتها سلطنة مملوكية ، وبين مملحاتها ، في الحجاز واليمن ، مقصورة على مجرد الناحية الإستراتيجية . حقيقة أن المجهودات البرية والبحرية ، والتي كان السلطان النوري قد بذلها في هذه الأنفاليم ، وحتى في المحيط الهندي ، كانت قد زادت من إظهار أهمية الناحية الإستراتيجية ، وأن مسيرة الحملات المملوكية إلى اليمن ، ومحاولة سيطرتها على منطقة عدن ، وإنشائها لقاعدة بحرية هناك ، وخروج الأسطول المملوكي إلى مياه المحيط الهندي ، وحتى إلتقائه بالأسطول البرتغالي قرب ديو ، كانت كلها تقدم العامل الإستراتيجي على غيره من العوامل في هذه الفترة ، وفي هذه الظروف الخاصة بظهور البرتغاليين في مياه المحيط الهندي ، وتأثير ذلك على التجارة العالمية . ولكن الروابط كانت وثيقة بين مصر والحجاز . وكذلك مع اليمن : منذ العصور الإسلامية الأولى ، التي نظمت هذه العلاقة ، وأرست لها تقاليدا بنيت على المصلحة المشتركة لأبناء هذه المنطقة أجمعين . فكانت مصر هي التي ترعى الحجاز ، وهي التي ترسل إليه كسوة المحمل في كل عام . وكانت مصر هي التي ترسل الأرزاق لأهل الحجاز ، معونة لهم ، وتكريماً لإقليمهم . والرسالة التي يقومون بها في موسم الحج . وكانت مصر هي



التي ترمى المجاورين ، الذين يأتون من جميع أطراف العالم الإسلامي ، ويقررون البقاء في الأراضي المقدسة ، طلباً للعلم ، أو رغبة في البركة . وكانت مصر هي التي تشمل على أكبر مساحة من الأراضي والأملاك الموقوفة على خدمة المسلمين في مكة والمدينة . هذا علاوة على وجود بعض المؤسسات المصرية في الحجاز ، تؤدي للحجاج خدمات عامة ، مثل التنكية المصرية التي كانت تعتبر ملجأ ومستشفى في نفس الوقت للحجاج .

وكانت مصر هي التي تشرف على الحجاز من الناحية الإدارية ، وهي التي تشرف على أكبر قافلتين من قوافل الحجاج تصل إلى الحجاز : القافلة الأولى تأتي من دمشق ، ويتجمع فيها الحجاج الآتين من العراق ، ومن الجزيرة ، ومن آسيا الصغرى ، ويسيرون فيها ، مع أبناء سوريا إلى بيت المقدس ، ثم جنوباً إلى الحجاز ، والقافلة الثانية التي كانت تتجمع في القاهرة ، وتضم حجاج كل أقاليم بلاد المغرب ، وكانت تصل إلى مصر ، لكي تخرج من جديد ، وهي تضم الحجاج المصريين ، وتأخذ معها المحمل والكسوة الشريفة إلى الأراضي الحجازية . وكانت حكومة السلطنة تزود كل من القافلتين بقوة للحراسة ، تصحبها وترد عنها العصابات وتؤمن لها طريق السفر . وبعد سقوط الشام ، ثم سقوط مصر في أيدي العثمانيين ، كان من الطبيعي أن يدخل الحجاز كذلك في أيدي من استولوا على السلطة في هذين الإقليمين . ومع انتقال الهيبة التي كانت للسلطنة المملوكية إلى دولة العثمانيين ، أصبح من المنطقي أن يتجه العثمانيون بأنظارهم إلى الحجاز ، حتى يتمتعوا بقلب و حماة الحرمين الشريفين . ولا شك في أن تزعم العثمانيين للمنطقة السنية من العالم الإسلامي ، ووقوفهم في وجه الاطماع التوسعية لدولة الصفويين الشيعية ، كان يدفعهم كذلك إلى الرغبة في بسط حمايتهم ، ومد نفوذهم ، على الحجاز .

أما من ناحية أبناء الحجاز فإنهم كانوا يفيدون من انضمامهم للدولة المملوكية

فى مصر ، خاصة أن هذا الانضمام لم يكن يكلفهم شيئاً . وكان الحجاز يخضع لنظام حكم الاشراف الموجودين فى مكة ، والذين ينتسبون إلى البيت الشريف . ورغم وقوع خلافات من وقت لآخر فيما بينهم إلا أن الاشراف كانوا يعملون على تصفية هذه الخلافات ، ثم يواصلون تبييتهم لمصر ، أو انضمامهم إليها ، خاصة وأنها كانت هى الدولة التى تستضيف الخلافة ، وتحمىها .

وعلىنا أن نذكر أن العلاقة بين الاشراف وبين السلطنة المملوكية فى مصر قد ضعفت فى السنوات الأخيرة من حكم السلطان الغورى ، وخاصة فى الوقت الذى قام فيه بمجهودات حربية فى الحجاز واليمن لدفع خطر توغل النفوذ البرتغالى فى هذه الأقاليم . كما أن الهزائم التى لحقت بالماليك أمام البرتغاليين فى مياه الهند ، والانقسام الذى وقع بين صفوفهم ، والخسومات التى لثبت بينهم وبين أهل اليمن ، ساعدت على قلة هيبتهم فى الأقاليم الحجازية . حقيقة أن حسين الكردى حاول بعد عودته من اليمن ، أن يدعم نفوذ السلطنة المملوكية فى الحجاز ، وينشئ هناك خط دفاع حربى عن مصر ، بقيمه فى جدة ، ويمنع به أساطيل البرتغاليين من انتهاك حرمة الحجاز ، ومن الوصول إلى السويس ومصر . ولكن الهزائم أثرت فى نفسية الرجال ، وساعدت على ظهور الخلافات بين عناصر الماليك وبعضها . فنشب النزاع بين حسين الكردى ، قائد القوة البرية ، وبين الرئيس سلمان ، قائد الأسطول البحرى . وترك الرئيس سلمان الحجاز وعاد إلى القاهرة . وكانت هذه الخلافات تضعف من سمعة مصر ، وتضعف من سيطرتها على الأراضى المقدسة . وبعد هزيمة مرج دابق ، واستيلاء العثمانيين على القاهرة ، لم تكن هناك صعوبة فى انضمام أشراف الحجاز إلى الدولة التى سيطرت على مقدرات مصر ، والتى ظهرت على أنها توحيد أقاليم العالم الإسلامى ، وتدافع عنه أمام أخطار هجمات الشيعة ، وأخطار هجمات البرتغاليين المسيحيين .

وفى القاهرة ، وجد السلطان سليم بعض علماء وقضاة الحجاز ، كان السلطان  
الغورى قد اعتقلهم وقت وقوع الاضطرابات التى كانت قد حدثت هناك ضد  
الحكم المصرى . فأفرج السلطان سليم عنهم ، وأشاروا عليه بأن يكتب إلى الشريف  
بركات ، شريف مكة ، يدعوهم إلى قبول السيادة العثمانية ، وإعلان الخطبة باسم سليم ؛  
وكتبوا من جانبهم إلى الشريف بركات بهذا المعنى . ولقد أثمرت هذه العملية ، إذ  
أن الشريف بركات وجد من الحكمة أن يقبل السيادة العثمانية ، خاصة وأنه كان  
يواجه الخطر البرتغالى ، وكان فى حاجة إلى مساعدة دولة إسلامية كبرى له . وكان  
على الحجاز كذلك أن يكون مسالماً مع الدولة التى تحكم مصر ، حتى يفيد من  
الأوقاف المحبوسة على الحرمين ، وعلى فقراء مكة والمدينة ، وأخيراً فإن دخول  
الحجاز تحت السيادة العثمانية لم يكن يهدد النظام الموجود فى الحجاز فى شيء ، بل  
كان يبشر بتدعيم مركز الشريف بركات ، ضد منافسيه المحليين .

وكل هذه الأسباب مجتمعة ، علاوة على فكرة وحدة العالم الإسلامى ، هى التى  
أدت إلى قبول الشريف بركات للعرض العثمانى ، وإرساله لابنه إلى القاهرة ، يحمل  
للسلطان سليم تهنئة والده بفتح الشام ، وفتح مصر ، ويحمل إليه كذلك مفاتيح  
الحرمين الشريفين ، إقراراً باعترافه بالسيادة العثمانية . ولقد أكرم السلطان سليم  
وفادة ابن الشريف بركات ، وأعطاه تفويضاً بحكم والده للحجاز ، ووجهه إلى  
التخلص من حسين الكردي ، أمير المالكى فى جدة . وإحتفلت مكة بعودة ابن  
الشريف ، وقرأوا التفويض على الناس ، وخطبوا الجمعة باسم السلطان سليم ؛  
وانتهى الأمر بإلقائهم القبض على حسين الكردي ، وقتلهم إياه غرقاً .

وهكذا دخلت الحجاز سلباً فى نطاق الدولة العثمانية ، وإن كانت قد إحتفظت  
بنفس نظام حكمها اللامركزى ؛ وإن كان العثمانيون سينشئون صنعية خاصة بهم فى جدة ،  
تكون أساساً وقاعدة لعملياتهم فى البحر الأحمر وفى اليمن .

وحما ورثت السلطنة العثمانية مصر في مناطق نفوذها في الحجاز ، سيعمد  
العثمانيون إلى الطلوع بأنظارهم إلى ما وراء الحجاز ؛ إلى اليمن ، وإلى عدن ، خاصة  
وأن العثمانيين كانوا قد ورثوا كذلك تركه مصر في الكفاح ضد أخطار الغزو  
البرتغالي في منطقة البحر الأحمر ، وإمكانية قيام تحالف بين البرتغاليين ورؤوس  
الحبشة المسيحيين ، ضد الحجاز ، وضد المسلمين في وادي النيل . ولكن التوسع  
العثماني في اليمن سيأتي على مراحل ، وسيزداد وضوحاً في عهد السلطان سليمان ، وسيشتمل  
على معطيات جديدة ، وخاصة وأن اليمن كانت تضم السنيين ، كما كانت تضم الزيديين ،  
وهم من الشيعة .

وهكذا كانت نتيجة انتصارات العثمانيين هي حصولهم على ملك جديد ضموه ،  
ولكنها كانت تمثل كذلك تزايداً في فتح الجبهات أمامهم ، دون أن يتمكنوا من  
إقفال أى من الجبهات السابقة التي كانوا يحاربون فيها . وبعد جبهة البلقان والمجر ،  
وجبهة فارس في وجه الشيعة ، وجبهة سواحل شرق البحر المتوسط أمام فرسان  
القديس يوحنا ، وجبهة شمال إفريقية أمام الإسبانيين ، فتحت مصر أمامهم أبواب  
الحجاز ، والبحر الأحمر ، واليمن ، الموصلة إلى جبهة البرتغاليين في المحيط الهندي .  
ولا شك في أن فتح هذه الجبهة الجديدة أمام العثمانيين سيدفعهم كذلك إلى محاولة  
السيطرة على مياه الخليج العربي ، فيتكاتف في ذلك عامل الخطر البرتغالي ، مع  
عامل خطر هجمات الصفويين الشيعة ، في توجيهه العثمانيين صوب السيطرة على  
العراق . ولا شك كذلك في أن تزايد فتح الجبهات العسكرية أمام العثمانيين في  
دفاعهم عن منطقة الشرق الإسلامي سيعمل على استهلاك جزء كبير من مواردهم  
المادية في هذه الحروب ، وسيمتص جزءاً كبيراً من وقتهم ومن مشغوليتهم  
على حساب نظم الحكم الداخلية ، والاتفات إلى مشكلات الإمتساج ،  
ومشكلات التنمية .

وهكذا كتب على مصر ، بعد فقدانها السيطرة على موارد التجارة العالمية ، أن تفقد سيادتها ، وتصبح مجرد ولاية تخضع لسيادة دولة وجهتها الظروف العالمية إلى ميادين الحروب ، وبشكل حرمها من الوقت ومن الإمكانيات اللازمة لتحسين أحوال الناس .

وبعد النكسة الاقتصادية ، والهزيمة العسكرية ، قل الأمل في إمكانية تحسين أحوال المنطقة ، وإستمر إستنزاف مواردها في عمليات الدفاع . ولاشك في أن هذا سيؤثر على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمصر والمصريين في أثناء القرون التالية ، كما سيؤثر على أحوال كل الأقاليم المحيطة بها . وكانت العوامل الخارجية هي التي فرضت هذه التجربة القاسية على المنطقة، وعلى أبنائها .

#### ٤ - الأسس الجبرية للحكم :

كانت فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، قد فتحت أعينه على المشكلات الخاصة بهذه السلطنة ، وبالأقاليم التي كانت منضمة إليها ، وكذلك على المشكلات الخارجية التي كانت تواجه هذه السلطنة ، وكان كل ذلك كفيلا يجعله يضع الأسس الأولى لتنظيم الحكم الذي سيسير عليه في مصر ، ولعلاقة العثمانيين بأبناء هذه الأقاليم التي فتحوها ، أو التي قبلت الدخول تحت سيادتهم . ولاشك في أن مشكلة الإدارة كانت هي المشكلة الأولى التي واجهته ؛ ولكن طبيعة العثمانيين ومستوى حضارتهم وطريقة معيشتهم كانت لها تأثيراً كبيراً على شكل القرارات التي اتخذوها .

فإن أتم السلطان سليم إخصاع القاهرة ، وأعطى الأمان للأمراء المماليك ، حتى أخذ في تنظيم إدارة البلاد . فعين بعض أمرائه في مناصب نائب غزة ، وكاشف المحلة ، وكاشف الشرقية ، وكاشف الغربية ؛ وولى عدة كشاف في أماكن

مختلفة من البلاد . كما كلف الدفتردار ، على الشرقى يونس ، الأستاذار ، بمسح بلاد الشرقية ، وبكشف ما فيها من إقطاعات المالك الجراكسة وغيرهم من الرزق والاقواف . ولاشك في أن هذا القرار كان يهدف لتقليص أقطاف الأمراء المالك ، والإستناد إلى مجموعة جديدة من الأمراء ، تدبر له بالولاء . في الوقت الذى كان طومان باى يواصل فيه عملياته الحربية لمقاومة العثمانيين .

وبعد قضاءه على المقاومة ، التى تمثلت في السلطان طومان باى ، إنتشرت الإشاعة في القاهرة بأن السلطان سليم سيجود إلى إسطنبول ، وأنه سيجعل يونس باشا نائباً عنه بمصر . ثم ظهر أنه يرغب في إرسال بعض المصريين إلى عاصمة الدولة العثمانية ؛ فجلس جماعة من وزرائه في المدرسة الغورية ، وطلبوا عدداً من أعيان الناس ، من القضاة والشهود والمباشرين والتجار ، وأعيان الغورية ، وطائفة من السوق المتسبين في البضائع ، وطائفة من البنائين والتجارين والمرخين والمبطلين ، وغير ذلك من المعلنين ؛ ثم عينوا منهم جماعة لكي يسافروا إلى إسطنبول ؛ وكتبوا أسماءهم في قوائم وألزموا كل واحد منهم بأن يحضر له بضامن يضمنه : وكان هذا تمهيداً لتزويد عاصمة ملكه بعدد من العلماء ومن الصناع لتجميل عاصمته ، ولإنشاء مدرسة تشبه مدرسة السلطان الغورى ، في إسطنبول . ثم بدأت السلطات العثمانية في إلزامهم إلى المراكب ، علماء وصناع وتجار ، لنوصلهم إلى الإسكندرية ، تمهيداً لسفرهم إلى إسطنبول . وسيعمد السلطان سليم كذلك إلى إرسال الخليفة العباسى إلى إسطنبول مع من يرسلهم إلى هناك . ودل ذلك على أن عاصمة الملك ، وعاصمة الدولة ، قد انتقلت من القاهرة إلى إسطنبول .

وقام السلطان سليم باختيار ما يحلو له في القاهرة ، وأمر بالبده في فك رخام القلعة ، الذى كان موجوداً في قاعات البيسرية والدهيشة والبحرة والقصر الكبير ،

وفك العواميد الساقى التى كانت فى الإيوان الكبير . وصار العثمانيون يأخذون معهم جماعات من المرخين ، ويهجمون على قاعات الناس ويأخذون ما فيها من الرخام الساقى والزرزورى والملون ، « فأخربوا عدة قاعات من أوقاف المسلمين وبيوت الأمراء ... وغير ذلك من قاعات المباشرين والتجار وأبناء الناس ... ثم إن الوزراء استدرجوا لأخذ الكتب النفيسة التى [ كانت ] فى المدرسة المحمودية والمؤبدية والصرغتمشية ، وغير ذلك من المدارس التى فيها الكتب النفيسة ، فنقلوها عندهم ووضعوا أيديهم عليها ، ولم يعرفوا الحرام من الحلال فى ذلك » (١) .

وعمل السلطان سليم على تغيير العملة المتداولة فى مصر . وكانت العملة العثمانية الجديدة خفيفة جداً ؛ وكان الأهالى يخسرون فيها الثلث ، فوقف حال الناس بسبب ذلك ، وصارت البضائع تباع بـسعرين : سعر العملة القديمة ، وسعر العملة الجديدة ؛ إلى أن فرض العثمانيون أمر إلغاء العملة القديمة نهائياً ، الأمر الذى جعلهم يربحون خمسين فى المائة من قيمة العملة التى طرحوها فى الأسواق والتى جمعوا نظيرها عملة المالىك ، وبالقوة .

وسافر السلطان سليم إلى الإسكندرية ، بعد أن أنزل رخام القلعة فى صناديق من الخشب ، ووضعها فى سفن إتجهت إلى هذا الميناء . وهناك أشرف السلطان سليم على وضع من يرسلون إلى إسطنبول فى الأبراج ، ووضع زوجاتهم وأولادهم فى الخانات ، حتى يتم قدومهم ، ثم يسافرون دفعة واحدة إلى إسطنبول . وبعد غيبة بـثلاث أسبوعين ، عاد السلطان سليم إلى القاهرة ، وعرض الجنود بقيادة يونس باشا ، واستمد العودة إلى عاصمة ملوكه .

وكان السلطان سليم قد منع رجال جيشه من التزوج من زوجات الأمراء المالىك ، وكان هذا يدل على عدم رغبته فى توطين رجاله فى مصر ، وعلى رغبته

فى الإحتفاظ برجاله كطبقة عارية ، ترتبط بشخصه وبدولته ، ولا ترتبط بإقليم معين من أقاليم الإمبراطورية . وجمع العثمانيون الأهالى من شوارع القاهرة ، وقيدوهم بالجبال ، وصعدوا بهم إلى القلعة . وزاد خوف الأهالى من ذلك . ولكن مرعان ما علموا بأنهم قد جمعوا الأهالى لى يسحبوا المكاحل النحاس الكبيرة التى كانت موجودة فى القلعة ، ويجروها حتى ساحل النيل ، لى تأخذ طريقها على السفن إلى إسطنبول كذلك . وقاسى الناس فى سحبها غاية المشقة « وحصل لهم بهدلة من الضرب والسك » وكانوا يربطون الرجال بالجبال فى رقابهم ، ويسوقونهم بالضرب الشديد على ظهورهم ، حتى وإن كانوا من أعيان الناس .

وأخذ العثمانيون يلقون القبض على عدد من المصريين ، ويجمعون جمال السقاين ، وذلك تميداً لمودتهم عرسيناء إلى الشام ، ومنها إلى إسطنبول . وعرض السلطان سليم كسوة الكعبة ، ثم استعد للسفر . وأطلق سراح عدد من الأمراء المماليك كانوا فى السجن . وعين الأمير خاير بك ، ملك الأمراء ، نائباً للسلطنة بمصر . ودل ذلك على أن العثمانيين سيستمتنون بالمماليك فى حكم البلاد . حقيقة أن يونس باشا قد إعترض على السلطان سليم فى هذه العملية الأخيرة ، وعلى أساس أن العثمانيين قد تكبدوا الكثير لفتح الشام وفتح مصر ، ثم يقوم السلطان بعد ذلك بتسليم الشام لجان بردى القزالى ، وتسليم مصر لخاير بك . ولكن يونس باشا دفع حياته ثمناً لهذا النقد الجرى . ودل ذلك على أن السلطان سليم كان قد قرر بشكل نهائى أمر الاستعانة بالمماليك ، كحطفاء خاضعين له ، على حكم أقاليم الدولة الامبراطورية الجديدة . كما دل على أن نظام الحكم سيعتمد على اللامركزية ، حتى تنفرغ الدولة للهبات الخارجية الجسيمة .



وصعد خاير بك إلى القلعة . وأمر بقايا المماليك المختفين بأن يظهرُوا ، وأعطاهم الأمان . فظهر منهم الجَم الغفير ، وهم في أسوأ حال ، متزين بزى الملاحين . ولكن خاير بك كان يحكم مصر باسم العثمانيين ، وبمساعدة بعض فرق جيوش العثمانيين ، وإن كان سيستند كذلك إلى بقايا المماليك الموجودين في البلاد . وسيؤدي ذلك إلى نوع من التنافس بين العثمانيين والمماليك ، وخاصة بعد أن يعطى خاير بك الأمان للجراكسة ، ويسمح لهم من جديد بركوب الخيل ، وبشراء السلاح . ولقد حاول العثمانيون من رجال الحامية الباقية بمصر أن يقوموا بالضبط عليه ، حتى يرتب لهم رواتب ومخصصات ، ويمنحهم إقطاعات ، كما كان عليه الحال بالنسبة للمماليك ؛ ولكنه إعتذر عن ذلك ، وطلب منهم أن يتفاهموا في ذلك مع السلطان . وكادت هذه العملية أن تؤدي إلى ثورة في القلعة ، يتمكن فيها رجال الحامية العثمانية من الاستيلاء على السلطة في مصر . وكان تدخل السلطان سليم في العملية ، وسحب بعض فرق الحامية العثمانية الموجودة في البلاد ، من الفرسان والمشاة ، يدل على أنه كان يرغب في تدعيم النظام الذي وضعه لمصر ، أو الذي وضع أسسه ، والذي كان يقوم على التوازن بين القوى المختلفة ، وفي صالح الدولة .

ولاستلم خاير بك حكومة مصر مدى الحياة ، وبصفته منطقة نفوذ إقطاعي له . وكان عليه أن يحتفظ بما يبقى له من أموال بعد دفع نفقات رجال الحامية والفرسان والصناجق ، أو يستخدمه كما يحلو له . وكان السلطان سليم قد ترك له ما يقرب من ألف من الفرسان ، وما يقرب من خمسمائة من المشاة من حملة البنادق ، بقيادة أحد الضباط العثمانيين . وكان على هذه الحامية أن تخضع لأوامر قائدها ، وتخضع لتوجيهات خاير بك . وكثيراً ما لفت السلطان سليم أنظار نائبه في مصر إلى ضرورة عدم ترك رجال الحامية يضايقون الأهالي من المصريين ، وإلى

ضرورة عدم المساس بمقررات الجراكسة ، وضرورة ترك أراضيهم وأوقافهم لهم . والواقع أن جزءاً كبيراً من المالكين الجراكسة دخل في صفوف القوات العثمانية الموجودة بمصر ، كما دخل أمراؤهم في صفوف الإدارة ، وتولوا مناصب الإشراف على الأقاليم .

وبعد وفاة السلطان سليم ، قدم خاير بك فروض الطاعة والولاء لابنه السلطان سليمان ، الذي سيعرف بإسم القانوني فيما بعد ؛ وهو السلطان الذي سيعمل على تدعيم سلطة العثمانيين ونفوذهم في مصر . وكان سليم قد اكتفى بوضع حكومة الإقليم الجديد في أبدي خاير بك ، ولكن الأحداث الخطيرة التي وقعت في أوائل حكم السلطان سليمان ستدفع هذا السلطان إلى التفكير في إعادة غزو الإمبراطورية التي كان والده قد فتحها ، وفي ضم مصر نهائياً إلى الدولة العثمانية . وسرى أنه قد اضطرب مع ذلك إلى أن يحسب حساباً للوضعية وللشخصية المصرية ، وإن كان هذا الأمر هو الذي أدى إلى إنتشار الفوضى والاضطراب في طول مصر وعرضها . وكان السلطان سليمان قد أظهر كرمًا واضحاً في أوائل حكمه ، وسمح لكثير من المصريين الموجودين في إسطنبول بالعودة إلى مصر ، وأعاد تثبيت خاير بك في النيابة ، وأعاد إليه أسرته وحرمة المحتجزين في عاصمة السلطنة الجديدة ؛ كما سمح بعودة الخليفة العباسي لمصر ، حيث توفي بها في سنة ١٥٤٢ ، ودون أن يسمع به أحد . ومنحت لخاير بك فرصة لإثبات ولائه للدولة العثمانية ، ولتنظيم الجديد ، حين أطلع السلطان على نيات جان بردى الغزالي ، نائب الشام ، بشأن الانفصال بحكم سوريا ، والاستقلال بها . ورفض خاير بك التعاون مع زميله في الشام ، وألتي القبض على كثير من الجراكسة الذين حاولوا الانضمام إلى حركة المالكين الانفصالية في سوريا ، وجمع قوات جديدة حتى يستند لاية إمكنية . ولقد

انتهت هذه الحركة بقتل جان بردى الغزالى ، بعد أن سحق العثمانيون قواته فى سنة ١٥٢١ قرب دمشق .

وأظهر خاير بك ولاده للدولة العثمانية فى أثناء حصار رودس ، وأهد الدولة بعدد من السفن والقوات ، وبكية من الأسلحة والذخائر ، وكية من المهمات الحربية ومواد التموين . وفى هذه العملية ، إنضم فرسان مصر ومشائها ، وعربها وجراكستها ، إلى الجيش العثمانى .

والواقع أن خاير بك كان يجيب على كل الشروط التى كان العثمانيون يرغبون فيها ، بالنسبة لحكام الأقاليم . وسار خاير بك طبقاً لتعليمات التى كانت تصل إليه من إسطنبول ، وإن كان قد تشدد كذلك مع الأهالى ، وخاصة فى شأن جمع الضرائب ، وفى مسألة تقرير التعامل بالعملة العثمانية الجديدة ، التى لم تكن فى صالح المصريين .

وتوفى خاير بك فى ٤ نوفمبر سنة ١٥٢٢ ولم يترك خلفاً له . وعلينا أن نذكر أنه لم يكن محبوباً ، وكثيراً ما أهانه الأهالى فى شوارع القاهرة ، بسبب قسوته ، وبسبب غلاء الأسعار وسيادة الفقر فى عهده ؛ كما أخذوا عليه قسوته تجاه بعض الأسرى ، ونسبوا إليه كل المساوئ والمصائب التى نزلت بالبلاد ، منذ عهد السلطان الغورى وعهد طومان باى . ولم يترحم عليه أحد ؛ ويقول المؤرخ أحمد ابن زنبيل الرمالى أن الناس « كانت ... تسمع صراخه فى القبر ، حتى ضجت الناس من ذلك ، وكان موته عجة لمن اعتبر »<sup>(١)</sup> . أما ابن إياس فإنه قد واصل تأسفه على مرور عهد المالك وإنقضائه . وكانت مصر قد دخلت بالفعل عهداً جديداً فى تاريخها ، هو عهد الحكم العثمانى .

(١) أحمد بن زنبيل : تاريخ السلطان سابع خان ... طبعة سنة ١٢٧٨ هـ . ص : ١٢٨ .



# البنائى الثانى

الحكم العثمانى لمصر



## الفصل السادس

### الوالى

بعد أن خضعت مصر للحكم العثماني ، وأصبحت مجرد إقليم من أقاليم هذه الدولة ، انتقلت السيادة من القاهرة إلى القسطنطينية . وأصبح السلطان يختار من يشاء لحكم هذا الإقليم . وإذا كان السلطان سليم قد إختار خير بك لهذا المنصب ، وهو من الأمراء المماليك ، فإن ابنه سليمان سيدخل تعديلا على هذا الوضع ، بعد وفاة خير بك ، خاصة وأن إحتلال أحد المماليك للمنصب الولاية أو النيابة كان يقوى من التطلعات الإستقلالية عند المماليك ، ويجعلهم يأملون في السيطرة القانونية على البلاد ، ماداموا يحتفظون بالسيطرة الفعلية ، عليها . فإلى شخصيات ولاية العثمانيين في مصر ؟ وماهى اختصاصاتهم ؟ ووسائل عملهم ؟ وطبيعة علاقاتهم بالسلطان وبقية القرى الموجودة في البلاد ؟

#### ١ - الولادة العثمانية :

علم السلطان سليمان ، أثناء حصاره لرودى ، بنبا وفاة خير بك ، في سنة ١٥٢٥ . فأمر بإرسال صهره ، الصدر الأعظم ، مصطفى باشا ، إلى مصر (١) .

---

(١) كان مصطفى باشا قد بدأ حياته بحاراً على السفن ، ثم باعوه لأحدى السيدات التى أشرفت على تعليمه وتهذيبه ، وتربى بشكل واضح في العزف على الآلات الموسيقية . ولتقى به سليمان ، حين كان ولياً للعهد ، فأعجب به ، وضمه إلى خاصته . وارتقت أسمه مصطفى بعد وصوله سليمان إلى العرش ، وارتقى بسرعة في المناصب ، حتى أصبح بيكاريك = ( ٢ - ٩ )

وكلفه بتدعيم نفوذ العثمانيين في هذه البلاد ، وبدراسة أحوالها ، وبإقتراح مايراه ، من أجل بقاء مصر ولاية عثمانية .

وكانت أحوال مصر قد اضطربت وقت وفاة خير بك . فحضر إليها مصطفى باشا على رأس حملة تتألف من ٢٥٠٠ جندي ، وتضم إليها عدداً من العلماء والمؤرخين . وواجه مصطفى باشا في مصر ثورة عارمة قام بها المالك الجراكسة ، وكانوا يأملون من ورائها طرد العثمانيين من البلاد . ولقبوا أحد أمرائهم ، وهو قانصوه الدوادار ، بقلب السلطنة ، وقطعوا الطرق ، وسيطروا على المواصلات ، وانفقوا مع مشايخ العرب ، ووعدوا الأهالي بأعفائهم من دفع الميرى لمدة عام . ولقد تمكن مصطفى باشا من تخطيم هذه الثورة . ونقل ما كان خير بك قد جمعه من ثروات وأموال ، قيل أنها زادت بكثير عما كان قايتباي قد تمكن من جمعه . وباع تحفه وخيوله بالمزاد .

وبقي مصطفى باشا في مصر لمدة ثلاثة أشهر ، أتم في خلالها دراسة الأحوال العامة للديوان ، والفرق العسكرية ، ودراسة أحوال اليكوات ، والاكتشاف والماليك ؛ كما درس أحوال المالية ، وإيرادات الأقاليم ، وأوضاع الأراضي والأوقاف . وستكون هذه الدراسة أساساً لتنظيم المسمى « قانوننامه » ، الذي أصدره السلطان بشأن نظام حكم مصر<sup>(١)</sup> .

== لروميلي ، ثم صفراً أعظم في سنة ١٥٢٣ . وقربه سليمان من أسرته وزوجه من أخته ، وأصبح أهم رجل في الدولة بعد السلطان .

(١) اعتمد سياقتر دي ساسي Silvestre de Sacy على نسخة من هذا القانون اصل دراسة تحليلية باسم « مذكرة عن طبيعة تطور حقوق ملكية الأراضي في مصر منذ غزو المسلمين لهذه البلاد حتى الحملة الفرنسية » ، وقرأها في ٢٩ يوليو سنة ١٨٠٣ أمام الجمع أخطر :  
DEHRAIN , Henri ; L' Egypte Turque. p. 15

[ Hist. de la Nation Egyptienne. Vol. V. ]



ومنذ ذلك الوقت نظر الباب العالي إلى مصر على اعتبار كونها مجرد بشاك ، أو ولاية تخضع لحكم أحد الباشاوات ، مثلها في ذلك مثل بقية ولايات الدولة ، في الروميلي ، أو قرمانيا ، أو كنديا ، أو حلب ، أو الشام . وزودت مصر بوسائل الإدارة اللازمة لها من ولاية ، وضباط لقوات الحامية ، علاوة على ما بقي فيها من البسكوات المالك .

وأصبحت مصر تخضع لحكم أحد الولاة ، أو الباشاوات ، الذي كان يمارس سلطاته طبقاً للفرمانات أو « خطى شريف » . وكان السلطان يحدد الوالي ، في فرمانه ، أنه مسئول عن الدفاع عن مصر ، وأن عليه أن يرسل إلى الاعتاب السلطانية مبلغاً سنوياً من المال ، يبلغ مقداره ٦٠٠.٠٠٠ قرش ، توردها الولاية سنوياً إلى الخزانة السلطانية ؛ وفي حالة عدم عشوره على كل هذا المبلغ ذهباً ، أن يرسل بعضه من القطع الفضية ، والقطع البرونزية . وعليه أن يرسل ٥٠٠ جندي لحراسة هذه « الخزانة » من بين رجال الحامية ، ويرسل ٥٠٠ جندي آخرين لحراسة قوافل الحجاج إلى الحجاز . وكان على الوالي أن يرسل ، علاوة على ذلك ، إلى القسطنطينية ١٢٠٠ جندي ، بقيادة أحد الأمراء ، الذين يمتازون بالخبرة والشجاعة والمهارة العسكرية ، لمساعدة الدولة في حروبها العامة . وكان على الوالي أن يتم بصفة خاصة بجمع الأموال المقررة ، وبضمان إرسالها للخزانة السلطانية في الفترات المحددة لها . وكان على الوالي كذلك أن يحافظ على الولاية ، ويفصل في شكاوى الأهالي ، ويراقب الضبط والربط عند القوات الموجودة في البلاد ، وبكل حزم ، ويعاقب ضباطها إذا ما لزم الأمر . وكان عليه ألا ينسى إرسال المعونة والهدايا والمساعدات إلى فقراء الحجاز ، وأن يقوم بأعماله بنشاط وبكل ولا . لسيده السلطان .

وكانت بشالك مصر تعتبر في نظر الباب العالي هي ثاني ولاية في الإمبراطورية؛  
وبذلك فإن السلطان كان يرسل إليها من يختارهم من بين كبار المسؤولين ، الذين  
كانوا قد تمرنوا قبل ذلك على حكم ولايات أخرى أصغر . وكان بعضهم قد احتل  
منصب الوزارة ، وحاز ثقة السلطان ، سواء في الإدارة الداخلية ، أو في قيادته  
للجيوش ، أو في تمثيله للسلطان في مفاوضاته مع الدول الأجنبية . فكان على باشا  
الصفوي (١٥٤٦) قد حكم ولاية بغداد ، وكان ستان باشا (١٥٧١) والياً على حلب ،  
وحافظ أحمد باشا (١٥٩١) والياً لقبرص ، وكل من حسين باشا (١٦٣٧) ومقصود  
باشا (١٦٤٢) والياً على ديار بكر ، وعلى باشا (١٧٠٧) والياً على تافسار ،  
ومصطفى باشا السلحدار (١٧٥٣) والياً على المورة . وإن كان ذلك لم يمنع الباب  
العالي ، في بعض الحالات ، من تعيين أحد النواب ، أو الكخيا ، في منصب  
الوالي الذي كان يخلو من وقت لآخر . وحدث ذلك عند تعيين قرا محمد ، كخيا  
إسماعيل باشا ، بدلاً عنه في منصبه في سنة ١٦٩٩ . وتكرر ذلك في سنة ١٧٨٩ ،  
وعين إسماعيل ، كخيا الوالي ، باشا على مصر . ويذكر لنا ماجالون أنه كان صبراً  
لباي تونس ، ووزيراً له ، ولكنه اضطر إلى الهجرة والعيش في إيطاليا لمدة  
سنوات عديدة ، نتيجة لخوفه على حياته من المؤامرات التي كانوا يرتبونها له هناك .  
ولما كان حسن باشا ، قائد الأسطول العثماني ، قد سمع به ، فانه استدعاه الى  
اسطنبول ، وعينه كخياً له . وحضر معه بهذه الصفة الى مصر ، وتركه فيها  
بعد نهاية ولايته ، وطلب الى السلطان أن يرسل له فرمان يوليه به بشالك مصر .  
أما عن القيمة الحقيقية لهؤلاء الولاة ، فنجد أن كتابات معظم الأوربيين عنهم ،  
وبخاصة في أثناء القرن الثامن عشر ، كانت تصفهم بالضعف ، وتذكر عنهم أنهم  
كانوا يخضعون لمجموعة الرجال المحيطين بهم ، سواء أكانوا من قادة الجنود ،  
مثل أغا الانكشارية ، أو كانوا من الأمراء المماليك . ولكن هذا التعميم كان يعنى

البعد عن التمييز ، والوصول إلى نتائج بعيدة عن الصحة . وإذا كان بعض هؤلاء الباشاوات من ذوى الشخصيات الضعيفة ، فإن هذه المجموعة من مثلى السلطان في مصر قد ضمت كذلك عدداً من ذوى الشخصيات القوية . وكان إسماعيل باشا الذى تحدث عنه دى مايه de Maillet فى سنة ١٦٩٩ « حاضر البدنية ، حاد الطباع ، ولكنه كان فيما عدا ذلك أحسن حاكم فى الإمبراطورية كلها » . ويصف المؤرخ عبد الرحمن الجبرى نلى باشا حكيم أوغلى ( ١٧٥٥ — ١٧٥٧ ) بأنه إمتاز بركة الطباع ، كما إمتاز بعزيمته القوية ، التى كان يظهرها عند الشدائد .

وكان بعض الباشاوات من المتعلمين ، أو الذين يميلون إلى العلوم وإلى دراسات الفقه ، والفلسفة ، والرياضيات . فعمل دارود باشا ( ١٥٣٨ — ١٥٤٩ ) على تزويد مكتبات جوامع القاهرة بالكتب والمخطوطات . وكانت محادثات جعفر باشا ( ١٦١٨ ) دسمة ومفيدة ، وأعجب به علماء الشريعة وفقهاؤها ، كما أعجب به رجال العلوم . وكان لمقصود باشا ( ١٦٤٢ ) معارف واسعة فى الرياضيات . أما رامز محمد باشا ( ١٧٠٥ ) فإنه كان يميل إلى مناقشة الموضوعات العلمية ، والطلب ، والفلسفة ، وتحدث مع دى مايه عن انتشار اللغة الفرنسية فى أوروبا ، ونسب ذلك إلى انتشار كتب الفرنسيين فى القاهرة ، وإن كان الفئصل القرنى قد ذكر أنها كانت ترجع إلى انتصار الجيوش الفرنسية ، حتى لا يقلل من مجد ملك بلاده . وكان أحمد باشا ( ١٧٤٨ — ١٧٤٩ ) يميل إلى الرياضيات ، التى كان قد درسها مع الشيخ حسن الجبرى ، والد عبد الرحمن الجبرى ، المؤرخ ؛ وكان يخلو إلى نفسه ويتفرغ للعمليات الحسابية ؛ كما كان يقضى أوقات فراغه فى عمل المزاويل ، التى تزود الأزهر بواحدة منها . وكان عبد الله باشا ( ١٧٣٩ — ١٧٣١ ) من النقباء ، ويذكر عنه الجبرى أنه كان ملأً بقراءات القرآن ، وبالفلسفة ، ويكتب فى التوحيد .

ولذلك فإن الباب العالي كان يرسل إلى القاهرة أحسن ما كان عنده في الهيئة الإدارية ، وبشكل جعلهم يتميزون عن السككيات وعن بقية الأمراء والأغوات الذين كانوا في مصر ، والذين لم يتسع أفقهم إلى أبعد من ضفاف النيل بكثير . أما بالنسبة لضمف سلطة الباشاوات ، وبخاصة في أثناء القرن الثامن عشر ، فإن ذلك كان يرجع إلى طبيعة النظام نفسه ، وإلى ظروف القوى الموجودة في البلاد وعجز الولاة عن تطوير هذا النظام أو إصلاحه .

## ٢ - وصول الوالى وانتمهاتاته :

كان الباشا يصل إلى مصر إما بالطريق البرى ، إذا ما أتى من الشام أو الحجاز ، وإما بطريق النيل ، إذا ما أتى من عاصمة الدولة العثمانية نفسها . وفى كلتا الحالتين كان يدخل القاهرة فى موكب كبير ، بمسد أن يبلغ السلطات الموجودة فيها بقدمه .

وبعد وصول الباشا فى ، ذهبت إلى بولاق ، التى كانت هى ميناء القاهرة النهرى فى ذلك الوقت ، كان يقيم مؤقتاً فى إحسدى ، الاستراحات ، الموجودة هناك . وتعطينا كتابات القناصل الأجانب وصفاً تفصيلياً للاحتفال بقدمه ، فكان الأمراء والبكوات وكبار الضباط يضربون خياهم على الضفة اليمنى للنيل ؛ وكانت هذه الخيام تمتاز بالانواع ، وبالنفخامة ، وتفرش بالسجاد الواردة من الهند . وكانوا يوقدون المصابيح فى المساء أمامها ، وبشكل يعطى رسومات هندسية جميلة . وفى اليوم التالى لوصول ، والنهاية ، من رشيد ، كان الباشا ينزل منها ، ويقابل باستقبال حافل ، ويمتطى صهوة جواد ، ويسير حوله كل البكوات والفراد حتى الاستراحة . وكان ذلك يدل على منتهى الاحترام للباشا القادم ، ويدل فى نفس الوقت على منتهى التحفظ بالنسبة إليه ؛ وكثيراً ما كان هذا الإنقاء الأول يعطى البكوات ، أو كبار الضباط ، شعوراً بامكانية التعاون

معه ، أو بصحبة ذلك . وكان الباشا يدخل إلى القاهرة بعد بضعة أيام في موكب كبير ، يحيط به الأمراء والقواد ، على ظهور الخيل ، ويسير أمامه بعض الحرس حاملين السلاح ، وتصحب الموكب فرقة موسيقية عسكرية . وكان الأهالي يصطفون على طول الطريق لمشاهدة الباشا الجديد ، وكانت غالياتهم من الرجال ، مع أقلية من السيدات المحجبات .

وكان بعض الباشاوات يدخل القاهرة في احتفال ضخم ، مثل مصطفى باشا ، صهر السلطان سليمان القانوني ، الذي أحاطت بمركبه كبار شخصيات السلطنة نفسها ، وتبعه جيش كبير من الانكشارية . وكانت غالية الولاية تدخل إلى القاهرة في هذا الموكب وهي ترتدي ألواناً زاهية ، وترصع عمامتها ببعض الجواهر التي تلمع في ضوء الشمس . وكان موكب دخول علي باشا إلى القاهرة في سنة ١٧٠٧ يضم حاشية يزيد عددها على ١٢٠٠ شخص . ولكن بعض الولاية كان يقنع بموكب بسيط ، كما كان عليه الحال بالنسبة لرامز محمد باشا ؛ وإن كان ذلك قد دفع بعض المتفرجين إلى التساؤل عما إذا كان هذا الوالي يحظى بالفعل بمكانة مهمة لدى الباب العالي ، أو إذا ما كان مريضاً .

وبعد أن كان الباشا يشق شوارع القاهرة ، يصل إلى قصره في القلعة . وكان يقوم ، بعد بضعة أيام ، باستقبال بكوات المالك ، إستقبالا رسمياً ؛ وكانوا يقدمون له فروض الطاعة والولاء ، وبصفته يمثل السلطان في البلاد .

وكان الباشاوات يمينون في ولاية مصر لمدة عام . ولكن كثيراً ما كانوا يبقون في مناصبهم لمدة أخرى أو لمدتين . ولذلك فإنهم كانوا يبقون في هذا المنصب عموماً لمدة سنتين أو ثلاث سنوات . ومع ذلك فقد بقي كل من سليمان باشا وداود باشا في ولاية مصر ، الأول لمدة ثلاثة عشر عاماً (١٥٢٥ - ١٥٣٨) ، والثاني لمدة إحدى عشر عاماً (١٥٣٨ - ١٥٤٩) ؛ ولكن ذلك كان إستثناءً أمراً القاعدة . وفي سنة

١٧٠٠ ، عين السلطان محمد باشا والياً على مصر لمدة أربعة أعوام . وقام بعض  
الباشاوات بحكم مصر مرتين : مثل سليمان باشا وسنان باشا ، في أثناء القرن السادس  
عشر ، وعادوا إلى القاهرة بعد فترة قادوا فيها جيوش الدولة في ميادين المعارك ،  
الأول في فارس ، والثاني في بلاد العرب ؛ وكان هذا هو أيضاً مثل على باشا ،  
الذى حكم مصر في المرة الأولى في سنة ١٧٠٧ ، وعاد إليها من جديد في سنة ١٧١٧ ،  
بعد أن قاد القوات العثمانية في جزيرة كريت ؛ ومثل على حكيم أوغلى باشا . الذى حكم  
مصر في سنة ١٧٤٠ ، ثم حكمها في سنة ١٧٥٥ .

وعلى العكس من ذلك ، كانت فترة ولاية بعض الباشاوات قصيرة للغاية : مثل  
إسكندر باشا ( ١٦٥٠ ) الذى حكم لمدة ثلاثة أشهر ، وكل من محمد باشا ( ١٦٢٢ )  
وأحمد باشا ( ١٦٧٥ ) الذى حكم لمدة شهر ونصف شهر . وتتمثل كتابات القناصل  
الأوربيين دائماً بعبارات : « سرت الإشاعة عن تخيير الباشا » و « سيسافر الباشا »  
و « سافر الباشا » و « وصل الباشا الجديد » ؛ ويدل ذلك على استمرار تغيير الولاة ،  
ويدل على عدم الاستقرار . وهذا سنة ١٥١٧ حتى سنة ١٧٩٨ توالى على حكم مصر  
مائة والى وعشرة .

أما عن مقر الوالى ، أو الباشا ، فإنه كان في قلعة القاهرة . التى بناها صلاح الدين على  
أول جبل المقطم ؛ وكانت تشرف على ساحة الرميله وكانت تتألف من قسم مرتفع ،  
يسكنه الإنكشارية ، وقسم منخفض توجد به ثكنات العزب وبقية أوجاق الجنود ،  
وعدد من القصور ؛ وكان الوالى يسكن إحداها . ولما كان الباشاوات يشعرون  
بأنهم كانوا مؤقتين في القاهرة ، فإنهم لم يعمروا كثيراً بالقصر الذى كانوا يسكنون .  
ويذكر بعض القناصل ، ومنهم دى ماويه ، أن قصر الباشا كان في حالة سيئة ،  
ونادراً ما كان أحد الباشاوات يفكر في القيام بأعمال أى إصلاح عليه . ولكننا نجد  
أن بعض الولاة المحبين للبذخ ، مثل إسماعيل باشا ، قد أدخل بعض الإصلاحات

على هذا القصر في مدة ولايته ، عند نهاية القرن السابع عشر ، وذلك بمناسبة الإحتفالات التي أقامها لختان ابنه ؛ فأقام جناحاً جديداً للقصر ، وزرع حديقة كان يحضر لها الماء يومياً على ظهور الجمال .

وكان الباشاوات لا يخرجون كثيراً من هذا القصر ، ولا يزورون الأقاليم ، وبشكل يفصل بينهم وبين الرعية ، ويؤثر على الطريقة التي كانوا يحكمونها البلاد . وكان الولاة يستلمون من الباب العالي المراسلات الرسمية ، ويصدرون تعليماتهم بعد ذلك للسير عليها . وكان الباشاوات يأمرهم بإقامة الإحتفالات عند علمهم بانتصار الجيوش السلطانية ؛ كما كانوا يرأسون حفل « وفاة النيل » ، ، حينما تصل مياه الفيضان إلى إرتفاع معين أمام مقياس الروضة . وكان هذا الإحتفال يشتمل كذلك على « فتح الخليج » ، الذي كان يبدأ من النيل أمام جزيرة الروضة ، ويسير إلى القاهرة ؛ ويشتمل على تقاليد ، وله فرحة كبيرة تمتد للجميع ؛ فهو دلالة على الرخاء بالنسبة للفلاح ، ودلالة على جمع الأموال بالنسبة للحاكمين .

وكان الباشا يشارك في الإحتفالات الرسمية والمناسبات ؛ ويحضر صلاة العيد ، ومعه الأغوات ، والكهنه ، وقادة الإنكشارية . وكان يشارك في صلاة الاستسقاء لنزول المطر في سنوات الجفاف وإنخفاض النيل ؛ ويرأس حفل خروج المحمل والكسوة في طريقها ، مع قافلة الحج ، إلى الحجاز . وكانت هذه القافلة تبدأ من ميدان الرملة ، تحت القلعة ، ويسلم الرائي زمام الجمل الذي يحمل المحمل إلى أمير الحج ، الذي كان عليه قيادة القافلة وحراستها من اعتداء البدو ، وهجمات قطاع الطرق . كما كان الباشا يرأس الديوان ، أو مجلس الحكومة ، والذي كان يجتمع في القصر ثلاث مرات إسبوعياً ؛ ويحضره كبار قادة الجنود ، والبكوات وكبار العلماء . وفي هذا اليوم ، كانت الساحة المؤدية إلى الديوان ، في القلعة ، تمتلئ بخيول البكوات وكبار القواد ، الذين كان كل منهم يصطحب معه بعض مائيسكه .

وكانت هذه الجياد تعمل مروجاً مطهية ، ومطعنة بالجواهر والأحجار الكريمة ،  
التي كان يرتقيها يتنوى تحت أشعة الشمس . أما الديوان الصغير ، فإنه كان يشتمل  
على قادة الفرق العسكرية وحدها ، وكان يجتمع في صالة إجتماعات الباشا . وكان  
هذا الديوان المخصوص هو الذي يقرر الشؤون السياسية والشؤون المالية والاقتصادية  
للولاية . وفي بعض الحالات ، كان النقاش في الديوان يأخذ نفخة مهددة ، وربما  
يصل الحال إلى خروج الأسلحة من أعمادها ، وبشكل يحول النقاش إلى معركة .  
وكانت رئاسة الديوان من أهم اختصاصات الوالي ، وإن كانت أهم وسائل عمله  
هي الوسائل المالية .

### ٣ — المالية :

لما كان الولاية يقيمون في مصر لمدة قصيرة ، فإنهم كانوا غير قادرين على القيام  
بأى عمل يستلزم وقتاً طويلاً ، حتى وإن كانوا يرغبون في القيام بمثل هذا  
العمل . كما أن الأموال أصبحت شغلهم الشاغل ، أو مشغوليتهم الرئيسية ؛  
وكان هدفهم الأول هو جمع أكبر ما يمكن جمعه من الأموال في فترة إقامتهم  
القصيرة في البلاد .

وكانت أرض مصر تكني لمعيشة أهلها ، ودون أن يحتاجوا لواردات أجنبية ،  
ولاحق لمياه الأمطار ، ما داموا يعيشون من النيل . وكان فيضان النيل يحمل  
لمصر الحصب ، ويعطى الفلاح طريقة معينة لإعداد الأرض ، ونمطا معيناً  
في التفكير ، وانتظار المحصول . وكانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الوحيدة ،  
ومصدر الثروة الفعلية . وكما عاش عليها الفلاح ، ركز الحكام والمستغلون اهتمامهم  
بها وعليها ، حتى يتمكنوا من الحصول على الثروة اللازمة لحياتهم ، كحكام  
وكستغلين .



وإذا كان السلطان يعتبر هو مالك كل أرض البلاد ، إلا أنه لم يفرض عليها ضرائب مباشرة . تقوم بجمعها هيئة من موظفي المالية . ولكن غلة القرى كانت تعود إلى الملتزمين ، الذين كانوا من قدماء الضباط ، أو من البكوات الممالك ، أو من مجرد الأشخاص العاديين . وكان الملتزم يحصل على الضرائب بواسطة الشيوخ الذين كانوا يشرفون على القرى ، ويسمى كل منهم بإسم شيخ البلد . وكانت الضريبة التي تفرض على المحاصيل تقسم إلى قسمين : مال باديشاهى ، أو مال ميرى ، كان يمثل نصيب السلطان ، ونصيب مثله والى القاهرة ؛ و مال الفاضل ، الذى كان الملتزم يحتفظ به لنفسه .

وكان جمع الميرى نقداً من اختصاص إدارة فى القاهرة ، يشرف عليها الرزنامجى ، والذى كان السلطان يعينه فى هذا المنصب مدى الحياة . وكانت حسابات الرزنامجى تكتب بالتركية ، وتقدم للباشا ، وكذلك إلى البك الدفتردار ، أى أمين الخزانة . ثم ترسل بعد ذلك إلى اسطنبول . وعلاوة على أموال الميرى التى كانت تجمع نقداً ، كان الباشا يجمع الميرى عيناً ، من القمح والأرز والشعير . وكانت هذه المحاصيل تنقل من الأرياف إلى القاهرة ، وتشون فى شون خاصة بها . وكان الميرى يمثل الضريبة العقارية ، ويمثل المورد الرئيسى للوالى الحاكم .

ولكن الميرى لم يكن هو مورد الباشا الوحيد ، إذ أنه كان يتصرف فى الأرض نفسها ، وبصفته ممثلاً للسلطان . فى أكتوبر سنة ١٦٩٧ م بالقاهرة محمد بك ، ابن حسين باشا ، عند عودته من مكة ، بعد لإنجاز مهمة كان السلطان قد كلنه بها هناك ، وحاول الوالى ، إسماعيل باشا ، أن يتقرب إليه فتح أراضى ثلاث قرى ، بلغت قيمتها ٤٠٠٠٠ جنية ، فى ذلك الوقت .

وفى حالة وفاة الملتزم ، كان على أبنائه أن يحصلوا على موافقة الباشا على إرثهم

القرية أو مجموعة القرى التي كان سيداً عليها . ولم تكن هذه العملية تتم إلا نظير دفع مبلغ معين يحدده الوالي ، أو نظير إعادة شراء ، هذا « الحق » . وفي حالة عدم وجود أبناء له ، كان في وسع الورثة أن يحصلوا كذلك على هذا « الحق » ، بعد دفع المبلغ الذي يعينه الوالي . وفي حالة عدم وجود وصية ، فإن منطقة النفوذ كانت ترجع إلى الوالي ، الذي يمنح عملية استقلالها للملزم آخر ، ونظير دفعه مبلغاً معيناً للحصول على هذا الحق . وربما كان هذا يكفي ، كما يقول هنري ديهيران لشرح عملية إثراء الولاة في حالات انتشار الأوبئة على البلاد<sup>(١)</sup> . فكان الوالي يجمع في يوم واحد ما تبلغ قيمته مائتي أو ثلاثمائة ألف جنيه ، نتيجة لموت الملزمين ، وإعادة بيع نفس المنطقة ثلاثة أو أربعة مرات في الأسبوع الواحد .

وكانت الجمارك تعتبر مصدراً آخر من مصادر مالية الباشا . حقيقة أن احتلال الأتراك العثمانيين لمصر قد تم في وقت تحول طرق التجارة بين الشرق والغرب ، ووصول تجار غرب أوروبا إلى سلع الشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وبشكل حرم مصر من المكاسب التي كانت تعود عليها في زمن السلاطين المماليك . ولكننا نجد ، رغم ذلك ، أن الجمارك المصرية قد استمرت في تحصيل الرسوم على السلع الأجنبية اللازمة للاستهلاك المحلي ، أو التي كانت تعبر البلاد . وظلت موانئ السويس والقصر ، على البحر الأحمر ، تستقبل سفن العرب ، التي كانت تنقل الحراير وأنسجة الهند ، وتنقل كميات صغيرة من القهوة من اليمن والجزيرة العربية . وكانت هذه الأنسجة ، والبن ، تلقي رواجاً كبيراً ومتزايداً في أوروبا ، وبشكل سمح لمصر بالاحتفاظ ببعض المكاسب ؛ وسمح للوالي بالاستمرار في

(١) أنظر :

DEHERAIN, Henri, L'Egypte Turque. pp. 28 29 [Hist. de la Nation Egyptienne. Tome v.] .

جمع الرسوم الجركية . أما الموانئ المطلة على البحر المتوسط، وهي الإسكندرية ورشيد ودمياط ، فإنها ظلت تتعامل ، وإن كان ذلك بكيات أقل عما كان عليه الحال فيما مضى ، مع مرسيليا وليجورن وجنوا والبندقية ، علاوة على تعاملها مع كريت واليونان أزمير واسطنبول ، وتعاملها مع يافا وعكا وطرابلس الشام . وكانت أسيوط تحتفظ بمركزها ، كنهاية لخط قوافل دارفور ، وللقل النهرى مع السودان ، مما جعل هذه المدينة مستودعا للسلع الأفريقية ؛ وكثرت فيها الوكالات الملية . بسن الفيل ، وخشب الأبنوس ، وريش النعام . والصمغ العربى ؛ وكانت جماركها والرسوم التى تدفع فيها ، من مصادر إيرادات الوالى . وأخيراً فعلينا ألا ننسى أهمية تجارة الرقيق بالنسبة لمصر فى هذا العصر العثمانى ، وحصول الوالى على رسوم مرتفعة عليها ، سواء أكان ذلك على العناصر البيضاء من المالك المستوردين من القوقاز ، أو على العبيد السود المستوردين من قلب إفريقيا .

كانت كل هذه موارد ثابتة لايرادات الوالى وماليته . ولكن الولاية كانوا يشتهزون فرصاً معينة للحصول على إيرادات «عارضة» حسبما كانت الظروف تسمح بذلك . ففى سنة ١٧٠١ ، نشبت إحدى حركات التمرد فى دمياط ، ووقع أثناءها الاعتداء على منزل أحد الرعايا الفرنسيين فى المدينة ؛ وبعد شكاية القنصل الفرنسى وتدخل السفير فى اسطنبول ، وصل إلى دمياط أحد مندوبى الصدر الأعظم ، لىكى يعيد إلى الفرنسى ما فقده . ويذكر القنصل الفرنسى أن الباشا وعدد من كبار الحكام قد إقتروا هذه الفرصة ، كما كانت عادتهم دائماً ، لىكى يحصلوا من المتهمين على كل ما كان فى وسعهم الحصول عليه . وكانوا يكتبون بذلك محضراً . وبطبيعة الحال ، عادت حوائج الفرنسى إليه ، أما بقية ما جمع فإنه ظل فى أيدي الحكام . ولا شك فى أن الحكام . وعلى رأسهم الوالى ، كانوا يتميزون فى غالبيتهم بالجشع ، والرغبة فى جمع الثروات ، وكانوا يمارسون ذلك ضد الأجانب أنفسهم ،

وبطرق ملتوية ؛ وقد يؤدي ذلك إلى نشأة مشكلات مع الدول الأجنبية ؛ وإن كانوا يضطرون إلى التراجع بسرعة ، بعد تدخل السفراء في اسطنبول ، وبعد إرسال لجان أو مندوبين من عاصمة الدولة . أما ممارسة هذا الجشع والظلم تجاه الأهالي ، فكانت أخباره لا تصل في أغلب الأحيان إلى عاصمة الدولة ؛ ولم يجد المصري من يدافع عنه ، فزاد استسلاماً على تواكله . وكثيراً ما كانت هذه العمليات تؤدي إلى شقاق بين السلطات الحاكمة ، بين الباشا وقادة الجنود ، أو بينه وبين الأمراء المالكين ، أو بين الأمراء وصناديق العسكر .

وإذا كان من الصعب تبرير هذا الجشع ، إلا أنه من السهل تفسيره . فكان الباشا أو الوالي يخضع لحاجات متعددة ، وكلها مالية . فكان عليه أن يدفع من الميرى ورسوم الجمارك رواتب الجند ، ويجهز منها تلك الكتيبة الصغيرة التي كان يرسلها إلى اسطنبول . والتي كانت تأخذ شكل حملة من حالة اشتباك الدولة العثمانية في حرب . وكان الوالي يدفع كذلك رواتب الموظفين ، سواء إكانوا من كبار « أرباب للوظائف » أو من صغار « الأفندية » . وكانت قافلة الحج السنوية تتكلف كذلك نفقات باهظة : فكان أمير الحج يتسلم بعض المخصصات ، وكانت القوة المعينة لحراسة القافلة والمحمل ، تطالب دائماً بالرواتب والتميين ، كما كانت هذه القافلة تدفع الأموال لمشايخ العربان على طول الطريق ، سواء أكان ذلك « حسنة » في أيام الحج المباركة ، أو كان ذلك « إتاوة » لمنح العربان من الاعتداء على الحجاج . وكثيراً ما حملت السنوات أنباءً عن اعتداء العربان والمناسر على قافلة الحج ، لا في شمال الحجاز ، وشبه جزيرة سيناء ، ولكن حتى على طريق القاهرة السويس نفسه ؛ الأمر الذي كان يدل على أن « الأموال » المصرية ، لم تكن قد وصلت إلى شيوخ العربان . وكان على الوالي أن يدفع كل ذلك ، علاوة على إنفاقه على المؤسسات العامة ، والأوقاف ، التي كانت مسؤولة من خزائنه .

وبعد ذلك ، فملينا ألا ننسى أن الوالى كان يفكر فى ثروته الشخصية . فكان المتقدمون لشغل منصب والى مصر كثيرين أمام الباب العالى ؛ وكانوا يتنافسون فيما بينهم لإظهار سعتهم أمام العظماء ، وبخاصة أمام كيسلر أغاسى ، أو قائد الطواشين السود ، وأمام كاتى أغاسى ، أو قائد الممالك البيض ، وأمام السلحدار أغاسى ، أى كبير حملة أسلحة السلطان ، وحامل سيفه ، والباشا شاوليش أو رئيس الحجاب ، وكذلك أمام رجال البلاط والحرس السلطانى . وبعد حصولهم على هذا المنصب ، كان على الولاة أن يستردوا ما أنفقوه ، وكان عليهم فى نفس الوقت أن يحتفظوا بحماية هؤلاء العظماء والكبراء لهم ، حتى يحصلوا على مدفوعة ولايتهم لمصر . وكان عليهم ، فوق كل ذلك ، أن يأمنوا مستقبلهم . وبذكر لنا ماجالون ، فى ٢٩ مارس سنة ١٧٨٩ ، أن إسماعيل باشا قد دفع أموالا طائلة للحصول على هذا المنصب ، وكان يرغب فى أن يبقى محتفظا به لعدة سنوات .

وكان الباشا لا يضمن ما قد تجيء به الأيام ، وكان يتساءل فى كل يوم عما إذا لم يجيء أحد المندوبين إلى بولاق ، يحمل أمراً من السلطان بعزله ، أو عما إذا لم يحضر إلى القصر أحد ممثلى الأعيان ، أو كنخيا الانكشارية ، أو العزب ، أو أحد ممثلى البكوات ، لىكى يعلنه أمر عزله . وهذا الشعور أجبر الولاة على بذل كل جهدهم لجمع الأموال ، وأكلوا بذلك الشجر كما أكلوا الثمار ، وأكلوا الغلة كما أكلوا الأرض ، ونهبوا كل شئ ، واستغلوا مصر بدون أى حدود . وكان ورود أحسد الولاة غير الطامعين ، وغير الجشعين ، إلى مصر يثير البهشة من وجود مثل هذا الوالى ، الذى كان يأكل من أمواله الخاصة .

#### ٤ — الجزية :

كانت ولاية القاهرة ترسل للسلطان جزية سنوية تسمى « الجزية » ، تبلغ قيمتها ٦٠٠.٠٠٠ قرش ، ويضمن المال الميرى تواريخها .

وكان إرسال هذه الجزية إلى اسطنبول يمثل أحد الواجبات الرئيسية للبasha أو الوالي . وهناك بعض تلميحات في كتابات القناصل أو المؤرخين عن إرسال هذه الجزية إلى السلطان . ولم يشك الرحالة فرنسوا دى باى Francois de Pavie فى سنة ١٥٨٥ فى مسأله انتظام دفع مصر لهذه الجزية . وحددها بنفس المبلغ ، الذى كان يصل إلى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه فرنسى ، وذكر أنها كانت ترسل إلى اسطنبول برىا فى حراسة ثلاثمائة فارس ومائتين من مشاة الانكشارية . وكان القناصل يذكرون ، من وقت لآخر ، أن البasha كان يؤجل بعض العمليات ، نتيجة لانشغاله بإرسال «الخزنة» إلى اسطنبول . وبذكرنا عبد الرحمن الجبرتى أمر إرساله هذه الخزنة من وقت لآخر ؛ فيذكر فى سنة ١٧١٠ أن هذه العملية تمت بإشراف محمد بك الدالى ؛ وفى سنة ١٧١٧ أنها قد تمت بإشراف محمد بك ابن إبراهيم بك أبر شنب ، وفى سنة ١٧٣٥ أنها كانت بإشراف حسن بك الدالى . وكانت هذه العملية تتم فى إحتفال خاص ، يشارك فيه عدد من كبار الموظفين ومن الأصدقاء . ولذلك فإن جزية مصر لخزانة السلطان قد إستمرت بطريقة منتظمة حتى منتصف القرن الثامن عشر . ولكنها وصلت بشكل متقطع فى أثناء النصف الثانى من هذا القرن . فانقطعت فى سنة ١٧٥٩ ، وهى السنة التى سيطر فيها على بك الكبير على مصر ؛ وكان يطمح فى الاستقلال ، ورفض إرسال الجزية .

أما محمد بك أبو الذهب ، الذى كان على علاقات أحسن مع السلطان ، فإنه سمح للوالى ، بعد أن أصبح شيخا ثلبد ، بالقيام بواجبه من جديد: فأرسلت الخزنة فى سنة ١٧٧٤ إلى اسطنبول ؛ وشكر السلطان أبا الذهب على ذلك ، وأهداه ثلاث جواري جركسيات . وحينما ترك حسن باشا ، قبودان البحرية العثمانية مصر ، بعد حملته إليها فى سنة ١٧٨٧ ، أوصى وكيله ، الذى سيصبح إسماعيل باشا فيما بعد ،

بضرورة إعادة أمر إرسال الجزية بشكل منتظم . وجينا عاد إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ، في سنة ١٧٩١ ، بعد أن كان القبطان باشا قد طردهم منها ، إنقطع وصول الخزنة إلى إسطنبول . وفي أثناء العقد الأخير من هذا القرن ، كان من المؤلم على نفوس رجال الباب العالي أن يروا إنقطاع وصول الجزية من القاهرة . وفي ١٩ يونيو سنة ١٧٩٨ ، ذكر القائم بأعمال السفارة الفرنسية في إسطنبول إلى الرئيس أفندى ، أو وزير الخارجية ، الذى كان فى ذلك الوقت هو عاظم أفندى ، أن هذا الإهمال يبرر فى نظر حكومة الإدارة الموجودة فى فرنسا ، كون هذه الولاية ، التى إمتنعت عن تقديم لإلتزاماتها الرئيسية تجاه السلطان ، قد انفصلت على السلطنة ، أو عن الإمبراطورية .

وبعد وصول الخزنة ، إلى إسطنبول ، كان الباب العالي يرسل ردأيدل على إستلامها ؛ وكثيراً ما كان هذا الرد مصحوباً بخلمة وسيف ، كانت تصل إلى القاهرة ، وبسلبها أحد الأغوات إلى الوالى فى حفل رسمى أمام الديوان .

وعلاوة على حصول الصدر الأعظم على هذه الخزنة ، كان ينتهز فرصة وصولها لكي يحصل من البك ، رئيس البعثة التى توصلها ، على معلومات خاصة بأحوال بشاك القاهرة . ولاشك فى أنها كانت فرصة ينتهزها البك للوقفة بأعدائه ، أو بمنافسيه . وفى سنة ١٧١٧ ، مثلاً ، أبلغ محمد بك ، ابن إبراهيم بك أبو شنب ، الصدر الأعظم أن إسماعيل بك ابن إيواظ كان يرغب فى الإستقلال بحكم مصر .

وكان باشا القاهرة يرسل كذلك إلى إسطنبول ضريبة نوعية تشتمل على مواد غذائية ، وعلى كميات من الحلوى ، لسيدات القصر . وكانت تصل فى قافلة بحرية ، تضم عدداً من السفن ، مزودة بالمدفعية . وكانت تشتمل على الأرز والسكر والتمر والزعفران والفلفل ، والمسك والبنامكي والصمغ ، وهذا علاوة على

البخور والحناء . وكان كل ذلك يمثل أعباءاً بالنسبة للوالى فى القاهرة .

### ٥ - عزل الولاة :

رغم أن معظم الباشاوات لم يستقروا فى حكم القاهرة لمدة طويلة ، فإن بعضهم قد توفى أثناء مدة ولايته ؛ مثل أحد باشا الذى توفى فى سنة ١٦٩١ ، ومحمد أمين باشا الذى توفى فى سنة ١٧٥٢ ، ومصطفى باشا الذى توفى فى سنة ١٧٦٢ .

وفى بعض الحالات ، كان الوالى يترك منصبه بطريقة طبيعية ، وبعد إتمامه مدة شغله لهذا المنصب . فترك قرة محمد باشا القاهرة فى سنة ١٧٠٥ ، ونزل بطريق النيل إلى الإسكندرية ، لى يعود منها إلى إسطنبول ؛ وقدم له الأكاير هدايا ثمينة . وكذلك الحال بالنسبة لمبى باشا ، الذى ترك القاهرة فى سنة ١٧١٧ ، لإستلام منصبه الجديد فى ولاية طرابلس الشام .

ولكن كثير أما كان الباشا يضطر إلى الخروج من وظيفته بطريقة مفاجئة ؛ سواء أ كان ذلك بناء على أمر يأتى من السلطان ، أو نتيجة لإحدى المؤامرات التى يحكيها له ضباط الأوجاق أو البسكوات . وفجأة كان أحد الأغوات يصل من إسطنبول حاملا أمر الباب العالى بعزل الوالى ، فى حالة تغيير البلاط لفكرته عن هذا الباشا ، أو فى حالة تفوق أحد المنافسين عليه وتمكنه من الحصول على هذا المنصب لنفسه بدلا عنه . وفى هذه الحالة كان الباشا المعزول يترك قصره فى القلعة ، ويقع فى أحد بيوت المدينة ، ويبقى فيها إلى أن تصل بشأنه الأوامر من إسطنبول . ويمتلى تاريخ مصر العثمانية بأمثلة عديدة على ذلك . وفى سنة ١٦٩٦ عزل على باشا ، وصدرت أوامر السلطان بالإشتداد فى معاملته . فصادروا أملاكه ، وحتى ملابسه ؛ وشاركه وكيله نفس المصير . وفى فبراير سنة ١٧٠٠ فقد حسين باشا ثقة الباب العالى ، وعومل بنفس الطريقة . وكان الباب العالى يعرف أن



كبار موظفيه كانوا يسرعون بجمع الثروات ، فكان يمارس حيالهم هيليات للتذيق حتى يحصل منهم على ما جمعه . فلم حسين باشا ونائبه ١٤٠ كيس ، ووعدا بتقديم ٢٠٠ كيس آخرين عند وصولهم إلى إسطنبول . وفي بعض الحالات ، وكما حدث مع رازم محمد باشا في سنة ١٧٠٦ ، كان الباشا الموزول يحظى بعطف من الكبراء ومن الأمراء . وشهد عام ١٧٠٧ عملية عزل على باشا في شهر سبتمبر ، على مرحلتين : المرحلة الأولى وصل فيها مندوب من السلطان يحصل مرسوماً بضرورة دفع الباشا في مدة ثلاثة أيام ، لمثل مجمار إسطنبول ، مبلغ يتراوح بين ٧٠٠ ، ٨٠٠ كيس ، وهي التي كان قد استدانها منهم قبل سفره حتى « يستمد » لتولى مهام البشاك ؛ ويعجز على باشا عن الدفع ؛ فقام بمثل السلطان بعد ذلك بقراءة مرسوم ثان بعزله أمام الديوان .

وربما كان عزل الوالي مجرد مقدمة لمعاملة أشد عنفاً ؛ فلقد نقل حسن باشا ، الذي كان قد عزل من ولاية مصر في سنة ١٥٨٣ ، في أحد الزوارق التي سارت به في البسفور ؛ دون أن يعرف أحد مصيره بعد ذلك ؛ كما أن على باشا ، الذي شكوا في تأييده لنيات إسماعيل بك ابن إيواظ للإستقلال بمصر ، قتل في القاهرة نفسها ، في سنة ١٧١٨ ، وأشرف على العملية رجب باشا ، الذي جاء إلى مصر بصفته والياً جديداً عليها ، وكان مكلفاً من الصدر الأعظم بتنفيذ الحكم .

وحتى إذا كان الباشا يحظى برضاء السلطان ، فإنه كان مهدداً دائماً بالعزل من جانب ضباط الوجاقات ، أو من جانب البكوات المالك ، الذين كانت من الواجب أن يصبحوا موظفين خاضعين له ، ولكنهم كانوا في نفس الوقت مستقلين عنه ، ويسيطرون عليه . وكثير من الولاة أجبروا على التخلي عن مناصبهم بهذه الطريقة . وكانوا في غالب الأحيان يتحفظون على الباشا في أحد البيوت ، حتى تصل بشأنه التعليقات من الباب العالي . وبعد حدوث خلاف بين الإنكشارية

والباشا فى شهر سبتمبر سنة ١٦٩٧ ، أجهروه على أن يتنحى بنفسه عن السلطة . وفى ٢٢ يونيو سنة ١٧١١ اضطّر خليل باشا ، الذى كان قد أيد الإنكشارية ضد العرب ، إلى أن يستقيل ، بعد هزيمة الجانب الذى انضم إليه . وفى سنة ١٧٢١ ، قام قادة الإنكشارية بضرب قصر القلعة من أعلى المقطم ، وأجهروا رجب باشا على التنحى .

وحينما كان الكنخيا ، أو البكوات ، يقررون عزل الباشا ، كان الأوده باشى هو الذى يبلغ الوالى بهذا القرار . وكان الأوده باشى يحتل مركزاً هاماً بين رجال الوجقات ؛ وكانوا يسمونه عموماً بإسم « أبو طبق » ، نتيجة لشكل العامة التى كان يضعها على رأسه ؛ فكانت من الجسوخ الأسود ، ولها حواف عريضة ، ولا يضع عليها أى شال ؛ فكانت تشبه قمعات الأوريين أكثر من شبهها بعمائم الشرقيين . وكان يرتدى ملابس سوداء ضيقة ؛ ولا يمتطى جواداً ، ولا بفلا ، بل حاراً . وعند خروجه فى الصباح ، وبهذا الشكل ، من منزله ، كان منظره يندّر بوقوع ثورة ، ويجذب إليه أهالى المدينة ، الذين يسرون معه فى الشوارع المؤدية إلى الشكنات . وكان مظهره يجبر كل الجنود الموجودين فى الطريق على الانضمام إليه ، حتى يصل إلى القلعة مع جمرة كبيرة . ثم يطلب مقابلة الباشا ، وينحى أمامه باحترام ؛ ثم يقبل طرف السجادة التى كان منحنياً تجاهها عند وقوفه ، ويقول : « إنزل يا باشا » ؛ وتنتهى بهذه الجملة كل سلطات نائب السلطان فى القاهرة : فمن وقت النفوذ بها ، لا يصبح الباشا أى حق فى التصرف فى الجنود ، أو حتى فى إصدار أوامره لرجال الحرس الخاص بقصره ، وينحضع الجميع لأوامر الأوده باشى . وقبل المساء كان أهالى القاهرة يتأكدون من وقوع هذا التغيير . وإن كان هذا لم يكن يعنى بالضرورة أن الباشا المزعول بهذه الطريقة سيحرم فى نفس الوقت من رضا السلطان : فى سنة ١٦٩٧ عين الباب العالي إسماعيل باشا . الذى عزله

### الإنتشارية ، باشا على ولاية أخرى .

وعلىنا أن نذكر ، بالإجمال ، أن هذا الوالى ، الذى كان يمثل السلطان فى البلاد ، كان يسير حسب نظام معين ، فيما يتصل بطريقة إختياره للولاية ، وعلاقته بالباب العالى ، ومد إقامته بمصر ، والقوى الأخرى التى تركها نظام الحكم العثمانى إلى جواره ؛ وكل ذلك فى جو من المؤامرات ، والرشاية ، وحركات التمرد ؛ مع روح النهم والجشع ، والرغبة فى الإثراء السريع . ومن قصره الموجود فى القلعة ، كان الوالى ينظر إلى القاهرة من أعلى الجبل ، ليجدها تحت أقدامه ؛ وإلى المصريين ، على أنهم رعية ، وعبيد السلطان ؛ وبشكل يجعله يمثل الدولة وسطوتها فى قوتها وجبروتها ؛ وإن كان بعد ذلك قد أصبح يمثل نفس الدولة فى نفاهتها وضعائتها ، فى عصر جمودها وضعفها ، وتفككها وإسهارها .

## الفصل السابع

### القوات البرية والبحرية

كان الوالي أو الباشا هو يمثل السلطان في مصر ، ويمثل سلطته ، ويمثل سيادة الدولة ؛ وكانت الوسيلة الفعلية للاحتفاظ بمصر ولاية للدولة ، ولتحت بقايا الامراء المماليك ، من التطلع للإستقلال بالبلاد من جديد ، هي تلك القوات التي تركتها الدولة في مصر ، والتي كانت في شكل فرق ، أو « وجاقات » ، هذا علاوة على وجود بعض القطع البحرية العثمانية في المياه المصرية . وكان لقادة هذه الفرق دورا يقومون به ، إلى جانب الوالي ، في حكم البلاد ؛ ويدعمون بذلك سلطته بقوة فعلية ؛ كما كانوا يقومون بمراقبته ، ومراقبة المماليك ، حتى لا يقوم أى منهم بالإنفصال عن الدولة العثمانية . فما هي أهم هذه الوجاقات ؟ وما هي القيمة الفعلية التي كانت لها ، في مصر ، وبالنسبة للدولة العثمانية ؟

#### ١ - الوجاقات :-

كان السلطان سليم قد ترك في مصر قوات عسكرية يتراوح عددها بين ١٢ و ١٥ ألف جندي وكانت هذه القوات مقسمة إلى ستة فرق ، أو وجاقات هي : المنفرقة ، والشاوشية ، والجوميليان ، التفكشية ، والعزب ، والانكشارية . وأضاف إليها السلطان سليمان وجاقاً جديداً ينضم أولئك المماليك الذين كانوا يرغبون في الخدمة في صفوف القوات المسلحة العثمانية .

وكانت الوجاقات ، فيما عدا العزب والانكشارية من الفرسان ؛ أما هاذين الوجاقين فكانا يضمنان المشاة . وكان تنظيم هذه الوجاقات يشبه تنظيم بقية القوات العثمانية في أية ولاية أخرى . فكان لكل وجاق أغا أو قائد ؛ وكنخيا أو وكيل للقائد ؛ وباش إختيار ، أو أكبر الضباط سناً ؛ ودفتردار ، مسئول عن شئونه

الإدارية ؛ وخزنة دار ، مسئول عن شئونه المالية ؛ ووزناجى ، مسئول عن المكاتب .

وحصل كل وِجاق من هذه الوجاقات على إمتيازات ، فى شكل إعطاعات من الأرض كانوا يحصلون على ريعها ؛ وكانت هناك هيئة من الموظفين تشرف على هذه العملية ، وتشرف على الإنفاق اللازم للوجاق .

وكان وِجاق المتفرقة مكلفاً بنوع خاص بحماية القلاع فى الثغور البحرية ، فى الإسكندرية ، ورشيد ، ودمايط ، والسويس . ومع مرور الزمن فقد رجاله كل قيمة عسكرية لهم وأصبحت سلطات الولاية لا تثق فيهم كثيراً .

أما رجال وجاقات الجوميلان والتفكشية والشرقة ، فكانوا متشابهين ؛ وكان الأجانب يعتبرونهم جميعاً على أنهم فرسان ، وكانت هذه الوجاقات الثلاث موزعة بين الأقاليم ، وتمتبر كحرس للكشاف ؛ ولذلك فإنها لم تقم بدور يؤثر على الأحداث السياسية التى وقعت فى مصر طوال العهد العثمانى ، وإن كانت تعتبر قوى مكملة فى عمليات الصدام والصراع التى وقعت بين العزب والانكشارية . وفى سنة ١٧٠٨ ، مثلاً ، اجتمع ضباطها مع ضباط العزب ، وقرروا أن يعملوا متحدين ضد الانكشارية ؛ واستدعوا قواتهم الموجودة لدى الكشاف للعودة بسرعة إلى القاهرة .

ولعب العزب دوراً هاماً فى الأحداث التى كانت تجرى فى مصر حتى منتصف القرن الثامن عشر . وكان وِجاقهم يتدخل فى كل الأحداث . وكانوا أغنياء ، ويتمتعون بخصوعهم لعدد من الضباط ذوى الهمة والنشاط : مثل الشوربجى والصابونجى ؛ الذين كانوا يقررون الأمور الهامة للدولة ، والذين كانوا يتمتعون بهيبة لدى الكبير والصغير ، ويتمتعون بحب الأمراء والصناجق . وكانت معارك وِجاق العزب ، بشكل عام ، موجهة ضد وِجاق أو فرقة الانكشارية ، والتى كانت

أقوى الفرق العسكرية العثمانية الموجودة في البلاد .

## ٢ - الانكشارية :

كانت الانكشارية فرقة من جنود المشاة ، أنشأها السلطان أورخان في أثناء القرن الرابع عشر . وكانت الحكومة العثمانية تزود هذه الفرقة بعدد من أبناء الأهالي المسيحيين ، في المناطق الخاضعة لحكم الدولة ، والذين كانوا يؤخذون من أسرهم ، ويعتقوا الاسلام ، ثم يتعلمون الفنون الحربية وإستخدام السلاح .

وكان رجال الانكشارية يحملون البنادق ، والقدارات ، والسيوف . وتميزت بنادق الانكشارية الموجودين في مصر بأنها كانت مطعمة بالصف والماج ، كما تميزت بثقلها ، مما كان يجبر الجنود على أخذ خطوة للوراء ، مع كل طلقة ، حتى يحتفظوا بتوازنهم . وكانوا ماهرين في إستخدام أسلحتهم لدرجة بعيدة .

وكان الانكشارية ينقسمون إلى « أورط » أو كتائب ، لكل منها عليها الخاص ، الذي يحمل شارة معينة ، هلال ، أو مجموعة أهلة ، أو خيمة أو مدفع ؛ وكثيراً ما كان الجنود يرسمون هذه الشارة بالوشم على سواعدهم .

وكان قادة هذه الفرقة موجودين في إسطنبول ، ويرأسهم « أغا الانكشارية » ، والكخيا . وقائد الكتيبة الثانية ، وغيرهم من كبار الضباط . وفي مصر ، كان الانكشارية هم الذين ينتخبون قائدهم ، أو أغا الانكشارية ، من بين الضباط الموجودين ؛ وكان يساعده مجلس خاص في تصريف شئون الفرقة . وكان ضباط الانكشارية يحضرون الديوان الكبير ، كما كان أحدهم يحضر ، علاوة على ذلك ، الديوان المخصوص ؛ الأمر الذي كان يسمح لهم بالدفاع دائماً عن مصالح فرقتهم . وكان رجال الانكشارية هم الذين يقومون بحراسة القنصليات الأجنبية ، وكان البعض من بينهم موجوداً في المواقع المتطرفة ، سواء في القصير أو عند مدخل بحيرة البرلس .

ومنذ نهاية القرن السابع عشر تحسنت أحوال الانكشارية ، نتيجة لاستلامهم رواتبهم بانتظام ، وأخذهم هذه الرواتب من المال الميرى ومن رسوم الجمارك . وكان هناك تفاوت كبير بين رواتب صفار رجال الانكشارية ، ورواتب كبار قادتها ، كما هو الحال بالنسبة لكل تنظيمات المهود الانقطاعية . ومع دخول الفوضى إلى هذا الوجان ، كما دخلت مع الضعف إلى جميع أنحاء الدولة ، أصبح رجال الانكشارية يحصلون على إيرادات أخرى بطرق منحرفة . فكان بعض سكان القاهرة ، حتى من الأثرياء ، والذين لم يحملوا سلاحاً في حياتهم ، قديقيدون أسماءهم على أنهم من المتطوعين في هذه الفرقة ، حتى يحصلوا على حمايتها لهم . وكان رجال الانكشارية الحقيقيون يأكلون الرواتب التي ترصد لهؤلاء المتطوعين ، أو الأعضاء الشرفيين في الانكشارية . وكان نظام هذا الوجان يسمح بإعطاء معاش لرجال الانكشارية بعد وفاتهم ؛ وأصبح الانكشارية يفرقون هذه المعاشات فيما بينهم .

وكان السلطان سليم وخطفاؤه قد حرموا على رجال الانكشارية تملك الأراضي . ولكنهم لم يطبقوا هذه التعليمات ابتداء من النصف الثاني للقرن السابع عشر . وتمكن بعض ضباط انكشارية ، بعد هذه الفترة ، من شراء قرى بأكملها ، كما حصل غيرهم على صكوك التزام ، لاستغلال وجمع منها الثروات . هذا علاوة على أن رجال الانكشارية كانوا يحصلون من القناصل والتجار الأجانب على مبالغ من الأموال ، لها قيمتها .

وكان رجال الانكشارية يتميزون بوجود روح التضامن فيما بينهم ، جنود وضباط ، حيال الأهالي ، وتجاه الأجانب ، حتى إذا ما تعلق الأمر بانصراف أو باستغلال السلطة . فإذا ما تقدم أحد الأهالي لكنية الانكشارية بشكوى عن انصراف من أحد رجاله ، قد يظهر أمامه أنه سيعاقبه ، ولكنه لا يفعل ، ولا يرفض

في نفس الوقت أخذ الهدية التي تقدم له ، كتقدير من صاحب الشكوى . وهذا أصبح وجات الإنكشارية يمثل عنصراً من عناصر الفساد ، في وقت ضعف الدولة ، وبدلاً من أن يكون وسيلة من وسائل المحافظة على الأمن والنظام والحقوق . وكان الإنكشارية يقيمون في أعلى جزء من القلعة ، الأمر الذي سمح لهم بالنهك ، بقوة نيران أسلحتهم ، في فرق العزب والفرق الأخرى الموجودة في القلعة ، والتحكم حتى في قصر الوالي نفسه . ومع مرور السنين ، وإزدیاد ضعف الدولة ، زادت سلطة الإنكشارية بشكل واضح . وأخذوا يتحدثون مع قناصل الدول ؛ وطلبوا إلى قنصل فرنسا في سنة ١٦٨٨ فك أسر إحدى عشر من رجال الإنكشارية كانوا قد وقعوا في الأسر ، واستخدمتهم فرنسا في التجديف على السفن ؛ وألح القنصل على دولته في ضرورة إجابتهم لطلبهم ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بسلطة كبيرة في البلاد .

وما دام رجال الإنكشارية كانوا مستقلين عن الوالي ، ويخضعون لقيادة عامة موجودة في عاصمة الدولة ، ويسيطر قاحتهم على مجموعة من الكنائس الموجودة في مصر ، ويتميزون عن غيرهم في روايتهم وإيراداتهم ، فمن السهل أن يتطلع بعض ضباطهم ، وخاصة في وقت ضعف الدولة ، إلى السيطرة على السلطة ، أو حتى إلى إنزاعها ، كما سنفى ذلك فيما بعد . فكانت هذه الفرقة إذن محسوبة على الدولة في فترة ضعفها بعد أن كانت هي التي أسهمت إلى حد بعيد في بناء هذه الإمبراطورية العسكرية المتسعة الأرجاء .

### ٣ - البحرية :-

كان للدولة العثمانية بمصر ، علاوة القوات البرية ، قوات بحرية ، موجودة الموانئ . وكانت هناك دور لصناعة السفن ، موجودة في بولاق ، وفي الاسكندرية ، وفي السويس ؛ كما كانت هناك قيادات البحرية ، يحمل صاحبها لقب « قبودان » ، موجودة في الاسكندرية وفي رشيد ودمياط والسويس . وكان هؤلاء القباطين



يختارون من بين ضباط الوجات . وكان أكثرهم أهمية هو يك البحرية ،  
قبودان ميناء الاسكندرية ، والذي كان يشرف على ميناء رشيد في نفس الوقت ؛  
وكان الوالي هو الذي يقوم بتعيين كل من هاذين القائدين في منصبيهما . وعلى العكس  
من ذلك ، نجد أن قبودان البحر الأحمر ، الموجود في السويس ، كان يخضع لسلطة  
الباب العالي رأساً ، سواء في التمين أو في الزل . والواقع أن هذا التقسيم  
والتمييز بين السلطات البحرية الموجودة في مصر كان أمراً معقولا ، خاصة وأن  
سلطة القبودان باشا . قائد البحرية العثمانية ، كانت ثابتة وواضحة في البحر المتوسط .  
كما أن البحر الأحمر كان يتميز بأهمية خاصة ، ويصعب على الدولة أن تتركه تحت  
تصرف أحد الولاة الموجودين في أقاليمها . ولقد وضحت هذه الأهمية بطريق  
بطريق مباشر بعد هجمات البرتغاليين على البحر الأحمر في أوائل القرن السادس  
عشر ؛ وفي خلال هذه الفترة ، كانت دور الصناعة البحرية تعمل مهمة في  
في السويس ؛ وشهد طريق القاهرة السويس كثيراً من القوافل التي كانت تنقل  
الأخشاب ومواد السفن من عاصمة الولاية إلى هذا الميناء . وكان هذا هو السبب  
الذي جعل السلطان سليم و خلفاءه يهتمون باصلاح الطوابق والقلاع الموجودة في  
عجرو د ، وفي السويس وفي الطور ؛ وبرعاية الآبار الموجودة في هذه الأماكن . وسرّداد  
أهمية السويس والبحر الأحمر وضوحاً وقت غزو اليمن ، كما ستظهر بعد ذلك في  
وقت تدخل باشاوات مصر في الشقاق الذي نشب بين الاشراف في مكة . وكانت  
هذه المواقع مهمة كذلك لحماية طريق الحج ، وللدفاع عن قافلة الحج ، وحمايتها من  
العربان . وأدت هذه المشغولية الأخيرة إلى إهتمام الدولة كذلك بميناء العقبة ،  
التي كانت تقع على الطريق البرى المؤدى إلى الحجاز . ولكن دار الصناعة البحرية  
في السويس أهملت ، مع إختفاء هذه الظروف الخاصة ، ولم تعد تبني إلا بعض  
السفن اللازمة لأغراض التجارة المحلية .

ولا شك في أن المواصلات الاستراتيجية ، كانت لها أهمية خاصة ، علاوة على مسألة المواصلات التجارية ، في عملية تفكير الباب العالي ، مرات عديدة ، في أن يحسن المواصلات بين النيل والبحر الأحمر . ففكر الباب العالي ، في سنة ١٥٢٩ في إعادة حفر خليج أمير المؤمنين القديم ، الذي كان يربط النيل بهذا البحر . ولقد إهتم تجار البندقية إهتماما خاصا بهذا المشروع ، الذي جندت الدولة له ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ عامل . وعاد سنان باشا إلى المشروع من جديد ، دون أن يتمكن من إتمامه ، وكان يأمل في تسهيل نقل المهبات الحربية لدار الصناعة في السويس ، وقت الحملة على اليمن . وفي سنة ١٥٧٩ فكر الصدر الأعظم في مشروع كبير الأهمية ، يتلخص في ضرورة حفر قناة في برزخ السويس تصل مياه البحر المتوسط بمياه البحر الأحمر ، حتى يتمكن الاسطول العثماني من الانتقال بسهولة بين هاذين البحرين ، ومن الوصول إلى اليمن ، وإلى المحيط الهندي . ويذكر لنا البارون دي توت Tott أن السلطان مصفاي كان يفكر في نفس هذا المشروع مرة جديدة في أواسط القرن الثامن عشر .

أما حراسة البحر ، والتي كانت تخضع لقبودان البحرية الموجود في القاهرة ، فانها كانت تختص بالضرائب . وكان الهدف منها هو جمع الضرائب والرسوم على السفن التي كانت تمر أمام مراكز حراستها ، وعلى عمليات التفريغ والتشحن التي تتم على النيل في الصعيد . وفي فرعي رشيد ودمنياط . ولم تقم هذه الفرقة بتحمل أية مسئولية تتعلق بالدفاع عن البلاد .

وبالإجمال ، فإن الدفاع البحري عن مصر كان يقع ، في البحر المتوسط ، على كاهل الاسطول العثماني ، الذي كان بقيادة القبودان باشا ، وكان هو أقوى الاساطيل الموجودة في البحر المتوسط ، وظل كذلك أقوى الاساطيل الموجودة في الحوض الشرقي لهذا البحر ، حتى في فترة ضعف الدولة العثمانية . وإحتفظت الدولة

العثمانية كذلك بمسئولية قيادة البحرية الموجودة في السويس والبحر الاحمر ، خاصة وأن هذا البحر كان قد تحول إلى بحيرة عثمانية ، بعد دخول العثمانيين إلى مصر ؛ وكان على الدولة أن تحتفظ بسلطانها عليه ، وعلى الاقاليم المجاورة له ، ورد العدوان الاجنبي عنه وعنهما .

#### ٤ - مساعدة الرواة العثمانية في هروبها :

إذا كانت الدولة العثمانية قد تحملت مسئولية الدفاع على مصر ، إلا أنها لم تشارك ، ولمدة ثلاثة قرون ، في عمليات حرية للدفاع عن هذه الولاية ، إذ أن أحداً لم يقم بمهاجمتها . ولذلك فإن التاريخ لم يسجل للقوات العثمانية الموجودة في مصر أى دور قامت به في مهبتها الأساسية التي وجدت من أجلها . وربما يفسر لنا ذلك ، بعض التفسير ، أمر لإنشغال رجال قوات الحامية العثمانية الموجودين بمصر بمشاكل أخرى ، لا تمت من قريب ولا من بعيد بمسئولية فرقتهم ، وذلك على حساب الدولة ، وعلى حساب الرعية من المصريين .

ونجد ، على العكس من ذلك ، أن مصر قد شاركت في تقديم قوات عسكرية للدولة العثمانية ، وقت إنشغالها في حروبها وإنشغالها في قمع الفتن والثورات التي كانت تنشب في أقاليمها . وساعدت القوات العسكرية الموجودة في مصر ، والتي كانت تعتبر جزءاً من القوات العثمانية ، دولة السلطان في حروبها في الغرب ضد رجال الإمبراطورية ، وفي الشرق ضد فارس ، وفي الشمال ضد روسيا .

ومن وقت لآخر ، كان أحد الضباط يحضر من إسطنبول إلى القاهرة ، ويحمل معه أوامراً من السلطان إلى الوالي ، تقضى بضرورة إرسال بعض فرق الجنود ، وبدون تأخير . وكان القناصل والاجانب يحسبون حساباً لما يقع : إذ أن الجنود كانت تسمح لنفسها قبل سفرها ، في بعض الاحيان ، بالإعتداء على ممتلكات الاهالى والاجانب ؛ كما أن السلطات كانت تصادر السفن الاجنبية

الموجودة في الموانئ ، لإستخدامها في عملية نقل الجنود . وكان رجال الإنكشارية يشددون الحراسة في الأسكندرية ، على فتادق الأجانب ووكالاتهم ، قبيل مجيء المسكر من القاهرة إلى هذه المدينة . وكانت السفن الفرنسية والأجنبية الموجودة في الميناء تحمي قائد ، أو مردار ، هذه القوة ، وتقدم له الهدايا .

ولقد شاركت القوات العسكرية الموجودة في مصر في عديد من حروب السلطان : ففي سنة ١٦٦٦ فكر الصدر الأعظم ، أحمد كبرولي ، في ضرورة توجيه مجهود خاص إلى جزيرة كريت ، التي كان العثمانيون يحاربون أبناء البندقية ، منذ ما يزيد على عشرين سنة ، لإتضاعها منهم . فأعد الحملة اللازمة لذلك ، وأصدر أمره إلى باشا مصر لإرسال ألني جندي إلى الجزيرة . وشاركت هذه الحملة المصرية في عملية الحصار الشبير الذي لاقى بانهيار العثمانيين في ٦ سبتمبر سنة ١٦٦٩ وبسيطرتهم على الجزيرة ، رغم مقاومة القوات البرية والبحرية المنيعة للعثمانيين .

وفي أثناء الحرب الطويلة المدى التي قام بها الأتراك ضد النمسا ، من سنة ١٦٨٣ إلى سنة ١٦٩٩ ، طلب السلطان إلى باشاوات مصر ، مرات عديدة ، إرسال الإمدادات العسكرية . فأرسل ولاية القاهرة ألني جندي في سنة ١٦٨٧ إلى أدرنة ، وألني جندي في سنة ١٦٨٩ إلى إسطنبول ، كما أرسلوا ألني جندي إلى سالونيك وألف آخر إلى رودس في سنة ١٦٩٥ ، وقاموا في العام التالي بإرسال ألني جندي إلى بلغراد ، وأضافوا إليهم ، بعد عامين ، ٢٤٠٠ جندي أرسلوهم إلى سالونيك . وكانت هذه القوات تنقل على السفن التركية ، أو على أي سفن للأجانب تكون موجودة في الميناء . وكان رجال الإنكشارية يمثلون نسبة كبيرة في الإمدادات التي كانت مصر ترسلها لمساعدة الدولة في حروبها .

وبعد نهاية هذه الحرب ، والتوقيع على معاهدة كارلوفت ، في سنة ١٦٩٩ ، نشبت حرب جديدة بين الدولتين في سنة ١٧١٥ . وأمرع السلطان أحمد الثالث ،

فى سنة ١٧١٧ ، بطلب مدد جديد من القوات الموجودة فى مصر . وقامت القاهرة كثيراً من حالة الفوضى وإنعدام الضبط والربط عند مولاء الجنود المسافرين للحملة ، وإلى ميدان القتال . ذلك أن الجنود أخذت فى قتل الأهل ، وأعملت السلب والنهب فى الحوانيت والمنازل ، وفى وضع النار . وأقفلت الحوانيت بعد ذلك لفترة تقرب من شهر . وفى هذه المناسبات ، كان المصريون يضطرون إلى البقاء فى منازلهم ، والإختفاء بعيداً عن الشوارع ، حتى لا يقع لهم مكروه .

وحينما دخلت الدولة العثمانية فى حرب ضد روسيا فى سنة ١٧٦٨ ، نتيجة لإستيلاء القوزاق على مدينة بلطة ، ورفضت كازين الثانية تسوية هذا الخلاف ، وصل أحد قادة السلطان مصطفى الثالث إلى القاهرة ، وطلب إلى الوالى ضرورة الإمراع فى إرسال الإمدادات إلى ولايات الدانوب وجنوب روسيا . وإنتهت هذه الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ، وبالتوقيع على معاهدة كوجك فايناريدجى ؛ وكانت من الحروب التى أسهمت فيها القوات الحربية المصرية .

وهكذا شاركت مصر بقواتها فى الدفاع عن الدولة العثمانية ، والدفاع عن سلامة أراضيها ، فى وجه قوات الغزو ، التى وجهت عدوانها إليها . وكان هذا عنصراً جديداً يثبت ذلك الترابط والتكامل الموجودين بين الدولة الحاكمة والإقليم المحكوم ، وفى ظل أوضاع إقطاعية شرقية .

## الفصل الثامن

### الماليك والكشاف والبكوات

إشترك الماليك في حكم مصر في أثناء العصر العثماني ، مع الباشاوات ، ومع ضباط الوقافات . وكانت الدولة تعين عدداً من بكوات الصناجق (أو القواء) في كل إقليم ، أو في كل ولاية ، من أقاليمها وولاياتها . وكان عددهم يختلف من ولاية لأخرى : فكان هناك خمسة من بكوات الصناجق في طرابلس الشام ؛ وعشرين في كل من ولايتي ديار بكر والروميللي؛ وخسة وعشرين في الأناضول . أما مصر ، فإن السلطان سليم قد عين فيها أربعة وعشرين من البكوات . وكانت المجموعة الأولى منهم من أمراء الماليك ، الذين كانوا قد انضموا إليه بعد انتصاراته في سنة ١٥١٧ . ثم أصبح من سلطة الباشاوات التعيين في مناصب البكوية الشاغرة ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . وفي أثناء القرن الثامن عشر ، أصبح قواد الوقافات وبقية البكوات الموجودين يفرضون على الباشا أسماء من يرشحونهم لشغل مناصب البكوات الشاغرة ؛ ويضطر الباشا إلى الموافقة على من يختارونهم . وظل البكوات يختارون لفترة طويلة من بين ضباط الوقافات ، وبخاصة ضباط وجاق المتفرقة ؛ ولكنهم أصبحوا ، منذ نهاية القرن السابع عشر ، يختارون عموماً من بين صفوف الماليك .

#### ١ - الماليك :

كان الماليك يستوردون من خارج البلاد ، ويشترون بالمال . وكانوا يردون من مناطق مختلفة ، سواء في شمال البلقان أو من جنوب روسيا ، أو حتى من بعض الأقاليم الألمانية ، وكذلك من اليونان وكريت ، وحتى من إيطاليا ومن

إسبانيا في بعض الحالات . ولكن غالبيتهم المعظمى كانت تستورد من المناطق المحيطة بالبحر الأسود وبحر آزوف ، ومن القرم وبلاد الجركس والأبازغة وجورجيا . وكان تجار الرقيق يشترونهم من ذويهم ، أو يخطفونهم من قرايم . وكانوا يمتازون بجمال الوجه . وبالرشاقة ، خاصة وأنهم كانوا ، في غالبيتهم ، من العناصر القوقازية والسلافية . وكان تجار الرقيق ينقلونهم بالسفن . وهم في سن الصبا ، من بحر آزوف والبحر الأسود والقرم . إلى الاسكندرية ودمياط . وبعد عملية الختان ، وإعطاء المملوك إسم عربي ، كـ محمد وعلى وحسن وحسين وإبراهيم وعبد الله وعثمان وغيرها . كان المملوك يباع لاحد الكبراء في القاهرة .

وربما يكون المشتري هو أحد ضباط الوجاقات ، أو أحد أغوات الانكشارية أو العزب . ونعرف أن إبراهيم الشوربجي الصابونجي ، الذي كان مز وجاق العزب ، وتوفي في سنة ١٧١٧ ، كان له كثير من الممالك . أما إبراهيم كخيا ، الذي سيطر على مصر لفترة طويلة ، فان قوته ونفوذه كانت ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى ضخامة عدد ممالكه . وكان المطاف ينتهي عادة بالممالك إلى بيوت البكوات . وقدر الجنرال مينو متوسط ثمن المملوك بخمسة آلاف فرنك ؛ أى ما يعادل مائتي جنيه ذهب .

وبعد دخول المملوك بيت البك ، كان يجد نفسه بدون أية روابط أسرية ، أو روابط تربطه ببلاده الأصلية ، التي ولد وشب فيها ؛ فتصبح مصر وطناً له ، ويصبح البك الذي اشتراه كوالد له ، وزملاءه كاخوان له ؛ وينسب إلى هذا البك ، وإلى بيته ؛ وتصبح العلاقات قوية بين المملوك وسيده ، وبدرجة أن الاحداث كانت تعجز عن أن تؤثر فيها . ومهما إرتفعت منزلة المملوك ، والرتبة أو المنصب الذي يحتله ، فانه كان يعتبر نفسه دائماً على أنه ابن لسيده ، وتابع له . ويحافظ

المملوك على هذا الولاء لسيده . مهيا دارت الأيام ، وامتلأت بالشدائد ؛ وبظل إلى جانبه إذا ما انهزم في المعارك أمام المتأهسين له ، ويخرج معه من القاهرة ، ويعود إليها معه من جديد . وحتى إذا لم يحتل المملوك مناصب الكشوفية ، ولم يحصل على رتبة البكوية ، فإنه يظل مرتبهاً ببيت سيده ، رغم تقدمه في السن ، ولا يفكر في الانفصال عنه ، وممارسة سلطات أوسع .

وكان تعليم المماليك يهدف لتدريبهم على الفروسية . وكان الحصول على الجياد والخير من لوازم حياتهم . وكانت مصر مشهورة في العالم كله بوجود سلالات عربية من الخيول الأصيلة بها ؛ كانت تستورد الجياد من الشام ، ومن الجزيرة العربية . وكانت ملابس المماليك تناسب ركوب الخيل ؛ وكانوا يدخلون قمصانهم في سراويلهم الواسعة . والتي كانت مرفعة ، وتصل حتى صدورهم ؛ وكانوا يغطون رؤوسهم بعمائم صغيرة . ويلبسون الخفاف في أقدامهم . وكان كل مملوك يختار مايشاء من الألوان للملابس ، وبشكل يؤدي إلى التنوع . بعكس الحال في كساري الجيوش الحديثة . وكان ظهر سرج خيول المماليك مرتفعاً ، ليساعده على الإستناد في أثناء تحرك الجواد . ولينمعه من السقوط عندما يهرج . أمامه الركاب ، فكان أكبر وأطول من القدم . وله حواف حادة ، تستخدم كهمز لبطن الجواد ، وقد تبحر الخصم عند الإلتحام . في حالة دفع العارس للركاب إلى الأمام ؛ وكان الركاب مرتفعاً ، ويسمح للعارض بالوقوف منتصباً في أثناء الإلتحام . أما اللجام فكان عكساً ، وبشكل يسمح للمملوك بالتحكم في جواده تماماً . وبالاتقال من الحركة السريعة ، فجأة ، إلى الوقوف ، أو حتى إلى التراجع .

وكان المملوك يحب الخيل ، فإنه كان يحب الأسلحة ؛ وكان يحمل عدداً متنوعاً منها ؛ فيضع غدارتين في حزامه ، مع خنجر ، ويحمل سيفاً مقوساً في يده ، ويلتصق غدارتين أخرتين في سرج فرسه . وكانت سيوف المماليك رفيعة ومشحودة ،



ومقساة إلى درجة كبيرة . وكانت ملاسهم وسروج خيولهم وأسلحتهم تدل على الترف ؛ فكانت السروج مزركشة بخيوط العنق والذهب . والسيوف والعدارات مطعمة بالعاج . وكانت تجمعات الممالك تهر الأنظار . لتعدد ألوان الملابس ، ولبريق الأسلحة في ضوء الشمس .

وكان الممالك يتدربون على أعمال الفروسية في المنطقة الواقعة بين النيل ، والخليج . الذي كان يدهل إلى القاهرة ؛ وكانت هذه المنطقة عالية من المساكن ، في ذلك الوقت . فكانوا يدربون فيها خيولهم ، ويتدربون أنفسهم على إطلاق العدارات وإصابة الهدف بانتشين على قتل من الفخار ؛ كما كانوا يتدربون على أعمال السيف ، على شواخص ، يقطعون رؤوسها ؛ ويتدربون على استخدام الرمح ، مع الكر والفر السريع . وكان التدريب يشتمل كذلك على ألعاب التحطيب ، التي برعوا فيها لدرجة بعيدة . وكان كل من البكوات يشرف بنفسه على تدريب مالهيكه ، وبمساعدة بعض المدربين . وكان يشجعهم ويكافئ الممتازين من بينهم . أما في بيت سيدهم ، فإن الممالك كانوا يقومون على خدمته ، وتقديم القهوة وشبك التدخين له ، وكانوا يرتدون حينئذ الملابس المفضضة ، ويضعون العائم على رؤوسهم .

واسكن الممالك ، رغم تفوقهم في التدريبات العسكرية ، لم يهتموا كثيراً بدراسة العلوم والرياضيات والأدب ، ولا حتى بدراسة التاريخ والجغرافيا ، التي قد تفيدهم في حياتهم ، كحاربين وكحكام . وبطبيعة الحال . كان لهذه القاعدة بعض الاستثناءات ، ولكنها كانت بسيطة في عددها . وبنوع عام ، كانت أنظار الممالك لا تتطلع إلى ما وراء وادي النيل ؛ وحتى أولئك الذين وصلوا إلى رتبة البكوية ، وسيطروا على مصر ، كانت معارفهم عن العالم الخارجي قاصرة ، وبشكل واضح .

## ٢ - الكشف :

كان البكوات يعتقدون عالىكمهم ، بعد أن يظهر نفوذهم ؛ وقد يصبح أحدهم كاشفاً . وهو ما يشبه الضابط العظيم ، في بيت هذا البك . وكان البكوات يقيمون في القاهرة بشكل مستمر تقريباً ، الأمر الذى كان يحرم على ترك سلطاتهم على الأقاليم التى كانوا يحكمونها الكشف . مما أدى إلى أن يصبح هؤلاء الكشف هم الحكام الحقيقيين لأقاليم مصر في العهد المماليك .

وكان قانوناً ، الذى أصدره السلطان سليمان . فدفع مصر إلى خمسة عشر كشوفية ؛ ولكن يبدو أن عدد هذه الكشوفيات قد زاد عند نهاية القرن السابع عشر إلى ما يزيد على الثلاثين . وكانت أهم مراكز هذه الكشوفيات في الوجه البحرى موجودة في دمنهور والمنصورة والمحلة وبليبس وطنطا ومنوف وقلوب ؛ وأهمها في مصر الوسطى موجودة في الجيزة واطفيح والفيوم والبهنسا وأشمون ومنفلوط ؛ وأهمها في مصر العليا موجودة في أسيوط وأبو تيج وطهطا والجزيرة وسوهاج والعسيرات وفرشوط وبهجورة وحوف وفنا والافصر وأرمنت والأخصاص وإسنا وأسوان . ولا شك في أن توزيع الكشوفيات كان غير متناسق بالنسبة لخريطة مصر ؛ فكان هناك سبع كشوفيات في الوجه البحرى ، وسبع كشوفيات من القاهرة إلى منفوط ، ثم ما يقرب من عشرين كشوفية إلى الجنوب من منفوط ، وبشكل جعل الكشوفيات قريبة من بعضها في هذه المنطقة ، وجعل زمامها صغيراً ، وجعل من صغار المدن ، أو كبار القرى ، مراكزاً لهذه الكشوفيات .

ويعمد لنا ، قانونامة ، واجبات الكشف ، بطريقة تفصيلية . ولما كانت حياة البلاد مرتبطة بفيضان النيل ، وبحسن استخدام مياهه . فإن واجب الكشف الاول كان هو الإشراف ، في مناطقهم ، على جسور النيل وإصلاحها ؛ وكان عليهم أن يهتموا بذلك قبل مجيء الفيضان ، ويعمدون لهذه العملية ، ويسخرون فيها ، الفلاحين . وبمساعدة مشايخ البلد الموجودين في القرى التي تقع في زمامهم ؛ كما كان عليهم التأكد من غمر مياه الفيضان للحياض ، حتى يتمكن الملاحون من زرع الارض . وفي هذا المجال ، كان الكاشف يقوم بأعباء مهندس الري ، وبأعباء الإشراف الزراعى .

ومن ناحية ثانية ، كان الكاشف يشرف على عملية جمع الضرائب وجمع الاموال في كشوفيته ، وطبقا للنظم المقررة ، ثم يقوم بإرسالها إلى الخزانة العامة في القاهرة . وكان عليه أن يراقب الصيرافة . ويتعقب من يتهرب من دفع الاموال .

أما الواجب الثالث للكاشف . فكان هو الإشراف على الامن ، وحماية القرى من هجمات البدو . وكانوا يمتدحرون هؤلاء البدو ، عند هجومهم على القرى ، على أنهم من الخارجيين على القانون ، فيحاولون قتلهم . ويستولون على خيولهم وأسلحتهم . وكثيرا ما كان الكشف يطلبون العون ، سرا . من القاهرة ، إذا ما كانت أعداد البدو كبيرة ؛ ثم يقومون بقيادة هذه القوات ويهاجمون بها البدو ، ويؤدبونهم ، ويرسلون بعضهم أسرى إلى سجون الباشا .

وكان قانونامة يعمل على حماية الملاحين من تطرف الكشف ، أو من إستغلالهم لسلطاتهم ؛ وبخاصة في جمع الاموال إذا لم يصل الفيضان لإرتفاع معين ؛ وكذلك في أمر معاقبة البدو ، وضرورة إثبات أنهم مذنبين ، حتى لا يستغل الكشف سلطاتهم ، ويتفردون في الاهالى ولكن بما لاشك فيه أن النظام والقانون كان شيئا . والسلطة كانت شيئا آخر ؛ وبخاصة مع ضعف إمكانيات الاهالى ، وإتعدام

أو انفصالهم عن مركز السلطة .

وكان لكل كاشف خصصات ثابتة ، يأخذها من كل قرية من القرى التابعة له . كما كان له راتب محدد ، سنوى ، حتى لا يحتفظ لنفسه بأى مبلغ من الأموال التى تجمع . وكان قانوناً يعتمد ، أساساً ، على النظام الذى وضعه قايتباى ، السلطان المملوكى . لحكم أقاليم مصر .

وبينما كان بعض الكشاف حكاماً للأقاليم ؛ كان بعضهم الآخر مجرد مساعدين للبكوات ، الذين كانوا حكاماً رسميين لأقاليم أخرى . وكان الباشا هو الذى يقوم بتعيين الكشاف ، ولكن الأمر تطور ، مع الزمن ، وأصبح الباشا ، منذ أواخر القرن السابع عشر ، يوافق على الترشيحات التى كان يقدمها له ضباط الوجاقات ، أو البكوات . لشغل هذه المناصب . وكانت بيوت الكشاف . فى عواصم الأقاليم ، تختلف تماماً عن بيوت الملاحين ، فى حجمها وإتساعها ؛ وكانت مبنية بالحجر ، وكان بعضها يشبه القصور ، وربما كانت تحيط بها أسوار حصينة ، ولها بوابات ضخمة ، مما يجعلها قريبة الشبه بالحصون . وكان الكشاف يعيشون عيشة بذخ فى هذه الدور والقصور ، وتقرب من معيشة البكوات فى القاهرة . وكانوا يخرجون فى موكب ، يتقدمه إثنان من السياس ، وإثنان من الفرسان ، ثم تتبعهم كوكبة من الفرسان ، فى طوابير للحراسة . أما على النيل ، فإنهم كانوا يستقلون ، الذهبيات ، ، التى كان يتبعها فى سمرها عدد كبير من السفن والزوارق . فكان الكشاف يحتلون مركزاً هاماً فى البلاد ، وكان بعضهم يتمتع بما يتمتع به كبار البكوات من سلطة ومن نفوذ . وكان لكل كاشف قوة عسكرية فى كشوفته ، يصل عدد رجالها إلى بعض مئات من جنود الوجاقات ، وبخاصة وجاق المتفرقة ؛ كما كانت له ماليكة . وكانت الدولة هى التى تنفق على القوة العسكرية ، ويتحمل الكاشف أمر الإنفاق على ماليكة بنفسه .

وكان الكشاف يقومون بتنفيذ مهمات عامة أو خاصة لرؤسائهم البكوات :  
فنجده أن إسماعيل بك ، الذى كان شيخا للبلد . قد أرسل أحد الكشاف ، فى سنة ١٧٨٩ ،  
على رأس مائة جندى إلى السويس لحراسة شحنة لإحدى السفن المرسنة التى كانت  
قد وصلت من الهند ، والتى كان القنصل ماجالون يخشى من هجوم العربان عليها .  
وقام هذا الكشاف بدور قائد فصيلة . كما أن إبراهيم بك ، الذى كان شيخا للبلد بعد  
ذلك ، أرسل فى سنة ١٧٩٢ أحد الكشاف للتباحث مع القنصل ماجالون . وقام  
هذا الكشاف بدور مندوب عن شيخ البلد .

وعلاوة على الإشراف على الرى ، وجمع الأموال ، كان عمل الكشاف يتركز حول  
إستتباب الأمن فى إقليمه ، وحماية الفلاحين المستقرين فى الوادى من هجمات بدو  
الصحراء الرحل . وكان الأمن يضطرب بمجرد تغيب الكشاف ، وذهابه إلى  
العاصمة ؛ ولذلك فإن الكشاف كانوا يحاولون دائما أن يصلوا إلى الويعة بين  
قبائل البدو وبعضها ، حتى تستمر فى صراعها القبلية ، وتكفى سكان الوادى  
شرها .

وكان الكشاف ، مثلهم فى ذلك مثل كل من يحتل سلطة فى مصر فى ذلك الوقت ،  
يعيشون على حساب الفلاح . وكانوا يدفعون فى القاهرة للبasha . ولضباطه ،  
ولخزانة السلطان ؛ وكان من المنطقي ألا يعتمدوا على مجرد رواتبهم ؛ وما داموا  
يقدمون أكثر من الواجب ، فمن المؤكد أنهم كانوا يحصلون كذلك على أكثر من  
من الواجب ، وعلى الأقل بنسبة تغطى ما كانوا يدفعون وإحتفظت أقاليم مصر ،  
ولفترة ثلاثة قرون ، برخاء وأمن نسبي ، وعاد ذلك إلى الكشاف ، الذين كانوا  
هم الهيكل الرئيسى للبيانات الإدارى للبلاد ، فى عهد الحكم العثماني .

وفى كل عام ، كان الكشاف يحضرون إلى القاهرة ، إبتداء من شهر أغسطس ،  
ويقومون بها حتى شهر يناير ؛ وينتظرون إنحسار مياه الفيضان وإنخضار الأرض

بالبرسيم والخضروات . وكان لهم في القاهرة من الدور ما يشبه دور البكوات في فخامتها وحسنتها ، وإملائها بالكاليات . وعلى عهد مراد بك وإبراهيم بك ، كان حي الناصرية ، قرب مسجد السيدة زينب ، من أحياء السادة ؛ وقام الكثير من الكشاف بإنشاء دورهم المعظمة فيه ؛ ومنهم حسن كاشف التركي ، ومصطفى كاشف إبراهيم بك الكبير . وعمر كاشف الدوا دار . وإبراهيم السنارى صاحب مراد بك .

### ٣- البكوات :

كانت البكوية هى أرفع منصب ينطلع إليه أكثر المماليك طموحا . وكان لهذا المنصب قيمة كبيرة في أثناء القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . وكان البكوات من كبار موظفى السلطان ؛ ويقوم الباشا الوالى ، مثله في مصر ، بتعيينهم . وكان هذا التعيين يتم في حفل خاص . وأمام الديوان . الذى كان يجتمع في إحدى صالات القصر ، ويقرا فيه النرمان الخاص بمنح هذه الرتبة . ويفعل الباشا كتنفى البك الجديد بمعطف من الفرو .

وكان عدد البكوات في مصر أربعة وعشرين . كما ذكرنا . وفي بعض الحالات كان ابن أحد البكوات يحصل عد هذا اللقب بعد وفاة والده ؛ مثل اسماعيل بك الذى حصل على هذا اللقب في سنة ١٧٢٠ وكان إبناً لإيواظ بك الذى كان قد قتل في سنة ١٧١١ في أثناء المعارك التى كانت قد دارت بين الانكشارية والعزب ؛ ومثل محمد بك أبو شنب ، الذى كان والده هو إبراهيم بك أبو شنب . والذى شارك في حكم مصر لمدة سنوات عديدة . ولكن هذه الحالات كانت بسيطة في عددها ؛ فنادرأما كان الإبن يحصل على هذا اللقب ، أو هذه الرتبة ، بطريق الوراثة . وحتى في هذه الحالة كان هذا البك لا ينعم بنفس النفوذ والمركز بين زملائه بنفس الدرجة التى يحصل بها عليها المملوك المستورد . الذى ولد في بلاد القوقاز ، والذى أنشأ تنشئة

المملوك العادى . وكانت غالبية الممالك ، وكذلك البكوات ، لا تترك أبناء ؛ الامر الذى ساعد على استمرار اعتماد هذه الطبقة ، أو الجماعة ، على الاستيراد ، للملء النقص الذى يحدث فى صفوفها .

وكانت العادة ، حينما يتخلو أحد مناصب البكوات ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، أن تطلب أكبر مجموعة البكوات ذات السيطرة على مصر إلى الباشا أن يعين أحد كشاف أو ممالك مجموعتها فى هذا المنصب الشاغر . وكانت المجموعة المسيطرة من الممالك تعمد ، بعد إتمامها على منافسها من المجموعات الأخرى ، إلى تعيين ممالكها فى المناصب التى خلت بوفاة أو بقتل البكوات المنافسين لها . وحدث ذلك ، وكما سئى فيما بعد ، عند هزيمة على بك الكبير ، وخروجه مع ممالكه إلى الشام ؛ فقام محمد بك أبو الذهب حينئذ بتعيين أربعة عشر بيكاً من أعوانه فى المناصب الشاغرة . ولذلك فإن شغل هذا المنصب كان يتم عن طريق الاختيار ، وليس عن طريق الوراثة ، أو عن طريق رباط الدم ، والقرى ، كما كان يحدث فى مناصب السيادة فى بقية الأنظمة الإقطاعية الأخرى فى العالم .

ولم يكن البكوات يحملون لاسم أسر ، بل كانوا ينتسبون للبكت المملوكى الذى شبوا فيه . وكان إسمهم الشخصى يسبقه أو يتبعه لاسم آخر ، أو صفة ؛ فهناك على بك الكبير ، وعلى بك الصغير . وهناك أيوب بك الدفتردار ، وحسين بك كشكش ، مثلاً ، ومحمد بك أبو الذهب ، لأنه كان ينثر القطع الذهبية فى الشوارع يوم حصوله على لقب البكوية ، وعثمان بك الطمبورجى ، ومحمد بك الألفى ، ومحمد بك جركس . ومحمد بك قطاش ، ومحمد بك الدرويش ، ومحمد بك أباطة ، وأحمد بك بوشناق ، وقاسم بك المسكوفى ، إلى آخر ذلك .

وكان البكوات هم حكام الأقاليم ؛ وكان بعضهم مكلفاً بحماية القاهرة من مناسر العربان ، الذين كانوا يحومون حولها ، ويهددون من يخرج منها أو يدخل إليها .

وكانوا يعهدون بهذه المهمة الأخيرة إلى أصغر البكوات سنًا ، فيمضون مع قوة عسكرية ، في غرب المدينة عند مصر العتيقة ، أو في شرقها . وعند نهاية القرن الثامن عشر ، قلت كفاءة هذه الحراسة ، وبشكل يهدد أمن سكان القاهرة نفسها . وكان خمسة من البكوات يحكمون أقاليم الغربية والمنوفية والبحيرة والشرقية وجرجا ؛ كما كان ثلاثة بكوات آخرين يحكمون الاسكندرية ودمياط والسويس .

وكان البكوات هم الذين يقومون بالمهام البعيدة : فكان أحدهم يقود الفرقة العسكرية التي تحرس « خزانة » مصر ، أى الجزية ، إلى [إسطنبول] ؛ وكان بيكاً آخر يقود فرقة الجنود التي كان السلطان يطلب إلى مصر إمداده بها حين يشتبك في حرب : ففي سنة ١٦٣١ قاد قبطاس بك فرقة الجنود التي أرسلت لإمداد جيش السلطان الذي كان يحارب الفرس ؛ وفي سنة ١٧١٠ قاد إسماعيل بك ذو الفقار الحملة المكونة من ثلاثة آلاف رجل ، والتي كانت مرسلة للإشتراك في الحرب ضد روسيا . وفي بعض الحالات ، كان البكوات يقودون الحملات الموجهة ضد الأعداء الداخليين ؛ ففي سنة ١٦٨٩ قاد إسماعيل بك حملة لمعاينة عربان البحيرة ؛ وفي سنة ١٦٩٩ عاد إيواظ بك من حملته ضد البدو ، الذين كانوا قد رفضوا دفع الأموال عن أراضيهم ، ومعه ثلاثمائة رأس من البهائم ، بعد أن عجزت جموعهم عن الوقوف في وجه جنوده .

ولم تكن سلطة البكوات متساوية ، ولم يكن نفوذهم حتى متقارباً . فمن بين أربعة وعشرين من البكوات ، كان الدفتردار ، وأمير الحج ، وشيخ البلد ، يتمتعون بالسلطة والنفوذ أكثر من غيرهم .

أما الدفتردار فكانت اختصاصاته مالية ، وكان عليه أن يشرف على سجلات الملكية .



وأما أمير الحج فكان رئيساً وقائداً لقافلة الحج ، التي كانت ترسل المحمل والكسوة . وكذلك الغلال ، في كل عام إلى الحجاز . وكان هناك شخصان يتمتعان بهذا اللقب في الدولة العثمانية : الباشا والى دمشق . والذي كان يقود قافلة الحج من الشام إلى الحجاز ؛ وأمير الحج المصري ، والذي كان هو أحد البكوات ، ويقود قافلة الحج التي كانت تتجمع في القاهرة من حجاج مصر وبلاد المغرب إلى الأراضي الحجازية . وكان البكوات يتظلمون لمثل هذا الشرف ؛ فكان كل البكوات يكرهون أمير الحج ويحتفلون به ، عند سفره ، وبعد عودته ؛ وإن كانت هذه المهمة تكلف من يقوم بها الكثير من النفقات .

وكان منصب شيخ البلد هو محط تطلع جميع البكوات . وكانت إختصاصات هذا المنصب قد تحولت مع الزمن إلى نوع من الطغيان . وحينما قتل حسين بك في سنة ١٧٥٧ ، أسرع على بك إلى قصر الباشا في القلعة . وأجبره على تعيينه في هذا المنصب ؛ ومنذ ذلك الوقت ، أخذ على بك في حكم البلاد . وكان شيخ البلد يسيطر على أكبر نصيب من الأموال والضرائب؛ فكان جزء منها يدفع لرواتب الجند ، وجزء آخر يدخل إلى خزانة السلطان ، ثم يتصرف شيخ البلد وأعوانه فيما يتبقى بعد ذلك . ولما كان الوالى هو الحاكم الرسمي لمصر ، فإن إنتراع شيخ البلد لسلطته منه كان يدل على إغتصابه لها ، ويدل على ضعف الدولة العثمانية ، وعلى زيادة قوة المالك في مصر . وقد يحدث في بعض المناسبات أن يمارس أحد البكوات الأقرباء سلطات الوالى بالفعل ؛ فكان الديوان يجتمع ، في حالة خلو منصب الباشا ، سواء أكان ذلك نتيجة لوفاة ، أو لنقله لإسطنبول ، أو لعزله بعد نجاح إحدى المؤامرات ؛ ثم يختار هذا الديوان قائمقاماً له ، غالباً ما يكون هو أحد البكوات ؛ ويظل هذا القائمقام يمارس سلطاته حتى وصول الوالى الجديد ، أى لمدة عدة أشهر ؛ وفي بعض الحالات ، كان شيخ البلد ينجح في جعل

الديوان يختار أحد صناعه لشغل هذا المنصب ؛ وكان يتوصل أحياناً إلى أن يتولى بنفسه سلطات القائمقام ؛ فيصبح هو المسيطر الفعلى والوحيد على البلاد ، كما حدث مع إبراهيم بك فى سنة ١٧١٥ .

وكان البكوات ، حكام الأقاليم ، يقيمون فى مقار حكوماتهم خلال بضعة أشهر فقط من كل سنة ؛ وكان من الصعب عليهم التغيب لفترة طويلة عن القاهرة ، التى كانت مركز الحكم ، ومركز المؤامرات . ولكن بيلك جرجا كان لا يسير على هذه القاعدة ، خاصة وأن إقليمه كان بعيداً عن العاصمة ، الأمر الذى ساعده على الإستقرار ، وعلى التمتع بنفوذ واضح فى إقليمه ، وفى كل الصعيد . وكان قصره متسعاً ، ويضم حدائق يربى فيها النعام والفزلان وغيرها من الحيوانات ؛ كما كانت إدارته تضم قائداً للشاوشية ، وأغاً للإنكشارية ، وقواداً لبقية جنود الوجاقات ، وأحد التراجم ، وكثير من العبيد . وكانت حكومة بيلك جرجا تتميز عن غيرها من حكومات الأقاليم ، وتعطى لهذا البك نوعاً من الإستقلال ، وتشتمل على عدد كبير من الكشوفيات ، إلى شمال هذه المدينة وإلى جنوبها . وكان بيلك جرجا يستند إلى قوة عسكرية قوية ؛ ويذكر لنا عبد الرحمن الجبرتى ، فى سنة ١٧١١ ، أن محمد بك الصعيدى قد وصل إلى البساتين ، قرب القاهرة ، وإستقر هناك لمدة ثلاثة أيام ، ثم دخل العاصمة فى اليوم الرابع . على رأس عدد كبير من العربان والمقاربة وبدو الهوارة . وعلاوة على ما كان يحصل عليه زملاؤه البكوات من إيرادات ، كان بيلك جرجا يحصل على نصيب عينى من السلع التى كان تجار دارفور يحضرون بها مع قوافلهم إلى أسىوط .

وكان البكوات . وبصفتهن من الموظفين ، يحصلون على رواتب ، كانت تصل فى بداية القرن الثامن عشر إلى ما قيمته تسعة عشر جنيها فرنسياً فى اليوم ، وكانت تصل إلى ما قيمته سبعة وثلاثين جنيها عن الأيام التى كان يقضونها فى السفريات

الخاصة بالعمل . ولكن هذا الرأب كان يمثل جزءاً بسيطاً من موارد البكوات ، الذين كانوا يستغلون الملاحين الموجودين في القرى التابعة لهم . وفي تلك العصور التي سيطر فيها الأجانب من الفرنسيين والإنجليز وأهل البندقية ، مع بعض اليهود ، على التجارة ، كانت الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ؛ ويفسر لنا ذلك شغف البكوات بالحصول على أراضي القرى من الباشا ، وشراؤها إذا ما وجدوا الوسائل اللازمة . وكان البكوات يحصلون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، بما عليها من قرى ، قد يصل عددها إلى بعض المئات . وكانت هذه الأراضي تشتمل على بعض أراضي الأوقاف ؛ أما الباقي فكان إما أراضي « ودية » يمتلكها البك ، ويرعها له الملاحون ويستلم محصولها ؛ وإما أراضي مقجرة للفلاحين ، الذين كانوا يقومون بزراعتها ويدفعون عنها « المال الميري » . ومن هذا « المال الميري » ، كان البك يرسل جزءاً ، كما ذكرنا ، للباشا الوالي ، ويحفظ بما يتبقى ، أو « بالفائض » لنفسه . وكان جشع البكوات والحكام بغير حدود ، ولا يقتصر أبداً على مجرد نسل « المال الميري » . وكانوا يعملون على انتزاع كل ما يمكنهم أخذه من الفلاح . وفي حالة المعجز ، كان الفلاح يضطر إلى ترك أرضه ودأبه ، ويخرج من القرية ، ومعه زوجته وأولاده ، بحثاً عن قطعة أرض في قرية أخرى ، قد يكون المسيطر عليها أقل جشعاً . وكان الفلاحون لا يشاركون فيما ينهب في البلاد من ثورات وتناحر على السلطة ؛ وكانوا يعيشون لكي يكسبوا ويدفعوا ، والخوف مسيطر عليهم . وكان المالك ينظرون إلى الفلاحين نظرتهم إلى البهائم ، اللازمة لفلاحة الأرض ، ودون أي اعتبار لإنسانيتهم ، ولا حتى لحياتهم . أما الحكومة ، فإنها لم تقم بأى شيء لتغيير هذه الحالة ؛ بل كانت ، على العكس من ذلك ، ترسل الحملات تباعاً لتأديب القرى ، وإخضاعها للسلطة . وكانوا يجلدون الملاحين ، ويعتبرون أن الجلد هو الوسيلة المثلى للحصول على الأموال منهم . وفي بعض

الحالات ، كان البكوات يفكرون في السيطرة حتى على أموال الأوقاف . خاصة وأنهم كانوا في حاجة دائمة ومستمرة ، لا لمجرد الإحتفاظ بمستوى معيشتهم ، بل للإرتفاع به ، وفي جو واضح من البذخ والرفضة . وحاولوا في سنة ١٧٧٧ أن يستولوا على الأوقاف الخيرية ، الموقوفة على الجامع الأزهر ؛ الأمر الذي أدى إلى وقوف العلماء في وجههم ، وإلى ظهور حركة هياج شديدة بين طلبة الأزهر ، الذين تحصنوا في جامعتهم ، رغم محاصرة القوات له . وأخذ العلماء والطلبة يدعون أهالي القاهرة إلى الثورة على الظالمين الناصبين ؛ فاضطر البكوات وقواد الوجاقات إلى التراجع .

وكان المملوك ، بمجرد وصوله إلى رتبة البكوية ، يعمل على إنشاء بيت له . وكان يعتمد إلى شراء المالك ، وبأعداد كبيرة : فبلغ عدد ممالك إبراهيم بك كنخيا أننى مملوك ، وعدد ممالك على بك ثلاثة آلاف . وفي وقت زيارة فولني Volney لمصر ، كان لإبراهيم بك ستائة مملوك ، ولمراد بك أربعة مملوك ، وبقية البكوات مايتراوح بين خمسين ومائتي مملوك . وكان البك هو الذى يكسب ويسلح ممالكه ، ويشتري لهم الخيول . وكان البكوات وممالكهم يتميزون بشجاعتهم . وحتى في وقت الحملة الفرنسية ، وبعد هزيمتهم في هوقفى شراخيت ثم الأهرام ، أثبتوا جدارة كبيرة أمام قوات الحملة . ووضح ذلك في عمليات إبراهيم بك في إقليم الشرقية ، وعمليات مراد بك التى إستمرت أكثر من سنة أشهر في الصعيد .

وكانت بيوت البكوات تشتمل على عدد من العبيد السود ، يأتون مع القوافل من قلب إفريقيا ؛ وكانت تضم كذلك عدداً من الجوارى البيض ، يشترون من القوقاز ومن البلقان . وكان البكوات يتزوجون من الجوارى البيض ، وينفقون الكثير من الأموال على ملابسهم الفاخرة وحليهن الباهرة . ولاشك في ان زوجات المالك والبكوات كن يقمن بدور خاهر بهن ، وإن

كان ذلك داخل الحرم ملك في القصور ، من أجل سيطرة أزواجهن على السلطة في البلاد . ووصل الحال ببعضهن إلى السيطرة على البكوات . حتى في العلاقات مع الخارج ؛ مثل « سق نفيسة » التي كانت زوجة لعلى بك ، ثم تزوجت من بعده مراد بك . ولقد إتصل بها الجنرال كليبر قبيل معركة عين شمس ، وطلب إليها أن تحصل من زوجها ، مراد بك ، على وعد بعدم التدخل في المعركة التي ستقع بين الفرنسيين والأتراك . ونفذ مراد بك ذلك الطلب . وعقد معه الجنرال كليبر ، بعد إنتصاره على العثمانيين ، إنفاقاً إعتز فيه به أميراً على الصعيد ، تحت الحماية الفرنسية . وإحتفظت هذه السيدة بنفوذها في البلاد حتى بعد وفاة زوجها . ووصول أحد مماليكه ، وهو عثمان بك البرديسى ، إلى منصب « شيخ البلد » ، بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر . حين وصل ماثيو ديليسبس Mathieu de Lesseps إلى القاهرة ، فحصلاً عاماً لفرنسا في البلاد ، رفض عثمان بك البرديسى مقابلته ؛ فتمكن القنصل الفرنسى من مقابلة السيدة نفيسة سرّاً ؛ وكانت تميل إلى فرنسا ، وأظهرت حنقها من سلوك أبنائها البكوات والممالك . ووعدت بنأييد القنصل . وفى اليوم التالى مباشرة ، إتصل عثمان بك البرديسى نفسه بالقنصل ، وطلب إليه التكرم بشريفه بالمقابلة !!

وكان لكل بك من البكوات إدارة خاصة به ، تشتمل على عدد من الأقباط ، وخاصة في شئون الكتابة والصرافه ، أو جمع الأموال من الامالى ، وتفيد ذلك في السجلات . وإشتهر أقباط مصر في العصر العثمانى بتخصصهم في وظائف الكتاب ووظائف الصرافين ، وبشكل جعلهم الأيدى المنفذة للبكوات والممالك في عملية إستغلالهم للفلاح المجرى . وإشتهر هؤلاء الأقباط بمحرصهم ، بما جعل الكثيرين من بينهم يتمكنون من جمع الثروات الطائلة . وكان بعضهم يعيش معيشة بذخ واضح ، ويمتلك الكثير من الجوارى والعبيد ؛ ولكن غالبيتهم كانت تحاول

دائماً إخفاء مظاهر ثرائها ، حتى لا يطمع فيهم البكوات الممالك . وكثيراً ما كان البكوات يحصلون من الأقباط ، في ساعات ، على ما أنفقوا في جمعه السنوات الطوال ، وبدون أية قاعدة . وإشتهر بعض أقباط مصر بتمتعهم بنموذ كبير؛ مثل المعلم ميخائيل فرحات ، والمعلم رزق ، اللذين كانا من كتاب على بك الكبير . وكان المعلم رزق يستغل معرفته ، أو إدعائه معرفة التنجيم ، في التأثير على سيده ، وبدرجة جعلته يسيطر عليه ، ويستغل هذه السيطرة في الحصول على ما يرغب فيه ، سواء من الأموال ، أو حتى من الأجانب .

ومع إزدياد سلطة البكوات ونفوذهم . وبخاصة في القرن الثامن عشر ، أصبح لعدد منهم ، وكما كان للولاة العثمانيين ، أطباء خصرييون ، كان بعضهم من الأوروبيين . وينطبق ذلك على علي بك وعلى محمد بك أبو الذهب وعلى حسين بك كشكش . ولكنهم كانوا لا يفرقون بين الطب والسحر . وكانت بعض بيوت البكوات تضم كذلك المضحكين ، وفرق الموسيقى ، اللازمة للطرب والرقص .

وعلاوة على بيوتهم الموجودة في عواصم الأقاليم ، كان للبكوات الممالك بيوتاً أخرى في القاهرة ، ينفقون على بنائها الأموال الطائلة ، وبشكل يجعلها قريبة الشبه بالقصور . وفي أثناء القرن الثامن عشر ، كانت قصور البكوات قريبة من بركة الفيل ، التي كانت أراضيها تستخدم في تدريب الممالك . وكان هذا هو الحى المذى فضل إسماعيل بك ابن إيواظ . وأقام فيه . في سنة ١٧٢٤ . احتفالات زواج ابنته ، التي حضرها الوالى عثمان باشا . وإنتشرت قصور البكوات حول بركة الفيل ، وبخاصة قصور إبراهيم بك ومراد بك . أما محمد بك الأتاني فإنه بنى قصره إلى جنوب الأزبكية .

وكانت قصور البكوات تبنى من الحجر والطوب ، وتشتمل على دورين

أو ثلاثة ، وتشتمل على قاعات للإستقبال ، وحجرات خاصة ؛ وكانت تنقسم إلى  
 « السلامك » ، و « الحرمك » ؛ ويضم مكاتب للمعاونين ، وإسطبلات للخيول ،  
 ومخازن ، وأروقة وحدائق داخلية . وكان لكل منها بئراً وحماماً خاصاً به .  
 ولم يكن مظهرها الخارجى يدل على عظمتها ، وإن كانت تشتمل فى داخلها على  
 كل وسائل الرفاهية المعروفة فى ذلك الوقت . وكانت الأرضيات تغطى بالرخام  
 الملون ؛ وكانت الجوانب تنقش بروسوم هندسية عربية ؛ أما السقوف فكانت  
 ملونة ومذهبة . وكانت هذه القصور تشبه الحصون ، بأسوارها المرتفعة السميكة  
 الحصينة ، وبواباتها الضخمة . وتحملت فى أوقات الفتن ، التى إنتشرت فى القرن  
 الثامن عشر ، عمليات الحصار من الجماعات المعادية ، والتى اضطرت ، فى بعض  
 الحالات ، إلى إستخدام بعض المدافع لفتح ثغرات فى الأسوار . وكانت  
 « البواكى » المحيطة بالحدائق تساعد على تخفيف حرارة الشمس ؛ كما كانت الممرات  
 العلوية المرصوفة بالرخام تسمح بمرور تيار متجدد من الهواء فى داخل القصر ،  
 فلا يشعر الإنسان فيه بالحر ، حتى فى فصل الصيف . وكانت القاعات مفروشة  
 بالسجاجيد الفارسية الفاخرة ، وتتناثر على أطرافها الوسائد المزركشة بخيوط  
 الذهب والفضة . وكان البكوات يقضون أوقاتهم إما فى الحرمك ، مع السيدات ،  
 وفى هذا الجوار المترف ، وإما فى الحدائق المليئة بأشجار النخلة ، أو يجلسون تحت  
 البواكى المغطاة ، ويدخنون ، ويراقبون النعام والفلان الذى يربونه فيها .  
 وكان لبعض البكوات قصوراً فى خارج العاصمة ؛ مثل قصر على بك فى  
 شرق القاهرة ؛ وقصر إبراهيم بك على الضفة اليمنى للنيل فى مواجهة  
 جزيرة الروضة ؛ والذى حوله الجنرال كليبر إلى مستشفى عسكري يتسع  
 لأربعمائة سرير ؛ وقصر مراد بك فى الجزيرة ، وهو القصر الذى كان يشتمل على

ثكنات المالك ، والذي نزل فيه الجنرال بونايرت بعد موقعة الأهرام ، وقبل دخوله إلى القاهرة .

وبين الباشا الوالى ، وضباط الأوجاق ، والمالك ، والكشاف ، والبكوات ، ضاعت المصلحة الفعلية والأساسية للمصريين ، وتنافسوا فيما بينهم لزيادة سيطرتهم ، ولزيادة عملية إستغلالهم .



## الفصل التاسع

### خصائص الحكم العثماني

نجح العثمانيون في وضع نظام حكم يقوم على أساس تقسيم السلطة بين ثلاثة قوى : الوالي ، وضباط الحامية العسكرية ، والماليك ؛ وكان هذا أساساً لنجاحهم كذلك في الاحتفاظ بمصر ولاية عثمانية ، حتى نهاية القرن الثامن عشر . ولكن هذا الحكم العثماني تميز بخصائص معينة ، تظهر من الدراسة الشاملة لعهد الحكم العثماني ، ومحاولة معرفة تفاعل القوى الحاكمة مع الرعية ، ومعرفة الخطوط العامة للعلاقات المادية والمعنوية الموجودة بينهم ، ومحاولة استنباط القواعد العامة التي كانت تنظم هذه العلاقات . ولقد تميز العهد العثماني في مصر بالطبقة الاجتماعية وسيادة روح الأرستقراطية ، كما تميز باستغلال القوى الحاكمة للحكومين ، ثم إنصف بالجهود والرجعية ، وبخاصة في وقت ضعف الدولة العثمانية ؛ وإن كانت صلات التضامن المعنوي ، والديني ، كانت واضحة ، وساعدت على استمرار هذا الحكم ، رغم وجود تعارض واضح في المصالح المادية لكل من الحاكم والمحكوم .

#### ١ - الطبقة :

بلغ عدد سكان مصر في العهد العثماني ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة ، كانوا ينقسمون ، من الناحية الاجتماعية ، إلى ثلاثة طبقات متميزة عن بعضها : الأتراك العثمانيون ، والماليك ، والمصريين . ولم يكن هناك أى توازن بين هذه الطبقات ، من الناحية العددية ، ولا من ناحية وظائفها الاجتماعية ؛ ومع ذلك فقد تكاملت مع بعضها في شكل هرمي من ثلاث درجات ، أو مصاطب . تنفصل كل منها اجتماعياً

عن غيرها إنفصالاً تاماً ، وإن كانت موجودة سوية في نفس التشكيل .  
وكانت المجموعة الأولى هي مجموعة العثمانيين ، وهم الذين يمثلون الغزاة الفاتحين ،  
ويمثلون السيادة . وكانت تشمل على الوالي ، وضباط القوات المسلحة الموجودين  
في مصر ، وكبار موظفي الولاية الذين كانوا يعينون من الدولة العثمانية ، ويحضرون  
من عاصمتها . وكان الوالي ، أو الباشا ، يقضى فترة وجوده في مصر ، بعيداً عن  
المصريين . حقيقة أن الأهالي كانوا يحفظون برؤيته عند حضوره إلى القاهرة ،  
وكانوا يتجمعون على جانبي الطريق الذي يشقه موكبه الرسمي ، حتى يصل إلى  
القلعة ؛ وكان هذا التجمع يشتمل كذلك على بعض السيدات والأولاد . كما كان  
المصريون يتشرفون برؤيته في المناسبات الرسمية ، وبخاصة عند ذهابه لصلاة  
العيد ، وعند رئاسته للاحتفالات الرسمية ، مثل حفل سفر وخروج الحمل ،  
وكذلك سفر التجديدات التي كانت مصر تمد بها الدولة العثمانية ، عند اشتباها  
في حرب مع إحدى الدول الأجنبية . أما فيما عدا ذلك ، فإن الباشا كان يقضى كل  
أوقاته في قصره الموجود بالقلعة ، بعيداً عن العامة ؛ وحتى مشاركته في جلسات  
الديوان كانت رسمية . وكان الديوان الصغير ، الذي يضم قادة الفرق العسكرية ،  
أو أغاوات الوجاقات ، يشهد تحرراً في بحث المسائل ، وإبتعاداً عن الشكليات  
والرسميات ، أكثر من الديوان الكبير ، الذي كان يضم عدداً من العلماء والأعيان  
من المصريين . ولا شك في أن شعور الوالي بكونه من جنس الغزاة الفاتحين ،  
كان يقربه من ضباط وقادة الفرق العسكرية العثمانية ، وبشكل لا يتوفر أمام غيرهم ،  
حتى وإن كانوا من علماء البلاد وأعيانها .

وهذا الشعور بالانفصال الطبقي ، مارسه الأتراك العثمانيون بشكل واضح ،  
لا حيال كبراء مصر وحدهم ، بل حتى تجاه المالك ، رغم أنهم كانوا مثلهم ، من  
الحكام ، وكانوا مثلهم ، أجناب عنها ومستوردين إليها . ويرجع ذلك ، في المقام

الأول ، إلى شعور الأتراك بأنهم قد أخذوا البلاد عنوة من المماليك ؛ فهم غزاة ، والمماليك أصبحوا خاضعين لهم ؛ حتى وإن كانوا قد تحالفوا معهم ، وساعدوهم في حكم البلاد . وما دام التركي كان يشعر بمثل هذا الشعور تجاه المماليك ، فإن شعوره العنفي كان يصل إلى مرحلة الانفصال الكامل عن الوطنيين ، أبناء البلاد . ومهما زادت ثروة المصري ، وارتفعت قيمته ودرجة تحرره في العلم ، فإنه كان دائماً يعتبر رعية في نظر التركي ، ويعتبر « فلاحاً » ، حتى وإن كان هذا الباشا لا يعرف أكثر من التوقيع باسمه .

وكان بقاء الوالي في القاهرة لفترة محدودة من الزمن ، وخوفه على منصبه من المؤامرات والفتن ، ورغبته في الحصول على أكبر ما يمكنه جمعه من الأموال ، حتى يعوض ما أنفقته للحصول على هذا المنصب . ويضمن رضاه والسلطات العالية ، عنه ، ويضمن لمستقبله بعض المدخرات - كان كل ذلك يساعده على الحذر من المحيطين به ، والحذر من البسكوات المماليك ؛ ونفس هذا الخوف ، مع الرغبة في الحصول على الأموال ، قد تبلور في شكل تحكم وضغط على الأهالي ، حتى يحتفظ بهيبته ، ويحصل على ما يريد وهذا يؤدي إلى انفصال تام بينه وبين بقية الطبقات الموجودة في البلاد . ونفس هذا الشعور بالانتساب إلى جنس الغزاة الفاتحين كان موجوداً لدى كبار موظفي الولايات من الأتراك ، الذين كانت الدولة تعينهم ، والذين كانوا يحضرون من عاصمتها . وكان هذا الشعور موجوداً كذلك لدى قادة الفرق العسكرية وضباطها . وساعد التنافس الموجود بين الأتراك العثمانيين وبين البسكوات المماليك على زيادة الترابط بين أعضاء كل مجموعة ، وظهور التنافس بوضوح بين مصالح كل منها . وعملت الدولة العثمانية ، منذ أول حكمها لمصر ، على الاحتفاظ بهذا الشعور العنفي واضحاً ؛ وحرّم السلطان سليم على رجال قواته المسلحة الزواج من مصر ، وحتى الزواج من أرامل المماليك الذين قتلوا في أثناء المعارك . حقيقة أن هذه القرارات كانت

مهدف ، في المقام الأول ، الاحتفاظ برجال القوات المسلحة خاضعين ثمم  
الخضوع لاحتياجات الامبراطورية ، دون إرتباطهم باقليم معين من أقاليمها ؛  
ولكنها أدت إلى زيادة تثبيت الشعور بالطبقية الاجتماعية بين المنتصر والمهزوم ،  
وبين الحاكم والمحكوم . ولن يتجرأ الضباط الأتراك على التزاوج مع المصريين  
إلا في أثناء القرن الثامن عشر ، أى في مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، وتفككها ،  
واشتغال بعض الضباط بالزراعة والتجارة ، وامتلاكهم الاملاك في الأقاليم  
الموجودين بها ، ودون أن تقوى الدولة ، في ضعفها ، على إتباع النظام .

وكانت المجموعة الثانية هى مجموعة المماليك ؛ وهم الذين يمثلون حكام مصر  
السابقين وأصبحوا ، بعد هزائمهم أمام الأتراك العثمانيين ، يتعاونون معهم  
في حكم الأقاليم ، وفي شكل تحالف بين مجموعتين عسكريتين ، إحتفظت الأولى  
والمنتصرة لنفسها فيه بالأولوية والسيادة ، وكان على الثانية أن تقدم لها ، في هذا  
التحالف ، الولاء ، وتساعد على إستمرار نظام الحكم ، وإستمرار إستغلال  
أبناء الأقاليم . ويقدر المؤرخون عدد المماليك الذين كانوا موجودين في مصر  
في العصر العثماني بما يقرب من عشرة آلاف مملوك ، كانوا يستوردون بشكل  
مستمر من الخارج . وكان المماليك يرتدون الملابس الفاخرة ، ويعيشون عيشة  
البذخ ، ويسكنون القصور الفخمة ، ويقتنون الجوارى الحريم ، والغلمان لتدريبهم  
على الحرب والفروسية .

ولا شك في أن شعور المماليك بأنهم كانوا أمراء البلاد ، وبأنهم كانوا  
مستوردين ، كان يؤدي إلى شعورهم بالتالي ، بالانفصال عن الأتراك العثمانيين ،  
وشعورهم كذلك بالانفصال عن المصريين . ولكن تربيته العسكرية ، وتخصصهم  
في حكم الأقاليم ، كانت تقربهم وظيفياً ، من الأتراك ؛ كما أن حكمهم للأقاليم ،  
وشعورهم بأنهم أمراء مصر ، كان يقربهم ، عاطفياً ، من المصريين . ولكن النظام

العثماني كان يفصل بين هذه المجموعات ، رغم وجود تكامل وظيفي بين اختصاصاتها الاجتماعية . وظل المالك وبكواتهم يقومون بدورهم المحدد في حكم الاقاليم في وقت قوة نظام الحكم العثماني ؛ ولكنهم عمدوا إلى زيادة سلطاتهم في الوقت الذي ضعف فيه نظام الحكم العثماني . وفي المرحلة الأولى ، كان هم المالك الأول ، وشغلهم الشاغل ، هو الوصول إلى البكوية ، كهدف في حد ذاته ، لا يمحرون على التطلع إلى ما وراءه ، ويكرسون وقتهم لجمع الثروات ، وشراء المالك الجدد ، والمعيشة في مستوى اجتماعي مرتفع . أما في المرحلة الثانية ، وهي مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، فإن بعض المالك أخذ يتطلع إلى السلطة السياسية ، علاوة على السلطة الادارية . وأصبح شيخ البلد يقف من الوالي موقف الند لند ، وقد يتدخل في أمر عزله ، أو في أمر تعيين قائم مقام له ؛ وقد يعتمد إلى الاستقلال بالبلاد ، كما سرى فيما بعد ، مع على بك الكبير .

وكان المالك يستوردون جوارهم وزوجاتهم من الخارج ، الأمر الذي أدى كذلك إلى استمرارهم كطبقة منفصلة عن طبقة العثمانيين ، ومنفصلة عن كل المصريين . وكانت حياة المملوك ، منذ إستيراده لمصر ، حتى وصوله إلى البكوية ، أو حتى إلى منصب شيخ البلد ، تجعل هذه الطبقة منفصلة كل الانفصال عن غيرها ، في أصلها وتعليمها ، ووظيفتها التي تؤدها بالنسبة للجنح . وساعدت مسألة عدم ترك معظم المالك ذرية لهم ، وإعتادهم بشكل مستمر على عملية الشراء والاستيراد لتزويد بيوتهم بالعناصر الجديدة ، على إنفصال طبقة المالك عن غيرها من الطبقات الاجتماعية الموجودة في مصر . حقيقة أن المالك كانوا أكثر إتصالا من العثمانيين بالمصريين ، وأنهم كانوا يشركون المصريين في حفلاتهم وأفراحهم ، الأمر الذي كان يدفع بعض المصريين إلى الشموخ نحوهم بنوع من حب التابع لسيده . ولكن هذا الشموخ ، من الطرفين ، يدل كذلك على وجود تبلور طبقي بين المجموعتين داخل نفس المجتمع ، أكثر مما يدل على تقارب بينهما . وثبتت عملية استغلال المجموعتين

الحاكتين لأبناء البلاد على وجود تبلور واضح في المصالح الاقتصادية ، الأمر الذى يحتم وجود شعور بالانفصال الاجتماعى فيما بينهم .  
أما المجموعة الثالثة فكانت هى مجموعة المصريين ، أبناء البلاد . وكان أبناء هذه المجموعة هم الذين يقومون بأعمال الفلاحة والزراعة ، وهم التجار ، وأرباب الصناعة والحرف .

ويمكننا أن نقسم هذه المجموعة ، من الناحية الاجتماعية ، إلى أكثر من طبقة ؛ ما دامت تشتمل على الفلاح الصغير الذى لا تزيد حيازته من الأرض على ثلاثة أفدنة ، وتشتمل كذلك على أرباب الصنایع ، وعلى كبار التجار فى عواصم البلاد ، الذين كانوا يسمون « شاهبدر التجار » . فهذه المجموعة تشتمل إذاً على الطبقة الثمينة ، وعلى صفار الطبقة الوسطى ، أو « المساتير » ، كما تشتمل على الأعيان ؛ هذا علاوة على إشتغالها على رجال العلم ، من أساتذة الأزهر وفقهاء اللغة والإسلام .

وكانت هذه المجموعة ، كلها ، محرومة من ممارسة السلطة السياسية ، التى كانت -مكرراً على الحكام الغزاة ، وعلى أعوانهم الماليك . كما كانت تمثل المجموعة التى تخضع للاستغلال فى هذا النظام ، وفى صالح المجموعتين الأخرتين .

وكان الفلاح يرتدى الملابس الخشنة الرخيصة ، ويعيش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتاً من الطين التى ، بالاشتراك مع البهائم . وكان يعيش على حده الكفاف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع ، بمجرد جمعه ودرسه ، تحت تصرف الصراف ، وشيخ البلد ، يمثل سلطة الكاشف ، أو سلطة الملزم على المنطقة . ولم يكن فى وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة ، التى كانت تستولى على المال الميرى ، فقدأ وعيناً ، وتستولى على فائض الكشوفية ، علاوة على ما قد يطلع فيه رجال السلطة . وكانت المياط تجبر الفلاح على الخضوع ؛ كما أن السلطة

لم تترك الفلاح إلا الحد الأدنى اللازم لمعيشته ، حتى يستمر مع بهائم ، في العمل في الحقل ، ويستمر في الإنتاج .

وكانت السلطة تتدخل كذلك وتفرض نفسها على رجال الحرف وأصحاب الصناعات ، وبشكل يقوى من عملية إستغلال الحاكم للحكوم .

ومع الفقر الذى ساد هذه المجموعة ، وهى تمثل القوة الوطنية ، ساد الجهل ، وأصبح المصرى لا يجد وقتاً للدراسة والتعليم ، سوى ما كان موجوداً في بعض الروايات والكتاتيب ، من مبادئ الحساب ، وأساسيات الاسلام . وسادت كذلك الأحوال الصحية ؛ وكان المصرى هو أكبر قطاع تنفرس فيه الاوبئة ، وتؤثر فيه المجاعات . وتكاثف الفقر مع الجهل ومع الامراض والاوبئة للوصول إلى إنخفاض مستوى المصرى ، عما كان عليه في عهد السلاطين المماليك ؛ وأخذ المصرى يرزخ تحت عيى الطبقات المستغلة ، وعجز عن تطوير وسائل إنتاجه ، وعجز عن دفع ما يطلبونه منه إلا بالكاد . وساعد الخوف من السلطة ، وسيطو رجالها ، وتجريدات التأديب التى كانت ترسلها لبعض المناطق من وقت لآخر ؛ على ظهور أمراض إجتماعية وأخلاقية ؛ فأصبح الفلاح يوصف بالجن ، ويعجز عن ذكر الحقيقة ، وقد يتعامل بالكذب والغش ، وفي ظل مناخ نفسى غير سليم .

وإضطهر المصرى إلى التذلل والتوسل ، حتى تسمح له السلطات بالإستمرار في حيازة قطعة الارض التى يعيش منها . لأنه التابع ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى . وحتى التجار ورجال العلم فإنهم ، رغم نجاح بعضهم في تكوين بعض الثروات ، وفي الوصول إلى بعض المناصب في القضاء والاقواف ، كانوا خاضعين للسلطة السياسية ؛ أما في وقت ضعف هذه السلطة السياسية ، فإنهم قد خضعوا للسلطة العسكرية ، التى كان يتمتع بها رجال الواجهات ورجال المالك .

وهذه الطبقة الواضحة في العصر العثمانى ، كانت تتميز كذلك بشعور الحكام

والعسكريين والماليك بأنهم يكونون أرستقراطية، وبشكل يفصل بينهم وبين عامة المصريين . ففى طبقة أرستقراطية ؛ حتى وإن كانت تختلف عن الشعور الطبقي الأرستقراطى الذى كان موجوداً لدى طبقة النبلاء فى أوروبا الإقطاعية ، خاصة وأن هذه الأرستقراطية الشرقية لم تكن وراثية ، وتخصصت داخلياً فى أمور جمع الضرائب والإلتزام ، أكثر من تخصصها فى الحروب والأعمال العسكرية .

## ٢ - الاستقمول :

تميز الحكم العثماني فى مصر ، ونتيجة لوضوح الطبقية الاجتماعية ، وظهور روح الارستقراطية ، بأنه يقوم أساساً على إستغلال الحاكم للمحكوم .

ولقد تخصص العثمانيون فى أمور الحكم ، وفى كل الأقاليم التى فتحوها وضموها إلى دولتهم ؛ ولم يساعدوا على زيادة الإنتاج ، أو على تطوير وسائله ؛ وبطريقة جعلت العثمانيين عالة على الشعوب التى كانوا يحكمونها .

ورغم نعمة الحكم ، التى وصلت إلى حد التحكم عند الأتراك العثمانيين ، فإن فكرتهم عن الدولة كانت بسيطة ، وساذجة : فهم عناصر محاربة ، وتحكم ، وتدافع ، وترد العدوان ؛ وعلى الأقاليم أن تزودها بما يلزمها للقيام بهذه المهمة ، وبالطريقة التى تراها أو تفرضها على الرعية . فالدولة العثمانية دولة محاربة ، والجيش هو أهم أجهزتها ؛ وعلى الأقاليم أن تدفع الأموال اللازمة للإحتفاظ بمتطلبات هذا الجيش وقياداته ، وفى مستوى رفيع . ولكن حصول الدولة على الأموال كان يتطلب الإهتمام بحفظ الأمن ، أى إخضاع الرعية ؛ ويتطلب كذلك فض المشكلات التى قد تنشأ بين الأهالى وبعضهم ، أو بين مجموعاتهم . وإستدعى هذا الأمر أن تشرف الدولة على وسائل الحكم الداخلى ، وعلى وسائل جمع الضرائب ، وتشرف كذلك على القضاء . أما فيما عدا ذلك ، من شؤون الصحة والتعليم ،



والمواصلات ، فإن الدولة كانت لا تتم بها كثيراً ، وتركها لمجهودات الفردية ، أو للمؤسسات الأهلية . ولا شك في أن هذا الاتجاه جاء نتيجة لشعور الأتراك العثمانيين بتلورهم وبانفصالهم عن بقية الشعوب التي كانوا يحكمونها . ولا شك كذلك في أن هذه الاتجاه قد حرم الأتراك العثمانيين من الوصول إلى وحدة فعلية بين الأقاليم التي حكموها ، ومن صبغها بالصبغة التركية ، الأمر الذي يظهر بوضوح في أقاليم البلقان ، ويظهر بوضوح كذلك في منطقة الشرق العربي ، ومصر .

وبفكرتهم البسيطة عن الدولة ، لم يحاول الأتراك العثمانيون فرض نظام معين في الحكم الداخلي على كل الأقاليم ؛ فاحتفوا بخضوع الزعامات الموجودة لهم ، في النواحي المعنوية والإسمية ، في المناطق الصعبة والجبلية ؛ بينما عمدوا إلى إدخال نظم حكم مباشرة أكثر من ذلك في الأقاليم السهلة ، وإن كانوا قد استعانوا هناك كذلك بقيادات قديمة ، كانت موجودة في البلاد قبل مجيئهم ، مثل الماليك ، وإستخدامها كأعوان لهم في حكم البلاد .

وكما كان الجيش وسيلة الدولة في الحرب ، كان وسيلتها كذلك في الحكم . وإذا كانت بعض الأقاليم قد شهدت توزيع الدولة لقسم من الأراضي الزراعية على فرق الجيش ، حتى تغني الدولة نفسها مؤونة الإنفاق عليهم ؛ فإن مصر قد شهدت إشتراك قادة الوجاقات في الديوان . أي في مساعدة الوالي على إتخاذ القرارات الهامة التي تخص البلاد . وإذا كانت مصر لم تخضع لنظام تزويد رجال الوجاقات بإقطاعات زراعية يعملون فيها ، ويشعرون منها ، فإنها كانت تخصص نصيباً معيناً من الأموال الأميرية لدفع رواتب الجنود والضباط ، علاوة على قيامها بالتزاماتها تجاه الدولة بإرسال « الخزنة » سنوياً إلى إسطنبول ، وتجاه الأراضي المقدسة بإرسال « الصرر » مع الفلال والحمل والكمسوة سنوياً إلى الحجاز .

ومن ذلك يتضح أن العثمانيين قد خصصوا لأنفسهم الحكم ، دون أن يشاركوا

في الإنتاج؛ وحرّموا أبناء البلاد من أن يصلوا إلى المشاركة في حكم إقليهم . وعمدوا ، أكثر من ذلك ، إلى تدعيم سلطتهم بمجموعة المالك التي كانت تحكم مصر وتستغلها قبل حضورهم . وبإسم الدفاع عن البلاد ، عاشت المجموعتين الحاكمين ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، دون أن تشتركا في حرب واحدة للدفاع عن البلاد . فهي طبقة حاكمة ومستغلة ، ولم تسكن مصر في حاجة إلى وجودها ، وإلى استمرار الإنفاق عليها . طبقة « طفيلية » تتمص عرق الكادحين ، وتفرض نفسها عليهم بالقوة ، ولكي تحتفظ بمستوى المعيشة الذي تختاره لنفسها ، مهما زاد العبء . ونقل على كامل عباد الله الصالحين . ومع ضعف الدولة ، وعدم تطور أنظمتها في حد ذاتها ، وعدم مسيرتها للتطور الكبير ، الذي سار قدماً في دول الغرب منذ عصر الاستكشافات الجغرافية ، أصبحت هذه الدولة محسوبة على الأقاليم التي تحكمها ، وأصبحت تمثل عقبة في سبيل تطورها وتقدمها . وكان حرص الحاكم على الإحتفاظ بمناطق إستغلاله ومناطق نفوذه يمثل الجود ويمثل الرجعية في هذه المنطقة الهامة من مناطق العالم .

### ٣ — الجود والرجعية :

ولقد إمتاز الحكم العثماني بأهـ عمل على الإبقاء على الحالة التي كانت موجودة قبل دخوله إلى المنطقة ، ولم يحاول تجديدها ، بل أبقاها كما هي ، وفي جوهرها الاساسي . وحتى بعد أن وضعت مجموعة القوانين في عهدى سليم وسليمان ، فإنها ظلت سارية المفعول بالنسبة لكل سلاطين الدولة بعد ذلك . ومن هذه الناحية ، كانت الدولة العثمانية تمثل الجود ، وعدم مسيرتها للتطور الذي كان يهتبر من ستن الحياة . وبعد فترة من الزمن تمر على المنقطة بدون حدوث أى تطور ، يعتبر النظام رجعياً ، علاوة على جوده أو تجمده .

وقد يدعى البعض أن تطور الأحوال الاقتصادية ، وتحول طرق التجارة بين الشرق والغرب بعيداً عن منطقة مصر والشرق الأدنى في أوائل القرن السادس عشر كان هو المسئول الوحيد عن ذلك الجود والتخلف الذى أصاب كل المنطقة . والواقع أن لتحول طرق التجارة العامة بعيداً عن المنطقة مسئولية في ذلك التخلف الذى أصاب النشاط التجارى ، وإن كان من الصعب تحميله مسئولية عدم تطور وسائل الإنتاج نفسها ، إذا ما كانت هناك الرغبة والعزيمة والحاجة لتطورها عند المنتج والمستفيد ، أو عند الحاكم والمحكوم في نفس الوقت . وإذا كان تحول طرق التجارة العالمية قد أثر على قيمة الضرائب والرسوم التى كانت الدولة تجبها على هذه التجارة ، وحتى إذا كان قد أثر على قيمة رؤوس الأموال السائلة ، فقد كان في وسع المنتج المصرى ، سواء كان من رجال الزراعة أو الحرف ، أن يحسن من وسائل إنتاجه ، ويزيد من قيمة إنتاجه ، إذا ما كان يرغب في تعويض ما فاتته وضاع عليه من تحول تجارة العبور . وكان في وسع الحاكم ، إذا ما كان مستميراً ، أن يساعد على هذا الاتجاه ، حتى يزيد من فائض القيمة ، الذى كان يشترك مع رجال حكمه في العيش منه . ولذلك فإن تجمد نظم الحكم العثمانية يشترك في المسئولية مع تحول طرق التجارة العالمية في الوصول إلى تخلف الإنتاج ، وسوء الأحوال الاقتصادية في البلاد .

وبعمل الدولة على الاحتفاظ بنفس النظم رغم مرور الزمن ، أصبحت النظرة العامة لهذه النظم على أنها هدفاً في حد ذاتها ، لا وسيلة من الوسائل تؤدي إلى خير المجتمع . وظهرت نظريات جديدة في السياسة في غرب أوروبا ، خافت الدولة العثمانية من أن تصل إلى رعاياها ، أو حتى إلى رجال الحكم الموجودين فيها ومع مجيء القرن الثامن عشر . وما صاحبه من تطور فكري وفلسفي وسياسي ، أصبحت الدولة العثمانية تمثل الرجعية في آرائها ، وفي نظم الحكم التى كانت تطبقها .

حقيقة ان الدولة العثمانية سارت ، منذ أول أمرها ، على سياسة عملية ، وهي الاحتفاظ بالنظم والنظريات والقيم التي كانت موجودة قبل مجيئها ؛ ولكن احتفاظها بهذه الأوضاع لفترة طويلة من الزمن ، ودون إدخال أى تطوير عليها ، رغم التطور الذى كان يتم فى كل العالم ، كان يدل على تجدها ، ويدل على أنها احتفظت بالمنطقة كلها فى ظل جو عام من الرجعية .

ومع ضعف الدولة ، زاد تمسكها بنظمها ، كما زاد خوفها من التغير ؛ فزادت فى وجودها ، وزادت فى رجعيتها . وأصبحت الدولة تشكل فى الجميع ، حتى فى الولاة الذين كانت ترسلهم لحكم الأقاليم ، وتخشى من إعلانهم الاستقلال بولاياتهم عنها . فعملت على تحديد سلطاتهم ، وعلى إحاطتهم بعدد من الجواسيس والعيون ، الأمر الذى أدى بهم إلى عدم التحرك ، حتى لا يقعوا فى المخطرور : فهم لا يتحركون للقيام بعمل خاطئ ، ولا يتحركون كذلك للقيام بعمل نافع . فالهم هو عدم قيامهم بأى شئ قد يظهر أمام الدولة على أنه ضده سياستها العليا . ثم قامت الدولة فى أثناء القرن الثامن عشر ، بتحديد فترة حكم الولاة بستة واحدة ؛ وبذلك فقدت الدولة نفسها كل قيمة فعلية لهؤلاء الولاة ؛ وأصبحوا مجرد ممثلين رسميين ، وإسميين ، للسلطان رأس الدولة .

ومع تحديد مدة الولاية ، حددت الدولة اختصاصات الولاة ؛ فأصبح الدفتردار ، وهو المسئول عن الإدارات المالية ، يعين من إسطنبول ؛ وكذلك السكنا ، أو السكتخدا ، نائب الوالى والمسئول عن النواحي الإدارية ، أصبح يصل من عاصمة الدولة ؛ وحتى منصب قاضى القضاة الحنفى أصبحت الدولة تختار من يتولى مهامه ومسئوليته . هذا علاوة على كون سلطة الوالى محدودة بالديوان ، الذى كان يشارك فيه قواد الفرق العسكرية ، وبسلطة البكوات المماليك ، الذين كانوا يتولون إدارة أقاليم البلاد .

ومع الجلود والرجمية ، واتمسك بالنظام كما هو ، زادت المساوىء والأمراض  
طنينا وتقرساً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى في النظم الإدارية  
والعسكرية ؛ فالجود مع الضعف علامة من علامات الشيخوخة ، ومن علامات  
النهاية ، التي يعجز فيها الحكم عن تطوير نفسه ووسائله السير بالبلاد . ورغم أن  
منطقة الشرق الأدنى كانت تنهياً لتطور جديد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية  
قبيل دخول لقوات العثمانية إليها ، فإن سيطرة العثمانيين عليها ، واحتفاظهم  
بالأوضاع كما كانت ، أخر من حدوث هذا التطور . وإذا كان الحكم العثماني قد  
احتفظ للمنطقة بنظمها وتقاليدها ، فإنه قد جمدها في هذه المرحلة الحضارية ، ولمده  
ثلاثة قرون .

#### ٤ - روح التضامن والمنافع الاسلمى :-

إذا كانت مصر قد فقدت ذلك المركز المتفوق الذي كانت تحتله في العالم الإسلامى  
بعد دخول القوات العثمانية إليها ، فإن ذلك كان يرجع إلى فقدان الخلافة الإسلامية ،  
التي كانت تجتذب أنظار المسلمين جميعاً صوب أمير المؤمنين الذي كان موجوداً في  
القاهرة ، حتى وإن كان قد أصبح لا يمارس سلطات فعلية . كما أنه كان يرجع إلى  
فقدانها سيطرتها على الأراضى المقدسة ، التي إنسلخت عنها ، وأصبحت ولاية جديدة  
من ولايات الدولة العثمانية .

ولكن وجود الأزهر في القاهرة ساعد على احتفاظ هذه العاصمة بنفوذ على  
وآدى ودينى ، لدى كل من يرغب في الدرس ، ويمجد في نفسه إستعداداً عالم .  
وأدى السلطان سليم نفسه بعض الصلوات في هذا الجامع ، كما أظهر كثير من الولاة  
احترامهم له ، وأضافوا إليه بعض البنايات ، وإهتموا بالطلبة الذين كانوا يدرسون  
فيه . ولكن علينا أن نذكر أن هذه الجامعة عاشت في العهد العثماني على

سمعتها الماضية ، أكثر مما كانت تقدر على القيام به من أجل مستقبلها ، أو حتى من أجل حاضر الإسلام والعلم في البلاد . وإنخفض مستوى طلبة الأزهر بشكل واضح في أثناء العهد العثماني ، خاصة وأن بعضهم كان يلتجئ إلى هذا الجماعع فراراً من الظلم ودخولاً في حى الإسلام من الإضطهاد ، أكثر من تردده عليه طلباً للعلم . وعلينا أن نعرف بأنه من الصعب فصل الأزهر وأحواله عن الأحوال التي سادت مصر ، وسادت كل المنطقة وكان الأزهر وغيره من الجوامع والمساجد أماكناً لقراءة القرآن ، وطلب الدعوات ، الرفع البلاء عن الأمة ، ولكشف الغمة ، ولوقف الأوبئة ، أو لإنهاء المجاعات ؛ وكانوا يدعون فيها كذلك بالنصر للسلطان ، إذا ما اشتركت جيوشه في حرب ضد فارس ، أو ضد روسيا .

وكان الأزهر يمثل المناخ العلمى والإسلامى الموجود في مصر في هذه الفترة أصدق تمثيل . ولم تكن هذه الفترة مواتية كثيراً للدراسة ؛ كما تدل الأبحاث التي عملت في علوم وآداب وفقه وتشريع هذه الفترة على وجودها . وعدم إشتغالها على جديد تضيفه إلى المعرفة في هذه الميادين . هذا بشكل عام . وإن كان البحث الدقيق يرشدنا إلى ابن إياس (الذى توفى سنة ١٥٢٤) والذي يمتد تاريخه بدائع الزهور في وقائع الدهور ، إلى السنوات الأولى من العصر العثماني ، وإن كان هذا المؤرخ ينتمى إلى الجيل السابق ، جيل سلاطين المماليك ؛ ويرشدنا كذلك إلى ابن زنبيل (الذى توفى سنة ١٥٥٣) والذي كتب عن « تاريخ السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغورى سلطان مصر وأعمالها ، موالذى أعطى لنا وصفاً حاسياً لكفاح طومان باى ونضاله بشجاعة ضد الغزو العثماني لمصر . ولكن علينا أن منتظر حتى وقت ظهور الجبرتى ( ١٧٥٦ - ١٨٢٥ ) لكي نجد مؤرخاً له قيمته ، ويعتبر أول مؤرخى مصر الحديثة بمعنى الكلمة . ويمكننا أن

نجد كذلك حاشية محمد بن حزة الرمل (المتوفى سنة ١٥٩٦) على د منهاج ، والنواوى للشافعية . ولم تشهد هذه الفترة ظهور أى كتب فى الجغرافيا ، كما أن إكتشاف العالم الجديد ، وظهور المخترعات فى أوروبا ، لم تؤثر على عقلية من كانوا رجالا للعلم فى مصر فى ذلك الوقت . وحتى المشتغلين بالطلب ، أصبحوا يحصلون على مناصبهم بدفع الرشى وتقديم الهدايا . ولكننا نجد أن مؤلفات عبد القادر البغدادى (المتوفى سنة ١٦٢١) ، وكتاب القاموس الذى وضعه الشيخ مرتضى الزبيدى (المتوفى سنة ١٧٩١) ، هى من الكتب الكبيرة التى وضعت فى هذا العصر . ونعرف أن محمد بك أبو الذهب قد إشتري النسخة الأصلية من هذا الكتاب ، ودفع فيها مائتا ألف درهم من الفضة ، لى يضعها فى مكتبته التى أنشأها بجامعه ، الأمر الذى يرجعنا من جديد إلى أيام عظمة بغداد السابقة .

وكان المناخ العام الذى يسود مصر فى هذا العصر العثماني هو مناخ إسلامى واضح ، تنتشر فيه الاحتفالات بموالد الشيوخ والأئمة ، سواء فى القاهرة أو فى غيرها من العواصم ؛ وعلاوة على مولد الإمام الحسين ، والإمام الشافعى ، الذى كان يمتد لعدة أيام ، ويملا القاهرة المعز لدين الله وحي الأزهر بألاف من الزائرين ، إحتفظ مولد السيد أحمد البدوى فى طنطا ، وسيدى عبد الرحيم القنائي بمجموع كبير من الزوار والمريدين . وكانت بعض الأصوات ترتفع من وقت لآخر ضد إعطاء هذا الاهتمام الكبير للموالد ، ولكنها كانت تفشل فيما تهدف الوصول إليه . وكانت قوانين الدولة ترسم أمر إقفال محلات الشراب أثناء شهر رمضان ، وترسم ضرورة التمسك بشعائر الدين واحترامها .

وأضاف العهد العثماني بعض المعطيات الجديدة إلى فن المعمار الإسلامى الذى كان موجوداً فى العصر المملوكى . وسيكون هذا التأثير من طبعاً ، يؤدى إلى تصغير القباب ، وتقليل إرتفاعها ، مع إتساع قاعها ؛ فأصبحت القباب مفلطحة ؛

وأصبحت المآذن متعددة الأضلاع ، وتنتهى بقمة هرمية أو مخروطية . وتم في هذا العهد بناء عدد من المساجد في القلعة ، وفي بولاق ، وكذلك مسجد محمد أبو الذهب الذى عمل على شكل مسجد السنانية ؛ كما تم كذلك إصلاح وترميم عدد كبير من المساجد ، مثل مسجد عمرو ، ومسجد الإمام الشافعى ، والإمام الحسين ، والسيدة نفيسة ، وكذلك الجامع الأزهر ، الذى أضيفت إليه بعض الرواقات ، مثل رواق اليمنيين . وقام على بك بإدخال إصلاحات كبيرة على مسجدى السيد أحمد البدوى فى طنطا ، والإمام الشافعى فى القاهرة . وكان أكبر من اهتم بالمساجد فى العصر العثمانى هو الأمير عبد الرحمن كتنخدا ، الذى بنى وأصلح ورسم ثمانية عشر مسجداً ، علاوة على ما بناه من الزوايا والمدارس والسبل والأسواق ، وأوقف عليها الأوقاف ، للاتفاق عليها ولصيانتها . وشاهد القرن الثامن عشر بناء عدد كبير من التكايا والوكالات والأسواق فى القاهرة وكانت تنصف ، فى مجموعها ، بحافظتها على روح المعار الإسلامية .

ولا شك فى أن هذا المناخ الإسلامى كان عاملاً يربط بين الحاكم والمحكوم ، بين العثمانيين والملوك والمهري ؛ ويشعر الأهالى بأن المنصرف فى أمرهم ينتمى إلى دينهم ، حتى وإن كان يختلف عنهم فى لثته ، ويختلف عنهم فى طبقته وفى مصلحته . وكان هذا الرباط يدعم من روح التضامن ، إن لم تكن روح الوحدة ، ويدعم البنيان السياسى ، ويقوى أركانه ، كما ظهرت فيه الشقوق ، وأصبح مهدداً بالانهيار . واستمر روح التضامن الإسلامى هذا فى مصر طوال العهد العثمانى ، وكان خطوة أولى وطبيعية ، على الطريق المؤدى إلى حركة الجامعة الإسلامية فيما بعد ، حتى وإن كانت ظروف البلاد قد سارت من سيء إلى أسوأ ، ووصلت الأحوال الاقتصادية إلى مرحلة التخلف .



## الفصل العاشر

### التخلف الاقتصادي

تسكانت التغيرات الهامة التي وقعت في منطقة الشرق الأدنى في أوائل القرن السادس عشر ، مع طبيعة وخصائص الحكم العثماني ، الذي تميز بالطبقة ، وبروح الأرستقراطية ، وبلاستغلال ، مع جهوده ورجعيته ، في الوصول بالاحوال الاقتصادية في مصر إلى مرحلة لم تتقدم بعدها ، بل حتى تفقرت عنها في بعض القطاعات ؛ وذلك في الوقت الذي إستمرت الاوضاع الاقتصادية في تطورها وفي تقدمها في مناطق أخرى من العالم . فن الجرد وصلت الاوضاع الاقتصادية في مصر إلى حالة من التخلف الواضحة ؛ وظهر ذلك في جميع القطاعات : في الزراعة وفي الصناعة وفي التجارة وفي المالية . وإستمرت هذه الحالة سائدة في البلاد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر .

#### ١ - الزراعة :

كانت الزراعة هي وسيلة الانتاج الأولى في البلاد ، وكانت مرتبطة بالأرض وبالري وبالأساليب المستخدمة في الزراعة والاستغلال الزراعي .

أما الأراضي فكانت ، منذ القدم ، تعتبر ملكا للسلطان ، الذي يقوم بتوزيع مساحات منها على أعوانه ورجاله نظير ما يقدمونه له من خدمات ، وتوزيع باقي المساحات على الفلاحين لزراعتها ودفع الضرائب النقدية والعينية عنها . وكانت المساحات التي توزع على أعوان ورجال السلطان توزع بالتالي على صفار الأعوان ، الذين كانوا يهيدون بها ، بدورهم ، إلى الفلاحين لزراعتها . وأبقى

السلطان سليم بعد دخوله مصر على هذا النظام ؛ إلا أن حيازة الفلاحين للأرض كانت وراثية ، ما دام الفلاح يدفع ما يربط عليه من أموال ، وما يطلبه رجال السلطة منه .

أما بالنسبة لإيرادات الدولة من أموال الأراضي ، فقد كانت هناك بعض أراضي الأوقاف التي لا تدفع الضرائب ، وهناك أراضي الالتزام ، التي كانت توزع على من يتعهدون بجمع الضرائب ، وبشروط معينة ، ويوزعها الملتزم بدوره على صغار الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها للملتزم . والفرق واضح بين الإقطاع وبين الالتزام ، خاصة وأن هذا النظام الأخير كان عوداً بجمع الأموال ، ولم يكن وراثياً ، إلا بشروط معينة ، وأهمها موافقة الحاكم عليها . وكان السلطان سليم قد أمر بجمع الأراضي وتسجيلها ، وتسجيل أسماء مستثمريها ، وما يكلف به كل مزارع من أموال . وبعد أن كان الكاشف هو الذي يشرف على جمع الأموال ، بمساعدة عدد من الكتبة والصرافين ، أصبحت هذه العملية من إختصاص الملتزمين ، في وقت ضعف الدولة العثمانية . ولا شك في أن عدم إمتلاك الفلاح لأرضه ، مع ضعف إمكانياته وزيادة ما يطلب منه ، جرد الفلاح من الدافع اللازم لتحسين عملية الاستثمار ، ولتحسين حالة الأرض ، أو حتى الاهتمام بالاحتفاظ بها في نفس مستوى خصوبتها .

أما أراضي الأوقاف ، فكان بعضها موقوفاً على الأعمال الخيرية ، مثل المساجد والمدارس والكتاتيب ، والتكايا ، وبعضها وقفاً أهلياً ؛ وذلك حسب حسب رغبة الواقف في حجة الوقف ، وللاستفاد بالريع في بعض الأوجه المحددة . ولا شك في أن تجميد رأس المال بهذا الشكل كان يضمن إستمرار الحصول على الربح أو الغلة ، ولكنه كان يهزم الورثة من الاستفادة باستثمار رأس المال ، ومن تنميته ، ويؤدي إلى تفتت نصيب الورثة من هذا الربح من جيل لآخر ، مع تزايد

أعدادهم . وبدأت عملية الوقف تحت تأثير ديني ، ولضمان الحصول على ريع ينفق منه على أعمال البر والخير ؛ ولكنها تطورت وزادت مع الزمن ، وأصبح النافع الأول لها هو ضمان عدم تعرض طمع الحكام لهذه الأملاك ، وضمان عدم دفع الورثة ضرائب عنها . ولا شك في أن إهمال النظار أدى إلى قلة خصوبة الأرض الموقوفة ؛ كما أن هذا النظام أدى إلى تجميد بعض من قطاعات الموارد في البلاد ، وفي بعض الحالات كان النظار يستغلون ما كانوا ينظرون عليه من أوقاف ، سواء أكانوا من بين المستحقين أو كانوا من رجال الدين .

وأما نظام الالتزام فقد التجأت إليه الدولة العثمانية في وقت ضعفها ؛ ويتخذ أن كان الكشف والصناجق يشرفون على جمع الأموال الأميرية ، أصبحت الدولة تصد بهذه المهمة إلى من يرغب في القيام بها من أعيان البلاد ، سواء أكانوا من العثمانيين أو من المالك أو المصريين . وقد تتفق الحكومة رأساً مع الملتزم ، أو تعرض « دائرة الالتزام » بالمزايدة على من يرغب فيها . وكان الملتزم يدفع مقدماً قيمة ضرائب دائرة الالتزام لمدة سنة ، ثم يصبح له الحق في تحصيل الضرائب في دائرته ؛ ويتسلم « عقد الالتزام » من شيخ البلد ، الذي أصبح هو الحاكم الفعلي لمصر في وقت ضعف السلطة العثمانية . وبهذا العقد كان الملتزم يتحول إلى ما يشبه الحاكم المطلق في دائرة التزامه ، وعلى الأهالي أن يطيعوه ويؤدّون له ما يطلبه من ضرائب ؛ فكان يستخدم كل الوسائل الممكنة لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من الفلاح ، الذي لا يقدر على معارضته . وكان الملتزم يحصل على غلات قسم من أراضي الدائرة التي يلتزم بجمع الأموال منها ، ويسمى بأرض « الوسية » ؛ وكان يسخر الفلاحين في زراعتها ، ولا يدفع عنها أموالاً للحكومة . وبحصول الملتزم على هذا « الامتياز » من الحكومة ، أصبح يمثل أعلى سلطة في المنطقة ، ويسخر الإدارة في خدمته ، وخدمة عملية جمع الأموال ؛ وحتى إدارات الأمن خضعت

له ، كما خضعت له بقية الاختصاصات الإدارية ، وأصبحت له كلفة في تعيين شيخ  
 للبلد في كل قرية من القرى التابعة لدائرة التزامه ، وكذلك تعيين « الشاهد » الذي  
 يحفظ سجلات الأراضي ، والتي تدون فيها المساحة وأسماء الفلاحين أصحاب  
 الحيازة وقيمة الاموال المقررة على كل منهم ، و « الصراف » الذي يجمع الاموال  
 ويسلمها لللتزم ، و « الخولى » الذي يدير أراضى الوسية ، و « المشد » الذي ينفذ  
 العقوبات التي يفرضها الملتزم على الفلاحين الذين لا يدفعون الضرائب أو يرفضون  
 الخدمة المفروضة عليهم في أرض الوسية ، و « السكلاف » الذي يعنى بمواشى الوسية .  
 وكان في كل قرية ، علاوة على ذلك ، خفراء وإمام ونجار وحسداد وحلاق ،  
 يتقاضون رواتباً من القرية . وكان الملتزم يشرف على الزراعة في دائرة الالتزام ،  
 ولكن الزراعة كانت تقوم عموماً على المجهودات الفردية ، وتستخدم فيها الاساليب  
 الاولى ، والتي كانت شائعة منذ قرون عديدة . وكان هم الملتزم الاول يتجه إلى جمع  
 أكبر نصيب ممكن من غلة الارض ، لا إلى زيادة الاستثمار ، وتنمية المحصول  
 والغلة . أما الحكومة التي فقدت حتى عزيمتها على جمع الاموال بنفسها ، فإنها كانت  
 عاجزة عن القيام بمشروعات الري والصرف اللازمة : فكانت الاراضى تروى  
 بنظام رى الحياض ، وتعطى محصولاً واحداً في السنة ، إلا في المساحات الصغيرة  
 والمجاورة للنيل مباشرة ، والتي كانت تستخدم فيها بعض السواقي ، أو يستخدم  
 الفلاح الشادوف في رباها ؛ وكانت المحاصيل الصيفية غير معروفة ، أو تكاد تكون  
 غير موجودة .

ومع عجز الحكومة عن القيام بالمشروعات اللازمة ، وإنصاف الملتزمين  
 إلى جمع ما يمكنهم جمعه من غلة الارض ، وعجز الفلاح عن تحسين زراعته وتحسين  
 أرضه ، قلت مساحة الارض المزروعة ، وطمش عليها الصحراء ، وقلت إنتاجيتها ،

وذهب الجزء الاكبر منها إلى جيوب الملازمين ؛ فزاد ظهور التخلف في ميدان الزراعة ، وفي قطاع الفلاحين .

## ٢ - الصناعة :

تأثرت الصناعة والحرف في مصر بتغير طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب ، وتحولها من منطقة الشرق الأدنى إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . وهذه الفترة العصية المليئة بالحروب وتجريد الحملات ، إنتهت باستيلاء العثمانيين على مصر . ثم قام السلطان سليم قبل رجوعه إلى مقر سلطنته بترحيل ما يقرب من خمسمائة من العمال وأرباب الحرف إلى إسطنبول ، للاستعانة بهم في ترقية الصناعة في عاصمة الإمبراطورية . وكانت هذه خسارة كبيرة لمصر ، إذ أنه إختار أقدر من وجده في البلاد ، غرمت مصر من عملهم ، وحرمت من فنيهم .

وأثر فقد مصر لمكانتها كدولة مستقلة على الصناعات والحرف الموجودة فيها . وبعد أن كان الجيش والأسطول أساساً لكثير من الصناعات الحربية ، كالأسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، إضمحلّت الصناعات التي كانت تقوم على وجود الجيش والأسطول ، وكانت من الصناعات الهامة . كما أن إنتقال مقر عاصمة الدولة من القاهرة إلى إسطنبول قضى على كثير من مظاهر الزرف وصناعة الكاليات التي كانت تستخدم لوازم الملك .

وجاءت بعد ذلك نظرة الحكام العثمانيين إلى الهدف من وجودهم في القاهرة ، وإلى فهمهم لطبيعة الحكم ، إذ أنها قد صرفتهم عن الاهتمام بالصناعة والحرف ، إلا فيما يتعلق بكونها أحد موارد الضرائب ؛ الامر الذي أدى إلى ضعف نظام طوائف الحرف ، وإلى تأخر الصناعة . كما أن فتح الحكام العثمانيون الباب للواردات

الصناعية الاجنبية ، حرم الصناعة الوطنية من الحماية اللازمة لها ، وأفقدتها قطاعاً من السوق الوطنى نفسه ، وذلك فى الوقت الذى عجزت فيه ، مادياً وتنظيمياً ، عن التطور والنمو .

ولا شك فى أن التطور الذى أصاب نظام طوائف الحرف فى العهد العثمانى كان يمثل كل هذه العوامل المختلفة ، وكان يؤدى حتماً إلى تخلف الصناعات الموجودة فى البلاد .

وبعد أن كان لكل حرف طائفة ، ولكل طائفة شيخ ، يرمى شئون الصناع وشئون الصناعة ويدافع عن مصالحهم المشتركة ، فى البيئة الصناعية المحدودة الموجودة فى ذلك الوقت ؛ وبعد أن كان لكل طائفة نظام ثابت ، يشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويتم بتمرين الصبيان وترقيتهم إلى مرتبة العريف ، وتمرين العرفاء وترقيتهم إلى مرتبة المعلمين ؛ وبعد أن كان هذا النظام يتم بمدة التمرين ، ويراقب الصناع رقابة دقيقة من الناحيتين الفنية والاجتماعية ، ويخرج غير الصالحين منهم ويعيدهم عن الطائفة ؛ وبعد أن كان هذا النظام يحول دون إستبداد أصحاب رؤوس الاموال ، وإستئثارهم بأرباح الصناعة ، وتسخيرهم عمالهم لمصلحتهم الذاتية بغض النظر عن مصلحة الحرفة ، وضرورة رفعها إلى المستوى اللائق بها - بعد كل ذلك ، أدى تدخل الحكام العثمانيين فى نظام الطوائف إلى تحولها عن الغرض الذى أنشئت من أجله - وهو التخصص والعمل على رفق الحرف - إلى غرض آخر هو التحكم فى الصناع وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة .<sup>(١)</sup> أى كان كل ما يهمها هو الحصول على الاموال بكل طريقة ممكنة ؛ وبخاصة فى عصر ضعف هذه الحكومة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : دكتور محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادية فى المصور الحديثة .

القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ . ص ٣٠ - ٣١ .

ولقد زاد إشراف الحكومة على الطوائف ، وأخذت تتدخل في تقاليدهما وتنظمها الداخلية . وأصبح واجب شيخ الطائفة الأول يتمثل في جمع الضرائب . وتركت الحكومة لهذا الشيخ أمر تقدير فئات الضرائب ؛ فظهر اختلال في توزيع الأعباء الضريبية بالعدل ؛ وأصبح في وسع هذا الشيخ أن يرهق مرقوسيه ، وظلم من يرغب في ظله . وأدى ذلك إلى عجز بعض مهرة الصانع عن دفع ما يطلب منهم ، وإلى خروجهم من مجموعة الحرفيين . وبعد أن كان شيخ الطائفة رجلاً فنياً يعمل وفقاً لتقاليد الحرفة ، إقترب في إختصاصاته من موظفي الحكومة ؛ وعمل على إرضاء رجال الإدارة ورجال الحكم دون إلتفات لأمر الصناعة . وأخذ المشايخ يستغلون عملية إلتزامهم بجمع الضرائب ، وحرثهم في جمعها ، في الحصول على فائض يبقى لهم ، بعد تقديم ما تطلبه الحكومة ، وتقديم الهدايا لرجالها ، حتى يحتفظوا برضاها ورضاهم . ومع مرور الزمن ، أصبحت وظيفة شيخ الطائفة عرضة لأن يشتريها من يدفع فيها أكبر ثمن ؛ وأصبح من الممكن بالتالي أن يدخل إلى هذه الطائفة من كان يقدر على إرضاء شيخ الطائفة ، الحديث النعمة والفن ؛ وأدى ذلك إلى تأخر الصنائع وتخلف الفنون . وبعد أن أصبح عمل شيخ الطائفة إدارياً ، أهمل أمر معاينة من يخرج من أفراد طائفته على تقاليد الحرفة ؛ فتهاون الكثير من الصانع في عملهم وفي معاملاتهم ، وقلت حماسهم على العمل وعلى الإنتاج والإبداع . ونفس نظرة رجال الحكم إلى طوائف الحرف على أنها إدارية ، جعلتهم يسمحون بتكوين طوائف لغير الصانع ، مثل الخدم والجمالين والممثلين والمغنيين والحلاقين والسقاين وغيرهم ، مما كانت تعتبر في هذا العصر على أنها حرف وضيعة ، أو قليلة الشأن ؛ فأدى ذلك إلى فقدان نظام الطوائف ما كان له من تقدير . وهكذا أدت نظرة الحكومة إلى موارد الإنتاج في مهر نظرة إستغلالية بحثة ، وإجتهادها في الحصول على كل ما كانت ترغب فيه من أموال ،

إلى نتيجة عكسية . فأرغقت الصناعات بالضرائب ، مما أدى إلى قلة الإنتاج الصناعي ، وإلى انحطاط مستوى الصناعة ، وبالتالي إلى قلة حصة الضرائب ، وانخفاض ما يصل منها إلى خزينة الدولة .

ولقد اندثرت كثير من الصناعات التي كانت موجودة في عهد المماليك ؛ ولكن وجود السوق المحلي وحاجته إلى منتجات تنمى مع أذواق الأهالي ، ساعد على بقاء كثير من الصناعات ، وتفضيلها على المنتجات الأجنبية ؛ كما أن نظام المعيشة الأسرية في البلاد ، ومركز الرق منها ، ساعد كثيراً على استمرار وبقاء بعض الصناعات الأهلية في المدن والقرى على السواء .

وكانت أهم الصناعات التي بقيت في مصر ، في العهد العثماني ، هي الصناعات الغذائية : مثل طحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريغ والسكر وإستخراج الخل وقطير ماء الورد والمرق وصناعة الدعير والحلوى ؛ والصناعات الكسائية مثل غزل ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والكتانية وصناعة اللباد والتطريز ومنتجات العقادين ودباغة الجلود وصناعة الأحذية ؛ والصناعات الخاصة بالبناء : مثل ضرب الطوب وصنع الجير والجبس والتجارة والحداة والخراطة ؛ هذا إلى جانب بعض الصناعات الأخرى المختلفة : مثل صناعة البسط والحصر وصناعة السفن وقطع المراكب وكذلك صناعة الأسلحة والبارود وصناعة النحاس وتبييضه والصياغة وحك النقود . وكانت غالبية هذه المصنوعات تستهلك في الأسواق المحلية (١) ، وكانت سراكزها تقوم في الجهات التي تخدمها فيها البيعة : مثل المراكز العمرانية التي يكثر فيها المستهلكون ؛ والمراكز الساحلية والتيلية التي تساعد فيها

(١) انظر : دكتور محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة .



سهولة المواصلات على قلة تكاليف النقل . وكان أشهر هذه المراكز هي القاهرة والإسكندرية ودمياط وأسيوط والقصر وقنا .

### ٣ - التجارة :

أصبحت التجارة في مصر بضربة قوية ، في أواخر العهد المملوكي وأوائل العهد العثماني ، نتيجة لتحول طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى وحوض البحر المتوسط إلى منطقة غرب أوروبا والمحيط الأطلسي . ولا يمكننا أن ننسب مسؤولية هذا التغيير لحكم الاتراك العثمانيين للمنطقة ، إذ أنه يرجع أساساً إلى ردود فعل دول غرب أوروبا في عصر النهضة على طرق التعامل التي كانت موجودة من قبل في هذه المنطقة المتوسطة في العالم ، ويرجع كذلك إلى روح الكشوف الجغرافية ، وازدياد نمو الدوافع الشخصية ، مع نمو النظام الرأسمالي في أوروبا نفسها . وعلى أي حال ، فقد تحمل الحكم العثماني للمنطقة النتائج المترتبة على الأوضاع السابقة له ، كما تحمل نتائج النظم التي وضعها للمنطقة ، وطبيعة العلاقات التي أقامها مع الدول الأجنبية بشأن التجارة .

أما التجارة الداخلية فإنها لم تحصر في عهد الحكم العثماني في نطاق التعامل في الحاصلات الزراعية ، والمصنوعات الوطنية ، وبعض المنتجات المستوردة من الخارج . وفي المدن ، استمر التعامل في الأسواق على نظام التخصيص ، والذي كان موجوداً قبل دخول العثمانيين إلى البلاد : فكانت لكل سلعة أو مجموعة من السلع المتشابهة سوقاً خاصاً بها ، تعمل معظم الحوانيت الموجودة فيه وتعامل بتخصص فيها . وإشتملت القاهرة مثلاً على أسواق للنحاسين ، والعقادين ، والصاغة ، والمغربلين ، والفحامين ، والسروجية . أما في خارج القاهرة ، فقد نشأت أسواق موسمية ، حول مراكز تجمع وتجمهر الأهالي في المناسبات ؛ وإشتهر منها مواد

السيد أحد البدوى فى طنطا ، ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس ، وكذلك موالد عدد من المشايخ والسادة الموجودين فى طول البلاد وعرضها ، وإستمرت هذه الموالد تمثل نشاطاً تجارياً كبيراً ، وتمثل أسواقاً سنوية ، يتم فيها التعامل التجارى جنباً إلى جنب مع زيارة المريدين وإشتراكهم فى هذه الموالد . ويجد أن نظام الاسواق السنوية قد تحول فى المراكز والقرى الكبيرة إلى أسواق أسبوعية ، تعقد فى يوم معين من الأسبوع فى مكان خاص بها ، وتنتقل بسلعها وتجارها ، فى اليوم التالى ، إلى مكان آخر . وأصبحت هذه الاسواق الأسبوعية تمثل بنىء هاماً فى حياة الأهالى فى كل منطقة من المناطق ، وكانت فرصة لالتقاء الفلاحين والتجار فى يوم معين من أيام الأسبوع .

وكان فى وسع الحكم العثمانى لمصر ، رغم تحول طرق التجارة العالمية عن المنطقة ، أن يؤدى إلى زيادة تنمية التجارة الداخلية ، إذا ما اهتم بها بطريقة اقتصادية ، وإذا ما اهتم بتوفير الثقة لدى التجار والمستهلكين على السواء . وكان الأمر يتطلب استقراراً فى نظم النقد ، وعناية من الدولة بالمقاييس والمكاييل والموازين ، ولكن ، هل كانت ظروف الحكم العثمانى وطبيعته تسمح بذلك ؟

أما فيما يتعلق بنظام النقد ، فنعرف أن مصر قد شهدت إضطراباً فى هذا الميدان قبيل دخول العثمانيين إلى البلاد . وكان سلاطين المماليك لا يعطون إهتماماً كافياً لعملية صك النقود ، ولا لوزنها القانونى . وكثيراً ما كانت قطع العملة تتعرض للغش فى دار صك العملة نفسها ، نتيجة للانحراف ، وقلة رقابة الدولة على اليهود الذين كانت تعيينهم للعمل هناك . وفى بعض الحالات ، كانت الدولة ، أو بمعنى أصح السلطات ، تكتشف هذا الغش ، وقد تقوم بمعاينة المسئول عنه ، خاصة إذا ما كان ذلك الغش غير صالح الدولة . وبعد أن خضعت البلاد لفوضى الحكم المملوكى فى هذا الميدان ، جاء العثمانيون بعمال فوضى جديدة ، كما جاءوا

بروحهم وإستغلال ، حتى في ميدان العملة ، وكانت الأسواق قد طغيت الكثير من إضطراب نظام العملة. وضاع على المتعاملين الكثير ، نتيجة لعدم ثبات مقياس القيم . وفي بداية الحكم العثماني ألغيت بعض أنواع العملة الفضية والنحاسية ، وإستبدلت بها غيرها ؛ كما أدخلت النقود العثمانية في التداول ، ووضعت قيم رسمية للنقود المصرية التي لم يصحبها الإلغاء . ومع ذلك فإن هذه العملية لم توضع بشكل واضح ومحدد ونهائي ؛ ويمكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تمديلا مختلفا لسعر المبادلة ، ولتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية والنحاسية في عهد حكم أول الولاة العثمانيين . ولم يكن هذا التعديل المستمر يدل على سهر الحكومة على مرافقة نظام العملة ؛ بل كان يدل على تفنن الحكام في الحصول على كل فائدة ممكنة لصالح بيت المال ، أو الخزانة . وكانوا يدفعون جعل سعر المبادلة في مصلحتهم ، وكسب أكبر فرق ممكن بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية . وتؤدي هذه العملية ، بطريقة تلقائية ، إلى انخفاض المستوى الفعلي للثروات ، وإلى انخفاض مستوى المعيشة .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثماني ، وكانت تستورد الذهب اللازم لهذه العملية من دارفور ، وتستورد النحاس من إسطنبول . وكانت العملة المصرية قد ربطت بالعملة التركية ، وبشكل جعل أي تأثير يحدث في قيمة هذه العملة الأخيرة يؤثر على قيمة العملة والنقود المصرية . وكان إلغاء التداول ببعض أنواع النقود ، وإستبدال غيرها بها ، وتقرير قيم رسمية جديدة للعملة الباقية ، يحدث في بعض الحالات في وقت إرسال الجزية إلى إسطنبول ، الأمر الذي كان يؤدي إلى تخفيض قيم النقود المتداولة ، وإلى زيادة الأعباء على دافعي الضرائب . وكانت مصر تتعامل بالدينار الذهبي ، الذي كان يشتمل على عشرة قطع فضية تسمى دراهم . وإستبدل العثمانيون بالدينار عملة ذهبية تساويه في الوزن والقياس ،

وتسمى «البندقى» . أما الدرهم فقد حلت محله عملة جديدة تسمى «الميدى» وكانت تساوى نصف الدرهم . وسيتطور الميدى بمرور الزمن ، ويسمى «بارة» ، وستساوى هذه البارة جزءاً من أربعين من القرش . وحتى الآن يصعب على دارس تاريخ هذه الفترة تحديد قيمة ثابتة لهذه القطع من العملة ، سواء فيما بينها ، أو بالنسبة لقطع العملة المعروفة في ذلك الوقت في العالم ؛ وذلك نتيجة للتغير المستمر في قيمتها . ومع ذلك ، فقد شهدت مصر التعامل بقطع العملة الأجنبية ، والتي كانت قيمتها ثابتة : وكان أهمها هو «الدوقى» ، أو «البندقى» ، وهو عملة البندقية ؛ و «الريال الهولندى» الذى ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، وكان يسمى «أبو كلب» ؛ و «الريال الإسباني» الذى ضرب على أحد وجهيه رسم نسر داخل شكل يشبه النافذة ، وكان يسمى «أبو طاقة» .

ونفس روح القوضى التى ظهرت في ميدان العملة ، ظهرت كذلك في ميدان المقاييس والمكاييل والموازين ، نتيجة لعدم خضوعها كذلك لرقابة فعالة . وأدى كل ذلك إلى اضطراب في الأسواق ، وإنعدام الثقة ، وزيادة الغش والتزوير ، وبالتالي إلى تدهور الحالة الاقتصادية . ورغم أن العثمانيين قد ساروا على نفس الموازين والمكاييل والمقاييس التى كانت موجودة في البلاد ، مع إدخال تعديل بسيط عليها ، إلا أن هذا التعديل كان في اتجاه خفض القيمة . ونتجت عن ذلك قلة مساحة الفدان عما كانت عليه من قبل ، كما اختلفت هذه المقاييس من مديرية إلى أخرى . وهدف العثمانيون من ذلك إلى زيادة كمية الضرائب المربوطة على للأراضي المسوحة ، وإلى زيادة إيراداتهم بطريقة غير واضحة ، وعلى حساب الفلاح .

أما التجارة الخارجية ، فإنها قد تأخرت وضعت بشكل واضح ، نتيجة لقلة البضائع التى أصبحت تمر بالبلاد ، مما أدى إلى قلة حصيله الضرائب الجمركية ، وقلة

ما كانت تسفيد مصر من أجور النقل ؛ هذا في الوقت الذي زادت فيه الصعوبات أمام تصريف المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية . وظلت العلاقات التجارية موجودة بين مصر وبقية البلاد العربية والإفريقية ، ولكن قيمتها قلت ، نتيجة لضعف الإنتاج الزراعي والصناعي فسي البلاد ، ونتيجة لضعف رأس المال والثروة العامة وتناقصها باستمرار . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك قلة شأن ميناء الإسكندرية ، وفقدانها قيمتها ، نتيجة لقلة صلاحية مينائها لإيواء السفن بعد إهمال الحكومة لها ، وصعوبة إتصالها ببقية الإقليم ، بعد انسداد خليج الإسكندرية ، الذي كان يوصلها بفرع رشيد ، وارتفاع أجور النقل . وظلت دمياط تتعامل مع الأقاليم السورية ، ومع تركيا واليونان ؛ كما ظلت السويس تتعامل مع الحجاز واليمن ، وفي واردات الهند من الحرير والبهار والتوابل ؛ ولستمرت أسيوط مركزاً للتجارة السودانية والإفريقية . وإشتغل عدد من الأجانب المقيمين في مصر بالتجارة الخارجية ؛ وكان منهم بعض الفرنسيين والإيطاليين ، وكانوا يقيمون في فنادقهم ، أو وكالاتهم ، والتي كانت تشتمل على مخازنهم ومساكنهم ، في كل من القاهرة والإسكندرية ودمياط . ورغم أن الدولة قد منحت هؤلاء الأجانب بعض الإمتيازات ، وأباحت لهم حرية التعامل وإقامة الشعائر الدينية ، وأغفرتهم من الخضوع للنظم القضائية والمالية السائدة في الامبراطورية (١) ، إلا أن هؤلاء التجار كانوا يلقون ، في بعض الحالات ، معاملة سيئة من الحكام ، ويلقون الكثير من الاضطهادات ، ويتعرضون لاستبداد البكوات . ورغم تعدد مفردات صادرات مصر ووارداتها ، فإن حجم

(١) انظر الاتفاقية الثمانية مع تجار البندقية ، والتي وقعتها السلطان سليم معهم في ١٤ فبراير سنة ١٥١٧ وثبت بها إمتيازاتهم السابقة ، ومنحهم بها إمتيازات جديدة - في كتاب -

التجارة الخارجية قد نقص كثيراً عما كان عليه في عهد سلاطين المماليك ، ووصل إلى ما يزيد قليلاً عن نصف مليون جنيه في مجموع الصادرات والواردات في السنوات السابقة لحيء الحملة الفرنسية إلى مصر . كما أن معظم السلع المستوردة أصبحت سلعاً كالية ، تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان ، من طبقة الموسرين ، من العثمانيين والمماليك ؛ أما بقية المصريين فكانت تكفي معظم حاجاتها ومطالبها من المنتجات المحلية . ولا شك في أن قطاع التجارة قد وصل ، تحت الحكم العثماني ، إلى مرحلة واضحة من النخف ، مثله في ذلك مثل بقية القطاعات الاقتصادية .

#### ٤ - الإدارة المالية :

كانت إيرادات الحكومة في العهد العثماني تقوم أساساً على الضرائب ، سواء أكانت مفروضة على الأراضي ، أو على الصناعات ، أو على التجارة . أما مصروفات الحكومة ، فكانت متعددة . ونلاحظ بشكل عام أن نظام الإدارة المالية ، فيما يتعلق بالإيرادات والمصروفات ، قد دخلته الفوضى ، وأظهرته في شكل يختلف عن الأشكال التي سادت في أوروبا في ذلك الوقت .

أما من حيث الإيرادات والضرائب ، فإنها لم تكن عادلة في توزيع أعبائها بين المتجنين ؛ وكانت هذه الأعباء تقع بشكل واضح على كامل الفلاحين ، أكثر من وقوعها على الصناع والتجار ؛ وكانت تقع على الفقراء أكثر من وقوعها على الأعيان والأثرياء . وعلاوة على ذلك ، نجد أن دافعي الضرائب كانوا لا يعلمون تماماً مقدار الضرائب المربوطة عليهم ، ولا موعد دفعها ، الأمر الذي ترك لتصرف جامعي الضرائب . كما تراخى الحكم في أمر تنفيذ القوانين واللوائح ، ومراقبة سرياتها ، الأمر الذي دفع بعض المحصلين إلى الانحراف في عملهم . وأدى طمع الحكام إلى زيادة فئات الضرائب ، حتى يجمعوا لأنفسهم ثروات من فائض

قيمة الإنتاج . وكانت نفقات الجباية مرتفعة ؛ واضطرت الحكومة ، في مراحل ضعفها ، إلى بيع دخل الضرائب لللتزمين ، وإلى ترك الحرية لهم فيما يجمعون . ورغم تعدد الضرائب ، فإن نظام الإلزام كان يوصل إلى خزانة الدولة قيمة تقل بكثير مما كان يجمع من الممولين . وكان هذا النظام ، في حد ذاته ، يتعارض مع النظم المالية السليمة ؛ وبدلاً من أن يصل مجموع الإيراد إلى خزانة الدولة ، التي تقوم بعد ذلك بالإنفاق على تكاليف جمع الإيرادات ، كان الملتزمون والكشاف والبكوات يحتجزون لأنفسهم ، وعلى التوالي ، أنصبتهم من الأموال المجموعة ، ويتحدد بذلك دخل الخزانة العامة ، دون أى تحديد لما قد يصل إليه نصيب جامعي الضرائب من هذه الأعباء . ولم يفرق الحكام في تلك العصور بين أموالهم الخاصة وبين أموال الحكومة ؛ وكانوا ينفقون من حصيلة الضرائب على مصالحهم الشخصية ، ويهملون مشروعات المنافع العامة ، سواء أكانت في قطاع الخدمات أو في قطاع الإنتاج . وحتى أمر الموافقة على دفع الضرائب عينا ، فإنه لم يكن يهدف خدمة الممول ؛ بل كان يخضع لعملية تحديد السعر ، التي كانت تقوم بها الحكومة ، ولعملية طريقة الكيل أو الوزن ، والتي كانت دائماً في غير مصلحة الممول ؛ هذا علاوة على أن عملية نقل الضرائب العينية وتشوينها وحراستها كانت تكلف الدولة من النفقات ما لم يكن هناك داع لها . هذا فيما يتعلق بالإيرادات .

أما فيما يتعلق بالمصروفات ، فكان أغلبها يخص الإدارة ، سواء أكانت محلية ، وتمثل في مرتبات ومخصصات الحكام ورجال القوات العسكرية ، أو إقليمية ، وتمثل في « الخزنة » التي كانت ترسل لإستانبول ، « والهره » التي كانت ترسل للحرمين ، ونفقات التجديدات التي كانت مصر تمولها الدولة العثمانية وقت إنشائها في الحروب . ومع انخفاض قيمة التنمية ، وقلة الأرباح ،

وإستهلاك الأحكام لجزء كبير من فائض القيمة ، إستهلك نظام الحكم  
العثماني الثمر والشجر في نفس الوقت ، وأفقد البلاد ما كانت في حاجة  
إليه ، السير في طريق التنمية ، أو حتى للاحتفاظ بنفس المستوى الذي  
كان لها . فأطبق التحالف الاقتصادي على البلاد من كل ناحية .



# الباب الثالث

القرن الثامن عشر



## الفصل الحادي عشر

### النصف الأول من القرن الثامن عشر

ظل نظام الحكم في مصر العثمانية يسير طبقاً للأسس التي كان قد وضع من أجلها ، طوال القرن السادس عشر ، والجزء الأكبر من القرن السابع عشر . وكان معنى هذا أن حاكم مصر هو الباشا أو الوالي ، وأنه كان يحكمها باسم السلطان ، وتعاونته في ذلك بقية السلطات الموجودة . حقيقة أن هذه الفترة قد شهدت كثيراً من حركات التمرد ، ولكنها شهدت كذلك محاولات الباشاوات للقضاء عليها ؛ وكان الولاة ينجحون في بعض الحالات في السيطرة على الموقف ، وإن كان المتمرّدون يصلون ، في حالات أخرى ، إلى التخلص من الباشا ، سواء بعرله أو بقتله . ولكن علاقة القوى الحاكمة في مصر ببعضها تضررت ، من الناحية الفعلية ، وإن لم يكن ذلك من الناحية القانونية ، ابتداء من الثلث الأخير من القرن السابع عشر : فقدت سلطة الوالي وضعفت بالتدريج ، وإن كان قد احتفظ قانوناً بوضعيته وإختصاصاته ، ووظيفته ومخصصاته ؛ وتمرت السلطة بالتدريج إلى أيدي عدد من البكوات المماليك ، أو من قادة الأوجاقات العسكرية .

#### ١ - الإنكشارية والعرب :

أصبح رجال أوجاق الإنكشارية هم المتصرفين في شئون البلاد عند نهاية القرن السابع عشر . وحاول إسماعيل باشا ، الوالي ، أن يستعيد سلطته في سنة ١٦٩٧ . وكان رجال الإنكشارية قد استولوا على إيراد الخمارك ، فطلب إليهم الباشا تسليم هذه الأموال لخزانة الدولة ، فنشأت الخصومة بين الطرفين ؛ وأصبح الإنكشارية في جانب ، في الوقت الذي إنضمت فيه الأوجاقات الست

الأخرى إلى جانب الوالى . وكانت من عادة الإنكشارية أن يحضر ضباطها في صبيحة يوم العيد إلى باب قصر الوالى ، ويصطحبوه إلى صلاة العيد ؛ وجاء عيد الأضحى في ١٠ يوليو سنة ١٦٩٧ ، وإمتنع فيه هؤلاء الضباط عن الحضور ، وعن تقديم هذا المظهر من مظاهر الإحترام والتبجيل للبasha . وإستمرت هذه الحصة لمدة ثلاثة أشهر . وقرب نهاية شهر سبتمبر ، إجتمع الإنكشارية ، وأجبروا الوالى على أن ينزل عن السلطة ، ويختار قائما بدلا عنه ؛ ثم تمفظوا عليه ، وأقفلوا الثغور وأصدروا الأوامر إلى نقط الحدود ، حتى لا تصل أى أخبار عمالقاها الوالى من سوء المعاملة إلى السلطان . وأصبح أحد أغا الإنكشارية هو المسيطر على الأحوال في مصر .

وبعد ست سنوات من ذلك ، أى في سنة ١٧٠٣ ، كان قائد آخر من قواد نفس الأوجاق ، هو على أغا الإنكشارية ، يتولى السلطة في مصر . وكان تافها ، عديم التجربة ، ولا يتميز إلا بتمصبه ومفالاته في القوة<sup>(١)</sup> . وظهرت هذه القوة في حالات كثيرة وبخاصة في ذلك الوقت الذى تميز بسوء الأحوال الاقتصادية . ولقد عمل على أغا على تحديد أسعار السلع ، كوسيلة من وسائل تمكين الأهالى من الحصول عليها . ولكن هذا التحديد السعر كان يقلل من كمية السلع التى تعرض فى الأسواق . وكان الجبن من بين هذه السلع . فأمر على أغا بإحضار رئيس طائفة تجار هذه السلعة ، وطلب منه أن يحضر له ثلاثة قناطير من الجبن ، لداره . فذهب رئيس التجار بنفسه وتسوق هذه الكمية من القرى ، وبأى سعر ، وأحضرها لدار الأغا . فأمر الأغا بإدخالها إلى المطبخ ، وذكر

(١) أنظر : DEHRAIN, Henri: L'Egypte Turque.

[ Tome V. de L'Histoire de la Nation Égyptienne. ] ،

p. 95.

للتاجر أنه كان في وسعه أن يحضر كميات من الجبن كذلك لاسواق المدينة ، كما أحضرها لداره . وأمر بجلده ، وبكل قسوة ، ومات التاجر بعد ثلاث ساعات . وكان التجار الفرنسيون قد حاولوا الحصول على وده بمجرد وصوله للسلطة ، فأهداه قنصلهم ستره من فرو ثعلب موسكو ، تزيد قيمتها عن مائة جنيه . ولكن التجار رفضوا بعد ذلك إعطائه هدية مالية حتى يسمح لهم الإتجار في البن ، فنفذ عليهم الأغا . ووجد في إحدى زياراته السوق أن أحد تجارهم لا يرتدى لباس الرأس الخاص بهم ، فأمر بطرحه على الأرض ، وبضربه بالعصا ثم بالكراييج . وكانت إهانة كبيرة للفرنسيين . واضطر القنصل إلى التدخل ، وقرر الباشا عزل على أغا . ولكن هذه العملية كانت مؤقتة . وظهر فيها ضعف الوالى ، وقوة رجال الانكشارية ، الذين طالبوا بعد بضعة أيام بضرورة إعادة سلطات على أغا إليه ، وذلك في إجتماع الديوان ، في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٧٠٣ . وكان على أغا قد شارك في قيادة حملات المحمل ، وربما وجد زملاءه أنه لا يستحق مثل هذه العقوبة ، خاصة وأنه كان قد أخطأ في حق أحد الأجانب . والمهم هو أن الباشا اضطر إلى النزول على طلبهم ، وأعاد سلطات على أغا إليه ، وخلع عليه خبطة . ودل هذا على ضعف الوالى أمام قادة الأوجاقات بشكل واضح .

وبعد على أغا ، ظهر نجم إسماعيل بك ، وهو الذى حظى بتقدير كل من المصريين والأجانب ، ولكنه توفي في نهاية شهر أبريل سنة ١٧٠٧ ، وسيطر بعده على باشا على البلاد . وبعد تركه مصر سنة ١٧٠٨ عادت سيطرة الإنكشارية كما كانت عليه من قبل .

ولقد تسببت سيطرة الانكشارية على السلطة في نشأة خصومة بينهم وبين بقية الأوجاقات ، التى تكنلت سويا ضد الانكشارية . وكان هؤلاء الآخرون يرغبون في أن تسوى الحكومة بين كل الأوجاقات ، وكما كان السلطان سليم

قد رسم . . . ثم أن أهل الوجاقات الست إجتمعوا وانفقوا على إبطال المظالم المتجددة بمصر وضواحيها ، وكتبوا ذلك في قائمة ، وانفقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب والانبساط<sup>(١)</sup> والتعريف بالبحرين أو المذبح لا يكون له جامكية<sup>(٢)</sup> في الديوان ، ولا ينتسب لوجاق من الوجاقات ، وأن لا يحتسب أحد من أهل الاسواق في الوجاقات ، وأن ينظر المحاسب في أمورهم ويحرر موازينهم على العادة ، وأن يركب معه نائب من باب القاضى مباشرة ، وأن لا يتعرض أحد للمراكب التى يبحر النيل ، التى تحمل غلال الانبار ، وأن يعمل الغلال المذكورة جميع المراكب التى يبحر النيل ، ولا تختص مركب منها بباب من أبواب الوجاقات ، وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الامناء باسم الاكل لا يؤخذ عليه عشر ، وأن لا يبيع شيء من قسم الحيوانات والقوة إلى جنس الإفرنج ، وأن لا يبيع البن بأزيد من سبعة عشر نصف فنة ، وأرسلوا القائمة المسكتبة إلى الباشا ليأخذوا عليها بيورلدى<sup>(٣)</sup> وينسأدى به في الاسواق ، فتوقف الباشا في إعطاء البيورلدى ، ولما بلغ الانكشارية مافعل هؤلاء إجتمعوا بياهم ، وكتبوا قائمة نظير تلك القائمة بمظالم الخردة<sup>(٤)</sup> ومظالم إسبانية الولايات وغيرها ، وأرسلوها إلى الباشا ، فمرضاها على أهل الوجاقات فلم يمتروها ، وقالوا لا بد من إجراء قائمتنا ، وإبطال ما يجب إبطاله من المظالم<sup>(٥)</sup> .

(١) يقصد بها مسعودات الغلال الحكومية .

(٢) كلمة فارسية . معناها بدل تعيين أو بدل جارية .

(٣) كلمة تركية . معناها أمر أو قرار يصدر من الصدر الاعظم أو من الباعا في إحدى

الولايات الثانية .

(٤) مبالغ صغيرة يدفعها الشعب للحكومة في بعض المناسبات .

(٥) أنظر : المجلد : ج ١ - ص ٣٤ حوادث ذى الحجة سنة ١١٢٠ هـ ( ١١ )

فبراير سنة ١٧٠٩ ،

ومعنى ذلك أن المظالم زادت بمصر ، وتجددت . مع مرور الأيام ؛ كما أن الفوضى كانت قد بدأت تضرب أطنابها داخل تنظيم القوات المسلحة للدولة ، وأن بعض رجال هذه القوات كان يحصل على وظائف أخرى ، ويحصل منها على بدل تعيين أو بدل جراحة ، وأن بعض التجار كان يحتوى برجال القوات المسلحة ، أو برجال الأمن ، حتى لا يخضع لطائلة العقاب ، وربما لا تخضع كذلك موازينهم ومكاييلهم للفتيش . هذا من جانب . ومن جانب آخر نرى أن رجال الانكشارية رفضوا الموافقة على هذه المطالب ، نظراً لأنها كانت تمس امتيازات لهم ، ووقفوا بذلك موقف المعارضة من رجال بقية الأوجاقات الست .

« ... واجتمع أهل الوجاقات ، ومعهم الصناجق بباب العزب ، وقاضى العسكر ونقيب الاشراف بالديوان عند البابا ، وأرسلوا إلى البابا أن يكتب لهم بيررلى بإبطال مأسأله فيه ، والمناذرة به ، وإن لم يفعل ذلك أنزلوه ونصبوا عوضه حاكماً منهم ، وعرضوا ذلك على الدولة . فلما تحقق البابا منهم ذلك كتب لهم مأسأله ، وكتب لهم القاضى أيضاً حجة على موجبة ، ونزلهما المحتسب وصاحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع البابا ، ونادوا بذلك فى الشوارع ... » (١) .

ومع ذلك فقد استمرت الخصومة بين الانكشارية وبين بقية الأوجاقات ، وخاصة أوجاق العزب . ورغم هدوء نسبي ، امتد ما يقرب من عام ونصف عام ، عاذه ظهور هذه الخصومة فى شكل عنيف ، فى شهر مايو سنة ١٧١١ ، واتخذ صورة من صور الحرب الأهلية ، كان يمثلها من جانب ضباط الانكشارية ، ومعهم الوالى خليل باشا ، وبعض البكوات ، مثل نيك جرجا ، الذى استقدم قوات من البدو إلى العاصمة ، ويمثلها من جانب آخر ضباط أوجاق العزب

والأوجاعات الأخرى ، ومعظم البسكات الذين ظهر من بينهم إبراهيم بك . وأخذ الانكشارية يطلقون المدافع من ثكناتهم المرتفعة ، والتي كانت تسيطر على المدينة ، على ثكنات العزب ، التي كانت أسفلهم . واستمرت الحرب بين الطرفين في شوارع المدينة ، وخارجها . وفي النصف الثاني من شهر يونيو ١٧١١ انتصر رجال وجاق العزب . فنقبوا الجدران التي كانت تفصل بينهم وبين بيوت أعدائهم ، واستولوا عليها . ونجحوا في شراء بعض عناصر الانكشارية نفسها . وفي يوم ٢٢ يونيو سنة ١٧١١ ، خرج أغا الانكشارية للقيام بعملية استكشاف من أعلى المقطم ، وانتهم أحد ضباطه هذه الفرصة ورفع العلم الأبيض ، دلالة على طلب التسليم . فكانت الهزيمة . وتراجع العزب الى داخل القلعة ، واضطر خليل باشا الى التنازل عن السلطة ، ونزلوا به من القلعة ، وسجنوه في أحد المنازل . أما أغا الانكشارية ، فان رجاله قد تخلوا عنه ، وانفضوا من حوله . وقتل ، وجروا جسده من الأرجل ، في ميدان الرميعة . وشهدت الأيام التالية عملية انتقام قام بها المنتصرون ضد من شكروا في تعاونه مع الانكشارية ، وقضوا على كثيرين منهم .

وسيطر المنتصرون في أيام شهر يونيو سنة ١٧١١ على مصر ، وكان من بينهم اسماعيل بك ، وعمد بك ، وقبطاس بك ، والدقردار ، والادود باشا ، وإبراهيم بك ، الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة بينهم ، نتيجة لتقدمه في السن ، ونظراً لفضامة ثروته . وبلغ عمره ما يقرب من ٧٥ سنة في ذلك الوقت . أما الوالي ، فان دوره أصبح ثانوياً ، كما أصبحت سلطته اسمية . ومع ذلك فقد فقد كانوا يخشون دائماً من عودة ظهور الاضطرابات ، وكانوا يجتمعون نهائياً ، ويزيدون الحراسة ليلاً ، ومنعوا الخروج في الشوارع بعد الساعة الثامنة مساءً . ورغم أن الهدوء ساد العاصمة لفترة تقرب من أربع سنوات ، إلا أن



حرباً أهلية جديدة ، أو فتنة ، عادت الى الظهور في شهر سبتمبر سنة ١٧١٥ ؛ بين طائفتين من طوائف المماليك ، أو بين بيتين من بيوتها الكبيرة ، هما القاسمية والفقارية ؛ نسبة الى قاسم بك الدفردار والى منافسه ذى المقار بك الكبير ؛ واستمر هذا النزاع بعد ذلك بين أوجاقات الجيش نتيجة لانضمامها الى هذا الجانب أو الى الجانب الآخر . وشهدت القاهرة مذبحه عنيفة استمرت فيها من يوم ١٨ الى يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٧١٥ ، وسالت فيها الدماء . وهجم فيها عيسى باشا الوالى على أماكن الانكشارية ، ومعه عدد من القوات وعدد من المماليك ، وأعمل السيف فى رقابهم ، وقضى على معظمهم ، وأرسل بضامان رؤوسهم ملحة الى استانبول .

ولقد ظل إبراهيم بك ؛ مثل الشخصية الأولى الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت ، الى أن توفى فى بداية سنة ١٧١٩ ، وتولى مكانه إسماعيل بك ، ابن ابواظ بك ، الذى كان قد قتل فى أثناء الفتن التى نشبت فى مصر فى سنة ١٧١١ . واستمر التنافس على السلطة فى مصر ، رغم تغير الرجال : وجميهم رجال جدد ؛ واستمر بين قادة القوات العسكرية . كما استمر بين البسكوات المماليك .

## ٢ - جركس بك :

تمتع إسماعيل بك بالثروة التى ورثها ، والتى ذكروا أنها بلغت أربعائة قرية ، وكانت تدر ما يقرب من مليون قرش كل عام ، كما اشتملت على أعداد كبيرة من المماليك . وتولى مكان والده ابواظ بك ، وحصل على رتبة البكوية ، وهو لا يزال أمرد ، ولا يبلغ من السن إلا ستة عشر عاماً . وعجب الأمهالى لرؤية هذا البك الصغير ، بلا حية ، فأطلقوا عليه قشطة بك . ولكن ترفعه ، مع ما كان يتمتع به من ثروة ونفوذ ، أوغر صدور الكثيرين عليه ، وجعلهم يحاولون منافسته فى السلطة . وكان محمد جركس بك من بين هؤلاء المنافسين ؛ وكان

سر عسكر ، وقاد فرقة بلغت ثلاثة آلاف من رجال الانكشارية المصريين ،  
وشارك بها مع الجيش العثماني الذي حاول رفع الحصار عن بلفراد في  
سنة ١٧١٧ .

ولاشك في أن محمد جركس بك كان لا يشعر ، وهو القائد العسكري الهمام ،  
ياحترام كبير لإسماعيل بك ، الذي بقى في المؤخرة . وشعر بأن قيادة بيت  
إبراهيم بك يجب أن تعود إليه ، لا إلى اسماعيل بك .

ولتبت المعارك بين إسماعيل بك وجركس بك ابتداء من يوم ٦ يونيو  
سنة ١٧١٩ ، واستمرت لمدة إحدى عشر يوما ، وإحدى عشرة ليلة . ومات  
في هذه المعارك ما يزيد على الألف . وتوقفت التجارة لمدة تزيد على الأسبوعين ،  
وكانت الحرايب مغلقة ، ولتذهب مستمرآ في الشوارع .

وأخيرا هزم محمد بك جركس بعد أن دافع عن نفسه بكل شجاعة ؛ فخرج  
عن القاهرة مع أربعين مملوكا ، وتعبه البدو ، وانقضوا عليه قرب بليس . وقتل  
أغلب من كان معه ، وتحطم سيفه ، ولكنه استمر يحارب بسيف آخر  
لستله من سرج فرسه . وجرح بالحرايب ، فأسروه وطأوا به إلى القاهرة ، في  
يوم ١٩ يونيو سنة ١٧١٩ . وأظهر خصمه اسماعيل بك شجاعة ، كانت تمنح  
المماليك ، ورفض قتله ، واستضافه ، وأمر بتضميد جراحه ، وأعطاه نقودا ،  
وهديّة من الفراء ، وأبعده عن البلاد متفيا إلى قبرص .

ولكن جركس بك لم يقبل هذه المروعة ، وترك الميدان بهذه الصورة ، فعاد  
إلى مصر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا ، في شهر سبتمبر سنة ١٧١٩ . وأخذ  
يتصل بالباب العالي ، وتهد بأن يدفع السلطان مبلغ خمسمائة ألف قرش كل  
عام ، إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته ، وحظي بمنصب الدفتردار . وكان له أعوان  
كثيرون في القاهرة نفسها ، وخاصة بين رجال الانكشارية الذين كانوا مخلصين

هـ ، وكذلك الوالى الذى كان يطمع فى ثروة إسماعيل بك وتم إغتيال الأحداث فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٧٢٠ ؛ وإنتهز رجب باشا فرصة خروج إسماعيل بك إلى الحج ، وقبض على أقرب أعوانه من المالك ، وعين محمد جركس بك أميرا للحج بدلا من إسماعيل بك ، وخلع عليه قطانا وفروة سمور وسار محمد جركس بك على فرس مطهية ، ومحيط به ثلاثمائة من رجال الإنكشارية ، بين متاخات الأعالى ، إلى بيت ابن إبراهيم بك ، أسأذه السابق . وزاد رجب باشا على هذا بمصادرته لقرى وأراضى إسماعيل بك ، وأمر بنهب قصره . وخرج جركس بك على رأس ألف من الإنكشارية على طريق السويس لمهاجمة إسماعيل بك عند عودته من الحجاز . ولكن إسماعيل بك علم من الأعراب بما ينتظرة ، فسار فى طريق آخر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا فى ملابس سيدة ، وإختبأ وأخذ يعد للأمر عدته . وأخذ إسماعيل بك فى قلب البكوات على رجب باشا ، بدعوى أنه كان يرغب فى القضاء عليهم ، وفى جعل البلاد تخضع خضوعا تاما للسلطان . ونجح فى تجميع البكوات ، وعدد من أغوات الأوجاقات . وأظهر هؤلاء الأخيرين لجركس بك أنهم كانوا متفقين سويا ، وأنه سيقى بمفرده إذا لم ينضم إليهم ، ويعملوا سويا من أجل عزل الباشا ، الذى كان يرغب ، كما ذكروا له ، فى التخلص منه .

ونجح المتآمرون بسهولة . ونصب يوسف بك الجزار بعض المدافع فوق المقطم ، وإحضر رجب باشا إلى التسليم بعد بضعة طلقات من البنادق والمدافع . ثم حُسوه فى أحد المنازل ، وأرسلوا ضابطا من كل وجاق إلى إستانبول لطلب عزل الوالى الذى يشكون منه .

وظل محمد جركس بك يحكم مصر حتى بداية سنة ١٧٢٦ ، وسيطر على الأوجاقات السبع . واحتل ثلاثة عشر من بكوات بيته أهم مناصب الحكومة .

وبعد أن أظهر ميله لمصالحة إسماعيل بك ، أمر بإغتياله على أحد سلاسل القلعة ، وعمل على صيد بكواته . وخضع سكان القاهرة لرغبات رجال جركس بك ، الذين أخذوا يهبون الحرايت والأسواق ، ويدخلون إلى الحمامات في الأوقات المعينة للسيدات ، ويسرقون ملابسهن ؛ وكانوا يخطفون السيدات والعصية من الشوارع في النهار .

وفي شهر أغسطس سنة ١٧٢٥ عزل جركس بك الوالي العثماني ، باشا القاهرة . ولكن هذا الباشا لم يترك البلاد ، وتحالف مع ذى الفقار بك ، وزاد من عدد أتباعه وأعرافه ، وساعده الباشا الجديد ، الذى عينه جركس بك فى مكانه ، على أن ينقم لنفسه وسلطته . وفى ٩ فبراير سنة ١٧٢٦ ، رفع الواليان ، القديم والجديد ، الراية النبوية . وسارا بها فى شوارع القاهرة ، وطلبوا إلى المسلمين أن يتجمعوا بأسلحتهم صوب القلعة ؛ وقبل الظهر ، كانت الشوارع ممتلئة بالجواهر ، وجمعوا على بيت جركس بك بالبنادق والمدافع . وكان مع جركس بك سبعة بكوات ، وخمسة مملوك ، فخرج على رأسهم ، وأبعد المهاجمين ، واستولى على ثلاث مدافع . ولكن الهجمات استمرت فى اليوم التالى ، ووجد جركس بك أنه لا يمكنه مواجهة الأهالى المسلمين ، فهرب مع أربعين من خاصته ، من أحد الأبواب الخلفية لداره ، ونهب المهاجمون ما وجدوه فى بيته من ثروات ومتنولات وأقنعة وتحف .

ومرة جديدة ، وكان يحدث فى كل مرة بين المتقاتلين على السلطة ، شهدت القاهرة عمليات الانتقام . فبحشوا عن أعوان جركس بك ، وقبضوا على أغلبهم ، وقطعوا رؤوس بعضهم ، وأرسلوها معلقة إلى إستانبول . وأبلغت إحدى السيدات عن زوجها المختفى ، فقبضوا عليه وشنقوه فى الحال ، ثم شنقوا الزوجة بعد ساعة واحدة .

وهكذا نجح علي باشا فى إسقاط محمد جركس بك ، بتحالفه مع ذى الفقار

بك ، وساد الهدوء مصر ، ولكن سرعان ما تبدأ أحوالها في الإضطراب من جديد .

ذلك أن جركس بك عاد إلى الظهور في مصر . وكان قد نجح بعد هزيمته في سنة ١٧٢٦ ، في الوصول إلى طرابلس الغرب ، التي أحسن الباشا فيها إستقباله . وتمكن هناك من جمع فرقة من أربع مائة جندي . وترك دولة في سنة ١٧٢٨ ووصل إلى الصعيد ، حيث كون جيشاً كبيراً ، ضم هؤلاء المغاربة ، كما ضم أعوانه الذين كانوا قد فروا من إنتقام ذى الفقار بك . وإشتعلت الفتنة والحرب الدخيلة من جديد في سنة ١٧٢٩ . وفي ١٣ يوليو إنهزم الجيش الذي أرسله ذى الفقار لمحاربه في الصعيد ، وقتل قائده عثمان بك . ورغم هذا النجاح الذي أسابه جركس بك ، إلا أنه فشل في دخول القاهرة ، وظلت البلاد مقسمة بينها ، فسيطر جركس بك على الأقاليم ، في الوقت الذي إستمر ذى الفقار في سيطرته على القاهرة .

وفي شهر أبريل سنة ١٧٣٠ ، هضى على الخصمين ، في نفس الوقت تقريبا . فدخل بعض الرجال المسلحين إلى قصر ذى الفقار وأغناوه ؛ وكان قبل موته قد أعد وأرسل تجريدة من الجنود والمهاليك إلى الصعيد ، بقيادة على بك ؛ وهاجم جركس بك هذه التجريدة قرب دهنشور ، ولكنه إنهزم ، وتمقبوه . وساول أن يعبر النيل ، ولكن فرسه كان جريحاً ، وفرق . وإنتقل بعض الفلاحين الجثة ، وجردوها من الملابس . ثم تعرف عليها أحد المهاليك ، فأمر على بك بقطع الرأس وبدفن الجثة . وقتل الجنود والمهاليك جميع سكان هذه القرية .

وعادت هذه الحملة إلى القاهرة ، ودخلتها في موكب كبير ، وهي رافعة الاعلام . وسار أربعون رجلاً يحملون رءوساً مقطوعة على أسنة الرماح ، كانوا يبهض الأسرى مكبلين بالحديد ، وتبعهم رجل يحمل وعاء من قضة عليها رأس جركس بك ؛ ثم سار بعد ذلك على بك يتبعه رجاله ومهاليكه ، ومعهم

الموسيقى ، ووصلوا حتى القلعة . وهنا الباشا البكرات ، ومنح كل منهم فروصور .  
وإسلم الباشا رأس جركس بك لإرسالها لإستانبول ، وأمر بقطع رموس  
الأسرى ، ثم انسحب كل إلى داره (١) .

### ٣ - عثمان بك كنيا وأعدائه :-

وعلى سخطام سلطة كل من جركس وذى الفقار أنشأ عثمان بك ، كنيا  
الانكشارية ، سلطته . ولكنه دعم هذه السلطة بعدد من الرجال ، بدلا من أن  
يعمل على التخلص منهم : كانوا هم محمد بك قطامش ، وعلى بك ، ويوسف بك  
كنيا . وحكم هؤلاء الأربعة مصر حكما مستبداً . ويبدو أن كل من محمد بك  
قطامش ويوسف بك كنيا ، كان بدون سلطة كبيرة ، أما على بك فكانت له سلطة ،  
وكان مندفعاً إلى أقصى درجات الإندفاع . ولكن بما لاشك فيه أن عثمان بك  
كنيا كان أكثرهم أهمية ، وكان يحتفظ بمعظم السلطة بين يديه ، وكانت له الكلمة  
الأولى في إدارة شئون البلاد . وكان علاوة على ذلك مترفعاً ، ومغروراً . وكان  
الوالى بجانبه مزروع السلطة .

ولم تكن من طبيعة الأوضاع في مصر في تلك الفترة ترك من بالسلطة ينعم بها ،  
ماداموا يتطلعون جميعاً إلى هذه السلطة ، وما دام باب التآمر مفتوحاً أمام  
الجميع . وفي شهر يناير سنة ١٧٣١ دخل بعض من ظلل حياً من ممالك محمد  
جركس بك سرّاً إلى القاهرة ، لكي يستولوا عليها ، بعد أن يقتلوا الكنيا  
المستول ، وأولئك الذين كانوا يعاونونه . ولكن أمرهم كشف ،  
وذاقوا انتقام من كانوا في السلطة . وحدثت مؤامرة ثانية ، بعد خمس  
سنوات ، في سنة ١٧٣٥ . وكان عثمان كنيا قد حاول أن يأخذ جارك

---

(١) أنظر : DEHERAIN, Henri; L'Egypte Turque. P. 106. ...

ديباط من حسين كنجيا ، الذي كان مثله من ضباط الانكشارية ، وكان يستغل هذه الجمارك منذ عدة سنوات . وصمم هذا الأخير على قتل عثمان بك ، إذا ما جاء إلى إدارته ؛ وعرف عثمان بك بذلك ، ففضل مصالحته ، ودفع له خمسين كيسا .

وبعد عام آخر نجحت مؤامرة دبرها محمد بك الدفتردار مع بعض أعوانه . ودعى محمد بك الدفتردار عثمان كنجيا وزملائه إلى داره بمناسبة إتمام إحدى المباني العامة ، في نفس الوقت الذي دعى فيه كبار ضباط الأوجاقات ، وكبار البكوات والكشاف . وذهبوا إلى الدعوة ، وفي لحظة معينة . هجم المتآمرون على أصحاب السلطة . وكان أول من سقط منهم هو محمد بك قطامش ، ثم داروا على علي بك ، وعثمان كنجيا ، ويوسف كنجيا . وقتل الأربعة ، كما قتل كثير غيرهم ، وقتل من لم تصبه طعنة أو جرح . وانتهى بذلك حكم هذه المجموعة الرباعية التي حكمت مصر من سنة ١٧٣٠ إلى ١٧٣٦ .

وخاف مننفذوا مؤامرة ١٥ نوفمبر سنة ١٧٢٦ من إنتقام رجال المقتولين وعائليهم ، فالتجؤا إلى مسجد السلطان حسن ، واختبأوا في داخله . ولكنهم لم يتمكنوا من البقاء هناك أكثر من يوم واحد ، واضطروا إلى الهرب من جديد من رجال عثمان كنجيا ، وفروا إلى الأرياف . وإعتقد رجال عثمان كنجيا أن الوالي كان له ضلع في المؤامرة ، فصمموا على عزله . وفي يوم أول يناير سنة ١٧٣٧ ، إحتل الجنود مع الشروق ، الأماكُن المخصصة لهم ؛ وركب البكوات خيولهم ، وذهبوا إلى ساحة قرة ميدان ، التي يوجد بها قصر الباشا ، لكي يجبروه على تنفيذ ما يطلبوه منه بلا مقاومة ؛ وفي نفس الوقت دخل محمد بك درويش إلى قصر الباشا ، لكي يعلنه برغبة البكوات . ووافق الباشا ،

١٥٢

وركب فرسه ، وتبعه كبار الضباط ، وسار مع محمد درويش بك إلى الدار التي كانوا قد أعدوها له ، لكي يبقى فيها حتى تصل أوامر الباب العالي .  
واستولى على السلطة ثلاث رجال ، أحدهم يحمل نفس اسم عثمان بك ، القليل ، وكان الثاني هو كنيا الانكشارية ، والثالث هو كنيا العزب ، الذي كان عظيم الثراء ويتمتع بثقة جنوده . وكان عثمان بك هو الرئيس الفعلي للحكومة . ولكن المؤامرات عادت من جديد . وفي ١٠ يناير سنة ١٧٤٠ ، أغتيل كنيا العزب ، بيد أحمد بك ، الذي كان كنيا آخر من نفس أوجاق العزب .

وحق عثمان بك نفسه ، فانه بعد أن حكم وسيطر على السلطة لمدة بضع سنوات ، أبعد ضباط الأوجاقات عن الحكم . وبينما كان يصعد إلى القلعة ، في يوم ١٦ يونيه سنة ١٧٤٣ ، لكي يحضر جلسة الديوان ، وقع في كين ، وأصابته ضربة سيف . ووجد أنه لن يتمكن من المقاومة ، وهو بمفرده ، فأسرع إلى داره . ولكن الدار حوصرت ، فأمر بإسراج الخيول ، وخرج من داره ، على رأس ما يقرب من ثلاثمائة مملوك ، وشق شوارع القاهرة ، بكل عظمة ، ودون أن يتمكن أعداؤه من مطاردته . وما أن خرج عثمان بك من داره ، حتى هجم عليها المتآمرون ، ونهبوا ما فيها ، ثم أشعلوا فيها النيران .

ومن بولاق ، سافر عثمان بك إلى جرجا ، والتي كان حاكمها أحد بكواته . ولم تهدأ اضطرابات العاصمة حتى بداية شهر مارس سنة ١٧٤٤ . وكان لعثمان بك أعوان كثيرين بين ضباط الأوجاقات ، ورغم ذلك فانه لم يرغب في الاستمرار في إثارة الفتن في البلاد . وحينما رأى إبراهيم كنيا يرسل تجريدته إليه في جرجا ، انسحب إلى السويس ، ومنها إلى سوريا ، ثم إلى استانبول .



ويذكر عنه الجبرتي أنه كان صديق والده ، وأنه كان على خلق عظيم ، ونميل في مشاعره ، رقيق في أحاسيسه . وكان البدوي يخشون بأسه ، وظلت الطرق البرية والبحرية آمنة في عهده ؛ وكان عيه الوحيد هو إندفاعه وحدة طبعه ، وكان لا يرجع في كلمة أعطاها . وكان قد أحاط نفسه في القاهرة بمجموعة مختارة من البكوات والعلماء ، كما كان يقرأ كتب الأدب ، التي ذكر لنا الجبرتي منها « مقامات الحريري » ، وعاش عثمان بك في إسطنبول حتى سنة ١٧٧٦ .

وبعد إبعاد عثمان بك عن القاهرة ، وتولى السلطة كبير المتآمرين ، في مؤامرة شهر يوليو سنة ١٧٤٣ ، وهو إبراهيم بك كخيا الانكشارية ، وحكم مصر لفترة عشر سنوات . وكان رجلاً عادياً ، بملوكاً ، مثل غيره ، وإن كان يتميز بالعنف والشجاعة ، وإلى أقصى الحدود .

#### ٤ - إبراهيم بك كخيا :

ولقد ظل إبراهيم بك كخيا مسيطراً على السلطة لفترة ثلاث سنوات ، وإن كان قد اضطر إلى إشراك غيره معه فيها . واضطر إلى التعاون مع دراغب باشا ، الوالي ، ومع رضوان بك كخيا العزب ، لكي يتغلب على المصاعب التي صادفته ، والتي حاولت الوقوف في طريقه .

وفي أثناء إنعقاد الديوان ، في ١٠ أغسطس سنة ١٧٤٧ ، حدثت مشادة بين البكوات وبين أغوات الأوجاقات ، وتحولت إلى معركة قتل فيها عثمان بك ، أغا أوجاق المنفرقة ، وكل من خليل بك وعمر بك ، وكانا من خصوم إبراهيم بك كخيا . وفي خلال الفوضى التي صاحبت المعركة ، فر كل من علي بك الدمياطي ومحمد بك ، وكانا من خصوم ومنافسي إبراهيم بك كخيا كذلك ، إلى ثكنات أوجاق الجاويشية ، فتبعهم الوالي ، وطالب بتسليمهما ، باسم السلطان ، وسلباً ، وقطع

رأسبها . أما ابراهيم بك قطامش ، وكان خصما آخر لإبراهيم بك كخيا ، فانه تحصن في داره مع خمسة من بكوات مماليكه ؛ فهاجم الوالى هذا الدار ، على رأس فرقة من الانكشارية ، بقيادة ابراهيم بك كخيا ، وفرقة من العزب بقيادة رضوان بك كخيا ، وبعض رجال أوجاقات الاسباهية ، وكانوا من الفرسان . وهاجوا الدار ، وحربوها بالمدافع . فاضطر الممالك إلى الانسحاب ، ليلا مع سيدم ابراهيم بك قطامش ، وتوجهوا صوب الصيد . وهكذا تمكن ابراهيم بك كخيا من توجيه ضربة قوية لكل من الدمياطى وقطامش ، وعين الوالى ممالك صديقه عبد الرحمن بك كخيا في أماكن هؤلاء الممالك ، الذين فروا أو قتلوا . وأصبحت السلطة الأولى في أيدي ابراهيم بك كخيا .

ولم يمر العام على ذلك ، حتى أثار طغیان ابراهيم بك حقد البكوات وقواد الأوجاقات ، من جديد . وبعد أن كان الباشا صديقا له ، أصبح من بين خصومه ؛ وتحالف مع حسين بك ، الذى كان أقدم البكوات ، وكان الأعالى يحترمونه ، لكبر سنه ، ويحبونه ؛ وذلك من أجل إسقاط ابراهيم بك كخيا . ودخل كثير من البدو والمنفيين ليلا إلى القاهرة وتجمعوا فيها . وسرت الاشاعة بأن حسين بك كان يعتمد على ثلاثة آلاف رجل ، ومعه ثمانية وعشرين مدفع . وتحدد يوم ١٣ يوليو سنة ١٧٤٨ ميعادا للهجوم على بيت ابراهيم بك كخيا ، ولكن الباشا تردد ؛ فاضطر خصومه إلى العمل في يوم ١٤ ، واحتلوا ثكنات الانكشارية والعزب ؛ وحاصروا الباشا بهذه الطريقة ؛ وطالبوه بالتنازل عن الحكم . ولم يظهر الباشا ما يدل على رغبته في المفاوضة ، ونزل من القلعة معهم . ولكن حادثا خطيرا وقع له ؛ ذلك أنه أثناء مروره أمام باب العزب ، الذهاب إلى المنزل الذى كانوا قد أعدوه له ، تلك القضب رضوان بك كخيا ، وأمر باطلاق النار عليه ، الأمر الذى أدى إلى قتل وجرح تسعة أفراد من حاشية الوالى .

وحاول الباشا الإبراع ، ولكن فرسه كبت تحته ، وسقط على الأرض . وكان إبراهيم بك أكثر حكمة من رضوان بك ، وأخذ الوالى إلى مكان آمن . وبنى بعد ذلك إبراهيم بك كخيا ورضوان كخيا ، وكان عليهما أن يتغلبا على حسين بك . ولكن هذا الأخير تحصن فى بيته بكل قوة . واستمر ضرب الرصاص وإطلاق المدافع ، وكانت الشوارع تشهد كثيرين من القتل ومن الجرحى ، فى كل ساعة . واستمر القتال بين الفريقين ، وكان من الأسهل على إبراهيم بك كخيا أن يسكب الموقف أسرع من ذلك ، إذا ما كان قد احتفظ بالوالى فى القلعة . وأخيراً فإن حسين بك قد اضطر إلى الانسحاب من داره ليلاً ، مع مالهيكه ، وفر إلى الصعيد ، وقام خصومه بنهب داره وإحراقها . وأصبح إبراهيم بك سيد البلاد ، وظل كذلك حتى وفاته .

وأصبحت مصر فى عهده هادئة ، ولكنه كان هدوءاً يشبه هدوء الموت . أما سلطة الوالى فإنها أصبحت إسمية ، وأصبح لا يقدر حتى على مقابلة القناصل دون التفاهم مسبقاً على ذلك مع إبراهيم بك كخيا . وكان إبراهيم بك مرناً ولبقاً ، وذكياً وماكراً ، وغنيماً وكرماً ، فى نفس الوقت . ولم يعتمد على الأوجافات وحدها ، بل اعتمد كذلك على بيوت المماليك الكبرى ، وإقضى نفسه مئات من هؤلاء المماليك ، « أمر منهم ثلاث صنائق وهم : عثمان بك (الجرجأوى) ، وعلى بك (الغزأوى) ، وحسين بك (كشكك) » (١) ورغم تحكم إبراهيم بك وجيوشه ، فإن عصره كان عصر ازدهار بالنسبة لمصر ؛ وقلت الفتن فى العشوارع ، وتوفرت السلع فى الأسواق ، وانخفضت أسعارها . وانتظم إرسال المئون والغلال إلى الحجاز ، وإرسال المحمل إلى مكة .

(١) عهد رجب ورمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربى ،

وكان ابراهيم بك يخشى من القتل ، فأخذ يتنقل باستمرار ، وتحيط به حاشية كبيرة ؛ وكان يشاهد في أحد الأيام في بولاق ، وفي اليوم التالي في مصر القديمة ، أو عند قبة العزب ؛ وكانت له منازل في كل حى من أحياء القاهرة ، ويبيت كل ليلة في واحد منها ، دون أن يعلم أحد بمكانه الفعلى . وكان يعتقد أنه سيموت مقتولا ، إما بالسيف أو السم ، وبالفنر أو بالمواجهة . ولكن ابراهيم بك مات بالمرض ، وعلى فراشه . وبدأ في الشعور بالمرض في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٧٥٤ ، وتوفي في يوم ٢٢ من نفس الشهر . ولانتشرت الإشاعة عن أنه قد مات نتيجة لتعاطيه كميات كبيرة من المخدرات .

\* \* \*

ومن هذا السرد السريع للأحداث ، والتي تتركز حول العلاقة بين السلطات الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، نجد أن الباشا ، أو الوالى ، لم يعد يسيطر على القوات العسكرية الموجودة في ولايته ، رغم أنه كان ، قانوناً ، هو القائد الأعلى لكل هذه القوات . ولم يعد رجال الأوجاقات يرفون هؤلاء الولاة ، الذين كانوا يقعون في قصورهم ، ويتغيرون من فترة لأخرى .

ونجد أن سلطة قادة الأوجاقات قد أخذت في التزايد ، وبخاصة مع ضعف الدولة العثمانية عموماً ، وضعف ولايتها بنوع خاص ، ابتداء من نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر . وكان أكثر هؤلاء القادة سلطتهم كخبايا أوجاق الانكشارية ، وكخبايا أوجاق العزب . وكذلك تزايدت سلطة المماليك ، وسلطة بيوتهم التي زادت أعداد المماليك فيها ، وزاد عدد من ينتسب إليها من الكشاف والبكوات . وفي لفترات التي كانت تسيطر فيها شخصيات قوية على السلطة ، مثل شخصية ابراهيم بك ، أو ابراهيم كخيا ، كان الباشا يصبح مملوك السلطة ، ويعضطر لتنفيذ رغباتهم . وكان الباشا الوحيد الذى يتمكن من مجازاة الأحداث

والإشتراك فيها ، هو ذلك الذى يتمتع بالدهاء ، ويعرف كيف يفرق بين من يسعون إلى السلطة ، وينضم إلى من يظهر على أنه أقدر من غيره عليها . ولكنه كان يحكم عندئذ ، لاصفته حاكم الولاية ، ولكن بصفته رئيساً « لحزب » أو لجموعة ، من تلك المجموعات المتناحرة ؛ وكان هذا الوضع يؤدى بالتالى إلى خضوع هذا الوالى لما تأتى به الأيام ، من إنتصار أو إنهزام لتلك المجموعة التى ينضم إليها .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن هؤلاء القواد والبكوات ، كانوا يحاولون الإحتفاظ للوالى بكل مظاهر الاحترام والتبجيل ، كمظاهر خارجية . وكان السبب فى ذلك هو أنه كان يمثل السلطان ، وكانوا يحتفظون لهذا السلطان ، وهو أمير المؤمنين ، بكل مظاهر الإحترام الممكنة . وكان هذا العامل هو الذى يدفعهم بعد عزى أحد الولاة وتعيين قائممقام بدله ، إلى إقفال الثغور والموانئ ، حتى لاتصل أية أخبار أو شكاوى إلى إستانبول ؛ ثم يرسلون مندوبين عنهم يشرحون لباب العالى ما قاموا به من عمل ، ويطلبون تعيين والى آخر . أى أنهم كانوا يمارسون السلطة بالفعل *de facto* ، ولا يفكرون فى ممارستها قانوناً ، *de jure* . وفى حادثة تنحية محمد جركس بك لرجب باشا فى سنة ١٧٢١ ، أرسل جركس بك سبعة من كبار القواد إلى إستانبول ومعهم أربعائة كيس ، لكي يحصلوا على موافقة الاصب العالي على ما قام به من عمل . ونعرف أن الصدر الأعظم أمر ، بمجرد وصولهم إلى عاصمة الدولة ، بأخذ ما معهم من نقود ، وإلقاء القبض عليهم ، وجسمهم فى سفينة نائب القائد العام للأسطول ، وهى السفينة التى عادت بهم إلى مصر ، دون أن يتمكنوا من الإتهال بأية شخصية من شخصيات العاصمة ، والتى كان فى وسعها مساعدتهم ، مثل شخصية الكيسار أغاسى ، مثلاً . ويمكننا أن نتصور حالة محمد جركس بك عندما علم بعودة مندوبيه على هذه الصورة ،

مع ما تشتمل عليه من إحتقار سلطات إستانبول لما يقوم به القواد والبكوات في عاصمة مصر ، وما تشتمل عليه من إمكانية إنتقام السلطان منهم .

وكانت حادثة إبراهيم كخيا ورضوان بك ، في شهر يوليو سنة ١٧٤٨ . وأكثر خطورة . وكان إطلاق النار على ممثل السلطان أمر له دلالة كبيرة . ولذلك فإن إبراهيم ورضوان قد منعا السفر من مصر ، ثم أسرعا بإرسال مندوب لتقديم الإعتذارات للسلطان عن هذه الحادثة ، التي إدعوا أنها نتجت عن خطأ وعن سوء تفاهم . والتجسوا في ذلك أيضا إلى الكيسلر أغامى ، حتى ينجحوا فيما يرغبون .

وكان إبراهيم كخيا يظهر كل إحترام للسلطان ؛ وكان حريصاً على ألا يصل إلى إستانبول من أخبارهم إلا كل خير ؛ سواء إذا كان الأمر يتعلق بمركز الوالى في مصر ، أو كان يتعلق بمركز الأجانب المقيمين بهذه البلاد ، وعلاقتهم بالسلطات الموجودة فيها .

وكان الباب العالى يحكم في ذلك الوقت امبراطورية بدت عليها اظواهر الضعف ، سواء في ناحية شخصية السلاطين ، أو إمكانيات الدولة ، كما تكاثر عليها الأعداء . وكانت الحروب شبه مستمرة بين هذه الدولة وجيرانها الأقوياء ، والذين تمثلوا في روسيا ، والإمبراطورية ، وأبناء البندقية ، وكذلك دولة الفرس . وحاربها البنادقة في المورة وفي بحر الادرياتيک ، وحاربها الامبراطور على نهر الساف وفي البحر ، وحاربها قياصرة روسيا في منطقة بحر آزوف ، وحاربها الفرس في منطقتي آذربيجان والعراق . وكتبت على هذه الدولة بعض الهزائم ، وأن كانت قد حصلت كذلك على بعض الإمتصارات . وتمكنت من وقف قوة هذه الهجمات الموجهة ضدها . وكتبت بعض المعاهدات على الدولة العثمانية أن تتنازل عن بعض أقاليمها لأعدائها ، مثل معاهدة كارلوفيتز في سنة ١٦٩٩ ، التي أجبرت الدولة على التنازل

عن كرواتيا وسلوفينيا والمجر وتراانسلفانيا للإمبراطورية. وعن بودوليا البولندا، وعن منطقة بحر آزوف لروسيا. ولكن الدولة العثمانية حصلت من جديد، بمعاهدة بلغراد، على جزء مما كانت قد فقدته؛ فحصلت من النمسا على البوسنة والصرب، ومعها بلغراد، وعلى الأفلاق؛ ومن روسيا على أن يظل بحر آزوف والبحر الأسود مقصوراً على ملاحاة السفن العثمانية.

وتتمتع الدولة العثمانية بمركز جغرافى وإستراتيجى وحضارى ممتاز، فكانت تطل على ستة بحار؛ هى بحر الادرياتيک والبحر الأسود وبحر ايجة والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى؛ وكانت تضم عواصم المنطقة، وعواصم المصور القديمة والوسطى، وتشتمل على إستانبول وأدرنة ودمشق وبغداد والقاهرة، علاوة على مكة والمدينة؛ وكانت تضم الملايين من الالهالى؛ وكانت إحدى الدول العظمى، أو العظيمة، الموجودة فى العالم فى ذلك الوقت. ولم يكن فى وسع سلطات القاهرة، من قواد وبكوات بماليك، أن تفكر بسهولة فى عملية الدخول فى صراع مع هذه الإمبراطورية، خاصة وأن رباط التضامن الإسلامى كان يجمع الجميع بروابط وثيقة، حتى وإن كانت عاطفية.

ومع ذلك فإن مظاهر ضعف الدولة قد زادت كل يوم فى ظهورها من اليوم السابق، وكثرت حركات تمرد الفرق العسكرية، كما كثرت حركات انفصال الحكام، أو استقلالهم، عن عاصمة الدولة؛ الأمر الذى أدى الى زيادة المصروفات، وقلة الإيرادات فى نفس الوقت. وستظهر الحرب التى أعلتها كاترين الثانية ضد الدولة العثمانية فى سنة ١٧٦٨ ضعف هذه الإمبراطورية، وبشكل يسمح لاحد بكوات مصر. وهو على بك الكبير، بالقيام بمحاولة الإستقلال بمصر عن هذه الدولة العثمانية.

## الفصل الثاني عشر

### على بك الكبير

ساعدت الأوضاع الموجودة في مصر وفي منطقة الشرق الأدنى ، عند منتصف القرن الثامن عشر ، على ظهور شخصية من الشخصيات التي إنتهجت سياسة معينة ، تجاوبت مع الأحوال العامة الموجودة ، وتأثرت بالإستعدادات الشخصية البطل الذي سيلعب الدور الأول فيها . وأعطينا هذه الشخصية تجربة فريدة في نوعها في ذلك العصر ، في علاقة مصر بالأقاليم المحيطة بها ، وعلاقتها بالدولة العثمانية . وتمت هذه التجربة في أثناء الربع الثالث من القرن الثامن عشر . وعلينا أن نتبع هذه الشخصية ، وماقامت به ، وعلاقتها بكل من الدولة العثمانية ومن الدول الأجنبية ، قبل أن نتمكن من تقييمها . وتقييم الحركة التي قامت بها .

#### ١ - شيخ البلدة :-

لاشك في أن حياة على بك قد لاكتنفها الغموض إلى درجة بعيدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالفترة الأولى منها ، أي بالفترة السابقة لمجيئه إلى مصر . وعلى أي حال فقد ذكر بعض المؤرخين أنه ولد في سنة ١٧٢٨ في بلاد الأباطه في القوقاز ؛ وأن والده كان أحد قساوسة الكنيسة اليونانية ؛ وأنه أسر في إحدى الغارات ، وجمه به إلى الاسكندرية ، حيث بيع كملوك للمديرى جركها في سنة ١٧٤٣ ؛ وأنها قدماء هدية إلى إبراهيم بك جاويش الإنكشارية . وبدأت بعد ذلك مرحلة التعليم والتدريب ، اللازمة لحياة كل ملوك ؛ ويقال أنه تفوق على رفاقه في ركوب الخيل ، وفي اللعب بالجريد وضرب السيف ، والظعن بالحربة وإستخدام الأسلحة النارية ، وبدرجة أنهم أطلقوا عليه لقب جن على . وأصبح كاشفا وله من العمر إثنين



وعشرين عاما ؛ وكان ذلك في سنة ١٧٤٩ . ولما توفى أستاذه إبراهيم كخيا في سنة ١٧٥٤ تقلد المنسقية ، باسم « على بك مير الوفا قاز طاغى » (١) . وكان على بك معتدا بنفسه ، ويعرف أنه سيتقلد الإمارة بسيفه .

وكان على بك ذا أطماع كبيرة ، وكان يرغب في الوصول إلى شياخة البلد ، أى إلى تزعم كل الممالك . ولكنه لم يرغب في التسرع ، إذ أنه كان هناك كثير من المنافسين في الميدان ، وكانوا أقدم منه ، وأكثر عدداً وعدة وأموالا . فكان هناك رضوان كخدا ، وعبد الرحمن كخيا الانكشارية ، وغيرهم من الأكابر . ففضل على بك أن ينحاز إلى أقوى المنافسين ، حتى يتم له التخلص من منافس آخر . (٢) ولم يتمكن عبد الرحمن كخيا ، رغم شهرته والتميز الكثيرة التي قام في القاهرة ، من أن يصل إلى شياخة البلد ، خاصة وأنه لم يكن له من الممالك ما يسمح له بانتزاع السلطة من منافسه . فتولى الشياخة في أول الأمر عثمان بك الجرجاوى ، ولم يستمر فيها طويلا ، ثم تولى الشياخة بعده حسين بك الصابونجي في سنة ١٧٥٧ . وبدأ حسين أعماله بتوزيع خصومه وتفريقهم خارج العاصمة ، فبنى على بك إلى مديرية الدقهلية . وبنى عثمان بك إلى أسيوط ، ونقل حسين بك كشكش

---

(١) محمد وفات رمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠ .

(٢) كان عبد الرحمن كخدا ابن حسن جاويش القازدغلى ، أستاذ أستاذ إبراهيم كخدا . وتقلد السردارية ، وتولى منصب الكخدا . وعمل كثير من الخيرات ، وبلغ عدد المساجد التي أنشأها وجمدها ثمانية عشر مسجدا ، أهمها المشهد الحسيني ، والسيدة زينب ، والسيدة سكرينة ، والسيدة عائشة ، والسيدة رقية ، ووقف عليها أوقافا كثيرة ، هذا علاوة على الزوايا والأسبغة والمكاتب ، حتى سمي « بصاحب الخيرات والتمائم والروم » . وعاد إلى مصر بعد فقه في الحجاز ، وتوفى بعد أيام ، ودفن بالأزهر . أنظر : الجبرتي ج ٢ . ص ٨٠ .

من جرجا إلى البحيرة . ولكن كشكش إستمال إليه رجال الصابونجي وقاموا بإغتيال حسين بك في قصره في ٢٥ نوفمبر ١٧٥٧ .

وتولى الشياخة بعد ذلك على بك الغزاوى ، إلى أن تقلد إمارة الحج ، وترك شياخة البلد لخليل بك . وهنا نجد أن عبد الرحمن كنتخدا يلعب دورا ضد خليل بك ، لإزاحته من الطريق ، ولتوجيه المالك إلى إختيار على بك شيخاً للبلد بدلا عنه . وأصبح عزتو مير الواء على بك ، شيخ البلد في مصر ، في أوائل سنة ١٧٦٠ . ورغم ذلك فقد كان هناك منافسين لعل بك في السلطة ، منهم عبد الرحمن كنتخدا ، وحسين بك كشكش ، وصالح بك شاهين حاكم جرجا . وعمل على بك على تكوين قوة عسكرية يمكنه الاستناد إليها لقضاء على من تسو له نفسه أن يتافه ؛ فأخذ في إقتناء المالك ، وتجديد المغاربة ، وعمل على التقرب من الباشا الوالى ، وتحسين علاقته به ، وكذلك تحسين علاقته بالديوان ، وبقيادة الأوجاقات . وبعد عدة سنوات ، تمكن من أن يصبح أغلب الصناجق من رجاله .

وفي سنة ١٧٦٧ خرج على بك أميراً للحج ، وعين مملوكه محمد الحازندار . على زمزم . ودخل إلى القاهرة في أبيه عظيمة ، وسرعان ما نفى عبد الرحمن كنتخدا إلى الحجاز ، ونفى الكثيرين من أنصاره .

ثم حاول على بك أن يوقع بين صالح بك وحسين بك كشكش ؛ فنفى الاول إلى رشيد ، وعين الثانى صنجقا لجرجا . ولكن صالح بك فر إلى المنيا ، وجمع الرجال ، وإستند إلى قوة همام ، شيخ عرب الهوارة ، الذى أمده بالخيرة والعناد . وحاول على بك أن يرسل حسين بك كشكش على رأس تجريدة لمحاربة صالح بك بالصعيد ، حتى يضر بهما الواحد بالآخر ، ولكن هذه التجريدة لم تصل إلى نتيجة حاسمة ، وأصبح على بك يخشى من حسين بك كشكش الذى كان على رأس الحملة في الصعيد . وحاول على بك نفى حسين بك ، إلا أن هذا الأخير رفض تنفيذ

الأمر ، وكان يستند إلى قوته العسكرية ، وعاد إلى القاهرة . واستقر بها . وحاول على بك أن يتخلص منه باسم ، ولكنه فشل ، فأضطر على بك إلى أن ينفذ رغبة خصمه ، وخرج من القاهرة متفياً إلى الشام . وسمع ذلك لخصومة بتولية رجالهم السلطة مكان رجاله ؛ وتولى خليل بك شياخة البلد في الوقت الذي تولى فيه كشكش بك إمارة الحج . ثم عاد على بك إلى القاهرة ، فنفوه من جديد إلى مديرية الدقهلية ، ونفوا رجاله الذين قدموا معه إلى أسيوط . ومن الدقهلية نجح على بك في حبك المؤمرات ، التي تمت في سنة ١٧٦٧ بمرح حسين بك ، وقتل الجرجاوى بك ، وإثارة الشكوك حول حمزة باشا ، فنفوه ، وإختاروا خليل بك قائمقام . وخشوا من على بك ، فنفوه إلى أسيوط . وكانت فرصة فريدة لكي يذهب إلى رجاله المنفيين في الصعيد ، ويتحالف مع مشايخ العرب ، وأصحاب العصبية هناك ، كما حدث مع صالح بك القاسمى بضمانه الشيخ همام : « فتعالفا وتعاندا على الكتاب والعيق » . وكان لهذا التحالف تأثير أكبر على أصحاب السلطة في القاهرة ، وكذلك على ورود التوطين إلى عاصمة البلاد . وحاول كشكش بك إرسال تجريدة القضاء على على بك وصالح بك في الصعيد . ولكن العلماء عارضوا هذا الاتجاه ، وحاولوا مصالحتهم سوياً ، وإنتهى الأمر بخروج التجريدة في ١٢ أكتوبر سنة ١٧٦٧ . وكانت تضم خمسة صناجق ، ثم انضمت إليها تجريدة أخرى تضم ثلاثة صناجق . وهزم على بك هذه القوة شمال بني سويف ، يوم ٢٠ أكتوبر ، وعاد بعدها كشكش بك إلى القاهرة ، لكي يجمع الأموال ويجنّد الرجال من جديد . ورفض الوالى ، محمد راقم باشا ، إصدار الأمر بهذه التجريدة الثالثة ، فأضطر كشكش بك إلى أن يخرج مع رجاله من القاهرة إلى الشام . وكانت فرصة أمام على بك يمكنه أن يصل فيها إلى ضم بقايا أتباع كشكش بك إلى صفوف رجاله ؛ كما أن على بك عمل على التقرب إلى الوالى ، وأظهر له أنه على علاقة ود مع قادة

الفرق العسكرية ، وأنه « على استعداد أن يلتم قدمى الباشا » . وتمكن على بك من الدخول إلى القاهرة بعد أيام ، وتأنق نجمة ، وسيطر على السلطة .

وفي الوقت الذى عمل فيه على كسب الوالى إلى جانبه ، وكسب رضا السلطان بتسهيل إرسال الخزنة إلى إستانبول ، والهرة والغلال إلى الحرمين ، إستمر فى التخلص من رجال خصومة ، وإستعذر قرمانات من الباشا بنفى « كان يرغب فى نفيهم من بينهم » .

وسرعان ما عاد ككشكش بك و خليل بك من غزة ، بعد ثمانية أشهر ، على رأس جيش من فرسان الممالك والدروز والمغاربة ، وإلضم إليهم كثير من العربان ، ونزلوا إلى دمياط ، وتقدموا إلى المنصورة ، وهزموا أول تجريدة أرسلها على بك ضدهم ، ثم تقدموا صوب طنطا . وأخذ على بك فى إعداد تجريدة جديدة ، وساعده فى ذلك الشيخ همام من الصعيد ، كما ساعدة محمد راقم باشا ، الوالى . وقاد هذه التجريدة كل من صالح بك وأبى الذهب بك ، وعملوا على حصار المنمردين فى طنطا ، إلى أن نفذ مالىهم من ذخيرة ومؤن ، فطلبوا الأمان من أبى الذهب ، الذى أمنهم ، وعمل مؤامرة فى نفس الوقت للقضاء على ككشكش بك وخمسة من أمرائه . أما خليل بك فانه إعتمد بضريح السيد البدوى ، ثم أخرجه منه بالأمان ، ونقلوه إلى قلعة الإسكندرية ، حيث لقي حتفه فى أواخر سنة ١٧٦٨ . وعادت قوات على بك ، بقيادة صالح بك وأبى الذهب بك ، ودخلت إلى القاهرة من باب النصر فى موكب عظيم ، وأمامهم الرءوس محمولة على صوافى من القنطرة ، وهى رءوس ككشكش بك وأمرائه الخمسة .

وأخيرا فإن على بك قد شعر بأن صالح بك قد أخذ فى شراء الممالك ، وفى تأسيس بيت له ، يمكنه أن يناهضه على السلطة ، فدفع بعض أعوانه إلى اغتياله فى

شهر سبتمبر سنة ١٧٦٨ . وأصبح على بك يسيطر كل السيطرة على مصر ، دون منافس .

وإستمر على بك فى سياسة إظهار الولاء للسلطان ، وإرسال الخزنة كاملة ، وكذلك إرسال صرة الحرمين مع الغلال والأموال الموقوفة على فقراء الحجاز . وكان على بك يرسل إلى إستانبول ، علاوة على ذلك ، هدايا كبيرة وخبول مطهنة ، إلى السلطان ورجال دولته . وأظهر نفس الاحترام تجاه الوالى ، ولم يكن يقوم بحركة إلا بعد أن يطلب فرمان بها من الباشا . فاكسب معطف الآستانة ، كما إكتسب معاونة الباشا وإحترامه له . وكان السلطان يرسل مندوبيه إلى على بك ، يحملون له الخلع والسيوف ، هدية من السلطان الأعظم . وإحتفظ على بك بعلاقات طيبة مع القاضى العثمانى ، وإنتهز كل فرصة لتقديم الهدايا له والوالى . وكان ذا هبة ، ولا يجالس إلا ذوى الحيلة من الرجال . وبفضل هذه السياسة ، ضمن على بك عدم معارضة الباشا أو الديوان لأعماله ، وفى ظل تلك الثقة ، نشط على بك ليكمل تنفيذ الخطة التى رسمها لإزالة العقبات ، وشل نفوذ الحامية والديوان (١) .

وتمكن على بك من القضاء على الممالك الباقين من بيوت الأمراء التى كانت منافسه له ، وأقام أتباعه فى أهم مناصب الحكومة . وإستكثر من شراء الممالك ، حتى بلغ مالىته منهم ما يقرب من ستة آلاف ، وفى نفس الوقت حرم على كشافه وبكواته شراء الممالك ، أكثر من مملوك أو مملوكين ، حتى يظلوا على ولائهم له .

وعمل على بك على أن يأمن شر الحامية والديوان . ويقلل من نفوذهما ومن عدد رجالهما ؛ فأشركهم فى الحروب الداخلية التى ملك فيها البعض ، ثم أبعدهم خارج

---

(١) محدثت رمضان : على بك الكبير ، ص ٣٦ - ٣٨ .

العاصمة . وكان إذا عزل أو نفي أو إغتيال واحدا من ضباط الأوجاقات، يستبدل به آخر من أتباعه . وإعنى على بك بالآمن والعدل ، وبشكل أجبر الضباط على القنوع بروايتهم ، أو الانصراف عن هذه المهنة . وبفضانة على نفوذ كبار ضباط الأوجاقات ، أضعف على بك من سلطه الديوان ، ثم ركز السلطين الإدارية والحربية في يديه . وإذا كان العربان الموجودين في الوجه البحرى وفي الصعيد يمثلون خطرا على سلطته ، فإنه عمل على القضاء على شوكتهم فى معركتى دجوه وأسيوط .

وكان العربان مصدر فساد وفتن، ويهجمون على الأراخى الزراعية، ويفرضون عليها الإناوات ، وكان أخطرهم فى الوجه البحرى هو سويلم بن حبيب، وأخطرهم فى الصعيد هو الشيخ حمام .

وكان سويلم بن حبيب يقوم بحراسة الملاحة النيلية بين بولاق وكل من دمياط ورشيد ، وحصل من ذلك على ثروة ضخمة . فأصبحت له قرى بأكلها ، وأصبحت له كذلك سفن مسلحة فى النيل، عليها رجال غلاظ ، تفرض الإناوات على السفن . فاستند على بك إلى أن الشيخ سويلم كان قد أكرم كشكش بك ، وأرسل إليه تجريده بقيادة أبى الذهب . وإتبعه الشيخ سويلم إلى البحيرة ، فاكتفى على بك بمصادرة أمواله وممتلكاته . وحين كون الشيخ سويلم قوة جديدة ، وجاء أحمد بك الجزار لمساعدة ، أرسل على بك ضدهم تجريدة جديدة ، هزمتهم وشقت شملهم .

أما الشيخ حمام الموارى فكان ذا عزوة، مرهوب الجانب، مشهوراً بشهامته . وخضعت له البلاد من جرجا حتى أسوان . وكان لديه خير كثير ، وكان يرسل الأموال والهديات باستمرار إلى القاهرة ، حتى فى الوقت الذى كان شيوخ الوجه البحرى يتعطلون فيه بضيق ذات اليد . وكان يجبر كل من كان يطلب حماه ، وقام

بدور ، كما ذكرنا ، في التوفيق بين صالح بك وبين علي بك . ورغم كل ذلك ، فإن علي بك قرر أن يتخلص من نفوذه . وأرسل بحريته بقيادة أبي الذهب صده ، بحجة أنه أنكر الإتفاق الذي كان قد عقده مع إبراهيم كخيا بشأن التنازل له عن إلزام فرشوط . ولكن ما أن تقابلت طلائع قوات أبي الذهب مع طلائع رجال الشيخ ممام حتى إتفق الطرفان على أن يقتصر حكم ممام على البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذه المنطقة ، وخرجت بذلك جرجا ، عاصمة الصعيد ، من نفوذ الشيخ ممام . وأسرع علي بك بتعيين أحد بكواته حاكما على جرجا ، وأخذ في القضاء على بقايا الممالك القارين والمنفيين واللاجئين إلى هناك . وطلب إلى الشيخ ممام أن يطرد مائديه منهم . ورأى الشيخ ممام أن علي بك يقصده بهذه العملية ، لجمع الممالك لللاجئين لديه ، وطلب إليهم أن يخرجوا شمالا إلى أسيوط ، ورغم تحصين هذه المدينة ، فإنهم دخلوها وسيطروا بذلك على مواقع هامة . وعندئذ كون علي بك حملة كبيرة ، إذ أنه كان يعرف أن معركة الصعيد ستقرر له مستقبل السيطرة على البلاد دون منازع . وكانت هذه الحملة تشمل على الممالك والمغاربة و فرق من الحامية ، وعلى أعداد من المرتزقة من الدلاة والدروز والشوام ، وكانت بقيادة محمد بك أبو الذهب . وإنصرت جيوش علي بك ، وقوات الدولة ، على عناصر الممالك خارج أسيوط ، فاضطرت بقاياهم إلى التقهقر مزودة صوب الجنوب . وعمل محمد بك أبو الذهب على إستالة أحد أبناء أعمام الشيخ ممام ، ومناه بحكم الصعيد . وشر الشيخ ممام بما آلت إليه الأحوال ، فأت كدأ في سنة ١٧٦٩ .

ولاشك في أن الشيخ ممام الموارى كان شخصية فذة في تاريخ مصر ، وأعجب بها كل من عرفها ، سواء من الشرقيين أو الغربيين . وأعطى لنا الجديري (١)

صورة ناصحة لحياة هذا الشيخ ، ولعلمته ، وكرم أخلاقه . ولكن الاصطدام بينه وبين علي بك الكبير كان اصطداماً سياسياً ، بين قيادة ترغب في السيطرة على البلاد بقوة الجنود والإدارة والنظام ، وقيادة أهلية استندت إلى ثروتها وعصبيتها ، وأخلاقها ، لكن تملط حمايتها للجميع ، وبكرم عربي أصيل ، حتى وإن كانوا من الخارجين على الإدارة أو الخارجين على السلطة . وبعد ذلك دامت مصر ، أو خضعت ، لسيطرة علي بك ، شيخ البلد .

## ٢- الثورة المصرية :

وجاءت الظروف الدولية في سنة ١٧٦٨ ، ونشوب الحرب الروسية العثمانية ، فرصة فريدة أمام علي بك الكبير لكي يبدأ حركته الاستقلالية بمصر ، ويتخلص من الباشا العثماني ، وينفرد بالسلطة كاملة في البلاد . وكانت الدولة العثمانية في حالة ضعف إدارية وعسكرية ومالية ، مما ساعد على ظهور الاضطرابات في معظم أقاليمها ، سواء في البلقان ، أو في منطقة الشرق الأدنى ، وبخاصة في بلاد العرب وفلسطين ، وسوريا والعراق . ولم يكن هناك داع يدعو لعدم إفادة القيادات المصرية المملوكية ، من إنتهاز هذه الفرصة ، مثل غيرها ، مادام لها من القوة ، ومن الرجال والأموال ، ما يمكنها من تنفيذ أهدافها . ومنيت الدولة العثمانية بهزائم ، واضطرت قواتها البرية إلى التقهر عير الدانوب ، وإلى الخروج من القرم ، وإلى الجلاء عن الأقاليم والبلدان والعرب . وانتشرت الأساطيل الروسية في البحر الأسود ، وفي البحر المتوسط ، وهاجمت بلاد الأناضول ، وسوريا ، وهددت مصر . ولاشك في أن علي بك الكبير قد رأى في ذلك ضعف الدولة العثمانية حريياً ، وعجزها عن الاحتفاظ ببيتها ، وإرتباكها السياسي والإداري ، فعمل على إنتهاز الفرصة ، واستغلالها لمصلحته . وإذا كان علي بك قد استند إلى الباشا العثماني من قبل ، فإن الفرصة قد سنحت



فانتخلص منه ، فاستصدر أمراً من الديوان بعزل الباشا ، وتولى على بك القائمة قامية عوضاً عنه<sup>(١)</sup> . وبقى محمد باشا في الحجر حتى توفي في أوائل سنة ١٧٦٩ . وظل على بك قائماً حتى آخر عهده ، ولم يسمح الباشوات العثمانيين بدخول مصر . وكانت هذه العملية جزءاً من تطور طبيعي لتزايد سلطة البسكوات المماليك في مصر ، في أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وتنازعهم على السلطة مع قادة الفرق العسكرية . ولم يبق في مصر من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة والعملة والخزنة السنوية . أما الأولى فقد ظلت كما هي ، وأما الثانية فقد أحدث فيها على بك تغييراً طفيفاً في سنة ١٧٦٩ ، وأما الخزنة فقد أوقف أرسالها ابتداء من سنة ١٧٦٨ . ولاشك في أن انتساب على بك إلى المماليك ، وترديده أن ملوك مصر كانوا مثلهم من المماليك ، وكذلك ملوك الجراكسة ، وأن هؤلاء العثمانيه أخضعوها بالتغلب ونفاق أهلها ، كما يقول الجبرتي ، كان يدل على أنه كان يرغب في الحصول على استقلال البلاد ، ورفع سلطة الدولة العثمانية عنها ، مضطراً في ذلك على قوة المماليك ، ولكن على أساس أن يكون هؤلاء المماليك من أتباعه هو شخصياً . وهي نقطة هامة بالنسبة لشخصية ذلك القائد . ولكن علينا أن نذكر أن استقلال على بك الكبير لم يكن يعني الاستقلال التام مع السيادة ؛ ذلك أنه احتفظ بلقب القائمة مقام بعد عزل الوالي ، وكانت السجلات قد أشارت إلى الولاية على أنهم « دستور مكرم مشير مفخم حضرت وزير مصطفى باشا » ، وعلى أنهم « حضرت وزير أفخم محافظ مصر » ، ولكن هذه الألقاب اختفت من السجلات بعد ذلك ، ولم ينسبها على بك لنفسه ؛ وأما لقب « سلطان مصر و خاقان البحرين » ، فن المؤكد أن شريف مكة هو الذي منحه له . وعلينا أن نذكر أن على بك الكبير قد غضب حين دعا الخطيب له في

(١) أنظر الجبرتي : ج ١ صفحة ٣٠٨ .

مسجد الداوودية، بعد خطبته السلطان، فأحضره وسأله عن السبب في ذلك ثم عاقبه على تلقيه بلقب السلطنة<sup>(١)</sup>. هذا علاوة على أن العملة التي ضربها في مصر حملت اسم السلطان مصطفى الثالث، سلطان الدولة العثمانية. وحمل وجهها الآخر أنها ضربت في مصر، وإن كان قد حمل كذلك كلمة « على » . ودل ذلك على أنه قد سيطر على مصر مع اعترافه بخضوعه للسلطان.

وكانت أولى جهودات على بك هي الاتصال بصديقه ظاهر العمر حاكم عكا لتحالف معه، ولتأمين جناحه من جهة سوريا، رغم أن الدولة العثمانية لم تكن في وضع يسمح لها بالوقوف حينئذ في وجه هذه الحركات، وقصرت جهودها على توجيه باشا دمشق إلى الحيلولة دون اتصال قوات على بك بقوات الشيخ ظاهر في عكا.

وكان على بك شديد الحرص على أن يتعرف على كل شيء بنفسه، ويطلع على كل صفة وكبيرة، حتى يشعر بالحكام بعين رقابته؛ وكان في نفس الوقت سمح الصدر، وفتح بابَه للجميع، حتى يتأكد من أن الأهالي كانوا ينعمون بالأمن والعدل.

ولقد أقام ملوكه محمد بك أبو الذهب، رئيسا للشرطة في القاهرة؛ كما أقام بعض التحصينات في المواني، وبخاصة في الاسكندرية ودمياط؛ وحارب بيد من حديد على المفسدين وقطاع الطرق. وتبع من كانوا يتدخلون في القضايا والعداوى، ويتحايلون على إبطال الحقوق، بأخذ الرشى والجمعالات؛ فمماقبهم بالضرب الشديد، وبالنفي إلى البلاد البعيدة؛ ولم يرع في ذلك أحدا سواه كان متعما أو فقيرا أو قاضيا أو كاتباً، كما يقول الجبرتي.

(١) محمد رافعت رمضان: على بك الكبير. ص ٦٠ ٦١ عن الجبرتي. جز ١٠

وخالول بعض التجار استغلال فرصة المجاعات ، فى سنة ١٧٧٠ ثم فى سنة ١٧٧٢ ، الكسب الفاحش بوكالت جيوش على بك تعمل فى ذلك الوقت فى بلاد الحجاز وفى الشام ، وكانت القاهرة تمر بأزمة تموين حادة ، فأخذ على بك مؤلدة الجمعين بأشد العقاب ، وكان المحتسب يخرج على الخيل وأمامه تابع يحمل ميزان ومناقل عيارية ، ويتبعه عدد من الشرطة يحملون المعى .

ولكن علينا أن نذكر أن إحتياج على بك إلى الأموال ، كما حدث فى سنة ١٧٧٠ ، كان يدفعه إما إلى مصادرة أموال الأغنياء ممن لا ينتسبون إليه ، ويضرب بذلك هدفين مرة واحدة ، هما الحصول على الأموال ، والقضاء على نفوذ هؤلاء الأغنياء ومالهم من سيطرة ، وإما إلى فرض مبالغ من الأموال على أهل الذمة من اليهود والأقباط ، وزيادة الضرائب المفروضة على بقية أفراد الشعب ولاشك فى أن رغبة من فى السلطة فى الحصول على الأموال كانت تدفعه دائماً لإتخاذ كل ما يراه للوصول إلى أهدافه ، وخاصة إذا كانت السلطة كل السلطة فى يديه . ووضع يده على موارد الباشا المالية ، وكان من أهمها أموال التجار فى الموانئ ، وإيرادات جرك البهار . وتشدد على بك فى جمع الضرائب المقررة ، واستحدث رسوماً جديدة ، مثل تلك التى فرضها على دفن الأموات . ويقول عنه الجبرقى أنه هو الذى استحدث وأبتدع المصادرات وسلب الأموال . وال جانب ذلك اتبع نوعاً من القروض الإجبارية من التجار الأجانب الموجودين فى مصر . وعمل على بك على إدارة التجار لحسابه الخاص ، فحرم الملتزمين اليهود والأجانب من الإئراء منها ، كما حرم رجال الأوجاقات من التمتع بإيراداتها . الأمر الذى أدى إلى إضعاف نفوذ هذه الأوجاقات وإخفاف سيطرتها على البلاد .

وإذا كان على بك قد ترك الأوجاقات كما كانت عليه ، إلا أنه عمل على

تكوين جيش كبير ، لكي يعتمد عليه في السيطرة على البلاد من الداخل ، والسيطرة على المناطق التي كان يرغب في ضمها تحت سلطته . وكان هذا الجيش الجديد ينقسم إلى قسمين : الأول من فرق ملوكية راجية ، وبلغ عدد فرسانه حوالي ستة آلاف من المالك المدربين ، عدا تابعيهم ؛ والثاني من مجموعات المرتزقة من أتراك وشوام ومغاربة ومناوة ودروز وعرب حضرموت وعرب اليمن ، ومن الأحباش ، ومن الدلاة ، وكانوا لا يقلون في أعدادهم عن الإثنى عشر ألفاً . وإهتم على بك بمدافع الحصار ، وبالسفن الحربية ، وعمل على استقدامها من الخارج .

ولا شك في أن الأسباب المالية والاقتصادية كان لها دوراً في أصول قيام على بك الكبير بعملية ضم الحجاز وسوريا ، مع غيرها من العوامل ، وبخاصة في ذلك الوقت الذي كان تفكير عدد من الأوروبيين عامة ، ومن الفرنسيين والانجليز خاصة ، قد أخذ في الإجماع صوب مصر ، كمبر بين البحرين الأبيض والأحمر ، ووسيلة للاتصال مع الشرق الأقصى ، كما كانت عليه الحال قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وتحول التجارة إلى المحيط الأطلسي . وكانت كل من الحجاز وسوريا لازمة لمصر لإتمام مرور هذه التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ومن منطقة تتمتع بالأمن اللازم .

### ٣ - ضم الحجاز :-

كان الحجاز عاضداً لحكم الأشراف ، الذين اعترفوا بدورهم بالسيادة العثمانية ، منذ أن دخلت قوات السلطان سليم القاهرة في سنة ١٥١٧ . وظلت مصر مستقلة عن إرسال المحصل والصرّة إلى الحرمين في كل عام ، كما كانت مكلفة بإرسال الأقوات والغلال إلى الحرمين الشريفين .

ولقد حدث شقاق بين الأشراف على السلطة في الحجاز ، وظهر هذا الشقاق بشكل واضح ، في السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وأخذ هذا الشقاق شكل النزاع على السلطة ، الذي إستخدمت فيه القوة بين المتنافسين . ولقد إتصل أحد هؤلاء الأشراف ، وهو الشريف عبد الله بن يحيى بن بركات بعلي بك الكبير ، في سنة ١٧٦٨ ، وطلب منه تأييده ضد خصومه . وكان علي بك في ذلك الوقت مشغولاً بأحداث مصر نفسها ، فلم يتمكن إلا من إعطاء وعد شفهي بالمساعدة . وفي موسم الحج في سنة ١٧٦٩ أوصى علي بك أمير الحج المصري ، وكان في هذا العام هو محمد بك أبو الذهب ، بدرس الموقف ، وبمعرفة نبات العرب ، والإمكانيات اللازمة للتدخل . ونتيجة لتدخل أمير الحج السري في صالح الجانب المتنافس لمن طلبوا عون مصر ، زاد الموقف توتراً ، وأمرع الشريف عبد الله بالاصرار على طلب تدخل علي بك للمرة الثانية في سنة ١٧٧٠ .

وكانت الأحوال قد استقرت حينئذ لعل علي بك في مصر ، الأمر الذي ساعده على الاتجاه بأنظاره نحو الخارج . وكان مركز الحجاز ، يمثل أهمية خاصة بالنسبة لكل حاكم إسلامي يرغب في أن تقنع شهرته إلى ما وراء الحدود ؛ وكان وجود سلطة لمصر في الأراضي المقدسة ترفع من هبة حاكمها ، وولي الأمر فيها في أعين المغاربة والسودانيين والشوام ، وغيرهم من المسلمين . هذا علاوة على أن السيطرة على سواحل الحجاز وموانئه كانت تمثل أهمية إستراتيجية ، وأهمية اقتصادية بالنسبة لمصر ، وخاصة في ذلك الوقت الذي بذل الأوروبيون فيه بعض المجهودات لإستخدام البحر الأحمر من جديد في الإتصال بالهند وبالشرق الأقصى . وكان في وسع مصر أن تضيف عن مركز عتيد جدة ، الذي كانت له شهرة واسعة في ذلك الوقت ، وكان يستمر مستودعاً متوسطاً لتجارة

الهن والهند والشرق الأقصى ، والذي كان يمكنه أن يساعد ميناء السويس في وصل تجارة الشرق الأقصى بمصر مباشرة ، ومنها عن طريق الموانئ الشمالية ، في الاسكندرية ورشيد ودمياط ، بأوروبا عن طريق البحر المتوسط ، الذي كان شأنه قد أهمل منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر . ولا شك في أن التاجر البندقى كارلو روسى قد شجع على بك الكبير على هذا المشروع ، الذي كان في وسعه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على العلاقات وعلى المواصلات بين الشرق والغرب . وكان الرحالة الانجليزى جيمس بروس قد ناقش مع على بك كذلك ، فى شهر يونيو سنة ١٧٦٨ ، مشروع فتح الطريق المجرى المباشر لتجارة الهند مع أوروبا . والأرباح الوفيرة التى تعود على مصر من مثل هذا المشروع . ولا شك فى أن على بك قد درس هذه الإمكانيات ، ووجد أنه من الضرورى أن يقوم بفتح المجاز ، وبالإستيلاء على جدة ، لى يتخذها قاعدة للسفن وللتجارة فى البحر الأحمر . ولقد أكد ذلك كثير من الرحالة حتى بعد عهد على بك الكبير .

ولقد لاهتم على بك بتجهيز الحملة ، فأشرف بنفسه على إعداد الجنود والذخائر والمؤن . ويقول الجبرى أنه أمر بتجهيز « الذخائر والإقامات وعمل البقساط ... ثم عبروا ذلك وأرسل مع باقى الإحتياجات واللوازم ... فى البحر والبحر ، واستكتب أصناف الصاكر - أتركا ومنغارية وشواما ومتاوله ودروزا وحضارمة ويمانية وسودانا وحبوشا ودلاء وغير ذلك » . ولقد خرجت هذه التجربة من القاهرة بعد دخول المجاز ، وكانت بقيادة محمد بك ابن الذهب ، وكان بها ثلاثة صناجق ، وثلاثة آلاف من المسكر ، وثلاثون مدفعا . والواقع أن على بك قد اختار أحسن جنوده وأحسن قواده لهذه الحملة .

وشجنت الذخائر والمهبات على ثلاث سفن من السويس ، ثم سالت الحملة بطريق البر ، واحتلت بضع التمك من انزال الذخائر والمؤن التي كانت قد أرسلت بطريق البحر . ثم تقدمت الحملة بعد ذلك صوب مكة ، التي أسرع الشريف فيها بإخراج النساء والأطفال منها ، وأقام فيها بمن عنده من العسكر ، وطلب إلى العربان مساعدته . ولكنه كان يفتقر إلى الأموال ، فلم يتمكن من جمع قوة كبيرة ، واضطر إلى مغادرة مكة إلى الطائف . وبعد ثلاثة أيام دخل أبو الذهب مكة ، وولى الشرافة لعبد الله بن حسين بن يحيى بن بركات . وتأثر الشريف كثيرًا من عطف سادة مصر عليه ، فلقب على بك بلقب « سلطان مصر وغافان والبحرين » .

ولقد حاول أحد الأشراف المنافسين أن يعود إلى مكة من جديد ، ولكن قوات أبي الذهب فاجأته ، واشتبكت معه في معركة شديدة ، واضطره إلى التراجع . وفي أثناء ذلك الوقت تمكن حسن بك ، الصنقي المصري ، من الدخول إلى جدة ، ومن احتلالها باسم علي بك . ثم حكمها بدل الباشا الذي كان يتولاها من طرف السلطان . وسيلقب حسن بك بعد ذلك بالجداوى ، نسبة إلى جدة .

ولكننا نلاحظ أن حسن بك قد بقي بجدة بعد ذلك ، بينما عاد محمد بك أبو الذهب ، على رأس بقية القوات ، ومعهم القائد المملوكي الثاني إسماعيل بك إلى القاهرة . ولم تكن العمليات العسكرية قد استغرقت أكثر من شهر واحد ؛ ولم تستغرق الحملة كلها ، بما فيها الذهاب والعودة ، أكثر من ستة أشهر . ومعنى هذا هو بطبيعة الحال كفاءة محمد بك أبو الذهب ، ولكنه يعني أيضًا أن علي بك الكبير لم يحتفظ من الحجاز إلا بميناء جدة . فكانت هي إذن الهدف الفعلي للحملة ، أو على الأقل قاعدة عملياته بالنسبة للحجاز ، وبالنسبة للبحر الأحمر . ولقد عهدوا بإدارة جركم جدة إلى أحمد إخوة روستي ، وبقيت الخطوة

النهائية لإتمام مشروع نقل التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر ، والاتفاق مع شركة أوربية على هذا العمل في البحر الأحمر، الذي أصبح بحيرة مصرية .  
ولقد كتب أحد التجار الإنجليز إلى علي بك في سنة ١٧٧٠ يقترح عليه « فتح طريق تجارى مباشر ، بين الهند وميناء السويس . فكتب علي بك في العام التالي إلى حاكم البنغال الإنجليزي يعرض عليه الأمر ، ويطلب منه أن يعاونه في تحقيقه ، ويعدّه بكل مساعدة ممكنة من جهته . ولم يلبث أن تكونت في كلكتا شركة إنجليزية صغيرة للتجارة مع مصر ؛ ولما تولى حاكم البنغال الجديد وارن هيستنجس Warren Hastings ، رحب بتلك الخطوة ، وبدأت بعض السفن التجارية رحلتها من الهند إلى السويس . ولقد أشار داميراته القنصل الفرنسي ، إلى ذلك ، وذكر أنه قد « عقد اتفاق بين البك وتجار من الإنجليز ، وظهر العلم البريطاني في السويس » . ولا شك في أن مثل هذه الاتفاقية قد حددت رسوما جبرية مخفضة ، وتمهد على بك بحماية التجار الإنجليز وتجارتهم <sup>(١)</sup> . ولقد ذكر سافاري أن بعض السفن الإنجليزية قد وصلت إلى السويس ، محملة بأقشة البنغال ، وأنها لاقت رواجاً وربحاً وفيراً .

---

(١) عندما عاد بروس من الحبشة في ١٠ يناير سنة ١٧٧٣ ، عقد مع أبي الذهب اتفاقاً جديداً بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١١٨٦ ( فبراير سنة ١٧٧٣ ) كان كتجديد للاتفاق السابق ، تمهد فيه أبو الذهب بتخفيض الرسوم الجبرية إلى ٨ ٪ . وفرض ٥٠ ريالاً اسبانياً رسم ميناء على كل سفينة ، ومنح التجار الإنجليز حق التجارة في السويس أو القاهرة مع حمايتهم وحماية أموالهم . ثم تأكدت تلك الاتفاقية في ٧ مارس ١٧٧٥ بعد « معاهدة ملاحية وتجارة » بين بك مصر ووارن هيستنجس حاكم البنغال من قبل الأمة البريطانية .

أنظر : محمد رفعت ومضان : هل بك الكبير . ص ١٢٩ - ١٣١ .



وأخيراً فإن فكرة السيطرة على البحر الأحمر ، وعودة التجارة العالمية إلى هذا الطريق ، قد طرحت موضوع وصل مياه البحر الأحمر بمياه البحر المتوسط . وربما كان في وسع على بك أن يوافق على تنفيذ مثل هذا المشروع ، لو استمر له الأمر في مصر . وكانت تجربة على بك خارج حدود مصر تدل على رغبته في العمل في منطقة الشرق الأوسط ؛ وكان في حاجة إلى الشام لكي يمنع تدخل النفوذ العثماني ، ضد نفوذه ، في الحجاز وفي البحر الأحمر .

#### ٤ - ضم الشام :

وكانت أحوال الشام تحت الحكم العثماني ، في أثناء القرن الثامن عشر ، تعكس كذلك نفس الضعف الذي كان قد أصاب بقية أنحاء الامبراطورية . وكانت الشام تشتمل على ديانات مختلفة ، وطوائف متعددة ، علاوة على وجود المصليات ، وبخاصة عند أهالي المناطق الجبلية ، وقبائل وعشائر البادية . وكثيراً ما كانت سلطة يمثل السلطان فيها لا تمتد سوى دائرة المدن والموانئ التي يحكمون منها . وفي مناطق كثيرة ظهرت شخصيات متميزة ، لم تخضع للسلطة الدولة ، إلا من الناحية الإسمية . وبينما من هذه الشخصيات ، وفي الفترة التي ندرسها ، شخصية الشيخ ظاهر القاهر ، والذي تمكن من أن يصبح متصرفاً في صيدا ويافا وحيفا والزنة ونابلس وصفد وعكا ، أي أن سلطته امتدت على جميع سوريا الجنوبية ، أو فلسطين ، واتخذ من عكا مركزاً لشياعته الكبيرة . وهذه الشخصية ستؤثر في مصر ، وفي تاريخ مصر ، نتيجة لانتصاليها على بك الكبير ، ولوضع مشروعات عمل مشتركة بينهم .

ولقد اضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف بالشيخ ظاهر على أنه المسيطر

على كل الإقليم ، ومنحته في وقت نشوب الحرب مع روسيا في سنة ١٧٦٨ لقب  
 « شيخ مكا وأمير الامراء حاكم الناصرة وطبرية وصند وشيخ إقليم الخليل » .  
 وكانت للشيخ ظاهر عصبية قوية ، وله أبناء عديدون ، وثروة ضخمة ، وكان  
 في وسعه أن يجهز لقتال ستة آلاف فارس . وحين اتصل بعلي بك الكبير ، كان  
 له من العمر ما يقرب من ثمانين عاما ، ولكنه كان محتفظا بقوته ، وبصحة  
 ذكائه ، وبشباطه . وكان الشيخ ظاهر قد آوى وأكرم على بك عندما نفى إلى  
 فلسطين ، في شهر مارس سنة ١٧٦٦ ، الأمر الذي جعل على بك يحتفظ له بالجيل ،  
 بعد عودة على بك إلى مصر . وكانت الدولة العثمانية قد حاولت الانتقاص من  
 سلطة الشيخ ظاهر ، وضمت بيت المقدس إلى سلطة عثمان باشا والي دمشق ،  
 ودفعته إلى التعاون مع والي صيدا ، والي طرابلس ، ضد نفوذ الشيخ ظاهر .  
 ولكن على بك تخلص من الباشا العثماني في القاهرة في سنة ١٧٦٨ ، وأرسل إلى  
 الشيخ ظاهر يعلمه بذلك ، وعرض عليه التعاون سويا ضد مكائد العثمانيين . وفي نفس  
 هذا الوقت خشيت الدولة العثمانية من إمكانية إقامة تحالف بين أمير مصر وفلسطين ،  
 فوجهت والي دمشق إلى ضرورة الحيلولة دون تلاقى جيشيهما . وتقدم عثمان  
 باشا صوب منطقة نفوذ الشيخ ظاهر ، وعند بحيرة طبرية ، أظهر الشيخ ظاهر  
 أنه قد انهزم ، وانسحب وترك معسكره ، الأمر الذي دفع بالعثمانيين إلى احتلال  
 هذا المعسكر . وكان قد جمع القوات في المنطقة المحيطة ، ونزل بها ليل على  
 الأتراك ، وهزمهم ، واستولى منهم على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر .  
 وكان هذا الانتصار سببا في عودة سلطة الشيخ ظاهر إلى ما كانت عليه . ولكنه  
 ظل يخشى مما قد تقدم عليه الدولة العثمانية ، فاتصل بعلي بك في أواخر سنة  
 ١٧٧١ لكي ينجده من الخطر المحدق به .

وكانت قوات على بك قد عادت مظفرة في ذلك الوقت من الحجاز ، فوافق

على الدخول إلى العمليات في الشام . وهين على بك عبد الرحمن - أهما  
الإكشافية قائدا لجريدة كانت مهمتها تأمين الطريق بين مصر وفلسطين .  
وقامت هذه الحملة بمهمتها ، وتخلصت من الشيخ سليط شيخ عربان غزة . ثم أرسل  
على بك بحملة ثانية كانت بقيادة إسماعيل بك ، وكان عدد رتبها يزيد على  
عشرة آلاف مقاتل ، وسارت بطريق البر ، في الوقت الذي رحلت فيه حملة ثالثة  
من دمياط بحراً ، ثم أوقفها بحملة جديدة . وكان لنزول القوات المملوكية  
المصرية إلى سوريا الجنوبية تأثيرا كبيرا على القيادة العثمانية في الشام ، وانسحب  
عثمان باشا بسرعة من منطقة القدس إلى دمشق . وفي ذلك الوقت تقدم الشيخ  
ظاهر للأقا حلفائه المالك ، واستعد للزحف على دمشق . والظاهر أن إسماعيل  
بك تردد في مهاجمة عثمان باشا ، حينما ادعى هذا الأخير أنه خارج الحج . وفي  
نفس الوقت عززت الدولة العثمانية قواتها في الشام . فأرسل الشيخ ظاهر إلى على  
بك يطلب قائدا أطوع ومددا أوفر .

ولاشك في أن نزول القوات المصرية إلى فلسطين قد أظهر صلاحية هذه  
الأراضي لإتحادها قاعدة حرية لعمليات الجيش المملوكي في كل سوريا .  
ولكنه أظهر كذلك حاجة هذه العمليات إلى المدفعية ، وضرورة الحصول على  
مساعدة من جانب البحر ، خاصة وأن الطريق البري كان طويلا ومهدداً . وكانت  
هذه الضرورة هي التي وجهت على بك الكبير إلى أن يستمع لإقتراح روسي ،  
ويتصل بجمهورية البندقية ، لكي يحصل منها على ما يريد ، ويعرض عليها في  
نفس الوقت محالته ومساعدته على امتلاك بعض الجزر العثمانية في البحر  
المتوسط ، وإعادة تجارتها مع المشرق إلى ما كانت عليه من قبل . ولكن ظروف  
جمهورية البندقية في ذلك الوقت اضطرتها إلى تقديم الشكر ، وإلى الاعتذار في  
نفس الوقت . وكانت العمليات الحربية قد تجددت بين الدولة العثمانية وروسيا ،

وبشكل احتج معظم القوات العثمانية في البلقان ، وتمكن الأسطول الروسي من أن يعمل في البحر المتوسط ، ويحاول إثارة الولايات ، والمصبات والأقليات ، على الدولة العثمانية فلم يجد على بك غضاضة من أن يحصل على حاجته عن طريق روسيا ، والأسطول الروسي . وكتب على بك إلى الكونت أورلوف قائد الأسطول الروسي في البحر المتوسط ، وأبدى له رغبة في عقد معاهدة تحالف وصدقة مع روسيا ، ووعده بكل ما يحتاج إليه جيشه وأسطوله : من مؤونة ومال ، وطلب إليه في نظره ذلك أن يزوده بالمدفعية وبعدد من المهندسين . وشجع الكونت أورلوف هذه الحركة ، ووعده بعرض طلبات على بك على كاترين الثانية ، امبراطورة روسيا .

ونصل بهذا إلى انقسام واضح في منطقة سوريا ، بين قوات الدولة العثمانية المتمركزة في نصفها الشمال وقوات على بك والشيخ ظاهر الموجودة في فلسطين . ومع هذا الانقسام كان هناك انقسام آخر : إذ أن اتصال على بك بالأسطول الروسي ، في وقت محاربة روسيا للدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، كان يؤدي إلى تخلخل معنى ، وعلى أساس ديني ، بين عدد من رجال على بك نفسه . وإذا كان الجيش العثماني يحظى بإمداد وتموين يأتي له من آسيا الصغرى ، وعلى اتصال بعاصمة الدولة ، فإن قوات على بك الكبير كانت في حاجة إلى امدادات ومعونات تأتي لها من طريق البحر ، ولم تكن واثقة من وصولها ، مادامت كاترين الثانية لم تكن قد أخذت قراراً في الأمر بعد .

ولاهتم على بك بتجهيز الحملة الجديدة التي حاول أن يصل بها إلى إنهاء الخطر العثماني من سوريا . وبلغ عدد رجالها أربعين ألف مقاتل ، وزودهم بما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة وعناد . وعين محمد بك أبو الذهب ، بطل حملة الحجاز ، قائداً عاماً . وكانت بحريته كبيرة « وخرجوا في تحمل زائد وإستعداد

عظيم . . . ومعهم الطبول والزمرور والدخائر . . . والمدافع والجناحات . . . .  
وأجناس العالم أروا مؤلفة ، كما يقول الجبرتي . ولقد إضطرت على بك إلى فرض  
مبالغ على كل مدينة في مصر ، وفرض أموال على اليهود والأقباط ، حتى يتمكن  
من تجهيز هذه الحملة . وإتصل على بك ببعض أعيان دمشق وعلماؤها ، وشرح لهم  
أن هذه الحملة موجبة ضد عثمان باشا ، ولكن لإشك في أن هذه الإتصالات  
والمرورات كانت لا تفي ، بشكل عام ، لتبرير إشتهاره السيف في وجه الدولة  
العثمانية ، وفي مثل هذا الوقت .

وزحف الحملة في شهر ديسمبر سنة ١٧٧١ ، وإحتلت غزة ، وإنضمت  
إليها حملة إسماعيل بك ، التي كانت موجودة هناك ، ثم إستولت على الرملة وعلى  
نابلس . وحين إقتربت القوات المملوكية من بيت المقدس ، خرج إليها حاكما  
وقضاها ورجال الدين فيها ، ورحبوا بقدمها ، مع إشتراط عدم القيام بعمليات  
حرية في هذه المدينة المقدسة . وسلت يافا بعد حصار شهرين ، ثم إنضمت قوات  
الشيخ ظاهر إلى القوات المصرية ، وإحتلوا صيدا ، ولم يبق أمامهم إلا دخول  
دمشق . وعند ذلك الوقت جمع عثمان باشا فرقه العسكرية من ولايات دمشق  
وحلب وطرابلس ، وتقدم صوب القوات المصرية ، ولكنه إنهزم إلى الجنوب  
من دمشق ، وإضطرت إلى التفرق شمالا صوب حمص وتقدم أبو الذهب إلى  
أبواب دمشق ، وتقدم إليه العلماء ، فعرض عليهم الكتاب الذي كان على بك قد  
زوده به ، والذي عدد فيه مساوي عثمان باشا ، من الظلم والجباة ، وتعدى حدود  
الدين ، وصنع مالا يليق بالمسلمين . ودخل أبو الذهب دمشق في يوم ٦ يونيو  
سنة ١٧٧١ دون أن تسيل قطرة واحدة من الدماء . وإرتدت حامية المدينة إلى  
القلعة ، وتمحنت بها ، لحاصرتها القوات المصرية . وإضطرتها إلى التسليم . ودخل  
أبو الذهب دار الوزارة في دمشق ، وجلس حيث كان يجلس يمثل السلطان .

ووصل صدى هذا النصر إلى القاهرة واحتفل به على بك احتفالا كبيرا .  
« ووردت البشارة بذلك ، فنودي بالزينة ، فزينت مصر وبولاق ومصر العتيقة  
زينة عظيمة ثلاثة أيام بلياليها . وتفاخروا في ذلك إلى الغاية ، وعملت وقادات  
وأحمال قناديل بشموع بالأسواق وسائر الجهات . وعملوا ولائم وحفاني  
وآلات وطبولا وشكنا وخرافات وغير ذلك . . . . . وتعاظم على بك في نفسه ،  
ولم يكتفى بذلك ، فأرسل إلى محمد بك يأمره بتقليد الأمراء المناصب والولايات  
على البلاد التي فتحوها وملكوها » (١) .

وأصبح على بك سيد سوريا ، وأصبح في وسعه حتى أن يعلن نفسه سلطانا  
على مصر وسوريا . وكان هذا هو أقصى ما وصله نفوذ على بك الكبير .

ولكن السلطان استصدر فتوى من قاضي القضاة والمفتي الأعظم باعتبار على  
بك ورجاله وحلفائه وأنصاره بغاة يجب قتلهم أينما وجدوا . وهنا تظهر أهمية  
ذلك السلاح المعنوي ، الذي زاد من خطورته إتصال على بك الكبير بقواد روسيا ،  
وهي دولة مسيحية ، وفي حالة حرب مع دولة الخلافة الإسلامية .

وفي ليلة ١٠ يونيو سنة ١٧٧١ ، بدأ نجم على بك في الأفول . ذلك أن  
محمد أبو الذهب قد عاد سريعا إلى مصر ، وسحب في طريق عودته جميع الحاميات  
التي كان قد أقامها في البلاد المفتوحة ، وبدأ يحارب سيده وولي نعمته . ولا شك  
في أن إدعاء على بك الكبير فتح الشام لتخليصها من عثمان باشا لم يكن قد لقي  
تفهما وتعديقا من جانب السوريين ، ولا حتى من جانب قادة قواته العسكريين .  
وقد تساءل بعض المؤرخين عما إذا لم يكن على بك يرغب في أن يصل  
إلى بلاد الأناضول والقسطنطينية عن طريق سوريا (٢) . ولكن إذا كان  
مثل هذا المشروع يبدو خياليا ، فإن على بك قد حاول على الأقل أن يؤمن

---

(١) الجبرتي : جزء ١ ص ٢٦٥ .

(٢) مثل شارل وو : أنظر محمد وفات رمضان : على بك الكبير ص ١٧٠ .

أملاك حليفه الشيخ ظاهر ، يؤمن على قوته في مصر من وجود جيوش عثمانية  
متمركزة في دمشق . ووجد كل من الشيخ ظاهر وعلى بك في إثشغال تركيا  
بحربها ضد روسيا فرصة لتحقيق أطماعها ؛ ووجدت روسيا في هاتين الحركتين  
المتحركتين على الدولة عاملا مساعدا لها ، وهي محارب الدولة العثمانية ، فشجعتهما .  
والمهم هو أن بطاقات السلطان ، وقوة روح التضامن الاسلامي ، وإعتقاد نظام الماليك  
على المؤامرة للوصول إلى السلطة ، وارتباط هذه العملية ، أو المغامرة ،  
بشخصية القائمين عليها ، دون إستنادها إلى قوة مادية أو معنوية من الأهالي  
سكان المنطقة — لاشك في أن كل ذلك أدى إلى فشل هذه التجربة ، وقيام  
تنازع بين على بك ومحمد بك ، لإنهى بوصول أبي الذهب إلى السلطة ، وعودة  
المياه إلى مجاريها .

## الفصل الثالث عشر

### محمد بك أبو الذهب

كانت عملية إسحاب محمد بك أبي الذهب من الأقاليم السورية إلى مصر ، بعد إنتصاره على القوات العثمانية ، وسيطرته على هذه الأقاليم ، مفاجأة للجميع . وربما رأى البعض في ذلك أن على بك الكبير نفسه هو الذي كان قد أمر بمثل هذا التقهر ، ولكن الواقع أن « النظام المملوكي » كان هو المسئول عن تطور الأحداث بمثل هذه السرعة ، وبمثل هذه المفاجآت . وكان يدل على أن محمد بك أبو الذهب قد أخذ في مواجهة سيده ، على بك الكبير ، وكان يدل كذلك على قرب وقوع « معركة قيادية ، بين « السيد » و « التابع » ، ويدل بالتالى على أن الرجل الثانى فى القيادة قد طمع فى تولى القيادة العليا والسلطة ، بنفسه ، مع ما قد يحصله ذلك من نتائج على الوضعية العامة التى كانت المنطقة قد وصلت إليها

#### ١ — العودة من الشام : —

أرجع بعض المؤرخين سبب عودة محمد بك أبو الذهب من الشام إلى دور قام به اسماعيل بك ، القائد الثانى للقوات المملوكية فى الشام ، ونتيجة لغيرته وحسده على أبى الذهب ، ونتيجة كذلك ليله إلى الدولة العثمانية . ويذكر هؤلاء المؤرخون أن اسماعيل بك قد حذر أبأ الذهب من غضب الدولة العثمانية بعد مغربها له حين تنتهى من حربها مع روسيا ؛ وأنه قد أثار فيه النقرة الدينية ، وذكره بحرمة قتال سلطان مسلم ، وفى أراض مقدسة ؛ وأن حصيان السلطان عصيان لله ، والخروج على طاعته خروج عن دين الإسلام . هذا علاوة على نغده لموقف الشيخ ظاهر العمر ، الذين استكبر عليهم ، ورفض المجيء لمقابلتهم ، وأرسل ولديه



بدلا عنه ، وكانهم من الصعاليك ، ومعنى ذلك أنه حرره على عصيان أوامر على بك الكبير ، أى الانضمام الى جبهة السلطان والجبهة الإسلامية ، ضد جبهة المماليك والقيادات التى كانت تحاول الاستقلال . ولاشك فى أن تفاهم على بك الكبير ، أو رغبته فى الاتفاق مع روسيا ؛ كان لها وزنا له قيمته ، مادامت تعادى الدولة العثمانية ، وكان من الواجب على كل مسلم مؤمن أن يقف فى جانب الدولة العلية ، دولة الخلافة الإسلامية .

ولكن مؤرخين آخرين أرجعوا هذا الإلحاح من الشام الى محمد بك أبو الذهب ، وكذلك الى طبيعة النظام المملوكى ، وعلى أساس رغبة أبى الذهب فى الوصول الى الحكم والسلطان ، وكانت الفرصة مواتية له لتغيير مواجهته ، وبشكل يمكنه أن يحظى فيه بتأييد السلطان ، بعد أن يظهر على أنه قد انقلب على سلطة من ثار عليه .

وانقسم المؤرخين بين هذين الاتجاهين ، وأيد منهم الأتراك ورجال التضامن الإسلامى التفسير الأول ، وقدموه على التفسير الثانى ، رغم أن العاملين قد أثرا بلاشك سويا فى موقف أبى الذهب . وربما يكون الباب العالى قد اتهم سرا بأبى الذهب ، وربما عن طريق عثمان باشا والى دمشق ، ليكسبوه الى صفوفهم ؛ ويضربوا المماليك الواحد بالآخر ، ويحصلوه يطمع فى مركز سيده ، وصهره ، وفى سلطته .

وكان من اللازم أن يجمع محمد بك أبو الذهب قيادات المماليك الموجودة معه فى الشام من أجل تنفيذ هذه الخطة ، واتخاذ هذا الموقف ، وبشكل يضع على بك الكبير فى مواجهة رجاله وقادة قواته المسلحة ، ويسهل عليهم أمر الانتصار . وكانت الفرصة مواتية حين استلم على بك أبو الذهب أوامره على الكبير بمواصلة الإحلف ، والإستمرار فى فتح كل الشام ، ويذكر لنا الجبرتي أنه جمع دأمراده

وخشدا شينه الكبار في خلوة وعرض عليهم الأوامر ، فضاقت نفوسهم ،  
وسموا الحرب والقتال والغربة ، وذلك مافى نفس محمد بك أيضا ، ثم قال لهم :  
ماذا تقولون ؟ قالوا : وما الذى تقوله والرأى لك ، فأنت كبيرنا ونحن تحت أمرك  
وإشارتك ، ولا نخالفك فيما تأمر . فقال : ربما يكون رأى مخالفنا لرأى أستاذنا .  
قالوا : ولو كان رأبك مخالفا لأمره فنحن جميعا لا نخرج من أمرك وإشارتك .  
فقال : لا أقول لكم شيئا حتى تتحالف جميعا ؛ وتتماهد على الرأى الذى يكون  
بيننا ، ففعلوا ذلك ، وتماهدوا وحلفوا على السيف والكتاب . ثم أنه قال لهم أن  
أستاذكم يريد أن تقطعوا أعماركم فى الغربة والحرب ، والأسفار والبعد عن الأوطان ،  
وكلما فرغنا من شيء فتح علينا غيره ، فرأى أن نكون على قلب رجل واحد ،  
ونرجع إلى مصر ، ولا نذهب إلى جهة من الجهات ، وقد فرغنا من خدمتنا .  
وأن كان يريد غير ذلك من الممالك يولى أمراء غيرنا ، ويرسلهم الى ما يريد ،  
ونحن يكفيننا هذا القدر ، ونرتاح فى بيوتنا وعند عيالنا . فقالوا جميعا ونحن  
على رأبك ، (١) ولا شك فى أن هذا الموقف لم يكن يتنافى مع رغبة محمد بك فى  
الوقوف فى وجه سيده ، ولم تكن مسألة « الغربة » و « البعد عن الأوطان ،  
والرغبة فى الراحة فى بيوتهم وعند عيالهم ، الاميرالات لتنفيذ المهدف الذى كان يرغب  
فى الوصول اليه ، خاصة وأن طبيعة حياة الممالك كانت تجعلهم يشقون الحرب ،  
ولم تكن فترة اقامتهم فى الشام قد بلغت الحد الذى يجبرهم على العودة لمصر .  
وأخذت عودة محمد بك أبو الذهب من الشام شكلا سريما ، قارب شكل  
الفرار أكثر من شكل التقهر ، أو قارب شكل الهجوم المفاجئ السريع على مصر .  
وكان محمد بك أبو الذهب يتخلص من كل ما يعوق سرعة تقدمه ، وبشكل جملة  
يصل الى القاهرة بعد ساعات قليلة من وصول نبأ عودته الى على بك .

ولاشك في أنه كان يرغب بذلك في الافادة من عنصر المفاجأة ، حتى يسبل عليه إتمام الانقلاب .

واسقط في يد علي بك ، خاصة وأن القوة كانت مع محمد أبو الذهب . وتطل أبو الذهب بأن الجيش المملوكي قد لقي معاملة سيئة من الشيخ ظاهر العمر ورجاله ، الذين كانوا يقاتلون بعض القوات المصرية ، كما تطل بأنهم كانوا غرباء ، وفي بلاد بعيدة ، وأنهم قد خشوا أن تحدث لهم نائبة في تلك البلاد . فرجعوا . وأصبح مركز علي بك الكبير مهزوزا في حاصته ، ووضع أن تابعه لا ينفذ أوامره ، في الوقت الذي يتولى فيه قيادة القوات المسلحة . وتأكد علي بك من عدم ولاء أبي الذهب حين عرض عليه العودة إلى فلسطين ورفض ، في الوقت الذي شرح له فيه الشيخ ظاهر الموقف ، وأرسل أحد أبنائه للبقاء في القاهرة برهانا على صداقته لعلي بك . ولم يرغب علي بك الكبير في اتخاذ موقف صريح ضد تابعه ، وربما عجز عن ذلك ، خاصة وأنه كان في وسع أبي الذهب أن يجمع حوله الأنصار الذين كان قد كسبهم خلال حملاته في الحجاز وفي الشام . وفي نفس الوقت عمل علي اخراجه من القاهرة .

ولقد أمر علي بك أحد أعرانه بإبلاغ أبي الذهب ، في أوائل سنة ١٧٧١ ، أمره بتفقيه إلى الصعيد ، وأشرف علي بك الملتطاي بنفسه على خروج أبي الذهب من العاصمة . وهناك بعض الروايات عن أن علي بك قد أمر رجاله بالإحاطة بدار أبي الذهب ، ليتخلصوا منه ، وأنه قد تمكن من الإفلات ليلا . والتجأ إلى الصعيد . والمهم هو أنه خرج من القاهرة إلى الصعيد ، وليس هناك ما يستبعد وجود مثل هذه المؤامرة ، بالنسبة لحياة المالك وطريقة تفكيرهم .

وعين علي بك أحد البكوات المخلصين له ، وهو أيوب بك ، حاكما على هرجاء ، وكلفه بالتخلص من محمد بك أبو الذهب . ولاستبعد أن يكون أساس هذه الثقة

زاجنا إلى أن أيوب بك هو الذى كان قد أفضى إلى على بك الكبير بموقف أبى الذهب واتفاقه مع بقية المماليك وهم فى الشام .

واعتقد على بك بأنه قد أمن على موقفه إلى درجة ما ، خاصة وأنه أرسل بعد ذلك حملة جديدة إلى سوريا الجنوبية لمساعدة الشيخ ظاهر وكانت تبلغ ما يقرب من خمسمائة أو ستائة فارس ، وتمكنت من الانتصار على قوات عثمان باشا قرب نهر الأردن فى شهر سبتمبر سنة ١٧٧٢ . ولكن قلة عدد قوات هذه الحملة كانت تدل على أن على بك لم يكن مطمئنا كل الاطمئنان للموقف الداخلى فى مصر نفسها ، وأنه كان يتوقع بعض الأحداث ، ويرغب فى أن يكون مستعدا لمواجهتها .

وفى جرجا ، استقبل أيوب بك محمد بك أبا الذهب بالترحيب ، والإكرام ، وقدم له بعض الخيول والحياض ، وأظهر له الود والإخلاص . ولكن على بك كان يرسل أيوب بك بشأن التخلص من أبى الذهب . ووقع أحد هذه الخطابات فى يد أبى الذهب ، فعلم بمضمونه . ثم واجه أيوب بك ، وأمر بالقبض عليه ، وأنزله إلى المراكب ، وقطعوا يمينه ، ثم شبكوا لسانه فى سناره ، وجذبوه ليقطعوه . وإضطر إلى أن يلقي بنفسه إلى النيل فأت غرقا . وكان أبو الذهب يرغب فى إرساله مقطوع اللسان إلى على بك فى القاهرة ، بعد أن كذب عليه .

وتغير الموقف ، وظهر أن على بك يعادى أبا الذهب ، والنفت معظم العناصر المعارضة لعلى بك حول أبى الذهب ، ومنهم أباغ صالح بك ، وأتابع قاسم بك ، وكثير من الحوارة . كما كسب محمد بك بعض الرجال فى حاشية سيده ، وأصبح يسيطر على كل الصعيد ، وفى موقف مواجهة صريحة ضد على بك الكبير . ومع زيادة تأزم الموقف بهذا الشكل ، إضطر على بك إلى استخدام القوة وسيلة للقضاء على تايمة ، وعلى تأديده ، مادام قد أخذ شكل العصيان . وجبر تجريدة كبيرة أرسلها إلى الصعيد بقيادة إسماعيل بك ، فى الوقت الذى أرسل فيه

الامدادات لها بالمرآكب في النيل ، وكانت المفاجأة لعل بك ، هي انضمام إسماعيل بقواته إلى محمد بك أبو الذهب ، وزحفهم سوياً على العاصمة . وتم ظهور الانشقاق أو الانقسام في القيادة ، وأصبح الصعيد تحت سيطرة محمد بك ، في الوقت الذي أصبح فيه على بك لا يسيطر إلا على العاصمة .

وحاول على بك أن يعيد تنظيم ما بقي له من قوات بسرعة ، وعين سبعة من مائيكه ، وقدم الصنحية ، ولكن أهل مصر لم يعودوا ينتمون بالثقة فيه وفهم ، وسومهم بالسبع بنات <sup>(١)</sup> ، وحاول أن يزيد عدد رجاله ومائيكه . والتجأ على بك إلى على الطنطاوى ، لكي يخرج على رأس حملة جديدة صوب الصعيد ، وخرج بنفسه إلى البساتين ، التي تقع جنوب القاهرة ، للإشراف على تحصين الضفة الشرقية للنيل ، وللإشراف على إدارة العمليات . ولكن قوات الطنطاوى تقابلت مع طلائع قوات أبي الذهب شمال بنى سويف ، ومنيت هزيمة ، اضطر بعدها الطنطاوى إلى العودة إلى سيده . وارتد على بك بسرعة إلى القاهرة ، وتحصن بالقلة ، وربما كان يرغب في الاستمرار في المقاومة ، في الوقت الذي وصلت فيه طلائع قوات أبي الذهب إلى قرب القاهرة ، وإن كانت على الضفة الغربية . ولا شك في أن على بك قد عمل تقديراً للموقف ، وخشى من أن تقوم قوات أبي الذهب بحاصرته في القلة ، وتأخذه أسيراً بعد حصار يطول أو يقصر . ولذلك فانه قرر الخروج من القلة ، والخروج من القاهرة ؛ وكان من الطبيعي أن يتجه تمكيزه الأول إلى الاتجاه صوب صديقه وحليفه الشيخ ظاهر ، في سوريا الجنوبية . وكان معنى ذلك سيطرة أبي الذهب التامة على مصر .

## ٢ - أبو الذهب في القاهرة :-

استعد على بك بسرعة للخروج من القاهرة ، وعمل على تجهيز مناعه الخاص ،

(١) بلهري : جزء ١ - ص ٢٦٦ .

وأرسل يأمر المعلم رزق ، المتصرف في الشؤون المالية ، بإحضار ما بالخزافة من أموال . ولكنه لم يجد المعلم رزق ، الذي كان قد اختفى .

وفي نفس الوقت إتصل على بك بسرعة ، عن طريق يعقوب الأرمني ، بالكونات أورلوف ، قائد الأسطول الروسي ، وأبلغه بما حدث ، وبأنه ذاهب إلى سوريا ، وطلب منه أن يرسل إليه هناك مددا من الجنود والمدافع والخبراء . يستعين بهم على العودة إلى مصر . ثم خرج من القاهرة في ليلة ١٢ أبريل سنة ١٧٧٢ ، وكانت معه قوة لا تتجاوز السبعة آلاف رجل ، بين فرسان ومشاة . وكان ست وعشرون بعيراً ينقلون ماله وثيابه . وكانت ثروته الخاصة تقدر بثمانمائة ألف محبوب ، هذا علاوة على كمية من المجوهرات تزيد قيمتها على ثمانية ملايين من الدوقات . وأسرع في السير حتى لا يلحق به أبو الذهب . ووصل إلى عكا بعد إحدى عشر يوما .

ودخل أبو الذهب إلى القاهرة في اليوم التالي لخروج سيده منها ، وبعد أن كان قد غاب عنها سبعة أيام . وتخلص من أعوان سيده بالسجن وبالقتل . وأمر بإبطال النقود التي حملت اسم على بك ، وأرسل يبشر الباب العالي بما قام به .

ومن ناحية أخرى كان على بك قد وصل إلى الشام منهكا كسير النفس ، وأصابته حمى شديدة ، وإن كان الشيخ ظاهر قد عمل على طمأنته ورفع روحه المعنوية . ومرت بعض قطع الأسطول الروسي في ميناء عكا ، بقيادة الفارس ريزو Rizoo ، فزل مع بعض الضباط لتحية على بك . وانتهز هذا الأخير الفرصة ، وأرسل معه ذى الفقار بك ، يحمل هدية إلى الكونات أورلوف ، مع رسالة جديدة يرجوه فيها إرسال بعض قطع المدفعية والذخيرة ، مع ثلاثمائة جندي من البلقانيين ، الذين يخدمون في قوات روسيا ، نظرا لحاجته الشديدة إليهم في عملية

عودته لإستعادة السلطة في مصر .

وكان على بك في موقف صعب وهو في سوريا ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تراصل الضنط على هذه المنطقة لكي تخضعها ونقض على شوكة سادتها ، والعصبيات الموجودة فيها . وأخذت القوات العثمانية تهدد صيدا ، فاشتركت قوات على بك مع قوات الشيخ ظاهر في الدفاع عن هذه المدينة ، وتمكن المالك وحلفاؤه من رد هجوم العثمانيين عن المدينة . ورفع هذا الانتصار من روح على بك المعنوية ، وعمل على تدعيم سلطته في المنطقة ، حتى يسهل عليه أمر التقدم من جديد إلى مصر ، بمجرد مجيء المدد الروسي . وبدأ بحصار يافا ، وساعدت سفن الشيخ ظاهر في نقل المتاد والتويز في هذه العملية ، ولكن قائد الحامية رفض التسليم ، رغم إحكام الحصار على هذه المدينة ، وكان قد إختزن فيها قدراً كبيراً من الزاد والمتاد . وأمر على بك بنصب المدافع تجاه الباب الشرق للمدينة ، ولكن دون أن يتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة . فاضطر على بك إلى فتح غزة ، والد والرملة ، والسيطرة عليها ، وعاد بعد ذلك إلى يافا من جديد . واشتد الحصار ، وأمر على بك بقطع أشجار الفاكهة المحيطة بالمدينة ، لتضييق الحصار على من كان بها ، ولحرمانهم من الوفود اللازمة لهم .

وعاد ذو الفقار بك على سفينة روسية ، ومعه يعقوب الأرمني ، وكانت السفينة تحمل النجدة الروسية ، التي كانت تتمثل في ضابطين ، وثلاثة مدافع للبيدان من النحاس ، وسبعة بنادق مع خمسة طلقة . وحل يعقوب الأرمني رد أورلوف الذي وعد على بك بالعمل على إرسال نجدة سريعة . ووضعت هذه المدافع الثلاث معززة لمدافع على بك الكبير . ولكن أحد الضابطين الروسيين أصابه طلقة قضت عليه ، فطلب على بك من السفينة الروسية ثلاث مدافع أخرى . ورغم تصدع بعض الأجزاء من الأسوار ، فإن المدافعين استماتوا

بدرجة أجبرت المهاجمين على الارتداد عن المدينة بعد تحملهم خسائر كبيرة . وعاد الضابط الروسي الثاني إلى سفينته . وظل الموقف على ما هو عليه ، حتى بعد مجيء بعض قطع الأسطول الروسي ، في منتصف شهر ديسمبر ، ومشاركتها في ضرب يافا بالمدفعية من جهة البحر . وأدى الحصار فعلة مع الزمن ، خاصة وأن سفن الشيخ ظاهر عملت على قطع مواصلات يافا البحرية مع مصر ، وتموتها منها . وفر حاكم يافا ، وتمكنت قوات المالك وقوات الشيخ ظاهر من الدخول إلى هذه المدينة في أول فبراير سنة ١٧٧٣ ، أى بعد ثمانية أشهر من الحصار . وكان فتح يافا مشجعا لعلى بك الكبير على الاستعداد للعودة إلى مصر .

وكان الشيخ ظاهر لا يرحب بفكرة إسراع على بك بالعودة ، خاصة وأنه كان يفيد من وجوده في عملية استتباب الأمر له في سوريا الجنوبية ، كما كان يفيد من وجوده في صد هجوم العثمانيين على منطقة نفوذ . فأخذ يقنعه بضرورة الانتظار حتى يصل المدد الروسي . وإعادة تكوين وإنشاء فرقة عسكرية ، تسهل عليه العمليات المقبلة في مصر ، في الوقت الذي قد تضعف فيه قوة المالك في القاهرة . ويظهر الشيخ ظاهر بذلك في شكل زعامة اقليمية تحاول الإفادة لنفسها من الموقف ، وبشكل يسمح لها بالسيطرة العسكرية على الحدن والموانئ السورية .

ومن القاهرة ، كان محمد بك أبو الذهب يفكر في الموقف ، ويجد أنه من الأصوب فصل الشيخ ظاهر عن على بك ، والإسراع بإملاءة قوات على بك قبل أن تم استعدادها ، أى في أقرب فرصة ممكنة ، وباجزا لو كان هذا اللقاء قريبا من الأرض الخصراء ، من قواعده هو في مصر ، وبعد أن تكون قوات على بك قد أنهكت بالسير ، في شمال صحراء سيناء ، حتى يسهل توجيه الضربة اليهم . إذن فقد كان من اللازم استدراج على بك الكبير ، مع ما يمكن من جمعه من



قوات حتى ذلك الوقت ، إلى مصر من جديد .

وأوعز محمد بك أبو الذهب إلى بعض البكوات الموالين له . وبمضض ضباط الفرق ، بأن يكتبوا إلى على بك يستجدون به من ظلم أبو الذهب ، ومن قسوته ، ويفرغوه على العودة إلى مصر . وجمع القرائعة والذين يظن فيهم النفاق . وأسر إليهم أن يرسلوا على بك ، ويستعجلوه في الحضور ، وينمقوا له مساوىء المترجم ومنفراته ، ويعبدوه بالخامرة معه ، والقيام بنصرته متى حضر ، وأرسلوا إليه بالشرطة السرية [ اصطلاح ، أو شفرة ] فراج عليه ذلك ، واعتقد صحته ، وأرسل إليهم بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلاع غندومهم وإشارته ، (١) .

وكانت لهذه الرسائل أثرها في أن يقرر على بك العودة إلى مصر ، وعلى أساس أن صناعق مصر كانت تفتقر قدومه ، وأهم سينضمون إليه بمجرد صوله إلى الصالحية . وتمت الحدة ، وعاد مندوب على بك من طرف الكونت أورلوف دون أن يصحب معه مددا ، فعمل الشيخ ظاهر على مساعدة حليفه ، وأمر بحماية الأموال المقررة على غزة واللد والرمة ، وجمع ما قد يوجد بها من مؤن وعلف ، للجيش والخيول . وسحبت حاميات هذه المدن ، وبدأ الجيش يتحرك في أوائل شهر مارس ١٧٧٣ ، وكان مكونا من عماليك على بك ، ومن جنود الشيخ ظاهر ، علاوة على ثلاثة آلاف جندي من المفاربة ، أى أن هذه القوات لم تزيد في عددها على ثمانية آلاف ، من فرسان ومشاة . ولا شك في أن الحركة القادمة ستكون فاصلة بالنسبة لعلى بك ، وبالنسبة لمحمد بك ؛ أو بمعنى آخر بالنسبة للاتجاه الاستقلال وبالنسبة لإنجاء التضامن الإسلامى تحت راية السلطان .

### ٣ - مركز الصالحية :-

وصلت قوات علي بك الكبير ، بعد مرورها في غزة وفي خان يونس ، إلى الصالحية في ٤ أبريل سنة ١٧٧٣ ، وهناك لالتقت بطلائع جيش محمد بك أبي الذهب . ورغم تفوق جيش أبي الذهب في العدد على المهاجرين ، فإن المعركة لم تستمر إلا لبضع ساعات ، منى فيها الجيش المدافع بخسائر فادحة ، واضطر إلى الانسحاب . ودخلت قوات علي بك الكبير إلى الصالحية ، بقيادة علي بك الطنطاوى .

واضطر محمد بك أبو الذهب إلى أن يلجأ إلى ذوى الحثية ، من رجال القاهرة ، وحاول أن يشرح لهم الموقف ، من وجهة نظره ، ويشير فيهم عوامل الخاس الذي من تحالف مع أعداء الإسلام . فشرح أنه لا يابه كثيراً بانصال البعض من بينهم بعلى بك ، إذ أن ذلك لن ينقص من مرتبته هو في شيء ، ويمكنه أن يذهب ، شخصياً ، ويمش في أى مكان ؛ ولكن عليهم أن يعرفوا جيداً أن على بك هو حليف الروس ، وسيستقدم جيشاً أوربياً كبيراً إلى البلاد . وإدعى أن قلب علي بك كان يميل إلى المسيحية أكثر من ميله إلى الإسلام ؛ وأن هؤلاء النصارى القادمين سيغتصبون أراضيهم وأموالهم . وسيتحنون نساءهم وبناتهم ، وسيجبرونهم على تغيير دينهم ، كما فعل المسيحيون الآخرون بالهند ، والذين إدعوا في أول الأمر أنهم جاءوا من أجل التجارة ، ثم استقروا وأقاموا المنشآت وتدرجوا حتى أصبحوا حكاماً بالهند ، وراحوا يفتصبون الأموال ويتمكنون الأعراض ، ويبشرون بالمسيحية بين المسلمين !! وأخذ في تخويف ذوى الحثية ، هؤلاء من مجيء علي بك الكبير ، ومجيء حلفائه الروس . وطلب إليهم معاوئته على طرد عدو البلاد والشرع . والواقع أنه لم يلتجئ إلى هذا الاستجداء ،

العواطف إلا حين شعر بضعف إمكانياته المادية لمواجهة هذا الخطر ، وباحتياجه لمعونة ذوى الحيثية له . وكان وترأ حساساً ، يصعب الضرب عليه دون اعطاء نفات ، وأصداء ؛ وأعلن المجتمعون استعدادهم للجهاد ، واستعدادهم للإستشهاد . ولقد تمكن محمد بك أبو الذهب بذلك من تكوين جيش كبير ليواجه به قوات على بك الموجودة في الصالحية ، وساعده ذوى الحيثية في تقديم وتكثيل الامكانيات اللازمة لمثل هذا العمل الدفاعي . وبلغت هذه الأخبار إلى مسامع على بك ، فحزن لها ، ولكنه إستمر في تدريب قواته ، رغم إنشاك قوته ، وإنخفاض روحه المعنوية ، وإصابته بالحمى من جديد . وإلتقت القوتان في يوم ١٣ أبريل . وكان جيش على بك أكثر تنظيماً ، رغم قلة عدده . وبدأت المعركة قبيل الظهر ، الفرسان في الجناحين ، والمشاة في القلب . وصادف أحد الجناحين نجاحاً ، وكان بقيادة على بك الطنطاوى ؛ أما الجناح الآخر فقد إنهزم ، وكان بقيادة ولدى الشيخ ظاهر العمر . ولكن المشاة انضموا إلى قوات محمد بك أبو الذهب ، فتغير شكل المعركة بوضوح .

وشعر على بك الكبير أنه فقد كل شيء ، ولكنه صمم على الصمود . ثم سمح لرجاله بالإسحاب قبل لإقتراب الخصم ، وظل في الميدان مع بعض خاصته . وهجم كخيا أبو الذهب ، ومعه حوالى الثلاثين رجلاً على فسطاط على بك ، وإقتحموا بابه رغم مقاومة عشرة من مآليكة قتل وجرح في أنفائها بعض المهاجمين . ولما أحاطوا بعلى بك فزع رغم مرضه إلى سيفه فشهره للدفاع عن نفسه وصرع أول قادم بضربة واحدة وجرح إثنين آخرين . وعندما تبين المهاجمون جراءة المدافع عن نفسه أطلقوا عليه النار . فأصيب في ذراعه الأيمن وإبهامه بطلقةتين ، ولكنه لم ينفك يقاوم ، وأطلق النار عليهم بيده اليسرى ، فجرح الكخيا ، ولكنه خر على الأرض طريحاً بعد أن أصابته يده اليسرى طعنه سيف ، فخلوه جريحاً

أسيراً إلى فسطاط أبي الذهب . (١)

وكانت هذه الموقعة حاسمة في حياة علي بك الكبير ، كما كانت هامة بالنسبة لتغير سيرة الأمور في مصر ، وقضت على هذا الاتجاه الاستقلالي عن الدولة العثمانية ، حتى وإن كانت عودة سلطة هذه الدولة على مصر كانت إسمية ، مادامت القوة الفعلية ظلت مركزة في المماليك .

وبعد وصول علي بك إلى ممسكر أبي الذهب ، قام هذا الأخير وقبل يده ، وقتلته في ذلك بقية المماليك . وكان الرباط بين الملوك وسيدته من القوة بشكل يصعب على الأحداث أن تفهم عراه . وحملوا على بك في محفة إلى داره بالازمكيه ، وأحضروا أحد الأطباء لمعالجته . ولكنه توفي بعد بضعة أيام ، في أوائل شهر مايو سنة ١٧٧٣ .

وأخيراً وصلت حملة روسية ، برية وبحرية ، إلى صيدا ، لنجدة علي بك ، ولم تكن تعلم مصيره الأخير . وكانت هذه الحملة مكونة من إحدى عشرة سفينة حربية ، وتحمل على ظهرها حملة برية تبلغ ألف ومائتي جندي ، معظمهم من الروس ، وكذلك كثير من ضباط المدفعية ، وبعض المدافع والقنايل . ولو كانت هذه الحملة قد وصلت قبل ذلك التاريخ بشهر واحد ، لتغيرت نتيجة معركة الصالحية .

#### ٤ - حكم محمد بك أبو الذهب :-

كان محمد بك أبو الذهب مشهوراً بقسوته ، وكذلك بحبه للبدخ . أما الأحداث التي تدل على قسوته فكثيرة ، وأما حبه للبدخ فقد إشتهر به منذ أول حياته . ويقول الجبرتي (٢) أن سبب تلقيبه بإسم أبي الذهب ، أنه لما لبس الخلمة بالقلعة صار يفرق البقاشيش ذهباً ، وفي حال ركوبه ومروره جمل يثر الذهب على

(١) أنظر : محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير . ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) الجبرتي : ج ١ - ص ٤١٧ .

الفقراء والجعيدة ، حتى دخل إلى منزله ، فمرف بذلك لأنه لم يتقدم نظيره لنفيره  
من تقلد الامريات . وإشتهر عنه هذا القبول وشاع ، وسمع عن نفسه شهرته لذلك ،  
فكان لا يضع في جيبه إلا الذهب ، ولا يعطى إلا الذهب ، ويقول : أنا أبو  
الذهب فلا أملك إلا الذهب .

وكان أم ماقام به محمد بك أبو الذهب بعد أن استتب له الأوضاع في مصر  
أن عمل على عودة المياه إلى مجاريها ، وتحت سلطته : فعمل على جمع أولئك البكوات  
الذين كانوا قد طردوا من مناطقهم ، وتشردوا ، وعمل على إكرامهم ، واستخدمهم  
وواسم ، واستوزرهم وقدم المناصب ، ورد إليهم بلادهم وعوائدهم ، واستعبد  
بالإحسان والعطايا ، واستبدلهم المز بعد الذل والخوان ، وراحة الأوطان بعد  
الغربة والتشريد والحجاج في البلدان ، (١) . إنه كذلك الاستقرار مع دوام  
الإحسان . وأدى ذلك إلى تثبيت دعائم حكمه . فثبت دولته ، وإرتاحت  
النواحي من الشور والتجاريه ، وهابت العربان وقطاع الطرق ، وأولاد الحرام ،  
وأمنت السبل وسلكت الطرق ، بالقوافل والبضائع ، ووصلت المجلوبات ، من  
الجهات القبلية والبحرية ، بالتجارات والمبيعات ، (٢) .

وكانت تجربة على بك الكبير قد زادت من إلتفات التجار الأجانب إلى أهمية  
مركز مصر بالنسبة لتجارة بين الشرق والغرب ؛ وتوسط الإنجليز جيمس  
بروس عند محمد بك أبي الذهب ، لعقد إتفاقية في صالح شركة الهند الشرقية ،  
وتم التوقيع عليها في شهر فبراير سنة ١٧٧٣ ؛ وهي الإتفاقية التي تأكدت  
نصوصها بمعاهدة ٧ مارس سنة ١٧٧٥ (٣) ولاشك في أن ذلك كان خطوة هامة

(١) الجبوتي : ج ١ - ص ٤١٨ .

(٢) الجبوتي : ج ١ - ص ٤١٨ .

(٣) أنظر : عمدة رقت : علي بك الكبير - ص ٢٢٣ .

على ذلك الطريق الطويل الذى سبب أمصر فى التعرف عليه ، وعلى رجاله . وبسرعة متزايدة ، وبشكل يؤثر فى مستقبل البلاد .

وأظهر محمد بك أبو الذهب خضوعة للدولة العثمانية ، وعزمته على الإنظام فى دفع الجزية ، التى كان على بك قد أوقف إرسالها إلى استانبول . وبعد أن كان على بك قد منع دخول أى باشا عثمانى إلى القاهرة ، إستقبل محمد بك أبو الذهب الوالى الجديد الذى حضر إلى مصر ، وهو خليل باشا ، وصعد معه إلى القلعة ، كما كانت العادة سابقاً . ولاشك فى أن الباب العالى قد سر من رؤية الميساء تعود إلى مجاريها السابقة ، ومن عودة مصر إلى سلطته وسيادته ؛ فأرسلت الدولة إلى محمد بك أبى الذهب المرسومات والخطابات ، « ووصل إليه سيف وخلمة ، فلبس ذلك فى الديوان ، ونزل فى أبهة عظيمة » .

ولاشك فى أن محمد بك أبى الذهب كان يتمتع بمركز ممتاز وبمكانة خاصة فى نظر الدولة ، وبشكل يجعلها تحبب رغباته . حتى فيما يتعلق بتعيين الولاة وعزلهم . وكان مصطفى باشا التابلى ، من أولاد العظم ، قد إنتجأ إليه ، فأكرمه ، وأمر بصرف راتب له ، رغم خروجه على الدولة . ثم كتب إلى الباب العالى العفو عنه ؛ وطلب له ولاية مصر نفسها ، فأجابه الباب العالى إلى ذلك ، وأرسل إلى القاهرة فرمان التولية ؛ ونقل خليل باشا إلى ولاية جدة . وحتى إذا كانت الدولة ضعيفة ، فإن ذلك لا ينفى قوة أبى الذهب . ويذكر بعض المؤرخين أن خليل باشا كان محجوراً عليه ، ليس له فى الولاية إلا الإسم والعلامة على الأوراق ، ، أما التصرف الفعلى فكان لمحمد بك أبى الذهب .

ثم شرع محمد بك أبو الذهب فى بناء مدرسته المواجهة للجامع الأزهر ، على طراز جامع السنانية ، التى يطلبن لنا الجبرق فى طريقة بنائها : « و... تم عقد قبتها العظيمة ، وما حولها من القباب المعقودة ، على الموازين ، ويضوها ، ونفثوا

داخل القبة بالألوان والأصباغ . وعمل لها شبابيك عظيمة ، كلها من النحاس الأصفر المصنوع ، وعمل بظاهرها فسحة مفروشة بالرخام المرمر ، وبوسطها حنفية ، وحوها مساكن لمنصوفة الأتراك ... (١) وأستد مبة التدريس فيها إلى غالبية مدرسي الأزهر ، ورتب لهم الرواتب ، والبسم فراوى السجور وفراوى ناغا البيضاء يوم إفتتاحها . وإن كانت هذه المدرسة لم تحتفظ بأهميتها إلا لمدة سنة واحدة ، وفقدت ماحظيتها من رعاية نتيجة لخروج محمد بك أبي الذهب إلى الشام ، وموته هناك .

وكان الشيخ ظاهر العمر قد شعر بضعف مركزه ، بعد موت علي بك الكبير ، فعمل على التقرب إلى الدولة ، وراسل عثمان باشا والى دمشق في الأمر . وأظهرت له الدولة أنها قد غفت عنه ، وإن كانت في حقيقة الأمر لا تطمئن إليه . وعادت سيطرة الشيخ ظاهر على كل سوريا الجنوبية ، الأمر الذي أثار محمد بك أبا الذهب . فطلب إلى السلطان أن يسمح له بتجهيز حملة للقضاء على حليف علي بك ، وعدو السلطنة . ولم تمنع الدولة في ذلك ، وأصدرت له فرمان اللازم .

وأعد محمد بك أبو الذهب حملة كبيرة ، بلغ عدد رجالها ستين ألفا ، وكانت مجهزة بالمدافع التي كانت بقيادة الإنجليزى روبنسون . وتركزت هذه الحملة القاهرة في شهر مارس سنة ١٧٧٥ ، واستولت على غزة بسهولة ، ثم وصلت إلى يافا . ولكن الحملة اضطرت أمام مقاومة هذه المدينة الأخيرة إلى فرض الحصار حولها ، ودام هذا الحصار مدة ستين يوماً . وأعملت المدافع بعض التأثير في بعض أجزاء من الأسوار ، وفتحت إحدى الفجوات ، وحاول المماليك الدخول منها إلى المدينة . وكان من الصعب على المماليك أن يحاربوا وهم مترجلين عن خيولهم ، خاصة وأن دروهم كان قيد من سرعة حركتهم ، وثقل عليهم تحت حرارة الشمس . وبعد

(١) الجبرتى : ج ١ - ص ٤١٨ .

دخولهم من هذه الفتوة ، وجدوا أنفسهم في منطقة خلاء كانت تفضل الاسوار عن بيوت المدينة ؛ وكان المدافعون متحصنين وراء النوافذ ، وفوق الأسطح ، وأعطروهم بوابل من القنابل. ولكن المالك راضوا بقدومهم ، واضطر المدافعون ، من رجال الشيخ ظاهر ، إلى التفاوض والتسليم ولكن سرعان ما وقع إشتباك آخر ، أعطى المالك لهم فيه درساً لا يمكنهم أن ينسوه ، بعد أن أصبحت رؤوس قنابلهم أكداً وتللاً .

وكان الجبرتي كبير الإعجاب بمحمد بك أبي الذهب ، ولكنه نظر إلى مجزرة يافا على أنها هي التي ترجع سيئاته على حسناته . فذكر أنه كان آخر من أدرهم من الأمراء المصريين شهامة وصرامة سعداً ، وحزماً وعزماً وحكماً ، وسماحة وحلماً ، وأنه كان قريباً للخير ، يحب العلماء والصلحاء ، ويميل بطبعه إليهم ، ويمتد فيهم ويعظمهم ، وينصت لكلامهم ، ويعطيهم العطايا الجزيلة ، ويسكره المخالفين للدين ، ولم يشتر عنه شيء من الموبقات والمحرمات ، ولا ما يشينه في دينه أو يخل بمروءته . . . ولولا ما فعله آخراً من الإسراف في قتل أهل يافا بإشارة وزرائه لكانت حسناته أكثر من سيئاته .

وأثرت أنباء يافا على الشيخ ظاهر في عكا ؛ وما أن علم بزحف محمد بك أبي الذهب صوب مدينته حتى فر منها . فدخلها أبو الذهب في رهوة النصر ، وأرسل يأمر بإقامه الزينة بمصر . وكان السلطان قد أصدر فرماً ما بتأخير أبي الذهب على مصر والشام ، تشجيعاً له على القضاء على الشيخ ظاهر ، ولكن موت أبي الذهب المفاجيء ، حرمة من الإبتهاج بالنصر ، ومن التمتع بهذا الشرف . وعادوا بحمته إلى القاهرة .

وعادت مسألة إخضاع الشيخ ظاهر العمر إلى الدولة العثمانية ، التي أرسلت أسطولاً بقيادة الغازي حسن باشا لتسلم الأموال التي يسدها الشيخ ظاهر .



وبعد ضرب مدينة عكا بمدفعية الأسطول، حاول الشيخ ظاهر الخروج من المدينة، ولكنه سقط قتيلاً برصاص أحد جنوده المخاربة، وعادت منطقته نفوذ الشيخ ظاهر إلى السيادة العثمانية من جديد .

أما مسألة السلطة في مصر، فإنها ستشهد تنافساً جديداً من الماليك عليها، وإن كانوا جميعهم من « بيته » محمد بك أبو الذهب .

## الفصل الرابع عشر

### إبراهيم بك ومراد بك

بمجرد وفاة محمد بك أبو الذهب ، استولى تابعه مراد بك على قيادة الجيش ، وأخلى حسن عكا ، وأسرح بالقنوم ضوب مصر ، وكان يرغب في فرض نفسه بالقوة على بقية المماليك المتطلمين إلى السلطة . وقطع المسافة إلى القاهرة في لاثني عشر يوما ، ووصل إلى العاصمة بعد أن أنهكت قواته ، وتوفى بعض الرجال في هذه العملية . وحين إجتمع الديوان في قلعة القاهرة ، إستقر الأمر على أن يتسلم إبراهيم بك شباخة البلد ، ويتسلم مراد بك الدفردارية ، ويتسلم يوسف بك إمارة الحج . وكان الثلاثة من « بيت » محمد بك أبو الذهب . وكان معنى ذلك وجود أكثر من رئيس في السلطة ، الأمر الذى يساعد على إقتسام وتوزيع الاختصاصات ، ويؤدى بذلك إلى الإستقرار فى الحكم . ولكن ، هل كان نظام الحكم المملوكى العثمانى فى هذه الفترة ، وبعد تجارب على بك ومحمد بك ، يسمح بمثل هذا الإستقرار ، أو يعمل على التقليل من تطلعات كل من قادة المماليك نحو الأفراد بالسلطة ؟

لاشك فى أن السنوات التالية ستشهد صراعا واضحا على السلطة ، وإستمرارا للتناحر بين قادة المماليك وبعضهم ، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف النظام المملوكى ؛ وستشهد كذلك بعض محاولات للتدخل ، إما من جانب الدولة العثمانية أو من جانب الدول الأوروبية . وعلى أى حال فإن ضعف القيادة سيؤدى إلى تخفيف ثقل العبء الموجود على الأهالى ، ويسمح للتابعين من بين المصريين باستمرار النمو ، والأخذ فى مناقشة ومجادلة سلطات الحكم العثمانية والمملوكية .

## ١ — إقسام السليخة :

رغم أن البكوات الثلاث كانوا يتعمون بنفس المرتبة ، إلا أنه سرعان ما ظهر أن مراد بك قد أخذ في التقدم عليهم . ونعرف أن مراد بك كان قد أعجب بوجه سيده السيدة نفيسة ، زوجة علي بك الكبير ، وأنه تزوجها بعد وفاة زوجها ، وأصبحت منذ ذلك الوقت تسمى السيدة نفيسة المرادية ، وكانت تتبجح علانية على جمالها ، بثروة ضخمة ، وتتمتع كذلك بحب المالك لها ، حتى أصبح قلب بأم المالك ، وكان هذا الزواج يظهر مراد بك في شكل متعز عن زميليه ، ويجعله يستند إلى ثروة ضخمة ، وإلى نفوذ واضح ، وكأنه الوارث لعل بك الكبير نفسه .

وكانت أول المشاكل التي صادفت البكوات الثلاثة هي مشكلة الاتفاق فيما بينهم على توزيع الثروة الضخمة التي كان سيدم محمد بك أبو الذهب قد تركها ، والتي كانت تقدر بما يقرب من عشرين مليون جنيه من الأيراد السنوي . وكان عليهم أن يدفعوا إلى حكومة الباب العالي ما يقرب من ستة ملايين من الجنيهات كضريبة مهربات على هذه الثروة . ولكن البكوات قرروا عدم دفع أى شيء من جيوبهم ، أو من ثراوتهم الخاصة ، وقرروا تقسيم هذه الضريبة مناصفة بين مدينة القاهرة ، وبين مدن وقرى مصر .

وهكذا بدأ مراد بك في فرض الإتاوات على الفلاحين في الدلتا . ورفض بعض فلاحى القرى التابعة ليوسف بك بدفع الإتاوة التي فرضها مراد بك عليهم ، ووقفوا يدافعون عن قراهم مستخدمين في ذلك بعض الأسلحة النارية ، فعمد رجال مراد بك على إزال عقوبة شديدة بهم ، وعندئذ ، امتطى يوسف بك صهوة جواده ، وجمع رجاله ، وتقدم لكي يزل نفس العقوبة بسان القرى التابعة لمراد بك . ولكن يوسف بك وجد أنه من الصعب عليه التغلب على رجاله

مراد بك ، فاضطر إلى الانسحاب من جديد . وأثر هذا الانسحاب في هيلته ،  
إذا أنه أظهره بمظهر الضعف ، إن لم يكن بمظهر التابع لمراد بك . وبالنسبة لعقيلة  
الماليك ، كان مثل هذا التصرف كافيا لكي ينفض بعض ماليك يوسف بك من  
حوله . ويتحولون إلى خدمة مراد بك .

وشر مراد بك عندئذ بأن له من القوة ومن النفوذ ما يساعده على السيطرة  
على السلطة الموجودة في مصر . وكان هدفه يتخلص في الاستيلاء على القلعة ،  
وإخضاع الباشا الوالي ، وإجباره على أن يعينه شيخا للبلد . فخرج من قصره ،  
في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٧٧٦ ، مع أهوانه في شكل فرقة مسلحة ، وأخذ في  
التقدم صوب القلعة . ولكن المؤامرة فشلت نتيجة لإكتشافها ، وما أن وصل إلى  
أبواب القلعة ، حتى وجدها مقفل في وجهه . فاضطر إلى الانسحاب إلى مصر  
القديمة وهو يرغى ويزبد ويهدد ، وتفاور البكوات والديوان ، وسعوا له  
بالمردة إلى القاهرة من جديد .

ثم وقعت بعد ذلك مؤامرة من جانب آخر ، قام بها بعض البكوات الماليك ،  
الذين لم يكونوا من ماليك محمد أبو الذهب . ولاتفق يوسف بك مع محمد بك  
طوبال مع اسماعيل بك الكبير واسماعيل بك الصغير ، ونجحوا في الاستيلاء على  
السلطة . وعين اسماعيل بك الكبير ، رئيس المؤامرة ، نفسه شيخا للبلد ،  
بعد أن استعمر بذلك مرسوما من الباشا الوالي . وأمام هذا الانقلاب  
في السلطة ، وهو انقلاب مفرح ، اضطر كل من إبراهيم بك ومراد  
بك ، وكافا متفقين ، إلى الفرار إلى الصعيد . ولكن الاتفاق بين المنتصرين  
كان قصير الأجل . فاتهم اسماعيل بك الكبير اسماعيل بك الصغير بأنه قد أخذ في  
العمل ضده ، للاستيلاء على السلطة منه ، وواجهه عند خروجه من المسجد .  
وهربه على بك بالسيف ، وإن كانت الضربة قد أخرجه في كتفه ، بدلا من أن  
تقتل عليه ، فقتلوه إلى بيت القلعة ، حيث أجهزوا عليه في شهر يناير سنة ١٧٧٨ .

وهكذا ضعف مركز إسماعيل بك الكبير نفسه ، نتيجة لوقوع إنشقاقات داخل  
 مجموعة المالبكة الموالية له . وكان إسماعيل بك الكبير يشعر في نفس الوقت بأن  
 مركزه مهدد ، خارج القاهرة ، مادام إبراهيم بك ومراد بك يسيطران على  
 الصعيد ، فأعد إسماعيل بك حملة أو تجريدة ، لإخضاع مصر العليا ، ولكن قواته  
 تغلّت عنه . فاضطر إلى الفرار إلى سوريا ، ثم انتقل منها إلى طرابلس الغرب ، وعاد من  
 هناك إلى الصعيد من جديد . وفي أثناء ذلك الوقت بطبيعة الحال كان إبراهيم  
 ومراد قد دخلا إلى القاهرة .

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٧٨٠ إلى سنة ١٧٨٦ استمر الصراع ، بشكل  
 عام ، وأن كان قد ظهر بمظهر متقطع ، بين كل من مراد بك ، وإبراهيم بك ،  
 وإسماعيل بك . وكان مراد وإبراهيم يواقب كل منهما الآخر ، وكانا يتخاصمان  
 ثم يتصالحان . ووجهوا حملات عديدة إلى الصعيد للتخلص من إسماعيل بك ، أو  
 القضاء على سلطته هناك ، ولكنها فشلت في ذلك . وكانت هذه الفترة تشمل  
 خليطا من المؤامرات ، والانتقابات المسرحية ، وأحداث الإغتيال ، وتغيير  
 المحاكمة ، أو الخيانة ، ويصعب شرحها بالتفصيل ، إذ أن ذلك سيكون سردا  
 لتفاصيل حياة من الفوضى ، والتنازع والتقاتل ، لوصول بعض الشخصيات إلى  
 السلطة ومخاطبتها على نوع من الولاء أو حصولها على بعض الإمتيازات .

وشهدت هذه الفترة تدهورا واضحا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ،  
 لموجودة في مصر ، نتيجة لهذه الحروب المستمرة ، والفتن والإضطرابات .  
 ويرى لنا المجهري في أحداث شهر ذي الحجة سنة ١١٩٨ ، أي الموافق ٣٠  
 أكتوبر سنة ١٨٧٤ أن مراد بك قد أرسل إلى الباشا وأمره بالنزول ، فأنزله  
 إلى قصر العيني معزولا وتولى مراد بك قائم مقام ، وعلق الستور على بابه ،  
 فكانت ولاية هذا الباشا ( محمد باشا ) إحدى عشر شهرا ... وكانت أيامه كلها

نحنا وغلاء . . ثم يذكر بعد ذلك سوء الأحوال العامة خلال هذه السنة :  
 « وانقضت هذه السنة كالتى قبلها في الشدة والقلاء ، وقصور النيل ، والفتن  
 المستمرة ، وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء ، وانتشار أتباعهم فى التواحي  
 لجبي الأموال من القرى والبلدان ، وإحداث أنواع المظالم ، ويسمونها مال  
 الجهات ، ودفع المظالم والفردة حتى أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، واشتد  
 كربهم ، وطفقوا من البلاد ، فحولوا الطلب على الملتزمين ، وبعثوا لهم المعينين  
 فى يورتهم ، فاحتاج مسانير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك ،  
 مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك ، وتقع من يشم فيه راحة  
 الفنى ، فيؤخذ ويحبس ، ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه ، وتوالى طلب  
 السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلية ، ولما تحقق التجار عدم  
 الرد استعوضوا خساراتهم من زيادة الأسعار ، ثم مدوا أيديهم إلى الوارث ،  
 فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده ، سواء كان له وارث أو لا ، وصار بيت  
 المال من جملة المناصب التى يتولاها شرار الناس ، بجملة من المال يقوم  
 بدفعه فى كل شهر ، ولا يعارض فيما يفعل فى الجزئيات ، وأما الكليات  
 فيختص بها الأمير ، فعل بالناس مالا يوصف من أنواع البلاء ، إلا من  
 تداركه الله برحمته ، أو اختلس شيئاً من حقه ، فإن اشتبهوا عليه عوقب على  
 استخراجه . فسدت النيات ، وتغيرت القلوب ، وتفرقت الطباع ، وكثر الحسد  
 والحقد فى الناس لبعضهم البعض ، فيتتبع الشخص عورات أخيه ويدل به إلى  
 المظالم ، حتى خرب الأقليم ، وانقطعت الطرق ، وعربدت أولاد الحرام ، وبغدت  
 الأمن ، ومنعت السبل إلا بالحفارة وركوب الفرر ، وجلت الملاحون من  
 بلادهم من الشراق والظلم ، وانتشروا فى المدينة بنسائهم ، وأولادهم يصيحون  
 من الجوع ، ويأكلون ما يتساقط فى الطرقات من قشور البطيخ وغيره ، فلا

يحد الزبال شيئا يكنه من ذلك ، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمر والجمال ، فإذا خرج حمار ميت تزاخروا عليه وقطعوه وأخذوه ، ومنهم من يأكله نيا من شدة الجوع ، ومات الكثير من الفقراء بالجوع ، هذا والغلاء مستمر ، والأسعار في الشدة ، وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس ، وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار يمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المآكل والقمح والسمن ، ونحو ذلك لا غير ، ولولا لطف الله تعالى ، وبجى الغلال من بواحي الشام والروم لمكنت أهل مصر من الجوع ... واستمر ساحل الغلة خاليا من الغلال بطول السنة ، والشجون كذلك مقفولة ، وأرزاق الناس وعلائقهم مقطوعة ، وضاع الناس بين صلحهم وغيبهم ، وخروج طائفة ورجوع الأخرى » (١) .

وكان هذا التدهور الواضح في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، مع زيادة المظالم ، وانتشار الفوضى ، وعدم اعتبار سلطة مثال السلطان في مصر ، سببا في أن قرر السلطان عبد الحميد الأول في ذلك الوقت ، إعادة سلطة الفعلية على الولاية . وبدلا من أن تشهد مصر بجى ولاية من إستانبول ، مجردين من السلطة ، شهدوا هذه المرة ، بجى حملة حربية كبيرة ، على سفن عديدة ، وبقيادة حسن باشا ، القائد العام ، أو قبطان باشا ، الأسطول العثماني .

## ٢ - حملة حسن باشا على مصر :-

لم يكن السلطان حين اتخذ قراره بإرسال حملة قوية إلى مصر يضكر في مجرد الأوضاع الموجودة في هذه الولاية ، وفي سلطته وحقوق سيادته ، بل كان متأثرا كذلك بموقف الدول الأوروبية ، وبمطالبها منه .

وكانت الحالة قد بلغت بمراد بك إلى حد تمديد هدم دار الفرنسيسكان الموجود في الاسكندرية ، في حالة عدم دفعهم خمسة آلاف ريال لإبنه صالح أغا. وكتب الرعايا الأجانب الموجودين في مصر إلى سفرائهم في القسطنطينية بتاريخ ١٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٧٨٦ ، وشرحوا أمر هذه الإتاوة الضخمة ، وطلبوا إليهم أن يساعدوم في مواجهة مثل هذا الموقف الخطير . فتقدم سفراء فرنسا والبندقية ، والأقاليم المتحدة ، ومثلي الامبراطورية وروسيا ، وإسبانيا ونابولي ، بطلب جماعي وجهوه إلى الباب العالي ، بشأن حسن معاملة رعاياهم الموجودين في الولاية . وإنتهز الباب العالي فرصة هذا التدخل ، لكي يظهر سلطته في تلك الولاية ، التي بدت ، منذ عهد علي بك الكبير ، في إظهار انفصالها عن الدولة . فصدرت التعليمات إلى حسن باشا بإعداد الاسطول ، وبتولى قيادة الحملة البحرية التي سينقلها عليه إلى مصر .

وكان مشروع هذه الحملة يؤثر على مصالح الدول الأوروبية في مصر . وكان ابراهيم بك ومراد بك قد وقعا ، في سنة ١٧٨٥ ، مع القائد تريجه Truguet على معاهدات تهدف لتسهيل اتصال فرنسا بالهند والشرق الأقصى عن طريق السويس . ولذلك فإن سفير فرنسا في القسطنطينية كان يرغب في بقاء ابراهيم بك ومراد بك في السلطة ، حتى يضمن تنفيذ الاتفاقيات . وعلى العكس من ذلك كان سفير إنجلترا في نفس المدينة يرغب في إسقاط حكم هذين البكويين ، الأمر الذي سيؤدي إلى إلغاء العمل بهذه الاتفاقيات ، وإلى منع السفن الفرنسية من الدخول إلى البحر الأحمر من جديد . وحاول كل من هذين السفيرين التقرب إلى القبطان باشا ، وأن يشرح له وجهة نظره . وقد قدم له سفير فرنسا ساعة فاخرة ، ولكن حسن باشا استمر في إعداد الحملة بمد قبوله الهدية . وشر البكوات بالخطر الذي أصبح يهددهم ، وكانوا قد بدأوا في هدم دار الفرنسيسكان ، فعادوا إلى



بثأته على نفقتهم ، وأرسلوا خطابات تحمل معنى الاعتذار لرئيس الجالية الفرنسية في مصر ، والسفير الفرنسي في القسطنطينية ؛ كما أرسلوا يبرون عن ولائهم وخضوعهم للباب العالي ، ويعدون بدفع ما تأخر عليهم من الجزية السنوية . ومعنى ذلك أنهم قد استسلموا . ولكن السلطان عرض الموقف على مجلسه الخصوص ، ثم رفض الإستماع إلى مكاتبات البكوات ، وتقرر إرسال الحملة .

وقد أصرت الدولة العثمانية على لومها الممالك لعدم إرسال الخزائن المنكسرة ، وطالبت بسرعة إرسال هذه الأموال ، وكذلك إرسال مربيات الحرمين من الغلال والضرر . وبدأت الأنباء تصل عن ورود سفن من الدولة العثمانية ، وعجى قوات من الصكر على هذه المراكب . فاجتمع زعماء الممالك ، وعلى رأسهم مراد بك ، مع الوالي . ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد أظهر نوعاً من التشدد ، وأنه قال لباشا : « ليس لكم خندق إلا حساب ، أمهلونا إلى بعد رمضان ، وحاسبنا على جميع ما هو طرفنا نورد ، وأرسل إلى من وصل إلى الاسكندرية يرجعون إلى حيث كانوا ، وإلا فلا تشل حجا ولا حزة ولا تدفع شيئا . وهذا آخر الكلام ، كل ذلك وإبراهيم بك يلاطف كلا منهما . ثم اتفقا على كتابة عرض حال من الوجدانية والمحتاج . ويذكر فيه أنهم أقبلوا وتمايوا ورجعوا عن المخالفة والظلم والطريق التي ارتكبوها وعليهم القيام بالوزام » (١) . وكان والي جدة قد حضر إلى الاسكندرية يطالب بالتأخرات المتلفة به وبولايته ، فقرر الممالك أن يدفعوا إلى القبطان باشا وإلى باشا جدة مبلغاً قدره ثلاثمائة وخمسين ألفاً . وجمعوا العلماء لكتابة البرامض ، واجتمعوا سوياً في القلعة ، ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد

انخفض الباشا جدا ، وقبل انك وركبته ويقول له يا سلطانم نحن في عرضكم  
في تسكين هذا الامر ودفعه عنا ، ونقوم بما علينا ، ونرتب الامور ،  
وننظم الاحوال على القوانين القديمة ، فقال الباشا : ومن يضمنكم  
ويتكفل بكم ؟ قال : انا الضامن لذلك ، ثم ضامني على المشايخ  
والإختيارية ،<sup>(١)</sup> .

ولكن سرعان ما وصل الغازي حسن باشا ، سارى عسكر السفر البحرى  
المنصور ، الى ثغر الاسكندرية وصحبته السفن ، فزاد الإضطراب ، وكثر  
اللقط ، وأتموا المرضحات بسرعة ، وأرسلوها الى الاسكندرية مع السلحداء  
وكتب حسن باشا عدة فرمانات وأرسلها الى مشايخ البلاد وأكابر العربان ،  
ووعدهم فيها برفع الظلم ، وبتطبيق القانون حسب سجلات السلطان سليمان ،  
الامر الذى يحدد الضريبة المربوطة على الاراضى ؛ وأدى ذلك الى ميل القلوب  
الى مثل الدولة العثمانية ، وإنصرافها عن أمراء المماليك ، ووصلت فرقة أخرى من  
البحرية العثمانية الى ميناء رشيد ، فزاد قلق الممالك ، وقرروا إرسال تجريدة  
بسرعة ، بقيادة مراد بك ، الى جهة قوة ، حتى يمنحوا الطريق ؛ كما قرروا أن  
يرسلوا الى حسن باشا مكاتبات بأنهم سيحزروا الحسابات ، وسيقوموا باللازم  
وعليه أن يرجع من حيث أتى ، وإلا فانهم سيحاربوه . وأخذوا في جمع  
المراكب ، وشحنها بالمؤن والذخائر ، ونقلوا أمتعتهم من قصورهم الى بيوت  
صغيرة متفرقة في المدينة ، وأخرجوا كيات الحبوب التي كانت غزوة عليهم وطرحوها  
في الأسواق ، الامر الذى أدى الى انخفاض أسعارها . وعلق الجيوش على ذلك  
بقوله : « مصائب قوم عند قوم فوائد » . وخرج مراد بك وأمرائه وبما ليك  
الى بولاق ، ثم عبروا النيل الى امبابه . وكان حسن باشا قد أظهر أنه خاضع

(١) الجيوش : ج ٢ — ص ١٠٨ .

الأمر والنهي في البلاد ، وأرسل المكاتبات إلى أعيان القاهرة ، يستنكر فيها ما قام به مراد بك وإبراهيم بك ، وطلب قراءتها على الملا في الجامع الأزهر . وتواترت الأخبار عن إلتصار مراد بك في مدينة قوة ، ثم عن وقوع إلتصارات أخرى ؛ ولكن سرعان ما ظهر عدم صحة هذه الإشاعات ، فخرت بعض المركب ، وفيها مالك ومجاريح وأجناد ، وأخبروا بكسرة مراد بك ومن معه ، وأصبح الخبر شائعا في المدينة ، <sup>(١)</sup> وكانت هذه الحادثة قد وقعت قرب الرحمانية ، أي أن قوات المالك لم تتمكن من الوصول إلى شمال الدلتا .

ولقد حاول إبراهيم بك أن يستولى على القلعة أو يسيطر عليها ، وعلى أبوابها ؛ ولكن الباشا لم يمكنه من ذلك ، وطلب القاضي والشيخ ، الذين أمضى البعض منهم الليل عند باب العرب ، ونصب الباشا رايته على هذا الباب . وأرسل المنادين لجمع الأهالي ، وكل من كان طائعا لله والسلطان يأتي تحت البهق ، فطلع عليه جميع الألفاشات والتجار وأهل خان الخليلي وعامة الناس ، وظهرت الناس الخفيون والمستضعفون والذينز أنحلهم الدهر ، والذي لم يحمدياب زيه إلتصار ثيابا وسلاحا ، حتى إمتلات الرميلة وقرا ميدان من الخلائق ، وأرسل محمد باشا يستحث حسن باشا في سرعة القدوم ، <sup>(٢)</sup> وقرأ الباشا خطا شريفا يذكر أن الدولة لا تبحث إلا عن إبراهيم بك مراد بك ، وأنها تعطى الأمان لكل من يطلبه .

ولاشك في أنها كانت فترة عصية بالنسبة للأمن والنظام ، إنتشرت فيها الهجمات على البيوت والبهائم ، وعلى الممتلكات ، وكثرت فيها حوادث السرقة هنا وهناك ، وإن كان الأمر لم يستمر على هذا الوضع لفترة طويلة ، إذ سرعان

(١) المبرق : ج ٢ ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الجزء . ص ١١٢ .

ماوصل حسن باشا القبطان إلى ساحل يولاقي، وإحتفلوا بقدومه إحتفالا رسميا، وضربوا له المدافع . وأخذت بعض سفن حسن باشا في تعقب إبراهيم بك ومراد بك اللذان قرا إلى الصعيد، وخرجت جماعة من العسكر فتحتوا عدة بيوت من بيوت الأمراء ونهبوها، وتبعهم في ذلك الجميدية وغيرهم، فلما بلغ القبطان ذلك أرسل إلى الوالي والأغا وأمرهم بمنع ذلك، وقتل من يفعل، ولو من أتباعه . ثم ركب بنفسه وطاف البلد، وقتل نحو ستة أشخاص من العسكر وغيرهم وجد معهم منبهات، فأنكفوا عن النهب... وأمر بتسميت بيت إبراهيم بك، الذي بالأزبكية، وبيت أيوب بك الكبير، وبيت مراد بك .<sup>(١)</sup> وذهب إليه مشايخ الأزهر، كما ذهب إليه التجار، وشكوا إليه ظلم الأمراء، فوعدهم خيرا . وترأس الباشا بنفسه الديوان، وقلد بعض المالك مناصب الصنعية، وخلع عليهم الخلع . ونصح حسن باشا المالك بالتزام طرقهم وقوانينهم القديمة، كما أمر قواد الجنود بعدم دخول بيوت الأمراء، وبكتابة ما يجدونه من متروكاتهم، وبإيداعها في مكان من البيت، ويحتمون عليه .

وكان بعض الساكر قد تمدى على أهل الحرف، فكان يأتي إلى القهوة أو لدى الخياط أو المزين ويخلع سلاحه ويطلقه ويرسم ركنه في ورقة أو على باب دكان، وكان يعنى أنه أصبح شريكا لصاحب المحل، الذي سيحتل بمجنياته. وكان هذا الجندي يأتي في أي وقت ويجلس كما يشاء، ثم يحاسب صاحب المحل ويقاسمه في المكسب. فضج الأهالي من هذه الطريقة، وتظلموا للباشا، فصدرت الأوامر بإبطال شركة هؤلاء العسكر مع أهل الحرف، وبإلقاء القبض على مثل هؤلاء الجنود، وتسليمه إلى الحاكم. وكانت هذه المشكلات تظهر باستمرار، مادام هناك إختلاف في العادات والتقاليد بين أهالي البلد وهؤلاء الجنود الذين جاء بعضهم من أصقاع

بعيدة من تلك الامم الطورية الشاسعة .

ويبدو أن القبطان حسن باشا كان يرغب في الحصول على أكبر كمية ممكنة من أموال مراد بك وإبراهيم بك، وكذلك أموال الأمراء التابعين لهم ، فأخرجت الخبايا السكينة من البيوت ، وتم التحفظ على أمانتهم ؛ ثم استمر التفقيش والفحص ، وطلبوا الخفراء وجسوم لكل يدلو عن هذه المخبئات . واستدعوا زوجة إبراهيم بك ، هي وضرتها ، حتى صالحت بحملة من المال والمصاغ . كما طلبوا زوجة أخرى من زوجات إبراهيم بك بماليتها من الجواهر . وخاصة ذلك التاج الذي كانت تحتفظ به . أما زوجة مراد بك فإنها قد اختفت ، وكانت ودائع زوجها موجودة لدى السيد البكري ، فسلبها إلى حسن باشا . وتشدد حسن باشا في هذه العملية ، ورغم تشفع بعض المشايخ عنده في زوجة إبراهيم بك ، فإنه أجابهم بقوله : « تدفع ما على زوجها السلطان ، وتخلص ، فقالوا له النساء ضعاف وينبغي الرفق بهن ، فقال إن أزواجهن لهم مدة سنين ينهون البلاد ، ويأكلون أموال السلطان والريعية ، وقد خرجوا من مصر على خيولهم ، وتركوا الأموال عند النساء ، فإن دفن ما على أزواجهن تركت سبيلهن ، وإلا أذقناهن العذاب » (١) .

وأمر حسن باشا بإخراج جواري إبراهيم بك وبقيّة الأمراء ، من بيض وسود وأحباش ، ويمن بالمراد وكان البيع بأجنس الأثمان ، وإشترتهم العثمانيون وعساكرهم . ولكن هذه العملية استمرت وإمتدت إلى بعض المحظيات ، وبعض أولاد الأمراء ، الأمر الذي دفع ببعض مشايخ الأزهر إلى الذهاب إلى القلعة ، وطلبوا من محمد باشا الوالي أن يتعاهد مع القبطان باشا في الأمر ، ثم دخلوا على حسن باشا ، « وكان المخاطب له شيخ السادات ، فقال له إنا سرورنا بقدمك إلى

مصر لما ظنناه فيك من الإنصاف والعدل ، وإن مولانا السلطان أرسلناك إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم ، وهذا الفعل لا يجوز ، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد ... فاغناظ وأحضر أفندي ديوانه وقال أكتب أسماء هؤلاء حتى أرسل إلى السلطان وأخبره بما رزقتهم لأوامره ، ثم التفت إليهم وقال : أنا أسافر من عندكم والسلطان يرسل لكم خلافي فتنتظروا فعله ، أما كفاكم أنى في كل يوم أقتل من عساكرى طائفة على أيسر شيء مراعاة وشفقة ، ولو كان غيرى لنظرتم فعل العسكر في البيوت والأسواق والناس ، فقالوا له : إنما نحن شوافعون ، والواجب علينا قول الحق ، وقاموا من عنده وخرجوا (١) . ومن هذه الحادثة تظهر بوضوح نظرة كل من هذا القائد العسكرى ، ومن العلماء والمشايخ ، لإحدى المشكلات ، ومحاولة حلها ، وتظهر فيها المنجبية العسكرية ، وكذلك الرغبة في إحقاق الحق ، وسيادة روح العدل والشرع ، رغم مواجهة القوة ، من جانب المشايخ .

واستمر وصول الامدادات إلى القاهرة ، فحضر إليها كل من عابدى باشا ودرويش باشا ، ودخلت طوائف عساكرهما إلى المدينة ، وهم بهيئات مختلفة وأشكال منكرة ... وبمضهم بطراطير سود طوال شبه الدلاء ، والبعض معمم ببوشيه ملونة مفشولة على طربوش واسع كبير ... وصورهم بشعة وعقائد م مختلفة ، وأشكالهم شتى ، وأجناسهم متفرقة ، ما بين أكراد ولاوند ودروز وشوام ؛ ولكن لم يحصل منهم إيذاء لاحد ، وإذا اشتروا شيئاً أخذوه بالمصلحة (٢) .

ثم وصل بعد ذلك أحمد باشا ، والى جده ، الذى كان مقبلاً بالاسكندرية .

(١) الجيرى : ج ٢ — ص ٢١٨ ،

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١١٩ .

وجاءت الرسائل والهدايا من الباب العالي ، إلى القبطان باشا ، ومحمد باشا يكن ، الوالي ، وإلى عابدى باشا ، ودرويش باشا ، وأحمد باشا ، والى جدة فاجتسوا في القلعة لقراءة الأوامرات ، وحاربوا المدافع ، وكان ديوانا عظيما وجمعية كبيرة لم تعهد قبل ذلك ، ولم يتفق أنه يجتمع في ديوان خمسة باشاوات في آن واحد ، (١). وكان الأمران الخاص بحسن باشا ، القبودان باشا ، ملينا بالاحترام والتبجيل ، والثناء على ما فعله ، وتوصيته بالريعية ، وذكر اسماعيل بك وحسن بك الجداوى ، الذين كان حسن باشا قد استعان بهما في شياخة البلد وإمارة الحج ، بعد خروج إبراهيم بك ، وفراد بك من القاهرة ، واشتمل على ضرورة الإنقاذ من العصاة .

وأقلت السفن العثمانية في النيل جنوباً ، لتعقب الأمراء المماليك الذين انسحبوا إلى الصعيد ، وحدث اشتباك بين هذه السفن وبين المماليك قرب أسيوط ، وإن كان هذا الاشتباك لم يؤد إلى نتيجة لها قيمتها . ثم استمد حسن باشا لإرسال تجريدة عسكرية إلى الصعيد ، بقيادة كل من عابدى باشا ، ودرويش باشا . وتالت الاشتباكات قرب أسيوط لفترة من الزمن ، وكانت تفتى بهودة الجنود العثمانيين إلى سفنهم ، وعودة المماليك إلى معسكرهم .

وكتب الأمراء المماليك ، بعد انسحابهم من أسيوط إلى طهطا ، رسالة إلى عابدى باشا : « إنكم تخاطبوننا بالكفرة والمشركين ، والظلمة والعصاة ، وإنتا بحمد الله تعالى موحدون ، وإسلامنا صحيح ، وحجيتنا بلى الله الحرام ، وتكفير المؤمن كفر ، ولنا عصاة ولا مخالفين ، وما خرجنا من مصر عجزاً ولا جبناً عن الحرب ، إلا طاعة السلطان ولنا فيه ، فإنه أمرنا بالخروج حتى نسكن العتق ، وحققاً للدماء ، ووعدنا أنه يسمي لنا فى الصلح ، فخرجنا لأجل

ذلك ، ولم نرض بإشهاد السلاح في وجوهكم ، وتركنا يوتنا وحرينا في عرض  
السلطان ، ففعلتم بهم ما فعلتم ، ونهبت أموالنا ويوتنا ، وهتكتم أعراضنا ، وبغتم  
أولادنا وأحرارنا وأمهات أولادنا ، وهذا الفعل ما سمعنا به ولا في بلاد  
الكفر ، وما كفاكم ذلك حتى أرسلتم خلفنا المساكر يخرجونا عن بلاد الله ،  
وتهددونا بكثرتكم ، وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله ، وإن عساكر  
مصر أمرها في الحرب والشجاعة مشهور في سائر الأقاليم ، والأيام بيننا ، وكان  
الأولى بكم الإجتهد والهمة في خلاص البلاد التي غصبها منكم الكفار واستولوا  
عليها ، مثل بلاد القرم والردن وإسماعيل وغير ذلك <sup>(١)</sup> . وكانت الرسالة تشتمل على  
مزيج من الأسلوب الخشن مع الأسلوب العذب ؛ ولكنها لم تؤد إلى نتيجة ، خاصة وأن  
القائد الثاني كان يعتقد في إمكانية حصوله على نصر عسكري على هؤلاء المماليك .  
وواصل المماليك مكانة حسن باشا ، طالبين الصلح والأمان ، وذكروا  
لعابدى باشا أنهم سيردون له كل ما ضاع منه في المعركة ، وأمسك حسن بك  
الجدوى كان يفضل أخذ ما ضاع منهم بالسيف ، أى بالقوة . وكان حسن باشا  
لا يأمن لمن انضم إليه من المماليك ، وخشى أن يتحولوا في أثناء الحرب في المعيد  
إلى جانب إبراهيم بك ومراد بك « فتذهبوا معنا ، ثم يقع منكم الخيانة  
والخامرة . ثم حلف أنه إن وقع شيء من ذلك ليكون سببا في خراب مصر  
سبع سنوات ولا يبقى بها أحد » <sup>(٢)</sup> . وكان حسن باشا يفضل أن يكون الرد  
على إبراهيم بك ومراد بك أنهم سيجابون لطلبهم ، إذا كان قصدهم هو الصلح  
والأمان وقبول التوبة ، ويقوم القبطان باشا في هذه الحالة بطلب  
الأمان لهم من السلطان ، ويعهد لهم بمناصب ، حيث يرغبون ، خارج الأقليم

(١) الجبرق : ج ٢ — ص ١٢٥ .

(٢) أنظر الجبرق : نفس الجزء ص ١٣٢ .



المصري يمشون فيها ببياهم وأولادهم ، ومع من يشاءون من ممالكهم وأتباعهم .  
وأما بقية الأمراء فيمكنهم أن يحضروا إلى مصر ، أى إلى القاهرة ، ويقيمون بها ،  
ويصبحون من جملة عسكر السلطان ، أو أن يعينوا إن رغبوا فى أماكن يقيمون  
بها فى الوجه القبلى . أما إذا رفضوا ذلك فستكون الحرب .

ولكن البكوات المماليك أظهروا أنهم يمثلون لكل ما يؤمرون به ، ما عدا  
السفر إلى غير مصر ، إذ أنه يصعب عليهم فراق الأوطان ، وذكروا أنه لم يشق  
عليهم شئ أعظم من تمكن خصومهم ، اسماعيل بك وحسن بك ، من البلاد .  
وذكروا أنهم مستعدون لمنازلة مؤلاء الأميرين ورجالهما ، بدون اشتراك جنود  
السلطان . واسكن حسن باشا كان قد جاء إلى مصر لتنفيذ خطة معينة ، وكان  
على المماليك أن يمثلوا لها .

وتقدمت قوات الأمراء القبليين شمالا حتى وصلت إلى منطقة الجيزة ،  
وفرضوا الكلف على البلاد . وفى نفس الوقت خرجت قوات اسماعيل بك وحسن  
بك إلى البر الشرقى ، ناحية طرة . ثم عدوا إلى البر الغربى على السفن ، وأقاموا  
فيها المتاريس ، لكي يواجهوا زحف الأمراء القبليين . وحاول الأمراء القبليون  
مهاجمة هذه المتاريس ، ولكن المتارين كانوا متيقظين ، فضربوا عليهم  
المدافع من البر والبحر ، من الفجر إلى شروق الشمس ، فرجعوا إلى مكانهم  
من غير طائل . ثم انسحبوا بعد ذلك إلى دهبشور . وكتب المماليك بعد ذلك  
يطلبون الأمان من جديد ، وأن يعينوا لهم أماكن من الوجه القبلى يقيمون  
بها ؛ فوافق حسن باشا على ذلك ، وترك لهم حرية اختيار المساكن ، الذى  
سيقيمون به ، ولكنه اشترط عليهم أن يكونوا جماعة قليلة ، ويحضر باقى الأمراء  
بالأمان إلى مصر . فلم يرضوا بالاتفاق عن بعضهم ، واستقروا قرب بنى سويف .  
واستمر حسن باشا فى عمل استعداداته ، وفى تعديده الجنود الى البر الغربى ؛

ورسلته إمدادات من قبرص وقرمان ، فاضطر المماليك الى الانسحاب جنوبا الى أسوط ، وان كانت بقيتهم قد ظلت قرب المنيا ؛ ثم استمروا في انسحابهم حتى طهطا . وتمقتب التجريدة فلول المماليك المنسحبة ، ووقعت بينهم واقعة كبيرة ، استمرت لمدة ست ساعات ، وقتل فيها الكثير من الجانبين . واستمر المماليك في انسحابهم جنوبا ، حتى كف العثمانيون عن تعقبهم . واعتبر حسن باشا هذه الواقعة نصراً لجنوده ، وأمر بإطلاق المدافع من القلعة ، وجاءت المشايخ والأكابر لتهنئته . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت الأخبار بوصول السفن العثمانية الى أسوان ، وبسيطرتهم عليها ، وبأن الأمراء المماليك قد انسحبوا إلى ناحية إبريم<sup>(١)</sup> . وعاد عابدى باشا إلى القاهرة ، بينما ظل حسن بك في قنا . ولكن هذا لم يمنع المماليك من الزحف شمالا من جديد ، وبشكل جعل العمليات الحربية في الصعيد متداخلة الخطوط ، وتعتمد على الكر والفر السريع ، وإخراق خطوط العدو .

وكان حسن باشا قد اعتمد منذ مجيئه إلى مصر على فروض من التجار ، لكي ينفق على حملاته العسكرية ، إلى أن تصل إليه الاموال من الباب العالي ؛ وحين وصلت له خزانته ، قام برد هذه السلف إلى أصحابها . ولكنه أظهر تشدداً في جمع الاموال ، وحتى مع محمد باشا يكن ، الذي انتهت مدة ولايته لمصر ، فأمر بحسابته . وحين إتضح أن عليه ألف ومائتان وخمسة وعشرون كيساً ، وطلب أن تخصم منها باقي الموائد الموجودة بزمم الأمراء ، رفض حسن باشا هذه التسمية . ثم أمر بالتشديد عليه حين وصل إلى رشيد « وضايقه حتى باع أمتعته وحوارجه » ، رغم أنه كان قد فعل الكثير حين جاء حسن باشا إلى مصر ، وكان يهول الأمر على المماليك والمشايخ ، ويحذرهم من العناد ، وذكركم أن جنوده

(١) أظن الجبرتي ج ٢ - ص ١٣٧ - ١٣٩ .

سنتأي آلافا مؤلفة ، ونمعبا الدواب لجر المدافع . هذا علاوة على أنه كان قد أعد القاهرة لدخول حسن باشا ، ووقف في وجه المماليك . وبعد أن كان حسن باشا قد أمر بإبطال المظالم ورفعها عن مصر ، عادت هذه المظالم وتقررت ، وخاصة بعد أن إسماعيل بك ، الذي حسن له أمر إعادتها ، فأعيدت وسموها « التحرير » ، وعين المكلفين لجبايتها . ونزلت هذه التنازلة بالفلاحين وأهل القرى ، في الوقت الذي إنتشر فيه موت البهائم ، والذي كان فيه النيل منخفضاً ، والمحصول ضعيفاً . فتغيرت قلوب الخلق جميعاً على حسن باشا ، وغاب ظنهم فيه ، وتمنوا زواله ، وفسا شر جماعته وعساكره القليوبجية في الناس ، وزاد فسقهم وشرهم ، وطعمهم ، وإنتهكوا حرمة المصر وأهله <sup>(١)</sup> . ثم فرض حسن باشا « تفريدة » على بلاد الأرياف ، أعلى وأوسط وأدنى ، وأرسل الأمراء لجمعها في طول البلاد وعرضها . وسرعان ما أخذوا يطالبون الفلاحين بالمال الشتوي ، فضج الملتزمون ، وتكلم رجال الأوجاقات في الديوان ، وقالوا : من أين لنا ما ندفعه وما صدقنا بخلص المظالم والصينى والفردة ، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شيء <sup>(٢)</sup> . ولكن حسن باشا لم يتنازل ، وشرح أنه « يترك البلاد قريباً ، ومن الضروري تشييل المطالبات قبل سفره . وحين اتصلوا ببابدى باشا : لكن يخفف عنهم ، طالبهم بالمعزى كذلك ، وشنع عليهم ، وحلف أن يحبسهم حتى يدفعون . وهكذا يظهر لنا الجبرى أن حسن باشا إهتم في الأيام الأخيرة لوجوده في مصر بعملية جمع أكبر كمية ممكنة من الأموال ، أكثر من اعتناقه بأى شيء آخر .

وقرر حسن باشا أن يترك لإسماعيل بك كمية من المدافع والقنايل وآلات

(١) الجبرى : ج ٢ — ص ١٤١ .

(٢) الجبرى : ج ٢ — ص ١٤٥ .

الحرب ، كما قرر أن يبقى في مصر حامية تبلغ ١٥٠٠ جندي . وكانت الحرب قد أعلنت من جديد بين روسيا والدولة العثمانية ، وهجمت القوات الروسية على القرم وإستولت على بقيتها ، فاضطر حسن باشا إلى السفر للاشتراك في الجهاد . وأصدرت الدولة العثمانية عفوا عن إبراهيم بك ومراد بك ، على أن يقيم الأول في قنا ، والثاني في إسنا ، مع تحريم دخول القاهرة عليهما . وسافر حسن باشا من مصر ، وخرج الأمراء لوداعه ، وأخذ معه بعض الرهائن من الماليك .

ويقول الجبرتي أنه « لم يحصل من يجئته إلى مصر وذمابه منها إلا الضرر ، ولم يطل بدعة ، ولم يرفع مظلة ، بل قررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون من إشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة ، فيسكرون عليهم ذلك . وغابت فيه الآمال والظنون ، وهلك بقدمه البهائم التي عليها مدار نظام العالم ، وزاد في المظالم التحرير ، لأنه كان عندما قدم أبطل رفع المظالم ، ثم أعاده بإشارة لإسماعيل بك ، وسماه التحرير ، فجعله مظلة زائدة ، وبقي يقال رفع المظالم والتحرير ، فصار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة أقلام منها المضاف والبراني ، وعوائد البكشوفية ، والفرد المتعددة ، ورفع المظالم والتحرير ، ومال الجهات وغير ذلك ... »<sup>(١)</sup> . والمهم هو أنه جاء لكسر شركة إبراهيم بك ومراد بك ، والقضاء عليها ؛ ولكنه لم يصل إلى نتيجة حاسمة في هذا الشأن .

### ٣ — سيطرة إسماعيل بك الكبير : —

بعد سفر حسن باشا بقي عابدى باشا في القلعة ، أما شياخة البلد فإنها ظلت مع إسماعيل بك الكبير ، وصار بيده المقد والحل والإبرام والنقض .  
ولكن إسماعيل بك ورث الموقف كما كان ، ودون أن يكون هناك حل واضح

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٤٦ .

للمسكلة المزاع على السلطة . وكان صدور الغزو عن إبراهيم بك ومراد بك ، يزيد من اعتبارهما ، ويزيد من أطاعهما في إستعادة مركزهما السابق ، أوحى في الحصول على قدر أكبر من السلطة والامتيازات ، وخاصة بعد انسحاب حسن باشا من مصر . وكان أى تحرك جديد من جانب هذين الأميرين يستتبع مواجهة إسماعيل بك له بقوات عسكرية ، الأمر الذى كان يستدعى حصوله على الأموال . ويبدو أن حسن باشا قد أخذ من مصر كل ما وصل إلى يديه من أموال ، وحتى آخر لحظة ؛ ولذلك فإن إسماعيل بك قد اضطر إلى الحصول على الأموال من الأهالى ؛ وهى عملية تستتبع نفوذ المصريين منه . وهكذا كان إسماعيل بك فى موقف لا يحسد عليه . وعمل إسماعيل بك على أن يفرض مبلغاً من المال على تجار البلب والبهار ، وعلى النصارى والأروام ، والشوام والمقاربة ، وكذلك على تجار الغلال ، وغيرهم من المتسبين ، الأمر الذى أدى إلى إغلاق الحوانيت ، وإجتماع أبناء هذه الطوائف . والمهم أن هؤلاء الأهالى فى غضبتهم قد اتجهوا إلى الأزهر ، وضجوا وإستاثوا من هذه النازلة ، وأجبروا الشيخ العروسى على الكتابة لإسماعيل بك . وظلوا مرابطين فى الأزهر حتى رد عليهم إسماعيل بك ، وذكر أنها قرض وسلفة ، يدفعها من يقدر عليها . ولكن المجتمعين رفضوا ذلك الرد ، واعتبروه خدعة ، واعتقدوا أن السلطة ستأخذهم الواحد بعد الآخر ، بعد فتح حوائثهم من جديد . فاضطر الشيخ العروسى إلى الركوب ، وسار حوله الجمع الغفير وبعض المجاورين حتى جامع المؤيد . وأرسل إلى إسماعيل بك يخبره بالموقف ؛ فحقق عليه ، واعتقد أنه هو الذى دبر الأمر ، وكرر ما سبق ذكره من الكلام ، وأنه لن يطالب أحداً بشئ . وتفرق الناس . وبعد يومين ، أرسلوا إلى أهل الصاغة والجواهرجية والنحاسين ، وطالبوهم بالمقرر عليهم ، فلم يجدوا بداً من الدفع . وتطرق الحال إلى باقى الناس ، حتى يبايعن الفسيخ ، وبحجوع ذلك نحو إثنين وسبعين حرفة . (١)

وإشد رجال إسماعيل بك في التصف مع الرعية في طلب هذه السلفة: «وتعدى الحال إلى بياعين المخمل والصوفان ، وتضرر الفقراء من ذلك .»

وسرعان ما وصلت الأنباء من كشاف الوجه القبلي ، بأن رجال إبراهيم بك ومراد بك قد وصلوا إلى أسيوط ، ثم وصلت طلباتهم إلى شمال منفوط . وهرب الكشاف الموجودين هناك إلى القاهرة ، فصعد إسماعيل بك إلى الديوان ، واجتمع بالأمراء ، وقادة الأوجاقات ، والمشايخ . ثم شرح إسماعيل بك الموقف وقال : « يا أسيادنا يا مشايخ ، يا أمراء يا وجاقية ، إن جماعة القبليين نقضوا عهد السلطان ، وإنقلوا من أماكنهم ، وزحفوا على البلاد ، فهل الواجب قتالهم ودفعهم [ ٩ ] فقالوا نعم . فقال إن المخالفين إذا نقضوا عهد السلطان ، ولزم الحال إلى قتالهم ، يهرف على المقاتلين من المسكر من خزينة السلطان ، وليس هنا خزينة ، فكل منكم مقاتل من نفسه . فأجابه إسماعيل أفندي الخورقي وقال : ونحن ، أي شيء تبقى عندنا حتى نصرفه ، وقد صرنا كلنا شحاتين ، لذلك شيئا ، فقال له الباشا هذا الكلام لا يناسب ، ولا ينبغي أنك تكسر قلوب المسكر بمثل هذا الكلام ، والأولى أن تقول لهم أنا وأتم شيء واحد ، إن جمعهم جوعوا ، وإن شبعتم إشبموا معي . ثم لمحط الرأي بينهم على أن يكتبوا عرضا للدولة والاختيار عن نقضهم ، وعرضا لهم بالتحذير . وقال الباشا ترسل نعلن الدولة ، وننظر ما به يكون الجواب ، فإن زحفوا قبل مجي الجواب خرجنا إليهم وقاتلناهم ثم كتبوا بغير ما فات جميع الفرز والأجناد الثنائين بالآرياف بالحضور . وبكى إسماعيل بك بالجلس ، ونهته في مكانه ، فقال له الاختيارية : لانيك يا بيك . . . . (١) ولقد اقترح إسماعيل بك على المشايخ أن يكتبوا للدولة حتى ترسل لهم عساكر ، فعارض الشيخ العروسي في ذلك ، وذكر أن العساكر الرومية لا تنفع بين العساكر المصرية ،

والأولى استعجاب خواطر الجند بالإحسان إليهم، والذي تمطوه للأغراب أعطوه لأهل بلادكم أولى . . وإستد إسماعيل بك إلى ذلك ، وطلب فرض فردة جديدة على البلاد والقرى ، وجعلوا على كل بلد مائة دينار وعشرة . ثم إقترح الباشا ضرورة كتابة مشايخ الأزهر فتوى تميز قتال المالك القبليين ، لأنهم نقضوا العهد . وأفسدوا في البلاد ، فكتبته الفتوى .

وهكذا أصبح في وسع إسماعيل بك أن يحصل على الأموال اللازمة للإستعدادات الحربية ، في نفس الوقت الذي استند فيه إلى فتوى شرعية ، تميز قتال المالك . وطالب الأمراء القبليين بالمنطقة الواقعة جنوب أسبوط ، وبزء ما أخذ منهم ، وكذلك رد أتباعهم وماليتهم ، الذين كانوا قد أرسلوا إلى الإسكندرية . ثم وردت الأخبار بوصول هؤلاء المالك إلى بنى سويف ، فاضطرت سلطات القاهرة إلى أن تأخذ للامر أهبة ، وتبدأ في الدفاع عن العاصمة .

وكان من طبيعة مثل هذا الموقف أن يؤثر على الحالة الاقتصادية في البلاد : فكانت الطرق مقطوعة ، والأمن غير مستتب ، والعربان يواصلون هجراتهم هنا وهناك ؛ فضاقت المعاش ، ومنعت السفن ، وتمطلت الأسباب . بوا . وبحراً . وإقترح الشيخ العروسي ضرورة إجتماع المشايخ ومقابلتهم الباشا ، وتحدثهم معه في هذا الأمر . فوافق الباشا ، وإدعى إسماعيل بك أن المدة العثمانية قد أوصلت فرماناً بضرورة الحق والتشديد على محاربة الأمراء القبليين . وهنا ظهر أن شيوخ الأزهر كانوا لا يرغبون في ترك الأمور تسير بطريق غير معقول ، وأنهم كانوا يرغبون في تحديد موقف السلطات بوضوح . فلبا فرغوا من ذلك تكلم للشيخ العروسي . وقال : أخبرونا عن حاصل هذا الكلام ، فإننا لا نعرف بالتركي ، فأخبروه فقال : ومن المانع لكم من الخروج ، وقد ضاق الحال بالناس ، ولا يقدر أحد من الناس أن يصل إلى بحر النيل ، وقربة الماء بخمسة عشر نصف فنة ،

وحذرة إسماعيل بك مشغل ببناء حيطان ومتاريس ، وهذه ليست طريقة المصريين في الحروب ، بل طريقتهن المصادمة ، وإنفصال الحرب في ساعة ، إما غالب أو مغلوب ، وأما هذا فإنه يستدعى طولاً ، وذلك يقتضى الحراب والتنطيل .<sup>(١)</sup> ووافق الباشا على ذلك ، وأمر بتشكيل الاستعداد للخروج . وخرجت الجنود إلى المتاريس في الجيزة ، ونزل الباشا من القلعة ولكن هذه القوات ظلت في موقف الدفاع في كل من البرين الشرق والغرب ، ولم يقوموا بالزحف . فضاقت الحال بالناس ، وتمطت لأسفار ، وإنقطع ورود البضائع من الصعيد ومن الوجه البحرى ، خاصة وأن عرب البحيرة أحملوا السلب والنهب في هذا الاقليم ، ومنعوا سفر السفن في فرع رشيد .

وفي أثناء ذلك الوقت كان بعض الأمراء يخرجون بخيائهم إلى البر الغربى ، ثم يعودون من جديد ، وكأنهم يرغبون في إيهام الناس بأنهم يستعدون للزحف . ولاشك في أنها كانت عملية تمويه . من جانب إسماعيل بك الذى كان يهدف البقاء في القاهرة . ومع مرور الأيام ضاقت أنفس المقيمين بالمتاريس ، وقلقوا من طول المدة ، وتفرق غالبهم ، ودخلوا المدينة . ومن وقت لآخر كانت الإشاعة تسرى بأن الأمراء القبطيين قد هجموا على المتاريس ، فذهب الأمراء من القاهرة . ويجحدوا أنها مجرد إشاعة . وزاد تكاسل المدافعين ، ورغبتهم في البقاء في القاهرة ، في الوقت الذى وصلت فيه ثلاث فوات الأمراء القبطيين إلى طرة ، وإلى مشارف الجيزة .

وفي يوم الأربعاء سادس عشر [ من شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٢ هـ ]<sup>(٢)</sup> عقد الباشا الديوان بقصر العينى ، وجمع به سائر الأمراء وضباط الأوجاقات

(١) الجبرقى ج ٢ : ص ١٠٨ .

(٢) بقايل ١٧ من سبتمبر سنة ١٧٨٨ .



والمشايخ ، نتيجة لحضور سفير مكاتبات من طرف الحكومة الروسية . وكانت هذه الحكومة حين علمت بنبا الحملة العثمانية على مصر . قد أرسلت رسالة إلى أمراء المالك ، على يد قنصلها المقيم بالإسكندرية ، حذرتهم من ذلك ، وحضنتهم فيها على تحصيل الثمر ، وعلى منع حسن باشا من العبور ، لحضر القنصل إلى القاهرة ، واجتمع هؤلاء الأمراء ، وتباحث معهم في الأمر ، ولكنهم أمهلوه وعاد دون أن يحصل على رد وبعد مجي حسن باشا ، وخروج الأمراء إلى الوجه القبلي ، بمشوا عن هذا القنصل ، وإنصوابه ، ولكنهم إنزموه أمام قوات الدولة العثمانية . وكانت حكومة روسيا ترغب في أن ترسل جندا لتجديتهم ، وبعض السفن ، خاصة وأن الحرب تجددت بينها وبين الدولة العثمانية . فعاد هذا السفير إلى دمياط ، وقرر أن يكاتب أمراء المالك ، عن طريق هذا السفير . فاعلوا الباشا بذلك سرا ، وأرسوا إليه بالحضور ، فلما وصل إلى شلقان خرج إليه إسماعيل بك في تطريفة كأن لم يشمر به أحد ، وأعد له منزلا بيولاقي ، وحضر به ليلا ، وأزله بذلك القناص ، ثم اجتمع به محبة على بك وحسن بك ورضوان بك ، وقرأوا المكاتبات بينهم ، فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا ، وطلبوا ذلك الأجل (١) عند الباشا ، وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا . فركبوا معه إلى قصر العيني ، وأرسل الباشا في تلك الليلة التنبيه لحضور الدewan في صباحها فلما تكاملوا أخرج الباشا تلك المراسلات ، وقرئت في المجلس ، والترجمان يفسرها بالعربي ولفظها خطابا إلى الأمراء المصرية ، أنه بلغنا صنع ابن عثمان الخائن القدار معكم ، ووقوع الفتن فيكم ، وقصدته أن بعضكم يقتل بعضا ، ثم لا يبقى حل من يبقى منكم ، ويملك بلادكم ، ويفعل بها عوائده ، من الظلم والجور والخراب . فإنه لا يضيع قدمه في قطر إلا ويومه الدمار والخراب . فتيقظوا لأنفسكم ، واطردوا من حل بلادكم

من الثمانية ، وادفعوا بنديرتنا (١) ، وإختاروا لكم رؤساء منكم ، وحسنوا ثغوركم ، وإمنعوا من يصل إليكم منهم إلا من كان بسبب التجارة ، ولا تخشوه في شيء ، فمن تكفيكم مؤونته . وأنصبوا من طرفكم حكاماً بالبلاد الثمانية ، كما كانت في السابق ، ويكون لنا أمر بلاد الساحل ، والواصل لكم ككذا وكذا مركباً ، وبها كذا من العسكر والمقاتلين ، وعندنا من المال والرجال ما نطلبون ، وزيادة على ما نطلبون . فلما قرئ ذلك ، إتفقوا على إرسالها إلى الدولة ، في ذلك اليوم صجبة مكاتبه من الباشا والامراء ... وأنزلوا ذلك الالجى في مكان بالقلة مكرماً (٢) .

ولقد إستمر لإسماعيل بك في بناء التحصينات عند طره ، كما بنى أبراجاً من القلعة إلى الجبل ، وأخرج إليها الغنائم والمؤن . ولم يحاول المماليك القبلين المحجوم على هذه التحصينات ، بل نجد على العكس من ذلك أن بعض الجنود الثمانيين قد حاولوا الهجوم على مواقع المماليك القبلين ، وهجموا عليها بالسفن؛ ولكن المماليك استخدموا المدفعية التي نصبوها فوق الجبال ، لرد هذه الهجمة . وأرسل باشا القاهرة حملة جديدة ضد المماليك ، وحدثت موقعة إستمر فيها القتال مدة يومين ، وإستخدمت فيها المدفعية ، دون أن تعطى نتيجة حاسمة في الموقف العسكري ؛ وإن كان لإسماعيل بك قد إستغل هذه العمليات ، في تقرير الغارات، أو التهرعات الإجبارية ، على البلاد والقرى .

(١) منهاها العلم .

(٢) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٦٤ — وقتل هذا السفير بعد ذلك في القلعة ، حين طلبت الحكومة الثمانية إرساله إليها .

أنظر : DEHRAIN, Henri : L'Egypte Turque. p. 195.

[ Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne. ] .

واستمرت المراسلات بين الأمراء القبطيين وبين الوالى فى القاهرة ؛ وكادوا أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم ، يتلخص فى ترك الاقليم الواقع جنوبى أسبوط على البحرين الشرقى والغربى ، للأمراء القبطيين ، لولا أن استدعت الدولة عابدى باشا وعينى إسماعيل . كنتخدا حسن باشا ، مكانه فى الولاية ؛ فتذرع الأمراء القبطيون بذلك ، وبتشهير من إتفقوا معه ، لكي يواصلوا موقفهم العدائى من سلطات القاهرة . فجمع الباشا الجديد الديوان ، وعرض الأمر على المشايخ والقضاة ، الذين وافقوا على الاستمرار فى محاربتهم . ولا شك فى أن جمع الديوان كان يهدف ضمان الحصول على الموارد المالية اللازمة للحملة ، من الاستمرار فى مصادرة أموال المماليك الفارين ، والإستمرار فى فرض الغردة على الأهالى . ونشطت الحكومة فى جمع الأموال . باقى الحلوان ... ثم المال الشستوى ، ثم الصبى ؛ وفى أثناء ذلك المطالبة بالفرد المتوالية المقررة على البلاد من الملتزمين . ووجه إسماعيل بك ، على الناس قباح الرسل والميمين من الدراجين والدلاة وعسكر القليوبجية ، فيدهمون الإنسان ، ويدخلون عليه فى بيته مثل التجريدة . الحسة والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، بوجوه عابسة ، فيشاهنهم ويلطفهم ويلين خواطرم بالإكرام ، فلا يزدادون إلا قسوة وفضاظة ، فيعدم على وقته آخر ، فيسمعونه فيبح القول ويشنتون فى أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار ، أو يكون مسافراً ، فيدخلون الدار ، وليس فيها إلا النساء <sup>(١)</sup> . وأخذ الكشاف يزدون من نشاطهم ، ويتعسفون مع المسافرين القادمين من الوجه القبلى أو القادمين إليه ، ويفتشون السفن . وزادت سمعة مصعاني كاذف ، الماربط فى طره . فى هذا الميدان « كان وجد بالسقينة شيئاً [ حاجات الأمراء القبطيين ] نهب ما فيها من مال المسافرين والمتسيين ، وأخذ عن آخره ، وقبض عليهم وعلى

الرئيس ، وحبسهم وكل بهم ، ولا يطلقهم إلا بمصلحة ؛ وإن لم يجد شيئاً فيه شبهة ، أخذ من السفينة ما اختاره وحجزه ، فلا يطلقهم إلا بما يأخذه منهم<sup>(١)</sup> . وكان هذا الوضع يجبر الأهالي على مصانعة ، إلقاء ثمره ، وحفظا لما لهم وأمتعتهم . فكان من يرغب في السفر إلى الصعيد ، يتقدم إليه « بالوسائط » ، ويصالحه بما يطيب به خاطره ، حتى يتمكن من المرور بسلام ؛ أما من يأتي من الصعيد فكان يرسل إليه رئيس السفينة ، لكي يصالحه كذلك ، ويدفع المعلوم . ولا شك في أن معرفة هذه الطريقة أدت إلى إستخدامها بسهولة لكي يتصل الأمراء القبليين بأعوانهم في القاهرة . ولم تعد هذه المنابر ، ونقط المراقبة ، تكتفي لما أنشئت من أجله .

ولقد إستخدم إسماعيل بك أعداداً كثيرة من العساكر ، من البلقان ، وأسكنهم في الجيزة ، وفي بولاق ، وفي مصر القديمة . وسأعدته الأموال التي جمعها في الإفتاق عليهم . وأفاد كذلك من هذه الأموال في إرسال الهدايا والتحف إلى الدولة العثمانية ، وكانت هذه الهدايا غالبية في ثمنها ، وملفئة للنظر ، حتى في إستانبول .

ومع تشدد إسماعيل بك مع الأمراء القبليين في دفع باقي ما عليهم من أموال ، إشتراطوا عليه إعادة السفن الأولى ، التي أرسلوها بالفلال له ، قبل أن يرسلوا الباقي ، وأصرروا على أنهم لم يتقضوا العهد الذي كانوا قد اتفقوا عليه مع مندوب السلطان .

وتكاثرت المصائب على البلاد ، وظهر وباء الطاعون في مصر في سنة ١٧٩١ ، ومات به مالا يحصى من الأطفال والشباب ، والجواري والعبيد ، والأجناد والكشاف والأمراء . وكان يخرج من بيت الأمير في المشهد الواحد خمسة والستة والعشرة ، وإزدحموا على الحوانيت في طلب العدد والمخفين والمخالين .

---

(١) الجبرتي : ج ٧ - ص ١٨٠ .

ويقف في إنتظار المفضل أو المفضلة الخمسة والعشرة ويتخاربون على ذلك . ولم يبق  
لناس شغل إلا الموت وأسبابه ، فلا تحمد إلا مريضاً أو ميتاً ، أو عائداً أو  
مغزياً ، أو مريضاً ، أو راجعاً من صلاة جنازة أو دفن ، أو مشغولاً في تجهين  
ميت ، أو باصكباً على نفسه موهوماً . ولا تبطل صلاة الجنائز من المساجد  
والمصليات ، ولا يصلى إلا على أربعة أو خمسة أو ثلاثة . وتندر جداً من يشتكى  
ولا يموت ، وتندر أيضاً ظهور الطمن . ولم يكن يحمن ، بل يكون الإنسان جالساً ،  
فيرتمش من البرد ، فيدثر ، فلا يفيق إلا غلطاً ، أو يموت من نهاره أو ثاني  
يوم ... واتفق أن الميراث انتقل ثلاث مرات في جمعة واحدة (١) .

ولهم هو أن إسماعيل بك قد مات بهذا الطاعون ، وتنازع على الرئاسة كل  
من حسن بك الجداوى ، وعلى بك الدفتردار ، ثم إلتفتوا على تأمير عثمان بك  
طبل ، تابع إسماعيل بك ، على مشيخة البلد ، وأظهروا التوبة ، والرغبة في إبطال  
المظالم ، ومنع زيادة المكوس . وكان إسماعيل بك قد أحضر أمراءه حين أصيب  
بالطاعون ، وشرح لهم أن عثمان بك طبل هو كبيرهم . وأوصاه بضرورة اليقظة ،  
خاصة وأن البلد كانت محصنة ، وكان في وسع من يملكها أن يحفظ بها .  
ولكن أن هذا التضيير في القيادة المملوكية كان سيئاً كافياً لكي يتحرك الأمراء  
القبليين من جديد ويستعدون لدخول القاهرة .

#### ٤ — هودة إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة : —

ما أن إنتشر نبأ وفاة إسماعيل بك ، حتى جاءت الأخبار بتقدم مراد بك ، من  
أسيوط إلى المنيا ، وانتشر بقية الأمراء في المقدمة ، ووصلوا إلى العياط . أما  
إبراهيم بك فإنه قد ظل باقياً في منفلوط لبعض الوقت . وكان هذا الخطر يهدد  
المالكة الموجودين في القاهرة ، فعملوا على الاستعداد عند طره ، وفي الجيزة ،

وحفروا خندقاً من البحر إلى المتاريس ، وفرضوا فلاحين على البلاد الحفر .  
وجاءت المراسلات من الأمراء القبطيين ، يحملها السيد عمر أفندي مكرم :  
«لما في السابق طلبنا الصلح مع إخواننا ، والصفح عن الأمور السالفة ، فأبى  
المرحوم إسماعيل بك ، ولم يطمئن لطرفنا ، وكل شيء نصيب ، والاهور مرهونة  
بأوقاتها . والآن اشتقتنا إلى عيالتنا وأوطاننا ، وقد طالت علينا الغربة ، وعزمتنا  
على المحصور إلى مصر على وجه الصلح ، ويدها أيضاً مرسوم من مولانا  
السلطان ، وصل إلينا صعبة عبد الرحمن بك ، بالعفو والرضا ، والماضي لا يعاد ،  
ونحن أولاد اليوم ، وأسيادنا المشايخ يضمنون غائلتنا ، (١) . وكان في وسع  
المشايخ أن يتدخلوا إذا ما كان الأمر مقصوراً بين الممالك وبعضهم ؛ أما إذا  
كان الأمر بينهم وبين السلطان ، فإن الكلمة فيه تعود إلى الوالي ، مندوب  
السلطان . وكان رد الباشا هو ضرورة تقديم الأمراء القبطيين طلب لدخول  
القاهرة قبل قدومهم ، حتى يتصل بالدولة ، ويطلب الإذن لهم بدخول العاصمة ،  
إذ أن السلطان هو الذي أمر بإخراجهم منها .

وسرى الإستعداد في القاهرة على قدم وساق ، ولكن في جو من التكاسل  
في نفس الوقت . وذهب الباشا إلى طرط التفتيش على المتاريس . وحشدوا كل  
الإمكانات الموجودة للدفاع عن هذه المتاريس ، وعن متاريس الجيزة ، وأبواب  
القاهرة . وسرعان ما ظهر أن الممالك القبطيين قد وصلوا إلى حلوان . وخشيت  
سلطات القاهرة من أن يقوموا بعملية إلتفاف من خلف الجبل ، ولكنهم ضربوا  
خيابهم في حلوان ، في مواجهة المتاريس . وحاولت السلطات في القاهرة أن تأخذ  
المشايخ معها إلى جهة طرط ، حتى تظهر أمام الأهالي أن المشايخ كانوا معها . ونادوا  
بذلك في الشوارع . وحضر الشيخ العروسي إلى بيت الشيخ البكري ، وعملوا

هناك جمعة ، وخرج الاغا من هناك ينادى في الناس ، ووقع المرح والمرج ، وأصبح يوم الخميس فلم يخرج أحد من الناس .... وبقي الأمر على السكوت بطول النهار ، والناس في بهتة ، والأمراء متغيلون من بعضهم البعض ، وكل من على بيك الدقردار وحسن بيك الجداوى يسوء الظن بالآخر (١) .

وفي أثناء الليل تحول الباشا والأمراء وخرجوا الى ناحية العادية وفي صبي اليوم التالي ، كانوا واقفين على الحبول ، فلم يشعروا إلا والأمراء القبالي نازلون من الجبل يخيلهم ورجلهم . (٢) ولكنهم كانوا في غاية الإجهاد ، وواجبتهم المتاريس ؛ واقترح بعض المماليك الهجوم عليهم ؛ ولكن عثمان بك رفض ذلك ، وعاد بالحقبة الى القاهرة . وسمح هذا للأمراء القبليين بالراحة . وفي أثناء ذلك الوقت بدأت بحركات من المماليك المقيمين في القاهرة تخرج إلى ساداتها القادمين من الصعيد . ثم بدأت طلائع الأمراء القبليين في دخول القاهرة ، وتبعهم الجمال تحمل أمتعتهم . وكان أكثرهم بابسون الدروع . وعاد هؤلاء المماليك الى بيوتهم ودورهم ؛ الوقت الذي صعد فيه الباشا مع بعض الأمراء الى القلعة . وصدرت الأوامر الى طائفة القلبيجية والأرتوود والشوام بالإستعداد للسفر . ثم صعد الأمراء الى القلعة ، وقابلوا الباشا ، وخلع عليهم الخلع . وهكذا استقب الامر للأمراء القبليين في القاهرة من جديد . وسرعان ما وصل مرسوم سلطانى بالعفو والرضا عن هؤلاء الأمراء ، فقدوا الديوان ، وقرأوا المرسوم ، احتفلت القاهرة ، أو حكام القاهرة ، بهذا الرضا السامى .

وفي الوقت الذى كان فيه أمراء المماليك فرحين بمودة سطلونهم وسلطانهم على البلاد ، كانت مصر تجتاز فترة من الشدة ، والفلاء ، وتتابع المظالم ، وخراب

(١) الجبرتي : ج ٢ ص ١٩٤ .

(٢) الجبرتي : ج ٢ - نفس الصفحة .

البلاد ، وشتات أهلها ، وإنتشارهم بالمدينة ، حتى ملؤا الأسواق والأزقة ، رجالاً ونساءً وأطفالاً ، يكون ويصبحون ليلاً ونهاراً من الجوع ، ويموت من الناس في كل يوم جملة كثيرة من الجوع .<sup>(١)</sup> وكان النيل قد جاء منخفضاً ، فزاد كرب الأهالي ، وخفضت الغلال من السواحل ، وارتفعت أسعارها مما كانت عليه .  
« وآل الأمر إلى أن صار الناس يفتشون عن الغلة فلا يجدونها ، ولم يبق للناس شغل ولا حكاية ولا سر بالليل والنهار ، في مجالس الأحياء وغيرهم ، إلا مذاكرة القمح والقول ونحو ذلك . وشتت النفوس ، واحتجب المسائر ، وكثر الصياح والسريل ، ليلاً ونهاراً ، فلانكا دقعا الأرجل لإعلى خلّاق مطروحين بالأزمة .<sup>(٢)</sup>  
وأكلت البودة العزيم ، وكذلك الغلة ؛ فحاول أصحاب المقدرة أن يعيدوا زرع بعض قطع من الأرض ، وسقوها بالسواقي والشواذيف ، وتفرست فيها البودة كذلك . ولم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين ، وعمهم الموت والجلاد .<sup>(٣)</sup> »

وفي الوقت الذي تكاثرت فيه المصائب على البلاد ، كان إبراهيم بك ومراد بك يفتخرون بالخلع التي أرسلها الباب العالي إليهم ، ويشمرون أنه لم يعد هناك من ينارهم السلطة .

وجاء موسم الحج ، وتأخرت عودة الحجاج ، وجاءت الأبناء بعد ذلك بمهاجرة العربان لقافة الحج ، من سائر النواحي ، عند مقابر شعيب ، ؛ وأنهم قد نبهوا الحجاج ، وسطموا المحمل ، وأحرقوه ، وقتلوا عدداً كبيراً من الحجاج ومن المتجارية ، وأخذوا أمتعتهم ودوابهم ، ونهبوا كل ما كان معهم . وجرح أمير الحج ،

(١) الجبوتى : ج ٢ - س ٢٣٨ .

(٢) المرجع السابق - قس الجزء - س ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٣) - - - - - س ٢٣٩ .



وأصابته ثلاث رصاصات ، وإخفى لمدة أيام ، ثم أحضره ، بدون ملابس ،  
وفي أسوأ حال ، وأخذوا النساء بأحلمن ، والذي تبقى منهم أدخلوه إلى قلعة العقبة ،  
وتركهم المجان بها من غير ماء ولا زاد . . (١)

وإستقر الرأي على خروج إثنين من يسكوات المالك بسرعة لمواجهة هذا الموقف ، وخطف أتباعهم في ذلك اليوم عاصدقوه من الجبال والبنال والتمهر وقرب السقائين التي تنقل الماء من الخليج . ونهبوا الحيز من الطوابين والخابز ، والسكرمك والعيش من الباعة . وفي يوم خروجهم وصل جماعة من المحتاج ، ودخلوا في أسوأ حال من العرى والجوع والتعب . (٢)

وهكذا استمرت المصائب تنزل بالبلاد، الواحدة بعد الأخرى ، وظل  
الأمراء مشغولين بمحورم ، وتنازع مظالمهم . وكانوا لا يفكرون إلا في أنفسهم .  
ففي هذا الوقت الذي إنتشرت فيه المجاعة ، وضافت أيدى المصريين . عمل مراد  
بك على تشييد مسكنه في الجزيرة ، « وزاد في عمارته ، حتى يليق بأمر من الأمراء .  
ولم يكتفى مراد بك بذلك ، بل أنه « إستولى على غالب بلاد الجزيرة ، بعضها  
بائن القليل ، وبعضها غصبا ، وبعضها معاوضة » (٣) . وتشبه به صالح آغا ،  
وبني لنفسه داراً إلى جواره ، وأسكن فيها حريمه ، ليكون قريباً من مراد بك .  
ولكننا نلاحظ بشكل عام أن بعض أصوات من المصريين عامه ، ومن  
الشيوخ خاصة ، بدأت في الارتفاع في ذلك الوقت ، عتجة على الظلم ، وعتجة  
على الاستبداد .

وكانت الشيخ الشرفاوى حصة في إحدى قرى بلبليس بالشرقية ، وجاء إليه

(١) الجردى : ج ٢ - ص ٢٥٠ .

(١) نفس المرجع - نفس الجزء : نفس الصفحة .

• 707, - 2 2 - 2 2 (2)

أهلها، وإشتكوا له من عهد بك الألفى، ومن أن أتباعه قد حضروا إليهم وظلهم، وطلبوا منهم المأطاة لهم به، وجاءوا إليه مستغيثين. فزاد حتى الشيخ، وذهب إلى الجامع الأزهر، وجمع المشايخ، وأقفلوا أبواب الجامع، بعد أن تخاطب مع مراد بك وإبراهيم بك، وعدم تحركهما ثم كرر نفس الشيء في اليوم التالي، وأقفل الشيوخ الجامع، وأمروا الناس بفتح الأسواق والحواليت، ثم ركبوا في ثمان يوم، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة، وتبعهم، وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات.. (١) وزاد ازدحام الناس أمام بيت هذا الشيخ، وبشكل جعل إبراهيم بك يراهم. وعلم باجتماعهم، فأرسل إليهم أيوب بك القفردار، الذي سلم عليهم، ووقف بين يديهم، وسألهم عن مرادهم، فقالوا له: نريد العدل، ورفض الظلم والجور، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدئتموها وأحدثتموها. فقال: لا يمكن الإجابة إلى هذا كله، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المفايش والنفقات؛ فقل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس، وما الباعث على الإكثار من النفقات وشراء المالك، والامير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ [؟] فقال: حق أبلغ، ولا تصرف، ولم يعد لهم بجواب.. (٢)

ولقد انفض المجلس، وعاد المشايخ إلى الجامع الأزهر، واجتمع أهل الأطراف من العامة والريعية، وباتوا بالمسجد، وعهد إبراهيم بك إلى المشايخ وأخذ يعضد، ويذكر لهم أنه متضامن معهم، وأنه لا يوافق على هذه الأمور؛ وأرسل في نفس الوقت إلى مراد بك يحذره من عاقبة ذلك.

فاضطر مراد بك إلى أن يتصل بهم، ويذكر لهم أنه يحميهم إلى جميع ما طلبوه،

(١) الجبرتي: ج ٢ - ص ٢٥٨.

(٢) المرجع السابق - نفس الجزء - نفس الصفحة.

فياً عناً شيتين ؛ مما ديوان بولاق ، وطلب المنكر من الجامعة ؛ وطلب  
 ماعدا ذلك من الحوادث والظلم ، وتدفع لكم جامكية سنة تاريخاً اثلاثاً . (١)  
 وطلب مراد بك أربعة من المشايخ ، اختارهم بالإسم ، وذهبوا إليه في الجيزة ،  
 وأحسن إستقبالهم ، وطلب إليهم السعي في الصلح على أساس ما ذكر . وعادوا  
 من عنده ، وإنقضى اليوم على ذلك .

وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك وإجتمع بالأمراء هناك ،  
 ودل هذا على أن المسألة تطلبت تدخل الوالي بنفسه . ثم أرسلوا إلى المشايخ  
 رضوان كنتخدا إبراهيم بك ، طالبين حضور الشيخ السادات . والسيد النقيب ،  
 والشيخ الشرفاوى ، والشيخ البكرى ، والشيخ الأمير . وذهب هؤلاء المشايخ ،  
 وطلبوا إلى العامة أن يبقوا في أماكنهم ، في الجامع الأزهر . ودار الكلام بينهم ،  
 وطال الحديث . وذكروا أنهم قد تابوا ورجعوا ، والتزموا بما شرطه العلماء  
 عليهم . . وتم الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيساً موزعة ، وعلى أن  
 يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون ، وأموال الرزق . ويطلقوا رفع  
 المظالم المحدثه ، والكشوفيات والتفاريذ والمكوس ، ماعدا ديوان بولاق ؛ وأن  
 يكفوا أتباعهم عن إعتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ،  
 والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الفلوس سيرة حسنة . (٢) . وكتب  
 القاضي حجة بذلك ، ووقع عليها الباشا ، وختم عليها إبراهيم بك ، وأرسلها إلى  
 مراد بك لحق عليها كذلك .

ومعنى هذا أن العلماء قد تدخلوا ، وأجبروا الأمراء على التوقيع على وثيقة  
 تحدد من سيطرتهم وإستقلالهم للبلاد . ولا شك في أن وصول العلماء إلى

(١) الجيزى : ج ٢ - ص ٢٥٨ .

(٢) الجيزى : ج ٢ - ص ٢٥٩ .

مثل هذا الوضع القوى ، ووصول البكوات المالك إلى حد الرضوخ لمطالب العلماء ، والتوقيع على الشروط ، كان يدل على حدوث تغير في علاقات القوى الموجودة في مصر ببعضها ، وبشكل يصعب على الباحث التاريخي أن يلحظه قبل هذه الفترة .

ويذكر لنا الجبرتي أن الفتنة قد انتهت ، أو انتهت ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم ، وأمامه وخلفه ، جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب مارسهم سادتنا العلماء ، بأن جميع المظالم والحوادث المسكوس بطلاة من مملكة الديار المصرية . (١) لقد كانت مظاهرة شعبية ، تعبر عن الفرحة ، بمد ذلك الإعتصام الذي قاموا به في مقر العلم ، ومقر علماء القاهرة . ولاشك في أن أهالي القاهرة قد فرحوا بما وصلوا إليه ، وفتحت الأسواق من جديد ، وسكن الحال ، لفترة من الوقت . ولكن هل كان في وسع البكوات المالك أن يبقوا بدون إحتياز الأموال من الأهالي ؟ وإذا كانت القاهرة قد وقفت أمامهم ، وبقيادة علمائها ، مثل هذه الوقفة ، فهل كان في وسع بقية المدن أن تقوم بنفس الشيء ؟ لم يمض شهر واحد على توقيع المالك على هذه الوثيقة ، حتى نزل مراد بك إلى دمياط ، وفرض عليها الضرائب الباهظة .

لقد كان الشعب يحتاج إلى قوة ، وإلى تنظيم ، لكي يتمكن من وقف المالك

عند حدهم .

---

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ٢٥٩ .

## الفصل الخامس عشر

### بداية التطور الإجتماعى والسياسى

جرى العرف بين جمهرة المؤرخين على أن يستمروا القرن الثامن عشر فى مصر فترة ركود وبخمول ، تفككت فيه القوى ، وتضخمت ، وركدت الأحوال ، حتى زاد التعفن ، وفى جو يميت . والواقع أن تاريخ هذه الفترة فى مصر كان يمتاز بصراعات قوية ، وبحركات سريعة ، وببشر بمحدث تغيير واضح فى علاقات القوى الموجودة داخل مصر . وكانت علاقة أصحاب السلطة فى البلاد بالتجار الأجانب ، وبمشروعات التجارة العالمية ، تبشر ، أو تنذر ، بمحدث تغييرات أخرى ، بين مجموع القوى الموجودة فى البلاد ، وبين قوى الضغط العالمية . وكانت هذه الحركات السريعة ، والإحتكاكات بين من كانوا فى السلطة وبعضهم ، وبينهم وبين الأهالى ، تدل على قرب وقوع تطور فى البنيان الاجتماعى الموجود فى ذلك العصر ، والذي سيمطى نتائجه بلاشك فى البنيان السياسى كذلك . وإذا كانت هذه العوامل لم تعط نتائج سريعة ، إلا أنها مهدت الميدان لحدوث مثل هذا التطور ، خاصة حينما تصطدم البلاد بصدمة عنيفة تأتيها من الخارج . ومع ضعف السلطة ، وتطور الأحوال الاقتصادية ، بدأ ظهور التنوير فى الأحوال الإجتماعية . ومع إهتمام الدول الغربية من جديد بمصر ، كطريق يؤدى إلى الهند ، سيزداد ظهور ذلك التطور الاجتماعى والسياسى .

#### ١ - ضعف السلطة :-

شهد القرن الثامن عشر فى مصر ، من بين ما شهد ، حدوث صراعات مختلفة ومتشابهة ، بين كل القوى التى كانت تسيطر على البلاد . وحدثت هذه الصراعات

بين الولاة وبين كل من الممالك وضباط الاوجاقات ، الذين كانوا يشتركون ،  
عن طريق الديوان ، في حكم البلاد . كما حدثت صراعات أخرى بين الاوجاقات  
وبعضها . وكذلك بين مجموعات الممالك وبعضهم . وكانت هذه الصراعات تستتبع إما  
إتصال بعض هذه القوى بالولاة ، لكي تستند إلى سلطتهم ، أو إتصالها بشرائح  
من المعسكر الثاني ؛ فتجد أن بعض رجال الاوجاقات ، في صراهم مع رجال  
الاوجاقات الأخرى ، يضمنون إلى جانبهم بعض قيادات الممالك ؛ كما نجد أن بعض  
بيوت الممالك ، في صراعها مع بعضها ، تحاول أن تكسب بعض قادة الاوجاقات .  
ولاشك في أن هذه الصراعات كانت تزيد من حماس المتحاربين ، ولكنها كانت  
تستهلك الكثير من أموالهم ، ومن رجالهم ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف هذه  
المجموعات من الناحية المادية . وتعرف أن القرن الثامن عشر كان يمثل فترة ضعف  
بالنسبة للدولة العثمانية ، وزيادة تهجم الدول الأوروبية المعادية على أراضيها .  
وكان ذلك الوضع العام يمنع الدولة من أن تقدر على إرسال إمدادات تدعم بها  
قوة الاوجاقات ، أو الفرق العسكرية ، الموجودة في مصر . وكانت هذه الحروب  
تحرّم الممالك كذلك من الحصول على العناصر الشابّة الجديدة ، التي كانوا يحتاجون  
إليها ، لزيادة أعدادهم ، ولتدعيم سلطة يريتهم . فادت هذه الصراعات إذن إلى  
ضعف كل من إشتراك فيها ، سواء من الولاة ، أو من رجال الاوجاقات ، أو من  
الممالك . ومعنى ذلك هو ضعف تلك المجموعة التي عهد إليها السلطان سليم بالسلطة  
في مصر ، وبشكل يضمن له بقاء هذا الإقليم خاضعا لإمبراطوريته .

ولم يحدث هذا الضعف في السلطة بشكل مفاجئ ، أو سريع ، إذ أنه امتد  
طوال القرن الثامن عشر . كما أن هذا الضعف لم يصب كل العناصر التي إشتراكت في  
السلطة مرة واحدة ، بل كانت مكاسب بعض القطاعات تعتمدها خسائر بالنسبة  
لقطاعات أخرى تشارك معها في السلطة . وإستمر هذا الوضع ، الذي كان يتضمن

استمرار الإصلاحات ، واستمرار الصراعات ، حتى بدت مظاهر الإهمال والضعف على كل من يتولى السلطة في البلاد .

وبدأت هذه الصراعات بين فرق القوات العسكرية الموجودة في مصر وبعضها ، وجارلت بعض هذه الفرق . أو هذه الأوجاقات ، أن تحصل على امتيازات وسلطات أكثر من غيرها . وكانت السنوات الأولى من القرن الثامن عشر شهدت زيادة نفوذ الإنكشارية ، حتى في وجه الوالي ، وشهدت تكتل بقية الأوجاقات في جانب آخر ووصل الأمر بضباط الإنكشارية إلى حد تدخلهم ، وعزلهم الوالي ، وسيطرتهم على السلطة ، أو تعيينهم أغا الإنكشارية قائم مقام الوالي المحزول .

وكانت سيطرة رجال الإنكشارية على السلطة بهذا الطريقة دافسا لرجال بقية الأوجاقات على التدخل لإيقاف الإنكشارية عند حدهم ، والحصول على نفس امتيازاتهم . وأدى هذا الصراع إلى ضعف سلطة الوالي ، نتيجة لضغط الإنكشارية عليه ، كأدى إلى ضعف قوة كل من الإنكشارية وبقي رجال الأوجاقات الأخرى ، نتيجة لصراعاتهم ضد بعضهم .

وأدى هذا الضعف إلى محاولة إستانة أحد الجبابرة بقوات ثانوية ، كما حدث في سنة ١٧١١ ، وحين حاول الإنكشارية الاستناد إلى قوة بك شيرازي . التي إستقدم قوات من البدو إلى العاصمة . ولا شك في أن إشراك البدو في هذه الصراعات كان يعمل على زيادة سطوتهم في البلاد ، تلك السطوة التي إستزايدت على مرور الأيام في أثناء القرن الثامن عشر ، وبشكل يجعل قادة الأوجاقات ، أو زعماء الماليك ، على محاولة ضربها ، حتى لا تتزعزع منهم السلطة ، خاصة وأن هؤلاء البدو كانوا غير منظمين ، وكانوا يعتبرون قوة متضاربة ، يمكنهم تجميع إحدى الكتعتين على الكتفة الأخرى ، ولكن سرعان ما تتحول بعضة تلك إلى عمليات السلب والنهب ، خاصة وأنها كانت تهر بكل ما تراه في القاهرة ، ولم

يكن رجال الأوجاقات ، أو قادة الممالك ، يقدرّون على الصبر على مثل هذا الوضع ، وعلى مثل هذه الفوضى .

.. كما أن نفس الشعور بالضعف أجبر رجال الأوجاقات على أن يضمّنوا لأنفسهم حلفاء من بين الممالك ، وكانت هذه العملية تزيد من سلطة الممالك وتفوذهم ، في نفس الوقت الذي يزداد فيه ضعف الفرق العسكرية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين القوى الثلاث المسيطرة على السلطة .

وأخيراً ، فعلينا ألا ننسى أن الطريق لمحاولة إيجاد حل لمثل هذه الخصومات ، وفي مثل هذا المناخ من التضامن والأخوة الإسلامية ، كان يستتبع عقد جلسات بين المتخاصمين ، لتتّام ، والتراخي ، والمصالحة . وكانت هذه الجلسات تستتبع حضور العلماء ، ولقيب الاشراف ، والقضاة ، يصلحون بين المتخاصمين ، أو يحكمون بينهم ، وبشكل يريد من كلمة المشايخ والعلماء والقضاة أهمية ، حتى بالنسبة لمن كانوا في السلطة .

وكانت هذه الصراعات ، التي تحولت في بعض الفترات إلى عمليات حربية واضحة ، أو إلى حرب أهلية بين رجال السلطة ، تظهر هذا المجموع أمام أعين الشعب في شكل متبلور ، وعلى أنهم طبقة إجتماعية قائمة بذاتها ، منفصلة عن غيرها ، وتختلف بمصالحها عن مصالح أبناء البلاد ، ولا تأبه بما يجره الفوضى والمبارك على التجارة والأسواق من خسائر ونهب وسلب ، ولا بما تصفبه من فرض أصحاب السلطة القرامات والإتاوات على الأهالي حتى يتمكنوا من الاستمرار في صراعاتهم .

وكما حدثت بين قادة الفرق العسكرية ، حدث بعد ذلك نفس الصراع بين بطون الممالك ، أو بيوتهم الكبيرة . وشهدت القاهرة ، في سنة ١٧١٥ ، كما ذكرنا ، ذلك الانقسام الكبير بين القاسمية والقفارية ، وانضمت فرق القوات



المسلحة إلى هذا الجانب أو الجانب الآخر . ونتج عن هذا الصراع مذابح عنيفة استمرت في شوارع القاهرة مدة أيام طويلة .

وفي بعض العترات حدثت صراعات أخرى داخل أوجاق الانكشافية نفسه ، كما حدث بين جركس بك وإسماعيل بك ، في سنة ١٧٢٩ . وتبلورت هذه الصراعات في شكل معارك بين هاتين القيادتين ، مات فيها ما يزيد على الألف . ولا شك في أن هذه الحسارة كانت تصنف أوجاق الانكشافية إلى حد بعيد ، وبشكل يخل بالتوازن العددي بين الأوجاقات وبعضها ، كما يخل كذلك بعملية التوازن بين السلطات الثلاث التي كانت تتول حكم البلاد .

وكان خروج أحد البسكوات من القاهرة ، مهروما ، أو فارا من وجه خصومه ، فرصة لتحقّب البدولة ، ومحاولة نهب ماخرج به من القاهرة . وهكذا أدت هذه الصراعات إلى انتشار الفوضى خارج العواصم والمدن ، وإلى زيادة بطش البدو بالسلطة الحاكمة في هذه العواصم .

كما أن نفس هذا الخروج كان يستتبع ، في حالات أخرى ، عودة هذه القيادة لمحاولة تولي السلطة من جديد ، على رأس رجال مسلحين ، يكون قد جمعهم من أحد الأقاليم المجاورة ، ويحاول عن طريقهم انتزاع ، أو استعادة السلطة في القاهرة . وأدى ذلك إلى زيادة تفتت الوحدات ، وزيادة تجرّكها ، وكل منها ضد الأخرى ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف كل منها لقوة المواجهة لها . وبمن الناحية العملية ، أصبحت هذه القوى « تتعادل » مع بعضها ؛ أي بمعنى آخر أصبح عملة قوتها هو الصفر ، أو ما يقرب من الصفر . ورغم سرعة حركتها ، وتمدد هذه الحركات واستمرارها .

ومع ضعف سلطة الولاة ، وتفتت وضمف قوة الأوجاقات ، أصبح الجنو ميثا أمام المماليك ، لكن يصبحوا هم أصحاب الكلمة الأولى في البلاد .

حقيقة أن مجموعات الممالك كانت تعهد صراعات أخرى فيما بينها ، وكانت كذلك تسمين بعض الاوجاقات ضد المجموعات المنافسة لها ، ولكنه أصبح في وسع شيخها ، أو كبير هؤلاء الأمراء المصريين ، أن يتمتع بكلمة نافذة ، وبسلطة واضحة ، حين يتمكن من القضاء على الخلافات والصراعات الداخلية الموجودة بين الممالك . ولا شك في أن ما تمكن على بك الكبير من القيام به في هذه الفترة يثبت أنه أفاد من ضعف الرالى ، ومن ضعف الفرق العسكرية الموجودة ، وحمل على القضاء على منافيه من الممالك ، ودعم سلطته وقوة رجاله وأتباعه ، ككروية لسيطرة التامة على الموقف . ودل ذلك على إنتهاء ذلك التوازن الذى كان السلطان سليم قد وضعه بين السلطات الثلاث الموجودة في مصر . وبمضى آخر فصل إلى ضعف سلطة الولاة ، وضعف سلطة الاوجاقات ، وفي صالح سلطة الممالك وأمرائهم . والنتيجة المحتمة هى المساعدة على ظهور مصر في شكل متين ، وبشمعية مختلفة ، عن غيرها من أقاليم الدولة العثمانية . ولكن تجربة على بك الكبير لم تمش لمدة طويلة . ومعنى ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن قد قضت بعد إمكانيات عملها في مصر . وإذا كانت هذه الدولة قد تميزت بالضعف العسكرى والمالى والإدارى في هذه الفترة ، إلا أنها كانت قوية بعامل معنوى ، يتمثل في سلطة الإسلام ، وفي ضرورة الاحتفاظ بالولاء للخلافة الإسلامية ، وخاصة في وقت تعرض فيه العالم الإسلامى لأخطار خارجية . وهكذا كان الضعف أمام العدو الخارجى ، مع قوة العاطفة ، سلاحا دعم من سلطة الدولة العثمانية على مصر ، رغم إفتقارها إلى الوسائل المادية التى كان من المفروض أن تسلمح بها لكي تحتفظ بممتلكاتها . ولكن هذا يوصلنا إلى إمكانية تغير القوى المادية الموجودة في الميدان ، وتغير من يسيطرون على السلطة بالفعل ، رغم استمرار النواحي المعنوية ، والقانونية ، على ما كانت عليه .

ولكن ، هل كان في وسع سيطرة أمراء الممالك أن تستمر لفترة طويلة ؟  
لاشك في أن مابق الدولة العثمانية من قوة ، مع شعورها بأهمية مصر بالنسبة  
للإمبراطورية ، كان دافعا لهذه الدولة إلى عدم التخلي عن الحركة ، أو التخلي عن  
ممتلكاتها . وكان إستقلال مصر عن الدولة العثمانية يهدد الأقاليم السورية ، ويهدد  
الحجاز والأراضي المقدسة ، كما حدث في عهد علي بك الكبير . وكان يهدد أيضا  
بقيام صلات بين سادة مصر الجدد ، وبين أعداء الدولة العثمانية . كما قد يؤدي  
إلى السماح مثلا لسفن الاجانب بالدخول في البحر الاحمر ، وبشكل قد ينتهي  
بمرور التجارة العالمية في طريق السويس - القاهرة - الاسكندرية ، بدلا من  
مرورها من الخليج العربي عبر العراق إلى الموانئ السورية ، أو مرورها برأ  
من أواسط آسيا عبر تركيا والبلقان ، الامر الذي سينتج عنه مرور هذه الموارد  
المالية ، أو جزء منها ، من أيدي الدولة العثمانية ، إلى أيدي أمراء مصر الجدد .  
هذا علاوة على أن انفراد المماليك بالسلطة في مصر كان سيحرم الدولة  
العثمانية من جزية مصر ، أو الخزنة ، ومن المعونة ، أو العزة ، التي كانت ترسل  
إلى الحجاز ، في كل عام .

وكانت حملة القبطان حسن باشا على مصر ، في عهد ابراهيم بك . ومراد بك ،  
تدل على سير الدولة في هذا الاتجاه . ولقد نتج عنه زيادة إضعاف البكوات  
المماليك في مصر ، وزيادة إنهاك قوات الدولة العثمانية في عمليات حربية . دون أن  
تصل من ورائها إلى نتيجة حاسمة .

حقيقة أن ضعف السلطة ، أو ضعف من تولوا السلطات في مصر في ذلك  
الوقت ، قد إستنتج كذلك زيادة ضغطهم ، على الأقل اقتصاديا ، على مجموع  
المصريين ، حتى يتمكنوا من الاستمرار في تجهيز الحملات والتجديدات اللازمة  
لحروبهم الداخلية المستمرة . ولكن هذا الضعف الاقتصادي كان يسوغه من

ناحية أخرى تغلغل تلك المجموعات ، أو الطبقات العليا التي تمتع بالسلطة في مصر ، وبشكل يقلق المعب ، ولوسياسيا ، عن كاهل المصريين ، ويسمح لقيادات مصرية ، يمكنها أن تتحدث باسم الآمال ، مثل العلماء ، أو تكون لها أهميتها المالية والإقتصادية ، مثل الأعيان والتجار ، أن تنمو ، وتتقدم الصفوف ، وتناقش على الأقل ضرورة وضع نظام يضمن حياة الآمال وامتلاكهم ، وسط هذه الفوضى التي ضربت أطرافها في طول البلاد وعرضها . وكان سوء الأوضاع الإقتصادية ، عاملا مساعدا لهذه القيادات المصرية ، لكي تنجح بالشكوى ، وتحاول وقف المظالم . وكان هذا يبشر ببداية حدوث تطور في البلاد .

## ٢ - سوء الأحوال الاقتصادية :-

كانت الطبقات المسيطرة على السلطة في مصر في أثناء القرن الثامن عشر ، هي مجموعات ، طفيلية ، تعيش على عرق غيرها ، دون أن تشترك بأي نصيب في الإنتاج . وينطبق هذا على الوالي ورجاله ، وكذلك على الصنائع والكشاف وكل المالك ، كما ينطبق بطبيعة الحال على رجال الأوقاف ، أو الفرق العسكرية الثمينة . وكانوا يحتاجون في حياتهم إلى زيادة استفلاهم بطريقة مستمرة الطبقات ، أو المجموعات ، المنتجة ، والتي كانت تتمثل في الفلاحين ورجال الحرف . ومع سرعة تحرك هذه العناصر الطفيلية ، إحتاجت إلى زيادة في موارد ، من مؤن وأسلحة وذخائر ، وبنود أخرى للإفلاق . ووقع كل ذلك على كاهل الفلاح المصري في الريف ، وكاهل أصحاب الحرف في المدن .

ومع انصراف أصحاب السلطة إلى صراعاتهم الداخلية ، تناسوا ضرورة إهتمامهم بالتواحي الإنتاجية ، أو أجبروا على إستنزاف كل ما يحتاجون إليه من المنتجين ، ووضعهم في خدمة معاركهم الشخصية والفردية ، في الوقت الذي كان هذا الأمر يؤثر فيه على الأوضاع الإقتصادية الموجودة في البلاد .

ولأننى المصائب فراى . ونعرف أن القرن الثامن عشر شهد تعدد مجيئ  
الفيضان منخفضا ، كما شهد تعدد إنتشار الأوبئة . وإذا كان رجال السلطة غير  
مسئولين عن إنخفاض النيل ، إلا أن الظروف معركتهم ، ومستوى معيشتهم ،  
ووضعيتهم في مصر ، جعلتهم يطالبون القلاح بتقديم نفس الإلتزام في سنوات  
القتح ، كما لو كانت هي سنوات رخاء . أما بالنسبة لإنتشار الأوبئة ، فما لاشك  
فيه أنها جاءت نتيجة لإهمال رجال السلطة بكل ما يتعلق بالإجراءات الصحية ؛  
بل إن حركاتهم المستمرة بين العواصم والأقاليم ، والمعارك التي كانت تنزك  
القتل ، كانت تساعد على زيادة إنتشار مثل هذه الأوبئة .

وعلاوة على القحط ، والآفة ، ساعدت القوضى واختلال الأمن على إضطراب  
الأسواق ، وبشكل جعل الأهال مهددين في قوتهم . وكان الاستعداد لإحدى  
التجريدات يحرم عاصمة البلاد من دواب الحبل ، ومن الغلال ، وحتى من القرب  
التي كانوا يحضرون بها المياه من النيل .

أما عن التجارة الخارجية فإنها كانت شبه مقطوعة ، إذ لا يمكن للتجارة أن  
تروج إلا في ظل الأمن والاستقرار . وأجبر هذا الوضع المصريين إلى أن يرضوا  
بالقليل . وكانوا بطيهم يتميزون بالقناعة ، ولكن وصول الشدة إلى مرحلة  
الجماعة كان ينفل المشكلة من نطاق القناعة ، إلى نطاق غريزة حب البقاء .

ويتميز الجزء الثاني من « عذاب الآفان » الجبرق بأنه يعطينا صورة واضحة  
لسوء الأوضاع الاقتصادية في مصر في النصف الثاني من الثامن عشر ، أى في  
الفترة التالية لحكم على بك الكبير . فذكر لنا في أحداث شهر ذى الحجة سنة  
١١٩٨ ، الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٨٤ ، وعند حديثه عن ولاية محمد باشا ،  
أن أيامه كلها كانت « محنا وغلاء » . ثم يذكر بعد ذلك أن هذه السنة كانت تشبه  
السنة السابقة لها ، « في الشدة والغلاء ، وقصور النيل » . وربط الجبرق بين هذه

الأوضاع وبين الفتن المستمرة ، والمظالم التي كانوا الأمراء يرتكبونها في البلاد ، من المصادر المستمرة ، وانتشار أنباءهم لجمع الأموال من القرى والبلدان وأجبارهم الأهالي على دفع الإتاوات والفردة ، ويقول أن هذه العملية قد بلغت إلى حد أنهم قد « أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، وإشتد كرههم ، وطفقوا من البلاد ، وإذا كان الأمراء قد وجدوا صعوبات في جمع ما يلزمهم من الأموال من الأهالي ، فإنهم قد حولوا العملية إلى الملتزمين ، حتى يتمكنوا من جمع هذه الفردة ، أو الإتاوة ، من الأهالي . وكانت عملية الاستنزاف هذه ثقيلة على نفوس الأهالي ، وثقيلة حتى بالنسبة لمقدرة « المساكين ، من الناس ، فاضطروا إلى بيع أمتعتهم وذورهم . وكان رجال السلطة يتبعون كل مرء يشم فيه رائحة الغنى ، وكانوا يزجون به في السجن ، وبطالوا ، بأضعاف ما كان يقدر عليه . ولقد أدى ذلك إلى خراب الأقاليم ، وجلاء الفلاحين عن أراضيهم بسبب هذا الظلم ، وانتشار الكثيرين منهم في العاصمة ، ومعهم نساءهم وأولادهم ، يصبحون من الجوع ، ويأكلون ما يجدونه في الطرقات ، فلا يجد الزبال شيئا يكتسبه ، ويصل الحال ، كما يروى لنا الجبرتي ، إلى أنهم قد أكلوا ما يموت من الحيل والخمير والجمال . ولقد مات الكثير من الفقراء بالجوع . وظل هذا الغلاء مستمرا ، وكانت الدراهم قليلة في أيدي الناس ، فنقل التعامل إلا فيما يؤكل ، واقتصرت حديث الناس على ذكر المال كل والقنص والسمن . وضاعت مصلحة الأهالي تماما نتيجة لموقف رجال السلطة من بعضهم ، ومن غبنهم المضربين ، ونتيجة لهذه الفوضى التي كانت تتمثل في خروج طائفة ورجوع طائفة أخرى (١) .

حقيقة أن هذه القيادات كانت تحاول في بعض الحالات ، كما حدث مع القبطان حسن باشا ، أن تأخذ الأموال من الأهالي والتجار على أنها سلفة ، يردونها إليهم

بعد وقت معين . ولكن هذه الحالات كانت نادرة . ولقد عمل حسن باشا نفسه على الحصول على أكثر ما يمكنه أن يحصل عليه من أموال مراد بك وإبراهيم بك ، وكذلك من أموال الأمراء التابعين لهم . واستتبع هذه العملية القيام بالتنفيذ لإخراج الحجابيا من البيوت . ونجد أن حسن باشا قد إلتجأ إلى عملية بيع جوارى وعطيات ، وحتى بعض أولاد هؤلاء الأمراء . ولاشك في أن مثل هذا الجشع ، أو الانتقام ، قد قلل كذلك من هيبة رجال السلطة في أعين المصريين ، سواء أ كانوا من المالك أو من الأتراك . ولقد ذكرنا (١) أن مشايخ الأزهر قد ذهبوا إلى القلعة ، وأن الشيخ السادات تحدث مع حسن باشا ، وذكر له أن السلطان قد أرسله إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم ، وأنه لا يجوز ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد . وهكذا نرى أن عملية التفرس ، أو الترابية في جمع الأموال ، من جانب رجال السلطة ، أعطت فرصا للمشايخ والعلماء ، أى لقيادات المصريين ، للتدخل ، واقول الحق ، حتى وإن كرة الظالمون .

ولكن يصل أصحاب السلطة إلى مبتغاهم ، أى إلى المال ، عصب الحياة ، الذى كانوا يبتزونه من المصريين ، كان من اللازم أن يستندوا إلى قوات أمن ، أو قوات عسكرية ، كانت تبذل كل حماسها وقوتها في جمع أكبر ما يمكنها جمعه . ويؤدى هذا بالتالى إلى زيادة إنتشار المظالم . أما إذا كان هؤلاء الجنود عادات وتقاليدها تختلف عما عهده المصريون ، مثل عساكر حسن باشا الذين تعدوا على أهل الحرف في القاهرة (٢) ، ومشاركتهم لأصحاب المحلات نظير منحهم الحماية لهم ، فإن هذا الأمر كان يؤدى كذلك بالإهالى إلى الضجر ، وعدم قبول مثل هذه الطريقة للتعامل ونعرف أن أهالى القاهرة قد ضجوا من هذه العملية ، وتظلوا

(١) أنظر صفحة ٢٨٧ .

(٢) أنظر ص ٢٨٦ .

منها الباشا، وأنه قد اضطر إلى إصدار التعليمات بوقفها. ومعنى ذلك أن الأهل لم يعودوا سلبين متواكلين ، بل أخذوا يتذمرون ، ويشكون ، ويطالبون بوقف المظالم . وحتى إن كانوا قد وصلوا إلى مستوى الصفر ، فإنهم قرروا عدم النزول إلى ما تحت الصفر . وحتى الوقوف عند الصفر يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للقوى الوطنية ، إذ أن هذا الخط هو خط الإنطلاق ، إن لم يكن هو خط الثورة .

### ٣ - بداية تحريك القيادات الوطنية :-

تكافحت عوامل ضعف السلطة ، مع سوء الأوضاع والأحوال الاقتصادية ، على الوصول إلى إزدياد روح التذمر بين الوطنيين . وظهر أمام المصريين أن هذه الممارك المستمرة بين رجال الأوجاقات وبعضهم ، وبين البكوات المالك وبعضهم ، كانت معارك شخصية ، تستهدف الوصول إلى السلطة ، وتحاول استغلال المصريين لكي تحصل منهم على كل ما كان في وسعها أن تصل إليه ، لندعم حركاتها واثقالاتها بما يلزمها من أموال ومن إمكانيات . وظهرت هذه القيادات ، وقت انتصاراتها ، وكذلك وقت هزائنها ، على أنها ضعيفة ، مادامت تلجئ إلى المصرى ، بصفته بمول لها . وظهرت كذلك ضعيفة ، حين انحرفت عن العرف والتقاليد ، وعملت على إستحداث المظالم ، وإستحداث الضرائب ، والفرد ، والاتاوات ؛ إذا أنها بدت عاجزة عن الاستمرار في السلطة مالم يمولها المصريون ، حتى ولو كان هذا التمويل بطرق استبدادية تصفية .

ومع زيادة المظالم ، انحرف الحكم وأصحاب السلطة ، وبشكل أظهر إفتئاتهم على ميادين تدخل في اختصاص الشريعة ، وتمس بالتألى أساس الإسلام . ولم يكن من السهل على علماء الأزهر أن يسكتوا على أمر حسن باشا ، القائد العام للبحرية العثمانية ، ببيع محظيات وأمهات أولاد إبراهيم بك ومراد بك . وكان هذا الجهل من جانب رجال السلطة بأهمية تطبيق الشرع في عاصمة يرتفع فيها



منار الأزهر ، كافية لسقوط هبة رجال السلطة في أعين علماء المسلمين ، حتى وإن كانت هذه السلطة قد أتت من دار الخلافة نفسها . ومعكذا أعطت السلطة لعلماء الأزهر الفرصة لإثبات وجودهم ، والقيام بعملية مراجعة لما تقوم به من أخطاء . وكانت مقابلة علماء الأزهر لحسن باشا ، ومناقشتهم معه ، تدل على قيام هؤلاء العلماء بدور المعارضة ، لمن في الحكم ، ومحاولة إعادتهم إلى الطريق السليم . ومعنى ذلك أن علماء مصر شعروا بقوتهم ، حتى وإن كانت معنوية ، للوقوف في وجه الحاكمين . ومعناه أيضاً بداية ظهور قيادة في مصر توفف إستبداد الحاكمين عند حد معين ، هو حد الشرع ، الذي لا تقبل التفتقر عنه . ولا شك في أن إتخاذ مثل هذا الموقف ، علناً ، وفي القلعة ، كان يدل على أن علماء مصر قد أصبحوا سلطة للمراجعة ، وسلطة لوقف المظالم ، والحد من الإستبداد . وشهدت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، بداية تحرك هذه القيادة ، التي كانت وطنية وإسلامية ، وإزدىاد سرعة تحركها ، مع سرعة تحرك البكوات المماليك ، ورجال السلطة ، وسرعتهم في ارتكاب الأخطاء ، وفي ظلم الرعية . وإذا كانت هذه القيادة قد وقعت مثل هذا الموقف في مسألة شرعية ، دينية وإسلامية ، فإنها ستقف مواقف مماثلة في مسألة ضرورة دفع ضرائب جديدة لتحويل التجريدة التي كان لإسماعيل بك يحاول إعدادها لمحاربة كل من إبراهيم بك ومراد بك في الصعيد ، بعد عودة القبطان باشا إلى تركيا . ذلك أن الشيخ العروسي قد وقف أمامه في الديوان ، وذكر له أن الحال قد ضاق بالناس ، وأن أحداً من المصريين لا يمكنه أن يصل إلى بحر النيل ، وأن ثمن قربة الماء قد بلغ خمسة عشر نصف فنة ، ثم إنتقد طريقته في بناء الإستحكامات والمتاريس عند طره ، وفي الجزيرة ، رغم أن طبيعة الحرب في ذلك الوقت كانت هي حرب فرسان ، تعتمد على الصدام ثم الإنفصال السريع ، ويظهر فيها الغالب والمغلوب

في الحال . ومعنى ذلك أن العلماء كانوا لا يثقون حتى في مقدرة الممالك في الميدان الذي تخصصوا فيه ، وهو ميدان الحرب .

ومرة أخرى وقف إسماعيل أفندي الخلوتي أمام إسماعيل بك ، حين طالب بالمشاركة في تحمل النفقات العسكرية ، وقال له : « ونحن ، أى شيء تبقى عندما حتى نصره ، وقد صرنا كلنا شحاتين ... » (١) . إن علماء مصر قد رفضوا الاشتراك في تحمل مصاريف جديدة ، وفي تحمل غيرهم من المصريين مثل هذه الأعباء . ويعتبر هذا الموقف موقفاً سياسياً ، لقيادة وطنية ، ترفض الموافقة على ما يرسمه لها رجال السلطة .

وشهد شهر يوليو سنة ١٧٩٥ إنتفاضة شعبية جديدة على ظلم الامراء المماليك ، وكانت هذه الإنتفاضة بقيادة شيوخ الأزهر وعلمائه كذلك ، وإن كانت قد ضمت إليها التجار وكلت جماعير الشعب للوقوف بها في وجه المماليك . وبعد أن استأثرت بعض أهالي قرية من قرى بلبيس بالشيخ الشرقاوى ، من ظلم رجال عهد بك الاتنى ، جمع هذا الشيخ بقية مشايخ الأزهر ، وأقفلوا أبواب الجامع ، وأمرؤا الناس بخلق الأسواق والخوانيت ، وتوجهوا ، ووراهم « خلق كثير من العامة » إلى البيت الشيخ السادات . وكانت هذه المظاهرة كافية لإرهاب إبراهيم بك ومراد بك . وارسل إليهم إبراهيم بك يسألهم عن سبب سخطهم ، فردوا بأنهم كانوا يريدون العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع ، وإبطال الحوادث والمكوسات ، (٢) اتى إبتدعها المماليك وإستحدثوها . وإذا كان إبراهيم بك قد تامل باحتياجهم الى هذه الأموال حتى لاتضيق عليهم المعاش ، فإن زعماء المتظاهرين قد ردوا عليه متسائلين : « وما الباعث على الإكثار من

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ١٥٣

(٢) المرجع السابق - نفس الجزء - ص ٢٥٨

النفقات وشراء المالك ، والأمير يكون أميراً بالإحطاء ، لا بالأخذ ؟  
ولم تنته المظاهرة عند هذا الحد ، إذ أن المشايخ قد عادوا إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد . أنه إعصام . وأصبح أمام رجال السلطة إما أن يستخدموا القوة مع علماء المسلمين المعتصمين بالجامع الأزهر ، وإما أن يرضخوا لمطالبهم ، ويسيروا وفق ما يرغبون . ولم يكن الاختيار سهلاً أمام المالك ؛ ورغم قوتهم ، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على التفكير في إقحام مكان العلم ، ومنار الإسلام . وظهرت فاعلية هذا السلاح المعنوي أمام قوة المالك المادية ، ومعناه سيوفهم ، وحدة حرايمهم . وسعى البكوات المالك أنفسهم لمصالحة المشايخ والعلماء . ويذكر لنا الجبرتي أنهم أخذوا في ملاطفة العلماء ؛ وأنهم لاقبوا منهم السعى في الصلح . وفي اليوم التالي أعلن سادة مصر ، وبكواتها المتحكين فيها ، أنهم قد « تابوا ورجعوا وإلزموا بما شرطه العلماء عليهم » (١) ، كما تهددوا برفع المظالم المحدثة ، والكشوفيات والتفاريذ والمكوس . ولم يكف العلماء بمثل هذا الوعد الشفهي . وكان القاضي حاضراً ، وكتب حجة عليهم بذلك ، وصدق عليها الباشا الوالي ، وختمها كل من إبراهيم بك ومراد بك . وتعتبر هذه الحجة دلالة كبيرة على أن علماء مصر ومشايخها أجبروا رجال السلطة على أن يسيروا وفق قواعد محددة ، ومكتوبة ، وكأنها دستور للتعامل بين الحاكم والمحكوم . لقد أصبح العلماء والمشايخ قيادة وطنية أصيلة ، عالمة وبصيرة ، تراقب رجال السلطة ، وتوقفهم عند حدهم ، بقوة الحجة ، وبقوة الشرع ، وبأيدي الجماهير . ولا نعتقد أن هؤلاء العلماء والمشايخ كانوا قد تأثروا بأبناء تشوب الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض ، بل لأنهم قد شعروا ، وسط هذه الفوضى وزيادة التحكم ، وبظفرتهم ، بضرورة وقف الظلم ، والنفاق عن مصالح الرعية . وكان إحترامهم

بعلهم ، وشعورهم بمسئوليتهم العلمية ، وبصفتهم علماء الأنلام ، دين الحق والفضيلة ، أكبر دعامه لهم على إتخاذ هذا الموقف الثورى ، الذى كان يتجاوب مع طبيعتهم ، فى تلك الظروف ، ويتجاوب مع نفسياتهم أكثر من تجاوبه مع أحداث الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض .

وعاد العلماء من القلعة فى جبهة عظيمة ، وتلف حول كل منهم مجموعة كبيرة من الجماهير ، وكانت هناك صيحات ، يقول عنها الجبرتي أنهم كانوا ينادون « حسب ما رسم سادتنا العلماء » ، فقد رفعت المظالم والمكوس من مملكة الديار المصرية .

وكان هذا تغييراً كبيراً حدث داخل المعسكر المصرى ، بدأ بضمف السلطة التى كان يمارسها الحكام والمتحكمين ، فى رقاب عباد الله الصالحين ، وكنيجة لاستمرار المنازعات بين المتطلعين إلى السلطة ، أو بين مراكز القوى الموجودة فى السلطة وبعضها . ثم استمر بعد ذلك مع سوء الأوضاع الاقتصادية ، ووصول الأهالى إلى خط الفقر ؛ واستتبع ذلك ظهور قيادة وطنية جديدة ، أخذت تمثل رغبات المصريين ، وتدافع عن مصالحهم . ومعنى ذلك تزايد نمو هذه القيادة الوطنية ، فى الوقت الذى إضمحلت فيه السلطة . إنه تغيير كبير . ولكن ، هل كان فى وسع هذا المعسكر الوطن أن يظل مقصوراً على نفسه ، لا يتأثر بالقوى الخارجية ؟ لقد نمت هذه القيادة الجديدة فى مصر ، وظهرت بداية تحركها ، أى بداية التغيير فى العلاقات بين القوى الموجودة ، رغم تدهيم الدولة العثمانية ومساندتها لرجال السلطة ونفوذهم فى البلاد . ولكن ، ماذا سيكون عليه الحال ، أو يصل إليه الأمر ، لو تدخلت قوى أخرى فى الموقف ، خاصة وأن كل من إنجلترا وفرنسا كانت قد بدأت فى الإنجاء بأنظارها نحو مصر ، وبصفتها مفارق طرق هامة توصل إلى الهند ؟

#### ٤ - الزيادة الأجنبيّة وازدياد أهمية طريق الهند -

كان إزدياد ضغط العامل الاقتصادى ، وعادة التجارة الأوربية أن تصل إلى الهند بطريق قصير ، سببا في تفكير بعض الأوربيين في ضرورة استخدام طريق البحر المتوسط ، والبحر الأحمر ، أى طريق الشرق الأوسط ومصر ، من جديد ، للإتصال بالشرق الأقصى . وحدث في هذا المجال ضغوط عديدة للوصول إلى هذا الهدف ، ومن جانب القوى الأوربية ذات المصلحة . أما التعامل بين سلطات مصر وبين التجار الأجانب المقيمين فيها ، فإنه قد استخدم كذلك كوسيلة للضغط ، ولتحصيل المقبات ، والوصول إلى تمهيد الطريق لسهولة تحقيق هذا الهدف . وكانت الفرد والإتاوات التى يفرضها رجال السلطة في مصر على التجار الأجانب ، أسبابا تدفعهم إلى الشكوى لقنصلهم ، ولسفراء دولهم في استانبول ، وتدفعهم كذلك إلى الكتابة لحكوماتهم ، طالبن التدخل ، لحمايتهم من هذه المظالم . ولاشك في أن هذا التدخل كان إضعافاً للسلطة الموجودة في مصر ، وبشكل يساعد على سهولة إتمام التطور الاجتماعى والسياسى ، الذى يمثل في علاقة القوى والطبقات الموجودة في مصر ببعضها .

وكانت جالية التجار الفرنسيين في مصر تتمتع بالمكافة الأولى بين جاليات التجار الأجانب ، وكانت أكثر عدداً ، ولها قنصل يتحدث باسمها . ولكن إنجليزاً حصلوا على براءة من الباب العالى ، في سنة ١٦٩٨ ، بتعيين قنصل لها في مصر ، وتنص على ألا تزيد قيمة الضرائب على البضائع التى يستوردونها تجارتها المقيمين في مصر عن ٣ ٪ . أى على أن يتمتع الإنجليز بنفس المزايا التى كان يتمتع بها الفرنسيون . وأصبحت للقنصل الإنجليزى في القاهرة ، في أثناء القرن الثامن عشر ، نفس المكافة التى كان يتمتع بها القنصل الفرنسى من قبل . وزادت قيمة صادرات إنجلترا لمصر ، وبشكل ينافس التجارة الفرنسية . وكان هناك تجار

آخرون من البندقية وجنوا وهولندا وغيرها ، ولكنهم كانوا يطلبون حابة  
القنصل الفرنسي أو القنصل الانجليزي ، نتيحة لعدم وجود قنصل لهم بشكل  
منتظم . وكان هذا الوضع يساعد على وجود تنافس بين هذين القنصلين .

وزاد إلتفات الانجليز إلى مصر ، لايصفتها سوقا للبضائع الانجليزية، ولكن  
يصفتها عمراً يوصل إلى الهند ، وبخاصة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر .  
وكانت معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ قد ساعدت على التنبؤ بسرعة إزدهار عملية  
استغلال إنجلترا للهند ، وستساعد على محاولة هذه الدولة زيادة مصالحها ونفوذها  
في مصر ، وبصفتها مفترق طرق هام بالنسبة لإتصالها بالهند . ولقد حصل الرسالة  
الاسكتلندي جيمس بروس ، من محمد بك أبو الذهب في سنة ١٧٧٣ ، على وعد  
بالسباح لتجار الانجليز بأن يصلوا بسلمهم إلى ميناء السويس ، بعد أن كانت  
الملاحة مفتوحة أمامهم حتى جدة فقط . ومعنى ذلك أن ميناء السويس بدأت في  
« الإفتتاح » في وجه الإنجليز . وتأيد هذا الوعد بمعاهدة عقدها وارن هيستنجس  
في سنة ١٧٧٥ مع أبي الذهب ، وكالت شروطها في صالح التجارة الانجليزية .  
واعتقد جورج بلدوين أن إنجلترا ستتمتع بالهند عن طريق مصر ؛ ولكن هذه  
الفكرة إختفت بعد وقت قصير ، ونتيجة لرفض كل من إبراهيم بك ومراد بك  
توقيع اتفاقية وارن هيستنجس مع سيدم السابق ، ونتيجة لإصرار الباب العالي على  
رفض السماح للسفن الأجنبية المسيحية بالوصول إلى البحر الأحمر إلى شمال جدة .  
ولقد عينت إنجلترا جورج بلدوين قنصلها في مصر ، وكان قد أصر في سنة ١٧٨٦  
على أهمية هذا الطريق بالنسبة لإنجلترا ، ولكنه لم يحقق أى نجاح في هذا السبيل ،  
ولم يتمكن من أقناع سفراء إنجلترا في استانبول ، أو من إقناع حكومة لندن ،  
بأهمية التدخل في الأمر . وعلى العكس من ذلك نجد أن المارشال دي كاستري ،  
يرسل أحد ضباط البحرية الفرنسية ، وهو الضابط ترجيه ، إلى مصر ، وينجح

هذا الضابط في أن يعقد في سنة ١٧٨٥ ثلاث اتفاقات: الأولى مع مراد بك، ويتضمن الترحيب بالتجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم؛ والثاني مع ملزم البحار؛ والثالث مع شيخ العرب الحاج ناصر شديد، الذي تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس. والمهم أن هذه المحاولات كانت تدل على وجود بعض القوى الجديد وتزايد ظهورها، وكانت تتمثل في مرور بعض الضباط والموظفين والتجار، وكذلك طرود البريد والصلح، عبر مصر في تلك الفترة، وتفكير الأوروبيين في ضرورة تسهيل وتأمين وضمان استمرار مثل هذه العملية النامية. وكانت هذه العملية تعتبر قوة جديد، خارجية، تزيد الضغط على مصر. وإلى جانب هذه الضغوط الاقتصادية والتجارية، التي قامت بنشاط سياسي، كانت هناك مشروعات أوربية حرة، أي استراتيجية، محددة تهدف السيطرة على مصر، واتخاذها قاعدة للاتصال بالشرق الأقصى.

ومنذ عهد لوى الرابع عشر، كان ليبنيز Libniz قد شرح، منذ سنة ١٦٧١، فكرة تعاون ملك فرنسا مع الامبراطور لمحاربة الدولة العثمانية، وكان يهدف السماح لفرنسا بالحصول على مصر، في هذه الحرب التي ادعى أنها ستكون لنصرة الصليب على الهلال، وفي مقابل توجيه جهودات لوى الرابع عشر بعيداً عن الحدود الغربية للأقاليم الألمانية. ولكن الوزير الفرنسي علق على ذلك بأن « مشروعات الحروب الدينية قد فقدت جديتها منذ عهد القديس لوى، <sup>(١)</sup> » وبذلك ظلت هذه المحاولة دون الوصول إلى نتيجة إيجابية.

ولكن أنظار لوى الرابع عشر وحكومته توجهت، في فترات مختلفة، صوب مصر، لا لإحتلالها بقوات عسكرية، ولكن لفتح طريق تجارى لفرنسا فيها،

(١) انظر : —

بين الاسكندرية والسويس . وحاول السفراء الفرنسيون في استانبول أن يحصلوا على تصريح من الباب العالي بسير السفن الفرنسية في البحر الاحمر ، وعلى وعده بمجابهة قوافل التجارة التي تمر بالقاهرة عابرة بين البحرين الاحمر والمتوسط . ولكن معارضة كل من الباب العالي ، والسلطات الموجودة في مصر ، كانت قوية لمثل هذه المشروعات .

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في سنة ١٧٦٩ أمام القوات الروسية ، بدت الدولة العثمانية وكأنها مهددة بالتفكك والإنهيار . ووجد الدوق دى شوازيل Chovivul ، وزير خارجية فرنسا ، أنه يمكن لروسيا أن تسيطر على القرم ، في نفس الوقت الذي تفيد فيه فرنسا من الموقف ، وتوجه أنظارها إلى مصر ، وتعرض بها ما فقدته في أمريكا والهند ، في أثناء حرب السنوات السبع . ولقد تأمر الكونت دى سان بريست Saint - Priest ، السفير الفرنسى في استانبول ، بما زآه هناك من مظاهر الفوضى والتفكك والضعف وانتشار الثورات والعن ، في هذا الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وحين عاد إلى فرنسا في سنة ١٧٧٧ . أوصى وزير الخارجية بضرورة عمل فرنسا على الاستيلاء على مصر . وبني حجة على أساسين : خصوصية أرض مصر ؛ وسهولة عملية الغزو نتيجة لضعف السلطات والقوات الموجودة فيها .

وعهدت فرنسا ، في سنة ١٧٧٧ ، إلى البارون دى توت Tott بمهمة دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية للأقاليم العثمانية في شرق البحر المتوسط ؛ وأقام في مصر في أثناء فترة الصيف في نفس هذه السنة ، وقدم مذكرة لحكومته ، بعد عودته إلى بلاده ، شرح فيها الوسائل اللازمة للاستيلاء على مصر . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة فرنسا الخارجية في هذه الفترة كانت تتمشى ، بشكل عام ، بجمع فكرة المحافظة على الوضع القائم ، وعدم فتح باب تقسيم الدولة العثمانية ،



الذى كان سيؤدى إلى نشأة قلاقل كبيرة بالنسبة لعلاقات الدول الأوروبية مع بعضها في ذلك الوقت . وان كانت الثورة الفرنسية ، وبخاصة بحىء حكومة الإدارة الى السلطة ، ستوجه السياسة الفرنسية الى إتجاه مخالف .

وزادت شكايات التجار الفرنسيين المقيمين في مصر لحكومة الثورة في فرنسا ، منذ سنة ١٧٩٠ ، عن ظلم واستبداد سلطات القاهرة ، وعدم احترام هذه السلطات للقوانين والوائح ، التى تحدد الرسوم على السلع بمقدار ٢٠ ٪ من قيمتها ، وإجبارهم التجار على دفع رسوم أخرى عديدة ، لم يقع بشأنها أى إتفاق ، وعن عدم رد البكوات الممايلك للبالغ التى كانوا يقرضونها من التجار ، واستخدامهم العنف فى الحصول على السلع بالأسعار التى يحلو لهم .

وكانت فرنسا هى التى ترسم الخطوط لسيادة النظام الرأسمالى ، وثبتت دعائم القانون ، والقضاء على العائنان فى ذلك الوقت . فهل كانت ترى بأن يلحق مواطنوها مثل هذه المعاملة ؟

وكان شارل مجالون Charles Magallon القنصل الفرنسي فى القاهرة قد عاد إلى باريس فى سنة ١٧٩١ ، فمينة حكومة بلاده قنصلا عاما لها فى مصر ، فى سنة ١٧٩٣ . ووصل إلى القاهرة فى عهد إدارة إبراهيم بك ومزاد بك ، واستقبلوه إستقبالا فحشا ، وخلعوا عليه الخلع . ولكن سرعان ما عادت سياسة مصر الى ظلمهم وتمسكهم مع التجار الأجانب ، والتشدد عليهم فى الرسوم الإضافية ، والعمل على مصادرة ما يحلو لهم من سلعهم .

ولاشك فى أن رفض الفرنسيين لمظالم حكام القاهرة قد زاد بعد إعلان الثورة فى فرنسا ، وشعورهم بأمية الدور الذى كانت بلادهم قد أخذت فى القيام به فى أوروبا وأصبح مجالون من أنصار تغيير وضعية مصر ، وبشكل يؤدى إلى خضوعها لسلطة باشا قوى ، أو يؤدى إلى احتلالها بجيش فرنسى ؛ وأصبح مجالون من

أنصار هذا الحل الأخير . وكتب إلى مثل الجمهورية الفرنسية في استانبول ، في شهر يونيو سنة ١٧٩٥ ، بأن حكومة الجمهورية على درجة من القوة تسمح لها بإعادة الصواب لمؤلاء الأفراد ؛ وأغراه بالمزايا التي ستحصل عليها فرنسا من إستيلائها على مصر ، والثروات الكبيرة من الموارد التي سيعود إلى فرنسا بأقدامها على تنفيذ هذه الخطة . وكتب بعد أربعة أشهر لوزير الخارجية الفرنسية ، وعدد من جديد مزايا إستيلاء الفرنسيين على مصر : فصر هي المكان الذي يصل إليه بن اليمن ، ومنتجات الهند ، هذا علاوة على المنتجات المصرية . ويمكن إتخاذها قاعدة حربية لقوات فرنسية ، يمكن لعشرة آلاف من بينهم أن يقوموا بطرد الإنجليز من البنغال والهند . وأمرت حكومة فرنسا بدراسة هذه الإقتراحات ؛ وكانت هذه هي أولى الخطوات العملية التي تتخذها فرنسا رسمياً ، لتنفيذ المشروع . وفي نفس الوقت الذي أفلح فيه مجالون في صيف سنة ١٧٩٧ إلى فرنسا ، كانت الحكومة الفرنسية تناقش مشروع حملتها على مصر .

وإن ما يهتأ هنا هو أن هذه الأطماع الأجنبية في مصر ، وإزدياد أهمية طريق الهند ، كانت أسباباً يمكن إضافتها إلى ضعف السلطة الموجودة في البلاد ، نتيجة الصراعات الداخلية ، وإلى سوء الأحوال الاقتصادية ، التي تؤدي إلى قلة الضخم الموجود على القيادات الوطنية ، وتبشر بذلك بأن تكن بدايه لتطور إجتماعي واضح في مصر .

# الْبَيْتُ الرَّابِعُ

الحملة الفرنسية على مصر



## الفصل السادس عشر

### الحملة وإحتلالها مصر

كانت الحملة الفرنسية على مصر قوة دفع أثرت في القوى والأحوال الموجودة في البلاد . وكانت تمثل إحتكاكا بين حضارتين مختلفتين : حضارة غربية تطورت منذ عصر النهضة ، وبلغت مرحلة التحرر من سيطرة الإقطاع ؛ وحضارة شرقية ، تميزت بمحافظتها على تقاليدها ، وأجبرتها ظروفها على الاستكانة تحت حكم الأتراك وتحكم المماليك . وكانت صداما عنيفا ، هز المجتمع المصرى ، أو الوطنى ، نتيجة لرؤيته هذه الحضارة الغربية المتطورة عن قرب . وإذا كانت فترة الحملة الفرنسية تتميز جزاء لا يتجزأ من تاريخ مصر القومى ، فإنها كذلك حلقة من سلسلة العمليات العسكرية والاستعمارية التى قامت بها فرنسا فى العصور الحديثة ، وتعتبر كذلك فترة هامة بالنسبة لعلاقات الدول ببعضها فى عهد الثورة الفرنسية ، أى عند نهاية القرن الثامن عشر .

#### ١ - مشروع الحملة والاستعدادات

كان لإنشاء حكومة الإدارة فى فرنسا عاملا قويا يساعد على تفرغ هذه البلاد لبحث المشكلات العاجلة ، مثل الدفاع عن فرنسا واتخاذ قرار فى المشكلات الاستعمارية . وتزايدت الآراء التى كانت تشير الى مصر على أنها مكان صالح للبدء فى تجربة إستعمارية جديدة ، بعد أن كانت فرنسا قد خسرت الكثير من مستعمراتها ، سواء فى العالم الجديد ، أو فى الشرق الأقصى ، فى أثناء النصف الثانى من القرن الثامن عشر . وساعدت شكايات مجالون والتجار الفرنسيين الموجودين فى مصر على إعادة بحث المسألة الشرقية ، فى حد ذاتها ، وإمكانية بقاء الدولة العثمانية أو

تقسيمها بين الدول ، وكذلك بالنسبة لمجموع العلاقات بين الدول الأوروبية في تلك الفترة التي تلت تقسيم بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا ، والتي أخذت فيها إمبراطورية القيصرية في الزحف جنوبا على الممتلكات النمائية المحيطة بالبحر الأسود ، سواء في البلقان ، أو القرم ، أو في منطقة جورجيا .

وتعددت التقارير التي كتبها الرحالة والقناصل والتجار الفرنسيين عن طبيعة الأحوال الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، وإمكان إفاضة فرنسا منها. وكانت تجارية على بك الكبير السابقة ، وإمكانية تدخل روسيا في مصر والشام ، كقيلة بأن تفتح عيون كل من الفرنسيين والانجليز إلى المزايا التي يمكن أن تعود عليهم إذا حاولوا السيطرة على هذه الولاية الهامة. وأصرت هذه التقارير على نقطتين: الأولى هي خصوبة أرض مصر، وإمكانية إستغلالها كمنعمرة لإنتاج الحاصلات الزراعية ، وكسوق لتوزيع السلع المصنعة ؛ والثانية هي ضعف مصر عسكريا ، نتيجة لضعف الأوجاقات العسكرية ، وإشتباك الممالك في الحروب والعمليات العسكرية الداخلية شبه المستمرة ، وبشكل يجعلهم ضعفاء ، في مجموعهم ، ولا يقدرّون على مواجهة قوة غزو أوروبية. ولا يمكننا أن ننسى طبيعة التسليح الذي لإعتمد عليه الأتراك والمماليك في مصر، سواء في قلة الأسلحة النارية الموجودة ، أو في إعتمادهم على السيوف والرماح ، في الوقت الذي لإعتمدت فيه القوات الفرنسية على كيانات كبيرة من الثيران ، كما لإعتمدت على مدفعية تفوقت في معارك أوروبا نفسها. وكان التكتيك النمائي المملوكي ، الذي يعتمد على الحركات السريعة ، من الكر والفر والإلتفاف ومعاودة الإلتحام ، ثم الانفصال بسرعة ، ضعيفا أمام خطوط وصفوف الفرنسيين المنظمة الثابتة، وكان من الصعب عليه أن يؤثر فيها. فكانت عملية الإستيلاء على مصر لإذاعلية مغرية بالنسبة لدولة أوروبية ترغب في التوسع ، وترغب في البدء بتجربة إستعمارية من جديد .

ويمكننا أن نذكر من بين أولئك الذين عملوا على إغراء حكومة فرنسا على احتلال مصر كل من سان بريس ، وجان باتيست مور ، هذا علاوة على كتابات البارون دي توت ، وسافاري Savary ، وفولني Volney . وقد كتب بعضهم مثل مور ، تقارير استرخطة تفصيلية كاملة لطريقة احتلال مصر ، واستغلالها ، وتحسينها حتى لا تقع فريسة في أيدي المنافسين .

وكانت حكومة الادارة قد حاربت كل من إنجلترا والناس ، ويمكن الجزأل بونابرت من أن يحرز انتصارات كبيرة ضد الناس في إيطاليا ، فبعد جسر لودي وإحتل ميلان ، ثم انتصر على النموسيين في أركولا ثم ويقول في شهر يناير سنة ١٧٩٧ ، وبشكل أجبر الناس على الخروج من الحرب ، وعقدوا هدنة لوفين في ١٨ أبريل سنة ١٧٩٧ . وبعد هذا الانتصار أصبحت فرنسا تواجه إنجلترا بمفردها ، وأصبح على فرنسا أن توجه لهذه الدولة حربة شديدة .

وكانت فرنسا قد إحتلت هولندا ، وحولتها إلى جمهورية بنافيا ، وكانت ترغب في أن تحتفظ بمستعمرات هولندا السابقة لها ، وبخاصة في الشرق الأقصى وفي رأس الرجاء الصالح . وكانت مضطرة لكي تصل إلى ذلك ، إلى أن ترغب إنجلترا على مثل هذا التنازل . وكان التفكير في هذه المناطق يوجه أنظار فرنسا صوب البحر المتوسط ، وصوب مصر .

وكان وصول القوات الفرنسية إلى شمال إيطاليا يحيطها قرية من شبه جزيرة البلقان ، التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ، ويجعلها تفكر في الجزر المنتشرة في هذا البحر ، وبصفتها ركانو يمكنها أن تستند إليها لكي تقلل من خطورة البحرية الانجليزية ، والأسطول البريطاني الموجود في البحر المتوسط . ودفع ذلك فرنسا إلى التفكير في جزر الأيونيان ، وفي جزيرة مالطة . وفكر الجزال بونابرت نفسه ، انتهاء وجوده في شمال إيطاليا ، في ضرورة وصول فرنسا إلى هذه الجزر ، كخطوة

أولى تساعد على حرب البحرية الانجليزية . ولقد وافقت الحكومة الفرنسية بالفعل ، منذ سنة ١٧٩٧ ، على إحتلال جزيرة مالطة ، والافادة من موقعها كقاعدة بحرية هامة ، وكذلك من أجل العمل على القضاء على جماعة فرسان القديس يوحنا ، الذين كانوا يعملون مع كل من النمسا وروسيا .

وكان عدو فرنسا الأساسى هو إنجلترا ، ولذلك فإن حكومة الإدارة قررت ، بعد عقد معاهدة كامبو فورميو ، تعبئة جيش كبير على سواحل المحيط ، وبقيادة الجنرال بوناپرت ، لغزو بريطانيا . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى باريس ، ذهب بنفسه لتفتيش على الوحدات المتجمعة فى شمال فرنسا ، وكذلك على قطع الاسطول الموجودة فى موانئ هذه المنطقة . وكانت الخطة الموضوعه تتضمن ضرورة التزول فى جنوب غربى أيرلندا ، وهى منطقة كانت تملك بشخصيتها المنفصلة ، وتقاوم محاولات الإنجليز ضمهم لها . ووجد الجنرال بوناپرت أن عملية التنبئة كانت تحتاج لمجهودات جديدة ، كما وجد ضرورة الإسراع فى تجهيز الوحدات البحرية الموجودة هناك ، فى فترة لا تزيد على الشهر ، حتى لا ينهى الصيف ، وتعمل الأحوال الجوية ضد هذه الحملة . وكان على حكومة الإدارة أن ترضد الميزانية بسرعة . وتتابع عملية التجهيز فى هذا الوقت القصير ، وإلا فإن المشروع كله كان مهددا بالفشل .

ولقد وضع الجنرال بوناپرت نفسه الخطط البديلة فى حالة فشل مشروع الحملة الكبيرة . فكان على فرنسا أولا أن تستمر فى إستعدادها فى هذه المنطقة ، حتى تؤم إنجلترا بأنها ستقوم بعملية التزو ، ثم تختار بعد ذلك بين توجيه ضربة سريعة لإنجلترا فى إقليم هانوفر ، وذلك بعبورها السريع لنهر الراين وإحتلال هذا الاقليم الذى كانت تنسب إليه الاسرة المالكه الانجليزية ، وبين إرسال حملة إلى منطقة شرق البحر المتوسط ، وتحاول أن تؤثر على تجارة الهند أما إذا



تعتذر على فرنسا القيام بأى من هذه المشروعات ، فإن بونابرت قد نصحها بمقد  
الصلح مع إنجلترا . وكان بونابرت قد تأكد من صعوبة غزو إنجلترا ، ووجد  
أن أصلح مكان لقيام بعمليات فى شرق البحر المتوسط هو مصر وسوريا ،  
الموصلة إلى الهند .

وهكذا تضافرت العوامل من أجل إقناع حكومة الإدارة بتوجيه مجهودها  
صوب الشرق ، حتى تتمكن من الانتقام من إنجلترا ، وتمسك فى نفس الوقت  
من إنشاء مستعمرة جديدة ، تعوضها عن فقد مستعمراتها السابقة . وبعد أن  
كانت حكومة الإدارة قد درست وجهات نظر ماجالون ، أخذت فى دراسة تقرير  
تاليران ، الذى وضعه بعد دراسة لكتابات الرحالة المختلفين فى هذه المنطقة .

وإشتمل تقرير تاليران على وصف دقيق عن الحالة الموجودة فى مصر ،  
وذكر أهمية منتجات الإقليم ، وأهمية موقعه الاستراتيجى ، باعتباره نقطة  
ارتكاز على أقصر طريق يؤدى إلى الهند . وشرح أن إحياء الطريق البرى  
سيحدث إنقلاباً فى المواصلات العالمية ، وسيجعل فرنسا تسيطر على طريق تزايد  
أهميته باستمرار . وإذا كانت تجارة شرق البحر المتوسط قد أفلتت من الفرنسيين  
فى السنوات الأخيرة ، فإن إحتلال القوات الفرنسية لمصر سيعيد فتح الأسواق  
هناك أمام تجارتها .

أما بالنسبة لقوى المضادة أو المعارضة لمثل هذا المشروع ، فكانت تتمثل  
فى الدولة العثمانية . وفى مجموعة الدول الأوروبية ، علاوة على القوات العسكرية التى  
كانت موجودة فى الإقليم . ورأى تاليران أن الدولة العثمانية ستتردد كثيراً قبل  
إعلان الحرب على فرنسا ، نتيجة لضعفها أولاً ، ونتيجة لقرب ممتلكاتها فى البلقان  
من مناطق الإحتلال الفرنسية فى شمال إيطاليا ثانياً ، ونتيجة لوجود صلات بين  
الفرنسيين وعدد من العناصر اليونانية والبلغارية ثالثاً ، وأخيراً نتيجة لحركات

التردد المستمرة في شبه جزيرة البلقان ضد الحكم العثماني . هذا علاوة على أنه سيصعب على الدولة العثمانية مهاجمة الفرنسيين في مصر إلا عن طريق الشام ، وكان على القوات العثمانية أن تجتاز مناطق صحراوية قبل أن تصل إلى إشتباك مع القوات الفرنسية التي تحتل مصر . ولم يكن هناك وجه للموازنة بين تدريب وتسليح كل من القوات العثمانية والقوات الفرنسية .

أما بالنسبة لإنجلترا فإنها ستظل في حيرة ما دامت لا تعرف وجهة الحملة الفرنسية بشكل محدد ، وما دامت تخشى من عملية غزو بلادها نفسها . وكان هذا الوضع يسمح للحملة الفرنسية بأن تصل إلى مصر ، أي تجتاز المرحلة الحرجة ، وهي على السفن ، قبل أن تتمكن البحرية البريطانية من الوقوف في وجهها . وأما بالنسبة لكل من روسيا وبروسيا والنمسا ، فإنها كانت مشغولة بعملية إقتسام بولندا الأخيرة ، وكانت كل منها تراقب الأخرى ، وبشكل لا يسمح لأي من بينها أن ترسل قوات إلى ما وراء البحار ، هذا علاوة على أن الإقدام على مثل هذا العمل سيكون مغامرة كبيرة . هذا بالنسبة للدول الأوروبية .

أما بالنسبة للقوات العسكرية الموجودة في الإقليم ، فإن تاليران رأى أن عملية غزو مصر لن تكلف فرنسا حياة جندي واحد ، وإستند في ذلك إلى عداء المصريين للماليك ، وعدم اطمئنان الماليك لهم ، وبشكل يحرمهم من إستخدامهم في القوات العسكرية ، حتى لا يوجهوا أسلحتهم إلى صدور سادتهم . ورأى أن للماليك كانوا ضعافا ، ولا يزيد عددهم على ثمانية آلاف فارس ، وأنهم كانوا يجهلون وسائل الحرب الحديثة ، ويجهلون إستخدام المدفعية . وإذا كانوا من الفرسان الشجعان ، فإنهم كانوا لا يعرفون النظام .

ووضع تاليران خطة تفصيلية لتنفيذ هذا المشروع ، مع توصيات لبعض الدافع عن الإقليم ، سواء من البحر المتوسط ، أو من أقاصي الصعيد . ورأى

إمكانية جمع الفرنسيين السفن في السويس، واتصالهم بسلطان ميسور، بموجب أخبية، وذلك كخطوة أساسية تهدف إثارة المشكلات أمام البريطانيين في الهند، والعمل على طرد الإنجليز من هناك، حتى يتمكن الفرنسيون من البقاء في مصر. كما أعطى بعض النشاع الخاصة بإحترام تقاليد الأهالي وعاداتهم، حتى لا يعتقد المصريون أنهم قد استبدلوا ظلماً بظلم آخر، ونصح بضرورة إحترام وتبجيل الطغماء والشيخ وأهل الرأي، إذ أنهم يسيطرون على الشعب. وبالإجمال فإنه ذكر أن غزو مصر سيكون وسيلة للاقتصاد من الباب العالي الذي لم يحترم حقوق الفرنسيين وإمتيازاتهم، وذكر أن هذه العملية ستكون سهلة، وأنها لن تتطلب نفقات كبيرة، ويمكن لفرنسا أن تجد في مصر ما يوسعها عما تكون قد أنفقتة، هذا علاوة على أن غزو مصر سيعود على فرنسا بفوائد كثيرة، في ميادين متعددة. حقيقة أن تاليران قد أخطأ في تقدير موقف الأهالي تجاه الفرنسيين، وفي اعتقاده أنهم لن يقاوموا عملية الغزو الأجنبي. ولكنه تمكن من رسم الخطوط العامة لتلك السياسة التي سينتجها الجنرال بوناپرت تجاه المصريين، وهي السياسة التي عرفت باسم «السياسة الوطنية الإسلامية». وأصبح على الحكومة الإدارة أن تختار لنفسها مشروعاً، بعد فشل مشروع الحملة الكبيرة على إنجلترا، وتختار بين غزو هانوفر، وبين غزو مصر. وفي جلسة ٥ مارس سنة ١٧٩٨ قدم الجنرال بوناپرت مذكرة بشأن «الاستيلاء على مالطة وعلى مصر». وفي نفس الوقت وصلت الأنباء إلى باريس بانتصار قوات الثورة ودخولها كل من روما وبرن، الأمر الذي كان يساعد الحكومة الفرنسية على الحصول على ردوس الأموال اللازمة لتجديد الحملة. واستقر الرأي على تجهيز جيش الشرق، وإرساله لإحتلال مصر، بقيادة الجنرال بوناپرت، وبشكل نهائي، في ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨.

وتضمن القرار مقدمة وست مواد ؛ اشتملت المقدمة على الأسباب التي وجهت حكومة الإدارة إلى إرسال حملتها على مصر ، لعقاب البكوات المالكين الذين كانوا على صلات ودية مع الانجليز ، والذين أساءوا معاملة الفرنسيين ، واعتدوا على أموالهم وأرواحهم ؛ وكذلك البحث عن طريق تجارى آخر بعد أن استولى الانجليز على رأس الرجاء الصالح ، وجعلوا استخدام هذا الطريق متمذرا على السفن الفرنسية . أما المواد فنصت على إعطاء الجنرال بوناپرت قيادة القوات البرية والبحرية اللازمة للإستيلاء على مصر ؛ وكلفت بطرد الانجليز من ممتلكاتهم في الشرق وفي الجهات التي يمكنه أن يصل إليها ، وكذلك بأن يقضى على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر ؛ وطلبت إليه أن يعمل على شق قناة في برزخ السويس ، وعلى أن يبذل جهده لبسط سلطان فرنسا على البحر الأحمر ؛ وطلبت إليه أن يعمل على تحسين أحوال المصريين ؛ وأن يحتفظ بملاقات الرد والصداء مع السلطان العثماني ورعاياه ؛ وأن يحتفظ بهذه الأوامر سرية <sup>(١)</sup> . وفي نفس اليوم صدر قرار آخر بشأن الإستيلاء على مالطة . وسارت الإستعدادات من أجل تهيئ الحملة على قدم وساق . وأصبح على الجنرال بوناپرت أن يقوم بنفسه بعملية إختيار القواد والضباط والعلماء والمهندسين والجغرافيين وغيرهم ممن سيتجه معه الى مصر . ووضع الأميرال بروي وأسطوله تحت قيادة الجنرال بوناپرت . وسرى نشاط كبير في موانئ فرنسا الجنوبية ، وموانئ إيطاليا ، لبحث عن السفن الصالحة لنقل الجنود ؛ وبدأ الجيش في التجمع على السواحل الجنوبية لفرنسا ، وأطلقوا عليه إسم الجناح الإيسر لجيش إنجلترا ، وذلك ، لتضليل العدو <sup>(٢)</sup> . واجتمعت السفن الممندة لنقل الجيش والمؤن والمتاد في طولون وجنوة وأجا كسيو وسيفيتا فيكيا . وظل الجنرال بوناپرت يشرف

(١) ده محمد فؤاد هكركى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . القاهرة ، دار الفكر العربي ص ٨٠ .  
(٢) أنظر المرجع السابق ص ٨١ .

على أعداد الخلة ، ويعتني بكل صغيرة وكبيرة ، وقام بتنظيم ادارة للخدمة الطبية ، وزودها بالادوات والمقايير وآلات الجراحة . كما أشرف بنفسه على تشكيل لجنة من العلماء عرفت باسم لجنة العلوم والفنون ، وجمع كل حروف الطباعة العربية الموجودة في باريس ، لكن يزود الخلة بمطبعة خاصة بها .

وكاد بمشروع الخلة أن يتأخر بعض الوقت أو يتحول عن هدفه ، نتيجة لإهانة السفير الفرنسي في فينا ، ولكن حكومة النمسا اعتذرت عن الحادث . وكان كبار الأفراد قد وصلوا إلى مراكزهم قرب طولون منذ أواخر شهر أبريل ، ووصل الجنرال بوناپرت إلى هذا الميناء يوم ٩ مايو . وفي يوم ١٩ ، خرجت الخلة من طولون ، وانضمت إليها بقية السفن التي كانت تحمل القوات المجهزة في جنوة ، وفي أجاكسيو ، وكانت وجهة الخلة هي جزيرة مالطة . وهكذا أصبح إحتلال مصر أمرا مقررا . وبدأ تسلسل الأحداث .

## ٢ - احتلال الإسكندرية والقاهرة :-

وصلت الخلة الفرنسية إلى جزيرة مالطة في يوم ٩ يونيو سنة ١٧٩٨ ، وكانت تحت حكم فرسان القديس يوحنا ، واستولى عليها الجنرال بوناپرت بسهولة نسبية ، وترك بها ثلاثة آلاف جندي ، وجند بدلم ما يقرب من الألفين من أبناء الجزيرة ، أخذهم معه عند سفره منها في يوم ١٩ ؛ كما أخذ معه منها الأسرى من الترك والعرب والمغاربة ، الذين كانوا يعملون في التجديف في السفن ويجبرون على القيام بالأعمال الشاقة ، وذلك لإستغلالهم في مصر .

وكان الأسطول البريطاني يراقب البحر المتوسط ، حتى يعرف وجهة الأسطول الفرنسي ، ويستبذك معه ومحطه . وحضر أسطول الأميرال نلسون إلى الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو ، ولم يكن الأسطول الفرنسي قد وصل إلى هذه المدينة بعد ، نتيجة لقيامه بالاستيلاء على مالطة . ووقف الأسطول

البريطاني في عرض البحر ، وإن كانت وحداته في مندى رؤية أهل الثغر . ثم أرسلوا قائم ، صغير ، يحمل عشرة افراد ، للتعام مع سلطات الميناء وقابلوا السيد محمد كريم ، حاكم المدينة ، وأقنعوه أنهم حضروا للتفتيش عن الفرنسيين ، الذين خرجوا بمارة كبيرة ، لا يعرفون وجهتها ، وقد يقوموا بهجمة الاسكندرية ، ولا تمكن سلطات المدينة من دفعهم ، ولأمن منعهم من الاستيلاء على الاسكندرية . ولكن السيد محمد كريم لم يأمن لهذا القول ، واعتقد في أنها ربما تكون خدعة من جانب الإنجليز ، لاحتلال المدينة بدعوى مساعدة المصريين على صد الفرنسيين القادمين ؛ وجاوبهم المصريون « بكلام خشن » . وعرض الإنجليز أن تفتت لغفهم في عرض البحر ، للملاقة القادمين ، وقالوا أنهم لا يحتاجون إلا لقنوت بالماء والزاد ، وبشمه ، ولكن سلطات المدينة رفضت هذا العرض ، وذكرت أن هذه البلاد كانت « بلاد السلطان ، وليس للفرنسيس ولا لغيرهم عليها سبيل ، فإذا جئوا هنا ، <sup>(١)</sup> فاضطر الإنجليز إلى الإنسحاب ، واستمروا في عملية تفتيشهم من الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط .

ولكن سلطات الإسكندرية أسرع بالإنسحاب بكاشف البحيرة ، حتى يجمع الفرسان ، ويجمع العربان ، ويأتى معهم للحفاظة على الثغر ؛ كما اتصلت بسلطات القاهرة ، وأبانتها بما حدث ، فكثرت الإنفط ، كما كثرت الإشاعات والأراجيف . ولكن الأمراء لم يهتموا بالأمر كثيراً ؛ وكانوا مغترين بقوتهم ، ويعتقدون أنه إذا جاء كل الإفرنج فإنهم لن يتمكنوا من مقابلتهم ، وأنهم سيدو صونهم بخيولهم .

ولقد وصلت سفن الحملة الفرنسية تجاه سواحل غرب الإسكندرية في يوم ٣٠ يونيو ، وأرسل يونابرت إحدى السفن لإحضار القنصل الفرنسي من الميناء ، وإبلاغ الفرنسيين الموجودين في الإسكندرية بحجى الحملة . وحدثت هذه البغينة

تمجيد القنصل ، وعلم منها القائد العام بحالة التوتر والحياج التي سادت في المدينة ، واستعداد الأهالي للدفاع عنها . فقرر بونايرت ضرورة العمل بسرعة ، قبل أن يتم المدينة لاستيلائها ، وقبل أن يعود الاسطول البريطاني من جديد . وكتب بونايرت إلى أبي بكر باشا ، الوالي العثماني ، وهو لإيزال على ظهر البارجة « أوزيان » .

« إن حكومة الجمهورية الفرنسية قد طلبت غير مرة من الباب العالي عقاب البكوات مصر ، الذين كانوا يرهقون التجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء والإعتداء ، وصرح الباب العالي بأن أولئك البكوات قد تمادوا في إلحاقهم وأهوائهم . وتكبروا سبيل العدالة والإستقامة ، وأنه لا يقرم على إساءة معاملة أسدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا يرام جديزين بسطة وحايته . وعلى ذلك فقد إعتزمت الجمهورية بحريه جيش جراز للقضاء على مظالم البكوات المالك ، كما اضطرت إلى أن تجرد حملات في خلال القرن الحالي على بكوات تونس والجزائر . وبقي أنك وأنت الذي يجب أن يكون حاكم البلاد ، ومع ذلك قد سلب منك البكوات كل حول ونفوذ ، وجعلوك في القاهرة ومن إرادتهم ، لا بد أن تحابل حضوري هنا بالسرور والإرتياح ، ولعله قد وصل إلى ذلك أي ما حضرت بنيات عذائية نحو القرآن أو نحو السلطان ، وأنك تعلم أن الأمة الفرنسية هي الخليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا . فبادر إلى مقابلتي واشترك معي في إستزال العنات على المالك وعصرم الحثيث ، (١) .

وعمل بونايرت بهذه الرسالة على فصل البكوات المالك عن مثل سلطة الدولة العثمانية ، وحاول أن يستبقي صداقة هذه الدولة حتى يتمكن القضاء على المالك .

(١) أظن مراسلات نابوليون بونايرت : الجزء الرابع - وثيقة رقم ٢٧٩١ - بتاريخ ١٢ مسيدور من العام السادس (٣٠ يونيو سنة ١٧٩٨) .

وكانت إحدى السفن الحربية العثمانية وعقاب بحرى، راسية في ميناء الاسكندرية، فاقبل بونايرت بقبوردها كذلك، وأبلغه أن البكوات المالك قد أمعنوا في سوء معاملتهم لتجار الفرنسيين، وأنه قد جاء ليطلب إليهم حساباً عما فعلوا. وأنه سيكون في اليوم التالي في الاسكندرية. وطلب إليه ألا يكون ذلك باعثاً لأي قلق، مادام هذا القبودان من رجال صديقهم المظلم سلطان تركيا؛ كما طلب إليه أن تكون خطته وتصرفه مطابقة لهذه السياسة، «أما إذا بدر منك عمل عدائي ضد الجيش الفرنسي، فأني أمامك معاملة الأعداء، وتقع التبعة عليك وحدك، الأمر الذي هو أبعد ما يكون عن رغبتى وعواطفى».

وإختار بونايرت مكان التجمي، الواقع إلى غرب الاسكندرية، مكاناً للزول إلى الساحل. وبدأت عملية انزال الجنود والعتاد والمهمات ليلاً؛ وفي منتصف الثالثة من صبيحة يوم ٢ يوليو بدأت قوات الفرنسيين في الزحف في هذا الساحل صوب المدينة؛ ووصلت تجاه أسوار المدينة مع شروق الشمس، وأخذت محاصرها، في الوقت الذي أشرف فيه بونايرت على العمليات من المرتضعات التي يملوها حمود السوارى.

وكان الرعب قد ساد أهال الإسكندرية منذ أن قدم الاسطول الفرنسي، والتي كانت سفة العديدة منتشرة على خط الأفق. وأسرع السيد محمد كريم بطلب النجدة من مراد بك. ولكن أبناء الاسكندرية صمموا في نفس الوقت على الدفاع عن مدينتهم، وعملوا على تحصين الأسوار، وشنم القلاع بالميرة والنخيرة، جهد ما وصلوا إليه، وفزعوا إلى السلاح حملة القصادرون منهم، وركبوا المدافع الثقيلة على أسوار المدينة استعداداً للكفاح، وعهدوا إلى جماعة من الفرسان بمناوشة القوات الفرنسية<sup>(١)</sup>.

(١) أنظر: ميد الرحمن الرافى: تاريخ الحركة القومية. القاهرة، النهضة.



فيقول الجيرني أن الفرنسيين كانوا « كالجراد المنتشر حول البلد » (١) ؛  
ولقد « خرج أهل الثغر وما انضم إليهم من العربان المجتمعة ، وكاشف البحيرة ،  
فلم يستطيعوا مدافعهم ، ولا أمكنهم مناعتهم ، ولم يلبثوا الحريم ، وإنهزم الكاشف  
ومن معه من العربان ، ورجع أهل الثغر إلى الترس في البيوت والحيطان » (٢) .  
وأصدر الجنرال بونايرت أمره بالهجوم على المدينة ، ومن ثلاث جهات ؛  
وأخذ الأهالي يطلقون النار من المدافع المركبة على الأبراج والأسوار في غده  
إحكام ، وكان الدفاع قويا ، ولكنه لم يستمر لفترة طويلة ، نتيجة لاختلاف  
التنظيم والفرق الشاسع بين فاعلية الأسلحة . ودخل الفرنسيون المدينة ، « كل  
ذلك وأهل البلد لهم بالرى يدافعون ، وعن أنفسهم وأهلهم يقاتلون ويمنعون .  
فلما أعيام الحال ، وعلوا أنهم مأخوذون بكل حال ، وليس ثم عندهم لقتال  
استمداد ، ظلوا الأبراج من آلات الحرب والبارود ، وكثرة العدو وغلبته ،  
طلب أهل الثغر الأمان فأمنهم ، ورفعوا عنهم القتال ومن حصونهم أنزلوهم .  
وكان السيد محمد كريم لا يزال معتصما بطاية قابضاً ، فكف عن القتال وسلم  
القلعة . » ونادى الفرنسيين بالأمان في البلد ، ورفع بتدرياته طليبا ، وطلب  
أهيان الثغر لخضروا بين يديه ، فأزهمهم بجمع السلاح وإحضاره إليه . ولقد  
ثبت الجنرال بونايرت السيد محمد كريم حاكما للاسكندرية ، في الوقت الذي عهد  
فيه بالقيادة العليا للجنرال كليبر ، الذي كان قد جرح في المعركة ، وإحتاج البقاء  
في هذه القاعدة ، بدلا من استمرار اشتراكه في العمليات .

ولاتفق شيوخ الاسكندرية وعلماؤها مع الجنرال بونايرت على السياسة التي  
ستطبق في هذه المدينة بعد الاحتلال ؛ فيستمر الأهالي يتعاملون حسب قوانينهم ،

(١) الجيرني : ج ٣ ص ٣٠٣

(٢) الجيرني : ج ٣ ص ٣٠٣

ويظفون بشعائر دينهم ، ويختارون القاضي من بين العلماء المشهود لهم بالاستقامة والتقوى . وتعهد الأعيان ألا يخونوا الجيش الفرنسي أو يقوموا بعمل يضر بمصلحه ، وبألا يشتركوا في مؤامرة تدبر ضده . وتعهد الجنرال بونابرت من تأخيتهم بعدم التعرض للدين أو للأفئس والأموال ، وبمعاقة من ينحرف من بين الجنود ، أو من يرتكب ظلماً أو عدواناً على الأهالى .

وما أن وصلت أخبار احتلال الفرنسيين للاسكندرية إلى القاهرة حتى حصل الناس إزعاج ، وعول أكثرهم على الفرار والهجاج . أما بالنسبة لأمراء مصر فأن ابراهيم بك قد ركب إلى قصر العيني ، وحضر عنده مراد بك من الجيزة ، واجتمع باقى الأمراء والعلماء والقاضى ، وتباحثوا فى الأمر ؛ واستقر الرأى على الاتصال باستانبول ، وعلى أن يجهز مراد بك العساكر ويخرج لقتالهم ، وصاروا يصادرون ما يحتاجون إليه بدون ثمن . وكان مع مراد بك كل من على باشا الطرابلسى ، ومخاضف باشا - وأخذ مراد بك معه عدة كبيرة من المدافع والبارود ، وسار من العزم مع العساكر الحياالة ، أما المشاة من القليوبجية والأروام والمناوبة فاهم ساروا فى النيل ، وعلى السفن الصغيرة التى كان مراد بك قد أمر بإنشائها .

وكان على باشا يستقد أن الفرنسيين لن يقدروا على محاربة المصريين فى البحر ، ولذلك فانه أشار بعمل « سلسلة من الحديد فى غاية الثخن والمتانة ، طولها مائة ذراع وثلاثون ذراعاً ، لتتصب على البغاز عند برج منبزل من البحر إلى البحر ، لتنعج مراكب الفرنسيين من العبور لبحر النيل » (١) ؛ وأشار كذلك بأن يعمل عندما جسر من المراكب ، وينصب عليها المتاريس والمدافع ؛ وأن يصايرهم ويظاولهم فى القتال حتى تصل النجدة . ولكنه كان مخطئاً فى تقديره ، إذ أن الفرنسيين سيخضون من الاسكندرية براً ، صوب رشيد ، وصوب دمهور ؛

وسيلتحم الفرنسيون مع قوات المالك قبل أن يتمكنوا من صنع هذه السلسلة  
السيك ، وتخصيص المداخل المائية لمصر .

وبدت القاهرة موحشة في ذلك الوقت ، وكثر سرعان الإشاعات بين الناس ؛  
وأخذت الصو ص تهاجم أطراف المدينة ، وإنقطع مثنى الناس من المروج في  
الطرق والأسواق من الغروب ، ، ووصل إليها المنصور الأول الذي كان الجنرال  
بونابرت قد وجهه إلى المصريين عند نزوله إلى الاسكندرية ، صعبة الأسرى  
المغاربة السابقين في مألطة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولده ولا شريك له في ملكه .  
من طرف الفرنساوية المبتى على أساس الحرية والقسوة .  
السرعسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابارته .

يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمن مديد الصناجق الذين يتسلطون في  
البلاد المصرية يتعاملون بالذل والإحتقار في حق الملة الفرنساوية . وظلّون  
تجارها بأنواع الإيذاء والتعدى لحضر الآن ساعة عقوبتهم ، وأخرنا بن مدة  
صنور طويلة هذه الزمة المالك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكة يفسدون  
في الإقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها . فأما رب الضالّين  
القادر على كل شيء . فانه قد حكم على إنقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون .

قد قيل لكم أنى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزاة دينكم فذلك كذب  
صريح ، فلا تصدقوه ، وقولوا للفقير أنى ما قدمت إليكم إلا لأخص حكم من  
يد الظالمين . وإنى أكثر من المالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، وأحترم نبيه  
والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس مقساون عند الله ، وإن الشيء  
الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والدلوم فقط . وبين المالك والعقل

والفضائل تضارب فإذا يجزم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يسلطوا مصر  
وحدهم ويحتسوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العناق  
والمساكن المفرحة ؟ فان كانت الأرض المصرية إلزاما للمالك فليرونا الحجة  
التي كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم . ولكن بعونه  
تمال من الآن فصاعداً لا يأس أحد من أمالي مصر عن الدخول في المناصب  
السامية وعن إكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم  
سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان في الأرض  
المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما أزال ذلك كله  
إلا الظلم والطمع من الممالك .

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والشوربجية وأعيان البلد ، قولوا لأممكم أن  
الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية  
الكبرى وخربروا فيها كرمى البابا الذي كان دائماً يحذركم النصارى على محاربة  
الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكواررية الذين كانوا يزعمون  
أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية في كل وقت  
من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني ، وأعداء أعدائه أدام  
الله ملكه ، ومع ذلك أن الممالك إمتنعوا من إطاعة السلطان غير بمثلين لأمره ،  
فاطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأمال مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير ؛ فيصلح حالهم  
وتعل مراتبهم . طوبى أيضاً الذين يقعدون في مساكنهم غير ما تلين لأحد من  
الفریقین المتحاربين ، فاذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب ، اكسب  
الويل ثم الويل الذين يعتمدون على الممالك في محاربتنا ، فلا يجدون بعد ذلك  
طريقاً إلى الخلاص ، ولا يبقى منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قرية بثلاث ساعات عن المواع التي يمر بها عسكر الفرنسيات فواجب عليها أن ترسل لفر عسكر من عندها وكلاء كذا يعرف المشار إليه أنهم أطلعوا ، وأنهم نصبوا علم الفرنسيات الذي هو أبيض وكحل وأحمر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر الفرنسيات بحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيح العسكر الفرنسيات أيضا تنصب صنجاق السلطان العثماني عينا دام بقاءه .

المادة الرابعة : المشايخ في كل بلد يمتحنون حالا جميع الأرزاق والبيوت والأصلاك التي تتبع الممالك ، وعليهم الإجتهد التام لتلا يصنع أدنى شيء منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلزمون وظائفهم . وعلى كل أحد من أهالي البلد أن يبق في مسكنه مطمئنا ، وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة . والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لإنقضاء دولة الممالك قاتلين بصوت الله أدام الله لإجلال السلطان العثماني ، أدام الله لإجلال العسكر الفرنسيات ، لن الله للممالك ، وأصلح حال الأمة المصرية (١) .

ولقد كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله الجفرال بونايرت في سبيل تفهم نفسية المصريين ، وأشار بوضوح إلى القواعد العامة التي إعتزم أن يبنى عليها سياسته الإسلامية تجاه الوطنيين . فصرصر على إظهار إسلامه وإسلام جنوده ، وبدأ منشور بالشهادتين . وأكد إعتناقه الدين الإسلامي ، وحاول أن يثبت

---

(١) صدر في عسكر الاسكندرية في ١٣ سبتمبر من السنة السادسة ، الموافق ١٨

صحة ما يدعى ، إسنه ادا إلى ما قام الفرنسيون به في كل من روما و مالطة . وفي نطاق هذا التسلسل ذكر الجنرال يونابرث ضرورة زوال حكم الممالك ، وأظهر فساد حكومتهم ، واقترح لها إلى سند تعتمد عليه لكي تفرض سيطرتها العاشمة على المصريين . ولما كان البكوات الممالك قد استأثروا بشئون البلاد ، وأبعدوا المصريين عن مناصب الحكم ، وحرّموا الاستمتاع بكل ما تنفيه هذه المناصب على شاغلينا من مظاهر السيادة ، فقد رسم يونابرث صورة تلك الحكومة الوطنية ، التي اعزم انشاءها في مصر ، والتي ستضم بين أعضائها نخبة من كبار المصريين وأفاضلهم ، يعملون على إبعاد أهل البلاد جيما . وأدرك يونابرث قيمة تلك الروابط التاريخية والدينية التي جمعت بين المصريين والعثمانيين تحت لواء الخلافة الاسلامية ، الأمر الذي كان سيظهره في خروجه لمصر ، بمظهر المعتدى على حقوق السلطان العثماني ؛ فعمل على إقناع المصريين بأن الفرنسيين كانوا هم أصدقاء السلطان العثماني ، وأنهم كانوا لا يفكرون أبدا في مناصبة الباب العالي العداء . ورغب في إزالة ما قد يحول في أذهان المصريين من أنه قد جاء لمصر كعدو للسلطان العثماني ، أو كقوة تعتدى على حقوقه ، فطلب إلى كل قرية أن تنصب علم السلطان ، في نفس الوقت الذي تنصب علم فرنساوية (١) . واختتم منشوره بالدعاء للسلطان العثماني ، ولجنود الفرنسيين ، وبإصلاح حال الأمة المصرية ، في نفس الوقت الذي لمن فيه الممالك .

نشر الجنرال يونابرث هذا المنشور وهو لا يزال في الاسكندرية ، ثم بدأ في الزحف على القاهرة في يوم ٣ يوليو . وأرسل قوة للاستيلاء على رشيد ،

(١) انظر : د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر .

وقوة بحرية صغيرة السير في فرع رشيد جنوبا ، حتى تقابل في زحذه البحرى صير إقليم البحيرة قرب الرحانية . ودخلت القوات الفرنسية دمنهور في يوم ٧ يوليو . وغادر الجنرال بونابرت مع أركان حربه الإسكندرية ، ثم استأنف الجيش زحذه من دمنهور إلى الرحانية ، ثم إلى شبراخيت ، التي وقعت بقرىها معركة مع فرسان مراد بك في يوم ١٣ يوليو ، انهزمت فيها قوات مراد بك . ولم تكن إلا ساعة وإنهزم مراد بك ومن معه ... واحترقت مراكب مراد بك بما فيها من المبخانة والآلات الحريسة ، وإحترق بها رئيس الطبجية خليل الكريدى ، وكان قد قاتل في البحر قتالا عجميا ، فقدر الله أن علق النار بالقلع وسقط منها نار إلى البارود ، فاشتعلت جميعا بالنار ، وإحترقت المركب بما فيها من المحاربين وكبيرهم ، وتطايروا في الهواء . فلما عين ذلك مراد بك ، داخله الرعب ، وولى منهزما ، وترك الأتقال والمدافع ، وتبعته عساكره ، ونزلت المشاة في المراكب ، ورجعوا طالين مصر ، (١) .

ووصلت هذه الأنباء إلى القاهرة فاشتد إنزعاج الأهالى ، وذهب إبراهيم بك إلى ساحل بولاق ، كما حضر الباشا والعلماء وكبار المصريين . واستقر رأيهم على إقامة متاريس وعمل استحكامات في المنطقة الممتدة من بولاق إلى شبرا ، على أن يتولى القيادة في هذا القطاع إبراهيم بك مع كشافه وماليكه . وكان العلماء يجتمعون بالأزهر ، منذ خروج مراد بك ، ويقرأون في كل يوم البخارى ، ويقرأون الدعوات ، وإنضم إليهم رجال الطرق الصوفية ، وتلاميذ الكتاتيب . أما مراد بك ، فإنه تمكن من الوصول إلى إمبابة ، وأخذ في إقامة الاستحكامات على البر الغربى ، وكان معه على باشا الطرابلسى . ونصوح باشا . وأحضروا السفن وأوقفوها أمام الساحل ، وشحنوها بالعساكر والمدافع . فصار البر الغربى

والشرقي يملوئين بالمدافع والساكر والتاريس والخيالة والمشاة ، <sup>(١)</sup> ولكن ، هل كان الممالك مطمئنين إلى نتيجة المعركة ؟ كان المسالك منذ أن علموا باستيلاء الفرنسيين على الاسكندرية قد شرعوا في نقل أمتعتهم من بيوتهم الكبيرة ، وعملوا على إخفائها في الليل ، وتوزيمها على أصدقائهم في القاهرة ، وفي القرى المحيطة بها . ولاشك في أن هذه العملية قد أظهرتهم بطلهم الحريصين على ممتلكاتهم أكثر من حرصهم على استقلال البلاد . ولاشك كذلك في أن هذه العملية قد أثارَت خوف المصريين ، وقالت ثقتهم في نتيجة المعركة .

وأعلنت سلطات القاهرة التعبئة العامة ، أي أنهم نادوا بالنفير العام . وخرج الأهالي للتاريس . وأغلقوا حوائطهم ، وذهبوا إلى بولاق . وكانت كل طائفة من الطوائف تجمع الأموال من أفرادها ، وتنصب خياما لهم ، أو يجمعون يتجمعون في مكان خرب أو في مسجد ، ثم تقوم بالاتفاق عليهم بما جمعت . وكان بعض المصريين يتبرع للاتفاق على غيره ، أو لتجهيز بعض المغاربة والشوام بالسلاح ، وإمدادهم بالتموين . وبذل الجميع ما في وسعهم وطاقتهم ، فلم يشح في ذلك الوقت أحد بشيء يملكه . وخرج الفقراء ، وأهالي الطرق ، ومعهم الطبول والزمر ، وكانوا يحملون الأعلام ، وترفع أصواتهم بالذكر . وصعد السيد عمر مكرم إلى القلعة ، وأنزل منها علما كبيرا أسمته العامة « البهق النبوي » ؛ وساروا بهذا العلم من القلعة حتى بولاق ، وتجمع الآلاف من حوله ، يحملون المعى والنبايت . وخرج كل رجال القاهرة ، وأصبحت الطرق خالية ، ولم يبق في البيوت سوى النساء والأطفال والشيوخ . وارتفعت أسعار السلاح والبارود ، وتسلم معظم أبناء الشعب بالمعنى والنبايت .

وأتصل كل من إبراهيم بك ومراد بك بعربان الشرقية ، وعربان الجيزة

---

(١) العيرتي : ج ٢ - ص ٦ .



والبحيرة والصعيد ، وجاءت منهم جماعات كبيرة ، للاشتراك في المعركة . ولكن بمجوعات أخرى انتهزت الفرصة ، وكررت هجماتها على العاصمة ، وعلى غيرها من المدن والقرى ، وأعلنت السلب والنهب ، في الوقت الذي إنشغل فيه الرجال في التبعثة .

وإنخذت سلطات القاهرة الإحتياطات الضرورية للوقوف ، لجمعة التجار الأجانب ، وألقت القبض عليهم ، وسجنت بعضهم في القلعة ، وسجنت الآخرين في بيوت المماليك . وقتلوا مساكينهم ، وكذلك بيوت النصارى والأقباط ، بحثا عن السلاح . ومع هذه التبعة ، فإن سلطات القاهرة كانت لاتعلم على وجه التحديد المكان الذي سيصل منه الفرنسيون . وليس لأحد من أمراء العساكر هم أن يبعث جاسوساً أو طليعة تناوشهم القتال ، قبل دخولهم وقربهم ووصولهم إلى فناء المصر ؛ بل كان كل من إبراهيم بك ، ومراد بك ، جمع عسكره ومكث مكانه لا ينتقل عنه ، ينظر ما يفعل بهم ، وليس ثم قلعة ولا حصن ولا معقل ، وهذا من سوء التدبير ، وإهمال أمر العدو .<sup>(١)</sup> وكان الجنود متناثرين فيما بينهم ، مختلفين في آرائهم ، حريصين على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم ، يحتملون شأن عدوهم ، غارقين في غفلتهم .

وتقدمت القوات الفرنسية صوب إلمابية في صبيحه يوم ٢١ يوليو . وكان عدد المصريين المرابطين على هذه الضفة يقرب من عشرين ألف ، متحصنين وراء المتاريس ، ومعهم عدد من المدافع ، هذا علاوة على فرسان المماليك ومتطوعي القاهرة ، الذين كانوا يرابطون على خط يمتد بين النيل والاهرام ، ويبلغ عددهم ما يقرب من سبعة آلاف . وفي أقصى اليسار كان هناك فرسان العرب . وفي مواجهة هذه القوة ، كانت قوات الفرنسيين تقرب من عددها من ثلاثين ألف

---

(١) الجبرتي : ج ٣ - ص ٢٠٠ .

مقاتل ، تميزوا بكفاءة التدريب في الحروب الأوروبية ، وتميزوا بالنظام ، وكفاية القيادة . ورتب الجنرال بونابرت فرق جيشه في شكل مربعات ، ووضع المدفعية في زوايا هذه المربعات . ولم تكن إستحكامات إصابة نيمية ، كما أن مدفعية المماليك كانت مثبته لايسهل تحريكها ، فقرر الهجوم على قلب الجيش ، الممتد على هذا الخط الطويل صوب الأهرام ، حتى يفصله ، ويفصل المسيرة التي كانت تتألف من فرسان العرب ، عن بقية الجيش المتحصن في إصابة ، وكان في وسعه أن يقوم بهذه العملية بسهولة ، وهو بعيد عن مدى مدفعية مراد بك . ثم يقوم بعد ذلك بالتوجه صوب إستحكامات إصابة ، والإطباق عليها ، ودفعها صوب النيل الذي يمر من خلفها . (١)

وشر مراد بك بخطورة هذا الموقف ، فانسحب بجزء من قواته الموجودة في إصابة ، لكي يساند بها الوسط ويبدأ الهجوم على الفرنسيين ، ولكن نيران الفرنسيين كانت قوية ، وكثيفة ، وفتكت فتكا سريعا بصوف المماليك . وزاد ضرب المدفعية الفرنسية على هذه الأهداف المتحركة التي وصلت إلى مداها ، وفتكت بهم فتكا ذريعا . وكان دوى المدافع يشبه الرعد ، في الوقت الذي حجب فيه الدخان وجه الشمس . وحاول مراد بك أن يعود إلى إصابة ، ولكن المربعات الفرنسية غيرت مواقعها ، وبشكل أوقعه بين عدة نيران ، بين ثلاث فرق . وقتل كثير من الشجعان ، بأسلحة لم يقدرها مدى خطورتها . وكانت هذه هي المرحلة الأولى من المعركة .

وفي أثناء ذلك الوقت كانت القوات الموجودة في البر الشرق ترتفع أصواتها ، وحوهم الأهالي ، يستغيثون بالله ، وترتفع أصواتهم إلى عنان السماء . وحاول بعض الاسراء والاجناد أن يهربوا إلى البر الغربي ، فزاحوا على السفن والمراكب ،

---

(١) أنظر : ميد الرحمن الراجسي : تاريخ الحركة القومية . جزء ١ . ص ٢٠٩ - ٢١٠

التي كانت قليلة العدد ، وكانت الرياح شديدة ، وأمواج النيل قوية ، وكانت الرياح تسفوا القبار والرمل في وجوه المصريين .

ثم بدأت المرحلة الثانية من المعركة ، وفي الوقت الذي كان فيه قرسان مراد بك محصورين بين المربعات الفرنسية . وحاولت القوات الموجودة في إمبابة أن تدافع عن نفسها أمام الهجوم العنيف عليهم ، فأطلقت المدافع الموضوعة في الاستحكامات . ولكن هذه المدافع كانت من طراز عتيق ، فلم تطلق قنابلها إلا مرة واحدة ، ولم يتمكن رماتها من أن يمدوا الضرب بها ؛ فأختل نظام الجيش في إمبابة ، وأحاطت به القوات الفرنسية ، وقطعوا خط رجعة المصريين إلى النيل . واشتد هبوب الريح ، وانعقد القبار ، وأظلمت الدنيا من دخان البارود وغبار الرياح ، وصمت الاسماع من توالى الضرب ، بحيث خيل للناس أن الأرض تزلزلت ، والسماء عليها سقطت . واستمر الحرب والقتال نحو ثلاثة أرباع ساعة ، ثم كانت هذه الهزيمة على العسكر الغربي .<sup>(١)</sup>

ولقد غرق الكثير من الفرسان في البحر ، ووقع غيرهم أسرى في أيدي الفرنسيين . وذهب مراد بك إلى قصره في الجزيرة ، ثم انسحب منه مسرعاً إلى الصيد . وظل ير إمبابة مفروشا بالقتلى والثياب والأمتعة ، تحت أقدام الفرنسيين .

وحول الفرنسيون مدافعهم صوب البحر الشرق ، وأخذوا في إطلاق بعض القنابل . فتنحقت الهزيمة . وانسحب الوالي ، وإبراهيم بك ، وكذلك الأمراء ، أما الأهالي فإنهم عادوا إلى القاهرة أفواجا وهم جيماً في غاية الخوف والفرع ، وترقب الهلاك ، وهم ينجون بالمويل والنجيب ، ويبتلون إلى الله من شر هذا اليوم العصيب ، والنساء يصرغن بأعلى أصواتهن من البيوت .

وأنسحب الأنواء والممالك بأسرهم وحریمهم ، وخرجوا یركبون البغال أو الخیر ، أو سائرین علی أقدامهم . وظل الالهالی طوال هذه اليلة ینخرجون من من القاهرة ، وهاجرین عنها ، والکل مشغول بنفسه ، حتی خرج معظم أهل القاهرة إما للصعيد أو لجهة الشرقیة ، ولم یبق فی القاهرة إلا من عجز عن الخروج .

وكانت ليلة عصیبة ، إنتشرت فیها الاشاعات ، مع هذا الجو من الخوف ، عن أن الفرنسيین قد عبروا النيل إلى بولاق ، وأنهم قاموا بإحراقها ، وأنهم أخذوا فی قتل الالهالی ، وفی الاعتداء علی البیوت وعلی الحرماة . والواقع أن إحدى السفن المصریة كانت قد توقفت عن السیر بعد أن ركنت إلى الطمی ، واضطر البحارة إلى اشعال النار فیها ، الامر الذی أوهم المصریین بأن الفرنسيین قد أشعلوا النار فی البر الغربی . وساعد ذلك علی زیادة الفزع ، وعلی اسراع الالهالی بالحرب من القاهرة ، دون أن یدروا أى طریق یتجهون . فكان التسابق والتلاحق ، والبحث عن الدواب ، وخرج غالب النساء بإشیاء حاسرات ، وأطفالهن علی أكتافهن یكین فی ظلة اللیل ... فلما خرجوا من أبواب البلد ، وتوسطوا الفلاة ، تلقهم العربان والفلاحون ، فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحلامهم ، بحیث لم یتركوا لمن صادفوه ما یستر به عورته ، أو یسد جوعته . فكان ما أخذته العرب شیئا کثیرا یفوق الحصر . (١)

وفی صبیحة الیوم التالی كان المصریون لا یعلمون بحقیقة ما یقع بهم ویبلادهم . ولسكنهم كانوا یتوقعون دخول الفرنسيین إلى عاصمة البلاد . وعاد الکثیر من المهاجرین ، أو الفارین ، وهم فی أسوأ حال من العری والفزع . ثم تبینوا أن الفرنسيین لم یعبروا الی البر الشرقی ، وأن الحریق كان فی بعض السفن .

وفی ذلك الوقت اجتمع فی الأزهر بعض العلماء والمشاخ ، واستقر رأيهم

على أن يتصلوا بالفرنسيين ، وكتبوا رسالة إلى الجنرال بوناپرت ، أرسلوها مع مندوبين . وقرأها المترجم على القائد العام ، الذى أحسن استقبالهم ، وسألمهم عن صلتهم ومشايخهم ، وطلب إليهم حضورهم لترتيب الأمر معهم . وأكد لهم أن هناك الأمان بالنسبة للمصريين ، وكرر لهم أنه لم يحضر إلا القضاء على المالك ، وأنه قد قابلهم بما يستحقونه حين خرجوا لمواجهة فى البر الغربى ، وأنه قتل بعضهم وأسر البعض الآخر ، وأنه لا يزال فى طلبهم حتى يقضى عليهم جميعا من البلاد . « وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المراتب والرعية ، فيكونون مطمئنين ، وفى مساكنهم مرتاحين » . وطلب إليهم ضرورة حضور المشايخ والأعيان لكي يرتبوا ديوانا منتخبا من سبعة أشخاص عقلاء يدبرون الأمور .

وهذا روع العلماء ، وذهب بعض المشايخ وعلى رأسهم الشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان القيوى ، إلى الجنرال بوناپرت . وحين علم القائد العام أن كبار المشايخ قد خرجوا من القاهرة ، طلب إليهم أن يكتبوا لى يحضروا حتى يتمكن من تشكيل الديوان « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » . ولقد حضر إلى القاهرة بعد ذلك كل من الشيخ السادات ، والشيخ الشرقاوى ، أما السيد عمر مكرم فإنه لم يرجع إلى القاهرة ، وانسحب مع قوات إبراهيم بك ، والوالى ، التى سارت صوب الصالحية .

وهكذا نجد أن قوات المالك قد انقسمت بعد معركة إنبابة إلى قسمين : الأول بقيادة مراد بك وقد انسحب من الجيزة جنوبا ، على البر الغربى ، إلى الصعيد ؛ أما الثانى فقد انسحب بقيادة إبراهيم بك ، واصطحب معه والى ، من القاهرة إلى المطرية صوب الصالحية . أما القاهرة فلم يجد الفرنسيون عقبه تمنعهم من دخولها .

ولقد أصبحت القاهرة بلا حكومة ، أى بدون سلطة . وكان فى وسع الجنرال

بونابرت أن يملأ هذا الفراغ الناتج عن انسحاب السلطة الفعلية من القاهرة ، ولكن هذا القرار كان سيجبره على مواجهة الأهالي ، بصفتهم عتلى أجنبي ، ومواجهة الباب العالي ، بصفتهم متديا على حقوقه فى نفس الوقت الذى كان عليه أن يكرس مجهوده ضد المماليك . وكانت الخطة التى عمل الجنرال بونابرت على تطبيقها فى مصر تهدف محاولة الاحتفاظ ببرد المصريين ، وبملاقة الصداقة مع الدولة العثمانية ، حتى يتمكن من إتمام إنشاء القاعدة العسكرية فى مصر ، وربما تحويل هذه البلاد إلى مستعمرة . يمكنه منها توجيه ضربات قوية للإمبراطورية البريطانية . ولذلك فإن الجنرال بونابرت حاول إعطاء سلطة لقيادات المصريين ، والتى كانت تتمثل فى ذلك الوقت فى مشايخ القاهرة وعلماء الأزهر ، سيرا على سياسته الإسلامية تجاه الوطنيين .

وكانت توجيهات الجنرال بونابرت إلى قواته قبل دخول العاصمة شديدة فى صرامتها ، وخاصة فيما يتعلق باحترام الأهالى ، وإحترام عاداتهم ومعتقداتهم وممتلكاتهم وحرمتهم . ولقد دخلت القوات الفرنسية إلى القاهرة ، وسكن الجنرال بونابرت فى بيت محمد بك الالافى فى الأزبكية ، وإحتل عددا من بيوت الأمراء المماليك فى القاهرة . وبذكر لنا الجبرقى أن الفرنسيين كانوا يسرون فى الأسواق بدون سلاح ، وأنهم كانوا لا يمتدنون على أحد ، بل إنهم كانوا يضاحكون الناس ، ويشترون ما يحتاجونه بأعلى ثمن « فياخذ أحدهم الدجاجة ويمطى صاحبها فى ثمنها ريال فرامسه ، ويأخذ البيضة بنصف فضة ، قياسا على أسعار بلادهم ، وأثمان بضائعهم . فلما رأى منهم العامة ذلك ، أنسوا بهم ، وإطمأنوا لهم ، وخرجوا إليهم بالكمك وأنواع الفطير والحبز والبيض والدجاج وأنواع المأكولات ... وصاروا يبيعون عليهم بما أحبوا من الأسعار » (١)

## ٣ - نظم الحكم الجديدة :

استتبعت السياسة التي وضعها الجنرال بونايرت في إجتذابه للمصريين وضع نظم جديدة لحكم البلاد، وإشراك الأقاليم في السلطة ، أو في الرأي . ولا شك في أن خروج الوالي من مصر ، وخروج البسكوات الممالك وضباط الأوجاقات من القاهرة ، كان يسمح للقيادات الوطنية بأن تحتل جزءاً من مكانهم ، وتأخذ شيئاً من سلطتهم ، خاصة وأن القائد العام كان يشجع على ذلك . وكان هذا تغييراً كبيراً بالنسبة لنظم الحكم في البلاد ، وسيعطى بالتالي نتائج هامة على نمو هذه المجموعات المتميزة من المجتمع المصري ، وتدريبها على المشاركة في مناقشة ما يهم البلاد ، وإعطاء رأى فيما يتعلق بالشئون العامة .

وما أن استقر الجنرال بونايرت في القاهرة حتى عمل على تطبيق هذه السياسة الجديدة تجاه الوطنيين ، وعمل على إنشاء الديوان . فأمر باستدعاء المشايخ والعلماء ، وما أن استقروا حتى خاطبهم في شأن انتخاب تسعة مشايخ ، يتشكل منهم الديوان ، الذي سيتولى حكم مدينة القاهرة . ولقد استقر الرأي على أسماء المشايخ : السادات ، والشرقاوى ، والساوى ، والبكرى ، والفيوى ، والعريشى ، وموسى السرسى ، ومصطفى الدمنهورى ، ويوسف الشبرخيتى ، ومحمد الدواخلى ؛ وإن كان للشيخ السادات قد اعتذر عن قبول عضوية الديوان رغم اعتماد بونايرت لترشيح اسمه . وذكرنا ليجرى هذه الأسماء التسعة ، وأضاف إليها إسماعيلاً ، هو اسم الشيخ المهدي ، وبني على ذلك أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء . والواقع أنه كان يتألف من تسعة أعضاء فقط ، وكان الشيخ المهدي سكرتيراً للديوان ، دون أن يكون عضواً فيه . ولا شك في أن نفوذ الشيخ المهدي كان كبيراً في الديوان نفسه ، الأمر الذي جعل منه قلباً من أقطابه ، وجعل الجبري يعتبره عضواً فيه ، ويعتبر بالتالي أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء .

وكان ناپليون قد أصدر أمراً بتشكيل هذا الديوان ، منذ يوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ؛ وذكر هذا الأمر أن اختصاص الديوان هو حكم مدينة القاهرة ، وأن له الحق في تعيين لإثنين من الأغوات ( رؤساء الجند ) لإدارة الشرطة ، أو رعاية الأمن ، وأن عليه أن ينتخب لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء لمراقبة الأسواق وتموين المدينة ، ولجنة أخرى من ثلاثة أعضاء تكلف بعملية الإشراف على دفن الموتى في القاهرة وضواحيها . وعلى هذا الديوان أن يجتمع يومياً ، ابتداء من الظهر ، ويبقى ثلاثة من أعضائه على الدوام في مقره . كما نص هذا الأمر على تعيين حرس فرنسي ، وآخر تركي ، أمام باب الديوان ؛ ولص كذلك على حضور كل من الجنرال برتييه Berthier والجنرال دييوى هذا الديوان لإجراء مايلزم لأعضائه ، ولكي يأخذوا عليهم عهداً بعدم القيام بأى شيء ضد مصلحة الجيش .

وكان معنى إسناد حكم مدينة القاهرة للديوان ، أن اختصاص الديوان بوجبة عام كان هو السلطة المدنية للحكومة . ولكن هذا الديوان لم يتمتع « بالسلطة القطعية في أى من الأمور ، بل كان المرجع الأعلى للسلطة العسكرية »<sup>(١)</sup> التي كانت تمثل في جيش الفرنسيين .

وكان من حق أعضاء الديوان اختيار رئيس من بينهم ؛ وتعيين سكرتير ، من غير الأعضاء ، وإثنين من السكرتيريين المترجمين الذين يعرفون الفرنسية والعربية . وكان له صوت مسموع في تعيين كبار الموظفين . وهين الديوان عهد المسلمين أغات مستحفظان ( أى أغا المدينة ) ؛ وعلى أغا الشعراوى « والى » الشرطة ، وحسن محرم « أمين إحتساب » ؛ وكان الفرنسيون يعارضون في تقليد هؤلاء الأشخاص لهذه المناصب ، إذ أنهم كانوا من المماليك ، ولكن أعضاء

(١) عبد الرحمن الراضى : تاريخ الحركة القومية . ج ١ - ص ٩٧ .



الديوان أقنعهم بأنهم كانوا من بقايا البيوت القديمة ، الذين لا يتجاسرون على السرقة ، وبأن السوق ، كما يقول الجبرتي ، كانوا لا يخافون إلا منهم . ومعنى ذلك أن تعيين رؤساء الموظفين كان يدخل في إختصاصات الديوان ، علماً بأن هؤلاء الموظفين كانوا تابعين للرؤساء الفرنسيين ، وبجريد من كل سلطة .

ورغم ذلك فإن الفرنسيين قد عينوا بعض كبار الموظفين ، دون استشارة الديوان ، فعين بونايرت المسيو بوسليج لإدارة الشؤون المالية للحكومة ، أو الروز ناجي ، وعين برتلمى الرومى كمتحدثا مستحفظان ، أى وكيلا للمحافظ ، وقسم القاهرة وبولاق ومصر القديمة إلى عشرة أقطاط ، وعين لكل قطب آمراً (قومندان) فرنسياً ؛ كما عين أحد الفرنسيين أميناً للبحرين ، أى مديراً للجمارك ، وفرنسياً آخر في منصب « أغا الرسالة » أى المسئول عن البريد .

وأصدر الجنرال بونايرت أمره إلى الجنرال برتنيه ، رئيس أركان حرب الجيش ، بأن يحضر لإجتماع الديوان ، وكانت تعليماته له تتعلق قبل أى شيء بأمن الحملة الفرنسية في مصر ، ومحاولة استخدام هذا الديوان لتوفير مثل هذا الأمن لهم . وكان مراد بك قد انسحب مع بقايا قواته إلى الصعيد ، أما إبراهيم بك فكان قد انسحب إلى الشرقية ، وكانت هناك قوة حربية ثالثة مع أمير الحج الذى كان عائداً في ذلك الوقت مع قافلة الحج من الحجاز . وكان من الممكن لآى من هذه القوى ، وبخاصة الأخيرة منها ، أن تثير القلاقل أمام الفرنسيين ، وتساعد على إشتداد ساعد المقاومة المسلحة ضدهم . ولذلك فإن الجنرال بونايرت طلب إلى الجنرال برتنيه أن يستكتب أعضاء الديوان رسالة إلى أمير الحج بالحضور بالحجاج في أمان ، وأن يكتبوا إلى زعماء العرب بالانخلاء إلى السكينة والكف عن محاربة الفرنسيين ، وأن يصدرُوا منشوراً إلى الأهالى يدعوهم فيه

إلى الطمأنينة ، ويبينون لهم فيه مقاصد الفرنسيين الحسنة تجاههم . وكان الجنرال بونايرت حريصا على تتبع مداولات الديوان ، وعهد الى الجنرال بوفوازان ، الذى عينه مندوباً له فى الديوان ، بأن يحضر الجلسات ، وكلفه بأن يرفع إليه عقب كل جلسة تقريراً بما دار فيها .

ويظهر من ذلك بوضوح أن سلطة هذا الديوان لم تكن تتمدى مدينة القاهرة ، وأنها كانت سلطة إستشارية ، وأنها كانت مقيدة بتمهد الاعضاء بعدم القيام بأى عمل يكون موجهاً ضد مصلحة الجيش الفرنسى ، وأنها كانت سلطة تعمل وتداول تحت رقابة وأعين السلطات الفرنسية .

وعمل الجنرال بونايرت على تعميم نظام الديوان فى مديريات مصر كلها ، وأصدر أمراً ، فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ ، بتأليف هذا الديوان فى كل مديرية من سبعة أعضاء ، يقومون بالسر على مصالح المديرية ، ويعرضون عليه كل الشكاوى التى تصل إليهم ، ويمنعون إعتداء القرى بعضها على بعض ، ويراقبون ذوى السمعة السيئة ويعاقبونهم ، مستعينين فى ذلك بالقوات الخاصة لأوامر القواد الفرنسيين ، ويرشدون الأهالى إلى ما فيه مصلحتهم . واشتمل هذا الأمر على تعيين أغا أورئيس للانكشارية ، فى كل مديرية ، يتصل بالآمر أو بالقومندان الفرنسى ، وتكون تحت إمرته قوة ، تبلغ ستين رجلاً مسلحاً ، يحافظ بها على الأمن والنظام والسكينة . وكذلك على أن يعين فى كل مديرية « مباشر » لجباية أموال الميرى والضرائب ، وإيراد أهلاك المالك التى صودرت لصالح الجمهورية ، ويكون إلى جانبه وكيل فرنسى ، لكن يتصل بمدير المالية ، ويراقب تنفيذ الأوامر التى يصدرها ، وتكون من إختصاص الادارة المالية . وكانت هذه الواجبة من مشاركة المصريين فى الحكم تهدف التقرب إلى المصريين عموماً ، والعمل على الاستقرار فى البلاد ، وبالتالي إعطاء أكبر فرصة

الفرنسيين للقيام بما كانوا يرغبون . وكانت إستالة المصريين تساعد على القضاء على كل سلطة ونفوذ للمالك ، الأمر الذى إستتبع مواصلة مطاردتهم ، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم .

ولقد فتح الفرنسيون بعض بيوت الأمراء ، ودخلوها وأخذوا منها أشياء ، وخرجوا وتركوها مفتوحة . فعندما يخرجون منها يدخلها طائفة الجميدية ويستأصلون ما فيها ، واستمروا على ذلك عدة أيام ، ثم إنهم تتبعوا بيوت الأمراء واتباعهم ، وغتموا على بعضها ، وسكنوا بعضها ، فكان الذى يخاف على داره من جماعة الوجاقلية أو من أهل البلد يطلق له بنديرة على باب داره ، أو يأخذ له ورقة من الفرنسيين يخطمهم يلصقها على داره .<sup>(١)</sup>

وأعلن الفرنسيون الأمان بالنسبة لنساء الأمراء المالك ، والساح لمن يسكن بيوتهم ، ولكن على أساس إظهار مالدين من أمتعه أزواجهن ، فإن لم يكن عندهن شئ من متاع أزواجهن يصلحز على أنفسهن ويأمنن في دورهن . فذهبت السيدة نفيسة ، زوجة مراد بك ، وصالحت على نفسها وأتباعها من نساء الأمراء والكشاف ، بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف ريال فرانسا ، وأخذت في تحصيل ذلك من نفسها وغيرها .<sup>(٢)</sup> وتمكن الفرنسيون بذلك من جمع أموال كثيرة . وأخذوا كذلك في طلب الخيول والجمال والسلاح . وكسروا عدة دكاكين بسوق السلاح وغيره ، وأخذوا ما وجدوه فيها من الأسلحة ، هذا وفى كل يوم ينقلون على الجمال والخيول من الامتعة والفرش والسناديق والسروج وغير ذلك مما لا يحصى ، ويستخرجون الخبايا والودائع .<sup>(٣)</sup>

(١) الجبوتى : ج ٣ — ص ١١ .

(٢) الجبوتى : ج ٣ — ص ١٢ .

(١) الجبوتى : ج ٣ — ص ١٣ .

وكان أعضاء الديوان هم الذين يكتبون بالأمان الغائبين ، ويختتمون على تلك الاوراق . و تشفع أرباب الديوان في أسرى الممالك ، فقبلوا شفاعتهم وأطلقوهم ، فدخل الكثير منهم إلى الجامع الأزهر ، وهم في أسوأ حال ، وعليهم الثياب الزرق المقطعة ، فكثروا به يأكلون من صدقات الفقراء المجاورين به ، ويتكفون المارين ، وفي ذلك عبرة للمعتبرين .<sup>(١)</sup>

وفي أثناء ذلك الوقت استمر دخول الجنود الفرنسيين إلى القاهرة ، حتى امتلأت بهم الطرقات . ويذكر لنا الجبرتي أنهم « لم يشوشوا على أحد » ؛ ولكنه لاحظ أنهم كانوا يأخذون السلع « بزيادة في ثمنها » الأمر الذي استتبع تغيراً في أحوال السوق : « ففجر السوق وصغروا أقراس الخبز ، وطحنوه بترابه » . كما حدثت حالة رواج ، وظهرت المطاعم في القاهرة . وفتح الناس عدة دكاكين بجوار مساكنهم يبيعون فيها أصناف المأكولات ، مثل الفطير والكعك والسكك المقل والمحوم والفراخ المحمرة ، وغير ذلك . وفتح النصارى عدة دكاكين لبيع أنواع الاثربة وخمائر وقهاوى ، وفتح بعض الإفرنج البلديين بيوتاً يصنع فيها أنواع الاطعمة والاثربة على طرائقهم في بلادهم ؛ فيشتري فيشتري الاغنام والدجاج والخضارات والاسماك والعسل والسكر وجميع اللوازم ، ويطبخه الطباخون ، ويصنعون أنواع الاطعمة والحلاوات ، ويعمل على بابه علامة لذلك يعرفونها بينهم ؛ فاذا مرت طائفة بذلك المكان تريد الاكل ، دخلوا الى ذلك المكان ، وهو يشتمل على عدة مجالس ، دون وأعلى ، وعلى كل مجلس علامته ومقدار الدرهم التي يدفعها للدخل فيه ، فيدخلون الى ما يريدون من المجالس ، وفي وسطه دكة من الخشب ، وهي الخوان التي يوضع عليها الطعام ، وحولها كراسي ، فيجلسون عليها ، ويأتيهم الفراشون بالطعام على قوائمهم ،

فياكلون ويشربون على نسق لا يتعدونه ، وبعد فراغ حاجتهم يدفعون ماوجب عليهم من غير نقص ولا زيادة ، ويذهبون لحالمهم ، (١) إن القاهرة تنحصر !  
ويبدو أن القوات الفرنسية كانت ترغب في الحصول على أكثر ما كان في  
وسمها الحصول عليه من الأمان ؛ ولا شك في أن الحملة الفرنسية قد جاءت إلى  
القاهرة وهي تحلم بالاستيلاء على كنوز وعلى قناطر من الذهب والفضة. وكان خروج  
الماليك بسرعة من العاصمة يحملون ما خف حمله وغل ثمنه من حوائجهم ، قد  
ترك الفرنسيين في حاجة إلى مزيد من الأموال ، وقت دخولهم القاهرة. وشهدت  
الجلسات الأولى للديوان طلب الفرنسيين « دراهم سلفة ، وهي مقدار خمسمائة ألف  
ريال من التجار المسلمين والنصارى القبط والنشوام وتجار الافرنج أيضا » . (٢)  
وحاول أعضاء الديوان أن يعملوا على تخفيف هذا المبلغ ، ولكنهم لم ينجحوا في  
مصامهم ، وإضطروا إلى البدء في جمعها . وبعد ذلك بثلاثة أيام ، قرر الفرنسيون  
على أهل الحرف ، من التجار بالأسواق ، « دراهم على سبيل القرض والسلفة ،  
مبلغا يعجزون عنه ، وأجلوا لها أجلا مقداره ستون يوما » . (٣) وكانت نتيجة  
ذلك أن ضج هؤلاء الحرفيون والتجار ، وإستغاثوا ، وذهبوا إلى الجامع  
الازهر والمشهد الحسيني ، « وتشفعوا بالمشايخ ، فتكلموا لهم ، ولطفوا إلى  
نصف المطلوب ، ووسعوا لهم في أيام المهلة » (٤) .

وواصل الفرنسيون سيطرتهم على القاهرة ، رغم وجود قوات الماليك في  
الصعيد وفي الشرقية . ولكن أمير الحج ، صالح بك ، عند عودته من الحجاز ،

---

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ١٢ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

(٤) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

انضم إلى قوات إبراهيم بك . وكان أعضاء الديوان قد طلبوا له أمناً من «باش  
المسكر» ، ولكنه رفض ذلك ، إلا بشرط أن يأتي في عدد قليل ، ولا يدخل  
القاهرة ومعه مائليك كثيرة ، ولا عسكر . وربما كان هذا العامل هو الذي وجه  
القوات الفرنسية في القاهرة صوب ضرورة الخروج لتوجيه ضربة لقوات المائليك ،  
التي تزايد عددها ، في الشرقية ، بعد عودة صالح بك من الحجاز .

وكان من السهل على الفرنسيين أن ينتصروا على قوات المائليك في الشرقية ، رغم  
إستبسال المائليك وإظهار شجاعتهم الفائقة . ولكن الفرنسيين كانوا يواجهون  
أكثر من عدو وهم في مصر . وكانت أولى القوى الخارجية المعادية لهم هي بريطانيا .

#### ٤ - موقعة أبي قير البحرية :

كانت أولى الصدمات التي أصابت الحملة الفرنسية هي تلك الكارثة التي نزلت  
بأسطولها . ومنذ مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر كان الأسطول الفرنسي قد تحول  
من منطقة العجمي إلى منطقة أبي قير ، والتجأ هناك في أول الخليج من ناحية  
الغرب ، محتفياً برأس أبي قير ، وفي الجزيرة المواجهة لهذه الرأس ، وهي التي  
عرفت فيما بعد بجزيرة نلسون . ولقد فكر الفرنسيون في إرسال أسطولهم إلى  
جزيرة كورفو ، كما فكروا في إدخاله إلى ميناء الاسكندرية ، ولكن الأيام  
مرت دون أن يصلوا في ذلك إلى قرار . وكان الأسطول الفرنسي يخشى من  
مباغظة الأسطول البريطاني له . وعلى أي حال فإن بعض قطع المدفعية كانت  
منصوبة على البر ، في رأس أبي قير ، ونصب الفرنسيون غيرها على الجزيرة  
الصغيرة المواجهة الساحل ، وكانت هذه المدفعية غير كافية كوسيلة دفاع  
ساحلية ضد الأسطول البريطاني .

وظل الأميرال نلسون قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ، يبحث  
عن الأسطول الفرنسي في شرق هذا البحر ، حتى علم بزول الحملة الفرنسية إلى

مصر ، فأصرح بالعودة إلى سواحل الاسكندرية ، لكي يباغت الاسطول الفرنسى ،  
وينزل به ضربة قاضية ، خاصة وأن الاسطول الفرنسى لم يكن مستعداً ، وكان  
الكثير من ضباطه وبحارته قد نزلوا إلى الساحل .

وكان الاسطول البريطانى يتألف من خمسة عشر سفينة حربية ، منها أربعة  
عشر بارجة ، تحمل ١٠٥٠ مدفعاً ، وعليه ٨٢٤٠ بحاراً . أما الاسطول الفرنسى  
فكان يتألف من سبعة عشر سفينة حربية ، منها ثلاثة عشر بارجة ، وأربع  
فرقاطات ، علاوة على عدد كبير من السفن الحربية الصغيرة المسلحة ، وكان يحمل  
١١٨٠ مدفعاً ، وعليه ٨٩٠٠ بحاراً . فكانت قوة الاسطول الفرنسى إذن تفوق  
قوة الاسطول البريطانى ، رغم تفوق البريطانيين عليه ببارجة واحدة . ولكن  
علينا أن نذكر أن الاسطول البريطانى كان يتميز عن الاسطول الفرنسى أولاً  
من ناحية كفاءة التدريب ، وثانياً من ناحية شخصية القائد ، وثالثاً من حيث  
أنه كان يحمل كل قوته المحاربة ، فى الوقت الذى كان جزء كبير من بحارة  
وضباط الاسطول الفرنسى موجودين على الساحل ، وأخيراً حظى الاسطول  
البريطانى بميزة المبادأة ، أو المباغتة ، والتى كانت لها قيمة كبيرة فى إعطاء الصدمة  
الأولى .

وظهرت سفن الاسطول البريطانى أمام سواحل أبى قير فى الساعة الثالثة من  
بعد ظهر يوم أول أغسطس . وتردد الاميرال الفرنسى دى بروى فى أول الامر ،  
واعتقد أن الاسطول البريطانى يرغب فى محاصرة الخليج ؛ ولكن مرعان ماتمحقق  
من أن البوارج البريطانية كانت تسير بأقصى سرعة صوب سفن أسطوله ، وفى  
تشكيل الإستعداد لاختذ مواقع الضرب . وأصدر الاميرال الفرنسى أمره  
بالإستعداد ، ولكنه كان مقيداً فى حركته : فالأشعة مضمومة ، ومعظم  
البحارة على الشاطئ ؛ بينما إنملك الاصهارال نلسون كل حرية الحركة ، وإستند

إلى كل قواته . ولم يتمكن الأسطول الفرنسي من التحرك من مكانه ، لالخروج من الخليج ، ولا حتى لاتخاذ مواقع للقتال . وكان الأسطول الفرنسي راسيا في شكل خط مقوس ، وتمكنت البوارج البريطانية من أن تنفذ بين السفن الفرنسية ، وتحاصرها من الجانبين . وكانت جراءة البوارج البريطانية في هذه العملية واضحة . وأحاطت بوارج نلسون بثمانية بوارج فرنسية ، أما بقية البوارج الفرنسية فإنها ظلت خارج تمكيتك المعركة ، وكان في وسعها أن تلتف حول أحد جناحي البريطانيين ، ولكنها لم تتحرك من مكانها . وفقد بذلك الأسطول الفرنسي الميزة الوحيدة بالنسبة البحرية ، وهي ميزة سهولة الحركة في توجيه النيران على الأهداف المعادية .

وسرعان ما بدأ الضرب ، حوالى الساعة الخامسة ، وكان شديداً مروعاً ، وامتلاً الخليج بدخان البارود ، ووصلت أصوات المدافع إلى كل من الاسكندرية ورشيد . وإشتد الضرب بكل تصميم من الجانبين . وركز الإنجليز نيران مدفعيتهم على سفينة الأدميرال الفرنسي ، البارجة أوريان ، وبشكل أنزل بها خسائر ، وجعل الأدميرال يصاب في رأسه وفي يده ؛ ولكنه إستمر يقاوم حتى أصابته قنبلة مدفع إصابة مباشرة ، وفصلت فخذه ، وقضت على حياته . وسرعان ما إشتعل النيران في هذه البارجة ، ووصلت إلى مستودع الذخائر ، فأنفجرو نصف البارجة ، التي تطايرت أجزاؤها في الفضاء ، بدوى مروع ، وقضى على كل من كان بها حرقاً وغرقاً .

وتلى هذا الانفجار الرهيب سكون مروع لمدة تقرب من نصف ساعة ، ثم بدأ الضرب من جديد ، وإستمر إلى الثالثة صباحاً ؛ ثم تمجدد مرة أخرى في الخامسة صباحاً ، وإستمر حتى الظهر .

وقضى على الأسطول الفرنسي بأكله فيما عدا أربع بوارج ، لإضطرت إلى



الفرار والإنصحاب بسرعة صوب مالطة . وغنم الانجليز سفن فرنسية ، ضموها إلى أسطولهم . وهكذا تضاعف إنتصار الانجليز ، بخروجهم من المعركة بعدد من السفن يفوق عدد تلك التي دخلوا بها إليها . وكانت خسارة الفرنسيين فادحة في الارواح ، إذ أنهم خسروا ما يزيد على أربعة آلاف بحار ، ولم يبق لهم في هذا السلاح سوى ثلاثة آلاف بحار ، بدون سفن . وإعز الانجليز بهذه المعركة ، وعدوها من بين إنتصاراتهم الحربية الكبيرة ، وسموها « معركة النيل البحرية » .

وكانت لهذه المعركة نتائج جسيمة في خطورتها على الحملة الفرنسية في مصر . فكانت أشد ضربة أصابت الحملة الفرنسية . وقضت هذه المعركة على وسائل إتصال الحملة بفرنسا ، وقضت على أحلام إتخاذ الاسطول الفرنسى وسيلة الضغط على الدولة العثمانية ، أو وسيلة مساعدة لإمتداد الحكم الفرنسى من مصر في منطقة سوريا والشرق الأدنى ؛ كما أنها قضت على حلم الفرنسيين بالوصول إلى مراكز الامبراطورية البريطانية في الهند . وقضت هذه المعركة على البحرية الفرنسية في البحر المتوسط ، وضمنت لإنجلترا السيادة على البحار . كما أنها أظهرت ضعف القوة الضاربة الفرنسية ، وبشكل شجع أعداء فرنسا على التكتل للعمل ضدها من جديد . وكانت هذه المعركة أساساً لاتفاق روسيا مع إنجلترا ، ومع النمسا و نابولي ، وإضمائهم الدولة العثمانية لهذا التكتل من أجل عاربة فرنسا . وإستندت لإنجلترا إلى هذا الموقف لكي تفرى الباب العالى على الدخول في تحالف ، مع روسيا ، عدوته التقليدية ، الأمر الذى سهل على الاسطول الروسى الخروج للبحر المتوسط ، وأدى بالتالى إلى تزيير المعطيات العامة للموقف الدولى .

وكان تأثير هذه الموقعة قاسياً على نفوس جنود وضباط الحملة الفرنسية على مصر ، وشعروا بأنهم قد أصبحوا مقطوعى الصلة بوطنهم ، وأنهم أصبحوا

منفين في القارة الإفريقية . وكانت الراقعة أشد ألماً على نفوس الحاميات الفرنسية الاسكندرية ورشيد ، وهي الحاميات التي شهدت الموقعة ، ورأت مئات الجرحى ، ومئات الجثث ، التي كان البحر يلقي بها إلى الساحل . وإنخفضت الروح المعنوية لدى الفرنسيين ، وقلت هيبته أمام الأتالي . وأثر حصار السفن البريطانية للسواحل المصرية على حالة التجارة ، وأخذ الأتالي يشعرون بفداحة الخسائر التي كانت تنزل بهم نتيجة لهذه الحرب ، ونتيجة لانقطاع الواردات والصادرات ، وتبأت النفوس للشرة .

وأصبح الفرنسيون يخشون من أن ينزل البريطانيون في الاسكندرية نفسها ، فعلموا على تحسين المواصلات بين هذا الثغر وبين القاهرة ، كما عملوا على تحصين الاسكندرية ، وإقامة الطوابق على التلال المرتفعة الموجودة بها ، ونصبوا المدافع على كوم الدكة ، وكوم الناضورة ، حماية للبناء ، بما قد يحاوله الاسطول البريطاني .

وأخيراً فإن هذه الموقعة وضعت الحملة الفرنسية أمام الامر الواقع . وجعلتها تعرف تماماً أنه قد كتب عليها أن تعيش في مصر ، ومع المصريين ، وبالموارد الموجودة في البلاد ، الامر الذي يستتبع استمرار الجنرال بوناپرت في تطبيق سياسة التقرب من المصريين ، ويستتبع كذلك الحصول على كل ما يلزمه من البلاد ، حتى وإن كان ذلك عن طريق القيادات المصرية التي أشركوها معهم في الحكم . وأخيراً فإن الجنرال بوناپرت قد عمل على رفع الروح المعنوية لرجال الحملة الفرنسية ، وعمل على إتمام نظم الحكم التي رسمها للبلاد ، وذلك بإنشائه « الديوان العام » . وكل ذلك وهو لا يزال مهدداً ، هو وحملته ، بقوات المالك ، وقوات الدولة العثمانية ، وأساطيل بريطانيا .

## ٥ - الميوافاة العام :

لاشك في أن موقعة أبي قير البحرية قد غيرت نظرة المصريين إلى الفرنسيين، وزيادة شعورهم بأن هؤلاء الفرنسيين يحتلون بلادهم ، وأن هذا الاحتلال سينتهى في يوم من الأيام . وظهر ذلك بوضوح في عملية رفض الزعماء حمل شعار الثورة الفرنسية . فلقد طلب الجنرال بوناپرت المشايخ، في أول شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ للحضور عنده . ولما استقروا عنده نهض بوناپرت من المجلس ، ورجع ويده طيلسانات ملونة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلي ، فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرقاوى ، فرى به إلى الأرض ، واستغنى وتغير مزاجه وانتفع لونه واحتد طبعه ، فقال الترجمان يا مشايخ أتم صرتم أحببا لعارى عسكر ، وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته ، فإن تميزتم بذلك عظمتكم المساكر والناس ، وصار لكم منزلة في قلوبهم ، فقالوا له لكن قدرنا يضيع عند الله وعند اخواننا من المسلمين ، فأغناظ لذلك ، وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرقاوى أنه لا يصلح للرياسة ، ونحو ذلك ، فلاحقه بقية الجماعة واستخفوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكار في صدوركم ، وهى العلامة التى يقال لها الوردة ، فقالوا أمهلونا حتى نرى فى ذلك<sup>(١)</sup> . وفى ذلك الوقت حضر الشيخ السادات ، وكانت له مكانة رفيعة لدى المصريين ولدى الفرنسيين . ورحب به الجنرال بوناپرت ، وتحدث معه بواسطة الترجمان ، واهدى له خاتما من الألماس ، وأوتى له جوكارا أوثقه بفراجه . وسكت الشيخ السادات على ذلك ، وقال المجهىق أنه د سايره ، وقام وانصرف ، فلما خرج من عنده رفضه<sup>(٢)</sup> .

(١) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٧ .

وبدل هذا على أن المصريين كانوا لا يرغبون في التثبته بالفرنسيين ، حتى لا يضيع قدرهم عنده ، وعند إخوانهم من المسلمين . وهذا التميز بين الشخصيتين كان يمثل عقبة في سبيل التقارب بين المصريين والفرنسيين .

ومع ذلك فإن الجنرال بوناپرت قد عمل على زيادة التقرب من المصريين ، وزيادة إشراكهم مع الفرنسيين في النظام الذي وضعه لحكم البلاد . وكان الجنرال بوناپرت يرغب في الاستشارة بوجهات نظر شيوخ وأعيان العاصمة والأقاليم في المسائل التي تفرعت عن نظام الحكم الجديد ، فدعاهم إلى الاجتماع في جمعيه عامة يؤخذ رأيها في النظام النهائي في الدواوين التي أسسها ، وفي إدارة الحكومة ، وفي أمر وضع نظامها الإداري والمالي والقضائي . وحدد يوم أول أكتوبر موعداً لانعقاد هذه الجمعية التي سميت باسم « الديوان العام » تمييزاً لها عن ديوان القاهرة . ثم أجل الموعد إلى يوم ٥ أكتوبر .

واختار الجنرال بوناپرت هؤلاء المشايخ والأعيان من الأشخاص الذين لهم نفوذ بين الأهالي ، ومن الذين إمتازوا بمركزهم العلمي وكفاءتهم ، وطريقة استقبالهم للفرنسيين . ولقد استعملت هذه الجمعية العامة على مندوبين من القاهرة ومن الاسكندرية ، وعن رشيد ودمياط ، والبحيرة والغربية ، والمنصورة والشرقية ، والمنوفية والقليوبية ، والجيزة وإطفيح ، وبنى سويف والفيوم والمنيا ، وأسيوط وجرجا . وكل لكل مديرية وفديتكون من ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالي ، من مشايخ البلاد ورؤساء العريان . وكان مندوبو القاهرة في الديوان العام ثلاثة أمثال كل مديرية ، ولكل من الشرقية والمنوفية الضعف .

وكلف الجنرال بوناپرت العاملين مونتج وبرتوليه ، عضوى المجتمع العلمي ، بالاشتراك في جلسات « الديوان العام » كمندوبين لحضور المناقشات ، ولعرض

مشروعات الحكومة على الأعضاء . ومن تعليقات الجنرال بونايرت ، نجد أن الهدف من عقد الديوان العام ، كان هو تمويد أعيان المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم ، وأن يعرفوا أن الجنرال قد دعاهم لاستشارتهم ومعرفة وجهات نظرهم ، فيما يعود على الشعب بالخير . ويظهر من هذه التوجيهات أن الجنرال كان يرغب في أن يبدأ « الديوان العام » رأيه في أربعة مسائل : الأولى هي أصل نظام لتأليف مجالس « الديوان » في المديرية ، والمرتب الذي يحدد للأعضاء ؛ والثانية هي النظام الواجب تطبيقه فيما يتعلق بالقضاء المدني والجنائي ؛ والثالثة هي التشريع الذي يكمل ضبط الموارد ؛ والرابعة هي الإصلاحات والإقراحات التي يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب . وكلف الجنرال بونايرت المندوبين الفرنسيين بأن يشاركا في وضع النظام الداخلي للديوان ، وذلك بأن يقوم الأعضاء بانتخاب رئيس له ، ونائب رئيس ، وإثنين من السكرتيريين المترشحين ، وثلاثة من المراقبين ، على أن يكون ذلك بطريق الانتخاب والإقراع . كما كلفها بتتبع المناقشات ، وبتدوين أسماء الأعضاء الذين يمتازون عن زملائهم في الديوان ، سواء بنفوذهم ، أو بكفائتهم .

وحضر نواب الأقاليم الذين دعوا إلى حضور الديوان العام إلى القاهرة ، ثم نبهوا عليهم ، وعلى نواب القاهرة من المشايخ والأعيان والتجار ، بالحضور إلى الديوان العام ، الذي إنعقد بدار ديوان القاهرة ، الذي كان هو بيت قائد أغا الأزبكية . واستمر هذا الجمع الحافل في صباح يوم ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ . وقام ملطى القبطي بقراءة خطبة الافتتاح :

« إن قطر مصر هو المركز الوحيد ، وأنه أخصب البلاد ، وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة ، وإن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التي يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول . ولكون قطر مصر بهذه

الصفاء ، طمعت الامم في تملكه ، فلكة أهل بابل ، وملكة اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لانها إذا حصلت الثمرة قطعت هرونها ، فلذلك لم يقبوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لاجل ذلك غنيين تحت حجاب الفقر ، وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرنساوية بعد ما تمدد أمرهم ، وبعد صلتهم بقيامهم بأمور الحروب إشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه ، وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة ، فقدموا وحصل لهم النصر ، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ، ولم يعاملوا الناس بقسوة . وإن غرضهم تنظيم أمور مصر ، وإجراء خطتها التي دثرت ، وبمسير طاعن يقان ، طريق إلى البحر [ الأبيض ] وطريق إلى البحر الأحمر ، فيزداد خصبها وريعها ، ومنع القوى من ظلم الضعيف ، وغير ذلك ، إستجلابا لخواطرها أهلها ، وإبقاء للذكر الحسن . فالمناسب من أهلها ترك الشغب وإخلاص المودة . وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة ، لأنهم أهل خبرة وعقل ، فيسألون عن أمور ضرورية ويجيبون عنها ، فينتج لصارمى عسكر من ذلك ما يليق صنعة . (١)

وكانت لهجة خطبة الافتتاح ، التي أشادت بأن مصر علمت الامم ، وحملت لواء الحضارة والمعرفة ، كناية بأن تبعث في النفوس روح العزة القومية ، فتحدو بهم إلى التطلع لإحياء عظمة مصر القديمة وتصرفهم عن الإذعان للحكم الفرنسيين وغير الفرنسيين ، (٢) . ونلاحظ في هذه الخطبة أن الجزال بونايرت قد غير سياسته السابقة ، التي كان يدعى فيها وجود المودة مع السلطان العثماني ، وجاهر لأول مرة في خطاب ملني بمدائه للدولة العثمانية . وكان هذا نتيجة لاشتراك

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) أنظر : محمد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ ص ١٠٥ .

السلطان في مخالفة مع الدول المتكثلة ضد فرنسا ، وإعلانه الحرب على الجمهورية الفرنسية في الشهر السابق ، أى في شهر سبتمبر . وكان هذا الوضع طبيعياً من جانب الجنرال بوناپرت تجاه الدولة التى أعلنت الحرب على بلاده ولكن مهاجمة بوناپرت للدولة العثمانية كانت لا تساعد على عملية تقربه إلى المصريين ؛ وهكذا بدأت التناقضات في زيادة الظهور أمام الفرنسيين في مصر .

وبدأت ، بعد قراءة خطبة الافتتاح ، عملية انتخاب رئيس الديوان العام . « ثم قال الترجمان : فريد منكم يامشايج أن تختاروا شخصاً منكم يكون كبيراً ورئيساً عليكم ، يمثلين أمره وإشارته ، فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى ، فقال نو نو ، وإنما ذلك يكون بالقرعة ، فعملوا قرعة بأوراق ، فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى ، فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس .<sup>(١)</sup> فكان لانتخاب الرئيس إذن بالاقتراع السرى ، كما يحدث المجالس النيابية ، ولم يتم بالتصويت العلنى الذى أراده المصريون .

وعليها أن نذكر أن سلطة الديوان العام كانت مقصورة على الإجابة عما يسألون عنه فيما يتعلق بنظم الحكم ، ويكون لبوناپرت إقراره ما يليق منه . وبهذا كانت قرارات الديوان مجرد رغبات ، ووجهات نظر استشارية بالنسبة لصاحب الأمر ، القائد العام ، صارى عسكر الفرنسيين .

وكانت المسألة الأولى التى عرضت هى مسألة نظام مجالس الديوان في الأقاليم . ولم يذكر لنا الجبرتي شيئاً عنها ، ويبدو أنه لم يحضر الجلسة التى نوقشت فيها هذه المسألة . ولقد رأى الديوان أن يكون لكل من الاسكندرية ودمياط ورشيد ديوانا يتشكل من ١٢ إلى ١٥ عضواً ، وذلك نظراً لأهمية هذه الثغور . أما باقى المديرىات فيكون بكل منها ديوانان أو ثلاثة أو أربعة دواوين ، يعتقد كل ديوان في بندر عن البنادر المهمة فيها ، ويوفد كل ديوان ثلاثة مندوبين لتمثيله في الديوان

العام بالقاهرة . وعرض هذا الموضوع على الجنرال بونايرت ، فاستقر رأيه على أن يتشكل الديوان العام من ٢٥ عضواً ، منهم تسعة عن القاهرة ، وواحد عن كل مديرية من المديريات الستة عشر الموجودة في مصر ؛ ويكون للديوان إثنان من السكرتيرين المترجمين ، وإثنان من الحجاب ، وعشرة من الحراس ؛ ويكون ثلث أعضاء الديوان العام من مشايخ البلاد ، وثلث من التجار ، وثلث من العلماء ؛ ويجتمع كلما دعاه القائد العام إلى الاجتماع ؛ ويختار من بينهم تسعة أعضاء ، يتألف منهم الديوان الخصوصي الذي يجتمع باستمرار في القاهرة . ويكون في كل مديرية ديوان مؤلف من تسعة أعضاء ، ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية ، تتألف في كل مديرية من العلماء والأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان التجار والصناع ، الذين يعينهم آمر أو قومندان المديرية . ويكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات ، كما يكون لكل ديوان في مديريته الرئاسة والإشراف على القضاة ومشايخ البلاد .<sup>(١)</sup>

أما المسألة الثانية التي عرضت فكانت هي مسألة النظام القضائي والمدني والجنائي . ورأى الديوان أن يبقى نظام القضاء على ما كان عليه ، وأن لا يتغير شيء من ترتيب المحاكم ونظامها . ولكنه طلب أن تحدد رسوم التقاضي التي تدفع للقضاة وموظفي المحاكم ؛ وطلب كذلك أن يكون تعيين القضاة في كل مديرية من بين حقوق الدواوين المشكلة فيها .

وأما المسألة الثالثة التي بحثها الدواوين العام فكانت هي نظام الموارث ، وطلب الأعضاء من العلماء شرح طريقة لإقتسام الميراث ، فذكر العلماء أنها كانت تسير حسب القواعد الشرعية ، المستمدة من القرآن . وحدث نقاش بين الفرنسيين والعلماء المصريين المسلمين في هذا الشأن ، ولم يكن هؤلاء العلماء مستعدين

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ - ص ١٠٧ .



للتنازل عن حدود شريعتهم ، وقد تموا في الجلسة التالية قواعد تقسيم الموارث طبقاً لأحكام الشريعة ، مخ مراجعها من الآيات . وكان المسلمون هم الذين يقسمون موارث القبط والمسيحيين الشرقيين ، وإطلع الجزال بونايرت على هذه القواعد ، وإضطر إلى إقرارها كنظام للتوريث الشرعى .

وأما المسألة الرابعة التى عرضت على الديوان فكانت هى مسألة تسجيل عقود الملكية ، ومسألة الضرائب العقارية .

وكان الجزال بونايرت ، قبل انعقاد الديوان قد ابتكر وسائل تساعد على زيادة ما يجبي من الأهالى من الأموال والضرائب ، ووضع نظاماً جديداً لإثبات الملكية فى مقابل دفع رسوم التسجيل ، ومهد لذلك بإنشاء محاكم جديدة تسمى « المحاكم التجارية » ، وهى التى يسميها الجبرتي « محكمة القضايا » ، أود محكمة النظام . وأصدر الجزال بونايرت أمره ، فى ١٠ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، بإنشاء هذه المحاكم فى القاهرة وفى الاسكندرية ودمياط ورشيد ، وجعلها تختص بنظر المنازعات المدنية والتجارية ، ولص على اختيار أعضائها من التجار الموجودين من كل الجنسيات ، على أن يمينهم القائد العام لمدة ثلاث سنوات . وتشكلت محكمة القاهرة من ستة أعضاء من التجار المسلمين وستة أعضاء من الإنبياط برئاسة القاضى القبطى ملطى . وحدد الأمر رسوم التقاضى باثنين فى المائة من قيمة المنازعات ، ثم أصدر الجزال بونايرت أمراً ثانياً ، فى ١٦ سبتمبر ، بإنشاء إدارة لتسجيل مستندات التملك ، باسم « مصلحة التسجيلات وإدارة أملاك الحكومة » ، وأمر بأن يقدم جميع ملاك العقارات صحيح تملكهم القديمة والجديدة لتسجيلها فى مقابل رسم ٢ ٪ من قيمة العقارات ، ويدفعها كل الملاك وأنشأ فى عاصمة كل مديرية مكتب لتسجيل جميع سندات التملك والعقود ، نظير دفع الرسم المحدد ، ولا يعترف بالملكية إلا بالعقود والسندات المسجلة ، وإلا فإن الملكية تصادر فى

صالح الجمهورية . وكان على جميع الملاك أن يسجلوا ممتلكاتهم في مدة شهر من نشر هذا الأمر ، وإلا فإن مقدار الرسوم تضاعف ، وإذا مضى شهر ثان دون إتمام التسجيل تتم عملية المصادرة . أما العقود الجديدة الخاصة بالبيع والتنازل والهبة فكان من الضروري تسجيلها في مدة عشرة أيام ، وإلا فإنها تعتبر باطلة . وكان من الواجب كذلك تسجيل الوصايا في مدى ثلاثة أشهر على الأكثر من وفاة الموصى ، وتسجيل عقود التخارج والقسمة بين الورثة في مدى عشرة أيام من تاريخ تحريرها . وكان الجزال بونابرت يهدف خلق موارد جديدة للدولة . وأردف ذلك بفرض ضرائب جديدة على أصحاب الحرف والصنائع . وشعر الأهل بثقل عبء هذه الضرائب الجديدة ، واعتبروها غرامات بدون وجه حق ، الأمر الذي أثارهم ، وأثار الصناع وأصحاب الحرف .

وبروى لنا الجبرتي ذلك قائلا : « وجعلوا لذلك الديوان قواعد وأركان من البدع السيئة ، وكتبوا نسخا من ذلك كثيرة أرسلوا منها إلى الأعيان ، ولصقوا منها نسخا في مفارق الطرق ورفس العطف وأبواب المساجد ، وشرطوا في ضمنه شروطا ، وفي ضمن تلك الشروط شروطا أخرى ، بتعابير سخيفة ، يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية ، وعمله التحيل على أخذ الأموال ، كقولهم بأن أصحاب الأملاك يأتون بصحبهم وتمسكاتهم الشاهدة لهم بالتخليك ، فإذا أحضروها وبينوا وجهه تملكهم لها ، إما بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث ، لا يكتفي بذلك ، بل يؤمر بالكشف عليها في السجلات ، ويدفع على ذلك الكشف دراهم بقدر عينه في ذلك العاومار ، فإن وجد تمسكه مقيدا بالسجل طلب منه بعد ذلك الثبوت ، ويدفع على ذلك الإشهاد بعد ثبوته وقبوله قدرأ آخر ، ويأخذ بذلك تصحيحا ، ويكتب له بعد ذلك تمكين ، وينظر بعد ذلك في قيمته ، ويدفع على كل مائة إثنين ، فإن لم يكن

له حجة ، أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل ، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقيد ، فإنها تضبط لديوان الجمهور وتصدر من حقوقهم . وهذا شيء متعذر ، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء ، أو بأبلاوتها لهم من مهورهم أو نحو ذلك ، بحجة قرية أو بعيدة العهد ، أو بحجج أسلافهم ومورثيهم ، فإذا طولوا باثبات مضمونها تعذر أو تعذر ، لحادث الموت أو الاسفار .<sup>(١)</sup>

وكان هذا الأمر يحمل الكثير من التعنت ، خاصة وأنه كان يسرى على كل العقود القديمة ، أى على كل العقود المقارية الخاصة بمصر ، وعلى أن يتم ذلك في مدة شهر واحد . والمهم أن كل ذلك قد حدث قبل انعقاد الديوان العام . فلما اجتمع هذا الديوان ، أبدى أعضاؤه استيائهم من هذا النظام ، واعترض المشايخ على إكراه جميع الملاك على تقديم مستندات تملكهم القديمة لتسجيلها ، وقالوا أنه إذا كان الغرض هو فرض ضريبة على الأملاك ، فلتفرض على العقارات نفسها ، ولكن دون مناقشة أصول الملكية وشرعيتها ، هذا علاوة على أن القاهرة وحدها كانت تضم ما يزيد على مائة ألف مزل ، يمتلكها ما يقرب من ستين ألف مالك . واقتنع الجنرال بوناپرت بوجهة نظر أعضاء الديوان ، واستمضوا عن هذا المشروع بمشروع لفرض ضريبة على العقارات نفسها ، وقسموا المباني على أنواع ، ربطوا على كل نوع منها ضريبة معينة ، تدفع سنويا على قسطين ، وعمموا هذه الضريبة على بقية مدن مصر . أما عقود اللبایعات الجديدة ، وعقود نقل الملكية والتنازل والإيجارات ، وعقود الزواج ، والتوكيلات وجوازات السفر وشهادات الميلاد وإثبات الوفيات والتركات ، فإن الجنرال بوناپرت قد أمر بفرض هذه الضرائب الجديدة عليها ، دون أن ينتظر رأى الديوان فيها . وكتبوا بذلك مناشير على عادتهم ، وألصقوها بالمفارق والطارق ، وأرسلوا منها

لسخا للأعيان . .

ولاشك في أن فرض هذه الضرائب جاء شيئاً جديداً على أصحاب الأملاك وأصحاب الحوائث ، الذين لم يتعودوا دفع ضريبة عقارية في عهد المالك ، فعظم استياؤهم ، واشتد سخطهم ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لنشوب ثورة القاهرة . ولقد إنفض الديوان في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، ونشبت الثورة في القاهرة في اليوم التالي . حقيقة أن القوات الفرنسية كانت قد احتلت مصر ، ولكنها كانت تواجه قوى معادية خارجية مثل إنجلترا والدولة العثمانية ، وتواجه قوى معادية داخلية ، تتمثل في قوات مراد بك في الصعيد ، وقوات إبراهيم بك في الشرقية ؛ والآن أصبح عليها أن تواجه خطراً جديداً ، وهو خطر مواجهة مقاومة المصريين لها في مصر ، وثورة المصريين على حكمها في عاصمة البلاد .

## الفصل السابع عشر

### مقاومة الحملة

ورغم احتلال قوات الحملة الفرنسية للقاهرة، فإنها كانت تواجه قوى تقاومها . وكانت قوى المقاومة هذه داخلية ، وتمتد في طول البلاد وعرضها ، وغارجية ، وتمثل في كل من إنجلترا والدولة العثمانية .

وبعد موقعة أبي قير البحرية ثبتت أمام الجنرال بوناپرت فاعلية مقاومة إنجلترا لعملية بقاء الحملة الفرنسية في مصر، وساعدت تناجح هذه الموقعة على انضمام الدولة العثمانية إلى أعداء فرنسا، وإعلانها الحرب على الجمهورية الفرنسية . ورغم تمقّب قوات الحملة الفرنسية للممالك في الصعيد ، فإن هذه القوات لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة في هذا الميدان . وأخيراً فإن ظروفًا متعددة أجبرت الحملة الفرنسية على مواجهة جماهير الشعب المصري ، في العاصمة ، التي قامت بالثورة على حكم المستعمرين . ولاشك في أن الجنرال بوناپرت قد عمل على مواجهة كل قوة من قوى المقاومة هذه الموجودة في مصر ، وحاول أن يأخذ كل منها على انفراد . ولاشك كذلك في أنه كان على قدر المسؤولية ، فيما يتعلق على الأقل باتخاذ إجراءات الأمن اللازمة بالنسبة لبقاء الحملة في مصر ، وربما يكون هذا هو الذي دفعه إلى أن يكون قاسياً في اتخاذ بعض القرارات ، مادامت قوى المقاومة كانت تهدد وجود الحملة نفسه . وعلينا أخيراً أن نسأل : هل نجح فيما هدف ؟

### ١ — ثورة القاهرة الأولى :

كانت مجهودات الجنرال بوناپرت الخاصة بالتقرب إلى المصريين عن طريق

اشراك زعمائهم في السلطة ، حتى وان كانت إختصاصاتهم إستشارية ، قد فشلت في الوصول الى نتيجة ايجابية . وذكرنا كيف أن الشيخ الشرفاوى ، رئيس الديوان . قد ألقي الجوكار ، شعار الجمهورية الفرنسية ، على الأرض ، حين حاول الجزال يونابرت أن يعلقه على كتفه . وكان شعور الزعماء المصريين بأن سلطتهم استشارية ، وبأن بعض القرارات الهامة تتخذ دون الرجوع اليهم ، أو تنفيذ بطريقة مخالفة لما أبدوه من مشورة ، يدفعهم الى النظر الى السلطات الفرنسية على أنها كانت تحتفظ لنفسها بالسلطة الفعلية ، الأمر الذى لم يساعد على ازدياد التقام بين الحاكم والمحكوم ، بين الأجنبى والوطنى .

ولقد تكاثفت عوامل كثيرة ، اقتصادية ، وإدارية ، ومعنوية من أجل زيادة شعور المصريين بالإنفصال عن الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بتضارب المصالح بينهم وبين المحتلين الأجانب ، ومن أجل شعورهم بأن الفرنسيين يستغلون الوطنيين الى أقصى درجة ممكنة .

أما من الناحية الاقتصادية والمالية ، فنجد أن الفرنسيين كانوا يمتنون أنفسهم قبل دخول القاهرة بالحصول على ثروات طائلة ، من أموال وأموال المالك . ولكنهم لم يجدوا الشيء الكثير بعد دخولهم القاهرة ، خاصة وأن المالك هربوا كل ما يمكنهم تهريبه معهم فى عملية خروجهم أو فرارهم الى سوريا . وجاءت عملية تحطيم الاسطول الفرنسى فى أبى قير ، ومحاصرة السواحل المصرية بقطع الاسطول البريطانى سبباً يؤدى الى وقف التجارة ، مما أدى الى سوء الأوضاع الاقتصادية ، وأدى بالتالى الى شعور الفرنسيين بضرورة الحصول على موارد بطرق أخرى ، فعملوا على فرض الضرائب . وفرضوا على سكان القاهرة ضريبة فادحة ، فى شكل سلفة اجبارية ، ولم يتمكن الديوان ، من ان يمنعها ، رغم تدخله فى الأمر وتوسطه لدى السلطات وطلبه تخفيفها . ولاشك فى أن

فشل أعضاء الديوان في عملية التوسط هذه ، جعلتهم يحقن على رجال السلطة الفرنسية ، وجعلت هيبته تسقط في نفس الوقت في نظر الأهالي ، الأمر الذي قد يدفعهم إلى التمسك برأيهم أمام الفرنسيين ، وإتخاذهم موقف المدافع عن مصالح الوطنيين أمام السلطة الأجنبية . فيصل بنا الأمر إلى زيادة تبسُّل الموقف بين القوتين : الأجنبية الحاكمة ، والوطنية المحكومة . وفي هذا المجال نجد أن سياسة الجنرال بوناپرت قد وصلت إلى عكس النتيجة التي كان يرغب في الوصول إليها . وتماهى الفرنسيون في فرض القروض الاجبارية على جميع أنحاء البلاد ، ففرضوا على تجار الاسكندرية ٣٠٠.٠٠٠ فرنك ، وعلى تجار رشيد ١٠٠.٠٠٠ فرنك ، وتجار دمياط ١٥٠.٠٠٠ ، وعلى تجار المنسوجات بالقاهرة ٦٠.٠٠٠ ريال نقداً ، و٥٠.٠٠٠ نوعاً ، وعلى تجار البن والبنار بالقاهرة ٢٠.٠٠٠ ريال ، وعلى الاقباط الذين يتولون تحصيل الضرائب في الأقاليم ١٠٠.٠٠٠ ريال . ثم فرضوا على تجار خان الخليلي عشرة آلاف ريال ، ووكانل الصابون عشرة آلاف ريال ، ووكانل الفاكه ستة آلاف ريال ، والسقائين ١٥ ألف ريال ، وتجار السكر ١٠.٠٠٠ ريال وتجار الاقشة الهندية بالغورية ١٥ ألف ريال (١) . وكانت هذه الغرامات فادحة ، وخاصة في الوقت الذي ركزت فيه التجارة ، وانقطع فيه الاستيراد والتصدير ، واختفت فيه العملة تقريبا من الأسواق .

ولقد تغن الفرنسيون في إبتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات بمختلف الوسائل . ومن ذلك أنهم أذنوا لنساء البكوات المالك أن يفتردين أنفسهن بالمال ليسكن في بيوتهن ، وإذا كان عندهن شيء من مناع أزواجهن ، فكان عليهن تقديمه ، وإلا فيصالحن على أنفسهن . وتشدد الفرنسيون في هذه العملية ، وبطريقة أقوى من تشددهم في دفع الغرامات الحربية . ويذكر لنا الجبرتي أن

(١) أنظر : عبد الرحمن الراعي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ . ص ٢٦٧ .

السيدة نفيسة زوجة مراد بك قد ظهرت وصالحت عن نفسها وانباعها من نساء  
الامراء والكشاف بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ ريال فرنساوى ، وأخذت في تحصيل ذلك  
من نفسها وغيرها . وتذكر لنا المصادر الفرنسية أنها دفعت ٦٠٠.٠٠٠ فرنك  
فرنسى عن نفسها وعن نساء المالك من أتباع مراد بك وحده .

وعمل الفرنسيون على الاستيلاء على الخيول والجمال والابقار والسلاح ،  
وكانوا يصلحون على ذلك ، أى يأخذون مقابلها نقداً . كما أنهم قطعوا رواب  
الاقواف الحجرية عن مستحقها من الفقراء . وزادت شراهية الفرنسيين في عملية  
جمع الأموال بشكل واضح بعد تحطيم الاسطول الفرنسى في موقعة أبى قير  
البحرية ، فأخذوا يفتنون في إستنزاف الاموال ، وتذرعوا الى ذلك بوضع  
النظام الذى ابتدعوه لإثبات الملكية وتسجيل العقود والوثائق . وكانت هذه  
المغامر الكبيرة تناقض ما ذكره الجنرال بوفابر في منشوراته ووثائقه الاولى ،  
حين نزل بالبلاد ، كما كانت كافية لصرف المصريين عن الوثوق به ، وكافية  
لكى ينظروا إليه على أنه أشد ظلما عليهم من المالك .

وال جانب هذه الموامل الاقتصادية والمالية ، يمكننا أن نذكر تشدد  
الفرنسيين مع المصريين ، وخاصة في عملية مصادرة بعض الاملاك ، وهدم بعض  
المباني . وأسف المصريون على هدم الفرنسيين لبعض أجزاء من القلعة ، على  
تفجير معاملها ، وإبدالهم محاسنها ، ومحوم ما كان بها من معالم السلاطين وآثار  
الحكام والعظماء ، وهدمهم قصر يوسف صلاح الدين ، ومحاسن الملوك والسلاطين ،  
ذوات الاركان الشاهقة ، والاعمدة الباسقة ، كما يروى لنا الجبرتي ، حين يتحدث  
الاصلاحات التى رغبوا في إستحداثها في القلعة ، من بين أحداث شهر ربيع الثانى  
سنة ١٢١٣ هجرية .

وكان قيام الفرنسيين بهدم أبواب الحارات والدروب مثيراً لقلق الاهالى ،



إذ أنهم كانوا قد ألفوا الاحتياك بها من هجمات الصمصص والجنود ، وكان هدمها سبباً فى انتشار الشائعات عن أن الفرنسيين سيقتلون الناس وهم فى صلاة الجمعة ، أو يهاجون بيوتهم فى أى وقت يرغبون . والواقع أن قرار الفرنسيين هدم هذه الابواب التى كانت تفصل الحارات كان يهدف بسهولة انتقال الجنود فى حالة انتشار الفتنة أو الثورة ؛ أى أنها كانت اجراء أمن بالنسبة للفرنسيين ، وشعر المصريون بأن عملية الهدم كانت تضر بأمنهم .

وزاد ظهور تشدد الفرنسيين وضوحاً فى موقفهم من السيد محمد كريم ، الحاكم الوطنى لمدينة الاسكندرية ، الذى ثبتوه فى سلطته ، ثم حكموا عليه بالاعدام . وكان هذا العمل كميلاً بإثارة نفوس المصريين ، وبتقليل همة من يتعاون معهم من المصريين . وكانت الأنباء ترد باستمرار عن عمليات اخضاع الفرنسيين للمدن والقري المصرية ، وكان الاسرى يصلون فى جماعات ، لى يسجنوا فى القلعة ، وهم يحملون معهم معاقب كثيرة عن شدة الفرنسيين فى فرض سلطتهم على البلاد . وكانت عملية المقاومة تجبر الفرنسيين على التشدد فى الاجراءات العسكرية ، والتشدد فى عملية التفتيش على السلاح وجمعه ؛ مما أظهر الحملة الفرنسية فى شكل المحتل الاجنبى الغاصب .

وكانت هناك اسباب أخرى اجتماعية تدفع المصريين إلى عدم التجاوب مع الفرنسيين ؛ فرغم تظاهر الفرنسيين باحترام الدين الإسلامى ، وعادات الاهالى وتقاليدهم ، كانوا فى حقيقة الامر لا يأبهون بها كثيراً . وكان من الطبيعى أن تظهر دور الشراب ، وأن يزداد التبذل ، نتيجة لإختلاف عادات الفرنسيين عن عادات المصريين ، ونتيجة لتحررهم فى سلوكهم . هذا علاوة على أن وجود جيوش لإحتلال أجنبى فى إحدى العواصم ، كان يستتبع التفاف بعض النساء الساقطات حول الجنود ، وبشكل يخدش من كرامة الوطنى الحر . ولهذا فإن

المصريين قد نظروا الى الفرنسيين على أنهم فجرة. أطلقوا العنان لشواتهم ،  
واكثروا من التبدل والفجور . وكان هذا سبباً كافياً بالنسبة المصريين للحكم  
بكل نسوه على وجود الفرنسيين في بلاد الإسلام .

وأخيراً فلا يمكننا أن ننسى وجود قوى معادية لبقاء الفرنسيين في مصر ،  
بذلك جهوداً لتحريض الاهالي ، ولشكر الثورة ضد الفرنسيين . ويمكننا أن  
نشير في هذا النطاق الى جهودات ابراهيم بك والى جهودات السيد عمر مكرم ،  
وغيرهم من المصريين الذين كانوا قد انسحبوا من مصر الى الشام . وكانوا  
يوصلون إيفاد الرسل ، وتوزيع المنشورات سرّاً ، وتشجيع وتشجيع الاهالي  
بالقول والوعد ، بأن الباب العالي كان يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الانجليز ،  
لطردهم الفرنسيين من مصر ، وما على المصريين إلا أن يقوموا بالثورة في الداخل  
تسهيلاً لهمة الجيش المهاجم من الخارج . وكان انسحاب الوالي من القاهرة الى  
الشام بعد دخول الفرنسيين مصر ، وبقيته هناك ، يدل على أن الدولة العثمانية لن ترك  
الفرنسيين يقيمون في مصر لفترة طويلة . وجاءت موقعة أبي قير البحرية ، وعمل  
الفرنسيين على منع نشر أخبارها ، دليلاً كافياً على أن هناك قوات خارجية  
يمكن لقوات الوطنية أن تتعاون معها لتخلص من حكم الفرنسيين ، وكانت كل  
هذه العوامل مشجعة على الثورة ، وجاءت الاسباب الاقتصادية والمالية ،  
وفداحة الضرائب ، كأسباب مباشرة لنشوب الثورة في القاهرة .

كان الرأي العام اذاً مهيئاً لثورة ، وكانت هناك عناصر تشجع عليه ، وجاءت  
مسألة الضرائب المقررة على الاملاك والمقارنات لكي تدفع الاهالي الى التحرك .  
ولما أشيع ذلك في الناس كثر لنظمهم ، واستظموا ذلك . . . ووافقهم على  
ذلك بعض المتعممين<sup>(١)</sup> . وهكذا بدأت روح المقاومة ، والاستعداد للوقوف

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٧٥ .

في وجه الظلم . ويروى لنا الجبرتي أن الحركة بدأت تلقائية ، وبدون تنظيم : « فتجمع الكثير من الغوغاء من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم ، وأصبحوا يوم الأحد متحيزين ، وعلى الجهاد عازمين ، وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح . وحضر السيد بدر ، وصحبته حشرات الحسينية ، وزعر الحارات البرانية ، ولهم صياح عظيم ، وهول جسيم ؛ ويقولون بصياح في الكلام ، نصر الله دين الإسلام » . (١) لقد بدأ التجمهر ، وعبث النفوس ، وظهرت الأسلحة ، وتجمع الرجال بطريقة تلقائية ، وأخذت المنافات تشق عنان السماء . وبدأت هذه المظاهرات في التحرك . ويبدو أنها كانت ترغب في إلغاء ما تقرر من رسوم وضرائب على العقارات والأموال ، إذ أنها لم توجه إلى بيت القاضي عسكر . ولكن هذا القاضي خاف من عاقبة الموقف ، فأغلق أبوابه ، وأوقف حجابيه ؛ فرجوه بالحجارة والطوب ، وطلب الحرب ، فلم يمكنه الهروب » . (٢) وكان هذا التخاذل يدل على خوف القاضي من نتيجة هذه المظاهرة ، ويدل على معرفته بعدم فاعلية أي قرار يتخذ ، ولا أي وساطة في سبيل إلغاء ما قرره الفرنسيون . وتطور الحال إلى تجمع الأهالي بالأزهر ، الذي أصبح مركز قيادة الثورة ، نتيجة لما تمتع به العلماء من مكانة رفيعة بصفتهم القيادة الوطنية الموجودة في البلاد .

وحدث أول إحتكاك حين حضر الجنرال ديبوى ، حاكم القاهرة ، ولم يكن قد قدر للموقف ما يستحقه من إستعداد . وعزم ديبوى على مواجهة الموقف بنفسه ، ومضى ومعه كوكبة من الفرسان ، ومر بشارع القنوية ، ثم على الصناديق ، لكي يتفاهم من الأهالي المتجمعين عند بيت القاضي . ولكن الشوارع كانت ممتلئة

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

بالمجاهير ، التي اتخذت موقفاً عدائياً له ، فحاول الخروج من بين القصرين . وكانت تلك الأخطاط بالخلائق مزحومة ، فبادروا اليه وضربوه ، وأثخنوا جراحاته ، وقتل الكثير من فرسانه ، وأبطاله وشجعانه . وكان هذا الاشتباك سبباً في تزايد إطلاق النيران ، وفي تحول الموقف إلى التهام سالت فيه الدماء . وكان لإنتشار خبر مقتل الجنرال دييوى تأثيراً كبيراً على الحالة المعنوية في القاهرة ، وساعدت الدماء التي سالت في المعركة على زيادة الحماس الثورى ، وعلى الشعور بضرورة الاستمرار في المعركة ، والتضامن على الفرنسيين . وبطريقة تلقائية إنجذب الثوار إلى تأمين مواقعهم ومراكمهم . وأخذ المسلمون حذرهم ، وخرجوا يهرعون ، ومن كل حذب ينسلون ؛ ومسكوا الاطراف الدائرة ، بمعظم أخطاط القاهرة ، كباب الفتوح وباب النصر والبرقية ، إلى باب زويلة وباب الشمرية ، وجبة البندقائين وما حاذها ، ولم يتعدوا جهة سواها ؛ وهدموا مصاطب الحوائت ، وجعلوا أحجارها متاريس للكرنكة ، لتعوق هجوم العدو في وقت المعركة . ووقف دون كل متراس ، جمع عظيم من الناس ، <sup>(١)</sup> . ومعنى هذا أن الثورة قد سيطرت على قلب العاصمة ، وأنشأت الاستحكامات للدفاع عن نفسها أمام اعتداء أو إنتقام الفرنسيين . وملاحظ أن الجهات البرانية لم تتحرك مع الثورة ، سواء أكان ذلك يتعلق بمصر القديمة ، أو بمنطقة بولاق ؛ ويبرر الجبرنى ذلك بقرهم من شكات القوات الفرنسية .

ولقد ظل الثوار مترسين في الحارات والأزقة ، إلى أن هاجمت إحدى الكنايب الفرنسية بعض المتاريس التي كانت موجودة في ناحية المناخية ؛ وتمكنت هذه القوة من زحزحة الثوار من أماكنهم . وعندئذ زاد الخوف والملع ، وخرجت العامة عن حدودها ، وربما تكون قد فقدت سيطرتها على

موقفها ، أو على مشاعرهما . ونجد أن التأثيرين في هذه المنطقة يتحولون فجأة ، وتمتد أيديهم إلى النهب والسلب ، لبيوت النصارى والشوام والأورام ، وحتى بيوت المسلمين المجاورين لهم ؛ وكان من بين ما نهبوا خان الملايات الذي كان موجوداً في هذه المنطقة . وكانت قلة التنظيم سبباً في هذا التفهر الذي حدث في هذه المنطقة .

ولانقضت هذه اليلة والوطنيين سهرانين ، وعلى هذا الحال مستمرين ، وأما الإفرنج فانهم أصبحوا مستعدين ، وعلى تلال البرقية والقلمة واقفين ، وأحسروا جميع الآلات من المدافع والقناير والبنبات ، ووقفوا مستحضرين ، ولأمر كبيرهم منتظرين ، <sup>(١)</sup> لأنه الاستعداد للمعركة بدون أدنى شك ، وبين قوات مختلفة عن بعضها ، من حيث التنظيم ، والتسليح ، والروح المعنوية . وكان الجنرال بونابرت قد أرسل يطلب المشايخ ، ولكنهم لم يردوا عليه . واستمر تبادل إطلاق النيران في أثناء ذلك الوقت ، وحتى العصر ، وعندئذ أخذ الفرنسيون في توجيه ضربات المدفعية على منطقة الجامع الأزهر ، وعلى المنطقة المجاورة له ، كسوق الغورية والفحامين ، التي كانت مركز نشاط الثوار . فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ، ولم يكونوا في عمرهم عاينوه ، نادوا بإسلام ، من هذه الآلام ، ياخني اللطاف ، نجنا بما نخاف ؛ وهربوا من كل سوق ، ودخلوا في الشقوق ؛ وتتابع الرمي من القلمة والكيان ، حتى تزعزعت الأركان ، وهدمت في مرورها حيطان الدور ، وسقطت في بعض القصور ، ونزلت في البيوت والوكائل ، وأصمت الآذان بصوتها الهائل ، <sup>(٢)</sup> لقد كانت مفاجأة المصريين أن يخضعوا في أحياتهم الوطنية لضرب منظم من المدفعية الحديثة عليهم . وكان هذا

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٧ .

كافيا لتخدير الروح المعنوية ، وشعور المصريين بقوة فتك أسلحة المحتلين الأجانب ، الذين لا يتورعون عن استخدامها حتى في ضرب حي الأزهر . لقد زاد الخطب ، وعظم الكرب ، فركب المشايخ يقصدون الجنزال بونابرت « ليرفع عنهم هذا النازل ، ويمنع عسكره من الرمي المتراسل ، ويكفهم ، كما تكف المسلمون عن القتال » . (١) وعاتبهم الجنزال بونابرت عن هذا التأخير ، ولكنه أمر بوقف الضرب ، وعاد العلماء والمشايخ يبشرون الأهالي ويطمئنونهم . ولكن بعض الأهالي في منطقة الحسينية ظلوا متحصنين ، واستمروا في الزناشق بالنيران مع الفرنسيين لمدة ثلاث ساعات بعد الغروب ، وعندئذ انتهت المدة . وبدأ الفرنسيون في الدخول في شوارع القاهرة ، وأخذوا في هدم المتاريس ، وسيطروا على الموقف . ولكنهم ارتكبوا خطأ كبيراً ، في عملية سيطرتهم على القاهرة ، وعملية سيطرتهم على مركز قيادة الثورة . ذلك أنهم « دخلوا الى الجامع الأزهر وهم راكبون الخيول ، وبينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بصحنه ومقصورتها وربطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا بالاثورة والحارات ، وكسروا القناديل والبهارات ، وحسموا خزائن العلية ، والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع ، والاداني والفصاح ، والودائع والمخبثات ، بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف ، وعلى الأرض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها ، وأحذثوا فيه وتغوطوا ، وبالوا وتمخطوا ، وشربوا الشراب ، وكسروا أوانيها ، وألقوها بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه به عروه ، ومن ثيابه أخرجوه » . (٢)

ولقد استمرت هذه العملية الانتقامية في اليوم التالي ، فاصطفت جماعة من قوات الفرنسيين بيباب الجامع الأزهر ، وكان كل من يحضر الصلاة يراهم فيرتد

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٦ .

هل أعقابهم. وأحاطت القوات الفرنسية بهذه المنطقة إحاطة تامة . « ونهبوا بعض الديار ، بحجة التفتيش على النهب ، وآلة السلاح والضرب ؛ وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون ، ولتنجاة بأنفسهم طالبون . وانتكست حرمة تلك البقعة ، بعد أن كانت أشرف البقاع ، ويرغب الناس في سكناها ، ويودعون عند أهلها ما يخافون عليه الضياع ، والفرنساوية لا يبرون بها إلا في النادر ، ويحترمونها عن غيرها في الباطن والظاهر ، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع ، وإنخفض دلي غير القياس المرفوع . » (١) وأخذت قوات الفرنسيين تقف في الأسواق ، وتفتش المارة ، وتأخذ ما يجده في الجيوب ؛ كما قامت وحدات أخرى بتنظيف أماكن المتاريس ، ورفع الأحجار والأتربة الموجودة فيها ، حتى يعود المرور إلى ما كان عليه من قبل .

وبلاحظ الجيرتي أن النصارى الشوام وجاعة الأروام كانوا منفصلين عن إخوانهم المصريين في هذه العملية ، وأنهم ذهبوا وشكوا إلى الجزائر بونا بارت أمر نهب ممتلكاتهم رغم أن هذه العملية كانت قد امتدت إلى الكثير من ممتلكات المسلمين المجاورين كذلك . « وإغنموا الفرصة في المسلمين ، وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين... وكأنهم شاركوا الأفرنج في النوائب . »

وإنفثرت قوات الفرنسيين تبحث عن السلاح ، وكانوا يقبضون على بعض الأهل ، وقتلوا بعضهم ، وكثير من الناس ذبحوا ، وفي بحر النيل قذفوا ، ومات في هذين اليومين وما بعدها أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا الله . (٢) .

وفي اليوم التالي اضطهر الأهل إلى النعاب من جديد إلى الجزائر بونا بارت ، اسكى بطلبوا منه العفو ، وابتسموا منه الأمان ، حتى تطمن قلوب الرعية . ولكن

(١) الجيرتي : ج ٣ ص ٢٧ .

(٢) الجيرتي : ج ٣ ص ٢٧ .

الجنرال بونايرت رغم ملاطفته لهم ، أخذ في التوسيف ، وطالبهم بذكر أسماء المشايخ أو المتعممين ، الذين شاركوا في إثارة الجماهير . وحرصهم على الخلاف والقيام ، ففعلوا به عن تلك المقاصد ، فقال على لسان الترجمان : نحن نعرفهم بالواحد . فترجوا عنده في إخراج العسكر ، من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر بإخراجهم في الحال . وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم في الحفلة كالأباطيلين ، ليكونوا للامور كالأرصادين ، وبالأحكام متقدمين . (١)

ولقد عمل الفرنسيون على القبض على بعض العلماء ، مثل الشيخ سليمان الجوسقي ، والشيخ أحمد الشراكوي ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوي ، والشيخ يوسف المصليحي ، والشيخ إسماعيل البراوي ، وحبسهم في بيت الشيخ البكري . كما أنهم انهموا غيرهم بتوزيع الأسلحة على الأهالي ، وألقوا القبض عليهم ، ولم يستجيبوا لطلب المشايخ وتشفعهم ، وعلى رأسهم الشيخ السادات ، في أمر إطلاق سراحهم ، وطلبوا إليهم ألا يتعجلوا الأمر . ثم أمر الجنرال بونايرت بإبطال اجتماع الديوان ، وإهتم بإنشاء التحصينات حول القاهرة ، حتى يضمن استمرار سيطرته عليها .

ومع عمليات التفتيش ، عرف الفرنسيون الكثير من إصالح بعض المصريين بأحمد باشا الجزار ، ويكر باشا في الشام ، ومحمديس الآخرين المصريين على الجهاد ، والثورة في وجه الفرنسيين . وكانت هذه المراسلات سبباً في لقاء الفرنسيين القبض من جديد على بعض المشايخ الذين كانوا محجوزين في بيت الشيخ البكري ، وفي سجنهم في القلعة ، ثم قتلهم لهم بالرصاص في اليوم التالي ، ولقائهم لجثثهم من خلف السور .

ولشر الفرنسيون منشوراً بالعفو ، وحذروا من العودة إلى الفتنة كما أنهم أخذوا من



جديد في إحصاء الأملاك تمهيداً لفرض الضرائب عليها ، فلم يعارض في ذلك معارض ، ولم يتفوه بكلمة . (١) كما أنهم إستمروا في نزع أبواب الدروب والحارات الصغيرة . وأخذوا في الكتابة على لسان المشايخ إلى أعيان البلاد والقرى ، ينصحون بالهدوء ، وينهون عن الفتنة ، كما ينهون عن سماع الإشاعات ونشرها ، وينهون عن الاتصال بكل من كان يرغب في خراب البلاد . وشككوا الاهالى في صحة المراسلات التي تأتي عن طريق الشام ، وعلى أساس أن الفرنسيين كانوا أنفسهم أصدقاء السلطان . والمهم هو عدم التحرك بالفتن ، والمساعدة على نشر الشر ، ومعارضة قوات الفرنسيين (٢) .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا من مواجهة ثورة القاهرة والقضاء عليها ، وبصفتها إحدى القوى التي قاومت وجود الحملة الفرنسية في مصر ، فإن نفس هذه العملية قد أدت إلى شعورهم بخطورة الموقف في سوريا ، واشتاله على قوة معارضة أو مقاومة ضخمة وخطيرة بالنسبة لوجود الحملة الفرنسية في مصر . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت سيأخذ الأمر عدته ، ويستعد لقضاء على هذا الخطر بعيداً عن مصر ، وقبل أن يصل إليها ، بما قد يسمح له بالإستناد إلى حلفاء له من بين المصريين ؛ خاصة وأن المقاومة كانت لا تزال مستمرة ضد الفرنسيين في جميع أنحاء البلاد ، وفي معظم الأقاليم ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي .

## ٢ — المقاومة في الأقاليم :-

إستمرت عملية مقاومة المصريين للحملة الفرنسية منذ نزول قواتها مصر ، وإمتدت هذه العملية إلى كل أقاليم البلاد ، التي لم ترضخ للإحتلال إلا بعد مقاومة مجيدة . وظهر ذلك بوضوح في كل من الوجهين القبلي والبحري ، وفي الشغور

(١) المجدي : ج ٣ . ص ٢٩ .

(٢) المجدي : ج ٣ . ص ٣١ .

وفي المواسم ، وفي المدن وفي البادية . وزادت حدة هذه المقاومة في أوقات مميّنة . نتيجة لظروف داخلية أو خارجية .

وكان طائف الثورة يطوف في مختلف البلاد ؛ وكلما أخذت في جهة إنبعثت في جهة أخرى . وكان الجنود الفرنسيون يعملون على إخماد هذه الثورة باطلاق الرصاص على الفلاحين ، وفرض الغرامات على البلاد . ولكن الثورة كانت ، كما قال ريبو ، كحبة ذات مائة رأس ، كلما أخذها السيف والنار في ناحية ، ظهرت في ناحية أخرى أقوى وأشد ما كانت ، فكانها كانت تتظم ويتسع مداها كلما إرتحلت من بلد إلى بلد آخر . وكانت مصر قد فوجئت بالحملة الفرنسية ، فأخذت تصارع للتخلص من قبضة الغاصح الحديدية . ورغم إحتلال الحملة لبلاد ، والمجبودات التي بذلتها تكي تظهر بمظهر المحرر في أعين الوطنيين ، فان سلطة الفرنسيين ظلت قائمة على القوة ، لا على الإقناع . وكان إختلاف الدين واللغة والطباع والمادات يصعب كثيراً من عملية التقارب بين الغالب والمغلوب . وكانت سياسة الفرنسيين قائمة على إكراه الشعب على الإذعان ، بالحزم مرة ، وبالقوة مرة أخرى ، وقع كل ثورة ومكافأة من يخدم السلطة الفرنسية . ولكي يصل إلى هذه الغاية ، فان الجنرال بوناپرت قد وزع جيشه على مختلف أنحاء البلاد لإخضاعها ، وتشديد الرقابة عليها ؛ وكان قواد الفرق يتولون ، فضلاً عن إختصاصاتهم الحربية ، الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية في مديرياتهم ، ويراقبون جباية الأموال والغرامات ، ويشرفون على مجالس الدواوين في الأقاليم حتى لا تمتدى إختصاصاتها . وكانت عملية صعبة ، وتتطلب مجهوداً متواصلًا من جانب الفرنسيين ، وفي جميع أنحاء البلاد .

وكانت الحملة قد شهدت مقاومة في الاسكندرية منذ نزولها بها ، وإستمرت هذه المقاومة في إقليم البحيرة أمام تقدم القوات الفرنسية صوب القاهرة . وكان

إجتياز القوات الفرنسية لمنطقة صحراوية يدفع الجنود إلى نهب القرى التي يصادفونها في الطريق ، وكان من الصعب على القيادة أن تسيطر على الجنود في مثل هذه الاحوال ، ولكن هذه العمليات كانت سيئاً كافياً لدفع الأهالي إلى مقاومة الفرنسيين .

وفي الوقت الذي تقدمت فيه الحملة صوب الرحمانية ، سارت قوة أخرى إلى رشيد ، التي كانت ميناءً نهرياً له أهميته ، وكان في وسع سفن الحملة الصغيرة أن تتخذها قاعدة لها في عملية صعودها فرع رشيد ، تحمل المؤن والذخائر ، وتسير بها صوب القاهرة . ولم تكن عملية إحتلال رشيد بالمهمة الصعبة ، ولكن المنطقة المحيطة برشيد ، قرب إدفيانا ومطوبس ، شهدت قيام الأهالي بمقاومة القوات العسكرية ، وشهدت كذلك مهاجمتهم للسفن الفرنسية التي تسير في النيل . وستزيد قوة هذه المقاومة بعد القضاء على أسطول الحملة الفرنسية في أبي قير . وقتل الأهالي بعض الجنود الفرنسيين عند السالمية ، بمركز قوة ، وإتقمت القيادة الفرنسية منهم بقتل عدد من الأهالي ، وبإشعال النار في القرية . وحاول الجنرال مينو قائد رشيد أن يستند إلى هذا العنف لكي يهرب الأهالي من المنطقة ، ولكن سرعان ما واجه مقاومة عنيفة في يوم ١٦ سبتمبر ، قرب شباس عمير ، أخذت شكل المعركة بين الأهالي المسلحين بالبنادق ، وبين القوات الفرنسية التي كانت بقيادة الجنرال مينو نفسه . وقتل فرس الجنرال في هذه المعركة ، ولم يتمكن من إخضاع القرية ، وإن كان قد تمكن من إشعال النار فيها . وقرب الليل تجمع الأهالي من المنطقة المحيطة حول القوة الفرنسية ، وبلغت أعدادهم ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل ، فاضطر إلى الانسحاب والعودة إلى رشيد .

وتالت الهجمات على ترعة الاسكندرية التي كانت تزودها بالماء المذهب في موسم الفيضان ، وهدد الأهالي إلى ردم هذه الترعة ، فاضطر الفرنسيين إلى إرسال

كتيبة إلى بركة غطاس ، وأحرقت القرية . ووجه الجنرال بونابرت قواده إلى استخدام العنف مع أهل دمنهور ، وتجريد الأهالي من السلاح ، وإعدام بعض أعيان المدينة ، والمشايخ الموجودين بها ، وأى فرد يجذوا أنه من المحرضين على العدوان . ولولا هذا العنف والشدة لما تمكن الفرنسيون من تأمين مواصلاتهم فى إقليم البحيرة ، وتأمين وصول الماء إلى مدينة الاسكندرية . ولا شك فى أن قرب إقليم البحيرة من البحر ، أى قربها من مندوبى الاتراك ومندوبى الإنجليز ، كان يسهل عملية انتشار المقاومة فى أرجائها ، ولكن الفرنسيين إستخدموا كل وسائل العنف تجاه الأهالي ، واحتلوا دمنهور فى شهر نوفمبر سنة ١٧٩٨ ، وأعدوا بعض الرعاء الوطنيين رميا بالرصاص ، وفرضوا على المدينة إتاوة كبيرة من الغلال والمواشى ورغم ذلك فإن عناصر المقاومة تمكنت من الانسحاب من المدينة ، وإنجحت عرباً صوب وادى الطرون والصحراء ، ولم تتمكن القوات الفرنسية من القضاء عليها ، بل أنها ستكون شوكة فى جانب الاحتلال الفرنسى لهذه المنطقة ، وستعتمد إلى زيادة أعدادها ، وزيادة تسليحها ، وتعود لمنازلة الفرنسيين من جديد .

أما وسط الدلتا فإنه شهد كذلك مقاومة هنيئة للإحتلال الفرنسى ، سواء فى منطقة الغربية ، أو منطقة المنوفية . وظهرت المقاومة فى هذه المنطقة بشكل واضح فى أثناء شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ ، أى بعد هزيمة الفرنسيين فى موقعة أبى قير البحرية ، وعمل الفرنسيون على تجريد الأهالي من السلاح ، ومصادرة خيولهم ، وإعتقال أعيانهم كرهائن . وإستلذمت القوات الفرنسية بالأهالي على مسيرة ساعة من منوف ، عند قرية غمرين . ودافع الأهالي عن قراهم دفاعا مستميتا ، واستمرت المعركة فى طرقات القرية الضيقة ، التى امتلأت بالدماء وبجثث القتلى . وذكر القائد المسترل أنهم قتلوا ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من الأهالي ، ومن بينهم عدد كبير

من النساء ، كانوا يهاجمون الفرنسيين بكل بسالة وإقدام . وبعد أن استمر الفرنسيون في الحلة الكبرى ، ظهرت أعراض الثورة في طنطا في شهر أكتوبر ، وامتنع الأهالي عن دفع الضرائب ، وعن دفع الغرامات . وكان الوت هو ولد السيد أحد البدوى ، ورفض الأعيان التمسد بالمحافظة على الهدوء والسكينة . وأخذ القائد أربعة أفراد كرهائن ، ولكن ما أن حاول إنزالهم في السفن ، حتى هجمت الجماهير المسلحة بالبنادق ، وكانت تحمل الرايات ، ومعها ما يقرب من ١٥٠ فارس ، على الكتبية الفرنسية . وكانت معركة ، دافعت فيها الكتبية عن نفسها . ورغم انسحاب الجماهير أكثر من مرة إلى داخل المدينة ، إلا أنها عاودت الهجوم ، رغم الحسائر الجسيمة التي أنزلتها قوات الفرنسيين بها . ودامت المعركة أربع ساعات ، وقتل فيها الكثير من الأهالي . وحدثت معركة أخرى في قرية عشا ، التي تولى المقاومة فيها ، أبو شعير ، والذي كان من كبار المزارعين ، وكان يدير دائماً على رأس قوة تزيد ١٢٠ رجل مسلحين .

أما القليوبية والشرقية فكانت هي المنطقة التي شهدت انسحاب إبراهيم بك مع مالهيك بعد موقعة الأهرام ، وتحصنه في بلبيس . وكانت هذه المنطقة خطرة بالنسبة لآمن القاهرة ، خاصة وأنها كانت قريبة من طريق عودة أمير الحج من الحجاز ؛ ولذلك فإن الجنرال بونايرت عمل على السيطرة عليها ، حتى يضمن الآمن اللازم لقواته في العاصمة . وفي يوم ٤ أغسطس ، وقف أهالي قرية أبي زعل المسلمين بالبنادق والمعى في وجه إحدى الكتائب التي كانت تتقدم صوب بلبيس ، وإضطروا إلى العودة إلى معسكرها في الخانكة . وعمدوا في اليوم التالي إلى مهاجمة المخافر الأمامية لمعسكر الخانكة ، وأطلقوا النار على الفرنسيين من كل جانب . وإذا كانت مدفعية الفرنسيين قد أجبرت الأهالي على عدم إقتحام المعسكر ، إلا أن قائد الكتبية إضطر إلى الانسحاب من مواقعه صوب القاهرة ، ولم يعد

إليها ثانياً إلا بعد حصوله على المدد .

وكانت هذه الكتيبة هي طليعة القوات الفرنسية التي خرج الجنرال بوناپرت بنفسه على رأسها لمهاجمة قوات إبراهيم بك في منطقة الشرقية . وبعد وصول التجريدة ، التي بلغ عدد قواتها ثلاث فرق ، تمكن الفرنسيون من احتلال بلبس ، في يوم ٩ أغسطس ، التي كان إبراهيم بك قد أخلها . وفي يوم ١١ أغسطس وقعت بين قوات الفرنسيين ، وقوات إبراهيم بك معركة الصالحية ، التي أبدى المماليك وفرسان العرب فيها ضروباً واضحة من الشجاعة ، وكادوا أن يهزموا فيها القوات الفرنسية . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى القاهرة ، ظلت منطقة الشرقية منطقة حساسة بالنسبة لفرنسيين . وحين نشبت ثورة القاهرة الأولى ، في شهر أكتوبر ، هاجم فرسان العرب قوات الفرنسيين الموجودة في بلبس . ولم تمكن هذه القوات من تعقب فرسان العرب إلا بعد وصول المدد إليها . ورغم ذلك فإن الحركات الحربية لم تهدأ حول بلبس ، ولم يكف الجنرال ديفيه عن طلب المدد من الجنرال بوناپرت في القاهرة ، حتى بعد أن أخذ الفرنسيون عدداً من الرهائن ، ومن شيوخ العباينة ، وأبناء أسرة أباطة ، وأعداد كبيرة من المواشي ، ليجبروا الأهالي على الهدوء .

وأسهمت منطقة المنصورة ودمياط ، بدور فعال ، في مقاومة احتلال الفرنسيين للبلاد . وشهدت المنصورة ، يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، واقعة مهولة ؛ وكان هذا اليوم هو يوم السوق ، والمدينة مزدحمة بأبناء البلاد المجاورة . وإنشرت روح الثورة العامة في المدينة ، وأخذ النساء يحرضن الرجال على الفتك بالفرنسيين . وحاول الجنود البقاء في معسكرهم ، ولكن الآه إلى أشعلوا فيه النيران . وحاول الجنود الفرار من المعسكر ، ولكن الجموع تكاثرت عليهم ، وقتلهم عن آخرهم .

وإشتملت الثورة في كل المنطقة المحيطة ، وجاءت القوات الفرنسية من القاهرة ، بقيادة الجنرال دوجا ، بعد أسبوع ، وتوقع الأهالي أن ينتقم منهم الفرنسيون . وأسرع أعيان المدينة بالتبرؤ من الحادثة ، ونسبوها إلى أبناء القرى المجاورة ، وإستجاروا بأعضاء الديوان ، ولكن الجنرال بوناپرت أمر باستخدام كل شدة ممكنة مع أهالي هذه المدينة ، وبقتل عدد من أعيانها . وفرض الفرنسيون غرامة على المنصورة بلغت ستة آلاف ريال ، ولاكتهم لقوا مقاومة جديدة حين عمدوا إلى جمع هذه الغرامة . وأحرق الفرنسيون قرية سباط ، كما عاقبوا ميت غمر ، وعملوا على تجريد أهلها من السلاح . ورغم إستخدام الشدة ، فإن العناصر المسئولة عن المقاومة كانت تفلت بسرعة من أيدي الفرنسيين ، وكان العقاب لا يقع في الغالب إلا على الأهالي المسالمين .

وكانت منطقة الميزة تتمتع بأهمية خاصة نتيجة لموقعها الاستراتيجي بين دمياط والمنصورة وبلبيس ومدخل مصر الشرق من ناحية فلسطين . وكانت القيادة الوطنية الموجودة هناك تتمثل في حسن طوبار الذي كان يزعم الصيادين والأهالي المقيمين في جزر البحيرة ، وكان هو الذي يحسك الصيد نظير جعل يقدمه للحكومة ، وله ثروة وعصية ، وسيطرة تامة على المنطقة . وحاولت القوات الفرنسية أن تتوغل في منطقتة ابتداء من يوم ١٦ سبتمبر ، وكان الفرنسيون يخشون بأسه ، خاصة وأنه كان يمتلك عدداً ضخماً من القوارب ، وقرروا أن يأسروه ، ويحطموها أسلحوه . ووجد الفرنسيون بعض القرى خالية من أهلها ، ولكن سرعان ما أحيدقت بهم الأهالي ، ووقعت معركة إستمر القتال فيها مدة أربعة ساعات ، في الجمالية ، إضطار الفرنسيون بعدها إلى الإنسحاب ، بعد أن تركوا الكثير من قتلاهم ، وأعداد أكثر من قتلى المصريين . وكان الجنرال بوناپرت يخشى من الدور الذي يمكن لحسن طوبار أن يقوم به بالإتفاق مع

العثمانيين في سوريا ، إذ يمكنهم الدخول بمساعدته إلى بحيرة المزة ، من طريق قم الدبية ؛ ولذلك فإن الجزائر بونابرت قد أرسل إليه بعض الهدايا ، وحاول أن تستقدمه القوات الفرنسية لتسليمها ، مما يسهل أمر القبض عليه . ولكن حسن طوبار لم يقع في هذا الفخ ، وكان يستعد لمهاجمة دمياط .

ولاشتعلت الثورة في دمياط منذ أوائل شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وتضاعفت الأحوال فيها بهجوم سفن حسن طوبار عليها في يوم ١٦ . ولم يتمكن الفرنسيون من المحافظة على مواقعهم إلا بصعوبة كبيرة ، خاصة وأن كل المنطقة كانت في ثورة معلنة ضد الفرنسيين . ولكن فشل هجوم حسن طوبار على دمياط ، والخوف من إنتقام الفرنسيين ، دفع بكثير من الأهالي إلى ركوب السفن والتوجه إلى سوريا .

وبعد مجيء المدد للقائد الفرنسي في دمياط ، هجم على إحدى القرى النائرة ، وهي قرية الشعراء ، والتي كان يدافع عنها ما يقرب من ١٥٠٠ من الثوار ، تحميم البحيرة من جانب ، والنيل من الجانب الآخر . وكان مع الأهالي بعض قطع المدفعية . ولكن الفرنسيين استولوا على القرية عنوة ، ونهبوها وأحرقوا فيها النيران . ومع تعدد عمليات الاعتداء على السفن الفرنسية ، زاد الفرنسيون من عمليات الانتقام والتشكيل ، ولم يفرقوا في ذلك بين القرى النائرة والقرى الهادئة ، مما ترك لفرنسيين أسوأ ذكرى في هذه المنطقة ، التي شهدت المهدم والنهب والسلب والسبي وإشغال النيران . واتخذ ظل موقف الفرنسيين في هذه المنطقة موهوما ، إلى أن قرر الجزائر بونابرت إرسال حملة ثانية إليها ، وتزويد دمياط ببعض القطع البحرية ، حتى تتمكن القوات الفرنسية هناك من القيام بعمليات مشتركة ، برية وبحرية ، ضد المقاومة . ونجحت الحملة البرية في الاستيلاء على المزة ، ولكن حسن طوبار قام بعملية إلتفاف بمراكبه التي اقترب عددها من



المائة ، وحاولت مهاجمة السفن الفرنسية ، التي بلغ عددها ١٦ سفينة ، منها ثلاث سفن حربية ؛ كما حاولت الهجوم على دمياط . ولكن الفرنسيين تمكنوا من الاحتفاظ بدمياط ، رغم استيصال المصريين في الهجوم عليهم . وبعد إحتلال الفرنسيين للنبذة والمطرية ، اضطرحسن طوبار إلى الانسحاب إلى غوة . وأظهر قادة الفرنسيين دهشتهم من أن تقوم جماعة من الصيادين بمثل هذا الهجوم الذي كان شديداً في جرائه ، محكماً في تدبيره .

هذا بالنسبة للمقاومة التي لقيتها الحملة الفرنسية في الوجه البحرى . وكانت المقاومة التي لقيتها في الصعيد لا تقل عنها شدة ولا ضراوة ، وإن كان المماليك قد اشتركوا في عمليات الصعيد ، أكثر من إشتراكهم في عمليات الدلتا . ولا شك كذلك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود المصبات في هذه المنطقة ، ونظرة الأهالى إلى معنى الحياة وقيمتها ، كانت عوامل تساعد على زيادة ضراوة عمليات المقاومة في الصعيد .

وكان مراد بك قد لآتجه ببقية قواته بعد معركة امبابه إلى الصعيد ، فأمر الجنرال بونايرت قبل دخوله القاهرة الجنرال ديزيه باحتلال المنطقة الواقعة جنوب الجزيرة والاستحكام بها لمنع المماليك من العودة ومهاجمة القاهرة . واستقر ممالك مراد بك في الصعيد وإقليم النجوم ، ولم يفكروا في مهاجمة الفرنسيين ، إلا بعد احتكاكهم بالأهالى وبدء الاشتباكات بين الفرنسيين وأبناء الصعيد أنفسهم . ولكن وجود المماليك في البنسا والفيوم كان خطراً يهدد الفرنسيين في القاهرة ، ويمنع عنهم وصول القمح ومواد التزوين من الصعيد ، خاصة وأنهم عطلوا الملاحة في النيل في الأشهر الأولى من إحتلال الفرنسيين للقاهرة . فقرر الجنرال بونايرت ضرورة احتلال الصعيد ، على أن يترك للمماليك مديرية جرجا والمنطقة الواقعة إلى الجنوب منها ، نظير إنفاق ونظير تعهد مراد بك بتأدية

الخراج الخاص بهذه الجهات له . وتفاهم الجنرال بوناپرت مع روسي ، فنصل  
النمسا ، ليقوم بالوساطة بينه وبين مراد بك ، من أجل الصلح على هذا الأساس .  
وكان الجنرال بوناپرت يوافق على إحتفاظ مراد بك بقوة تبلغ من خمسمائة إلى  
ستمائة فارس من فرسان المالك معه في هذه المنطقة ، على أن ينتقل إليها في ظرف  
خمسة أيام ، ولا يتخطاها بعد ذلك شمالاً إلا بإذن من القائد العام ، وعلى أن يفهم  
مراد بك جيداً أنه سيكون تابعاً لفرنسا ، وسيدفع لها الخراج الخاص بهذا  
الإقليم . ومعنى ذلك أن الجنرال بوناپرت كان يحاول الاتفاق مع بقايا المالك ،  
بعد أن كان قد أعلن للصربين أنه جاء لمصر للقضاء على دولتهم ، وإستئصال  
شأفتهم . ولكن مراد بك إعتز بقوته ، واعتقد أن الفرنسيين لن يتمكنوا من  
إخضاع الصعيد . ولا شك أنه كان في موقفه يستند إلى قوة معارضة الأهالي في  
هذا الإقليم لإمتداد حكم الفرنسيين إلى بلادهم . ففشل مشروع التفاهم إذن ، وعمول  
الفرنسيون على إستخدام القوة . وبدأت العمليات الحربية الفرنسية في الصعيد قرب نهاية  
شهر أغسطس ، أي بعد وقوع موقعة أبي قير البحرية ، ونحطيم الأسطول الفرنسي ،  
وستكون الحملة الموجبة لغزو مصر العليا حملة برية وبحرية ، يبلغ عدد جنودها  
ما يقرب من خمسة آلاف جندي ، وستلقى مقاومة عنيفة ومستمرة ، من الأهالي  
ومن المالك ، على طول خط تقدمها ، وطوال فترة بقائها هناك .

وبعد أن وصلت حملة الجنرال ديزيه إلى بني سويف ، وإحتلتها ، إنتظرت  
وصول الذخائر والمؤن من القاهرة ، وعلبت بوجود قوات مراد بك في ناحية  
الهنسا ، بين بحر يوسف والجبل ، وعلمت أنه جمع أسطوله في هذا البحر ،  
وشحنه بالزاد والذخيرة . وكان من اللازم لكي يصل الفرنسيون إلى مواقع  
قوات مراد بك أن يصلوا مع النيل حتى ديروط ، ثم يسيروا مع بحر يوسف تجاه  
قوات المالك . ولكن مراد بك شعر بإقتراب الفرنسيين ، فأخذ إلى الهنسا ،

وانسحب بأسطوله إلى أسيوط ، حتى لا يقع في أيدي الفرنسيين . وأصبحت طلائع الممالك موجودة عند اللاهون ، في الوقت الذي وصل فيه أسطولهم إلى أسيوط . وأخذ الجنرال ديزيه في السير جنوباً لكي يستولى على دروط ، ويقفل بذلك الطريق أمام سفن الممالك قبل خروجها من بحر يوسف إلى النيل ، ولكنه وصل إليها متأخراً ، وكانت سفن الممالك قد سارت في النيل جنوباً ، في الوقت الذي تجمع فيه قوات الممالك صوب جرجا . وخشى الجنرال ديزيه من الاعتماد عن القاهرة أكثر من ذلك ، ثم جاءته الأخبار بأن جزءاً كبيراً من قوات الممالك لا يزال موجوداً في الفيوم ، فاضطر إلى الرجوع ، والاتجاه صوبها . وكان الجنرال ديزيه قد أضع بعض الوقت في هذا السير صوب الجنوب ، وكانت مياه الفيضان قد غمرت الأراضي الزراعية ، وأصبح من الصعب على الفرنسيين التقدم فيها . ورغم ذلك فإن طلائع الفرنسيين بدأت في الاشتباك مع طلائع قوات الممالك في أوائل شهر أكتوبر . ومع أصوات طلقات الرصاص ، أخذ الأهالي يتجمعون من كل صوب ، ويهاجون الفرنسيين ، ويهاجون سفنهم ، وبشكل يضطر الفرنسيين إلى التراجع من جديد ، حتى يتمكنوا استعدادهم ويقوموا بمركة لها قيمتها تجاه الممالك . وبعد أيام قليلة شاهد الفرنسيون قوات الممالك على المرتفعات المشرفة على بحر يوسف ، وحاولوا تعقبها ، ولكنها واصلت انسحابها شمالاً ، وبشكل أرهق الفرنسيين من سيرهم في رمال الصحراء . ومع تقدم الفرنسيين ، زادت مشاورات الأهالي لهم حتى كان يوم ٧ أكتوبر ، الذي لاقى فيه الفريقان عند بلدة صفيحة تقع إلى غرب بحر يوسف ، اسمها سدمنت ، ودارت هناك معركة شديدة ، كادت قوات الجنرال ديزيه أن يقضى عليها فيها ، لولا وجود المدفعية .

وتحسّن مراد بك في هذه المرتفعات ، مع مائليكه ، ومن انضم إليه من الأهالي .

وكان عدد قوات المماليك والمصريين يزيد على ضعف عدد قوات الفرنسيين ، هذا علاوة على إحتلالهم المرتفعات ومحصنهم فيها . ولكن الفرنسيين استندوا الى حسن النظام ، وكفاءة القيادة ، وقوة نيران المدفعية . وهجم ما يقرب من أربعة أو خمسة آلاف فارس ، على صوت قرع الطبول ، وبشجاعة فائقة ، وأحاطوا بقوات الجنرال ديزيه من كل جانب ، وأنزلوا بها خسائر كبيرة . ولكنهم إضطروا إلى الارتداد بسرعة ، نتيجة لقوة نيران المدفعية ، وإن كان ذلك لم يمنهم من معاودة الهجوم السريع مرة ثانية وثالثة ، وبكل حماس واضح . وكان مراد بك قد نصب ثمانية مدافع على إحدى المرتفعات ، وأخذ في إطلاق النار منها على مربعات الفرنسيين . فعمد الجنرال ديزيه الى مهاجمة موقع مدفعية المماليك ، التي أنزلت بقواته خسائر جسيمة ، وأنزل بالمدافعين عنها خسائر واضحة . ولكن هجوم فرسان المماليك وفرسان المصريين إستمر موجها ضد الفرنسيين في أثناء هجومهم على مواقع المدفعية . وبعد قتال مرير ، انسحب المماليك والمصريون من مواقعهم ، بعد أن نزلت بهم خسائر فادحة ، واستولى الفرنسيون على بعض قطع مدفعتهم ، وإن كانوا قد خسروا ما يقرب من أربع مائة قتيل و ١٥٠ جريح . وتعتبر هذه الموقعة من أهم المعارك التي خاضها الفرنسيون في صعيد مصر ، إذ أنها كانت المعركة البرية الثانية ، في أهميتها ، بعد معركة إمبابية ؛ وأنزلت بقوات المماليك خسائر فادحة ، وأعطت الفرنسيين حكم منطقة بني سويف والفيوم ، وهي منطقة غنية بمنتجاتها الزراعية ، التي كانت لازمة لقوين القاهرة .

ورغم ذلك فإن الحرب لم تنتهى في مصر العليا ، بل تحولت في شكلها من حرب منظمة إلى عمليات مناوشة مستمرة ، أخذت شكل حرب العصابات ، وإن كانت حرب عصابات يقوم بها الفرسان . وكان هذا النوع من المعارك شديداً في

خطره على القوات الفرنسية ، اذ أنه كان يعرضهم للخطر المستمر ، في مواقع مختلفة ، وفي أوقات مختلفة ، ودون أن يتمكنوا من اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة . ولا شك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود المزروعات العالية فيه ، وكذلك وجود كل من الجبل الغربي والجبل الشرقي ، يسمح لقوات المماليك وقوات أبناء الصعيد ، بالقيام بحركات النفاذ سريعة ، وبمهاجمة كتائب وفصائل الفرنسيين ، التي ستصبح مبعثرة في الوادي ، وتحاول تأمين المواقع المختلفة . وهذا النوع من المعارك سيفقد الفرنسيين معنى الراحة والطمأنينة ، وسيجبرهم على مداومة السير والانتقال ، وبشكل يرهق قواتهم ، دون أن يتمكنوا من الإشتباك مع خصم واضح ، وفي معركة لها أهميتها ، قد يتمكنوا فيها من التغلب عليه .

وبعد معركة سدمنت ، احتل الفرنسيون هذه القرية ، وانسحبت قوات المماليك والفرنسيين في الصحراء في الاتجاه الجنوبي الغربي . ولم يشكر الجنرال ديزيه في تعقب المماليك ، نظراً لإرهاق قواته ، وخوفه من وقوع مفاجآت جديدة ، وقرر أن يبقى في اللاهون لإراحة جنوده ، وأرسل الجرحى إلى القاهرة . ودخل الجنرال ديزيه بعد ذلك إلى الفيوم ، وأقام بها بضعة أيام ، ولكنه اضطر إلى الانسحاب منها من جديد ، حين علم بعودة المماليك إلى سدمنت ، وتهديدهم خطوط اتصاله مع وادي النيل ، فاضطر إلى العودة إلى اللاهون من جديد ، وانتظر وصول مدد له من القاهرة . وشرح ديزيه لبونا بارت الصعوبات التي لقيها ، وفتك الرمد بأعين ما يقرب من ٧٠٠ جندي .

ولم تستقر الأحوال للفرنسيين رغم احتلالهم لثلاث مديريات ، هي بني سويف والمنيا والفيوم . ووجدوا صعوبات كبيرة في الحصول على ما يلزمهم من الفلاح والحيول ، وفقدوا في حالات كثيرة ، ما كانوا قد جمعوه منها ، نتيجة لهجوم الإهالي على القون ، وهجومهم على تجمعات هذه الحيول . واستمرت الإشتباكات

مع الأهالي ، خاصة وأن بعض الفرنسيين كانوا يحاولون إغتيال بعض وسائل  
التكوين من الأهالي ، الأمر الذي كان يدفع أبناء القرى الى مهاجمتهم ، بالصصى ،  
وبالأسلحة النارية .

ورغم رغبة الجنرال بونايرت الشديدة في القضاء على قوة المالك في الصعيد  
قبل نهاية موسم الفيضان ، فإن نشوب ثورة القاهرة الأولى في ٢١ أكتوبر ،  
سرف الفرنسيين جزئيا عن عمليات الصعيد ، وجعلهم يحافظون على ما استولوا  
عليه ، ويؤجلون التفكير في توسيع هذه المنطقة صوب الجنوب . وانتقل الجنرال  
ديزيه ، قرب نهاية شهر أكتوبر ، الى مدينة الفيوم ، وانتظر مجيء مدد من  
القاهرة . وأخذ يستعد لإستئناف الهجوم ، وذلك باستيلائه على الخيول التي  
كانت تنقص حملته ، وتنقص الحملة الفرنسية ظمها . وواجه هناك نوعا من العصيان  
المدنى ، إذ أن أهالي القرى رفضوا تسليم ما يطلبه منهم ، ونسب الجنرال ديزيه هذه  
الحالة الى تحريض مراد بك لهم . والحقيقة أن مراد بك لم تنقطع عن المرور  
في القرى ، وعن إثارة الأهالي في وجه الفرنسيين ، وأن نفوس الأهالي كانت  
مستعدة للمقاومة ، ولعلم دفع أو تسليم أى شيء للفرنسيين ، والدليل على ذلك  
هو تضخم وتزايد أعداد المصريين الذين كانوا ينضمون للمالك ، أو يقومون  
بمناوشاتهم للفرنسيين بمفردهم . وكانت حاسة أبناء الصعيد ، وعقليتهم ، وروح  
فروسياتهم ، عوامل تتجمع لكي تخلف منهم قوات هجوم ممتازين ، ورجال  
عصابات ومقاومة لهم خطرهم على أى جيش يتوغل في بلادهم .

وبعد إخسار مياه الفيضان ، حاول الجنرال ديزيه إخضاع بعض القرى في  
منطقة الفيوم ، ولكنه وجد مقاومة عنيفة ، من جانب الأهالي ، الأمر الذي  
تطور في بعض القرى الى معارك مسلحة ، إلتصر فيها الفرنسيون في نهاية الأمر ،  
وإن كانت قد تركت دماء على أرض الصعيد ، ظلت تنادى بالثأر . وتحسول

الموقف من مجرد عمليات حرية ، إلى حقد وضغينة ورغبة في الانتقام . وتزايدت هذه الاشتباكات في خطورتها على الفرنسيين ؛ الأمر الذي أجبر الجنرال ديزيه إلى العودة إلى الفيوم ، والذي سيتطور سريعاً إلى هجوم للأهالي ، من الفلاحين والعرب ، على مدينة الفيوم نفسها في صبيحة يوم ٨ نوفمبر . وهاجم أبناء الصعيد معسكر الفرنسيين في مدينة الفيوم ، وكان على رأسهم بعض الفرسان ، وبعض المماليك . ودافع الفرنسيون عن المدينة دفاعاً مستميتاً ، وأخذوا يطلقون النار من المساكن والبيوت على أبناء الصعيد الذين إنتشروا في شوارع المدينة . وكانت نيران الفرنسيين شديدة ومركزة ، فانسحب المصريون . ولكنهم عادوا ثانية للهجوم بعد الظهر ، ولم يتركوا المدينة إلا بعد أن نزلت بهم وبالقريسيين خسائر جسيمة ، وامتلات الطرقات بجثث القتلى . وكان هذا الهجوم دليلاً على إستهانة المصريين في الصعيد بقوة الفرنسيين ، ومقاومتهم لها ، وعلمهم على إخراجهم من البلاد . وكان هجوم الوطنيين على الفيوم سبباً كافياً لإجبار الجنرال بوناپرت على الإسراع بإرسال الجنرال بليار إلى الصعيد ، وتميئته كما عسكرياً للجيزة ، وتكليفه بمعاونة ديزيه في العمليات الحربية بشكل مشترك . وطلب ديزيه إلى بوناپرت أن يسرع كذلك بإرسال سفن ، وإرسال خيول إليه في الصعيد ، إذ أن الأهالي والمماليك كانوا يقتلون الكثيرين من رجال الجيش الفرنسي ، الذين أرمقوا دون أن يتمكنوا من مقبهم . وتحول مركز قيادة الفرنسيين في الصعيد من الفيوم إلى بني سويف ، التي أصبحت قاعدة لهم ، سواء بالنسبة لإخضاع الصعيد ، أو بالنسبة لجمع الغلال ومواد التموين من القرى . ورغم أن الجنرال بوناپرت كان قد بدأ في ذلك الوقت في التفكير في الإعداد للحملة على سوريا ، إلا أنه أمد الجنرال ديزيه بما يقرب من ١٢٠٠ من الفرسان ، وبضعة مئات من المشاة ، وبأسطول نهري يتألف من ست سفن مسلحة بالمدفعية . وعند منتصف شهر ديسمبر ،

أصبح في وسع الجنرال ديزيه أن يهجم على الصعيد ،  
وبدأ زحف الفرنسيين بمسير الجنود على الشاطئ الأيسر للنيل ، وبمسير  
السفن في حذائهم في النيل ، وهي تحمل الأقوات والذخائر والمهمات ، وكانت  
العملية صعبة ، ومحفوفة بالمخاطر ، إذ أنهم كانوا يتوغلون بعيداً عن القاهرة ،  
وفي بلاد تزايد درجة عدائتها بالنسبة للأجانب ، وبخاصة بالنسبة للفرنسيين ،  
وبلاد يحمل أهلها السلاح . وكان الأهالي يهاجمون الحملة طوال سيرها ؛ وحتى  
الأطفال كانوا يحاولون سرقة الأسلحة من الجنود . وحين وصل الفرنسيون إلى  
المنيا ، كان الماليك قد تركوها قبل قدومهم بساعات بسيطة . واستمرت الحملة  
في تقدمها بعد المنيا ، فاستولت على ملوى التي عثرت فيها على ثمانية مدافع كان  
المصريون يستخدمونها في ضرب سفن الفرنسيين . ثم وصلت الحملة إلى أسيوط  
في ٢٥ ديسمبر ، التي كان الماليك قد انسحبوا منها مسرعين ، بعد أن أغرقوا  
إحدى سفنهم ، واستولى الفرنسيون هناك على ست سفن أخرى . ثم انقسمت  
القوات الفرنسية إلى قسمين ، الأول سار مع سفح الجبل ، وكان يتكون من  
الفرسان ، والثاني مع الوادي ، وكان يتكون من المشاة ، والتقىا من جديد عند  
الغنايم ، التي احتلوا ونهبوها . وأخيراً وصلوا في زحفهم إلى جرجا ، التي أخلاها  
الماليك قبيل قدومهم كذلك . وهكذا قطع الفرنسيون المسافة من بنى سويف  
إلى جرجا في ثلاثة عشر يوماً ، وهم يطاردون الماليك ، دون أن يتمكنوا من  
أن ينالوا منهم . وفي جرجا ، اضطّر الفرنسيون إلى الانتظار للراحة ، قبل أن  
يواصلوا زحفهم من جديد . ولكن هذه الراحة كانت فرصة لكي يقوم الأهالي  
بالثورة ، ويهاجموا الفرنسيين في كل المواقع الممتدة من أسيوط إلى جرجا .  
ولقد نشبت هذه الثورة فجأة فيما يقرب من أربعين قرية ، وتجمع فيها  
ما يقرب من سبعة آلاف رجل ، في عمليات عدائية ضد الفرنسيين . وكانت



فرصة فريدة أمام مراد بك يتمكن فيها من إعادة تنظيم قوائمه ، وبشكل يسمح له بمهاجمة الفرنسيين من جديد . ولاشك في أن مراد بك كان قد قام بنشاط تجاه الأتالي ، إذ أنه قد اتصل بأشراف مكة ، وعرب الحجاز ، واتصل بمشايخ العرب في إقليم النوبة . واستنفرهم جميعاً لحرب الفرنسيين . واتصل كذلك بحسن بك الجداوى ، الذى كان مقياً في إسنا ، وصالحه ، رغم العداء القديم المستحكم بينهما ، ليتحداً سوياً لمحاربة الفرنسيين . ولقد لبى حسن بك الجداوى هذه الدعوة ، وانضم إلى خصمه القديم لى يحارب العدو الأجنبى الجديد .

وأمام هذه الثورة المشتعلة ، واشتعال روح المقاومة ، اضطرب الفرنسيون إلى تغيير مواقفهم ، نتيجة لخوفهم على أمنهم ؛ واضطربوا كذلك إلى تغيير تكتيكهم ، فعملوا على تجميع القوات المتفرقة ، حتى يقاتلوا من الاشتباكات مع الأتالي في خطوط طويلة ، واستعدوا للزول إلى معارك ، تعتمد على تنظيم ، وتعتمد على قوة تسليح ، وكذلك على قوة ثيران ، وبطريقة منهجية .

ووقت أولى المعارك عند سوحاج يوم ٣ يناير سنة ١٧٩٩ ؛ وكان عدد المصريين يقرب من أربعة آلاف مسلحين بالبنادق والحراب ، ومعهم ما يقرب من سبعمائة من الفرسان . وكانت المعركة حامية ، وذكر الفرنسيون أنهم قتلوا فيها ما يقرب من ثمانمائة من المصريين ، قبل أن يعودوا ثانية إلى جرجا . ولاشك في أن مثل هذا الانتصار رفع الروح المعنوية عند الفرنسيين ، وخفض من الروح المعنوية عند المصريين ، وحولها من الحاس إلى الرغبة في الانتقام الثأر ، وسمح للفرنسيين بإرهاب بعض البلاد ، ونهبها .

ولكن سرعان ما ظهرت تجمعات المصريين من جديد قرب أسيوط ، ومعهم الفرسان كذلك ، وقدموا إلى هناك من المنيا وبني سويف والفيوم . وكانت أسيوط في غاية الأهمية بالنسبة للفرنسيين ، إذ أن أسطولهم النهري كان راسياً

أماها ، ويحمل المؤن ، ويحمل كذلك كيات كبيرة من الأسلحة والذخائر . وخرجت قوات الفرنسيين من جديد للدفاع عن أسيوط ، وعند زحفها شمالا ، قابلت طلائع المصريين تجاه طهطا . وعند هذه البلدة وقعت موقعة أخرى ، انضم فيها الأهالي من القرى إلى بقية قوات المصريين والماليك . ومرة جديدة سقط في ميدان المعركة ما يقرب من ١٥٠ فارس ومن ٨٠٠ مقاتل من أبناء الصعيد . وبعد المعركة انتقم الفرنسيون أفضع انتقام من القرى المحيطة ، وذكروا أنفسهم أنهم قتلوا فيها ما يزيد على ٥٠٠ رجل ، وأحرقوا عدداً من القرى . وأمر الفرنسيون على سفهم ، وعملوا على الاشتباك مع المصريين والماليك في معركة فاصلة .

وكانت قوات مراد بك قد زاد عددها ، بإتضام رجال حسن بك الجداوى ، وعثمان بك حسن إليها ؛ وكذلك بجىء قوات من الحجاز ، ومن عرب جدة وينبع لمساعدة المصريين في حربهم ضد الفرنسيين . وقدر الفرنسيون عدد قوات مراد بك في ذلك الوقت بـ ١٥٠٠ مملوك ، ٧٠٠٠ فارس مصري ، و ٣٠٠٠ من المشاة ، علاوة على ألفين من عرب الحجاز ، أى أنها بلغت ما يقرب من ١٢٠٠٠ مقاتل . وعسكرت هذه القوة قرب سمهود ، التي قرر الجنرال ديزيه أن يصل إليها ، وانتقل إلى هناك على رأس قوة بلغت ٨٠٠٠ مقاتل ، مزودين بالمدفعية والأسلحة الحديثة . وهناك وقعت موقعة حامية يوم ٢٢ يناير ، قسم فيها الجنرال ديزيه قواته إلى ثلاث مربعات ، وقسم بينها المدفعية . وأثبتت هذه الموقعة أهمية التنظيم ، وأهمية المدفعية ، وأهمية كفاءة القيادة ، بالنسبة لحسة آلاف مقاتل في مواجهة ١٢٠٠٠ مقاتل . وانتهت المعركة بهزيمة مراد بك وانسحابه جنوبا ، وبفتح الطريق أمام الجيش الفرنسي لمواصلة زحفه دون أن يتعرض عبات لها قيما .

ويمكننا أن نضيف معركة سمهود إلى معركة سدمنت ومعركة إمبابة ،  
بصفتهما المعارك الفاصلة ، والتي تستحق هذا الاسم ، في تاريخ مصر الحربى ، في  
عهد الحملة الفرنسية .

ووصلت القوات الفرنسية حتى دندرة يوم ٢٤ يناير سنة ١٧٩٩ ، وظلت  
تتغلب فلول المالك حتى وصلت الى إسنا فى يوم ٢٧ يناير ، ثم الى إدفو بعد  
يومين ، ووصلت تجاه أسوان يوم أول فبراير . واجتاز الفرنسيون النيل ،  
واحتلوا أسوان ، ، واستولوا على سفن المالك ، وبذلك إستولوا على كل الصيد ؛  
وإنسحبت قوات المالك الباقية إلى ما وراء الشلال ، الأمر الذى كان يزيد قلق  
الفرنسيين رغم إحتلالهم للصيد .

وفى هذا الهجوم السريع ، كان المالك ينسحبون من أمام الفرنسيين ،  
وبشكل يحرم قوات الاحتلال من الاشتباك معهم ، ويسمح للمالك ومن معهم  
من المصريين بمقاومة الهجوم ، فى شكل مناوشات سريعة ومتعددة على طول  
خطوط قوات الاحتلال . وكان الفرنسيون يرون ، من وقت لآخر ، إتفاف قوات  
المالك ، من وراء الجبل ، وعودتهم تجاه الوادى ، داخل خطوط الفرنسيين  
أنفسهم ، كما حدث مع قوات حسن بك الجداوى ، وقوات عثمان بك حسن ،  
التي ظهرت على الير الشرقى فيما بين إسنا وأسوان . وكانت هذه القوات تعتمد عند  
جىء الفرنسيين ، ثم تظهر من جديد ، وتستمر فى مناوشتها لهم . وإذا كان  
الفرنسيون قد إحتفظوا بقوات مراد بك فيما وراء الشلال ، إلا أنهم قد لقوا  
مناوشات مستمرة فى هذا القطاع ، الأمر الذى اضطرم إلى إحتلال جزيرة فيلة ،  
وإلى إحراق عدد كبير من القرى إلى جنوب أسوان ، وقلع مزرعاتها ، ونهب  
بهايتها ، حتى يؤمنوا على وجودهم فى أسوان .

وتجدد القتال ثانية بين الفرنسيين من جانب ، والممالك والوطنيين من

جانب آخر ، خلال الأيام الأولى من شهر فبراير ، فيما بين جرجا وأسوان ، ووقعت موقعة الرديسة بين قوات حسن بك الجداوى وعثمان بك حسن ، وبين قوات الفرنسيين يوم ١١ فبراير . وكانت معركة بين الفرسان . واستمرت لمدة ثلاث ساعات كاملة ، وكانت تشبه إلى حد بعيد معركة الصالحية ، التي وقعت بين قوات الجنرال بونايرت وبين قوات إبراهيم بك ، التي كانت قد انسحبت إلى الشرقية . واستمرت المعركة بالسلح الأبيض ، وخسر الفرنسيون فيها كثيراً من القتلى ومن الجرحى . وكانت خسارة المماليك لا تقل عن خسارة الفرنسيين ، وكان عثمان بك حسن من بين الجرحى . وإنتهت المعركة بالانسحاب قوات المماليك إلى الصحراء ، على طريق القصير ، وتمكن حسن بك الجداوى من أن ينقذ رجاله ومؤناته من أن تقع في أيدي الفرنسيين . ولم يتمكن أحد الفريقين كذلك من الانتصار على الفريق الآخر ، وظلت قوة المماليك والأهالي سليمة ، وتترقب فرصة جديدة لمعاودة الهجوم .

ووقعت موقعة أخرى في يوم ١٢ فبراير بين الفريقين قرب فنا ، في وادى القصير ، والذي كان طريقاً هاماً للواصلات بين الصعيد والحجاز ، أى طريقاً هاماً بالنسبة للقائمة . وهجم الوطنيون على مدينة فنا ، ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب منها ، والعودة إلى وادى القصير . كما حدثت معركة ثانية قرب أبو مناع يوم ١٧ فبراير ، ومعركة ثالثة قرب إستا يوم ٢٥ فبراير ، مع قوات بدو الحجاز ، ومع قوات مراد بك .

وستستمر هذه العمليات الحربية ، طوال فترة وجود الحملة الفرنسية في مصر . ولكن ، مادامنا قد وصلنا إلى شهر فبراير سنة ١٧٩٩ ، فعلياً أن نترك سرد وقائع المقاومة ، مؤقتاً ، إذ أن الجنرال بونايرت قد خرج من القاهرة في يوم ١ فبراير على رأس الحملة التي وجهها على سوريا ؛ وستأخذ المقاومة شكلاً آخر في مصر ، وقت

وجوه الجنرال بونابرت في سوريا ، وبعد عودته من هذا الإقليم إلى مصر من جديد . فترك الصعيد مؤقتا ، وتجه إلى القاهرة ، وإلى أهلها وشيوخها ، وفوات الاحتلال الموجود فيها ، والقائد العام ، الصاري عسكر .

### ٣ - الحملة على سوريا :

كانت عملية الحملة على سوريا تهدف في واقع الأمر محاولة من جانب الفرنسيين للقضاء على خطر آخر من أخطار المقاومة التي واجهت وجودهم في مصر ، وهو خطر قوات المالك التي كانت قد انسحبت بعد معركة الصالحية إلى سوريا الجنوبية ، وخطر التجمعات العثمانية التي أخذت الدولة في القيام بها ، بعد إعلانها الحرب على فرنسا ، للقيام بعملية غزو لمصر ، تستهدف إستخلاصها من أيدي الفرنسيين . وزاد من خطورة الموقف أن الدولة العثمانية جاهزت بالعداء تجاه الجمهورية الفرنسية ، وأخذت في إعداد قوات أخرى لها في جزيرة قبرص ، لكي تتعاون بها مع القوات البريطانية في البحر المتوسط ، في عملية للهجوم على سواحل مصر الشمالية . وكانت السلطات العثمانية في سوريا ، مع من انسحب إلى هذا الإقليم من المصريين ومن المالك قد أخذت في الاتصال بشيوخ مصر ، وعلمائها وأعيانها ، لكي تدفع المصريين إلى الثورة في وجه الفرنسيين في الوقت الذي تقوم فيه القوات العثمانية بالهجوم على مصر . ووجد الجنرال بونابرت أنه من الأصوب أن يلتقي بهذا الخطر الذي يتجمع في سوريا ، كقوة للمقاومة ، قبل أن يتم إستعداده ، ويصل لمصر ، وقد يكون ذلك في وقت تأني فيه حملة أخرى ، عثمانية إنجليزية ، إلى سواحل مصر الشمالية . فكان عليه إذا أن يأخذ بالمبادأة . ولكن جزءا كبيرا من قوات الحملة كان مشغولا في الصعيد ، وكان خروج حملة جديدة إلى سوريا يستتبع من الجنرال بونابرت أن يقوم من جديد بمحاولة لإسالة المصريين ، وإظهار رغبته في إشراكهم في حكم البلاد ، حتى يؤمن ، في عاصمة البلاد ،

أمن قواته الموجودة في الصعيد ، وأمن قواته التي سيسير على رأسها زاحفاً إلى سوريا .

وقرر الجنرال بونايرت إعادة الديوان ، الذي كان قد ألغاه بعد ثورة القاهرة . وكانت الأحوال الاقتصادية سيئة ، واضطر الفرنسيون إلى جمع الضرائب عن طريق رجال السلطة العسكرية ، وظهرت هذه الضرائب في شكل الغرامات أو الإتاوات العسكرية ، مادام المصريون أصبحوا لا يشتركون في حكم بلادهم . وكان إعادة العمل بالديوان يعيد الاتصال المباشر بين السلطات الفرنسية ، وبين قادة المصريين ، ويسهل إعادة السكنى إلى النفوس ، والحالة الطبيعية إلى البلاد . وكان أمر الجنرال بونايرت بإعادة العمل بالديوان يعطيه معنى القوة ، إذ أنه هو الذي رسم أو منح ، هذه المنحة للمصريين . وكان الجنرال بونايرت محتاجاً لرضاء المصريين عنه ، حتى يتمكن من تنفيذ سياسته تجاه إنجلترا ، أو يتمكن على الأقل من القضاء على قوى المقاومة التي أخذت تواجهه . ولقد صدر الأمر بإعادة الديوان في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، أى في الوقت الذي أخذ فيه في الاستعداد لحلة سوريا ، وبعد أن كان قد تعطل لمدة شهرين .

ولقد وضع الجنرال بونايرت للديوان الجديد نظاماً جديداً ، فجعله مؤلفاً من هيتين : الديوان العمومى ، وهو الذى يسميه بونايرت بالديوان الكبير ، والديوان الخصوصى .

أما الديوان العمومى فإنه قد أصبح يتكون من ٦٠ عضواً ، عينهم الفرنسيون تمينا من بين أعيان المصريين ، ويمثل طبقاتهم ؛ وكان يجتمع بناء على دعوة حاكم القاهرة ، ولمدة ثلاثة أيام ، ثم ينفض ، ولا يجتمع ثانياً إلى بدعوة من نفس الحاكم . وقد اشتمل هذا الديوان على ١٤ من العلماء والمشايخ و ٢٦ من التجار والصناع و ١١ من الرجال العسكريين ، و ٢ من مشايخ الأخطاط و ٤ من

الاقباط و ٣ من الأجانب . وكان الجنرال بونايرت يرغب في جعل هذا الديوان هيئة تمثل سكان القاهرة ، وتمثل قطاعات الرأى العام الموجودة فيها .

أما بالنسبة للديوان الخصوصى ، فقد نص أمر التأسيس على أن يقوم أعضاء الديوان العمومى بانتخاب ٤ أعضاء من بينهم ، لكي يكونوا الديوان الخصوصى ؛ ولكن تشكيل هذا الديوان لا يتم إلا بتصديق القائد العام . وكان هذا الديوان الخصوصى أن يجتمع يومياً ، وانظر في مصالح الناس ، وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم . ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية . (١) ولقد إنتخب هذا الديوان الخصوصى شيخ الشرفاوى رئيساً والشيخ مهدى سكرتيراً ، وتميّنت روائب شهرية لأعضائه . ولاشك في أن السلطات الفرنسية قد تدخلت في إنتخاب هذا الديوان الخصوصى ، وأعلى الأقال في إنتخاب أو تعيين الأعضاء الأوربيين فيه . ولقد أصدر هذا الديوان بياناً للشعب ، في ٢٨ يناير سنة ١٧٩٩ ، يحث فيه على إلزام الهدوء والسكينة ، ويعلمه فيه أن بونايرت قد عفا عفواً كاملاً عن كل ما قام به الثوار ، وأنه سيعمل على رفع المظالم ، وإجراء المشاريع التى تزيد من رفاهية البلاد . وذكر هذا البيان أن الجنرال بونايرت سيقوم بفتح الخليج الموصل من النيل إلى بحر السويس ، إشارة إلى المشروع الخاص بوصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر . وكان الجنرال بونايرت قد عاد في ذلك الوقت من السويس ، التى تعتبر رحلته إليها نقطة ثانية أساسية ، بعد إعادة العمل بالديوان ، للإستعداد للحملة على سوريا .

ولاشك في أن رحلة الجنرال بونايرت إلى السويس كانت تعنى تفكيره في ضرورة تأمين هذه المنطقة ، وبصفتها قاعدة السيطرة على البحر الأحمر ، وربما السيطرة كذلك على الموانئ الحجازية ، التى كانت تزود المقاومة في الصعيد بالرجال والأسلحة . كما كانت السويس هى مفتاح الهند ، وبداية الطريق البحرى الموصل إلى

(١) عبد الرحمن الرافى : تاريخ الحركة القومية - ج ٢ - ص ١٨٠ - م ٢٢

الإمبراطورية البريطانية في الشرق ، والتي كان قد جاء إلى مصر من أجل محاربتها وضربها . وتم إحتلال القوات الفرنسية السويس في بداية شهر ديسمبر سنة ١٧٩٨ ؛ ولقد هاجر منها الكثير من أهلها ، وذهبوا إلى الطور ، أو إلى التجاوا إلى المربان ، عند سماعهم بقرب قدوم القوات الفرنسية . ونهب الفرنسيون ما وجدوه في هذه المدينة من البن والسلع والأمتعة ، وخربوا الكثير من البيوت في المدينة ، حتى تدخل الجنرال بوناپرت بنفسه ، وأمر بوقف هذه العمليات . ووصل الجنرال بوناپرت بنفسه إلى السويس في يوم ٢٦ ديسمبر ، وإصطحب عدد من القواد ، وكذلك عدداً من العلماء أعضاء المجمع العلمي ، وأيضاً كبير تجار القاهرة ، السيد أحمد المحروقي ، وكاتب جمرك البحار ، إبراهيم أفندي . وتوجّب الجنرال بوناپرت حول السويس ، وحاول إستطلاع آثار ترعة الفراعنة القديمة ، وخليج أمير المؤمنين ، وعهد إلى المهندس لبير ، كبير مهندسي الطرق والكبارى ، بدراسة مشروع حفر ترعة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، وكتابة تقرير عن ذلك . ثم عاد إلى القاهرة في يوم ٦ يناير سنة ١٧٩٩ .

وبعد إعادة العمل بالديوان ، وزيارة السويس ، إستعد الجنرال بوناپرت للخروج على رأس حمله إلى سوريا .

وكان الجنرال بوناپرت قد علم ، وهو بالسويس ، باحتلال جنود أحمد باشا الجزائر والى عكا لقلعة العريش يوم ٢ يناير . وكان هذا الاحتلال دلالة على تقدم طلائع الجيش العثماني صوب مصر ، إذ أن هذه المدينة كانت أولى المدن المصرية . وبعد إتفاق الدولة العثمانية مع روسيا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، تحالفت مع إنجلترا في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ . وعلم الجنرال بوناپرت بذلك ، فقسم على ضرورة مهاجمة أعدائه قبل أن يهاجموه ، خاصة وأن إجتياز العثمانيين لبرزخ السويس كان يهدد بأن يهرج مركزه في وادي النيل ، إذ أنه سيجدد في



نفوس المصريين الأمل في هزيمة الجيش الفرنسي ، وقد يدفعهم إلى الثورة من جديد . وهكذا كان قرار الجنرال بوناپرت بالقيام بحملة على سوريا يدخل في نطاق تآميت أقدام الفرنسيين في مصر نفسها ، وإرغام الدولة العثمانية على الاتفاق معه ، وإتخاذ سوريا كمواقع للدفاع عن مصر ، ومنع الأسطول البريطاني من أن يتمكن منها . ولا شك في أن سيطرة الجنرال بوناپرت على سوريا ، كانت ستؤدي إلى إنشاء كتلة قوية من الأقاليم العربية ، قد تمتد إلى جبال طوروس ، تحت سيطرة الفرنسيين ، الأمر الذي يظهر الجنرال بوناپرت صاحب مشروع كبير لإنشاء دولة عربية .

ونسب المؤرخون إلى الجنرال بوناپرت ، في هذه المرحلة من حياته ، العمل على تحقيق مشروعات ضخمة ، للوصول إلى الهند ، برياً ، والتعاون مع تيمور صاحب سلطان ميسور ، لإخراج البريطانيين منها ، ومواصلة الزحف شمالاً في سوريا ، ثم في آسيا الصغرى والبلقان ، حتى يستولى على قينا . ويعود إلى فرنسا من الشرق بعد أن يسيطر على أوروبا . ولم تمكن مثل هذه المشروعات خيالية ، وكان الإكتندر قد وصل إلى الهند منذ ثمانية عشر قرناً . ولكن المهم هو أن هذه المشروعات كانت مجرد مشروعات ، ولم تستند إلى دعائم تاريخية لإثباتها ، أو للعمل على تحقيقها . ولذلك فأننا نعتبر أن الحملة على سوريا تدخل في نطاق الحملة الفرنسية على مصر نفسها .

وكان الجنرال بوناپرت يخشى من قيام الثورة في القاهرة بعد خروجه منها ، فأمر بتقوية فلاع العاصمة ، وإمدادها بالمدافع والذخائر والمهمات . وزاد الجنرال بوناپرت من تودده إلى الأهالي ، وقرر أن يصطحب معه أربعة من أعضاء الديوان ، هم الشيخ الفيوى ، والشيخ الصاوى ، والشيخ العريشى ، والشيخ الدواخلى ، ومعه قاضى القضاة التركى إبراهيم أدم أفندى ، وأمير الحج

معطى بك ، نائب الوالى التركى السابق . وربما كان ذلك لى يظهر أمام المصريين أن أعضاء الديوان يوافقون على حلتة على سوريا ، أو ربما كان بغرض إستخدامهم رسلا لنظام مع أهالى سوريا ، أو مع السلطات العثمانية ؛ وإن كان بعضهم قد انفصل عن الحملة أثناء سيرها ، وقبل الخروج من حدود مصر . وإجتمع الجنرال بونايرت بأعضاء الديوان ، وأقهمهم أن هدف حملة سوريا هو محاربة المماليك ، وفتح طريق التجارة مع الشام ، وذكر لهم أنه لن ينيب إلا شهر واحد ثم يعود ، وطلب إليهم أن يعملوا على ضبط الأهالى حتى لاتقع الفتن مع العسكر السابقين بمصر . كما ظهر تودد الجنرال بونايرت من المصريين من الإحتفالات التى أقامها بمناسبة رؤية هلال شهر رمضان ، الذى جاء يوم ٦ فبراير سنة ١٧٩٩ ، والى إستمرت لمدة أربعة أيام . وفى اليوم التالى لهذه الإحتفالات ، خرج الجنرال بونايرت من القاهرة للحاق بقوانه التى كانت قد بدأت فى الزحف صوب الشرق .

وبدأت العمليات العسكرية بالمعركة التى وقعت فى العريش بين الفرنسيين والجيش العثمانى . وكانت معركة عنيفة ، إنتهت فى يوم ١٥ فبراير بهزيمة العثمانيين ، وإن كانت قلعة العريش نفسها قد إستمرت فى المقاومة ، ولم تسلم إلا فى يوم ٢٠ . ثم واصل الفرنسيون زحفهم شمالا ، فاستولوا على خان يونس ، ثم على غزة ، دون مقاومة تذكر ؛ وإستولوا فى يوم ٢٨ فبراير على الدد والزملة ، ثم وصلوا أمام يافا يوم ٣ مارس وقام الجيش العثمانى الموجود فى هذه المدينة مقاومة عنيفة ، فقدوا فيها ما يقرب من أثنى قتيلى ، وإنتهت يوم ٧ مارس بدخول الفرنسيين المدينة ، وبإعمالهم السيف والشاربى كل من وجدوه بها . ونهب الجنود الفرنسيون مدينة يافا ، وإرتكبوا فيها الذنائع ، وإستمر القتل والنهب فيها لمدة يومين ، حتى اضطرت القيادة إلى الأمر بقتل بعض الجنود الفرنسيين

لإعادة النظام . وينسب المؤرخون إلى الدماء التي سفكت في يافا ، والجثث التي تركت في الشوارع لمدة أيام ، مسألة إنتشار الوباء بين الجنود ، وهو الذي سيضطر الحملة ، مع غيره من الأسباب ، إلى العودة من سوريا . والواقع أن هذا الوباء كان قد بدأ في الظهور في دمياط بين جنود الفرقة التي شاركت في حملة سوريا . وأدى إنتشار الوباء إلى زيادة إنتشار الفرع بين الجنود . وبذل الجنرال بونايرت مجهودات ضخمة لإعادة رفع الروح المعنوية . وبعد إنتشار الوباء وقعت مأساة أخرى . ذلك أن ثلاثة آلاف من الجنود العثمانيين كانوا قد سلبوا لفرنسيين كأسرى حرب ؛ ولكن الجنرال بونايرت فكر طويلاً في أمرهم ، ثم أمر بإعدامهم جميعاً رمية بالرصاص ، مدعياً عجزه عن إطعامهم ، وعن حراستهم ، في بلاد بعيدة عن قواعده ، ولم يستتب له الأمر فيها بعد . فساقوا هؤلاء الأسرى إلى شاطئ البحر ، وأعدموم جميعاً رمية بالرصاص . وأثارت هذه الطريقة الوحشية روح السخط والانتقام في نفوس الجنود العثمانيين الباقين في سوريا ، وبخاصة تلك الفرق التي كانت موجودة في عكا . وأدركوا أن مصيرهم سيكون الإعدام في حالة إستسلامهم ، فاستسلموا في الدفاع عن مدينتهم ، واستماتوا للمحافظة على أسوار عكا .

ولقد وجد الجنرال بونايرت في مدينة يافا بعض المصريين ، نحو أربعائة ، فاستنهم من القتل . وكان من بينهم السيد عمر مكرم ، نقيب الأشراف ، الذي كان قد هاجر من مصر بعد موقعة الأهرام . فأكرمه الجنرال بونايرت ، وأعادته إلى القاهرة ، عن طريق دمياط ، ثم مع النيل إلى بولاق . ولقد قابله المصريون أحسن مقابلة في القاهرة . أما بقية المصريين الذين وجدهم الجنرال بونايرت في يافا ، فانه حاول تجنيدهم في القوات الفرنسية ، ولكنهم رفضوا ، فأمر بإعدامهم إلى مصر .

ولقد غم الفرنسيون مغام كثيرة في مدينة يافا ، وبخاصة من المدفعية والذخائر ، واستخدموا ذلك في عملية حصارهم لعكا . وأبلغ الجنرال بونايرت نبأ انتصاره في يافا إلى الديوان في القاهرة ، وأثر ذلك على معنوية المصريين الذين لم يتوقعوا انتصار الفرنسيين بهذه السرعة . وأبلغ الجنرال بونايرت الديوان أنه قتل في يافا أربعة آلاف من جنود الجزائر باشا ، ولكنه لم يذكر لهم أمر قتله للأسرى .

وبعد يافا ، استولى الفرنسيون على حيفا دون مقاومة . ثم وصلوا أمام عكا ، وبدأت عملية الحصار يوم ١٩ مارس ؛ ثم استمر الفرنسيون في ضربها بالمدفعية ، دون أن يتمكنوا من الاستيلاء عليها . ولانسحب الجنرال بونايرت عن أسوارها ، وكان ذلك أول عملية انسحاب يقوم بها . ولكنه سرعان ما خشى من أن يؤثر الانسحاب على معنوية جنوده ، فعاد إلى حصارها من جديد ، وحاول اقتحامها في أول أبريل . وتمكنت المدفعية من فتح ثغرة في الأسوار . ولكن المدافعين استمروا في منع الفرنسيين من المرور منها ، الأمر الذي أدى إلى فشل الهجوم الثاني . واتخذ استمات أحد باشا الجزائر في الدفاع عن مدينته ، وساعده على المقاومة وجود الأسطول الإنجليزي بقيادة السير سيدنى سميث أمام الميناء ، وقيام هذا الأسطول بمنع وصول مدافع الحصار إلى الفرنسيين بطريق البحر . بل أن الأسطول البريطاني كان قد أسر السفن الفرنسية التي حملت المدفعية والذخائر واتجهت بها صوب سواحل سوريا ، وسلمها إلى أحد باشا الجزائر الذي دافع بها عن عكا أمام الفرنسيين .

وفي أثناء حصار الجنرال بونايرت لمدينة عكا سارت بعض القرى الفرنسية واحتلت صند وصور وطبرية . وانتصرت على الجيش التركي في موقعة تل طابور في شهر أبريل . ولكن هذه الموقعة الأخيرة لم تغير من الموقف العسكري ، فاستمرت بقية الجيش كانت تحيط بمدينة عكا ، ولا تمكن من الاستيلاء عليها .

ولقد استمر الحصار لمدة تزيد على شهرين ، وعجز الفرنسيون عن إقتحام عكا . وتداول الجنرال بونايرت مع قواده ، في أمر الوفاء ، والخسائر التي لحقت بالخلقة في الضباط والقواد ، وإستحالة مجيء مدد من مصر ، في الوقت الذي وصلت فيه الامدادات إلى أحد باشا الجزائر ، وتزايد نقص الذخائر والأسلحة والمؤونة لدى الفرنسيين ؛ هذا علاوة على معرفة الجنرال بونايرت بأن الباب العالي كان يعد حملة أخرى قوية ينزل بها إلى الاسكندرية ، ويحارب بها بقية القوات الفرنسية الموجودة في مصر ، في الوقت الذي يشغل فيه أحمد الجزائر الجزء الأكبر من قوات الجنرال بونايرت أمام أسوار عكا ؛ وعلم الجنرال بونايرت كذلك بقيام الدولة العثمانية بمشرد كبيرة في رودس ، وعلى سواحل الأناضول ، للإستعداد لغزو مصر ؛ كما علم بتجدد الاضطرابات في مصر ، وتجدد المعارك في الصعيد ، وخروج أمير الحج ، ولشوب ثورة المهدي في البحيرة ، وظهور البوارج الانجليزية في البحر الاحمر وإقتربها من السويس ؛ هذا علاوة على سماعه بسوء الأوضاع في أوروبا نفسها ، وضد مصلحة فرنسا . وكانت كل هذه الأسباب تدفع الجنرال بونايرت إلى ضرورة إتخاذ قرار بالإسحاب من أمام أسوار عكا . وإذا كانت سفن الحملة الفرنسية قد غرقت في مياه أبي قير ، إلا أن ذلك لم يحدث في وجود الجنرال بونايرت . أما عملية ارتداده عن عكا فكانت تمثل هزيمة له أمام قوات شرقية ، أو قوات وطنية ، وكان هذا العامل يقلل من هبة الجنرال بونايرت في أعين الوطنيين .

ولقد بلغ عدد خسائر الفرنسيين في حملة سوريا ما يزيد على ألفي قتيل ، علاوة على ألف ماتوا بالأمراض ، و ٢٥٠٠ جريح ومريض ؛ وهي خسارة جسيمة بالنسبة لعدد جنود الحملة . ولكن الجنرال بونايرت حاول أن يشد من عزيمته جنوده ، في الوقت الذي إستعد فيه للإسحاب والعودة إلى مصر ، وذكر الجنود

أنهم قاموا بأعمال مجيدة ، لصدهم هجوم يأتي من الشرق ، وعليهم أن يقوموا بأعمال أخرى ، ويكتسبوا المجد والفخر ، يصدهم هجمات تأتي من الغرب . ووزع الجنرال بوناپرت منشوراً بذلك على الجنود ، في يوم ٢١ مايو ، بعد أن أخذ كل استعداداته للإسحاب . وحاول الجنرال بوناپرت في نفس الوقت أن يستر فشله أمام عكا عن المصريين ، ويظهر أمامهم بظهر المنتصر الذي أدرك أنه دافعه من حمله على سوريا .

وانسحبت القوات الفرنسية من عكا إلى يافا ، ثم واصلت الانسحاب ، وسار معظم القواد على الأقدام ، وتركوا خيولهم لنقل الجرحى والمرضى . وغرب الفرنسيون مدفيعتهم ، نظراً لصعوبة جرها ، وأغرقوا بعض قطع منها في البحر . كما ألقوا كميات كبيرة من القنابل والذخائر ، واستخدموا عربات المدافع في نقل المرضى والجرحى . ونسف الفرنسيون حصون يافا ، ثم حصون غزة ، حتى لا يفيد منها العثمانيون في زحفهم على مصر . وبعد وصول الفرنسيين إلى المريش وعوا القلعة الموجودة هناك ، باعتبارها مفتاح مصر ، أو المعقل الآمن لها من الجهة الشرقية ، وترك بوناپرت فيها بعض القوات الفرنسية ، وبعض قطع المدفعية والذخائر . ثم واصل انسحابه صوب القاهرة ، عن طريق الصالحية وبليس . وعاد الجنرال بوناپرت إلى القاهرة ، بعد أن غاب عنها ١٢٥ يوماً ، وعاد إليها لكن يواجه قوات أخرى للقاومة من جانب المصريين في كل من الصعيد والدلتا ، وكانت تهدد أمن القوات الفرنسية في مصر نفسها .

#### ٤ - استقرار المقاومة :

كانت القاهرة قد عاشت أياماً هادئة بعد خروج القوات الفرنسية صوب الشام . ولكن هذا الهدوء كان مؤقتاً ؛ ورغم مجيء الأتباع ياتتصار الفرنسيين واستيلائهم على يافا ، فإن بوادر الروح المداينة قد ظهرت من جديد تجاه

الفرنسيين . وتطور الأمر إلى اشتداد حركة المقاومة من جديد في ثلاث مناطق من البلاد : هي منطقة الشرقية ، ومنطقة البحيرة ، وفي الصعيد .

أما في منطقة لشرقية ، فإن العلاقات أخذت تتأزم بين الفرنسيين والآهالي ، إبتداء من أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد فرضوا بعض الاتاوات على بعض القرى ، وأرسلوا جنودهم لمصادرة الجبال والخمير والماشية ؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الاشتباكات ، وخاصة قرب بردين . ولقد تجمع الآهالي في هذه المنطقة لمقاومة عمليات المصادرة ، وأجبروا إحدى الكتائب الفرنسية على الرجوع ، ولكن الكتيبة عادت بعد يومين معززة بكتيبة أخرى ؛ وحين إقربت القوات من القرية قابلها الآهالي بطلقات الرصاص فبدأت المعركة المسلحة . وأسرع الفلاحون من القرى المجاورة لمساعدة جيرانهم ، وخشى الفرنسيون من أن يقوموا بين نارين ، فاضطروا إلى التقهقر ، الذي كان يشبه القرار ، وتعقبهم الآهالي ، وأنزلوا بهم الكثير من الخسائر . ورفعت هذه المعركة من الروح المعنوية لدى الفلاحين ، وزادت من إشعال روح المقاومة ، حتى أن الآهالي عزموا على مهاجمة بليس نفسها .

ولكن القيادة الفرنسية خشيت من إستفحال الأمر ، فأرسلت القوات الكبيرة ، المعززة بالمدمعية ، إلى هذه المنطقة في يوم ١٦ مارس . ودارت موقعة ثائية ، إنتهت بإحتلال القرية ، ونهبها ، وسفك دماء أبنائها ، وإضرام النار فيها . وأنزل الفرنسيون نفس هذا الانتقام بالقرى المحيطة ببردين ، وبخاصة قرية الزنكلون .

ومع ذلك فإن حركة المقاومة قد إستمرت في منطقة الشرقية . وكان مصطفى بك ، أمير الحج ، ونائب الوالي التركي السابق ، قد تخلف في هذه المنطقة عن الحاق بقوات الجنرال بوتنبرت عند خروجها في حلنها على الشام ، وتعلل بفقد

جاءه ، وبقة الأمن على الطرق . وسرعان ما أعلن تمردَه على السلطات الفرنسية ، وأخذ يعمل على نشر الدعوة إلى الثورة ، ومعه القاضي التركي والشيخ الفيومي . وإمتدت الثورة وروح المقاومة من الشرقية إلى الدقهلية ، وانضمت إلى مصطفى بك جموع كبيرة من الأهالي ، بلغت الآلاف ، إنتقل على رأسها من قرية إلى أخرى ، حتى وصل تجاه ميت غمر في يوم ٢٥ مارس سنة ١٧٩٩ . ومرت في النيل في ذلك الوقت بعض السفن الفرنسية ، التي كانت تحمل المؤن والذخائر ، وتمرحسها سفينة مسلحة ، في طريقها إلى دمياط ثم إلى الشام ، فهاجم الأهالي هذه السفن ، واستولوا عليها ، وقتلوا من كان بها من الفرنسيين . وعادت السفينة المسلحة إلى القاهرة ، وعليها كثير من الجرحى . وكانت غنيمة الأهالي كبيرة ومهمة وخطيرة ، وتهدد بأشغال نار الثورة ، وباشتداد ساعد المقاومة بدرجة أعظم .

وكانت هذه الثورة تهدد بالانتشار في منطقة وسط الدلتا ، وفي وقت غاب فيه الجنرال بوناپرت في الشام ، وانشغلت فيه قوات الجنرال ديزيه في الصعيد . فعملت السلطات الفرنسية في القاهرة كل ما في وسعها لتضييق الخناق على هذه الحركة ، فاستعانت بالديوان لوزل مصطفى بك من إمارة الحج ، على أساس أن القوات الموجودة معه معينة لحراسة المحمل والحجاج ، وأنه أساء استخدامها ؛ ثم قبضت على وكيله في القاهرة وصادرت ممتلكاته . ولم تشهد هذه السنة خروج الحجاج من مصر ، ولا إرسال الكسوة والعمره ؛ وهذا لم يقع نظيره في هذه القرون ، ولا في دولة بني عثمان ، والأمر لله وحده . وأعدت سلطات القاهرة القوات العسكرية للخروج وإخضاع مصطفى بك ، ولكن هذه القوة ظلت تتعقبه من مكان لآخر ، دون أن تلحق به ، ويبدو أنه قد ترك مصر إلى الشام . وتجددت عملية المقاومة في منطقة القليوبية ، والمنطقة المحيطة بميت غمر ،



غخذ لآخر شهر مايو ، وهاجم الأهالي سفينة حربية فرنسية ، واستولوا عليها ، وغنموا منها بعض المدافع ، وقتلوا بحارها . وأسرت القوات الفرنسية الموجودة في المنوفية الى مكان الحادث ، وأخذت في تعقب الأهالي ، واشتبكت معهم في معركة حامية ، بالقرب من كفور نجم ، في ٥ يونيو سنة ١٧٩٩ . وقتل في هذه المعركة الكثير من الأهالي . وحين عاد الجنرال يونابر من سوريا ، أمر بإقامة حصنين في كل من ميت غمر والمنصورة ، حتى يثبت دعائم الحكم الفرنسي هناك ، ويتمكن من القضاء على المقاومة بقوة الحديد والنار .

أما في منطقة غرب الدلتا ، فإن المقاومة قد اشتد ساعدها بعد خروج الحملة الفرنسية على الشام بشكل واضح . وكانت سفن الأسطول البريطاني قد قامت بضرب الاسكندرية ورشيد ، واستمرت في محاصرة المنطقة الساحلية الموجودة بين هاتين المدينتين طوال شهر فبراير . وأدى ذلك الى إشتداد ساعد المقاومة ، وانتشار الإشاعات عن قرب مجيئ الأتراك . وأخذ الأهالي في المنطقة المجاورة لرشيد في مهاجمة السفن الفرنسية . وفرض الفرنسيون غرامة حربية على المنطقة ، ولكن الأهالي لم يدفعوها كاملة ؛ فخرجت الحملات العسكرية لجمع هذه الغرامة بالقوة . ووقعت في أثناء ذلك الوقت معارك كثيرة بين الفرنسيين والأهالي ، وعند كثير من القرى .

واشتد ساعد المقاومة في منطقة البحيرة عند نهاية شهر أبريل ، وأخذت روح الثورة تنتشر في كل الإقليم ، وبشكل أظهر إقليم البحيرة على أنه أشد خطرا على الحملة الفرنسية من منطقة الشرقية . وظهر في البحيرة في ذلك الوقت أحد رجال الغرب ويدكرون أنه جاء من درنه ، ويلقبونه بالمهدي ، وحث الناس على قتال الفرنسيين . وانضم اليه كثير من الأهالي ، علاوة على عربان أولاد علي . وهجم على مدينة دمنهور في ليلة ٢٤ — ٢٥ أبريل ، وفاحاً الحامية الفرنسية الموجودة

فيها ، وقتل كل رجلاها . وكان لهذا الانتصار أثيراً كبيراً على روح المقاومة وزيادة انضمام الاهالى اليها ، واتساع منطقة عملها حتى سيطرت على الإقليم المجاور لرشيد ، وهددت بامتداد المقاومة لمنطقة وسط الدلتا . وحين وصلت القوات الفرنسية الى دمنهور ، خشيت من أن تنقب قوات المهدي ، فحسنت داخل القلاع التي كان الفرنسيون قد بنوها في الرحمانية ، انتظاراً لحجى المدد من الاسكندرية . واشتبك هذا المدد مع قوات المهدي قرب دمنهور ، في معركة استمرت خمس ساعات ، واضطر بعدها الفرنسيون إلى العودة إلى الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من تجدة القوة الموجودة في الرحمانية . وظلت هذه القوة في مكانها ، إلى أن وصلتها إمدادات أخرى ؛ فسارت والتفت بقوات المهدي عند سنهور يوم ٢ مايو ، حيث وقعت معركة حامية .

وقدر الفرنسيون قوات المهدي في هذه المعركة بخمسة عشر ألف مقاتل من المشاة ، وأربعة آلاف من الفرسان . واستمر القتال فيها مدة سبع ساعات . وأخذ شكل الالتحام ، أو المجزرة . وكانت من أفضح المعارك التي عاينها القوات الفرنسية في مصر ، وأبدى فيها المغاربة والعرب والفلاحين شجاعة يعجز القلم عن وصفها ، واستخفافاً بالموت أذهل الفرنسيين أنفسهم . ولكن المعركة دارت بين قوتين غير متكافئتين ، من حيث التنظيم ، وقوة التسليح ، وقوة النيران . واستمرت المعركة حتى سقط الليل ، وكانت مربعات الجنود الفرنسية قد غارت قواها من طول المعركة ، رغم إعتادها على مدفعية قوية . أما الوطنيون فإنهم ركبوا المدفع الوحيد الموجود معهم ، والذي كان قد غنموه من دمنهور ، على إحدى العربات التي كانت تجرها الثيران ، وأحسنوا إستخدامه إلى أقصى درجة ممكنة . وحاول الفرنسيون أن ينسحبوا صوب الرحمانية ، ولكن حشود الوطنيين كانت تسد أمامهم الطريق ؛ فاضطروا لإقتحامها بمربعاتهم ، وقد ركبوا المدافع على رؤوس

المربع لإقتحام هذه الجيوب، وتمت عملية الانسحاب بنحائر قاذحة . ولقد خسر الوطنيون في هذه المعركة ما يقرب من أثنى قتيل، وكان ثمتا باعظا لإنتصار مؤقت، ينجح الفرنسيين على الإنسحاب إلى الرحامية . ولكنه كان إنتصارا على أى حال ، ومنعوا الفرنسيين من الوصول إلى دمنهور . وحاول المهدي أن يهاجم بعد ذلك الرحامية ، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها ، نتيجة لقوة الاستحكامات التي كان الفرنسيون قد أنشأوها هناك .

وأسرعت سلطات القاهرة بإرسال قوات من منطقة شرق الدلتا ، ووسطها، إلى إقليم البحيرة ، وتركزت هذه القوات في الرحامية ، ثم أخذت في الزحف على دمنهور ، التي إنسحب منها الثوار، واحتلتها القوات الفرنسية، وأعمت فيها السيف والثار ، وقتلت فيها كثيرا من الأهالي ، ودمرت كثيرا من البيوت . وأراد الفرنسيون أن يطبعوا هذه المدينة بطابع الغضب والانتقام ، فأحرقوا مساكنها بالنار ، وقتلوا كل من وجدوه من الشيوخ والنساء والأطفال ، بمجد السيف ، وفي اليوم التالي كانت دمنهور ركاما من الأحجار السوداء ، إختلطت بها أشلاء الجثث ودماء القتلى .<sup>(١)</sup> وبعد هذا الانتقام سلمت المدينة لفظائع النهب ، التي أعترف بها كل من كتب مذكرات ، من ضباط وقواد الحملة .

وحاولت القوات الفرنسية تمقيب المهدي حتى حدود البحيرة ، وذكر بعض المؤرخين أنه قد قتل ، وإن كان البعض الآخر قد ذكر أنه ظهر في القاهرة ، وأتت ثورتها الثانية ، وأنه كان يمرض الناس على القتال ، وذكروا أن اسمه هو «ولاي محمد ، أو المولى محمد .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا بذلك من إزوال خطرية قوية بالمقاومة في

---

(١) عبد الرحمن الراعي : تاريخ الحركة القومية . ص ٥٩ .

عن : التاريخ العلمى والحرب للحملة الفرنسية - الجزء الخامس .

منطقة غرب الدلتا، إلا أن أنباء الانتصارات الأولى لقوات المهدي ، أو المولى محمد ، كانت تشد من عزيمة المقاومة ضد الفرنسيين في إقليم الصعيد ، وبدرجة أن بعض البكوات المماليك كانوا قد عزموا ، بعد إسئلته على دمنهر ، إلى ترك الواحات الخارجة ، التي كان يقيمون بها ، وعلى المنجى للعمل معه في دمنهر .

أما في الصعيد فإن قوات الفرنسيين كانت موزعة على خطوط طويلة، وكانت ترتكز على المدن التي تعسكر بها الحاميات . وكان من الصعب على الفرنسيين القضاء على المقاومة في هذه المنطقة التي تمتد لما يقرب من ألف كيلو متر . وكانت نفوس أبناء الصعيد متبردة ، وتميل بطبعها إلى المقاومة ، هذا علاوة على أن المعارك السابقة تركت أحمقا كثيرا ، ورغبة في الانتقام والثأر . وكان هناك عرب الصحراء الشرقية . والعرب القادمون من الحجاز من جانب ، وبقايا قوات المماليك من جانب آخر ، تساعد على استمرار روح النزال في هذا الإقليم .

وكان الجنرال ديزيه قد أبلغ الجنرال بوناپرت قبل خروجه إلى سوريا . بسوء أحوال القوات الفرنسية في الصعيد ، وبانتشار روح الفرء في كل مكان ؛ وطالب بإرسال الذخائر ، وبجميع قوات كبيرة في أسبوط ، وبجميع قوات أخرى في المنيا ، حتى يتمكن من تأمين الملاحة على النيل . ولما كان الجنرال بوناپرت يستعد للخروج إلى الشام في ذلك الوقت، فإنه لم يتمكن من تزويد الجنرال ديزيه بعدد كبير . وظهرت المقاومة قرب طهطا من جديد ، في أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، فسارت إليها إحدى الفرق الفرنسية، التي لالتقت عند الصوامع بما يقرب من ثلاثة آلاف من الفلاحين وكانت موقعة ، إنصهرت فيها القوات الفرنسية، بعد أن دفعت الأهالي صوب النيل، وقتلت منهم ما يقرب من الألف ، بين قتيل وغريق ولكن أسطولا فرنسيا ، من إثنتي عشر قطعة ، سار في النيل يحمل المؤن والذخائر لهذه الحملة ، إشتبك معه الأهالي ، وأطلقوا عليه الرصاص . ولكن العرب والمصريين

تجمعوا ، ونزلوا في النيل سياحة ، وهجموا على السفن ، واستولوا عليها عنوة ، وأفرغوا شحنتها من الذخائر على شاطئ النيل . وكانت إحدى السفن الحربية الفرنسية ، وهي سفينة الجنرال بونايرت الخاصة ، تسير مع هذا الأسطول الصغير ، ووجهت مدافعها صوب الأهالي ، فحاولوا أسرها بنفس الطريقة ، الأمر الذي أجبر قائدها على نفسها ، حتى لا تقع في أيدي الثور . وخسر الفرنسيون في هذه الموقعة ما يقرب من خمسمائة قتيل من الجنود والبحارة ، وكانت أكبر خسارة نزلت بالفرنسيين في المعارك التي خاضوها في مصر .

وعند قطع ، وقعت موقعة أخرى بين الفرنسيين والمصريين ، في يوم ٨ مارس سنة ١٧٩٩ ، وكانت معركة شديدة ؛ وإن كان الأهالي قد اضطروا إلى الانسحاب بعدها إلى أبنود ، متحصنين في كل قرية من القرى التي تصادفهم ، مستخدمين في ذلك قطع المدفعية التي كانوا قد استولوا عليها من سفن الفرنسيين . وشعر الفرنسيون لأول مرة بشدة ليران مدفعيتهم عليهم ، وهي في أيدي الخصوم . فعمد الفرنسيون إلى الاستيلاء على هذه المدفعية ، حتى يتمكنوا من السيطرة على الموقف ، واستمرت موقعة أبنود أيام ٨ و ٩ و ١٠ مارس ، ودار جزء منها في طرقات القرية وبيوتها ؛ ولم يتمكن الفرنسيون من السيطرة على الموقف إلا بعد أن أشعلوا النيران في القرية ، التي تحولت إلى أكوام من الخرائب . ومع ذلك فقد استمرت المقاومة ، وتحصن المصريون في إحدى البيوت التي كانت لأحد الماليك ، وفي أحد المساجد المجاورة ، واستمرت المعركة حتى الليل . وفي صبيحة اليوم التالي استخدم الفرنسيون النار وسيلة فعالة لإجبار المصريين على الخروج من المواقع التي كانوا قد تحصنوا فيها وحين إقتحموا القعر ، وجدوا فيه ما يقرب من الثلاثين ، أنقذتهم الجراح ، وإن كانوا قد استمروا في المقاومة . وإسترد الفرنسيون مدفعيتهم ، واستولوا هناك على ستة أعلام ، كانت بعضها لرجال

الحجاز . ولم يقل عدد القتلى من المصريين في هذه المعارك عن ٥٠٠ أو ٦٠٠ قتل . ودامت هذه المعارك أطول وقت لمركة غاضبا جيش الشرق في مصر ، إذ أنها إستمرت لمدة ٧٢ ساعة متواصلة .

ولا شك في أن مثل هذه المعارك لم تكن تسهل على الفرنسيين أمر الانضمام مع المصريين ، وكان على الفرنسيين أن يأخذوا حذرهم في كل لحظة من لحظات وجودهم في مصر العليا . وإستمر الاهالي مع من إنضم إليهم من العرب والماليك يجمعون قلوبهم ، هنا وهناك ، نزال المصريين ، والآخر بشارهم منهم . ولم تكن إحدى المواقع تنتهى ، إلا لى تبدأ موقعة أخرى . وكان من الصعب على الفرنسيين سحق هذه المقاومة ، إلا بإزالة ضربات عنيفة بالمصريين ، ولم تكن قوتهم العددية ، ولا المادية ، تسمح لهم بفرض مثل هذه السياسة ، على أهالي تمتد قراهم على خط يبلغ طوله ألف كيلومتر .

وكانت الوديان التي تصل وادى النيل بسواحل البحر الأحمر مراكز لنجمع عرب الحجاز ، وتجمع بعض الماليك معهم ، وخصوصاً رجال حسن بك المجداوى . ووقعت إحدى المعارك عند بئر عنبر ، قرب قنا ، في يوم ٢ أبريل ، وكانت شديدة كذلك ، وإنتهت بالنسحاب حسن بك المجداوى في طريق القصير . وإستمرت المعارك قرب جرجا ، في يوم ٧ أبريل ، التي حاول الاهالي أن يستولوا عليها ، وتكبدوا في ذلك خسائر جسيمة . ولكن الثوار تمكنوا من الاستيلاء على طهطا ، فعضرت إليهم إحدى الكتائب الفرنسية ، وإشتبكت معهم ، في يوم ١٠ أبريل ، في واقعة جبهة ، التي قاوم فيها الاهالي عدة ساعات ، وخسروا فيها ما يقرب من ثلاثمائة قتيل ، وإستخدم فيها الفرنسيون المدفعية ، وأشعلوا النار في القرية .

ثم إنسحبت قوات الاهالي بعد ذلك شمالا صوب أسيوط ، وعسكرت عند

بنى عدى ، التى تقع غرب منفلوط ، على الطريق المؤدى إلى الواحات ، والذى كان مراد بك مقياً بها . وتجمع هناك ما يقرب من أربعة آلاف بين مصرى وعربى وملوك ، ووصلت إليها القوات الفرنسية فى يوم ١٨ أبريل . ودارت هناك معركة حامية ، قتل فيها القائد الفرنسى ، واشتد ضغط الوطنيين على الفرنسيين ، واستمرت المعركة داخل المدينة ويوتها ، ولقى فيها الفرنسيون مقاومة عنيفة . واستمرت المعركة إلى الليل ، واستخدمت فيها المدفعية ، ولم يتمكن الفرنسيون مرة جديدة من الإستيلاء على القرية ، إلا بعد أن أشعلوا فيها النيران . وإختلف تقرير الفرنسيين لعدد القتلى فى بنى عدى ، فذكر البعض أن عددهم كان ألف ، وذكر الجنرال ديزيه أن عدد القتلى بلغ ثلاثة آلاف . وغنم الفرنسيون من هذه القرية الكثير .

وكانت مقاومة المصريين للفرنسيين تظهر فى كل وقت ، وفى كل بلدة وقرية من قرى الصعيد ، وبشكل يصعب على المؤرخ حصرها أو إعطاء هيكل عام عن تحركاتها . فلقى الفرنسيون مقاومة فى المنيا وفى بنى سويف وفى إطنبج ، وأظهر الفرنسيون فى كل ذلك تشدداً وقسوة ، ورغبة فى الانتقام ، وبشكل جعل أعداد القتلى من الأهالى تتجاوز الألف فى كل منها .

وكانت المنيا مركزاً لثورة عارمة ، امتدت لمدة ثلاثة أيام ، منذ ٢٣ أبريل ، وإشترك فيها الأهالى مع العرب ، ومع بعض المالك ، وهاجوا فيها معسكر الفرنسيين فى المدينة بكل شجاعة وإقدام ، وأجبروا الفرنسيين على إتخاذ موقف الدفاع ، والتحصن داخل البلد .

ولقد استمرت هذه المقاومة تستمد قوتها الأساسية من أبناء الصعيد ، ومن روحهم المعنوية المرتفعة ، ومن تصميمهم على المقاومة ، وإن كانت قد اعتمدت كذلك على عرب الحجاز وعرب الصحراء الشرقية ، الذين كانوا يفدون إلى

وادي النيل ، عن طريق الوديان الصغيرة المنتشرة في الصحراء الشرقية ؛ ويعتمدون أيضا على بقايا قوات المماليك التي كانت منتشرة في الصعيد ، والتي كانت تتركز بشكل أساسي في منطقة الواحات ، بقيادة مراد بك .

وفي الوقت الذي عمد فيه الفرنسيون على إخضاع الصعيد بالحديد والنار ، والذي إرتفعت فيه ألسنة الحرائق والنيران في قرى مصر العليا ، شرحت القيادة الفرنسية بخطة سواحل البحر الأحمر عليها ، إذ أنها كانت تقتل على ثغور تزود الصعيد بما يلزم المقاومة من رجال وأسلحة كانت تأتيها من الحجاز ، وكان وسع البحرية البريطانية كذلك أن تصل إلى هذه الثغور وتحصر القوات الفرنسية بين نارين ، من البحر المتوسط ، ومن البحر الأحمر . ولذلك فإن القيادة الفرنسية قررت إرسال حملة إلى القمير ، لإحتلال هذا الميناء وتحصينه ، ومنع ورود المدد منه إلى وادي النيل . وقد تم لفرنسيين إحتلال القمير في يوم ٢٩ مايو سنة ١٧٩٩ . وإعتبر الفرنسيون أن هذه العملية كانت نهاية المقاومة في الصعيد ؛ وإن كانوا قد نسوا أو تناسوا خطر المماليك في الواحات عظيم ، وكذلك خطر عرب الصحراء الغربية ، والعرب المغاربة ، على القوات الفرنسية في مصر . وكان من الصعب على الحملة الفرنسية ، وهي تسيطر بالكاد على الصعيد ، أن تسيطر كذلك على واحات الصحراء الغربية . وظل هذا الخطر مسلطاً على الفرنسيين في مصر ، وإن كانت فاعليته ضعيفة ، ويمكن لحطوره أن تتضح كقوة مساعدة ، في حالة وقوع أزمات أخرى للحملة الفرنسية ، أو خضوعها لضغوط عسكرية . وسرعان ما يحدث هذا الضغط ، ويواجهه الفرنسيون هذا الخطر ، مع نزول قوات حملة عثمانية في منطقة أبي قير في شهر يوليو سنة ١٧٩٩ .



## ٥ - معركة أبي قير البرية :

وكانت الدولة العثمانية تواصل استعدادها لإرسال حملة عسكرية الى مصر ، تهدف اخراج الفرنسيين منها . وحاولت أن ترسل هذه الحملة بحريا الى المنطقة الساحلية الممتدة بين الاسكندرية ورشيد ، والتي كانت تعتبر مدخل مصر الشمالى ، فى الوقت الذى استمرت فيه استعداداتها فى الشام ، لإرسال حملة برية أخرى على مصر من مدخلها الشرقى . وكان من حسن حظ الفرنسيين أن كان العثمانيون يشفقرون الى التنظيم الذى كان يحتم عليهم ارسال الحملتين فى نفس الوقت ، حتى يأخذوا الفرنسيين بين نارين . وجاءت الحملة العثمانية الى أبي قير ، قبل أن تتم الحملة الثانية استعداداتها فى سوريا .

ووصلت الحملة العثمانية تجاه أبي قير فى يوم ١١ يوليو سنة ١٧٩٩ ، وكانت بقيادة كوسه لى مصطفى باشا ، سر عسكر الرومىلى ، ونزلت إلى الساحل فى يوم ١٤ يوليو ، وكان عدد قواتها يصل إلى عشرة آلاف ، وبدأت فى محاصرة قلعة أبي قير ، وحجم لها أمر احتلالها فى يوم ١٧ .

ووصلت أنباء استيلاء العثمانيين على أبي قير إلى القاهرة ، ولم يكن الجنرال بوناپرت يعتقد فى إمكانية حدوثها بمثل هذه السرعة . وكان فى وسع الأتراك أن يتقدموا بسهولة لإحتلال الاسكندرية ، ولاحتلال رشيد ، ويتخذوا من هذه المنطقة قاعدة لهم يتحصنون فيها ، ويضايقون منها الفرنسيين . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت قرر الاسراع بمواجهة العثمانيين ، قبل أن تستقر أقدامهم فى المنطقة ، وبشكل يجعله يفيد من القوات الفرنسية الموجودة فى كل من الاسكندرية ورشيد ، فى عملية تطويق القوات العثمانية التى نزلت فى أبي قير . واتصل الجنرال بوناپرت بسرعة بقواده فى المنصورة والقريية والمنوفية والشرقية ، لى يتقابلوا معه عند الإرحانية ، على رأس قواتهم ، بعد أن يتركوا فى مناطقهم العدد

الضرورى من الجنود اللازمين للحفاظ على الهدوء . وكانت خطته هى التقدم من الرحانية بعد ذلك صوب مواقع العثمانيين فى أبى قير ، وتطويقها ، وتوجيه الضربة إليها . وأتم الجنرال بونايرت هذه العملية بمتى السرعة ، بالنسبة لذلك الوقت ؛ إذ أن حركة التجمعات الجديدة تمت فى مدة خمسة أيام .

أما من ناحية العثمانيين ، فيبدو أن قيادتهم لم تكن قد وضعت أية خطة حربية بعد ، وكانت قواتهم تنزل إلى الساحل على فترات متتالية . ورغم نزول ١٥٠٠٠ جندى عثمانى إلى الساحل ، فإن مصطفى باشا لم يفكر فى التقدم للاستيلاء على الاسكندرية أو حتى للاستيلاء على رشيد . وأفاد الجنرال بونايرت من هذا التردد أو القتل ، لى يقوم بتوجيه ضربته إلى العثمانيين فى أبى قير ، قبل أن يتم إستعدادهم .

وزحفت القوات الفرنسية من الرحانية صوب بركة غطاس التى أصبحت نقطة التجمع الجديدة السابقة للمعركة ؛ وكان هذا الموقع يسيطر على الطرق المؤدية إلى رشيد ، بين بحيرة إدكو والنيل ؛ وإلى أبى قير ، وكذلك إلى الاسكندرية . وتم هذا التجمع فى يوم ٢٣ يوليو ، ونقل الجنرال بونايرت قيادته العامة إلى الاسكندرية . وصدرت الأوامر بالزحف على الجسر الموجود بين بحيرتى ادكو أو المعدي من ناحية ومربوط من ناحية أخرى ، وهو الجسر الذى كانت تمر فيه ترعة مياه الاسكندرية . ثم توجهت القوات الفرنسية بعد ذلك صوب أبى قير ، فى الوقت الذى قدمت فيه قوات أخرى من رشيد صوب المنطقة التى إحتلها العثمانيون .

ونشبت الموقعة فى يوم ٢٥ يوليو ، بهجوم عام من الفرنسيين ، ومن ثلاثة جهات ، على مواقع العثمانيين فى أبى قير . وكانت المعركة حامية ، وإستبسل فيها كل من الفرنسيين والعثمانيين . وكرر الفرنسيون هجماتهم على الخطوط التى كان

العثمانيون قد أنشأوها ، ثم تمكنوا من إقتحامها ، الأمر الذي أجبر مصطفى باشا على الإلتجاء إلى قرية أبي قير ، لكي يستند إلى القلعة . ولكن قوات للفرسان الفرنسية تمكنست من أن تتوغل بين القرية والقلعة ، فحاصر مصطفى باشا وجنوده في القرية ، في الوقت الذي أطبقت فيه القوات الفرنسية الحناق على العثمانيين الموجودين في القلعة . وتمكنست القوات الفرنسية من إقتحام قرية أبي قير ، فكانت الهزيمة على العثمانيين .

وفقد العثمانيون في هذه الموقعة ما يقرب من ثمانية آلاف ، بين قتيل وجريح وغريق ، وإستولى الفرنسيون على ثلاثة آلاف أسير ، كان من بينهم مصطفى باشا ، وغالبية ضباط أركان حربه ؛ كما إستولوا على مدفعية الجيش العثماني وذخائره . وعلى قدر هزيمة العثمانيين كان إنتصار الفرنسيين . ومع ذلك ، فقد ظلت القلعة تقاوم ، وكان بداخلها ثلاثة آلاف جندي ، فحاصرها الفرنسيون حتى إستسلمت في يوم ٢ أغسطس . وأسر الفرنسيون كل من بقي في القلعة ، وكان من بينهم ابن مصطفى باشا ، ووكيله ، ومحمد رشيد أفندي ، أحد موظفي الديوان السلطاني ، وعثمان خوجه أفندي .

وكان هذا الانتصار الجديد للقوات الفرنسية سببا في زيادة سطوتهم في البلاد . وإحتفل الفرنسيون به ، وأقاموا الزينات لمدة ثلاثة ليال في القاهرة .

ولاشك في أن خروج الجنرال بوناپرت إلى سوريا ، ثم توجيهه بعد ذلك صوب أبي قير ، كان يشعر المصريين بأن هناك قوى خارجية كانت تسمى لإخراج الفرنسيين من البلاد ، الأمر الذي يستتبع توقع المصريين لمثل هذا الحدث ، وتمنى بعضهم وقوعه ، وتمنيهم هزيمة الفرنسيين .

وكانت القاهرة هادئة في وقت معركة أبي قير البحرية ، وكان الفرنسيون قد أخذوا من المصريين بنأ مجيء العثمانيين ، ولكن سرعان ما انتشرت الاشاعات عن مجيء

العثمانيين ، وأضاف إليه الرواة والمحرضون أن العثمانيين قد دخلوا الاسكندرية  
نفسها . ورغم ذلك فإن الجنرال بونايرت لم يرغب في ذكر تفاصيل لأعضاء  
الديوان عن جنسية المراكب والجنود القادمين ، بل ذكر أن فيها خلقا كثيرا من  
المزسكو والإفرنج ، وكان هذا تمويهها على المصريين .

ولقد إبتهج كثير من المصريين حين علموا بإستيلاء قوات مصطفى باشا على  
أبى قير ، نتيجة لوجود شعور بالترابط ، والتضامن ، مع العثمانيين . ولكن  
سرعان ما وصلت الأنباء بإنقصار الفرنسيين ، فأطلقت المدافع من القلعة ،  
وعقدت الزينات .

ولقد لاحظ الفرنسيون أنفسهم تغيرا واضحا في نفسية المصريين ، وفي موقفهم  
تجاههم ، وأخذت تبدو على أعضاء الديوان روح جديدة مشربة بالعداء للفرنسيين .  
ولاشك في أن هذا الشعور هو الذى دفع الفرنسيين إلى توقع حدوث اضطرابات  
في القاهرة ، وقت معركة أبى قير ، وللتجأهم إلى إعتقال مشايخ الحارات  
والأخطاط .

وعاد الجنرال بونايرت إلى القاهرة ، وشعر بالروح المدائية التى كانت موجودة  
لدى بعض أعضاء الديوان ، وبخاصة لدى الشيخ المهدى والشيخ الصاوى ، فقدم  
لهما اليوم على موقعها ويذكر لنا الجير في هذه المقابلة قائلا : « ولما إستقر سارى  
عسكر بونايرته في منزله ، ذهب للسلام عليه المشايخ والأعيان ، وسلموا عليه ،  
فلما إستقر بهم المجلس قال لهم على لسان الترجمان إن سارى عسكر يقول لكم أنه  
لما سافر إلى الشام كانت حالتكم طيبة في غيابه ، وأما في هذه المرة فليس كذلك ،  
لأنكم كنتم تظنون أن الفرنسيين لا يرجعون ، بل يموتون من آخرهم ، فكتمت  
فرحين مستبشرين ، وكنتم تعارضون الأغا في أحكامه ، وأن المهدى والصاوى  
مام بونو ، أى ليسوا بطيبين ، ونحو ذلك . . . . فلاحظوه حتى إنجلي خاطره ،

واخذ يحدتهم على ماوقع له من القادسين إلى أبي قير ، والنصر عليهم .<sup>(١)</sup> ثم توارد وصول الاسرى العثمانيين إلى القاهرة ، وهرضوم في الازبكية ، وساروا بهم في الشوارع ، لكي يؤثروا على معنوية المصريين . ولكن الجنرال بونايرت كان يرغب في الافادة من هذا الانتصار لكي يعطى إستقراراً معيناً للموقف العام للحملة الفرنسية في مصر ، ولو كان ذلك على أساس التناغم مع الدولة العثمانية من جديد . وكان وجود مصطفي باشا أسيراً لديه يشجعه على إستخدامه وسيطاً للوصول إلى مثل هذا الهدف .

وكان الجنرال بونايرت يعلم أنه ، رغم انتصاره في معركة أبي قير ، قد كان عليه أن يواجه خطراً جديداً يتمثل في قدوم جيش آخر من سوريا ، كان الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا قد أتم إعداده . فلم تكن موقعة أبي قير البرية إذن سوى مقدمة لمعركة ثانية . وكان على الجنرال بونايرت أن يستمد لهذا الخطر الجديد ، ويحيي الأمل في نفوس جنوده ، بقرب وصول المدد لهم من فرنسا نفسها . ولكن الجنرال بونايرت كان يرغب في نفس الوقت في سرعة الافادة من نتائج انتصاراته في موقعة أبي قير البرية لكي يجبر انجلترا على عقد صلح مع الجمهورية الفرنسية ، وكان بذلك يضع نفسه وقواته الموجودة في مصر كعامل له قيمته في ميزان القوى الأوروبية نفسها .

ولكن سرعان ما بلغت أنباء ، عن طريق السيد سيدي سميت ، والصحف التي حصل عليها منه ، عن إضطراب الأحوال في فرنسا نفسها ، وهزيمة الجيوش الفرنسية في كل من النمسا وإيطاليا ، وبشكل جملة يؤقن باستحالة وصول مدد له من فرنسا في مثل هذه الظروف ، ويفكر كذلك في عدم جدوى بقائه في مصر ، مادامت فرنسا نفسها قد أصبحت مهددة . ولكن عملية انسحاب الحملة الفرنسية

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٧٧ - ٧٨ .

من مصر كانت ستحرم فرنسا من عامل إيجابي يمكنها أن تضغط به على أعدائها، أو يمكنها في حالة بقائها في مصر من أن تحول هذا الإقليم إلى مستعمرة تعوض عليها بعض ما خسرت فيه وراء البحار . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت قد فكر في إلتهاز الفرصة السانحة ، بعد الانتصار ، لكي يعود إلى فرنسا ، ويقوم بدور فعال في إنقاذها ، في نفس الوقت الذي يبقى فيه على الحملة الفرنسية في مصر ، ويفيد فيه من هذا البقاء إلى أكبر درجة ممكنة بالنسبة لفرنسا ، وبالنسبة لسلامة الحملة وأمنها .

وبدأت فكرة الرحيل إلى فرنسا تستقر في ذهن الجنرال بوناپرت منذ وجوده في الاسكندرية ، ولكنه أخفاها عن الجميع . وأخذ يستعد من أجل الاطمئنان على تحصين سواحل مصر ، ومدخلها الشرقية ، وإعادة توزيع القوات الفرنسية في البلاد ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي ، واهتم كذلك بطريق قنا — القصير ، خاصة وأنه كان قد علم بإمكان توجيه البريطانيين لإحدى ضرباتهم بواسطة هذا الطريق . وشارك الجنرال بوناپرت أثناء وجوده في القاهرة في احتفالات المولد النبوي ، وحضرها وبصحبه مصطفى باشا وكبار الضباط العثمانيين ، الذين كانوا قد أسروا في أي قير . وسافر الجنرال بوناپرت من القاهرة ، دون أن يعلم أحد أنه سترك البلاد . وأوحى أنه ذاهب إلى منفى ، وطلب إلى السلطات أن تراسله هناك . ولكنه استمر في سفره ، وطلب إلى الجنرال كليبر ، الذي كان قد عاد إلى مقر قيادته في دمياط ، أن يقابله في رشيد ، لكي يتباحث معه في شئون هامة . ولكن الجنرال بوناپرت لم يتمكن من التوقف في رشيد ، خاصة وأنه علم بإبتعاد السفن العثمانية والانجليزية عن السواحل المصرية ، ورغب في إلتهاز الفرصة ، والسفر إلى فرنسا في أسرع وقت . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت ترك تعليقاته مع الجنرال مينو ، وأقفل من الاسكندرية في يوم ٢٢

أغسطس سنة ١٧٩٩ ، ومع عدد من كبار الضباط ، وعدد من العلماء الذين كانوا قد إصطحبوا الحملة إلى مصر .

وكان الجنرال بوناپرت قد قرر ، وهو لا يزال في القاهرة ، أن يفاتح الباب العالي في أمر إنهاء الحرب ، وعقد الصلح بينه وبين فرنسا ، وكلف مصطفى باشا أن يتصل بالصدر الأعظم في هذا الشأن ، وترك له رسالة أعرب فيها عن حسن مشاعر فرنسا تجاه الدولة العثمانية ، والصداقة القديمة التي كانت تربط بين البلدين ، وعدائهما التقليدي لكل من روسيا وفرنسا . وشرح فيها أن احتلال فرنسا لمصر لم يكن مبنياً على روح عدائية للدولة العثمانية ، بل كان يهدف محاربة المماليك ؛ وأنه لم يكن يهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية ، بل يهدف محاربة إنجلترا في الهند . وذكر أن الحملة الفرنسية قد احترمت حقوق السلطان ورعاياه وسفنه وأعلامه ، وأبدى أسفه لتعجل الدولة العثمانية الأمر ، وإعلانها الحسرب على فرنسا ؛ وأعرب عن أمله في قيام المفاوضات سريعاً بين الطرفين ، إما عن طريق سفير عثماني يصل إلى باريس ، أو عن طريق مندوب يصل إلى مصر .

وهكذا وضع الجنرال بوناپرت ، قبل ذهابه من مصر ، أسس سياسة جديدة ، يمكنها أن تغير الموقف في صالح فرنسا بشكل عام ، وفي صالح الحملة الفرنسية في مصر بنوع خاص .

وكذلك ترك الجنرال بوناپرت رسالة خاصة إلى أعضاء الديوان ، ذكر لهم فيها أنه ذهب إلى فرنسا من أجل « راحة أهل مصر ، وتسليك البحر ، فيغيث نحو ثلاثة أشهر ، ويقدم مع عساكره » . والواقع أن عملية سفره من مصر بهذه الطريقة قد أثارت دهشة المصريين ، خاصة وأنهم كانوا يعلمون بمحاصرة سفن الأسطول البريطاني للسواحل المصرية .

وترك الجنرال بوناپرت رسالة ثانية للجنرال كبير ، عن الأحوال العامة في

مصر ، وأعطاه فيها التوصيات اللازمة . وهي رسالة هامة ، شرح له فيها إضرطاره  
للإسراع بالسفر قبل أن تعود السفن الانجليزية أمام السواحل ، وترك له بياناً  
بالضفة لكي يتراسل به مع الحكومة ، وبياناً ثانياً لمراسلته هو ؛ وطلب إليه  
أن يوفد الأفندي الذي كان قد أسر في موقعة أبي قير ، وهو رشيد أفندي  
الكاظم بالديوان المايوتي ، برسالة التي كتبها إلى الصدر الأعظم يعرض عليه  
فيها أمر الصلح .

وكان الجنرال بونابرت يعرف بدقة موقف الجنرال الكبير في مصر ، فصرح له  
بأن يتفاوض مع الدولة العثمانية في أمر عقد الصلح :

« فإذا سالت ظروف قهرية دون امدادكم ، وحمل شهر مايو المقبل ( سنة  
١٨٠٠ ) دون أن تتلقوا المدد من فرنسا ، أو يصلكم نبأ منها ، واستمر الطاعون  
هذا العام يفتك بالجنود رغم الاحتياطات الصحية ، وزادت ضحاياه على ١٥٠٠  
جندي ، فعليك في هذه الحالة ألا تقامر بالجيش في الحرب والقتال ، ولك أن  
تعقد الصلح مع تركيا ، ولو كان شرطه الأساسي الجلاء عن مصر . ولكن يجب  
بقدر المستطاع في هذه الحالة تأجيل تنفيذ هذا الشرط إلى أن يعقد الصلح العام .  
لأنك تقدر مثلي أهمية امتلاك فرنسا للديار المصرية ، وتعلم أن السلطنة العثمانية  
التي يهددها الفناء من كل جانب قد أخذت تنهار دعائماً ، وتفككك أوصالها ؛  
فجلاؤنا عن مصر سيكون نكبة ، وسندرك عظم هذه النكبة عندما نرى هذه  
البلاد الانجليزية تحتلها دولة أوروبية أخرى . ولا بد من أن يدخل في حسابك أثناء  
مفاوضات الصلح أنباء انتصارات الجمهورية في ميادين القتال أو هزائمها . فإذا  
لنى الباب العالي دهوة الصلح التي وجهتها إليه ، ودخلتم في مفاوضات الصلح قبل  
أن تأتبيكم أنباء فرنسا ، فعليكم أن تصرحوا بأن لديكم السلطة  
التي كانت لى في إجراء المفاوضات ، وأن تؤيدوا وجهة النظر التي



أبديتها في دعوة الصلح ، وأن فرنسا لم تكن تقصد في أى وقت انزاع مصر من السلطنة العثمانية . وعليكم أن تطلبوا من تركيا أن تخرج من التحالف الانجليزى ، وأن تجعل لنا حرية الملاحة والتجارة في البحر الأسود ، وتطلق سراح الفرنسيين المسجونين في بلادها ؛ وأن تعقد هدنة لمدة ستة أشهر ، يوقف فيها القتال ، ويجرى فيها تبادل التصديق على معاهدة الصلح . وإذا رأيتم أن الظروف تقضى بإبرام تلك المعاهدة مع الباب العالي ، فعليكم أن تبرهنوا أنه ليس في مقدوركم تنفيذ المعاهدة قبل التصديق عليها ، وأنه يجب عقد هدنة بعد إمضاء المعاهدة ريثما يتم التصديق عليها » . (١)

ونصح الجنرال بونابرت الجنرال كبير بأن يعمل على كسب ثقة العلماء والمشايخ في القاهرة ، حتى يحصل على ثقة الأهالى . وأشار عليه بالاستمرار في عمل الاستحكامات اللازمة للاسكندرية والبريش ، وإقامة خطوط تحصينات واستحكامات عند الصالحية ، إذ أنها كانت مفاتيح البلاد . ونصحه بالتريث في إدخال الإصلاحات على نظام الضرائب ، والتريث في عملية تحصيلها . كما أوصاه باعتقال خمائة أو ستائة من المالكين ، أو من رهائن العرب ، ومهاج البلاد ، أو العمد وإرسالهم إلى فرنسا ، في حالة استئناف المواصلات البحرية ، ليقوا بها سنة أرستين ، لكي يروا عظمة الأمة الفرنسية ، ويقتبسوا عاداتنا وأخلاقنا ، وأفكارنا ولغتنا ، ويعودوا إلى مصر ، فينشروا هذه المقتبسات بين مواطنيهم . وهكذا لم ينس الجنرال بونابرت : وقت سفره من مصر ، إعطاء كل

(١) أنظر : عبد الرحمن الراضى : تاريخ الحركة القومية . ج ٢ . ص ٩٣ .

من مراسلات نابليون : وثيقة رقم ٤٣٧٤ .

التوجهات اللازمة ، وكل السلطات المطلوبة للجبال كبير ، حتى يفيد منها ،  
إلى أقصى درجة ممكنة ، من أجل فرنسا أولا ، ومن أجل الحملة الفرنسية  
الموجودة في مصر ثانياً .

وبعد سفره ، دخلت الحملة في مرحلة جديدة من تاريخها . وكانت مرحلة  
جديدة كذلك في تاريخ مصر الحديث .

## الفصل الثامن عشر

### مصر وقيادة الجنرال كليبر

تولى الجنرال كليبر القيادة العامة لقوات الحملة الفرنسية في فترة دقيقة من تاريخ وجودها في مصر ؛ فرغم أن الجنرال بوناپرت كان قد انتصر على الحملة النمالية في أبي قير ، فإن الفرنسيين كانوا يشعرون بأن وجودهم في مصر مهدد بقوى داخلية وعارجية ، تتعارض مصالحها الفعلية مع مصالح الفرنسيين ، وترغب في الوصول إلى اخراجها من مصر . وفي نفس الوقت بدأت فكرة الجلاء وعن مصر ، أو إعلان الموافقة على مثل هذه الفكرة ، تختمر في أذهان قادة الحملة . ولذلك فقد كان على الجنرال كليبر أن يواصل السير بين هذه العقبات بحذر وبشجاعة في نفس الوقت ، حتى لا يقع في مأزق تضيق به هيئة الحملة ، أو يتعرض به أمنها للخطر . ولاشك في أن شخصية الجنرال كليبر وشجاعته كانت أكبر مساعد له على ممارسة هذه القيادة ، بعد اختيار الجنرال بوناپرت له ، حتى وإن كانت شخصيته قد اصطدمت في بعض الأوقات بالجنرال بوناپرت . وستكون التجربة التي يقوم بها الجنرال كليبر في هذا الميدان هي تجربة الاتفاق من أجل الجلاء عن البلاد ؛ فهل تسمح له الظروف والمعطيات العامة بالنجاح ؟

#### ١ - اتفاقية المرسية :-

كانت شخصية الجنرال كليبر مختلفة عن شخصية الجنرال بوناپرت ؛ ففي الوقت الذي كان فيه الجنرال بوناپرت بسيطاً في تصرفاته ، ضئيلاً في حجمه ، كان الجنرال كليبر فارح القامة ، له مظهر الجندي الصلب ، قليل الضحك والبشاشة ، وبشكل يجعل منه حاكماً عاماً ، ويضع جاهزاً بينه وبين المحكومين . ولقد ظهر

هذا التأثير منذ أول اجتماع الجنرال كليبر مع أعضاء الديوان ، فلم يروا منه بشاشة ولاطلاقة وجه مثل بوناپارته ، وكان عظيما في نفسه، وعظيما في مظهره، وعظيما في مواكبة التي كان يخرج فيها ماراً في شوارع القاهرة . وكان هذا الاختلاف في شخصيته عن شخصية الجنرال بوناپرت يضع حاجزاً بينه وبين الأهالي. وتميزت الفترة الأولى من قيادة الجنرال كليبر بانتشار الهدوء والسكينة في القاهرة والأقاليم ، خاصة وأن إنتصار الفرنسيين على العثمانيين كان لايزال ماثلاً أمام المصريين . وإنتهز الجنرال كليبر هذا الهدوء للإشراف على تحصينات القاهرة والأقاليم ، وزيارة المصانع والمستشفيات الخاصة بالقوات الفرنسية . وكان الانجليز قد حاولوا ، في منتصف شهر أغسطس، أن يقوموا بهجوم على ميناء القصير في البحر الأحمر ، ولكن القوات الفرنسية المعسكرة هناك قاهتهم ، وأجبرتهم على الرجوع إلى سفنهم ، واستولت على بعض أسلحتهم كما أن مراد بك حاول القيام ببعض المناوشات في الصعيد، قرب أسبوط ، ولكن قوات الجنرال ديزبه أجبرته على الإخلاء إلى السكون . وكان من المعروف أن القوات العثمانية التي كانت الدولة تجهزها في سوريا ، كانت في حاجة إلى كثير من التدريب والتنظيم والتسلح كما أن إقتراب فصل الشتاء كان ينيء بصعوبة قيام محاولات من جانب العثمانيين أو الانجليز لهجوم على مصر من ناحية البحر . ولكن ، هل كان ذلك يعني أن الحملة الفرنسية قد استقرت بهدوء واطمئنان في مصر؟ وهل معنى ذلك أن هذا الهدوء والاطمئنان الذي ساد الموقف مستمر ؟ كان من الواضح أن الحملة الفرنسية قد أصبحت محصورة في مصر ، وأن خطوط مواصلاتها قد قطعت مع فرنسا ، ومع كل البلاد . وكان من الواضح كذلك أن الحملة الفرنسية كانت ترابط وسط أمة معادية لها . وكانت المهمة الملغاة على عواتق الفرنسيين شاقة وصعبة ، فكانت قواتهم موزعة على مثلث كبير ، يمتد

ضلحه الشمال من العريش شرقاً إلى الاسكندرية غرباً ، ثم يمتد بعد ذلك بعمق ، ويشتمل على الدلتا والصعيد ، حتى أسوان . وكان على هذه القوات الفرنسية أن توطد الامن في هذه المنطقة ، وتجمع الضرائب ، وتحكم البلاد ، في نفس الوقت الذى تواجه فيه دولتين معاديتين لها ، هما إنجلترا والدولة العثمانية ، بينما تفنقر إلى تأييد الاهالى لها ، وتسيج عيون ضمان بقائهم ساكنين . وكانت المعارك والأمراض قد أنهكت قوى الحملة الفرنسية ، وأنقصت من عدد رجالها ، الذى انخفض من ٣٦.٠٠٠ عند مجيئها إلى مصر ، وإلى ٢٣.٠٠٠ عندما تولى الجزال كبير قيادتها العامة . وكانت قد خسرت عدداً كبيراً من قادتها الاكفاء ، إما في المعارك والثورات ، وإما باصطحاب الجزال بونابرت لهم عند عودته إلى فرنسا . وكان الملل قد دب في نفوس الكثير من الفرنسيين ، وشعر البعض باليأس ، نتيجة لشعورهم باستحالة وصول المدد والأسلحة والذخائر من فرنسا . وكانت المصانع التى انشئت في مصر ، لاصلاح المدفعية أو لإنتاج الذخائر ، سواء في ترسانة مراد بك في الجزيرة ، أو في مصنع الروضة ، لا تكتفى لسد حاجة الجيش ، ولا تكتفى لاصلاح ما يفسد من السلاح . وبليث ملابس الجنود ، وصعب هـلى القيادة الحصول على ملابس غيرها . وكان الجيش موزعاً على كل المناطق العسكرية ، وبشكل يضعف من قوته ؛ وكانت العريش ، مفتاح مصر من الناحية الشرقية ، ضعيفة ، ويعصب تمويلها ، ولا يمكنها أن تصد هجوماً يأتي من الشام ، أما الاسكندرية فانها كانت ضعيفة في تسليحها ، خاصة وأن الجزال بونابرت كان قد نزع بعض قطع المدفعية من طوابيها لتسليح السفن الأربع التى أقلت إلى فرنسا . هذا من الناحية العسكرية .

أما من الناحية المالية والاقتصادية ، فانها قد إزدادت سوءاً في كل يوم عن اليوم السابق . وكان إستمرار فرض الضرائب والغرامات ، والسير على سياسة

لمصادرات ، والنهب والسلب ، والاحراق والتدمير - كان كل ذلك قد أتلّف الزرعة ، وأوقف التجارة والصناعة ، وأفقر البلاد ، وزاد من أحوالها سوءاً على سوء ، وبؤساً على فقر . وجاء النيل منخفضاً في سنة ١٧٩٩ ، فبارت مساحات واسعة من الأراضي ، وعجز الفلاحون عن دفع الأموال . وكانت الحصار البحري الذي فرضته بريطانيا على السواحل قد عطل المواصلات ، وشل الحركة التجارية ، وأدى إلى كساد الأحوال . ورغم أن الجنرال كليبر كان قد عارض الجنرال بوناپرت من قبل في عملية فرض الضرائب والمصادرات ، فإنه قد لجأ إلى نفس هذه الوسائل حين تولى القيادة العامة . وفرض على السيارات الاقتباط ١٥.٠٠٠ ريال فرنسي نظير بواق أموال العام السالف ، ونظير أفساط لم تكن قد استحققت بعد . وفرض الجنرال كليبر غرامات فادحة على الأقاليم ، واتبعت في عهده طريقة السندات على الخزانة لتأدية ما على الحكومة من ديون . وكانت هذه الطريقة نذيراً بالإفلاس . وكان الجنرال كليبر على علم بسوء الأحوال المالية والاقتصادية في البلاد ؛ كما كان يعلم أن زيادة إرهاب الأهالي بالضرائب والغرامات الجديدة ، سيؤدي حتماً إلى قلقة سلطنة الفرنسيين ، وإلى تمرد الثورات والإضرابات في طول البلاد وعرضها . ولكن ، هل كان هناك بديل ؟ كانت الحملة تحتاج إلى أموال مدامت باقية في مصر ، أي أنها كانت ستواجه حتماً حدوث الإضرابات من جانب الأهالي . والبديل الوحيد كان هو إيجاد مورد آخر للاتفاق على قوات الحملة ، ولن يكون هذا المورد سوى حكومة الجمهورية نفسها ، بعد عودة الحملة إلى فرنسا .

أما من الناحية المعنوية ، فإن الحملة أصبحت تشعر بانها تعيش بين شعب لا يرحب بها ، وينتظر بصبر فرصة خروجها من البلاد . وكان إشتداد شعور الأهالي بالضيق ، وبسوء أحوال البلاد الاقتصادية ، يزيد من سخطهم على

الحكم الفرنسي ، وبشكل قد يسبب القوة المسلحة عن الاستمرار في فرض سيطرتها على الموقف . وإذا كان الشعب المصري قد عرف بالوداعة والصبر ، أو وصف بالخنوع ، فإنه قد مارس المقاومة ، وأعلن الثورة ، وإن أشد ثورة هي ثورة الحليم وكان استمرار بقاء الحملة لا يساعد على إذابة الفوارق ، ولا على التقريب بين الطرفين ؛ بل على العكس من ذلك نجد أن تضارب المصالح الفعلية لكل منهما قد ازداد وضوحا ، وتمازجا ، مع مصلحة الطرف الآخر ؛ وبلغ الأمر مرحلة الوعى بهذا التعارض والتناقض ، الأمر الذى كان يؤدي حتما إلى وقوع الاصطدام من جديد . وكانت هذه الناحية المعنوية ، أو النفسية ، أكبر عقبة تحول دون توطيد سلطة القوات الفرنسية في مصر ، إذ أنها نشأت كيانا فوقى على أسس إجتماعية واقتصادية واضحة المعالم . ولقد تمعن الجوال كبير في أسس هذا الموقف ، ووجد أن الاحتلال الفرنسي لمصر مهدداً بالفشل ، مهما طال عليه الزمن . وكان تفكيره في الأوضاع العامة في أوروبا يساعده كذلك على الوصول إلى إستنتاج يحتم ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال الفرنسي لمصر . ولم يكن هناك خوف من الدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية بشأن الجلاء عن مصر . مادام الجوال بونابرت نفسه كان قد فاتح الصدر الأعظم في الموضوع ، بالرسالة التي كان قد بعثها إليه قبل سفره من مصر ، ومادام قد رسم الخطوط العامة لهذه العملية للجوال كبير نفسه ، في تعليماته التي كان قد تركها له . ولقد كتب الجوال كبير إلى حكومة الإدارة ، وشرح لها أنه مضطر إلى التفاوض مع العثمانيين ، لكي يخلص الحملة ، ويفتح لها طريقا شريفا ، بعد أن عجزت عن تحقيق أهدافها ؛ وبخاصة نتيجة لعجز القوة البحرية . وكتب في نفس الوقت رسالة مطولة إلى الصدر الأعظم ، ذكره فيها برسالة الجوال بونابرت له قبل سفره ، وجدد طلب إنهاء حالة الحرب بين الدولتين ، وأعرب عن نيات فرنسا

الودية نحو تركيا ، وذكر أن فرنسا لا ترغب إلا في محاربة إنجلترا ، وأنها لم تقابل إلا المالك . وأنها قد تركت الإدارة المدنية في البلاد لهيئة من العلماء والأعيان ، وأنها احترمت رعايا السلطان وأملاكهم ، وأبقت على الوجود والسيادة في السلطان ؛ وأنها لا تتجادل في حقوق الباب العالي في مصر . وختم رسالته بأن طلب إليه أن يوفد مندوبا يتفاوض معه في قواعد الصلح بين الطرفين . ويبدو أن رسالة الجنرال بونا بورت للصدر الأعظم ورسالة الجنرال كبير من بعدها إليه ، قد أشعرت الدولة العثمانية بحرج مركز الحملة الفرنسية في مصر ؛ فتلكأت الدولة العثمانية في الرد ، وإسئرت في استعداداتها الحربية من أجل الهجوم العسكري .

ومرة جديدة نجد أن الدولة العثمانية كانت لا تزال تنظر إلى التنظيم ، وإلى الكفاءة ؛ ذلك أنها كانت قد آتمت استعداد أسطولها ، قبل أن تتم إعداد قواتها البرية في سوريا ؛ وبدلا من الانتظار حتى يتم الإعداد ، قامت القوات البحرية العثمانية بالهجوم على سواحل مصر الشمالية ، قبل أن تتمكن القوات البرية من البدء في السير صوب العريش . وهكذا كررت الدولة العثمانية نفس الخطأ الذي كانت قد ارتكبت في شهر أغسطس بإزالة قواتها في أبي قير قبل أن يزحف الجيش البري من الشام . وفي أواخر شهر أكتوبر سنة ١٧٩٩ ، ظهر الأسطول العثماني أمام سواحل دمياط ؛ وكان مؤلفا من ٥٣ سفينة ، ويحمل ٧٠٠٠ جندي ، ونزلت هذه القوات على الساحل بالقرب من البوغاز ، واحتلت الهرج الموجود هناك . وكانت إحدى الكتائب الفرنسية تعسكر بالقرب من عزبة الهرج . فزحف على مواقع العثمانيين يوم أول نوفمبر في موقع صعب ، على شاطئ البحر ، بين البوغاز وبحيرة المنزلة ، والبحر من وراءهم . ودارت معركة عنيفة خسر فيها العثمانيون ٣٠٠٠ قتيل و ٨٠٠ أسير . لقد قضى على هذه الحملة . ولا شك في أن هذا الانتصار قد رفع روح الفرنسيين المعنوية . ولكنه لم يصرفهم عن فكرة الصلح مع تركيا ، وعن الجلاء عن مصر .



وكان الفرنسيون يملكون بأن قوات الصدر الأعظم، يوسف ضيا باشا، كانت ترابط في غزة، تمهيدا للزحف على مصر، وأن سفن الأسطول البريطاني كانت ترابط السواحل المصرية. ولذلك فإن الجنرال كليبر قرر إتخاذ مصطفي باشا، قائد الحملة التركية في موقعة أبي قير العربية، وسيطا لفتح باب المفاوضات. وبدأت المفاوضات بين الطرفين، على الشروط التي ستضمنها المعاهدة؛ وإتفق الطرفان على جعل مسألة جلاء القوات الفرنسية عن مصر أساساً للصلح، على أن تترك شروط الجلاء للمفاوضات الرسمية. وفي أثناء ذلك الوقت، عاد رشيد أفندي، الموظف بالديوان الهمايوني، بحمل رد الصدر الأعظم على الرسالة التي كان الجنرال بوناپرت قد أرسلها إليه. وكان هذا الرد مليئاً بالتهديد والوعيد، وذكر فيه الصدر الأعظم أنه قد أعد جيشاً جراراً لطرد الفرنسيين من مصر، ولكنه مستعد، نتيجة لمفاتيح الجنرال بوناپرت له، بأن يقوم بأعداد السفن اللازمة لترحيل الفرنسيين إلى فرنسا؛ وأنه يضمن أن لا يتعرض لهم الروس ولا الانجليز في الطريق، وأنه يقبل المفاوضات، بعد إتمام إجلاء الفرنسيين، من أجل إعادة الصلح بين الدولة العثمانية والحكومة الفرنسية. ولقد انتهز الجنرال كليبر هذه الفرصة وكتب من جديد إلى الصدر الأعظم، يطلب إليه التفاوض من أجل الصلح. أما من ناحية الانجليز، فإن السير سيدني سميث، كان يوافق، ولوظاهريا، على عقد صلح يقوم على هذا الأساس؛ ويفضل ذلك على إجبار الفرنسيين بقوة السلاح على تسليم أنفسهم كأسرى حرب، إذ أنه كان يعرف مدى كفاءة الجيش الفرنسي، ولا يضمن إنتصار القوات العثمانية عليه، هذا علاوة على أن الجنرال كليبر كان سيرفض مبدأ التسليم بلا قيد ولا شرط، وسيفضل على ذلك الاستمرار في الحرب. ولذلك فإن السير سيدني سميث لعب دوراً في إقناع يوسف ضيا باشا بفكرة التفاوض كوسيلة لإجلاء الفرنسيين عن مصر؛ وتبادل الرسائل مع الجنرال

كثير من أجل الدخول في مفاوضات ، يتفقون فيها على عقد هدنة عسكرية ،  
تهد لانسحاب الفرنسيين من مصر . وكان عقد هذه الهدنة يسمح للجيش العثماني  
بإتمام استعداده للزحف على مصر .

وبدأت مفاوضات الصلح بين مندوبي تركيا ، وإيطاليا ، وروسيا ، من جانب  
وبين الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، بصفتهم يمثلون الحقة الفرنسية ، من  
جانب آخر ، على ظهر السفينة الحربية البريطانية « تايجر » ، أمام سواحل دمياط ،  
في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩ . وكان السير سيدني سميث يتحدث باسم بريطانيا  
وحلفائها ، بينما كان يوسف ضيا باشا مشغولاً في عملية الاستعداد للزحف على  
مصر . وعرض الفرنسيون شروطهم للجلاء ، وكانت تلخص في أن تعاد لفرنسا  
أملاكها في البحر المتوسط ، وتلقى الدولة العثمانية تحالفها مع روسيا وبريطانيا ،  
وتعقد صلحاً نهائياً مع فرنسا ، وتعيد العلاقات معها إلى ما كانت عليه قبل  
الحرب ؛ وأن تعهد بريطانيا من جديد بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ؛ وأن  
يحاول الجيش الفرنسي عن مصر ، بأسلحته وأمتعته ، ويكون له مطلق الحرية في  
إختيار الثغر الذي ينزل إليه في أوروبا . ولم يكن السير سيدني سميث يتوقع  
مثل هذه الشروط ، وأجاب بأنه سيرضها على حلفائه في يافا . وهنا حدثت  
حادثة أثرت على سير المفاوضات ، وهي إحلال القوات العثمانية لقلعة العريش ،  
في ٣٠ ديسمبر سنة ١٧٩٩ .

وكان الجيش العثماني قد أتم إستعداده ، في أثناء المفاوضات ، وزحف من  
غزة إلى العريش في يوم ٢٢ ديسمبر ، وطلب إلى حاميتها التسليم . وكان عدد  
رجال الحامية بسيطاً ، ولا يكفي لصد هجوم جيش زاحف لفترة طويلة . وكانت  
الروح المعنوية منخفضة بين رجال هذه الحامية ، فطلب البعض إلى قائدهم  
التسليم ، ثم امتنعوا عن المقاومة ، حين قامت القوات العثمانية بالهجوم على

القلعة في يوم ٢٩ ديسمبر . وإحتل العثمانيون القلعة في اليوم التالي ، وأسروا نصف حاميتها ، وقتلوا النصف الآخر . وما أن علم الجنرال كليبر بذلك ، حتى إنتقل إلى معسكر الصالحية ، ليكون مستعداً لما تأتي به الأيام ؛ أما الجنرال ديزيه والمسيو بوسليج فانهما قد إنتقلا من يافا على نفس السفينة « تايجر » إلى معسكر العثمانيين العام في العريش ، لعرض شروط الصلح على يوسف ضيا باشا ؛ وكان بآ إسقيلائه على العريش ينخفض من الروح المعنوية للمفاوضين الفرنسيين . ووصلوا إلى هناك في يوم ١٣ يناير ، وإستمرت المفاوضات عدة أيام . وفي أثناء ذلك الوقت ، جمع الجنرال كليبر مجلساً عسكرياً في الصالحية ، وعرض على الجنرالات الموقف ؛ وإتفق رأيهم على وجوب قبول الصلح والجلء . بدلا من المفاخرة في قتال لن ينتهى إلى نتيجة مرضية ، حتى في حالة انتصار الجيش الفرنسى ؛ خاصة وأن مثل هذا الإنتصار لن يترتب عليه تحسين حالة الفرنسيين ؛ ونصح القواد بضرورة التعميل بعقد الصلح ، حتى لا يجبر الجيش ، بعد وقت قصير ، على قبول شروط أقل ملاءمة مع شرفه المسكرى ؛ وطلبوا إلى المفاوضين أن يحرموا على أن يكون موعد الجلء عن القاهرة في أبعء وقت ممكن ، وطلبوا إليهم أخذ ضمانات بشأن تنفيذ المءاهدة ، وبشأن سلامة القوات العسكرية . ولم يكن في وسع الفرنسيين ، الذين لم يكن عددهم يزيد إلا قليلا على ثمانية آلاف مقاتل ، الدفاع عن المدخل الشرقى لمصر ، ومواجهة جيشاً يبلغ عدده ٢٠.٠٠٠ مقاتل ؛ وكان تسليم قلعة العريش يدل على إنتشار الملل في نفوس الفرنسيين ؛ وكان من الممكن نشوب ثورات داخلية في مصر ؛ هذا علاوة على أن الجنرال بوناپرت كان قد ترك مصر منذ ما يقرب من خمسة أشهر ، ولم تكن أية مراسلة قد وصلت للفرنسيين من حكومتهم منذ ذلك الوقت . ولذلك فقد نص القرار على ضرورة قبول الصلح والجلء . ولقد أبلغ الجنرال كليبر هذه القرارات إلى المفاوضين الفرنسيين في

مخاضات العريش ، وكلتهم بالتعجيل باتمام الصلح ؛ ولفت نظرم إلى تفصيلات الجلاء ، وبخاصة مواعيد التنفيذ ، وضرورة تدبير وسائل النقل ، والإتفاق على خط سير الجيش ، وتسليمه المواقع الحصينة عند الجلاء .

ولقد تمت المفاوضات بالتوقيع ، في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ، على إتفاقية العريش ؛ ووقعها مندوبون عن الدولة العثمانية ، وعن القائد العام للقوات الفرنسية في مصر ، ولم يوقع عليها أحد من جانب بريطانيا . وتضمنت هذه الإتفاقية بيان للغرض منها ، ونصت على أنه هو جلاء الفرنسيين عن مصر ؛ وذكرت أنه نظراً لرغبة الجيش الفرنسي في وضع حد لسفك الدماء ، ولإنهاء النزاع القائم بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي . فإنه قد قبل أن يحلوعن مصر ، على النحو الوارد في الإتفاقية ، مؤملاً أن يكون هذا النزول منه تمهيداً للصلح العام . ولذلك فإن إتفاقية العريش لم تكن معاهدة صلح بالمعنى السياسي المعروف بين فرنسا ، وبين الدولة العثمانية ؛ بل كانت مجرد إتفاقية أو بروتوكول الجلاء عن مصر ؛ وتنفذ بنفسها ؛ وما لم يصل الطرفان المتعاقدان إلى عقد الصلح بينهما ، فإن حالة الحرب تظل قائمة ، في كل العلاقات بينهما ، إلا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإتفاقية . أما عن الشروط ، فإن هذه الإتفاقية قد نصت على انسحاب الجيش الفرنسي بأسلحته وأمتته ومنقولاته ، وإفلاحه بحراً عن ثغور الاسكندرية ورشيد وأبي قير ، على السفن الفرنسية ، والسفن التي يقدمها الباب العالي لهذا الغرض ؛ ويرسل الباب العالي إلى الإسكندرية ، بعد شهرين من التصديق على هذه الإتفاقية ، مندوباً يصبحه خمسون شخصاً لتعجيل تهيئة السفن اللازمة لنقل الجنود .

وتعقد هدنة لمدة ثلاثة أشهر في مصر ، تبتدئ من يوم التوقيع على الإتفاقية ؛ وإذا مرت هذه المدة قبل أن يعد الباب العالي السفن اللازمة ، فإن الهدنة تمد إلى أن يتم نقل الجنود بحراً ، مع إتخاذ اللازم لهدم الإغسلال بطمأنينة الجيش والأهالي خلال مدة الهدنة .

ويتبع في نقل الجيش الفرنسى نظاماً يضعه مندوبيين عن الباب العالي ، وعن الجنرال كليبر ؛ وفي حالة حدوث خلاف بين المندوبين أثناء انتقال الجنود إلى السفن ، يختار السير سيدنى سميث مندوباً عنه ليفصل في الخلاف طبقاً للوائح البحرية البريطانية .

ووضعت الاتفاقية جدولاً زمنياً لجلاء الجنود الفرنسيين عن قطية والصالحية ، وعن المنصورة ودمياط ، وعن بليس والسويس ، وكذلك عن القاهرة ، ثم عن المدن الواقعة بالبر الشرقى لليل ، وعن بلاد الدلتا ، وعن المدن الواقعة بالبر الغربى لليل . ونصت الاتفاقية على ضرورة تسليم المواقع التى يجلو عنها الفرنسيون إلى الجيش العثمانى ، بنفس الحالة التى هى عليها وقت التوقيع على الاتفاقية ، مع المحافظة على سلامة الجنود الفرنسيين . وتنسحب هذه القوات بأسلحتها ، وبأمتعتها ، نحو معسكر الجيش العام ؛ ولا تضار أو تؤذى فى أشخاصها ولا فى أموالها وكرامتها ، سواء من أهالى مصر ، أو من جنود السلطان العثمانى . وتتخذ الوسائل اللازمة لجعل مواقع الجنود العثمانيين بعيدة عن مواقع الجنود الفرنسيين أثناء عملية الجلاء ، حتى لا يقع تصادم بينهما .

ونصت هذه الاتفاقية على ضرورة إطلاق - راح الأتراك والرعايا العثمانيين المحبوزين أو المأسورين فى فرنسا ، أو الذين إعتقلتهم السلطات الفرنسية فى مصر ؛ وكذلك على إطلاق سراح الفرنسيين المحتجزين فى مدن الدولة العثمانية ، والأشخاص التابعين للقنصليات والوكالات الفرنسية . ونصت على أن يسترد الأشخاص الذين صودرت أموالهم وأملأكم ، من الجانبين ، هذه الأموال والأملأك ، وأن يعوضوا عن قيمتها ؛ ويبدأ هذا العفو العام بعد الجلاء عن مصر مباشرة ، وتتم تسويته فى لجان خاصة ، تعقد فى إستانبول . ونصت على ألا يضار أحد من سكان مصر ، من أى دين كان ، ولا يؤذى فى ملكه ولا فى شخصه ، بسبب إتصاله أو إرتباطه بالفرنسيين مدة إحتلالهم لمصر .

ونصت هذه الاتفاقية على إعطاء جوازات سفر ، مع تركيا وحلفائها ، أى من إنجلترا وروسيا. الجيش الفرنسى ، تنص على وعد بعدم التعرض لأفرادهم ؛ وكذلك على أن تقدم له السفن اللازمة لمودته إلى فرنسا .

ونصت كذلك على تعهد الباب العالى وحلفائه بعدم التعرض للجيش الفرنسى حتى يصل إلى فرنسا ، على تعهد من الجنرال كليبر والجيش الفرنسى بعدم القيام فى أثناء هذه المدة بأى عمل عدائى ضد أساطيل الدولة العثمانية أو حلفائها ؛ وعلى ألا ترسو السفن المقلّة للجيش فى أى جهة سوى السواحل الفرنسية .

كما نصت على أنه لا يحقّ للجيش الفرنسى ، ابتداء من يوم التصديق على الاتفاقية ، أن يجبى أى ضريبة من مصر ، وأن يترك الباب العالى قبضة الضرائب العادية التى يحل موعد تحصيلها حتى يوم رحيله ؛ وكذلك الجمال والدواب والمدافع والفخائر وغيرها من المهمات ، التى يملكها ، ولا يرى أن يأخذها معه . على أن تقدر قيمتها فى حدود مبلغ ثلاثة آلاف كيس ، وهو المبلغ المتفق على أدائه الجيش الفرنسى ، كنفقة لازمة لتجويل الجلاء والرحيل . وصرح لتركيا بأن ترسل مندوبين إلى القاهرة وبقيّة المدن ، بمجرد التوقيع على الاتفاقية ، لدفع نفقات ترحيل الجنود ، وتوفير المؤونة اللازم لهم . وتعهد الفرنسيون بعدم جباية أموال بعد التصديق على الاتفاقية .

ولقد إلتصت هذه الإتفاقية على ٢ ؛ مادة ، وتم التوقيع عليها فى العريش فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ؛ وصدق عليها الجنرال كليبر فى يوم ٢٨ يناير .

وفى القاهرة ، جمع قائممقام الجنرال كليبر أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم شروط هذا الصلح الذى ذكر الفرنسيون أنهم قد عقدوه مع الباب العالى ويقول الجبرتي : « وورد الخبر بذلك إلى مصر ، وفرح الناس بذلك فرحا شديدا » . (١)

والواقع أن إنفاذية العريش كانت تنص على جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، بدون شروط مبادلة ؛ أى أنها تعتبر عملية انسحاب قائمة بذاتها ، وتدخل بالتالى فى نطاق إتفاقيات الهدنة ، والاتفاقيات العسكرية ، دون أن يكون لها أثر سياسى ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ولا شك فى أن هذه الاتفاقية قد وضعت حداً للأمال التى كانت تدور فى ذهن الجنرال بوناپرت وبعض الفرنسيين الآخرين ، بشأن إنشاء مستعمرة فرنسية فى وادى النيل . وكان فى وسع هذه الاتفاقية أن توقف العمليات الحربية ، وينتج عنها مباشرة خروج الفرنسيين من مصر ولقد عاد إلى القاهرة كل من الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، مع الجنرال كليبر ، بعد أن إنتقيا به فى الصالحية . وكان ذلك فى يوم ١٨ فبراير ، وأخذوا يستمدون للجلاء عن مصر . وألف الجنرال كليبر لجنة للإشراف على تنفيذ عملية الجلاء ، وتنفيذ الإنفاذية ؛ وكان لا يعتقد فى أنه سيواجه بمفاجآت ، وأحضر الجنرال كليبر معه عند عودته إلى القاهرة أحد رؤساء العثمانيين ، المسمى محمد أغا ، وكان من حاشية يوسف ضيا باشا ، لكن يتولى إدارة الحكومة ؛ واکرمه ، واحتفل به . « فلما كان بعد العشاء ، دخل ذلك الأغا إلى مصر فى هوكب ، لحصلت بين الناس ضجة عظيمة ، وإزدحموا على مشاهدتهم له ، والرجة عليه ، وإرتفعت أصواتهم وعلا ضجيجهم ، وركبوا على مصاطب الدكاكين والسقائف ، وإنطلقت النساء بالزغاريت من الطيقان » (١) .

وسيجيب ظن المصريين فى هذا المندوب العثماني منذ اليوم التالى لحضوره وسيظهر بوضوح أن العلاقة بين المصريين والعثمانيين قد تغيرت ؛ وأن النفوس قد تطورت . وستنهض الموقف بشكل يصل إلى تغيير العلاقة بين العثمانيين والفرنسيين كذلك ؛ وإلى إلغاء إتفاقية العريش ، وإستئناف الممارك الحربية بين الطرفين .

## ٢ — موقعة عين شمس :-

كان أول اتصال بين محمد آغا والمصريين قد أظهر أن هذا المندوب سيتولى أمور الجمارك ، وجمع هذا المندوب العلماء والأعيان ، ثم تلا عليهم أمر أبذل من الصدر الأعظم ، وينص في نفس الوقت على احتكار الدولة لجميع الواردات ، وخصوصا مواد التموين ؛ فيشترها مدير الجمارك بالسعر الذي يمينه المحتسب ، ويودعها المخازن . وأظهر لهم مرسوما آخر من الصدر الأعظم كذلك ، يلغهم فيه تعيين مصطفى باشا ، الذي كان قد أسر في معركة أبي قير البرية ، وكيلًا عن الصدر الأعظم ، وقائمة له في مصر إلى أن يحضر ونص على تكليف السيد أحمد المحروقي بتحصيل مبلغ الثلاثة آلاف كيس اللازمة لترحيل القوات الفرنسية ، وأخذ السيد أحمد المحروقي في تحصيل ذلك المبلغ الذي فرضوه على التجار وأبناء الحرف ، ويقول الجبرتي في ذلك : « وشرعوا في تحكير الأقوات ، فغلت أسعارها ، وضافت مؤن الناس ، ودمى الناس من أول أحكامهم بهاتين الداهيتين ، وكان أول قادم منهم أمير المكوسات ، وعسكر الأقوات ، وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتفرغهم » . (١)

ولقد عمل مندوب العثمانيين على جمع الأموال بكل همة ونشاط ، حتى جمع هذا المبلغ في أيام قليلة . ويبدو أن الأهالي قد رحبوا بدفع هذه الأموال ، حتى يتخلصوا من الإحتلال الفرنسي ، « فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك لجته في تحصيله ، وأخرجه عن طيب قلب ، وإنشراح خاطر ، وبادر بالدفع من غير تأخير ، لعله أن ذلك لترحيل الفرنسيات ، ويقول سنة مباركة ويوم سعيد بذهاب الكلاب الكفرة ، كل ذلك بمشاهدة الفرنسيين ومسمعهم » . (٢)

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٨ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٨ .



وإستخدمت نفس هذه المهمة في جمع الأموال والغلال من الأقاليم ، وأرسل  
العثمانيون إلى كل بندر أميرا ووكيلا لجمع الغلال والمطلوبات من الذخيرة  
وجمعها بالحواصل .

ويبدو أن الأهالي قد نظروا إلى الفرنسيين على أن خروجهم من البلاد كان  
مرهبا ومحققا ، وأظهروا شياهم فيهم ، دون تمن في العواقب . ويقول الجبرتي :  
« أما الرعايا وهمج الناس من أهل مصر فإنهم استولوا عليهم سلطان الفسقة ،  
ونظروا للفرنسيين بسين الاحتقار ، وأنزلوهم عن درجة الاعتبار ، وكشفوا نقاب  
الحياء معهم بالكلية ، وتناولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية . ولم يفكروا في  
عواقب الأمور ، ولم يتركوا معهم للصلح مكانا ، حتى أن فقهاء المكاتب كانوا  
يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقا ... وهم يجهرون ويقولون كلاما مقفى بأعلى  
أصواتهم ، بلعن النصارى وأعوانهم ، وأفراد رؤسائهم ، كقولهم الله ينصر  
السلطان ، ويهلك فرط الرمان » .<sup>(١)</sup>

وأخذ العثمانيون يدخلون تدريجيا إلى القاهرة ، وأخذوا يشاركون الناس في  
صناعاتهم وحرفهم ، الأمر الذي اضطّر الأهالي إلى الشكوى لمصطفى باشا ، إلا  
أنهم لم يلتفت إليهم ، نظرا لأن هذه المشاركة كانت من تقاليد جنود العثمانيين .  
وفي أثناء ذلك الوقت وصل الوزير إلى بلبيس ، وكان في صحبته عدد من أمراء  
الماليك ، الذين طلبوا إلى مراد بك الحضور إليهم من الصيد . وأخذت القوات  
الفرنسية في إخلاء قلعة الجبل ، وبقي القلاع ، ولكن دون أن يحتلها العثمانيون .  
وحضر كذلك أغلب المصريين الذين كانوا قد تركوا البلاد وقت نزول الحملة  
الفرنسية إليها واستأذن العلباء والتجار والأعيان مصطفى باشا والجنرال كليبر  
للخروج وتحية العثمانيين ، فأذن لهم ؛ وذهبوا إلى نصح باشا وإلى مصر ، الذي

رحب بهم ، وخلق عليهم الخلع . وفي نفس الوقت حضر كذلك درويش باشا ، الذى عينته الدولة واليا على الصعيد ، وتوجه إلى مقر عمله في مصر العليا . ووصلت مجموعات العثمانيين إلى السويس ، وإلى دمياط والمنصورة ، واستعدوا لإستلام البلاد . ولكن توتر النفوس كاد أن يؤدي إلى اشتباكات بين بعض عناصر العثمانيين الذين تمكنوا من دخول القاهرة وبين بعض القوات الفرنسية . واشترط الفرنسيون على الاتراك بعد ذلك الدخول إلى القاهرة بدون سلاح .

وفي الوقت الذى وصلت فيه طلائع الجيش العثماني إلى المطرية ، إستمر الفرنسيون في بيع أمتعتهم والانسحاب من المواقع والوصول إلى الاسكندرية . وحاول بعض الفرنسيين أن يسافروا إلى بلادهم ، إلا أن الانجليز تعرضوا لهم . وهنا ظهر واضحا أن السلطات البريطانية لاتوافق على إتفاقية العريش ، الأمر الذى أثر على الموقف العام ، وأثر على تسلسل الأحداث .

ولقد كان السهر سيدى سميت هو الذى توسط في الاتفاق بين الفرنسيين والعثمانيين ، وكان أخوه سبفر سميت هو الوزير المفوض البريطانى في إستانبول ، ووافق على موقف الاتفاق بين الانجليز والعثمانيين ، وعلى أساس إعطاء جوازات مرور للقوات الفرنسية للعودة إلى بلادها دون التمرض لها . ولكن سرعان ما وصل الورد إليجن ، إلى إستانبول سفيرا لبلاده<sup>(١)</sup> ، واقنع الوزارة البريطانية بخطأ هذه السياسة ، مادام في وسع الانجليز أن يحصلوا على القوات الفرنسية كأسرى حرب ، وبدون قيد أو شرط ، بدلا من أن تستخدمهم فرنسا من جديد في معاركها على القارة الأوروبية ضد بريطانيا وحلفائها .

ولاستند السفير البريطانى في ذلك الى سوء أحوال الحملة الفرنسية في مصر من ناحية ، كما استند الى طبيعة العلاقة البريطانية العثمانية الموجودة في ذلك

---

(١) أنظر : محمد فؤاد شكرى . الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر - ص ١٨٨ .

الوقت ، وهي علاقة التحالف ، التي لاتسمح للدولة العثمانية بعقد اتفاق منفرد ، أو بالتوقيع على صلح منفرد مع الجمهورية الفرنسية ، إذ أن ذلك يتعارض مع وضعية التحالف .

وهكذا وقع الجنرال كليبر بين خطرين : هما وضوح موقف البريطانيين من جانب ، واستمرار زحف العثمانيين حتى وصلوا الى المعركة من جانب آخر . فاضطر الجنرال كليبر إلى إصدار الأمر من جديد بإعادة تحصين القلاع المحيطة بالقاهرة ، وأرجع الذخائر والمهمات إلى المعسكر العام ، واستدعى كتائب الجيش التي كانت لازال موجودة في الرحمانية ورشيد والوجه القبلي ، وجمع قواته عند القبة ، واستعد لملاقاة الجيش العثماني الزاحف . وأبلغ الجنرال كليبر يوسف ضيا باشا بنقص البريطانيين لانفاقهم ، فكتب الصدر الاعظم الى السير سيدني سميث ، وطلب اليه ضرورة احزام شروط الانفاقية ؛ ولكنه واصل الزحف ببقية جيشه الى الخانكة ، وتقدمت طلائع قواته بقيادة ناصف باشا ، حتى صارت وجها لوجه أمام القوات الفرنسية المرابطة في القبة . وفي نفس الوقت ، وصل إلى الجنرال كليبر خطاباً من الاميرال اللورد كيت ، كان يشبه الاذار ، ذكر له فيه أنه لن يقبل أى اتفاق مع الجيش الفرنسي الا في حالة قبوله لقاء السلاح ، وتسليم ما لديه من الاسلحة والذخائر والامتعة والسفن ، وتسليم الجنود أنفسهم كأسرى حرب ؛ وأنه لن يسمح بوصول الجنود الى فرنسا الا حسب القواعد المعروفة لتبادل الاسرى . وأعلنه أنه سيضبط في البحر كل سفينة تقل جنوداً فرنسيين ، حتى ولو كانت تحمل جواز مرور من أحد الحلفاء ، وأنه سيعتبرها غنيمة حربية ، ويعتبر الجنود الموجودين عليها أسرى حرب .

وكان معنى هذا الخطاب هو عدم موافقة إنجلترا على إتفاقية العريش ، الأمر الذي يؤثر على النتائج المترتبة على هذه الانفاقية . حقيقة أن إنجلترا كانت تحاول

الحصول على أقصى ما كان في وسعها أن تحصل عليه من الفرنسيين ، وأنها كانت ترغب في إذلال الحملة الفرنسية إلى أقصى درجة ممكنة . ولكن ، هل كانت السلطات البريطانية تعتقد في أن الحملة الفرنسية ستوافق وتسلم نفسها كأمرى حرب ؟ كان في وسع القوات البريطانية البحرية أن تعترض الحملة الفرنسية في عرض البحر ، ولكن وسيلة عملها البرية في مصر كانت تتمثل في الجيش العثماني ، بقيادة يوسف ضيا باشا ، وكانت السلطات البريطانية تعلم أنه ليس في وسع هذا الجيش أن ينتصر على الوحدات الفرنسية إلا بعد إعادة تدريب وإعادة تسليح ، الأمر الذي كان يتطلب بعض الوقت . وربما كانت السلطات البريطانية ترغب في مجرد القيام بعملية بحسب لمرة درجة احتياج القوات الفرنسية للجلاء عن مصر ، ولكنها قامت بالعملية بطريقة فاطمة ، ودون أن ترتب لها مع القوات العثمانية ، وبشكل أعطى الجنرال كليبر الحرية في وضعهم أمام مسئولياتهم ، وعلى أساس أنهم قد نقضوا إتفاقية العريش .

واعتبر الجنرال كليبر أن خطاب الورد كيث كان إعلانا للحرب . وطلب إلى الصدر الأعظم أن ينسحب بجنوده من الأراضي المصرية إلى بلبيس ، ثم الصالحية ، ثم إلى سوريا ، وإلا فإنه سيكرهه بقوة السلاح على الانسحاب . وعندئذ ظهر أمام الانجليز فشل تكتيكهم ، إذ أن القوات العثمانية ستضطر إلى الانسحاب ، أو إلى تحمل الصدمة ، التي سيوقعها الفرنسيون بها .

وعمل الجنرال كليبر بكل سرعة ، وانتقل إلى القبة في مساء يوم ٢٠ مارس ، وأتم استعداداته ليللا ، والمثانيون لا يدرون عن هذه الاستعدادات شيئا . ونظم الجنرال كليبر قواته في شكل مربعات ، ووضع فيها المدفعية ، وجعل الفرسان في القلب . وتمكن الجنرال كليبر من أن يجمع لهذه العملية عشرة آلاف جندي في الوقت الذي ترك فيه ألفين آخرين للدفاع عن القاهرة . وأمام هذه

المربات كانت طليعة القوات المتأينة تبلغ ما يقرب من ستة آلاف جندي من الانكشارية تمتد مواقعها من المطرية إلى النيل ، بقيادة ناصف باشا ، بينما كانت بقية القوات ترابط إلى خلف هذه المواقع ، فيما بين الخانكة وأبى زعبل . وبدأ الجنرال كليبر بإصدار الأوامر بالتحرك في الثالثة من صباح يوم ٢٠ مارس ، وبالهجوم على مواقع ناصف باشا في المطرية ، بينما قامت هيئة الفرسيين بالانتفاف حول مواقع طلائع العثمانيين ، وبشكل يفصل بينهم ، وبين بقية الجيش العثماني . وهكذا فوجيء العثمانيون بهذا الهجوم ، وعجزوا عن إمداد طليعتهم . وتخرج موقف الجيش العثماني ، وإن كانت فرقة من الفرسان الأتراك قد انفصلت عن الجيش ، وإتجهت صوب القاهرة بقيادة نصوح باشا ، وعجز الفرنسيون عن تعقبها ، كما عجزوا عن منها من دخول القاهرة ، إذ أن المعركة الأساسية كانت قد بدأت بين الطرفين .

وتمكن الفرنسيون من الانتصار على جيش ناصف باشا ، وإحتلوا المطرية ، وأدى ذلك إلى مواجهتهم القوة العثمانية الرئيسية المسلحة خلفه بقيادة الصدر الأعظم وبدأ يوسف ضيا باشا في التقدم بقواته الرئيسية ، وبدأ في ترتيبها وتوزيعها على المواقع بين المرج وسرياقوس ؛ ولكن الجنرال كليبر لم يترك له الفرصة لترتيب قواته ، وأمر بالهجوم العام على العثمانيين ، فانتقل ميدان المعركة من المطرية إلى ما بين المرج وسرياقوس . ولقد عملت المدفعية الفرنسية عملها ، وكانت رمايتها محكمة . ونزلت قنابلها وسط العثمانيين ، وأوقعت بهم خسائر جسيمة فاضطر يوسف ضيا باشا إلى الانسحاب ، وارتد إلى الخانكة ، وبذلك إنتصر الفرنسيون .

وعمل الجنرال كليبر على تعقب العثمانيين في الخانكة ، ولكن الصدر الأعظم إستمر في الصحابة حتى بليس ، ثم انسحب منها إلى الصالحية . وتفرق جزء كبير من الجنود العثمانيين ، وإنتشروا في البلاد والقرى . أما بقية الجيش العثماني فإجه

قد انسحب بعد ذلك إلى حدود فلسطين . ولكن انتصار الفرنسيين لم يكن كاملا ،  
إذ أن القاهرة ستبقى في ذلك الوقت في ثورة عارمة

### ٣- ثورة القاهرة الثانية :

بدأت ثورة القاهرة الثانية في صبيحة يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ ، أى في  
نفس الوقت الذى دارت فيه معركة عين شمس . وما أن سمع المصريون صوت  
طلقات المدافع حتى كثرت نقاشهم « فهاجوا ورمحوا إلى أطراف البلد ، وقتلوا  
أشخاصا من الفرنسيات صادفهم خارجين من البلد ليذهبوا إلى أصحابهم » (١) .  
وقام بعض العامة بالتسلح بكل ما وجدوه من أخشاب وعصى ومعادن . وخرج  
السيد عمر أفندى نقيب الأشراف ، والسيد أحمد المحرقى ، وانضم إليهما أنراك  
خان الخليلي والمفاربة الموجودين بمصر ، وتبعهم كثير من العامة ، وتجمعوا على  
التلال التى كانت تقع خارج باب النصر « وبأيدى الكثير منهم النبايت والعصى  
والقليل معه السلاح » ، وتجمع كذلك كثير من العامة « وأخذوا يطوفون بالازفة  
وأطراف البلد ، ولهم صياح وضجيج ، وتجاوب بكلمات يقفونها من اختراعاتهم .  
وخرج الكثير من أهالى القاهرة على تلك الصورة إلى خارج المدينة ؛ وفي وقت  
الضحى ، قدم إلى القاهرة بعض الجنود المصريين ، وبعضهم من الجرحى ، وكانوا  
لا يعرفون حقيقة ما حدث على وجه الدقة . وبعد الظهر ، وصل إلى القاهرة جمع  
عظيم من العامة الذين كانوا خارج المدينة ، وكانوا يهتفون ويصيحون . ووصل  
بعدم إبراهيم بك . ثم حضرت جماعة ثانية ومعها سليم أغا ، وجماعة ثالثة ومعها  
عثمان كنتخدا الدولة . ثم جاء نصوح باشا ، ومعهم عدد وافر من الجنود ، ومعهم  
السيد عمر النقيب ، والسيد أحمد المحرقى . وحسن بك الجداوى ، وعثمان بك  
المرادى ، وصحبهم الكثير من البكوات والماليك ، ودخلوا من باب النصر

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٩١ .

وباب الفتوح ، وأمر نصح باشا العامة بقتل النصارى وجهادهم . وهكذا نرى أن انفصال إحدى الفرق العثمانية ومعها المالك ، بقيادة نصح باشا ، عن ميدان المعركة في عين شمس ، ووصلها إلى القاهرة ، كان عاملا في تغيير الموقف ، إذ أنها سيزيد من حماس الجماهير ، وتشجع روح الثورة في نفوس الشعب .

وذهبت طائفة من الأهالي إلى حارات النصارى ويوتهم وقتلوا بعض من صادفوه من أهلها ، وإمتد الأمر إلى المسلمين المجاورين النصارى وأمضى نصح باشا ، وكنخدا الدولة ، وإبراهيم بك ، مع بعض الصنائق والكشاف والجنود الليل في الجالية وفي الصباح أحضروا من المطرية ثلاثة مدافع . وقام ناصف باشا وشمر عن ساعديه ، وشد وسطه ، ومشى وصحبته الأمراء المصرية على أقدامهم ، وجروا أمامهم الثلاثة مدافع ، وسحبوها إلى الأزبكية ، وضربوا منها على بيت الآلى ، وكان بها أشخاص مرابطون من عساكر القربانوية ، فضربهم أيضا بالبنادق والمدافع ، وإستمر الحرب بين الفريقين إلى آخر النهار . (١)

وصدرت أوامر نصح باشا بضرورة السهر . وشرع أهل مصر مع العسكر في إقامة المتاريس حول المدينة وبأطرافها ، وكذلك في ناحية الأزبكية ، وأخذوا في بناء بعض الأجزاء من السور ، وحاولوا تحصين البلد على قدر طاقتهم . ولقد أمضى الأهالي هذه الليلة وراء المتاريس . إنها الثورة وروح الاستقلال والمقاومة .

ولكن القوات الفرنسية أخذت في إطلاق المدافع ليلا على القاهرة من إتقلاع المحيطة بها ، وركزت الضرب على منطقة الجالية ، التي كانت تعتبر مركزا كبيرا تجمعهم الثوار . فلما عين ذلك الجميع ، أجمع رأى الكبراء والرؤساء على الخروج من البلد في تلك الليلة ، لعجزهم عن المقاومة وعدم [ توفر ] آلات الحرب ، وعزة

الآفوات ، والقلاع بيد الفرنسيات ، ومصر لا يمكن عاصرتها لإتساعها وكثرة أهلها ، وربما طال الحال فلا يجدون الآفوات ، لأن غالب قوت أهلها يجلب من قرأها في كل يوم ، وربما امتنع وصول ذلك إذا تجسست الفتنة .<sup>(١)</sup> فإنه رأى الكبراء والرؤساء إذن على الخروج من القاهرة ليلاً ، وانتشر الخبر بسرعة بين الناس ، وازدحمت بعض النواحي بالدواب المحملة بالانقال ، والتي أخذت في الاستعداد للخروج . « ووقع لناس في هذه الليلة من الكرب والمشقة ، والانزعاج والخوف ما لا يوصف » . وسرعان ما انتشر الخبر ، فأخذ الأهالي يشتمون على من يريد الخروج ، ووقفت جماعة من الانكشارية تعضد الأهالي « وعمدوا إلى خيول الأمراء ، فحبسوها ببيت القاضي والوكائل ، وأغلقوا باب النصر » .<sup>(٢)</sup> ولقد أمضى معظم الأهالي هذه الليلة على مصاطب الحوائيت ، وفي الأزقة والحارات لقد منعوا القادة والكبراء من الانفصال عن القاعدة إنه التضامن الطبيعي في مواجهة العدو ، وفي حالة الشعور بالانصهار الوطني في المعركة .

وفي صبيحة اليوم التالي تهباً كبار الصكر والجنود وعدد كبير من المصريين وذهبوا إلى الأزبكية ، وسكنوا في البيوت الخالية ، وأقام الباقون خلف المتاريس . وأحضروا عدة مدافع علاوة على الثلاثة السابقة ، وجدوها مدفونة في بيوت الأمراء : « وأحضروا من حوائيت العطارين من المتقلات التي يزنون بها البضائع من حديد وأحجار ، واستعملوها عوضاً عن الجلل للندافع ، وصاروا يضربون بها بيت ساري عسكر بالأزبكية » .<sup>(٣)</sup>

واستمر الأهالي في إقامة المتاريس ، وتحصنوا وراء الأبواب المحيطة بالمدينة ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٢ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٢ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٣ .



و بالجملـة كل من كان في حارة من أطراف البلد انضم إلى العسكر الذي يجهت  
 بحيث صار جميع أهل مصر والمساكر كلها واقفة بأطراف البلد عند الأبواب  
 والمتاريس والأسوار . وبعض عساكر من العتائية ، وما انضم إليهم من أهل  
 مصر المسلحين ، مكثت بالجمالية ، إذا جاء صارخ من جهة من الجهات ، أمدوه  
 بطائفة من هؤلاء . وصار جميع أهل مصر إما بالأزقة ليلاً ونهاراً ، وهو  
 من لا يمكنه القتال ، وإما بالأطراف وراء المتاريس ، وهو من عنده إقدام ،  
 وتمكن من الحرب . ولم يبق أحد بيته سوى الضعيف والجبان والخائف . (١)  
 وقام عثمان كتنخدا بإنشاء معمل البارود ، في بيت قائد أغا ، وأحضر الحدادين  
 والسباكين لصنع المدافع والقنابل ، وإصلاح المدافع التي وجودها في بعض البيوت ،  
 وصناعة المجلات والبربات . وأرسلوا الإحضار بعض المدافع التي كانت موجودة في  
 المطربة فكانوا كلما أدخلوا مدفعاً أدخلوه بجمع عظيم من الأوباش والحرافيش  
 والاطفال ، ولهم صياح ونباح . أن جماهير القاهرة تفلت بالثورة ، وتفرح  
 بوصول الأسلحة ، وإن كان الجبرتي ينظر إليهم نظرة طبقية ، ويستهزئ بهم .  
 ولقد ظهرت من محمد بك الأنفي وماليكه همة كبيرة وشجاعة فائقة ، وكذلك  
 أظهر غيره من الأمراء والقادة . وكذلك حضر أيضاً رجل مغربي يقال أنه  
 الذي كان يحارب الفرنسيين بحجة البحيرة سابقاً ، والتفت عليه طائفة من المخاربة  
 البلدية ، وجماعة من الحجازية . (٢) وقتل الأهالي كثير من الفرنسيين ،  
 ونهبوا دورهم ، واستولوا على ما وجدوه فيها . كما إتهموا الشيخ خليل البكري  
 بأنه يحتفظ بصلات ود مع الفرنسيين ، فهاجوا داره ونهبوها وسحبوه مع  
 أولاده وحريمه ، وأحضره إلى الجمالية وهو ماثى على أقدامه ، ورأسه مكشوفة ،  
 وحصلت له إماناة باللغة ، وسمع من العامة كلاماً مؤلماً وشتاءً . (٣) ولكن

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٣ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٤ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٤ .

سرعان ما رد له عثمان كتحدا إعتباره .

ولقد قام السيد أحمد الحرقى ، مع بقية التجار والأعيان ، بمباشرة الكلف والنفقات ، والمآكل والمشارب ، وشارك في ذلك جميع أهل مصر . كل إنسان سمح بنفسه ، وبجميع ما يملكه ، وأعان بعضهم بعضا ، وفعلوا ما فى وسعهم وطاقتهم من المعونة .

وفى ذلك الوقت كان الفرنسيون قد تحصنوا فى القلاع المحيطة بالقاهرة ، ثم وردت الأنباء بزيمة العثمانيين ، فعمد الباشا والأمراء الذين كانوا فى القاهرة إلى إخفاء هذه الأنباء ، وإشاعة أنباء مخالفة لها ، حتى لا تيهط وتفتر عزائم الناس على القتال . وكان مراد بك بتاحية الجبل ، فانسحب بقواته عن الفريقين ، واستمر فى إظهار صلحه مع الفرنسيين . واستمر الباشا التركى فى نشر الدعاية ، وفى إبلاغ الناس أن « حضرة الصدر الأعظم يجتهد فى محاربة الفرنسيين ، وفى غد أو بعد غد يقوم بالصاكر والجنود بعد قطع العدو ، وعند حضوره ووصوله يحصل تمام الفتح ، وتهدم الصاكر القلاع ، وتقلبها على من يبق من الفرنسيين... فاجتهدوا فيما أنتم فيه ، وتابوا المنادة ، والعسكر ، بالسان العربى والتركى ، بالتحريض والإجتهد ، والحرص على الصبر والقتال وملاقة العدو » .<sup>(١)</sup>

أما فى بولاق ، فإن الأهالى فيها قد قامت على ساق واحد ، وقام الحاج مصطفى البشتيل بتسيج العامة ، وباعداد الأسلحة والرماح ؛ ثم قاموا بالمهجوم على معسكر الفرنسيين الذى كان على ساحل النيل ، فقتلوا الحرس الموجود هناك ، ونهبوا كل ما فيه من خيام ومتاع .

وبعد أسبوع من معركة عين شمس وبدء الثورة فى القاهرة ، عاد الجنرال كليبر محبوب العاصمة ، ووصل إلى داره فى الأزبكية ، وبدأ فى معالجة الثورة .

و أحاطت العساكر الفرنسية بالمدينة وبهولاق من خارج ، وضجوا بالدخول من الدخول ، والخارج من الخروج ... وقطعوا الجانِب من البلدين ، وأحاطوا بها إحاطة السوار بالمعصم ... وإشتد الحرب ، وعظم الكرب ، وأكثروا من الرمي المتتابع ، بالمكاحل والمدافع ، وأكثروا وأوصلوا وقع القنابر والبنات ، من أعلى التلول والقلعات ، خصوصاً البنات الكبيرة على الدوام والإستمرار ، آناء الليل وأطراف النهار ، في القذو والبكور والاسحار ، <sup>(١)</sup> ولاشك في أن مثل هذا الحصار قد أثر على الروح المعنوية للصريين ، وأثر كذلك على حالة تموين القاهرة . وهدمت الأقوات ، وغلت أسعار المبيعات ، وعزت المأكولات ، ونفدت الحبوب والغلات ، وارتفع وجود الخبز من الأسواق ، وامتنع الطوافون به على الأطباق . وسارت العساكر الذين مع الناس بالبلد يخطفون ما يجدونه بأيدي الناس من المأكول والمشرب ، وغلا سعر الماء المأخوذ من الآبار والأنسبة ، حتى بلغ سعر القربة نيفاً وستين نصفاً ، وأما البحر فلا يكاد يصل إليه أحد . <sup>(٢)</sup> ولقد قام التجار والاهليان بالتكفل بما يلزم الجنود المقيمين على المناريس من نفقات ؛ وشارك في ذلك الفيخ السادات ، كما شارك فيها أثرياء القبط ، مثل جرجس الجوهري ، وفلتيوس ، وملطى ، الذين كانوا قد حوصروا في بيوتهم ، ثم طلبوا الأمان ، وقابلوا الباشا والكتخدا والأمراء ، وشاركوا بالإعانة بالأموال أما يعقوب ، فإنه تحصن في داره ، واستعد بالسلاح ، بقلعة التي كان قد شيدها هناك بعد الواقعة الأولى ، وكان ليعقوب وضعه الخاص مع الفرنسيين .

إنها سياسة فرض الحصار من جانب القوات الفرنسية على العاصمة ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٩٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٩٦ .

بخصيم الأتالي على الإستمرار في مقاومتهم ، رغم الضغط عليهم . ومعنى ذلك أن الجنرال كليبر كان لا يرغب في إقتحام القاهرة ، قبل أن يفعل الجوع والإرهاق فعله في المقاومين . فما هي الأسباب التي دعت لإلتخاذ مثل هذا الموقف ؟

كانت قوات الفرنسيين قد قلت في عددها عما كانت عليه من قبل . كما أن ثورة القاهرة الثانية تميزت عن الثورة الأولى بانضمام بعض قوات العثمانيين وفرنسانهم إليها ، مما يجعلها أكثر قوة وأشد بأساً . وكانت المتاريس التي قام الثوار بإنشائها عند مدخل العاصمة تصعب على الفرنسيين عملية الإقتحام . هذا في الوقت الذي إحتاج فيه الجنرال كليبر لكل قواته ، خاصة وأن الاضطرابات كانت قد إنتشرت في الأقاليم ، وإحتاج فيه إلى إرسال قوات إلى دمياط وإلى الإسكندرية . ولذلك ، فإن الموقف كان يميل على الجنرال كليبر ضرورة التمثل ، حتى يفعل الحصار فعله في المقاومين .

أما من ناحية الموقف العام ، فإن الجنرال كليبر قد وجد أن عناصر المقاومة تتمثل في ثلاث قوى : هي العثمانيين ، والمصريين ، وأمرأه المالك . وكان الزمن كفيلًا بأن يفعل فعله ويؤثر في روح التضامن التي سادت بينهم عند إعلان الثورة ، وكان أى إنشقاق يحدث بين هذه المجموعات ، سيساعد على إعادة سيطرة الفرنسيين على الموقف من جديد . ولذلك فإن الجنرال كليبر سينتظر فرصة هذا الحصار لكي يحاول أن يقوم بنفسه بتفتيت هذا الاتحاد الموجود بين المقاومين .

وسيعمد الجنرال كليبر إلى أن يخرج العثمانيين من المعركة ، كما سيعمد إلى شراء المالك إلى ناحية . بحيث يمكنه بعد ذلك مواجهة جماعه القاهرة بمفردهم . ويمارس الضغط اللازم عليهم ، حتى يستسلموا . ويمكنه في أثناء ذلك الوقت كذلك أن يدعم سيطرته على الأقاليم التي كان نفوذ الفرنسيين قد تقلقل فيها .

ولقد عمد الجنرال كليبر إلى البدء بالعثمانيين ، وتفاوض مع زعمائهم على وقف

القتال ، وإستخدام في هذه المفاوضات مصطفى باشا ، الذى كان أسيرا عنده ، وكان الفرنسيون يحسنون معاملته . وتدخل مصطفى باشا لإقناع ناصف باشا بضرورة الكف عن القتال ، وأطلعوه على تفاصيل هزيمة الصدر الأعظم ، وإنسحاب قواته إلى حدود سوريا . ولا شك في أن التفاوض مع العثمانيين سيعطى نتيجة ، على الأقل من الناحية النفسية ، وسيجعل العثمانيين أقل همة من غيرهم في المقاومة .

وعند الجنرال كبير في نفس الوقت إلى محاولة الإتياف مع مراد بك ، الذى كان قد انسحب بقواته إلى الصعيد ؛ وتمت المقابلة بجزيرة الذهب جنوب القاهرة ، حيث قابل مراد بك الفرنسيين بكل ود وترحيب ، وأقام لهم وليمة نفخة . وقبل مراد بك أن يتحالف مع الفرنسيين ، ويتخذ موقف عداء تجاه كل من السلطات العثمانية الموجودة في مصر ، وتجاه المصريين الثائرين . وكان درويش باشا قد ذهب في ذلك الوقت إلى الصعيد ، بصفته ممثلا للدولة العثمانية ، وأخذ في جمع المدد والتموين اللازم لإمداد حملة الصدر الأعظم ، فقام مراد بك بتعبه وطرده من الصعيد ، وإستولى على كل ما كان هذا الباشا قد جمعه ، وسله للفرنسيين . ولا شك في أن مراد بك قد شعر في ذلك الوقت بتضارب مصالحه مع مصالح سلطات العثمانيين بعد عودتهم إلى مصر ؛ ووجد أن من مصلحة الإتياف مع الفرنسيين ، حتى يستمر في الاحتفاظ بهبته ونفوذه ، وبمنطقة إستغلاله في البلاد . ولقد ذهب مراد بك في ذلك إلى حد بعيد ، هو حد الصلح والتحالف مع العثمانيين . وتم عقد وثيقة بين الطرفين بذلك ، في يوم ١٠ أبريل سنة ١٨٠٠ . وإشتملت مقدمة هذه الوثيقة على أنه « نظرا لما أبداه الأمير سائى المقام ، الحائز لكمال الشرف والاعتبار ، مراد بك محمد ، من الرغبة في أن يعيش في سلام ووفاق مع الجيش الفرنسى في مصر ، ولما يرغبة القائد العام كبير من الإعراب مما له في نفوس الفرنسيين من الاحترام الذى إستوجبه شجاعته وإقتضاه مسلكه حيالهم ، تم الإتياف

على ما يأتي<sup>(١)</sup>.

وتألف هذه الاتفاقية من عشر مواد، تنص على إعراف القائد العام للجيش الفرنسي، وبصفته ممثلاً للحكومة الفرنسية، بمراد بك أميراً وحاكماً للوجه القبلي مع الاعتراف له بهذه السلطة على البلاد الممتدة من مديرية جرجا إلى أسوان، في نظير تأديته للجمهورية الفرنسية للتخراج الواجب دفعه لصاحب الولاية على مصر؛ وتحدد قيمته بمقدار ٢٥٠ كيس، علاوة على ١٥٠٠٠ أردب من القمح و ٢٠٠٠٠ أردب من الشعير والحبوب، ويخصص لمراد بك إيراد جرك القصير وإسنا، ويحتل الجيش الفرنسي ثغر القصير، ويدفع مراد بك نفقات هذه القوة ويكون له الحق في وضع فصلة من المالك هناك. وتعهد كل من الطرفين بتسليم الطرف الآخر الجنود الذين يفرون إلى منطقته، ويلتجئون إليها؛ وكذلك الفلاحين الذين يتمتعون من دفع الضرائب. وأصبح لمراد بك أن يرسل أحد أتباعه من البكوات مندوباً عنه يقيم بالقاهرة؛ ويضمن الجنرال كليبر لمراد بك تمتعه بإيراد المنطقة التي يحكمها، وتعهد له بحمايته في حالة الهجوم عليه وكذلك تعهد مراد بك بإرسال قوة، لا تقل عن نصف قوته، لمعاونة الفرنسيين في حالة وقوع هجوم عليهم. وتعهد القائد العام بأن لا يقبل أى إنفاق فيه مساس بالمزايا التي يتمتع بها مراد بك، وبإبلاغ هذه الاتفاقية إلى الحكومة الفرنسية، حتى تراعى شروطها وقت دخولها في أى اتفاقية خاصة بمصر. وبالإجمال فإن مراد بك قد أصبح يحكم الصعيد « تحت الحماية الفرنسية ».

ولاشك في أن موقف الجنرال كليبر تجاه العثمانيين، ثم تجاه المالك، وبخاصة تجاه مراد بك، كان يسمح له بعزل هذه القوى عن رجال الثورة والمقاومة الموجودين في القاهرة، وبشكل يؤدي إلى إضعافهم.

ولم ينس الجنرال كليبر أن ينتهز فرصة حصار القاهرة لتثبيت دعائم حكمه في

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ٢ . ص ١٥٦ ،

الأقاليم ، وبخاصة في منطقة دمياط ، التي كانت بعض القوات العثمانية قد انسحبت إليها ؛ وكذلك في مناطق المحلة الكبرى ، وطنطا ومنوف وسمنود ؛ وأحمد الثورة المنتشرة هناك ، وإستخدم في ذلك القسوة وسفك الدماء ، ومصادرة الأموال ، وإعتقال الأعيان ، وفرض الغرامات الباهظة ونهبوا كل ما وجدوه في هذه المناطق ، حتى عساكر مقام ( تيجان ) السيد أحمد البدوي ، وكانت من الذهب الخالص ، وكانت زنتها تقرب من ٥٠٠ رة مثقال .

وبعد ذلك ، أصبح في وسع الجنرال كبير أن يضيق الخناق على ثورة القاهرة ، ويقوم بإقتحام المدينة بالقوة المسلحة .

وكانت أحوال القاهرة قد إزدادت صعوبة مع إستمرار الحصار . وكان الأهالي يقضون الليالي في الأزقة والأسواق ، وهلك البهائم من الجوع ، بعد إختفاء العليق ، والتبن والدريس . وتهدمت أجزاء كثيرة من القاهرة ، وتحولت إلى تلال وخرائب . وإتصل العثمانيون والمصريون بمراد بك ، ولكنه رفض المجيء إلى القاهرة ، وأرسل ينصحهم بعقد الصلح مع الفرنسيين .

وإستمر الحال على ما هو عليه من اشتعال نيران الحرب ، وشدة البلاء والكرب ، ووقوع البنبات على الدور والمساكن من القلاع ، والهدم والحرق وصراخ النساء من البيوت والحصار من الخوف والجوع والحلع ، من القحط وفقد المأكول والمشرب ، وغلق الحوانيت والطواوين والمخابز ، ووقوف حال الناس من البيع والشراء ، وتقليص الناس وعدم وجدان ما ينفقونه ، إن وجدوا شيئا . وإستمر ضرب المدافع والقنابل والبنادق والنيران ليلا ونهاراً ، حتى كان الناس لا يبنوا لهم نوم ولا راحة ، ولا جلوس لحظة لطيفة من الزمن ، ومقامهم دائماً أبداً بالأزقة والأسواق ، وكأنما على رؤوس الجميع الطير . وأما النساء والصبيان ، فقامهم بأسفل الحواصل والعقودات تحت الأبنية . (١)

وكان الجنود الفرنسيون يجمعون في كل وقت من الاوقات على جهة من الجهات ، ويحاربون من بها ، ويتزعجون منهم بعض المتاريس فكان المقاومون يصيحون على بعضهم بضرورة نجاتهم للموقع المهاجم ، ويسرعون إلى تلك الجهة ، ويبعدون الفرنسيين عنها ، ثم ينتقلون إلى غيرها . ولقد وقع العبء الاكبر من عملية الدفاع هذه على كاهل حسين بك الجداوى ؛ فكان يبادر ومن معه بنجدة المواقع التي يهاجمها الفرنسيون ، ورأى الناس من إقدامه وشجاعته وصبره ، على مجاهدة العدو ليلا ونهارا ، ما ينهى عن فضيلة نفس ، وقوة قلب وسمومة ، وقل أن وقع حرب في جهة من الجهات إلا وهو مدبر رحاها ، ورئيس كائنها . (١) وفي أثناء ذلك الوقت كان الأغا والوالى ، والمشايخ والفقهاء ، والسيد احمد المحروق ، والسيد عمر النقيب يمدون على المقاتلين ، ويحرضونهم على الجهاد . ويبدو أن هذا الوضع كان لا يسبب الجبروت إذا أنه يقول : « وجرى على الناس مالا يسطر في كتاب ، ولم يكن لأحد في حساب ، ولا يمكن الوقوف على كلياته ، فضلا عن جزئياته ؛ منها عدم النوم ليلا ونهارا ، وعدم الطمأنينة ، وغلو الاقوات ، وفقد الكثير منها ، خصوصا الأدهان ، وتوقع الهلاك كل لحظة ، والتكليف بما لا يطاق ، ومغالبة الجهاد على العقلاء ، وتطاول السفهاء على الرؤساء . وتهور العامة ، ولطم الحرافيش ، وغير ذلك مما لا يمكن حصره . ولم يزل الحال على هذا المنوال إلى نحو عشر أيام ، (٢) واستمر القراسل مع أتباع مراد بك في شأن الصلح وخروج الجنود العثمانيين من مصر والتهديد بحرق القاهرة إذا لم ينسحبوا منها . ومع ذلك فقد استمر القتاد . ولكن الفرنسيين أبطلوا الضرب ، وأرسلوا رسولا إلى الباشا والسكتخدا والأمراء ، وطلبوا المشايخ لتحدث معهم في الأمر . وذهب

(١) الجبرنى : ج ٣ ص ٩٨ .

(٢) الجبرنى : ج ٣ ص ٩٨ . ٩٩ .



الشيخ الشرقاوى ، والمهدى ، والرسى ، والفيوى ، وغيرهم ، وقابلهم القائد العام ، وذكر لهم أنه يعطى الأمان الكامل لأهل القاهرة ، على أساس خروج القوات العثمانية الموجودة فى المدينة ولحافهم بمجيئهم ، وستكفل السلطات الفرنسية بتقديم ما يحتاجون إليه ، حتى يصلوا الى معسكرهم . وأما الجنود المصرية المشتركة معهم ، فلها أن تبقى فى مصر ، أو تخرج منها . أما الجرحى العثمانيين ، فيجرون من سلاحهم ، ويمكنهم أن يخرجوا مع الكتنداء ، أو يبقوا للدواء فى القاهرة حتى الشفاء . ولقد وبخ الجنرال كليبر العلماء على القيام بالثورة بعد أن لمنهم الوزير ، وأصبح من الصعب عليه أن يمرد قبل ستة أشهر أخرى . ونسب للعلماء ما حدث إلى ناصف باشا ، وكتنداء الدولة ، وإبراهيم بك ومن معهم ، فهم الذين أثاروا الفتنة ، وهيجوا الرعايا ، ومنوا الناس بالأمان الكاذبة ، والعامه لا عقول لهم » (١) فأمرهم الجنرال كليبر بأن يطلبوا إليهم ترك القتال والخروج والحقا بوزيرهم ، لأنهم لا يقدررون على حرب الفرنسيين ، وسيكونوا سببا فى هلاك الرعية .

وتوسط العلماء بين الفرنسيين والعثمانيين فى عقد الصلح ، فى حالة قبول العثمانيين ، وإجتماعهم بهم وبالفرنسيين لإتمام عقد الصلح ، ولتقديم ما يلزم للعثمانيين للخروج من القاهرة .

ولكن سرعان ما عاد العلماء إلى القاهرة ، وواجهوا الأهالى وجنود الإنكشارية بهذا الكلام ، فثارت نائرة الجماهير ، وقاموا عليهم ، وسبواهم وشتموهم ، وضربوا الشرقاوى والرسى ، ورموا عمامتهم ، وأسموهم فيبح الكلام ، وصاروا يقولون هؤلاء المشايخ إرتدوا وعملوا فرنسيين ، ومرادم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين . وتكلم السفلة والغوغاء من أمثال هذا الفضول

وتشدد في ذلك الرجل المغربي الملتف على أخلاط العالم ، ونادى من عند نفسه الصلح منقوض ، وعليكم بالجهاد، ومن تأخر عنه ضرب عقه ، (١) وساد انقسام في رأى ، وخرج الشيخ السادات ، وأظهر إصراراً على ضرورة الاستمرار في المقاومة ، وأخذ ينادى على الناس بضرورة البقاء خلف المتاريس . ومع هذا الإحرار على المقاومة ، إنتشرت الاشاعة بأن سبب طلب الفرنسيين للصلح وعجزهم عن الاستيلاء على القاهرة ، وأنه قد إنتهى مآلهم من ذخيرة . وأجاب الباشا والكتخدا الجزائر كليل بإصرار الجنود على الإستمرار في الحرب حتى يظفروا بهم ، أو يموتون عن آخرهم . وحاول الفرنسيون الاتصال بمجموعة المقاومة التي كانت موجودة في منطقة بولاق ، ولكنها رفضت الصلح مرات عديدة . وأرسلوا في خامس مرة فرسايوا يقول أمان أمان ، سوا سوا ، وييده ورقة من سارى عسكر ، فأنزلوه من على فرسه وقتلوه . وظن كامل أهل مصر أنهم إنما يطلبون صلحهم عن عجز وضعف . وأشعلوا نيران القتال ، وجردوا في الحرب من غير انفصال . والفرسايوية لم يقصروا كذلك ، وأرسلوا رعى المدافع والقنابر ، والبندق المتكاثرة . (٢)

وكان الجميع يعتقدون بأن هناك قوات نجدة ستأتى للقاهرة ، ففكروا في أن يرفعوا على المآذن أعلاما بالنهار ، وقناديلا بالليل ، حتى تتمكن قوات النجدة القادمة من أن تهتدى بها ، وتؤكد من أن المدينة لا تزال في أيدي المسلمين . وساد نفس الاعتقاد منطقة بولاق التي إسمت فيها الثائرون في الدفاع .

ولقد إنهمرت الأمطار سيولا بعد ذلك على القاهرة ، وامتلأت الطرقات بالوحل ، وتلطخت ملابس الأمراء والعسكر ، وأخذ الأهالى يعملون على

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٩

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ١٠١

تجفيف المياه والأحوال . وإنهز الفرنسيون هذه الفرصة ، وهجموا على القاهرة وبولاق من كل ناحية . وأخذوا في ضرب القاهرة بالمدافع من جامع الظاهر ، ومن قنطرة اليمون . وأخذوا في إشعال النار في الحوانيت وشبايك البيوت ، وهم يتقدمون شيئاً فشيئاً . وقام الأهالي بكل ما لديهم من حمة . وهجم الفرنسيون كذلك على بولاق ، التي إستقبل أهلها في الدفاع عنها ، حتى غلبهم الفرنسيون ، بعد أن حصروهم من كل الجهات « وقتلوا منهم بالحرق والقتل ، وبلوا بالسلب والنهب . وملكوا بولاق ، وفعلوا بأهلها ما يشيب من هولاء النواصي ، وصارت تقتل مطروحة بالطرقات والأزقة ، وإحترق الابنية والدور والقصور ، وخصوصاً البيوت والرباع المطلة على البحر ؛ ثم أحاطوا بالبلد ، ومنعوا من يخرج منها ، وإستولوا على الوكائل والبضائع ومخازن القلال ؛ « والذي وجدوه منعكاً في داره ، أو طبقته ولم يقاتل ، ولم يجدوا عنده سلاحاً ، نهبوا متاعه ، وعروه من ثيابه ، ومضوا وتركوه حياً ، وأصبح من بقى من ضعفاء أهل بولاق وأهلها وأعيانها الذين لم يقاتلوا فقراء لا يعلمون ما يستر عورتهم » (١) .

لقد تم الفرنسيين السيطرة على منطقة بولاق . واستمرت هذه المأساة من يوم ١٤ أبريل حتى يوم ١٧ . ورغم إستيصال الأهالي في الدفاع ، وتحصنهم في البيوت ، فإن قوة الأسلحة الحديثة هي التي إنتصرت . وأحرق الفرنسيون منطقة بولاق ، وأسلوها للنهب ، ولإنتقام الجنود . ولم يكتف الفرنسيون بهذا الخراب والتدمير ، بل فرضوا على أهالي بولاق غرامة جسيمة بلغت قيمتها مائتي ألف ريال ، علاوة ثلاثمائة ألف ريال على المتاجر ؛ وفرضوا على الأهالي أن يسلموا ما لديهم من مدافع وذخائر ، وغلال وحبوب ، علاوة على أربعائة بندقية ، ومائتي طنجة .

واستولى الفزع على سكان القاهرة ، وإنتهز الجنرال كليبر هذه الفرصة ، وأمر بالمهجوم على القاهرة . وشدد الفرنسيون هجومهم ، وأخذوا في نسف المساكن وفي إحراقها ، وبشكل جعل السنة النيران ترتفع في سماء القاهرة ، وتحاصرهما من كل جانب ، وبطريقة تثير الرعب والهلوع في نفوس الأهالي . وأثرت هذه الطريقة القاسية أو الوحشية ، على قوة المقاومة ، وخاصة بعد أن احترقت أحياء بأكملها ، ودفن الأهالي فيها تحت الانقاض ، وبخاصة في المنطقة الممتدة من الأزبكية إلى باب الشرية .

وبدأ الهجوم العام على القاهرة في يوم ١٨ أبريل ، وصحب إطلاق المدافع على المدينة من كل جانب . ومالت نفوس العقلاء صوب المناوضة لكف هذه التوازل ، وظهرت هذه الفكرة لدى العلماء ، وإنضم عثمان بك البرديسي . وكيل مراد بك ، إلى العلماء ، في ضرورة السعي للوصول إلى الصلح ؛ فوافق الثوار على ذلك . واستمرت المفاوضات في شروط التسليم حتى يوم ٢١ أبريل ، وشارك فيه مندوبين عن ناصف باشا ، خاصة وأن الأمر كان يتعلق بانسحاب القوات العثمانية التي كانت قد دخلت القاهرة وقت موقعة عين شمس من هذه المدينة . وتضمنت هذه الشروط تعهد الجنود العثمانيين وقوات المماليك بالانسحاب من القاهرة ، على أن يتم ذلك في مدة ثلاثة أيام ، ويخرجوا من العاصمة حاملين أسلحتهم وأمتعتهم ، فيما عدا المدافع ، التي يتركونها في مواقعها للفرنسيين ؛ وأن يتم الجلاء يوم ٢٥ ظهراً ، ويستمرروا في انسحابهم حتى حدود الشام . أما من ناحية الجنرال كليبر فإنه قد تعهد بالعفو العام عن كل سكان القاهرة ، وعن كل المصريين الذين كانوا قد اشتركوا في الثورة ؛ وإن كان قد اشترط على المصريين ألا يغادر أحد منهم العاصمة ويلحق بالجيش العثماني . وكانت هذه الاتفاقية أساساً لرحيل الأتراك والمماليك عن القاهرة إلى بلبيس ؛ وخرج معهم بعض زعماء الثورة من

المصريين ، مثل السيد عمر مكرم ، نقيب الاشراف ، والسيد أحمد المحروقي كبير التجار ؛ كما خرج من القاهرة بضمة آلاف من الاهالى مهاجرين خوفا من إنتقام الفرنسيين .

وإستعد الجنرال كليبر لدخول القاهرة دخول الفزاة المتحصرين ، وأقام عرضاً كبيراً للقوات الفرنسية في سهول القبة ، ودعى أكابر القاهرة وأعيانها لمشاهدته . ثم دخلت القوات الفرنسية العاصمة ، في إستعراض كبير ، في الوقت الذى كانت المدفعية تدوى فيه بطلقاتها . إن الجنرال كليبر سيحكم القاهرة على أساس أنه قد فتحها من جديد . ولا شك في أن هذا التماذى في سياسة القوة ، وفرض الغرامات وإذلال أعيان البلد ، سيكون عاملاً فعالاً في القضاء عليه وإغتياله .

#### ٤ — مقتل الجنرال كليبر :

كانت ثورة القاهرة الثانية قد إستمرت لمدة ثلاث وثلاثين يوماً ، وتكبد فيها أهالى القاهرة الكثير . وكان أول عمل للجنرال كليبر بعد دخوله المدينة هو نقض العهد الذى كان قد أعطاه بالعفو العام عن كل من شارك في الثورة ، وأمر بالانقصاص من سكان القاهرة جميعاً ، بفرض غرامة باهظة على الآلى ؛ وكانت شديدة في وطأتها على سكان العاصمة ، وخاصة بعد ما كان قد حل بها من خراب . وبعد دخول الجنرال كليبر إلى القاهرة ، دعا الأعيان والمشايخ للحضور لديه ، بدعوى أنه كان يرغب في أن يدبر الأمر معهم ، ويرتب الديوان من أجل تنظيم البلد ، وإصلاح حال الرعية . وبكر الأعيان والمشايخ بالذهاب إليه ، وليس كل منهم أفخر ثيابه ، وكان كل منهم يطبع في أن يقلده القائد العام أكبر المناصب ؛ وربما يحدث تغيير في أعضاء الديوان ، أو يختاره الفرنسيون عضواً في الديوان الخصوصى . ويذكر لنا الجبرتي كيف تمت هذه المقابلة ، وكيف أنهم تركوهم جلوساً . وأملوهم وقتاً طويلاً دون أن يخاطبهم أحد ؛ ثم فتحت الابواب وطلب

إليهم الدخول ، وانتظروا من جديد ، حتى وصل القائد العام ، ومعه جماعة من القادة . وتحدث الجنرال كبير طريلامع الترجمان ، ثم قام الترجمان بتلخيص ما قاله للأعيان والمشايخ باللغة العربية ، وذكر أنه يطلب منهم عشرة آلاف ألف ، أي عشرة ملايين . وكان حديثه يعني التوبيخ لهم ، إذ أن الترجمان ذكر لهم أن الفرنسيين اعتقدوا أن أهل العلم كانوا أعقل الناس ، وأن الأهالي كانوا يقتدون بهم ، وأنهم قد اختاروهم لتدبير الأمور ، وميزوهم عن غيرهم وربوا لهم الديوان ، وغروهم بالإحسان ، وجعلوهم مسموعى القول ، مقبولى الشفاعة . ولكنهم فرحوا بعد ذلك بقدوم العثمانيين ، وانضموا إليهم ، بما يدل على نفاقهم تجاه الفرنسيين . وحاول العلماء والأعيان أن يدافعوا عن أنفسهم ، وذكروا أن الفرنسيين أنفسهم كانوا قد عرفوهم ، منذ اليوم الثانى لرمضان ، بأنهم قد عادوا إلى حكم العثمانيين ، وأن البلاد والأموال صارت لهم ، خاصة وأن سلطان العثمانيين كان صاحب البلاد سابقاً ، وخليفة المسلمين . ولم يعرفوا ما تم به . ذلك إلا وقد وقع هذا الاشتباك بين الفرنسيين والعثمانيين ؛ ثم استمر النقاش مع الترجمان حول مسئوليتهم فى عدم توجيه الأهالى صوب الاخلاص إلى السكون ، والابتعاد عن الثورة . ولإشقة طليهم القائد العام وذكر لهم أنه كان فى وسعه أن يفعل معهم ما فعله مع أهل بولاق ، من قتلهم عن آخرهم ، وحرق بلدهم ، وسبى حريمهم وأولادهم . ولكن حيث أننا أعطيناكم الامان ، فلا ننقض أماننا ، ولا نقتلكم ، وإنما نأخذ منكم الاموال ، فالمطلوب منكم عشر آلاف ألف فرنك . (١) وقاموا بتوزيع هذا المبلغ على المشايخ والأعيان ، وتوزيع الباقي على أهل البلد . وطلب اليهم فى نفس الوقت أن يتركوا عندهم خمسة عشر شخص من بينهم كرهينة . وأنظروا من يكون فيكم رهينة عندنا حتى تغلقوا ذلك المبلغ .

وقام بعد ذلك من فوره الجنرال كليبر ، ومعه أصحابه إلى داخل الدار ، وأغلق بينه وبينهم الباب ، ووقف الحراس على الباب ، الآخر يمتنون من يخرج من المالكين . وكانت مفاجأة . فبهت الجماعة ، وانتفعت وجوههم ، ونظروا إلى بعضهم البعض ، ونحيت أفكارهم ... ولم تزل الجماعة في حيرتهم وسكرتهم ، وتمنى كل منهم إنه لم يكن شيئاً مذكوراً ، ولم تزلوا على ذلك الحال إلى قريب العصر ، حتى بال أكثرهم على ثيابه . وبعضهم شرشر بيوله من شباك المسكن ، وصاروا يدخلون على نساء القبط ، ويقعون في عرضهم ، فالذى انحسر فيهم ولم يكن معدداً من الرؤساء أخرجه بحجة أو سبب ، وبعضهم ترك مداه ، وخرج حافياً ، وما صدق بخلاص نفسه . (١)

وعملوا على توزيع هذه الغرامة على الملتزمين لكي يجمعوها من الأهالي وأصحاب الحرف وحتى على الحواة والفردية ... والصاغة والنحاسين ، والدالين والقبانية ... وكذلك يباعون التنيك والدخان والصابون ، والخرارية والمطارون والزياتون ... والجوارون والمزينون .

وتشدوا في جمع هذه الغرامة ، وخصوصاً من الشيخ السادات ، الذي استخدموا معه الفسوة ووسائل الإهانة ، حتى يدفع المبلغ الذي فرضوه عليه ، فاستدعوه ليلاً إلى القلعة ، وحبسوه هناك ، وهددوه بالقتل إن لم يدفع المبلغ . ثم نقلوه بعد ذلك إلى دار وكيل الحاكم ، ثم صعدوا به ثانية إلى القلعة وحبسوه في حائل ، ينال على التراب ، ويتوسد بحجر ، وضربوه تلك الليلة . ومع هذه المعاملة القاسية ، طلب الشيخ السادات أن يرجع إلى داره ، لكي يبيع متاعه ، ويرى بالغرامة . وجمع به بعض المبلغ ، كما جمع ما وجده من مصاغ وفضيات وملابس ، فشنوها بثمان بخت ، ثم حفروا الأرض في داره ، بحشا عما يكون

قد خبأه ورغم ذلك ، فإنهم قد احتجزوه ، ونقلوه ماشياً في الشوارع ، وصاروا يضربونه خمسة عشر عصاً في الصباح ، ومثلها في الليل ، (١)

نزلت هذه النازلة بأهالى القاهرة ، في الوقت الذى تعرض فيه من هاجر من العاصمة لإعتداءات قطاع الطرق والصوم . وظلت الأسواق كاسدة ، والحواليات مقفولة ، والأرزاق عاطلة ، والمطالب عظيمة . ولا شك في أن هذا التشدد وهذه الإهانات التى نزلت بأعيان البلاد وشيوخها ، كانت من بين الأسباب الرئيسية التى حركت النفوس ، وبشكل أدى إلى مقتل الجنرال كليبر . ونسى الفرنسيون في إنتقامهم أن بعض هؤلاء الأعيان والمشايخ كان يتمتع بمقام رفيع في بلده ، نتيجة لنسبه أو لنصبيته ، وأتباعه ومريديه . ويذكر أكثر من مؤرخ أن إهانة الشيخ السادات كانت سبباً مباشراً في قتل الجنرال كليبر ، رغم أنهم كانوا قد إحتفظوا به بحبيته في القلعة ، ولم يفرجوا عنه إلا في ١٩ يوليو سنة ١٨٠٠ ، أى بعد مقتل كليبر ، وتولى الجنرال مينر القيادة .

ولا شك في أن موقف الجنرال كليبر من أهالى القاهرة ، مع ما يشتهل عليه من بطش وشدّة ، راجعاً إلى شعوره بأنه قد فتح القاهرة من جديد . ورفض بعد ذلك الدخول في مفاوضات مع البريطانيين ، ومع العثمانيين ، في شأن الجلاء عن مصر ، حتى بعد أن قامت محاولات من جانب بريطانيا ، لإبلاغه بأنها توافق على إعطاء جوازات مرور للقوات الفرنسية التى تنسحب من مصر . وإعزّ الجنرال كليبر بقواته ، ورفض الاستماع إلى الإنجليز الذين ظهروا على أنهم لا يمكن الوثوق في كلمتهم ؛ كما أمر بعدم السماح لأى مندوب عثمانى بالنزول إلى الثغور بدعوى التمسيد للمفاوضات من جديد ، وعلى أساس أنهم قد يكونوا من الجواسيس ، الذين يحاولون معرفة توزيع القوات الفرنسية في مصر . وإستند الجنرال كليبر إلى



سيطرته على الوجه البحرى والقاهرة ، وإلى هدوء الاحوال فى الصعيد ، نتيجة لسيطرة مراد بك على هذه المنطقة ، وعمله لحساب الفرنسيين . وربما يكون الجنرال كليبر قد فكر فى الاتصال بالباب العالى رأساً ، لكن يظهر له عدم جدوى محالته مع البريطانيين ، الذين كانوا طامعين فى ممتلكاته ، وطامعين فى إحتلال مصر ، حتى يدفع الباب العالى بذلك صوب الخروج من التحالف مع بريطانيا ، والإلتزام على الأقل بمبدأ الحياد تجاه فرنسا والفرنسيين ، وأفضى الجنرال كليبر بهذه السياسة لبعض المقربين إليه . ولكن الزمن لم يمهله لإتخاذ أية خطوة فى سبيل تنفيذ هذه السياسة ؛ إذ أنه قتل فى يوم ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ .

وكان الجنرال كليبر قد ذهب فى صبيحة ذلك اليوم إلى جزيرة الروضة ، لكن يستعرض كتيبة الأروام التى جندها الفرنسيون ، وألقوها بقواتهم ؛ ثم عاد بعد ذلك إلى الأزبكية ، لتعقد أعمال الترميم التى كانت تتم فى دار القبة العمامة ، وفى مسكن القائد العام ، بعد الاضرار التى كانت قد لحقت بها من ضرب المدافع فى أثناء فترة الثورة . وبعد الظهر خرج الجنرال كليبر يمشى فى حديقة القصر ، وبجانبه المهندس بروتان ؛ وفجأة اقترب منهم أحد الشبان ، وكأ أنه يتوسل إليه أو يستجديه ، ومد له يده اليسرى ، كأنه يريد تقبيل يده ، فد له الجنرال يده ، التى قبض عليها وأخرج يده اليمنى وفيها خنجر ، وطعن به الجنرال أربع طعنات فى الصدر ، دونه أن يتمكن الجنرال من الابتعاد عنه . وسقط كليبر على الأرض مضرجاً بدمائه ، وحاول بروتان مساعدته ، فضربه الرجل وفر هارباً . وأسلم الجنرال كليبر الروح دون أن يتلقى بكلمة .

وكانت مفاجأة للجميع ، سواء المصريين أو الفرنسيين . وظهرت الرغبة فى الانتقام على جنود القوات الفرنسية الموجودين فى القاهرة . وضرب النفير العام لتجميع الجنود . وخاف الأهالى ، وأقفوا الحوائط ؛ وفى لحظات قليلة غلبت

الشوارع من المارة ، واعتقد الفرنسيون أن المشايخ هم الذين حرضوا على هذه العملية . وأخذوا في البحث عنهم .

وأخذ الفرنسيون في البحث عن القتلى ، الذي لم يكن قد ابتعد كثيراً عن مكان الجريمة ؛ ووجدوه مختفياً في الحديقة المجاورة لدار القيادة ، وتمكنوا من القبض عليه ، وكانت ملابسه تحمل آثار دماء ؛ كما عثروا على الخنجر مدفوناً في المكان نفسه ، وعليه آثار دماء كذلك . وتعرف عليه بروتان ، وذكر بعض الشهود أنه كان يتبع الجنرال كليبر ، ويستقيم خطواته منذ بضعة أيام . وكان القتلى يسمى سليمان الحلي ، وكان طالباً ، ويبلغ من العمر ٢٤ سنة ؛ وذكر أنه جاء إلى القاهرة منذ واحد وثلاثين يوماً لقتل الجنرال كليبر ، أى أنه اعترف بالجريمة وذكر أنه قضى الفترة السابقة للاغتيال في الجامع الأزهر ، وأنه أفضى بنيته على القتل إلى أربعة من زملائه . كما اعترف بأنه قد استعصى حركات الجنرال ، حتى تمكن من التسلل إلى حديقة دار القيادة العامة ، التي كانت هي بيت الانقي بك في الأزبكية ، وإرتكب جريمته هناك . فاحتفظت السلطات بالقاتل ، وأمرت بالقاء القبض على الطلبة الأربعة الآخرين .

واستبعت محاكمة الجناة صدور أمر من قائد عام جديد بتشكيل مجلس عسكري يقوم بهذه المهمة . وكان القانون العسكري الفرنسي ينص على تولي أقدم قائد منصب القيادة ، بصفة مؤقتة ، إلى أن تقوم الحكومة بتعيين قائد عام جديد . وكان أقدم قائد هو الجنرال مينو ، الذي كان قد تولى قيادة منطقة رشيد في عهد الجنرال بوناپرت ، ثم تولى قيادة منطقة القاهرة بعد نشوب الثورة للمرة الثانية فيها . وأصدر الجنرال مينو أمراً في اليوم التالي ينمى فيه إلى الجيش مقتل الجنرال كليبر ، وينوه فيه بخدماته العسكرية ، ويذكر فيه أنه سيسير على نفس سياسته ، ويهدي من السياسة التي كان الجنرال بوناپرت قد وضع

أسسها في مصر . كما أصدر أمراً بتشكيل المحكمة العسكرية الخاصة بمحاكمة قتلة الجنرال كليبر ، من تسعة أعضاء ، كانوا من كبار ضباط قوات الاحتلال .

وعم التحقيق مع المتهمين بسرعة ، وكذلك مع الشهود ؛ ثم إستتمعت المحكمة في يوم ١٦ إلى مرافعة المدعى العموى ، وإلى دفاع المتهمين . وصدر الحكم باعتبار سليمان الحلبي وشركائه الأربعة مذنبين ، وحكمت المحكمة بأحراق يد سليمان الحلبي البيني ، ثم إعدامه على الخازوق ، وترك جثته تأكلها الطيور ؛ وإعدام شركائه الأربعة بقطع رؤوسهم وإحراق جثثهم بعد الإعدام ، مع مصادرة أموال المتهم الرابع ، الذى لم يتمكنوا من إلقاء القبض عليه ، ولم يكن له مال . وكان هذا الحكم نزيهاً وعادلاً ، وبخاصة بالنسبة لأهمية شخصية الجنى عليه ، ولأهمية الظروف التى وقع فيها حادث الاغتيال . وكان يدل على أن الفرنسيين كانوا لا يرغبون في إظهار روح الإنتقام من المصريين ، رغم أنه كان في وسعهم القيام بذلك .

وإستمدوا بعد ذلك لتشييع جنازة الجنرال كليبر ، وكان قد قتل منذ ثلاثة أيام . ويصف لنا الجبرتي هذه الجنازة وصفاً دقيقاً : « فلما أصبحوا ، إجتمع عساكرهم وأكابرهم وطائفة عينها القبط والشوام ، وخرجوا بموكب مشهده ركباناً ومشاة ، وقد وضعوه في صندوق من رصاص ، مسنم النطاء ، ووضعوا ذلك الصندوق على عربة ، وعليه برنيطة وسيفه والخنجر الذى قتل به ، وهو مغموس بدمه . وحملوا على العربة أربعة ييارق صفار ، فى أركانها معمولة بشعر أسود ، ويضربون بطبولهم بغير الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق سود ، والعسكر بأيديهم البنادق ، وهى منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم مصعب ذراع بخرقة حرير سوداء . ولبسوا ذلك الصندوق بالنقطة السوداء ، وعليها قصب نخيش . وضربوا عند خروج الجنازة مدافع وبنادق كثيرة . وخرجوا من بيت الأزبكية على باب الحرق إلى درب الجماميز إلى جهة الناصرية . فلما

ووصلوا إلى تل المقارب ، حيث القلعة التي بنوها هناك ، ضربوا عدة مدافع .  
وكانوا أحضروا سليان الحلبي والثلاثة المذكورين ، فأمضوا فيهم ما قدر عليهم .  
ثم ساروا بالجنازة إلى أن وصلوا باب نيسر العيني ، فرفعوا ذلك الصندوق ،  
ووضعوه على علوة من التراب ، بوسط تخشبية صنعوها وأعدوها لذلك ، وعملوا  
حولها درابزين وفوقه كساء أبيض . ووزعوا حوله أعواد سرو ، ووقف عند  
بابها شخصان من العسكر ينادقها ملازمان ليلا ونهاراً ، يتناوبان الملازمة على  
الدوام . (١)

وفي أثناء هذه الأيام الثلاث ، كانت للقاهرة في حاله رعب وفزع ، وحالة  
خوف دائم . وخشى علماء الأزهر من إنتقام السلطات الفرنسية منهم ، أو من  
قيام طالب آخر بمحادث مماثل أو مشابه . فطلبوا الإذن من السلطات العسكرية  
الفرنسية بإقفال الجامع ، فإذا هم كبير الفرنسيين ، الجنرال مينو ، بذلك . وفي  
صبيحة اليوم التالي ، أقفلوه ، وسمروا أبوابه . وظلت أبواب الأزهر مغلقة طوال  
الفترة الباقية للحملة الفرنسية على مصر ، ولم يفتح من جديد إلا في نهاية شهر  
محرم سنة ١٢١٦ هـ ، أي في ٢ يونيو سنة ١٨٠١ .

—————

## الفصل التاسع عشر

### قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة

كان الجنرال مينو قد تولى القيادة العامة وقد بلغ عمره ٥٥ عاماً ، فكان أقل ممة على المعارك والالتحام من غيره من القواد الذين كانوا يصفرونه في السن ؛ وكان أقرب إلى الرغبة في الاستقرار ، خاصة وأنه كان قد تزوج من إحدى المصربات ، وأشهر إسلامه ، وسمى نفسه عبداً لله باشا مينو . ورغم رغبته في الاستقرار في مصر ، أى في إبقاء الاحتلال الفرنسي في البلاد ، وبمجهوداته المتعددة التي بذلها من أجل تحقيق هذه السياسة ، فقد كتبت عليه هذه الظروف أن يواجه قوى ضغط كبيرة ، من جانب كل من الدولة العثمانية ومن بريطانيا ، وأجبرته هذه القوى على أن يخرج بالحملة الفرنسية من مصر . فيعتبر حكمه هي الفترة الأخيرة ، والمرحلة النهائية ، من مراحل تاريخ مصر تحت الاحتلال الفرنسي ؛ وفتح جلاء الفرنسيين عن مصر عهداً جديداً من تاريخ البلاد . فن هو الجنرال مينو ؟ وما هي سياسته ؟ وما هي القوى التي واجهته ؟ وكيف تطورت الأحداث إلى خروج الفرنسيين من البلاد ؟

#### ١ - الجنرال مينو وسياسة -

كان الجنرال مينو قد تخرج من المدرسة الحربية قبل نشوب الثورة الفرنسية ، وكان من طبقة النبلاء ، ويحمل لقب بارون ؛ ولكنه تنازل عن هذا اللقب ، وانضم إلى جانب الشعب بعد إعلان الثورة ، وأصبح عضواً في الجمعية العمومية . ثم عاد إلى الجندية واشترك في بعض المعارك ، وإن كان لم ينجح في إظهار كفاءة حربية لها قيمتها . وحين يجيء إلى مصر ، أصيب بإحدى الجراح في عملية الهجوم على

الاسكندرية ، الأمر الذى جعل الجنرال برنابرت يعينه قائداً لمنطقة رشيد ؛ ولم يتمكن من الاشتراك فى عمليات لها قيمتها ، سواء فى إحتلال مصر ، أو حتى فى الحملة الفرنسية على سوريا . وعينه الجنرال كليبر قائداً لمنطقة القاهرة بعد إخضاع ثورة القاهرة الثانية . وتولى القيادة « بصفة مؤقتة » نتيجة لكونه أقدم جنرال فى الحملة ، وانتظاراً لحيء الأوامر بتعيينه أو بتعيين غيره فى هذا المنصب .

ولم يكن الجنرال مينو يتمتع بمظهر يمثل العظمة ، مثل كليبر ، بل إنه كان ضحفاً مع بعض الترهل ؛ ولم تكن طريقته فى معاملة الضباط والجنود هى طريقة القائد الشجاع ، بل كانت تقرب أكثر من ذلك إلى طريقة رجل الإدارة ، حتى أن البعض أسماه بالسلطان مينو . وكانت بقية القواد ينظرون إليه على أنه لا يمثل شجاعة الجندى الفرنسى ، ويعتقدون أنه لا يصلح لتولى القيادة العامة . هذا علاوة على أن الجنرال مينو كان من أنصار بقاء الحملة فى مصر ، وكانت غالبية الضباط والجنود قد بدأت تشمر وكأنها منفية عن فرنسا ، مقطوعة الصلة بالوطن الأم ، وبدأت تفكر فى ضرورة العودة إلى أوروبا . ورغم ذلك فقد وقع عبء هذه القيادة على الجنرال مينو ، وكان هذا العبء يزيد عن ذلك الذى تحمله الجنرال كليبر ، فيما يتعلق بمعارضة بعض الجنرالات له وليسياسته .

ولقد سار الجنرال مينو فى سياسته على أساس بقاء الإحتلال الفرنسى فى مصر . وما دامت قوات الحملة عاجزة عن الانصال بفرنسا ، فليها أن تعيش فى البلاد ، وبمراد البلاد ، ومع أهل البلاد ؛ أى النظر إلى مصر على أنها مستعمرة فرنسية . وتدلل جميع المحطوات التى اتخذها الجنرال مينو بالنسبة للإدارة والضرائب ، وبالنسبة للصناعة والتجارة والزراعة ، وكذلك بالنسبة لعلاقات الفرنسيين بالوطنيين ، على أنه كان يعتبر مصر مستعمرة فرنسية ، أو يحاول الوصول بها إلى هذا الوضع .

أما فيما يتعلق بنظم الإدارة، فقد إعتبر الجنرال مينو نفسه نائباً عن حكومة  
القنصلية في حكم البلاد؛ وما دامت الصلات صعبة مع أوربا فإنه قد أعطى نفسه  
صفة رئيس الدولة في معالجة كل شئون البلاد. وأصبح الجنرال مينو بالنال هو  
الذى يصدر الأوامر، وكأنها القوانين، حتى فيما يتعلق بشئون الأهالي، علاوة  
على سلطاته العسكرية بصفته قائداً عاماً للحملة. وعمل الجنرال مينو على أن يشرف  
بنفسه على الإدارات وعلى حساباتها، وعلى كل ما يتعلق بالتكوين. وأشرف  
على عملية جمع الأموال من الأقاليم، بعد أن كان بعض التلاعب قد ظهر فيها،  
رغم إشراف قواد المناطق العسكرية عليها. وكان الجنرال مينو يهدف من وراء  
ذلك إلى أن تتوفر لدى القيادة العامة الأموال اللازمة للانفاق على جيش الشرق،  
حتى تتحسن أحوال الجند، وسائر رجال الحملة. (١) وكان يرغب كذلك في  
أن يمكن من دفع مرتبات الجنود بصورة منتظمة، ودفع نفقات الإدارة العامة.  
وكان الجنرال مينو يعلم بأن البكوات الماليك كانوا يجمعون من الأهالي ما يقرب  
من ٦٠ مليون فرنك، ولا يقدمون للإدارة الفرنسية سوى ثمانية عشر مليوناً.  
وكانت الثورة التي انتشرت في طول البلاد وعرضها، وإستمرت مشتعلة في  
العاصمة منذ وقت مجي حملة يوسف ضياباشا قد أعطت السلطات الفرنسية فرصة،  
مع إخضاع هذه الثورة وإخضاع الأقاليم، لفرض الكثير من الضرائب والغرامات  
على الأهالي؛ كما أنها أسلحت للفرنسيين كميات كبيرة من السلع والحبوب التي  
قاموا بمصادرتها. فعمد الجنرال مينو إلى بيع هذه السلع والبضائع، حتى تتوفر  
في يديه الأموال.

ولقد إستمر الجنرال مينو في فرصة الضرائب على الأهالي. ولم يكن الناس  
قد أتموا بعد دفع الغرامات الأولى، رغم ما فاسوه في دفعها، ورغم بقاء بعضهم

(١) د. محمد فؤاد شكرى: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر. ص ٢٤١.

في الحبس ، وفرار البعض الآخر من البلاد وأمر الجنرال مينو بأن تصادر أملاك القسارين الذين لا يعودون بعد اثنين وثلاثين يوماً . وكان الفرنسيون يحضرون لبيع المال ، ومعهم الجنود والفعلة ، وبأيديهم القزم ، ويأمرون بدم النار إن لم يدفع صاحبها في الحال . كما أغلقوا كثيراً من الوكائل والحوانيت ، على غفلة في يوم واحد ، ثم صاروا يضخونها بعد ذلك ، ويسعرون ما فيها بأبخس الأثمان . وكانت الغرامة جماعية ، فإن كفى ثمن السلع كان بها ، وإن زاد احتفظوا بالباقي لإكمال قيمة غرامة الجار ، وكانت السلع ، في غالب الأحيان ، لا تكفي لسداد الغرامة ، طبقاً لتسعيرها .

وإلى جانب هذه العملية فكر الجنرال مينو في مشروع لإصلاح نظام الضرائب التي كان يدفعها المصريون . وعلى أساس توحيدها ، ووصولها كاملة إلى خزائن الحكومة . وكان هذا المشروع يقر مبدأ المساواة بين المصريين فيما يؤدونه من ضرائب ، ويقضى بحرمان الملتزمين من استغلال عملية جمع الضرائب ، وكذلك حرمان الصرافين الأقباط مما كان يصل إلى جيوبهم من هذه العملية . وكان العلاج يدفع ضرائب متعددة ، كالميرى والبراقى والقائض ، علاوة على الغرامات والضرائب التي كانت في صالح الملتزمين . ووضع الجنرال مينو مشروعاً الذي نص على الاستعاضة بكل ذلك بضريبة موحدة ، تحدد حسب عدد الأفدنة ، وتحدد في كل عام في تناسب مع فيضان النيل ، وطبقاً لجودة الأرض . ورسم هذا المشروع بتقسيم الأموال المتحصلة إلى أربعة وعشرين جزءاً ، منها إثني عشر جزءاً كنصيب للجمهورية الفرنسية ، وسبعة أجزاء يأخذها الملتزمون نظير ما فقدوه من الأموال التي اعتادوا تحصيلها من القرى التي كانوا قد ألزموا بها ، ثم ثلاثة أجزاء تعطى لمشايخ البلد ، تعويضاً لهم عن الإناءة التي كانوا يحصلونها من القرى ؛ أما ما تبقى بعد هذا التوزيع ، قد خصص للإفناق عن أعمال الري



والقنوات والجسور ، ولدفع أجور العمال ، حتى يعنى الفلاح من السخرة . (١)  
وكان معنى إعطاء دخل معين للمزارعين ، ولشايخ البلد أو العمدة ، هو منع  
مارسهم السلطة أو الاستغلال تجاه الأهالى ، وجعل لإتصالهم بخزانة الدولة ،  
الامر الذى يستتبع ظهور هذا الدخل بمظهر المعاش . أما الخزانة العامة ، فإن  
إيراداتها ستزيد نتيجة لحصولها على نصف ما يدفعه الفلاح بالفعل . وأما الفلاح  
فإن علاقته ستصبح مباشرة مع خزانة الدولة ، الامر الذى سيحول من  
مجرد منتج فى الأرض ، إلى صاحب حيازة من الدولة ، وهى أولى خطوات  
الملكية العقارية .

وكان هذا المشروع يشتمل على ثمان وعشرين مادة ، وعزم الجنرال مينو على  
تطبيقه ابتداء من سنة ١٢١٥ هـ . ولقد تطلب هذا المشروع القيام بعملية مسح  
للأراضى المصرية ، وأمر الجنرال مينو بالبدء فيها منذ ٢ مارس سنة ١٨٠١ ،  
وشكل اللجنة الخاصة بذلك من عدد من المهندسين الفرنسيين ، لتحديد قيمة  
ضريبة الأرض السنوية ، أو الميرى ، وتحصيلها بالعدل والقسطاس . ولكن  
الوقت لم يمهل الجنرال مينو لإتمام هذه العملية ، إذ أن بداية شهر مارس سنة  
١٨٠١ قد شهدت بدء العمليات العسكرية من جديد .

أما من ناحية الزراعة والصناعة والتجارة ، فتجد أن حاجة الجنرال مينو  
المستمرة والشديدة إلى الأموال ، قد دفعت إلى الاهتمام بهذه الميادين واستتيع  
مشروعه الخاص بتعديل النظام الضرائب لإعادة النظر فى الأراضى الزراعية فى  
مصر ، ومسحها والاهتمام بها . وحين جاء فيضان النيل منخفضا فى سنة ١٨٠٠ ،  
أمر الجنرال مينو بتوزيع التقاوى والبذور على الفلاحين . ولا شك فى أن  
أن الجنرال مينو كان يخطط لإنتاج بعض المحاصيل المدارية فى مصر ، وقام

---

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية - ص ٢٤٧ .

بمحاولات في هذا السبيل بإنشاء حديقة خاصة للنباتات في القاهرة ، وطلب إلى فرنسا إرسال عدد من عمال الفلاحة ، والآلات الزراعية ، وأمر بإجراء تجارب لزراعة البن وقصب السكر ، وأمر بمنع قطع الأشجار ، ووجه الفلاحين إلى ضرورة الاكثار من زراعة أشجار الاخشاب ، حتى ينفعوا بأخشابها ، وكانت مشروعات الجزال مينو فيما يتعلق بالصناعة تسير على نفس الطريق ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء صناعة في مصر ، وخاصة فيما يتعلق بالنسيج ، وإن كانت اللجنة الفنية التي شكلها لذلك قد عارضت في استخدام المصريين في الصناعة ، حتى لا تقرب أضرار الصناعة إليهم . ومع ذلك فقد أقامت الحملة مصنعا للنسيج والأقمشة ، وقام بعض الفرنسيين والأجانب الموجودين في البلاد بإنشاء بعض مصانع الصابون ، والمشروبات وغيرها .

وكانت حالة الركود التي أصابت مصر نتيجة لمحصرة الاساطيل الانجليزية والعثمانية لسواحلها مع الغرامات التي فرضها الفرنسيون على التجار ، تهدد بوقف إيرادات الحملة ، وتهدد بوقف أحوال كل المصريين . ولذلك فإن الجنرال مينو قد حاول أن يهتم بتشجيع التجارة ، وسمح لإدارة الجمارك بأن تعطي السفن الحق في مفادرة الموانئ ، وفي التصريح لها بالتصدير . وسمح الجنرال مينو بإتجار الانجليز مع مصر ، على أن يكون ذلك على سفن يونانية ، وعلى أساس أن اليونانيين محايدين ، رغم أنهم كانوا من رعايا السلطان ، وإن كان الجنرال مينو قد نظر إليهم على أساس أنهم من سكان الايونية ، والتي كانت هناك منازعات بشأن السيادة عليها . ورغم كل هذه المحبودات ، فقد كان من الصعب احياء النشاط التجاري في مصر ، ما دامت الاساطيل المحادية مسيطرة على البحار . ولكن سواحل البحر الاحمر كانت لا تخضع للحمصار البحري بنفس القوة التي كانت تخضع لها سواحل البحر المتوسط . ولذلك فإن الجنرال مينو قد اهتم بتشجيع التجارة من السويس ، ومن

التصير ، وإن كانت هذه التجارة محدودة بعمليات بسيطة مع جدة ومع  
الين . وحاول الجنرال مينو كذلك أن يشجع التجارة مع سنار ودارفور ،  
ومع أقاليم السودان المختلفة ، ومع الحبشة ، ولكن وسائل النقل البرى  
كانت ضعيفة ، والطرق غير آمنة ، والسلطة ضعيفة ، وقيمة العمليات  
محدودة . ولكن المهم هو أن الجنرال مينو قد قام بمحاولات فى هذا  
السييل ، وأن هذه المحاولات كانت تدل على أنه ينظر إلى مصر على أنها  
قد أصبحت قاعدة فرنسية فى الشرق ، أو أنها مستعمرة فرنسية ، يرتبط مصيرها  
بمصير فرنسا .

أما فيما يتعلق بالصلات مع القوى الوطنية ، فإن الجنرال مينو كان يعلم بأهمية  
استمرار الود مع الأهالى ، وقيام التعاون مع المصريين ، حتى يتمكن من إبعاد  
الاضطراب الخارجية . وعمل الجنرال مينو على إعادة النظر فى إختصاصات السلطات  
المحلية ، خاصة وأن حادثة اغتيال الجنرال كليبر كانت تدل على وجود انفصال  
واضح بين المصريين والفرنسيين ، وأن فى وسع القيادات الوطنية ، وفى وسع  
العلماء والمشايع ، أن يتحولوا إلى المعارضة ، إن لم يتحولوا إلى المفاخرة . وكانت  
أوامر الجنرال مينو إلى السلطات الفرنسية تشتمل دائماً على توصيات بضرورة  
الابتعاد عن كل ما يمس الفضيلة ، أو يتعارض مع الاخلاق ، وعلى توصيات  
للجنود بملاحظة سلوكهم ، وظهورهم بمظهر لائق أمام الأهالى . وأمر بمكافحة  
بعض العادات الذميمة التى كانت قد إنتشرت فى القاهرة نفسها فى ذلك الوقت ،  
مثل إستهتار المغنيات والراقصات ، الامر الذى حظى بتأييد وإستحسان العلماء  
وسكان القاهرة .

وأخذ الجنرال مينو فى تنظيم الحكومة المركزية فى القاهرة ، وحكومات  
الأقاليم ، وأعطى لقادة المذابح العسكرية سلطات كبيرة فيما يتعلق بالشئون

المسكينة ، وشئون الأمن والدفاع عن البلاد . ولكنه احتفظ لنفسه ، وبهفته القائد العام الحملة ، بحق تعيين مشايخ البلد في القرى . وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك ممارسة سلطة فعلية على المشايخ والعمد ، وجعلهم يقاربون في خدمة الحكومة ، إذ أنهم سيعينون لمدة عام واحد ؛ وكان يهدف كذلك الحصول على إيراد للدولة ، إذ أن هناك رسم لتولى هذه الشياخة ، ويدفع كل عام . ولكن هذا الاتجاه لم ينتج ، بل أثار السخط ، ويروى لنا الجبرتي أن مشايخ البلاد ضجت ، « لأن منهم من لا يملك عشاءه » .

وكان ديوان القاهرة قد تعطل العمل به منذ ثورة القاهرة الثانية ، وكذلك دواوين الأقاليم ؛ فاتجه الجنرال مينو إلى إعادة تأليف ديوان القاهرة من جديد ، والاستفتاء عز دواوين الأقاليم . وجعل من حق هذا الديوان تفسير القوانين الإسلامية ، وكذلك الإشراف على تعيين القضاة في المحاكم . وأصدر أمره بذلك في ٢ أكتوبر سنة ١٨٠٠ ، وجعله بالانتخاب من بين علماء مصر المسلمين دون غيرهم . واقتصر عدد الأعضاء على تسعة فقط ، ورسم بأن تصرف لهم مرتبات ، ثم أضاف إليهم أعضاء شرف ، وعددهم أربعة عشر ، ولهم رأى استشاري . وأصبح هذا الديوان يشكل هيئة قضائية عليا ، يقترح عزل القضاة وموظفي المحاكم ، وله الحق في إلغاء الأحكام وتعديلها ؛ الأمر الذي حوله إلى محكمة إستئناف . وإشترك الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، المؤرخ ، في هذا الديوان ، كما اشترك فيه السيد علي الرشيدى ، صهر القائد العام . وكان هذا الديوان أداة طيبة وطارئة في أيدي الجنرال مينو .

وكانت هذه السياسة التي حاول الجنرال مينو أن يسير عليها تلقى معارضة من جانب عدد من القواد والجرائد القرنبيين ، الذين وجدوا فيها دليلا على رغبته في البقاء في مصر بشكل مستمر ؛ وجاء هذا العامل ، علاوة على قلة تقديرهم الجنرال

مينو ، سبياً في زيادة معارضتهم له ولسياسته . وشمر الجنرال مينو بأن هناك حركة بين القواد تدل على عدم الرضاء ، تحاول توجيهها لوجهات أخرى ، حتى لا يصطدم بهذه المعارضة ، ويعرض وحدة الفرنسيين للخطر .

وبالإجمال ، يمكننا أن نقول بأن سياسة الجنرال مينو كانت تتلخص أولاً وقبل كل شيء في البقاء في مصر ، على أنها مستعمرة فرنسية ، وأنه قد بذل مجهوداً من أجل تطبيق هذه السياسة بشكل عملي . ولكنه واجه قوى وظروف عملت على معارضته ، وكانت سبباً في عدم تمكنه من القيام بمشروعات لها قيمتها في هذا السبيل .

فن الناحية الأولى ، كان من الصعب على المصريين أن يميلوا إلى قبول الحكم الفرنسي طالما بدا لهم أن هم الفرنسيين الأول كان يتمثل في فرض المغارم عليهم ، وإبزاز الأموال منهم ، وكان الأهالي قد جاءوا يشكون من كل جانب لأعضاء الديوان ، ويطلبون إليهم رفع هذه المظالم ، ولكنهم لم يصلوا في ذلك إلى نتيجة . كما ضج مشايخ البلد والمثزمون وغيرهم من كل تلك الأنظمة التي وضعها مينو لضبط أعمالهم ، ولحسن سير دولاب العمل بكل دقة ؛ فنتج عنها إرهابهم ، وترتب على تطبيقها إغفال تقاليد أهل البلاد وعاداتهم . وكانت يحرق في نفوس الأهالي ، في القاهرة بنوع خاص ، رؤية الفرنسيين يهدمون بيوتهم ووكائهم وحوالياتهم ، لكي يستخدموا أحجارها في أعمال التحصينات التي أقاموها حول العاصمة ، أو لكي يرسموا الطرقات ، حتى تتمكن القوات الفرنسية من التحرك بسهولة في قلب المدينة .

ومن ناحية ثانية ، ظل مينو يواجه معارضة قوية وفعالة ، من جانب عدد كبير من قواد الحملة وضباطها ، ومعارضة صامتة ، أو سلبية ، وإن كانت لا تقل في أثرها عن المعارضة الأولى ، من جانب طائفة كبيرة من علماء الحملة الذين أصبحوا

يشاركون جيش الشرق وغبته في العودة سريعاً إلى فرنسا .

ومن ناحية ثالثة ، لم يجد الجنرال مينو متسعاً من الوقت لتنفيذ مشروعاته وإصلاحاته ، إذ سرعان ما يحىء العثمانيون والانجليز إلى مصر لمحاربة الحملة الفرنسية وإخراجها من البلاد بقوة السلاح ، بعد أن فشلت جهودهم في إقناع الجنرال مينو بضرورة تنفيذ إتفاقية العريش ، والجلء عن مصر ، بإتفاق سياسى وبدون حاجة إلى الإشباك في معارك جديدة . (١)

وكل هذه الأسباب وقفت عقبات كأداء أمام الجنرال مينو ، وحرمته من أن يتمكن من تنفيذ سياسته ، ويبقى في مصر ، ويحتفظ بها مستعمرة فرنسية .

## ٢ - الحملة الانجليزية العثمانية وموقعة ثانوب :-

كانت إنجلترا قد واصلت عدائها لفرنسا بشكل عام ، وعدائها لوجود القوات الفرنسية في مصر بشكل خاص . وكان نزول الحملة الفرنسية إلى مصر قد أظهر أهمية موقع مصر الجغرافى ، وبصفت مفرق هام للطرق والمواصلات بين الشرق والغرب ، وبصفت مركزاً يمكن الدولة المسيطرة عليه من أن تقول كلمة لها وزنها في حوض البحر المتوسط . ولم تكن أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا تقتصر على مجرد الرغبة في إخراج الحملة الفرنسية منها ، بل كانت تمتد كذلك إلى إمكانية وضع بريطانيا أقدامها فى مصر ، كنقطة إرتكاز يمكنها أن تفيد منها فى عملياتها الاستراتيجية ، اللازمة لإحتفاظها بمناطق إستغلالها فى الشرق الأقصى . ولذلك فإن بريطانيا قد إختارت أن تعمل فى مصر ، إلى جانب الدولة العثمانية ، حتى تحصل بالود على تلك المزايا التى كانت الحملة الفرنسية قد فشلت فى الحصول عليها بالقوة .

ولكن مصلحة فرنسا كذلك كانت تملى عليها أن تحاول الاحتفاظ بقواتها

---

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية . ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

في مصر ، خاصة وأن الجنرال بوناپرت كان قد وصل ، بعد عودته إلى فرنسا ، إلى منصب القنصل الأول ، وشعر باهتمام الانجليز بالبحر المتوسط ، وباعدادهم القوات في الجزر الايولية وجبل طارق للقيام بعمليات مشتركة مع العثمانيين ضد القوات الفرنسية الموجودة في مصر . وكان مشروع جيش الشرق عزيزاً على قلبه ، وعلى فكره وعلى مشاعره ؛ فحاول أن يرسل بعض المدد إلى الحملة الفرنسية في مصر ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بها كعامل هام على خريطة العمليات الحربية ، وخريطة القوى السياسية . ولكن الامر لم يكن سهلاً بالنسبة للجنرال بوناپرت ، وبخاصة أمام تفوق بريطانيا البحرية في البحر المتوسط ، وتمسكها ، بعد حصار دام فترة عامين ، من الاستيلاء على مالطة . وكان معنى إحتلال الإنجليز لمالطة من الفرنسيين أنه سيصبح في وسع بريطانيا مهاجمة الحملة الفرنسية في مصر بسهولة أكبر ، وأن العبيد سيزيد على كامل الفرنسيين عما كان عليه في الماضي ، ويزداد عملية إمداد فرنسا لخلتها الموجودة في مصر صعوبة ، كما سيزداد أمر دفاع الحملة عن مواقعها في مصر صعوبة كذلك .

ولقد حاول القنصل الأول أن يتصل بقوات فرنسا الموجودة في مصر ، بكل الوسائل الممكنة ، ورغم تفوق الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ؛ وذلك للعمل على تقوية الروح المعنوية للجنود ، وإحياء الأمل في نفوسهم بأنه لم ينسأهم ، وبأنه سيمدهم بالجند والعتاد . ووصلت سفينتان حربيّتان فرنسيّتان إلى الاسكندرية في يوم ٣ فبراير سنة ١٨٠١ ، وكان على ظهر كل منهما ثلاثمائة جندي ، وكثير من الذخائر والمدافع . وسادت الفرحة الفرنسيين ، و ضربوا مدافع كثيرة... ويستدل بذلك على أن ملكة مصر صارت في حكم الفرنسيين ، لا يشاركونهم غيرهم فيها . هكذا قالوا . ولا شك في أن نشر هذه الدعاية كان يهدف رفع الروح المعنوية للفرنسيين ، ومحاولة تثبيت أقدامهم في مصر . وتكرريجي السفن

الفرنسية إلى الإسكندرية في يوم ٦ مارس سنة ١٨٠١ ، وكان له نفس التأثير . وحاول الجنرال بوناپرت أن ينقل الأسطول الفرنسي من ميناء برست على المحيط الأطلسي إلى ميناء طولون ، حتى يتمكن من زيادة قوته في البحر المتوسط . وحاول أن يوجه جزءاً من سفن هذا الأسطول إلى الإسكندرية ، وعليها ما يقرب من خمسة آلاف جندي ، مع كثير من الميقات والذخائر ، لتدعيم قوة الفرنسيين في مصر . ولكن قائد هذا الأسطول خشي من مواجهة الأسطول البريطاني ودخل إلى ميناء طولون ، ولم تصل إلى الإسكندرية إلا سفينة واحدة من سفن أسطوله . ورغم قيام هذا الأميرال بمحاولات عديدة للخروج من طولون ، فانه فشل ، وظل في هذه القاعدة البحرية في جنوب فرنسا ، دون أن يتمكن من إمداد الحملة الفرنسية في مصر . ومعنى هذا أن فرنسا رغم وجود الجنرال بوناپرت على رأس حكومتها ، قد فشلت في إمداد القوات الفرنسية في مصر بما يلزمها من رجال وعتاد وأسلحة وذخائر . وفي نفس هذا الوقت الذي انقطعت فيه المواصلات بين فرنسا والموانئ المصرية ، كانت بريطانيا قد أتمت إستعدادها للحملة التي ستوجهها على مصر .

وكان الجنرال مينو غارقاً في مشروعاته وتأملاته ، ولم يصدق الأنباء التي جاءته بقرب مجيء حملة عثمانية وحلّة بريطانية للهجوم على مصر . وكان مراد بك قد علم ، وهو في الصعيد ، وعن طريق الرسل الذين كانوا يتصلون به من جانب إبراهيم بك ، الموجود في سوريا مع العثمانيين ، بوجود إستعدادات ضخمة للهجوم على مصر . وكان مراد بك حوالياً للفرنسيين ، وقرر أن يوصل هذه الأنباء إلى الجنرال مينو ، وأوفد إليه عثمان بك اليرديسي بمناصفة سداد خراج الصعيد ، وأطلعه على رسائل إبراهيم بك ، وأبلغه نبأ إقتراب الحملة العثمانية البريطانية من البلاد ، وطلب إليه أن يحافظ ، في حالة الدخول في مفاوضات مع



الدولة العثمانية ، على المرايا التي نالها مراد بك في إتفاقيه مع الجزائر كبير ؛ وأكده أنه سيضع قواته تحت تصرف القيادة الفرنسية ، وطبقاً للإتفاق ، في حالة إخفاق المفاوضة . ولكن الجزائر منيولم يلتفت لهذه التحذيرات ، ولم يعطها الأهمية الجديرة بها .

وكانت إستعدادات بريطانيا من أجل الحملة على مصر قد تمت ، وأقلمت قوات الجيش البريطاني من جبل طارق، منذ أوائل شهر نوفمبر سنة ١٨٠٠ ، ونزلت إلى بعض موانئ آسيا الصغرى في أواخر شهر ديسمبر وأوائل شهر يناير ، وأخذت هذه القوات في التمرن على عمليات النزول من السفن على السواحل ، إلى أن تمّ الدولة العثمانية إستعداداتها ، وتتفق القيادات على وضع الخطة المشتركة . أما الدولة العثمانية فإنها كانت قد أعدت جيشين ، الأول بقيادة يوسف ضيا باشا ، الصدر الأعظم ، وكان عليه أن يزحف بالطريق البري من سوريا إلى مصر، والثاني يبحر من ميناء مرمريس في الأناضول ، وعلى سفن الأسطول العثماني، بقيادة أمير البحار حسين باشا ، قبطان باشا البحرية العثمانية ، ويتجه إلى سواحل مصر الشمالية .

ولقد أبطلت سفن أسطول حسين باشا في السفر ، فأقلمت سفن الأسطول البريطاني في ٢٢ يناير سنة ١٨٠١ ، وبقيادة الاميرال اللورد كيث ، قائد القوات البحرية البريطانية في البحر المتوسط ، وصحبها بعض سفن المدفعية العثمانية ، وكتيبة من الجنود العثمانيين ، فوصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس . وألقى هذا الأسطول مراسيه في مياه خليج أبي قير ، وكان يحمل على ظهره حلة بريطانية بقيادة الجنرال السير رالف أبركرومبي Ralph Abercromby ، يبلغ عدد جنودهما ١٧٥٠٠ جندي . وظلت هذه السفن عدة أيام في البحر ، بما أعطى فرصة لقائد موقع أبي قير الفرنسي للإستعداد لمواجهتها .

وكان من المفروض أن تحضر لسواحل مصر في نفس هذه لفترة القوة البحرية العثمانية ، وعدد رجالها يقرب من ستة آلاف جندي ، وتسير في فرع رشيد صوب القاهرة بقيادة حسين باشا ؛ وأن يصل كذلك جيش الصدر الأعظم ، الذي كان عدد قواته يبلغ ٢٥٠٠٠ جندي ، لمهاجمة القاهرة من منطقة الشرقية ؛ وتصل قوة رابعة تبلغ ستة آلاف جندي ، ترسلها حكومة الهند إلى القصير والسويس ، حتى يطبقوا على الفرنسيين من كل جانب . ولكن هذه القوات تأخر وصولها مما أدى إلى التأثير على فاعلية الخطوة الموضوعية ، والتأثير بالتالي على إمكانية مقاومة الحملة الفرنسية لفترة أطول .

وكانت القوات الفرنسية الموجودة في الاسكندرية في ذلك الوقت يتراوح عددها بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ جندي ، وحاولت جهدها أن تمنع القوات البريطانية من النزول إلى سواحل أبي قير . وإستخدم الفرنسيون مدفعيتهم ، وخسر الإنجليز كثيراً من القتلى في سفنهم ، أثناء نزول قواتهم إلى الساحل . ثم استمر القتال على البر ، وكانت القوات البريطانية أكثر عدداً ، فهزمت الفرنسيين ، وحاصرت قلعة أبي قير . واضطرت الفرنسيين إلى التقهقر غرباً صوب الاسكندرية ، وعملوا بسرعة خطوطاً جديدة قرب المنيرة . وفي أثناء ذلك الوقت تمكنت بقية قوات البريطانيين من النزول إلى الساحل ، واستعدت للضغط على القوات الفرنسية المرابطة إلى غربها .

وكانت عملية إزلال الجنود البريطانيين قد بدأت في أبي قير في يوم ٨ مارس ، وبدأ ضغط البريطانيين على الفرنسيين يوم ١٢ مارس . واضطر الفرنسيون إلى التقهقر غرباً صوب التلال التي كان يقع عليها معسكر القياصرة ، والتي تسمى الآن بمسكرات مصطفي باشا ، وتحصنوا في هذه التلال ، ولكن البريطانيين واصلوا زحفهم ، ودارت معركة حامية بين الجانبين في يوم ١٣ ، هجم فيها البريطانيون

على مواقع الفرنسيين ، وإستاتت المدفعية الفرنسية في إنزال الحسائر القاذحة بالقوات المهاجمة . ثم حاولت القوات الفرنسية القيام بهجوم مضاد على البريطانيين ، ولكنها إنهزمت ، فتراجعت إلى أسوار مدينة الاسكندرية ، عند باب رشيد ، أو باب شرقى ، وتحصن البريطانيون في مرتفعات معسكر القياصرة ، أو مصطفى باشا . والواقع أن المعركة لم تكن متعادلة ، إذ أنها حدثت بين ١٤٠٠٠ جندى بريطاني ، وبين ما لا يزيد على ٥٠٠٠ جندى فرنسى . وإنهت بسيطرة البريطانيين على كل المنطقة الواقعة شرق مدينة الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من الدخول إلى الاسكندرية ، التي دافع عنها الفرنسيون دفاعا مستميتا ، وأزيلت مدفيعتهم المنصوبة على كوم الدكة وعلى كوم الناصورة خسائر قاذحة بالبريطانيين .

ووصلت أنباء مجيء الاسطول البريطانى إلى أبى قير إلى الجنرال مينو في القاهرة ، فظهر إرتباكه ، وظهر عدم إستعداده . وبدلا من أن يسير على الخطة التي كان الجنرال يونارت ، ومن بعده الجنرال كبير قد سار عليها ، لمواجهة الهجمات الخارجية عن طريق تجميع القوات العسكرية الموجودة في البلاد ، والتقدم بها كقوة ضاربة ، بدلا من ذلك ، أخذ الجنرال مينو في إصدار بعض الأوامر المتضاربة ، وأخذ يوزع جنوده شرقا وغربا ، بين القاهرة والاسكندرية ، وأبى قير ورشيد ودمياط والسويس ، والمنصورة والصالحية ، والجيزة والوجه القبلى ؛ ثم عمل على تجميع بعض قواته ، والسير بها صوب الاسكندرية .

وزاد ظهور قلق الفرنسيين وخوفهم من منهم نشر أى أخبار عن عملية نزول البريطانيين في أبى قير ، على الأعالى ، ومن تحذيرهم لهم بعدم تصديق الاشاعات ، وإنذارهم كل من ينقل هذه الاشاعات و يروجها بالحكم عليه بالاعدام . ولم يكن من السهل ، بأى شكل من الأشكال ، إخفاء الأنباء عن شعب يتناقل الروايات ، من فم لآذن ، وبطريقته الخاصة . عندئذ شعر الجنرال مينو بضرورة

مكاشفة أعضاء الديوان في الأمر ، وجمع أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم منشوراً إدعى فيه أن القوات البريطانية التي جاءت إلى أبي قير قد عادت أدرجها ، وطلب فيه إلى المصريين السكون والهدوء ، وتوعد كل من يحرك الفتنة بالقتل ، وأشار إلى ما كان قد وقع للمصريين من القتل والمغارم في ثورة القاهرة الأخيرة . ثم دارت مناقشة بعد ذلك بين أعضاء الديوان والمندوبين الفرنسيين فيه عما يجب عمله ، وكان أعضاء الديوان لا يعرفون كيف يمكن تحميلهم مسؤولية في هذا النطاق ، ولكن الفرنسيين شرحوا لهم بأنه من واجب العقلاء نصيحة المفسدين . وأصر أعضاء الديوان على أن « كل نفس بما كسبت رهينة » ، وعلى أن « لا تزر نفس وزر أخرى » . وإنتهت جلسة الديوان دون الوصول إلى نتيجة ، وخشى الجنرال مينو من موقف العلماء ، وكتب منشوراً آخر أبلغه لأعضاء الديوان في بيوتهم ويشتمل على إنذار يلقي عليهم فيه تبعة كل ثورة تحدث من الأهالي . وكان يرغب في إرهابهم ، وفي إجبارهم على استخدام نفوذهم لمنع قيام أى حركة في البلاد . وكانت مسؤولية جسيمة على العلماء ، ولم يكن في وسعهم ضمان مشاعر وعمرات الجماهير . فاجتمعوا في دار الشيخ الشرفاوى ، ورئيس الديوان ، « وأحضروا مشايخ الحارات ، وكبراء الأخطاط ، ونصحوهم وأنذروهم ، وأمرهم بضبط من هو دونهم ، ولا يغفلوا أمر عامتهم ؛ وحذروهم وخوفوهم العاقبة ، وما يترتب على قيام المفسدين ، وجعل الجماهير ، وأنهم هم المأخذون بذلك ، كما أن من فوقهم مأخوذ عنهم ، فالعاقلة يشغل بما يعنيه » .<sup>(١)</sup> ولم تكن ظروف سكان القاهرة ، بعد ما لا فوا من ضغط وإرهاب ووقوف حال ، تسمح لهم بالقيام بثورة جديدة . ولكن الفرنسيين كانوا يحشون من هذه الإمكانيات .

وأخذ الفرنسيون في اعتقال بعض الشخصيات ، مثل الشيخ محمد السادات ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٤٩ .

الذى أصعدوه إلى القلعة من جديد ، وإن كان هذا الأمر قد تم بدون إهانة في هذه المرة ، وكان ذلك خوفا من إثارة الفتنة والعمل على تبيح العامة ، خاصة وأنهم قد نظروا إليه على أنه من العناصر المعادية لهم . واستمرت حركة الاعتقالات وإتسمت بعد مجيء الأخبار بتقدم القوات العثمانية برأ من سوريا ، واحتلالها الدريش . وزاد اضطراب السلطات الفرنسية في القاهرة ، وأمرت بجمع الديوان ، في يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٠١ ، وأبلغت الأعضاء أنها رأت إعتقال بعض الأعيان ، لمقتضيات الحرب ، وتلطف في إبلاغ هذا القرار للأعضاء . « فلزم الأمر لتحويل بعض الأعيان ، وذلك من قوانين الحروب عندنا ، بل وعندكم ، ولا يكون عندكم تكدر ولا م بسبب ذلك ، فليس إلا الإعزاز والإكرام أينما كنتم . » (١) وإنتهى الأمر بإلقاء القبض على أربعة من أعضاء الديوان هم الشيخ الشرقاوى ، والشيخ المهدي ، والشيخ المساوي ، والشيخ الفيوي ، وأصعدوهم إلى القلعة ، مكرمين ، وتلقوا معهم الشيخ السادات ، في المسجد الموجود هناك . أما بقية المشايخ أعضاء الديوان ، فلنهم تركوهم للاجتماع بالجنرال بليار ، حاكم القاهرة ، وللإستمرار في تصريف أمور البلد معه . وسرعان ما ساد الاضطراب مدينة القاهرة ، نتيجة لورود الأياء بوقوع اشتباكات جديدة بين الفرنسيين والانجليز . أما الجنرال مينو فإنه قد أسرع في ذلك الوقت بالانهاب صوب الاسكندرية ، ماراً بالرحمانية ودمهور ، ووصل إلى الاسكندرية في يوم ١٩ مارس ، وأخذ في الإستعداد للمعركة . وخشى الجنرال مينو من أن يضيع الوقت أكثر من ذلك ، وبشكل يسمح للقوات البريطانية بما جت في الاسكندرية ، الأمر الذى يؤدي إلى حصاره داخل أسوارها ، ويؤدي بالتالى إلى تهديم الجامعة . هذا علاوة على أن مثل هذا الموقف كان سيفقد نصف قوات الحملة الموجودة مع الجنرال مينو سيولة

الحركة ، في الوقت الذي ستمتع فيه القوات المهاجمة بهذه السهولة ، ودون أن تلقى قوات ضخمة تواجهها . واستقر رأى الجنرال مينو على أن يبدأ بالهجوم ، قبل أن يتم البريطانيون استعدادهم . ولدى الجنرال مينو أن قوات الحملة البريطانية كانت تفوق قواته عدداً ، وأنها كانت قد أتمت استعدادها ، وأنها لم تكن تقاسى بما قاست منه القيادة الفرنسية من إختلاف في الزاى ، وإختلاف في الإتجاهات .

وخرج الجنرال مينو على رأس قواته من باب رشيد ، أو باب شرقى ، واتجه صوب القوات البريطانية المرابطة أمامه ، وذلك في يوم ٢١ مارس سنة ١٨٠١ . ووقعت المعركة على طول الخط الممتد من النزهة ، على ترعة الاسكندرية ، شمالاً إلى ساحل البحر ، وسميت باسم كاتوب ، نسبة إلى باب رشيد . وكانت هذه المعركة من أهم المعارك التى أثرت في مستقبل الحملة الفرنسية في مصر . وكانت القوات الفرنسية فيها بقيادة الجنرال مينو ، والقوات البريطانية بقيادة السير رالف أبركرومبي . وكان عدد القوات البريطانية يقرب من ضعف عدد القوات الفرنسية المشتركة في المعركة ، وكانت بعض قطع البحرية البريطانية تساند جناحه . وكانت المعركة حامية ، قتل فيها عدد من الجنرالات ، وظهرت فيها كفاءة المدفعية من الجانبين ، وبذل فيها الفرسان مهنحيات كبيرة . وبدأت المعركة في الصباح ، واستمرت إلى قرب الظهر ، وكانت الحسارة متقاربة من الجانبين ، وبلغت ما يقرب من ١٥٠٠ قتيل ، وخسر الفرنسيون بعض الجنرالات ، وخسر البريطانيون قائدهم السير رالف ؛ وجرح فيها السير سيدنى سميث . وبعد المعركة تولى السير هنشington Hutchinson قيادة البريطانيين . واضطر الفرنسيون إلى التراجع إلى أسوار الاسكندرية ، والتحصن وراءها . وهكذا حوصرت نصف قوة الحملة الفرنسية الموجودة في مصر في الاسكندرية ، بينما أصبح الطريق مفتوحاً أمام البريطانيين

للاستمرار في زحفهم إلى داخل البلاد .

وترى البريطانيون قليلا قبل بدئهم بالزحف ، وكانوا ينتظرون مجيء الأسطول العثماني ، الذي كان يحمل ستة آلاف جندي ، بقيادة حسين باشا . ووصل هذا الأسطول إلى أبي قير في يوم ٢٥ مارس سنة ١٨٠١ ، وكان مدداً له قيمته في العمليات المقبلة . وسيقوم أربعة آلاف من الجنود العثمانيين ، في خلال شهر أبريل ، مع ألف من البريطانيين ، بالزحف من أبي قير إلى رشيد بحذاء الساحل ؛ وسيتمكنون من إحتلال هذه المدينة وقلعتها بعد مقاومة .

وهكذا سيصبح الطريق مفتوحاً أمام العثمانيين والبريطانيين للتقدم صوب القاهرة ، برآ في إقليم البحيرة . وبحراً في فرع رشيد ، في الوقت الذي سيظل فيه الجنرال مينو وجزء كبير من قواته محصورين في الاسكندرية ، وسيزيد من حصار الفرنسيين في الاسكندرية قيام الانجليز بقطع السد الذي كان يفصل بحيرة أبي قير عن بحيرة مريوط ، والذي كانت تسير عليه ترعة الاسكندرية . وأدى ذلك إلى إنقطاع مياه الشرب عن الاسكندرية ، وإلى طغيان مياه بحيرة أبي قير ، التي كانت مفتوحة على البحر عند المعدي ، على بحيرة مريوط ، وإغراق هذه المياه المالحة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في شمال غرب الدلتا ، وإن الانجليز ... أطلقوا الجبوس عن المياه السائلة من البحر المالح منه إلى الجسر المقطوع ، حتى سالت المياه ، وعمت الأراضي المحيطة بالاسكندرية ، وأغرقت أطيانا كثيرة ، وبلاداً ومزارع ؛ وأنهم قعدوا في الأماكن التي يمكن الفرنسيين النفوذ فيها ، بحيث أنهم قطعوا عليهم الطرق من كل ناحية ،<sup>(١)</sup>

### ٣ - الزحف وتسليم القاهرة :

بدأت القوات العثمانية والبريطانية في الزحف جنوباً من رشيد وكانت

هناك قوات فرنسية متمركزة قرب الرحانية . وكانت السلطات الفرنسية في القاهرة ، بقيادة الجنرال بليار ، عاجزة عن إرسال المدد إلى أية منطقة ، خاصة فإن الجنرال مينو كان قد وزع القوات بدلا من أن يعمل على تجميعها . واضطر الجنرال مينو ، وهو في الاسكندرية ، إلى أن يرسل إحدى الكتائب لتدعيم القوة الموجودة في الرحانية ، ولكنها كانت غير كافية لهذه المهمة ؛ فاضطر إلى إرسال إحدى الفرق إلى هناك ، خاصة وأن مركز الرحانية ، مع فوه والمطف ، كانت تعتبر نقطة اتصال هامة للفرنسيين بين الاسكندرية والقاهرة .

ولكن ضغط القوات البريطانية والعثمانية ، والتي كانت قد سارت في حذاء النيل بعد رشيد صوب الجنوب ، وفي صحبتها بعض سفن المدفعية في النيل ، زاد على القوات الفرنسية ، وبشكل أجبرها على الانسحاب من فوه والمطف صوب الرحانية . وتقابلت القوتان عند هذا المسكر في يوم ١٠ مايو ؛ ولم يكن هناك أى تعادل بينهما . وبعد مقاومة بسيطة ، اضطر القائد الفرنسي إلى أن يغلى الرحانية ، ويتركها سفنه المحملة بالإمداد بالذخائر . واحتل البريطانيون والعثمانيون هذا الموقع ، واستولوا على السفن الفرنسية . وكان قد مضى ٦٣ يوما على نزول هذه القوات في أبي قير ، الأمر الذي كان يدل على بطء الانجليز والأتراك في حركتهم صوب العاصمة . ووصلت إلى القاهرة جماعات من الجنود الفرنسيين تحمل إليها أسلحة البريطانيين والعثمانيين على هذا الموقع . ثم وصلت بقية القوات الفرنسية المنسحبة من الرحانية إلى القاهرة . ويمكننا أن نقول بدون كبير خطأ أن القوات الفرنسية قد فقدت في ذلك الوقت سهولة حركتها ، إذ أنها أصبحت مقسمة إلى قسمين : الأول محاصر في الاسكندرية ، والثاني متحصن في منطقة القاهرة . أما البريطانيون والعثمانيون ، فإنهم قد سيطروا على الطريق لموصل إلى القاهرة ، ومنعوا تصف قوات الحملة الفرنسية تقريبا ، وهي التي



كانت موجودة في الاسكندرية ، من الخروج من هذه المدينة ، في الوقت الذي أصبح الطريق مفتوحاً أمامهم للوصول إلى القاهرة ، ولواجهة نصف قوات الحملة الفرنسية الثاني المتحصن في هذه المدينة . وفي الوقت الذي أصبح من المتوقع فيه أن يصل جيش يوسف ضيا باشا من جديد من سوريا إلى مشارف القاهرة . وكانت القوات العثمانية الزاحفة من سوريا ، ويقرب عددها ٢٥٠٠ جندي ، قد بدأت في التحرك من العريش في أثناء شهر أبريل ، وتابعت سيرها دون مقاومة ، خاصة وأن الفرنسيين اضطروا أمام زحفها إلى إخلاء مواقع الصالحية وبليبس ، ونسفوا ما بها من طوابق وقلاع ، وإرندوا إلى القاهرة . وعند وصول جيش يوسف باشا إلى بليبس ، عزم الجنرال بليار على الخروج من القاهرة وعواجهته ، قبل أن تصل القوات البريطانية العثمانية التي كانت تزحف صوب القاهرة مع فرع رشيد . وإعتقد أن في وسعه أن يزل بهم هزيمة ، مثل تلك التي كان الجنرال كليبر قد أنزلها بهم في موقعة عين شمس . وترك الجنرال بليار القاهرة ، بعد أن ترك بعض الحاميات فيها ، وفي المنطقة المحيطة بها ، وقاد ما تبقى بعد ذلك من العشرة آلاف جندي الذين كانوا تحت قيادته لملقاة الجيش العثماني . ووصل في يوم ١٦ مايو إلى منتصف المسافة بين الحانكة وبليبس ، عند الزوامل التي بدأ فيها الاشتباك بين طلائع القوتين . وإذا كانت بداية المعركة قد أظهرت تفوق الفرنسيين نسبياً ، إلا أنه سرعان ما ظهر تحول النتيجة بوضوح إلى صالح العثمانيين . وإنهزم الفرنسيون ، واضطروا إلى التراجع صوب القاهرة من جديد .

وزاد ظهور حرج موقف القوات الفرنسية في القاهرة ، في الوقت الذي إزداد فيه الضغط عليها . وكان الجنرال بليار قد إتصل بمراد بك في الصعيد ، وطلب إليه القدوم للوقوف مع الفرنسيين ، طبقاً لشروط الإتفاق المفعود بينهما .

وبدا مراد بك في إعداد قواته والرحف بها من جرجا شمالا ، ولكنه أصيب بالطاعون في سوهاج ، ودفن هناك . وحرم الفرنسيون من المدد الذي كان في وسع هذا الأمير المملوكي تقديمه لهم . وكانت ضربة قاسية للقوات الفرنسية ، في الوقت الذي إحتاجت فيه إلى مثل هذه المعونة . وحاول الفرنسيون أن يعترفوا بتابعه ، عثمان بك الطنبورجي ، أميراً على الصعيد الأعلى ، بنفس الشروط التي وضعوها مع مراد بك . وأعرب هذا الأمير المملوكي عن ولائه وولاء عماليكه للفرنسيين ؛ ولكنه أبطأ في حركته ؛ وحين رجعت كفة البريطانيين والعثمانيين على كفة الفرنسيين ، رفض عثمان بك تنفيذ إلتزاماته تجاه حلفائه ، وإتصل بإبراهيم بك ، الذي كان قد جاء إلى مصر من جديد مع جيش يوسف ضيا باشا ، أي أنه إنضم إلى المعسكر العثماني ، بدلا من بقاءه مع المعسكر الفرنسي .

وكما قاسى الفرنسيون من نقص الحلفاء ، وعدم وقوفهم إلى جانبهم ، قاسوا كذلك من إنتشار وباء الطاعون في ذلك الوقت بين صفوفهم . وكان هذا الوباء قد فتك بالآهالي فتكا سريعا ، وبخاصة في إقليم الصعيد ، ولكنه وصل كذلك إلى القاهرة ، وأخذ يفتك برجال القوات الفرنسية ، الذين كانوا يفقدون ما بين ثلاثين وأربعين جندياً يومياً بهذا الوباء . وكان أشد وباء للطاعون يحتاج مصر منذ سنة ١٧٩١ . وأدى إنتشار هذا الوباء إلى زيادة وقوف الحال ، وإلى إشاعة جو يخفّض من الروح المعنوية ، ولا يساعد على الإستمرار في المقاومة .

وأمام هذا الموقف الصعب ، حاول الجنرال بليدار ، أن يثبت صموداً ، وبخاصة أمام المصريين . الذين كان يخشى من قيامهم بالثورة ضد حكمه في القاهرة . وجمع الديوان ، وأخبرهم بأن الأعداء قد أقرّبوا من القاهرة ، وطلب إليهم أن يحافظوا على العهد الذي كانوا قد أعطوه للفرنسيين ، وأن ينصحبوا أبناء البلد والرعية بأن يستمروا في سكوتهم وهدوئهم ، وألا يقوموا بأعمال

الفن والشغب . وهدد في نفس الوقت باستخدام الشدة ضدكم ؛ . وإن حصل منهم خلاف ذلك نزلت عليهم بالنار ، وأحرقت دوركم ، ونهبت أموالكم ومتاعهم ، ويتمت أولادكم وسبيت نسائكم ، وألزموا بالأموال والفرد التي لا طاقة لهم بها ؛ فقد رأيتم ما حصل في الوقائع السابقة ، فاحذروا من ذلك ، فإنهم لا يدرون العاقبة ؛ ولا تكلمكم المساعدة لنا ، ولا المعارضة لحرب عدونا ، وإنما نطلب منكم السكون والهدوء لا غير . فأجابوه بالسمع والطاعة » . (١) وأذاع بياناً على الأهالي بأنهم قد يسمعون أصوات المدافع من ناحية الجزيرة ، وعليهم ألا يزعموا من ذلك إذ أنه « شنك وعيد لبعض أكابرهم » . وكان الجنرال بليار يخشى معرفة الأهالي بحقيقة الموقف ، ويخشى أكثر من ذلك قيامهم بالثورة ضد الفرنسيين . وفي أثناء ذلك الوقت بلغت طلائع قوات يوسف ضيا باشا إلى قرب شبرا ، وكان مع الصدر الأعظم وزير خارجية الدولة العثمانية ، وعدد من كبار موظفي الدولة ، وكذلك إبراهيم بك ، من أمراء المماليك المصرية . أما القوات البريطانية فإنها تقدمت بقيادة الجنرال هتشنسون إلى إمبابية ، واحتلت المنطقة الممتدة منها حتى الجزيرة . وكان هذا الجنرال الإنجليزى قد سار ببطء ، حتى يصل إلى مشارف القاهرة وفي نفس الوقت الذى يصل فيه جيش يوسف ضيا باشا من الشام . وكان ينتظر كذلك بحجم الحملة البريطانية التي كانت قد أعدت في الهند ، والتي كان عليها أن تنزل في القصير ، وتسير في وادى النيل شمالا صوب القاهرة . وعند إمبابية ، إتصلت به أولى كتائب هذه الحملة ، التي كانت قد نزلت في السويس ، وأسرع بالزحف صوب القاهرة . وهكذا التقى في البر الغربي للنيل جيشاً بريطانيا عثمانياً ، جاءت قواته من الاسكندرية ورشيد والسويس ، في الوقت الذى تجمع جيش يوسف ضيا باشا في البر الشرقى . وبلغ مجموع هذه القوات ما يقرب من ٤٠.٠٠٠ ؛

جندى ، فى الوقت الذى بلغ فيه مجموع القوات الفرنسية فى القاهرة عشرة آلاف فقط ، وكانت هذه القوات موزعة على حدود القاهرة ومشارفها ، وتخشى من قيام المصريين بالثورة ضدها .

وأمام هذا الموقف الصعب ، ونتيجة لحصار الجنرال مينو مع بقية القوات فى الاسكندرية ، جمع الجنرال بليار مجلسا عسكريا من قواد الجيش الفرنسى وكبار ضباطه ، لكن يقرروا ما يرونه فى الموقف . وإجتماع هذا المجلس فى القلعة ، وشرح الجنرال بليار الموقف الصام ، وحالة الجنود الفرنسيين ، وتأثير إنتشار الوباء عليهم ، وضخامة عدد قوات النماليين والبريطانيين ، وإمكانية إنضمام الأتالى إليهم وقت نشوب المعركة ؛ وكان مجرد هذا العرض يدل على الرغبة فى التسليم ، وعلى إتخاذ قرار لا يتحمل بمفرده مسئولية إتخاذه . وإقسم رأى القواد الفرنسيين ؛ فرأى البعض أن التسليم يدخل فى إختصاصات القائد العام ، الجنرال مينو ، الموجود فى الاسكندرية ، إذ أنه سيتعرب عليه الجلاء ؛ ورأى البعض الآخر أنه يمكنهم الانسحاب من القاهرة الى الصعيد ، ومقاومة البريطانيين والنماليين بطريقة المالك ، من مدينة الى مدينة ، والى أن تقوم فرنسا بإرسال المدد إليهم ؛ ورأت مجموعة ثالثة أنه من الواجب مواجهة الموقف بكل شجاعة ، وأن الجنرال مينو محصور فى الاسكندرية ، ولا يمكنه إتخاذ قرارات بشأن بقية قوات الحملة الموجودة فى الأقاليم ، وأن الوضع قد بلغ مرحلة من الخطورة تحتم إتخاذ قرار حاسم قبل أن تقع القوات الفرنسية فى الأسر ، وتسلم بدون قيد ولا شرط ؛ أما مسألة الانسحاب الى الصعيد ، فإنها ستوصل الفرنسيين إلى الشلال ، وفى أعقابهم النماليون والانجليز ، وهى حالة لا ينصحوا بالإلتجاء إليها ، خاصة وأن الحملة كانت معها معدات ثقيلة ، وكانت تفتقر إلى سلاح الفرسان ، الذى كان فى وسعه أكثر من غيره القيام بعمليات حربية لها مثل هذا الطابع .

وكان هذا الرأي الأخير هو رأى الواقعيين ، ورأى أنصار الجلاء عن مصر ، وكانوا هم الأغلبية . وهكذا جاءت قرارات المجلس الحربى مؤيدة لضرورة المفاوضة على أساس الجلاء عن مصر . وفى الوقت الذى إستعدت فيه القوات العثمانية والبريطانية بالهجوم على القاهرة ، فى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٨٠١ ، وصل إلى معسكر البريطانيين مندوب عن الجنرال بليار ، يطلب وقف القتال ، والبدء فى التفاوض على أساس الجلاء عن مصر . ووافق كل من الجنرال هتشنسون ويوسف ضيا باشا على هذه الطلبات . وفى اليوم الثانى بدأت المفاوضات بين الطرفين فى الجزيرة ، وحضرها مندوبون عن يوسف ضيا باشا وعن حسين باشا قائد البحرية العثمانية ، وعن قائد القوات البريطانية .

ولقد إستمرت هذه المفاوضات لمدة أربعة أيام ، ولانتهت بالإتفاق على جلاء القوات الفرنسية عن مصر . ونصت هذه الاتفاقية على لإسحاب القوات الفرنسية البرية والبحرية الموجودة تحت قيادة الجنرال بليار عن القاهرة والمناطق المحيطة بها ، وجلاؤها من كل موقع تخله فى مصر ، وأن يكون هذا الجلاء بأسلحتهم وأمتعتهم ، ومدافعهم وذخائرهم ، بطريق فرع رشيد ؛ ثم يبحرون من رشيد وأبى قير ، وفى مدة لا تتجاوز خمسين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية ، إلى فرنسا ، وعلى نفقة الحلفاء . وتعهد قواد الجيش العثمانى والجيش الانجليزى بتقديم السفن اللازمة لنقل الجنود ، وأمتعتهم ومبائهم ، وبأن ترافقهم فى عملية إسحابهم بعض كتائب الجيش العثمانى والجيش البريطانى ، لتقديم المؤن اللازمة للجنود . وكان هذا الاتفاق يسرى كذلك على الموظفين الملكيين الموجودين مع الحملة ، وكذلك على أعضاء لجنة العلوم والفنون ، وبشكل يجعلهم يتمتعون بالمراتب التى منحت للمكربين ، ويعطيهم الحق فى أن يحملوا معهم أوراقهم الخاصة والمستندات والوثائق الخاصة بعملهم . ونصت إحدى الفقرات على أنه يجوز لأى مصرى أن يرافق الجيش الفرنسى

عند جلائه عن مصر ، دون أن يؤدي ذلك إلى مصادرة أملاكه أو إضطهاد أسرته وذويه ، كما لا يجوز إيذاء أى مصرى يكون قد أظهر ولائه للقوات الفرنسية وقت إحتلالها لمصر . وكان من اللازم إبلاغ هذه الاتفاقية إلى الجنرال مينو فى الاسكندرية حتى يقبلها فيما يتعلق بالجنود الموجودين معه فى هذه المدينة . وتم التوقيع على هذه الاتفاقية فى يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ ، وصدق عليها القائد العام العثمانى ، والقائد العام البريطانى ، فى اليوم التالى . ولاشك فى أن هذه الاتفاقية كانت خطوة حاسمة فى تاريخ الفرنسيين فى مصر ، وفى تاريخ مصر الحديثة نفسها ، إذ أنها كانت أساس عملية جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتغير المعطيات الموجودة بشكل واضح . ولقد قابل المصريون أبناء الصلح بابتهاج كبير . وقام الفرنسيون بالإفراج عن الأسرى العثمانيين الذين كانوا لديهم ، ثم أفرجوا عن المشايخ والأعيان الذين كانوا معتقلين فى القلعة . وبقيّة المعتقلين من الفلاحين والعرب . وإستعادت القوات الفرنسية للجلاء عن القاهرة ، وأخذت فى نقل مهابتها من القلعة وبقيّة المواقع الحصينة المحيطة بالعاصمة . وجمع الفرنسيون أعضاء الديوان فى يوم ٢٠ يونيو ، وأبلغوهم بنبأ الصلح ، وبعودة السلم . وقاموا بطبع منشورات عن المواد الخاصة بعدم إيذاء المصريين الذين كانوا قد أظهروا ولاءهم للقوات الفرنسية ، وألقوها فى الشوارع والحارات . وفى يوم ٦ يوليو سنة ١٨٠١ ، جمع الفرنسيون الديوان من جديد ، وقرأوا عليه شروط الصلح . وكانت هذه هى آخر جلسة للديوان وأظهر الفرنسيون كثيراً من الود تجاه الأعضاء . وذكروا لهم أنهم قاموا بالكثير من أجل مصر ، وأنهم يخرجون عن البلاد من أجل توقيع الصلح العام ، وسيادة السلام . ورغم أن الجنرال مينو لم يكن قد علم بشروط إتفاقية العريش بعد ، فإن السلطات الفرنسية فى القاهرة قد أدعت أنه أرسل رسالة لأعضاء الديوان ، وأوصاهم فيها بزوجه المصرية ، وبإيئته منها ؛ وأنه قد عزى السببه نفيته فى زوجها مراد بك ،

وأهرب عن تخيانه لمصر والمصريين . ولقد أعرب الفرنسيون من أطمعهم أن يكون  
فرائهم لمصر مؤقتاً ، وفي أن تلم الدولة الثمانيه بأ . بريطانيا كانت تهدف السيطرة  
على العالم ، وأن الفرنسيين لم يأتوا لمصر إلا لمحاربتهم . وكانت جلسة الوداع .  
ولقد شعر المصريون بذلك . وبعد أن فرغ الفرنسيون من قراءة كتابهم ،  
رد عليهم بعض أعضاء الديوان بأن الأمر قد حسمه ، والملك له ؛ وهو الذي يمكن  
منه من يشاء . ولأنه رفض الديوان ، وركب المشايخ ، وخرجوا للسلام على الوزير  
يوسف باشا ، الذي يقال له الصدر الأعظم ، والسلام على القادمين معه أيضاً من  
أعيان دولتهم ، والأمراء المصرية . وكانوا عزموا على الذهاب في الصباح ،  
فعمقوا لبعد الديوان . وأما الشيخ السادات ، فإنه خرج للسلام من أول النهار ...  
فلما وصلوا إلى العري ، سلوا على إبراهيم بك ، وتوجه معهم إلى الوزير .  
فلما وصلوا إلى الصيوان ، أروهم برفع العليسان التي على أكتافهم ، وتقدموا للسلام  
عليه ، فلم يبق لهم لقدمهم ، فجلسوا ساعة لطيفة ، وخرجوا من عنده ، وسلموا  
أيضاً على محمد باشا المعروف بأبي مرق ، وعلى المحروق والسيد عمر . ثم  
وباتوا تلك الليلة بالمرضى ، ثم عادوا إلى بيوتهم ( وفي ثاني يوم ) عدوا إلى البر  
الغربي ، وسلموا على قبطان باشا ، ورجعوا إلى منازلهم .<sup>(١)</sup> لقد تغير الموقف .  
وتغيرت السلطة ، وجاء حكام جدد .

أما الأقباط ، فإن إبراهيم بك قد أرسل أماناً لكبرائهم ، فخرجوا كذلك ،  
وسلموا ، ورجعوا إلى دورهم . وأما يعقوب فإنه خرج بتماعه وعازقه ،  
وعدى إلى الروضة ، وكذلك جمع إليه عسكر القبط ، وهرب الكثير منهم وإخفى .  
ولاجتمعت نساؤهم وأهلهم ، وذهبوا إلى قائم مقام ، وبكوا وولولوا ، وترجوه  
في إيقامهم عند عيالهم وأولادهم ، فأنهم فقراء وأصحاب صنائع ، ما بين نجار

وبناء وصانع ، وغير ذلك . فوعدهم أنه يرسل إلى يعقوب أنه لا يقهر منهم من لا يريد الذهاب والسفر معه . (١)

وحق القوات الفرنسية في القاهرة ، فأنها قد اعترفت بالموقف الجديد ، وخرج الجنرال بليار بنفسه ، ومعه ثلاثة من كبار الفرنسيين ، وتوجهوا إلى مكان الجيش العثماني ، وقابلوا الوزير ، فطلع عليهم ، وكساحم فراوى سمور ورجعوا . (٢)

وبدأ الفرنسيون في الجلاء عن القاهرة ، وانتقلوا إلى الروضة والجيزة بأمتعتهم . وصحبهم جماعة كبيرة من الأقباط وتجار الافرنج ، وحتى بعض المسلمين الذين كانوا قد تداخلوا معهم ، وخشوا من التخلف ، بعد أن باعوا أمتعتهم بأبخس الاثمان . وقام العلماء بفتح الجامع الأزهر ، وأمروا بكنسه وتنظيفه ، بعد أن طال إغلاقه . والسحب الفرنسيون ليلا من القاهرة ، وأصبح الأهالي ولم يجدونهم في الشوارع .

وبدأت القوات العثمانية في دخول القاهرة « ففرح الناس كمادتهم بالقادمين . وظنوا فيهم الخير ، وصاروا يتلقونهم ويسلمون عليهم . وركبوا بقدمهم ؛ والنساء يلقنن بالسنتن من الطقبان وفي الأسواق ؛ وقام الناس جلبة وصباح ، وتجمع الصغار والاطفال كمادتهم ، ورفعوا أصواتهم بقولهم نصر الله السلطان » . (٣) وكانت قوات العثمانيين قد دخلت من أحد الأجزاء المحطمة من السور ، وكان باب المتوح في ذلك الوقت مسدوداً بالبناء . « فلما مضى النهار ، حضر قبي قول ، وفتح باب النصر والمدوى ، وأجلس بهما جماعة من الإنكجيرة ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ١٨٦ — ١٨٧ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ص ١٨٧ .



ودخل الكثير من العساكر مشاة وركبانا، أجناساً مختلفة، ودخلت بلوكات  
التيكرية، وطافوا بالأسواق، ووضعوا نشاناتهم وزنكهم على القضاوى  
والخوانيت والحمامات، فامتعض أهل الأسواق من ذلك. وكثر الخبز والعم  
والسمن والشحج بالأسواق، وتواجدت البضائع، وانحلت الأسعار، وكثرت  
الفاكة ... وتعاطى بيع غالبها الأتراك والارنود. فكانوا ينتفون من يجلبها من  
الفلاحين بالبحر والبر، ويشترونها منهم بالأسعار الرخيصة، ويبيعونها على أهل المدينة  
وبولاق وبأعلى الأمان،<sup>(١)</sup> لقد عادت القاهرة سيرتها الأولى، وعاد إليها  
الانكشارية، دون أن يتغيروا، رغم تغير الأوضاع.

وقبل الظهر، وكان يوم الجمعة، ظهرت في شوارع القاهرة بعض وحدات من  
الجنود والاعوات، سارت لفتح الطريق لحضرة يوسف باشا. الصدر الأعظم، الذى  
شق من وسط المدينة، وتوجه إلى المسجد الحسينى، فصلى فيه الجمعة، وزار  
المشهد الحسينى. وبعد زيارته الشيخ السادات، زار الجامع الأزهر، وأتم  
على خدامه وخدام المسجد الحسينى. وكانت أصوات المدافع تدوى من كل مكان،  
من معسكر العثمانيين، ومن القلعة فوق الجبل. لقد عادت القاهرة إحدى عواصم  
الدولة العثمانية، ودخل يوسف باشا إلى القاهرة رسمياً بعد ذلك بأربعة أيام،  
وفى استعراض حافل، تجمعت الأهالى من كل الطوائف للفرجة عليه، وأخذوا في  
استنجاار الدور المعلقة على الشارع الذى سيمر منه بأعلى الأمان. وجلس الأهالى  
على السقائف والخوانيت، واستمر الموكب فى سيره من الصباح إلى قرب الظهر.  
وكان استعراضاً كبيراً سارت فيه الفرق العثمانية المختلفة، من الارنود والانكشارية  
والعساكر الشامية، وأمرام مصر، وقوات المغاربة، وقوات البحرية أو  
القليوبجية، وشارك فيه طاهر باشا قائد الارنود، وإبراهيم باشا وإلى حلب،

ومحمد باشا والى مصر ، وكذلك نائب الدولة ، وكبار الأغسوات ، وكانت تصحبهم الطبول والنقرزانات ؛ كما إشتراك فيه العلماء والمشايع والدرأويش . وصار فيه يوسف باشا وهو يرتدى كرك صوف سنجابى مطرز ، وعلى رأسه شلنج بفصوص الماس ، وإلى جواره من ينثر دراهم الفضة التى ضربت فى إستانبول على المتفرجين (١) . وسارت بعده فى الموكب فرقة الموسيقى العسكرية التركية ، وبعدها المدافع ، وعربات الذخائر . وكان يوما مشهوداً ، وعيداً كبيراً ، ضربت فيه المدافع ، وظلت المنارات موقدة سبعة ليالى متواليات . ويلقى الجيرقى على ذلك العيد بمحمد افه على هذه النعمة ، وبرجاء توفيقه أول الأمر لما فيه الخير والعدل ، وعهدهم إلى الصراط المستقيم .

#### ٤ - خروج الحملة من مصر :

كان عدد القوات الفرنسية التى خرجت من القاهرة يقرب من ١٢٠.٠٠٠ جندى ، كان ٩٠.٠٠٠ منهم صالحين للقتال ، أما الباقون فكانوا من المرضى والموظفين المدنيين . وكانوا يمثلون نصف القوات الفرنسية الموجودة فى مصر تقريباً ، أما النصف الآخر فكان موجوداً فى الاسكندرية ، مع الجنرال مينو ، وعصروا فى هذا الميناء ، عن طريق البر وطريق البحر .

وكان عدد القوات البريطانية والعثمانية المحاصرة للاسكندرية يتزايد نتيجة لوصول المدد ، وبخاصة بعد تسليم القاهرة . ولكن الجنرال مينو إتخذ موقف العناد ، بعد أن علم بتسليم الجنرال بليار فى القاهرة ، ونار غضبه ، ونشر بلاغا على الجنود حمل فيه على الجنرال بليار حلة شعواء ، واعتبر فيه أن عقد الاتفاقية فى ٢٧ يونيو مع العثمانيين والبريطانيين تفريطاً فى الشرف المسمى ، وأرسل تقريراً إلى بوتنابرت فى فرنسا ، يلقي فيه تبعة الجلاء عن القاهرة على هذا الجنرال .

ولكن مينو إضطر ، بعد خمسين يوماً من تسليم القاهرة ، إلى التسليم في الاسكندرية ، وبشروط كانت أسوأ من تلك التي كان الجنرال بليار قد وافق عليها .

وشدد البريطانيون والعمانيون الحصار على الاسكندرية ، وإلتفوا حولها من ناحية الغرب ، وإحتلوا طابية المعجمي في ٢٢ أغسطس ، ثم دخلت بعض السفن البريطانية إلى الميناء الغربية ، لتحكم الحصار على المدينة . وتقدمت القوات البريطانية من المعجمي شرقاً صوب الاسكندرية ، وإحتلت طابية القمريه بعد معركة عنيفة ؛ كما إحتلت متاريس الفرنسيين التي كانت موجوده إلى غرب المدينة في مناطق المتراس ، والوردبان ، أى منطقة الحرس . وأصبح الفرنسيون محصورين داخل المدينة وأبراجها . وسادت أحوال الجيش الفرنسي في الاسكندرية ، وفشكت بمجنوده الأمراض ، وفلت لسيهم القوات ، حتى إضطروا إلى أكل لحوم الخيول الهزيلة ، ولم يعد يصلح للقتال من بين رجال هذا الجيش أكثر من ٧٠٠٠ جندي . وظهرت بين قواد الجيش حركة لإتحاذ قرار بشأن ضرورة الجلاء عن الاسكندرية . وكانت زوجة الجنرال مينو المصرية قد وصلت مع ابنتها إلى زوجها في الإسكندرية ، الأمر الذي ساعد الجنرال مينو على أن ينظر إلى علاقته بخصومه نظرة أكثر إنسانية .

وفي يوم ٢٦ أغسطس ، أرسل الجنرال مينو إثنين من ياوراته إلى الجنرال هتشنسون بطلب وقف القتال لمدة ثلاثة أيام ، حتى يعد طلب التسليم . ووافق الجنرال الإنجليزي على ذلك . وجمع الجنرال مينو مجلساً حريباً لإتحاذ قرار حاسم ، وذلك يوم ٢٨ أغسطس . وتداول هذا المجلس في الأمر ، ثم إستقر رأيه على أن الحالة لا تسمع باستمرار الدفاع عن الاسكندرية ، وعلى تكليف الجنرال مينو بالتفاوض مع قواد الجيوش البريطانية والعمانية من أجل جلاء الجيش الفرنسي

عن الاسكندرية ، وعلى أن تكون شروط الاتفاق مشرفة لرجال الجيش ومن يتبعه .  
وأخذ القواد في وضع شروط الجلاء ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم . ولاتى  
ميعاد الثلاثة أيام المتفق عليها لتقديم طلب الجلاء . ومدت المهلة إلى صبيحة يوم  
٣٠ أغسطس ، وأرسل الجنرال مينو شروطه ، ولكن الجنرال هتشنسون أرسل  
إليه شروطا أخرى . وتم الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية في يوم ٣١ أغسطس  
سنة ١٨٠١ . ووقع عليها كل من اللورد كيث القائد العام للأسطول البريطاني  
في البحر المتوسط ، والجنرال هتشنسون القائد العام للحملة البريطانية على  
مصر ، وحسين باشا ، قبطان باشا البحرية العثمانية ، والجنرال مينو . ونصت  
هذه الاتفاقية على جلاء القوات الفرنسية عن الاسكندرية في مدة عشرة أيام ،  
وعلى أن يسلم الفرنسيون سفنهم الموجودة في الميناء ، وينقلون على سفن الحلفاء ،  
ومعهم أسلحتهم وأمتعتهم ، وعشرة مدافع من مدافعهم ، ويسلموا باقي مدفعياتهم  
وذخيرتهم ، ثم تقلب السفن إلى إحدى الموانئ الفرنسية ؛ وأن يسلم أعضاء المجمع  
العلمي ، ولجنة العلوم والفنون ، جميع الآثار والخرايط والرسوم والمخطوطات  
التي جمعوها من مصر إلى قواد البريطانيين والعثمانيين . ووصلت أنباء عقد هذه  
الاتفاقية إلى القاهرة ، واحتفلت بها العاصمة احتفالا كبيرا ، وأطلقت المدافع .

وأخذ الفرنسيون ابتداء من يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٠١ في تسليم قلاع المدينة  
وأستراحاتها ، وكذلك مدافعهم ، وسفنهم التي كانت في الميناء . ثم جاء دور تسليم  
مقتنيات أعضاء المجمع العلمي ، ولكن العلماء احتجوا على حرمانهم ثمرة أبحاثهم  
واكتشافاتهم . ولما رفض القائد العام البريطاني طلبهم الاحتفاظ بها ، أجمعوا رأيهم على  
ضرورة الامتناع عن تسليمها ، وأنذروه بأحراقها ، وألقوا عليه تبعة حرمان  
العلم من هذه النفائس ، وفي حالة اصراره على طلبه . وأمام هذا التهديد ، اضطر  
القائد البريطاني إلى التنازل عن تنفيذ هذا الشرط ، وترك لهم مقتنياتهم ، وإنه

كان قد منعهم من أخذ قطع الآثار التي كانوا يرغبون في نقلها ، وأمر بحجزها على أساس أنها كانت ملكا لمصر . وتركوا هذه الآثار ، وقام البريطانيون بنقلها الى بلادهم .

وأخذت السفن تنقل الجنود الفرنسيين من الاسكندرية ابتداء من يوم ١٤ سبتمبر حتى نهاية ذلك الشهر ، وتوجه بهم صوب فرنسا . وكان عدد الفرنسيين يزيد على سبعة آلاف من الجنود ، منهم ١٥٠٠ من البحارة ، وما يقارب هذا العدد من المرضى ، علاوة على المدنيين ، وبمجموعة العلماء . وكان الجزال مينو آخر من ترك الاسكندرية ، إذ أنه قد أصيب بمرض الطاهون واضطر الى البقاء في الإسكندرية حتى يوم ١٨ أكتوبر .

وبمخروج الحملة الفرنسية من مصر ختمت صفحة من تاريخ مصر الحديثة ، وفتحت صفحة جديدة ، اختلفت فيها القوى الموجودة في الميدان ، عن تلك التي كانت في مصر وقت وجود الحملة الفرنسية في البلاد . ورغم أن الحملة الفرنسية قد تركت مصر ، إلا أن فترة بقائها القصيرة في البلاد ، وسرعة حركاتها ، وضربات السريعة التي وجهتها هنا وهناك ، والمؤثرات العامة التي أنزلتها ببقية القوى الموجودة تركت في مصر تأثيراً عميقاً ، وساعدت على حدوث نقلة كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي بلا شك الى حدوث تغيرات واضحة في « البنيان الفوقي » ، أي في الاتجاهات السياسية ، وفي البنيان السياسي الذي سيظهر في البلاد بعد خروجها منها .

## الفصل العشرون

### نتائج الحملة على مصر

كان مجيء الحملة الفرنسية لمصر صدمة عنيفة لسلطة النظام العثماني المملوكي ، وهو في مرحلة الضعف ، وللمجتمع المصري عموماً ، في قيمه ونظمه ، التي كان قد حافظ عليها ، وتمسك بها ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر . وكانت هذه الحملة عاملاً خارجياً له خصائصه ومميزاته وقايلته ، وبشكل جعل من إصطدامه بالنظم السائدة ، وبالعوادات والتقاليد المتعارف عليها ، عملية إيقاظ لأذهان المصريين ، نتيجة لوقوعهم أنماط جديدة من طرق الحكم ، والحرب ، والإنتاج ، والبحث العلمي ، والتعامل السياسي بين الحاكم والمحكوم . وإذا كانت الحملة قد جاءت إلى مصر تحمّل مشروعات معينة ، فيما يختص بأهدافها السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، فإن مايجئنا بالدرجة الأولى هو نتائج مجيء الحملة على مصر ، وتأثيرها في هذه القطاعات ، أكثر من اهتمامنا بنتائج الحملة على السياسة الفرنسية في أوروبا وفي العالم . فإلى نتائج الحملة ، على مصر ، في هذه القطاعات العسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والعلمية ؟ وإذا كانت الحملة قد فشلت في تحقيق الأهداف التي كانت حكومة الجمهورية قد وضعتها لها ، فإنها أثرت إلى حد ما على البنيان الاجتماعي الاقتصادي لمصر في هذه الفترة . وبتركيزنا البحث في هذا القطاع ، مادمنّا نتحدث عن تاريخ مصر ، يمكننا أن ننظر إلى هذه العملية العسكرية في ضوء جديد .

#### ١ - النتائج العسكرية :

يردد كثير من المؤرخين شعاراً محدداً ، يتلخص في أن الحملة الفرنسية على

مضر قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية . وهذا شمار يستمر حقيقة بالنسبة لسياسة حكومة الإدارة التي كانت قد أرسلت الحملة إلى مصر ، للاستيلاء عليها ، والبقاء فيها ، وإتخاذها قاعدة ترتكز إليها في عملية ضرب بريطانيا في مستعمراتها في الشرق . ونعرف أن الحملة فقدت حرية حركتها ، وبخاصة بعد معركة أبي قير البحرية ، ولم تتمكن من السيطرة على سوريا ، واضطرت في نهاية الأمر إلى الجلاء عن مصر ؛ أي أنها أخفقت في تحقيق الهدف الذي وضعته لها حكومة الجمهورية . أما بالنسبة لمن يكتب تاريخ مصر الحديث ، فإن الموضوع يطرح نفسه من زاوية أخرى : هل أثرت الحملة الفرنسية على مصر من الناحية العسكرية ؟

كانت القوات العسكرية الموجودة في مصر قبيل مجيء الحملة الفرنسية إليها تتمثل في أوجاقات القوات العثمانية ، وفي قوات المماليك . أما الأوجاقات فإنها كانت ضعيفة ، وقلت درجة انضباطها ، وكاد تنظيمها يتحول إلى ما يشبه القوضى . وكانت هذه الأوجاقات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قوات الدولة العثمانية ، وإن كانت بعضها قد تحولت إلى فرق إقليمية ، تجند قواتها من الشوام والمغاربة ، أو من بين العربان المحليين . وأما قوات المماليك فإنها كانت في غالبيتها تتكون من الفرسان ، وكان القسم الأكبر من بين رجالها مستورداً من الخارج ، ويخضع للبكرات المماليك قبل خضوعه للدولة . وكانت هذه القوات كذلك قد أصابها الضعف ، نتيجة لقلّة ورود عناصر المماليك إليها ، ومحاولة الدولة العثمانية التحكم في هذا المورد للمماليك ، وبخاصة بعد حركة علي بك الكبير ، ممحاً لبكرات مصر من الشعوب بالقوة ؛ الأمر الذي قد يدفعهم إلى محاولة الاستقلال بمصر من جديد . وكانت فقه الحروب تدفع رجسالة الأوجاقات ، وكذلك قوات المماليك ، إلى الانفصال بأمور الإدارة ، وتدفع البعض منهم حتى إلى الاشتغال

بالتجارة والزراعة . أى بمعنى آخر أن القوات العسكرية الموجودة في مصر وقف  
 بجىء الحملة الفرنسية إليها كانت تنفقر إلى التنظيم ، وتنحصر إلى حسن التدريب .  
 أما من ناحية التسليح ، فإن المدفعية كانت قد أصابها الضعف ، وتحولت من  
 سلاح يساعد على الهجوم ، ويستخدم في عمليات الحصار ، إلى سلاح دفاعي ؛  
 وتوزعت وحدات المدفعية في مصر على الموانئ والثغور ، وتركزت بشكل خاص  
 في الطوابق والقلاع ، وأصبحت توجه فوهاتنا إلى داخل البلاد ، بدلا من أن  
 تستعد لمواجهة الأعداء الخارجيين . ولم يكن في وسع الدولة العثمانية أن تعمل  
 على تجديد هذا السلاح ، نتيجة لما يتطلبه ذلك من نفقات باهظة ، ولعدم توفر  
 الأموال في خزائن الدولة . فتحوّلت المدفعية العثمانية ، التي كانت من أقوى  
 الأسلحة في العالم في القرن السادس عشر ، إلى سلاح ضعيف إلى حد بعيد بالنسبة  
 إلى غيرها . ولاشك في أن اهتمام الدولة العثمانية بالمدفعية كان موجها إلى المناطق  
 العسكرية القريبة من عاصمة الدولة ، سواء في البلقان ، أو في منطقة أرمينيا ،  
 وعلى حدود إيران ، وبشكل جعل المدفعية الموجودة في مصر تفقد قيمتها ، سواء  
 من حيث قوة النيران ، أو من حيث المدى . وكانت هذه القطع الموجودة في  
 القلعة تصلح للاحتفالات وتأدية التحية ، ولمدفع الإنطار في شهر رمضان المعظم ،  
 أكثر مما تصلح لاستخدامها في معارك . هذا من ناحية المدفعية أما من ناحية  
 المشاة ، فإن الأوجاعات كانت تحتاج إلى تدريب ، وإلى تنظيم ، وإلى إعادة تسليح .  
 وكانت البنادق والقرابينات التي يستخدمها المشاة ، أو البيادة ، متخلفة عن غيرها  
 في الجيوش الأوروبية بكثير . وأما الفرسان ، فانهم كانوا يمتازون بالشجاعة  
 والاقدام ، وكان تدريبهم يتميز عن تدريب غيرهم ، وبشكل جعل منهم السلاح  
 الوحيد الذي كانت له فاعلية وسهولة حركة بالنسبة للدفاع عن البلاد . وفي هذا  
 النطاق تفوق المايك على العثمانيين ؛ وكانت قوات فرسان المايك لها فاعلية كبيرة ،



وكانت أقوى من فرق فرسان الدولة .  
ولاول مرة منذ عدة قرون ، اضطرت هذه القوات المسلحة الى مواجهة  
عدو يهاجمها ، واضطرت الى أن تعمل في توافق مع بعضها لمواجهة هذا الخطر .  
وكانت هذه هي الصدمة العنيفة التي هزت هذه القوات ، وأثرت فيها ، وأوصلتها  
الى الهزيمة ، وأظهرت قلة فاعليتها .

أما من ناحية القيادة ، فانها كانت هزيلة ، ان لم تكن جاهلة ، ومفرودة .  
وبمجرد وصول أنباء نزول القوات الفرنسية الى غرب الاسكندرية ، أظهر  
المستولون عن مصر غروراً وتمايلاً ، وثقة عمياء في قوتهم وقدرتهم ، وبدون  
أى أساس ؛ إذ أنهم لم يصلوا الى هذا الاعتقاد بالقوة نتيجة لمعرفةهم بقوة العدو ،  
بل كانت نعمة ، وعنجهية لا أكثر ولا أقل .

وبعد هذا العامل النفساني ، وهذا الغرور ، بدأ سير الأحداث بشكل يظهر  
سلسلة طويلة من الأخطاء والجهل ، في ميدان تخصصهم ، أى في ميدان الحرب .  
ولم يكن هناك نظام للتجئة ، ورغم صدور الأوامر بالاستعداد ، فان القيادة  
قد اضطرت الى أن تلتجئ ، وفي آخر وقت ، لقوات العربان والآهال ، وبدون  
أى تنظيم ولا تدريب ، لكي تجمعهم ، وتقف بهم في وجه العدو .

ولم يكن هناك نظام للإشارة ، ولمعرف أن أنباء نزول الفرنسيين بالإسكندرية  
قد وصلت الى القاهرة بعد بضعة أيام ، وبعد أن كان الفرنسيون قد احتلوا هذا  
الثغر الهام .

ولم يكن هناك تفكير حربي سليم ، حتى بطريقة فطرية ، أو على السليقة ؛  
وقام مراد بك بتجميع قواته وتصنيفها في خطط طويلة تمتد من إمبابة حتى الأهرام ،  
وكانه يحاول أن يمنع الفرنسيين من الوصول الى الميزة ، أو يحاول منهم من  
الوصول الى شاطئ النيل ؛ وكان من الأجدى به أن يترك لهم مهمة عبور النيل ،

ولم تكن مهمة سهلة ، ومحاول إغراق سفنهم في أثناء عملية العبور نفسها ، ويحتفظ لنفسه على الأقل بالوحدات المتخصصة سليمة ، أى وحدات الفرسان ووحدات المدفعية ، وبشكل يسمح له باستخدامها في معارك تالية ، سواء عند بليس ، أو عند الصالحية . وإنتهت هذه المعركة ، بضائع جزء كبير من قوة الفرسان ، وبضائع كل المدفعية .

وكان هناك إنقسام في القيادة ، لا على أساس التخصص ، ولكن على أساس الأشخاص : فهناك مراد بك ، وهناك إبراهيم بك ؛ ولا شك في أن هؤلاء الأشخاص كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أهم من القوات العسكرية وأهم من مسألة الدفاع عن البلاد ؛ وإلا لما قسموا القوات العسكرية بهذه الطريقة ، أو تحركوا بنفس الطريقة التي قاموا بها ، إلى الصعيد وإلى الشرقية ، بعد المعركة ، وتركوا العاصمة تواجه خطر الهجوم الأجنبي عليها .

وأظهرت المعارك مع القوات الفرنسية هذا الفرور والضعف والانقسام والجهل الذي سيطر على قيادة القوات الموجودة في مصر . كما أدت المعارك إلى إضعاف هذه القوات ، وتفرق المشاة ، وفقدان المدفعية ، وإضعاف الفرسان إلى حد بعيد . وأدت هذه المعارك كذلك إلى إظهار الفارق الكبير بين تنظيم القوات العثمانية للمملوكية وتنظيم القوات الفرنسية الحديثة . كما أدت إلى ضياع أهمية هذه القيادات العسكرية العثمانية والمملوكية في نظر المصريين ، بعد أن هزموا ، وعجزوا عن الوقوف في وجه المعتدى ، واتقدم العلماء ، حتى في عملية التنظيم والتكتيك ، الذي استخدموه في معاركهم . وكانت هذه هي النتيجة الأولى التي ترتبت عسكرياً على مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر . أدى إزال ضرر شديدة بالقوات العثمانية المملوكية الموجودة في مصر .

حقيقة أنه كان في وسع الدولة العثمانية أن تعيد إرسال قوات جديدة لمصر ،

وخاصة عن طريق الشام ، وأن تتعاون مع بريطانيا في أمر إرسال حملات مشتركة بطريق البحر إلى سواحل مصر الشمالية . ولكن هذه العملية ستظهر الحرب الموجودة في مصر في ذلك الوقت في شكل جديد ، هو شكل حرب دولية ، تشترك فيها قوات تأتي من سوريا أو من البحر ، لكي تواجه القوات الفرنسية ، الأمر الذي يؤدي بالمصريين إلى الشعور بأن هناك تنافساً ، من الخارج ، للسيطرة على إقليمهم ؛ ويساعد على إظهار القوات العثمانية نفسها على أنها خارجية ، رغم كونها قوات السلطان ، خليفة المسلمين .

وكان في وسع الدولة العثمانية أن تعرض ما فقدته قواتها البرية الموجودة في مصر بأوجاقات جديدة ، وبفرق مدفعية جديدة ؛ ولكنها علمت في نفس الوقت على عدم تزويد بسكوات المالك بالمتنصر الصالحة لتكوين فرق فرسانهم . وهذا التنافس العثماني المملوكي ، أو هذا التنافس ، أدى إلى زيادة ضعف مركز كل من العثمانيين والمماليك في مصر ؛ إذ أنه كشف عن وجود منافسة وتضارب في المصلحة ، ومحاولة كل من الطرفين زيادة سلطته على مصر ، حتى في الوقت الذي كان يفرض عليهم التحالف لمواجهة وجود الفرنسيين في مصر .

فاذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية ، بالنسبة لفرنسا ، إلا أنها قد أعطت نتائج حاسمة بالنسبة لمصر والقوات العسكرية الموجودة في مصر ، سواء أكانت هذه القوات تتمثل في الأوجاقات العسكرية ، أو في قوات البسكوات المماليك . وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمصر والمصريين ، الذين شاهدوا هذه المعارك ، وقيموا من إشترك فيها ، بطريقة مبسطة وستكون المزايم التي نزلت بالقوات العثمانية في مصر من بين الأسباب الرئيسية التي ستدفع الدولة العثمانية إلى محاولة تجديد قواتها العسكرية بشكل عام ، والعمل على القضاء على فرق الانكشارية ، حتى تتمكن من إصلاح قواتها المسلحة ، الأمر الذي ستم

مراحله في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وأما بالنسبة لمصر ، فإن هذه النتائج العسكرية متعكس في شكل نتائج سياسية ، فيما بين العثمانيين والمصريين ، وعلى موقف المصريين تجاه الممالك .

## ٢ - النتائج الاقتصادية :

وكان تأثير الحملة الفرنسية على مصر كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية . ذلك أن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر أدى إلى قيام الأسطول البريطاني بفرض الحصار على السواحل ، الأمر الذي أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة شبه كاملة من ناحية البحر ، رغم استمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة بطريق البر ، وإن كانت هذه المبادلات البرية قد انخفضت في قيمتها كذلك بدرجة محسوسة نتيجة لتغيير الوضعية العامة في البلاد ، ولإستمرار العمليات العسكرية . ولاشك في أن هذا العامل قد أثر على التجارة ، وبشكل جعلها تعيش في أزمة حادة ، وجعل التجار ينظرون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء .

وكان الفرنسيون قد حضروا إلى مصر ، وهم يحملون بثرواتها ، وبالمغانم الكثيرة التي سيحصلون عليها من البلاد . وجاء إنفصال الحملة عن فرنسا ، بعد هزيمة أبي قير البحرية ، عاملاً يدفع الفرنسيين إلى ضرورة الحصول على ما يلزمهم من أموال من المصريين أنفسهم . وأخذ ذلك شكل الغرامات والضرائب والأتاوات ، حتى تتمكن الحملة من الانفاق على نفسها . ومع استمرار الحملة في مصر ، زاد إحتياجها للأموال ، وزاد إحتياجها إلى إنتهاز كل فرصة لفرض الأتاوات . وكانت الثروات ذريعة لكي يضاعف الفرنسيون الضرائب ، بفرضهم غرامات حربية جديدة على الأهالي . وقد أدى ذلك ، سياسياً ، إلى تدمير التجارة والملاك من الفرنسيين ؛ ولكنه أدى ، من وجهة النظر الاقتصادية ، إلى تقليل سيولة رأس المال الموجود في أيدي التجار ، وخوف الأهالي من إظهار ماله لهم .

من أموال ، الأمر الذى إنتهى الى ركود الأحوال ، أى الى خاتمة مالية بقاى منها كل المصريين .

وكانت الحلة الفرنسية تمثل ، من وجهة النظر الاقتصادية ، قوة تمكنت فى بلادها من توجيه ضربة قوية إلى النظام الاقتصادى الإقطاعى ، وتمهد الطريق أمام سيطرة الطبقة الوسطى ، أى الطبقة الرأسمالية . وكان يجيشها لمصر يحمل هذا المعنى ، ويرسم لها القوى التى كان من الراجب عليها أن تعاديهما ، والقوى التى كان عليها أن تمايش معها ، حتى تتمكن من أن تتكامل معها ؛ أو أن تقوم بعملية إستغلالها . وفى هذا النطاق ، نجد أن الحلة الفرنسية قد نظرت إلى الممالك نظرة عداء ، وهو عداء حقيقى ، من وجهة النظر الاقتصادية ؛ إذ أنت تنظيمهم لحكم مصر وإستغلالها كان يقرب من النظام الإقطاعى ، حتى وإن كان نظاماً إقطاعياً إلزامياً ، عن قربه إلى النظام الحر ، النظام الرأسمالى ، الذى تسود فيه الطبقة الوسطى .

وعملت الحلة الفرنسية على أن تمول نفسها فى مصر عن طريق الضرائب ، وإن كانت قد فرضتها بطريق مباشر ، وفى شكل غرامات أو إتاوات ؛ وكان هذا النظام يقرب فى أسسه من نظام القويل الرأسمالى ؛ وإن كانت قد إحتفظت ببعض الأسس السابقة ، واستماعت كذلك ببعض العناصر الملوكة . وفى هذا التسلسل نجد أن الجفرال مينو قد فكر فى ضرورة وضع نظام ضرائبى جديد للبلاد ، ترتبط فيه الضرائب بالأرض ، وتدفع مباشرة إلى خزانة الدولة ، دون وساطة الدولة أو صاحب الإلزام . ولو نفذ هذا المشروع لكان ضربة قوية تصيب النظام القديم فى أم أساس من أسسه ، وهو الأساس الاقتصادى ، وتؤدى بالتالى إلى إضعاف نفوذ السادة فى مناطق الإنتاج الزراعى ، وإلى القضاء على سلطتهم .

ولكن علينا أن نذكر أن مجيئ ٣٦٠٠٠ مقاتل إلى مصر ، قد خلق شوقا جديدة ، لإشباع ما يحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات ؛ ودفع بعض المصريين ، حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والاقباط ، إلى النزول إلى هذا المجال ، وإلى فتح المطاعم ودور السهر والبهو ، وتقديم ما يلزم من خدمات ؛ وكان هذا تطورا لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة في مصر في ذلك الوقت . وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد امتصت جزءا من رأس المال المصريين السائل بالضرائب والإتاوات ، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على ما يلزمها في نفس البلد . وأدى ذلك إلى تقلص إقتصادى ، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل بين أصحاب رؤوس الأموال ، وارتفاع البعض ، وهم من يتعاملون مع الفرنسيين ويقدمون لهم الخدمات ، وإلى انخفاض البعض الآخر ، وهم من كانوا يصرون على التعامل في نفس نطاق نشاطهم . وهى حركة ستبدأ من هذا العصر ، وتؤثر على توزيع رؤوس الأموال في السوق خلال فترات الاحتلال التى ستشهدها مصر في تاريخها الحديث . وشهدت القاهرة حركة نشاط واضح في ذلك الوقت في كل ما يتعلق بتسليحة جنود الاحتلال ، وإنتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والخيول ، التى أعجب بها الفرنسيون ، أو إستخدموها وسيلة للتسلية بدلا من المال في شوارع القاهرة .

ولقد شعر المصريون بشرامية الفرنسيين في جمع الأموال منهم ، الأمر الذى أدى إلى تحول التجار إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبى . ورغم خوف التجار من الفوضى ومن الاضطرابات ، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية في الثورة على الحكم الأجنبى ، وأسهموا في تمويل هذه الثورة ، والإنفاق على الثائرين . وهذا الضغط الفرنسى من أجل المال سيدفع بالتجار إلى الضجيج والشكوى ، وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة ، عليهم أن يدافعوا عنها ، حتى لا يكفروا

ما لا طاقة لهم به ؛ وأدى ذلك إلى إنصهارهم ، مع بقية قطاعات المجتمع ، في إتخاذ موقف مهادى الحملة الفرنسية ، وإتخاذ مكانهم القوى فى مواجهة قوات إحتلال أجنبية .

ولم تسمح الفترة القصيرة التى بقيتها الحملة الفرنسية فى مصر بإنشاء مشروعات إقتصادية جديدة لها أهميتها بالنسبة للبلاذ . حقيقة أن الحملة قد شمرت بأن عليها أن تعتمد على نفسها ، وعلى البلاذ ، وبخاصة بعد معركة أبى قير البحرية . ولكن إلتفاف الجنرال بوناپرت فى حرب الشام ، ثم إضطرابه إلى العودة إلى فرنسا ، وتولى الجنرال كليبر قيادة الحملة من بعده ، وكان من أنصار الجلاء عن مصر ، كل ذلك لم يسمح للحملة الفرنسية بوضع أسس لنشاط إقتصادى له قيمته من الناحية الإقتصادية فى ذلك الوقت . وتغير الحال بعد تولى الجنرال مينو الحكم ، وكان من أنصار البقاء فى مصر ، والاحتفاظ بها كستعمرة فرنسية . ولاكن ظروفه الخاصة ، وعلاقته بغيره من القواد ، وخوف الفرنسيين من تسلب المصريين أسرار الصناعة ، حرم الحملة من أن تقوم بتجربة لصنع ما يلزمها فى مصر ، وحرم مصر بالتالى من مشاهدة مثل هذه التجربة ، التى كانت ستفيد منها بلا شك .

وبالإجمال ، فإن الحملة الفرنسية على مصر ، قد عملت على هز وقلقلة النظام الإقتصادى الموجود فى البلاذ ، وساعدت على هدمه ، دون أن تتمكن من وضع أسس لبنان إقتصادى جديد . وساعد ذلك على سيادة الفوضى والاضطراب ، وتسهيل عمل من يأتى من بعدها .

### ٣ - النتائج الاجتماعية : —

أثرت الحملة الفرنسية على مصر كذلك من الناحية الاجتماعية . وكان الجنرال بوناپرت قد أظهر منذ دخوله القاهرة تقربه إلى العلباء ، وإحترامه لمعادات

الأهالى وتقاليدهم ، وقام بتنفيذ ما أسماه بعض المؤرخين بسياسة الاسلامية الوطنية . وأظهر الجنرال بونايرت إهتماما بالاحتفال بالأعياد الوطنية ، أو الأعياد الاسلامية ، مثل الاحتفال بالمولد النبوى ، وبشهر رمضان ، وبقيضان النبل ؛ وأصدر أوامره مشددة باحترام جنود الحملة لعادات الأهالى وتقاليدهم . وكان لإشراك الجنرال بونايرت للشايخ وال علماء فى الديوان أثراً كبيراً فى هذا المجال . أى أنه يمكننا أن نقول بطريقة أخرى أن الفرنسيين لم يحاولوا تغيير نظم وعادات وتقاليدهم المصريين ، بل حاولوا أن يظهروا للوطنيين أنهم يشاركونهم فى عاداتهم وتقاليدهم وهى نقطة هامة حاول الجنرال بونايرت بها أن يدعى من نفوذه فى البلاد . ولكن الحملة الفرنسية كانت تمثل مجتمعاً يختلف إلى حد كبير عن المجتمع المصرى الموجود فى ذلك الوقت ، من حيث العادات والتقاليد ، ومن حيث درجة التحرر ، هذا علاوة على كونها حملة عسكرية ، لها وضعيتها الخاصة ، كجتمتع من الرجال فقط ، الأمر الذى يؤدى بالتالى إلى ظهور الخلافات الاجتماعية بشكل واضح بينهم وبين المجتمع الذى إدعوا أنهم يحترمون . وجاءت الضرورات العسكرية ، والضرورات الإدارية والمالية والصحية ، لى تعجز الحملة الفرنسية على إتخاذ قرارات تؤثر فى عادات الأهالى وتقاليدهم ؛ هذا علاوة على أن مجرد عملية التعايش بين هذه القوات العسكرية والأهالى سمح على بعض النتائج فى الميدان الاجتماعى .

وأمر الجنرال بونايرت بهدم أبواب الحارات والأزقة ، وبشكل يسمح لقواته بسهولة الحركة فى القاهرة . كما أمر بضرورة تنظيف الشوارع ، ورشها ، وإضاءتها ليلاً . ووضع نظاماً لدفن الموتى فى أماكن مخصصة لهم بعيدة عن العمران . وظهر كل ذلك أمام المصريين فى أول الأمر على أنه نوع من التحكم ، وإن كانت هذه القرارات تستعبر أساساً ضرورية لتنظييات إجتماعية فيما بعد .



وشهدت القاهرة أنواعا جديدة من النشاط، مثل خروج الرجال مع السيدات للتنزه، وكذلك إنشاء المطاعم، ودور الشرب وكانت هذه الأنماط من النشاط الاجتماعي غير معروفة لدى المصريين، ونظروا إليها أنها طرفة، ونظروا إليها على أنها تحمل من سوء أكثر مما تحمل من الخير. وإن كانت تمثل تطورا، حتى وإن كان دخيلا، على مجتمع القاهرة.

أما عن علاقة الرجال بالسيدات، فإنها كانت جانباً خاصاً يمثل صدمة عنيفة بالنسبة لمجتمع شرق إسلامي محافظ. وبعد أن كانت قوات الحملة الفرنسية تحترم مشاعر المصريين، جاءت الاحتفالات العامة، وظهر فيها تحرر الفرنسيين. وساعد التطور الذي أصاب العلاقة الموجودة بين الوطني والمحتل، وبخاصة بعد ثورة القاهرة، على ظهور الفرنسيين على حقيقتهم، كتحريدين في هذا النطاق، وكقوات إحتلال لا تأبه كثيراً بمشاعر الخاضعين لها. وأخذ الفرنسيون ينزهون في القوارب في النيل، ومهم السيدات، وينتوون ويضحكون. ونظر المصريون إلى ذلك على أنه لجور ولغش. وأدى الإحتلال الأجنبي لمصر إلى ظهور مجموعات من النساء السافطات وبنات الهوى. اللاتي تعيشن مع جنود الإحتلال، وبإتساع لم تشهده القاهرة من قبل، نتيجة لضئاعمة عدد قوات الإحتلال، بالنسبة لسكان القاهرة في ذلك الوقت. وزاد من هول هذا الموقف أن الفرنسيين تفرسوا في بعض مناطق القاهرة بعد إعلان الثورة فيها، وإحتفظوا ببعض النساء لديهم، كعملية إنتقام من الثورة. وكانت هذه الظاهرة الاجتماعية، التي تحدث نتيجة لأى إحتلال، ولأية مدينة، تمثل صدمة، وجرحا عميقاً في نفوس المصريين. وكانت عاملا يساعد على زيادة تمسك المصريين بمبادئهم وتقاليدهم، وزيادة إصرارهم على رد الإهانة، وعلى الانتقام من الفرنسيين وإخراجهم من البلاد، وعلى أساس أنهم قد إعتدوا على الشرف، وإنتهكوا الحرمات، وأضاعوا القيم.

ولذلك فإن الصدمة التي أعطتها الحملة الفرنسية للجمع المصري ، كجتمع شرق إسلامي ، قد أدت بالتالي إلى زيادة تمسك المصريين بعاداتهم وتقاليدهم ؛ وتمسكهم بشرقيتهم كسلح من الأسلحة التي يحافظون بها على شخصيتهم وعلى مقدساتهم . هذا من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية .

أما من ناحية البنيان الاجتماعي ، فلا شك في أن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر قد أنزل ضربة قوية بالطبقات الحاكمة ، وبشكل يقلل من الضغط الموجود على الطبقات المحكومة . واختفت أهمية الطبقة العثمانية الحاكمة بمجرد دخول القوات الفرنسية إلى القاهرة . وحتى القاضي التركي ، فإنه استبدل في أول فرصة بقاضي قضاء من المصريين . أما بالنسبة للماليك ، فإن مكانهم الاجتماعية قد ضعفت بشكل واضح ، نتيجة لخروجهم بعيدا عن مناطق إستغلالهم ، ونتيجة لضياح جزء كبير من ممتلكاتهم . وإذا كان الماليك قد واصلوا الكفاح من أجل بقائهم ، إلا أن قوتهم العسكرية قد ضعفت نتيجة للعارك ، ونتيجة لعدم تمكنهم من الاستمرار في تجديدها . وانقسم الماليك إلى مجموعتين ، اضطرت إحداها إلى الخروج من مصر إلى سوريا ، بقيادة إبراهيم بك ، وإلى العمل مع العثمانيين ، واضطرت الأخرى إلى الذهاب إلى الصعيد ، والتنقل من مكان إلى آخر أمام ضغط الفرنسيين ، وإنتهى الأمر بكبيرها ، مراد بك ، إلى الاتفاق والتحالف مع الفرنسيين . وكان هذا تغيرا واضحا بالنسبة للمستوى الاجتماعي الذي عاشه الماليك ، وتغيرا واضحا كذلك بالنسبة للخط الذي ساروا عليه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أي قبيل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وهو الخط الذي كان يتمثل في ازدياد سلطة الماليك ونفوذهم بشكل مستمر ، وبطريق يؤدي إلى إستشارهم بالسلطة في مصر دون العثمانيين . لقد أصبحوا الآن إما ملحقين بالعثمانيين ، أو ملحقين بالفرنسيين . وحين تجلوا الحملة الفرنسية عن

مضر ، سيظهر اتجاه ثالث بين المالك ، يتمثل في ضرورة إستعادة السلطة القديمة التي كانت لهم في البلاد ، ويحاول الاستناد إلى إنجلترا للوصول إلى هذا الهدف .  
أى أن المالك قد إنقسموا على أنفسهم إلى ثلاث اتجاهات ، وأصبحوا مرتبطين بالقوى الخارجية ، بعد أن كانت أقدامهم راسخة في مصر ، وعلى المصريين .

أما بالنسبة للطبقة الوسطى ، والتي كانت تشتمل على العلماء والمشايخ والتجار ، وهى الطبقة التي كانت ضامرة في العهد العثماني المملوكي ، فإنها ستشارك في الديوان ، وستشعر بأن المرئيين يستشيرونها فيما يتعلق بإدارة البلاد . كما أن أصوات التجار سترتفع في وجه الظلم وضد الغرامات والأتاوات ، وسيساهم هؤلاء التجار في قيادة الثورة وفي الانفاق عليها مع المشايخ والعلماء . حقيقة أن المقومات المادية لهذه الطبقة الوسطى لم تتمكن من النمو في وقت الاحتلال الفرنسي لمصر ، ولكن المقومات المعنوية لهذه الطبقة تزايدت ، وفي تضامن مع الطبقة الشعبية ، وعلى حساب الطبقة العليا التي قلت هيبتها وضعفت سلطتها في البلاد .

أما بالنسبة للطبقة الشعبية ، من صناع وصغار حرفيين ، وفلاحين ، فإنها هى التي صدمت ، أكثر من غيرها ، وهى التي دفعت ثمن العمليات الحربية ، ودفعت القيمة الفعلية للغرامات والأتاوات ، وهى التي كانت وقودا لنيران الثورة ، ومادة أساسية للمقاومة في الأقاليم . ودفعت ذلك ثمنًا لكونها جزءا لا يتجزأ من البلاد ، والجزء الأساسي الموجود فيها ، ودفعت ذلك عن طيب خاطر ، وسارت وراء كل قيادة ، سواء أكانت من الطبقة الوسطى في القاهرة ، أو من المالك وبعض العثمانيين في الأقاليم ، وبذلك ، دون أن ترجو من ذلك نتيجة سوى طرد المحتلين الأجانب ، والمحافظة على البلاد للأجيال القادمة . ولم تكن لهذه الطبقة الاجتماعية أية تطلعات ، أو أية أهداف للوصول إلى السلطة ، التي كانت قد أبعدت عنها منذ أجيال بعيدة . ولم تكن اتجاهات مشاعرها تكفيها

لننظر إلى ما هو أبعد من هذه المعركة ، وكان أبناء الطبقات المهيمنة لا يرضون  
بوصولها إلى السلطة . وستحتاج هذه الطبقة إلى وقت طويل لكي تصل إلى  
اليقظة ، وإلى الشعور بالمصالح ؛ وإن كانت قد أصيبت بصدمة عنيفة جعلتها ،  
تتحرك ، ولو على أسس معنوية ، وبعد عصور طويلة من النوم والنعاس .

ولا شك في هذا التأثير الذي أصاب البنيان الاجتماعي في الفترة القصيرة التي  
أمضتها هذه الحملة في البلاد ، سيكون له نتائج واضحة في الفترة التالية لخروج  
الفرنسيين من مصر . ويمكننا أن نقول . بدون كبير خطأ ، أن الحملة الفرنسية  
قد هزت المجتمع المصري من أساسه ، ومهدت الطريق أمام حدوث تغيرات  
اجتماعية هامة في الفترة التالية .

#### ٤ — النتائج السياسية :

كانت الحملة الفرنسية نتائج سياسية ، أشد ظهوراً من النتائج الاقتصادية  
والاجتماعية . ويمكننا تقسيم النتائج في هذا المجال إلى قسمين : أحدهما يتعلق بالمجال  
السياسي الخارجي ، والثاني يتعلق بالمجال السياسي الداخلي .

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فإن الحملة الفرنسية قد لفتت أنظار العالم ،  
هند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، إلى أهمية مصر في  
المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمعنوية . فظهرت مصر على أنها مركز  
هام ، ونقطة اتصال ، أو مفرق طرق ، يوصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر ،  
ويمكنه أن يوصل أوروبا بالشرق الأقصى . كما ظهرت على أنها سوق توزيع له  
قيمه بالنسبة لتصريف المنتجات الأوروبية ، ومنطقة إنتاج مواد خام تحتاج  
إليها الصناعات الأوروبية . وظهرت سهولة الاستيلاء على مصر ، نتيجة لضعفها  
المسكري ، وانقسام القوى التي كانت تسيطر عليها . وكل هذه العوامل تكافئت  
سويًا ، وبشكل حوّل أنظار الدول الاستعمارية إليها . وخرجت الحملة الفرنسية

من مصر ، وظل بعض الفرنسيين يفكرون في ضرورة العودة إليها ، وضرورة الاحتفاظ ببعض العلاقات والصدقات فيها ، تسهلاً لما قد تسمح به الأيام المقبلة . وكذلك إنجلترا ، فإنها شعرت من جانبها بخطورة وقوع مصر في أيدي الفرنسيين من جديد ، أو في أيدي غيرهم من الدول المنافسة لها . وحاولت إنجلترا ، بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أن تسبق قواتها البريطانية على صفاء النيل لأطول فترة ممكنة ؛ كما عملت على خلق صلات مع بعض القيادات في مصر ، وخاصة مع المماليك ، كركاز تستند إليها في الاحتفاظ بنفوذ نفسها في المنطقة . وحتى بعد جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، ستحاول إنجلترا العودة إلى مصر من جديد ، وقوات عسكرية ، كما سيحدث مع حملة الجنرال فريزر . أما من جانب الدولة العثمانية ، فإنها ستجد أن مجيء الحملة الفرنسية كان تهديداً واضحاً لإقليم يعتبر أعلى درجة في عمارة السلطان العثماني ؛ وأن فقدان الدولة العثمانية لمصر يعتبر خطراً كبيراً على بقية الأقاليم العثمانية ، سواء في شمال إفريقيا ، أو في منطقة الشرق الأوسط . ولذلك فإن الدولة العثمانية قد عملت على الاحتفاظ بمصر تحت سلطتها ، حتى لا تعرض نفسها لإحدى عمليات البتر الإقليمي ، التي كانت تهدد بالانفصالات على أقاليم عثمانية عديدة . وكما كانت الظروف مساعدة بالنسبة للدول الأوروبية الاستعمارية ، التي حاولت السيطرة على مصر ، مثل فرنسا وإنجلترا ، فيما يتعلق بالانقسام الموجود بين قيادات المماليك ، وبضعف المصريين عسكرياً عن مواجهة أية قوات عسكرية أجنبية ، كانت هذه الظروف مساعدة كذلك بالنسبة للدولة العثمانية ، وتسهيل عليها عملية إعادة سيطرتها على البلاد ، خاصة وأنه كان في وسع الدولة العثمانية أن تستند إلى التنافس الدولي من ناحية ، وتحرر من ناحية أخرى عدم تزويد بكوات المماليك في مصر بما يلزمهم من عناصر جديدة يضمونها إلى قواتهم المملوكية .

وهكذا نجد أن إزدياد أهمية مصر ، نتيجة لنجى الحملة الفرنسية إليها ، وفي نطاق السياسة الخارجية ، قد أدى إلى ظهور تنافس واضح من كل من فرنسا وإنجلترا والدولة العثمانية للسيطرة على مصر ، وكل منها يعمل لإرضاء مصلحته ، وضد مصلحة الآخرين . وهذا ما يسمى سياسياً « بالمسألة المصرية » ؛ ولقد نشأت بالفعل في هذه الفترة من تاريخ مصر الحديث ، وستظل هذه المسألة مطروحة سياسياً ، حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين . وكان إزدياد ظهور أهمية مصر ، وفي كل المجالات ، هو السبب الأساسى في إزدياد الاهتمام الخارجية الاستعمارية فيها .

أما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، فلقد أثرت الحملة الفرنسية فيها إلى حد بعيد كذلك . وتنقسم السياسة الداخلية إلى نظم سياسية ، وإلى شعور سياسى ورأى عام .

أما بالنسبة للنظم السياسية فنجد أن الحملة الفرنسية قد عملت على خلق مؤسسات سياسية في مصر ، وبشكل لم يمهده المصريين من قبل . وكان إنشاء الديوان خطوة أساسية على هذا الطريق . وملاحظ أن الفرنسيين كانوا قد شكلوا هذا الديوان من عناصر المشايخ والعلماء ، وبعض التجار ، وذلك في الوقت الذى لم يسلبوا فيه القيادات الانقطاعية الالتزامية ، أو قيادات الارستقراطية غير الوراثية ، أية سلطة في البلاد . فكان تسليم السلطة ، حتى وإن كانت إستشارية ، لرجال الطبقة الوسطى ، يعتبر ضربة للطبقات الحاكمة السابقة ، ويدل على تغيير ، أو على الأقل على الرغبة في التغيير ؛ وهى نقطة هامة بالنسبة للبنيان الاقتصادى الاجتماعى لمصر في هذه الفترة ، غير تطوره على مر العصور .

كما يهنا من هذه العملية شعور المصريين بأهميتهم بالنسبة للإدارة المدنية لبلادهم ، وحتى وإن كان رأيهم إستشارياً . وستكون هذه التجربة بذوراً أولى

خلق قبولاً من جانب الأهل ، إذ أنها بنرت في مجتمع إسلامي يمس دية على أن أسرم شورى بينهم . ورغم أن السلطات الفرنسية قد استندت إلى أعضاء الديوان لظهور بظهر من يتقرب إلى الأهل ، إلا أن عدداً من أعضاء الديوان شارك في أحداث ثورة القاهرة الأولى ، وأحداث ثورة القاهرة الثانية فيمكننا أن نقول أن هذه المنظمات السياسية ، والتي كانت تتمثل في ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم ، قد وجدت تجاوباً من جانب المصريين ، إلا أنها فشلت في أن تكون أداة طيعة في أيدي الفرنسيين ، ينفذون بها سياستهم الإستعمارية في مصر .

أما الشعور السياسي العام الذي أحدثه مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، ففلاشك في أنه كان شعوراً قومياً ، أو وطنياً واضحاً ، وتزايد على مرور الأيام ، مع استمرار وجود القوات الفرنسية في مصر ، وزيادة إنتشارها في طول البلاد وعرضها . وتكاثفت عوامل مختلفة ، في خلق هذا الشعور المداني بين الوطنيين والأجانب ، عوامل مثنوية وإقتصادية وإجتماعية . فكان المصري يشعر بأن بر مصر هو بلاد الإسلام ، وبأنه يخضع عموماً السلطان خليفة المسلمين ، وكان هذا الشعور يمنع المصريين من قبول حكم أجنبي ، خاصة وأن إدعاء الفرنسيين حبيبهم للإسلام ، أو رغبتهم في التحول إلى الاسلام ، لم تكن من الأمور التي يمتقدها المصريون بسهولة . وجاءت بعد ذلك العوامل الاقتصادية ، والقرامات والضرائب والأتاوات ، وبشكل جعل المصريين يشعرون بأن الفرنسيين يهبون كل ما يمكنهم أن يصلوا إليه ، وجعلهم بالتالي يشعرون بتضارب مصلحتهم مع مصلحة الفرنسيين . أما فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية فإن ملوك جنود قوات الاحتلال في الشوارع ، وبخاصة مع السيدات ، وعدم تقديرهم الحرمات والمقدسات ، وإستحسانهم بعض البدع ، كانت تدفع المصريين دفعا إلى الشعور باختلافهم إجتماعياً عن الفرنسيين . وهذا الشعور بالنف ، أو بالاختلاف ، يدفع

المصرى الى الشعور بحقيقته ، والشعور بشخصيته ، وبمقومات هذه الشخصية ، يدفعه الى الشعور بقوميته . وهذه اليقظة للشعور القوى في مصر ، في هذه الفترة المتقدمة ، حتى بالنسبة لخريطة البحر المتوسط ووسط وشرق أوروبا ، تعتبر ثمرة قيمة ، نتجت عن إحتكاك المصريين بالحلة الفرنسية .

وليس أدل على تبلور الشعور المصرى ، وهو عامل سياسى له أهمية ، من ثورات القاهرة ، وحركات المقاومة التى امتدت فى أقاليم مصر ، سواء فى الدلتا أو فى الصعيد ؛ والتى استمرت منذ مجيء الحملة الفرنسية الى البلاد حتى وقت خروجها منها . ولكن علينا أن نذكر أن هذا الشعور لم يكن مصرياً خالصاً ، بالمعنى المفهوم فى النصف الاول من القرن العشرين ، بل كان هناك تضامناً واضحاً مع عرب الحجاز ، ومع السوريين ، ومع المخاربة ، وحتى مع الاتراك العثمانيين ؛ لأنه تضامن عربى اسلامى ، وإن كانت غالبية الأقلية المسيحية الموجودة فى مصر قد اضطرت الى المشاركة فيه .

وكان شعور المصريين بالعزاء عند المحتل الاجنبى ، واعتدادهم بشخصيتهم ، وتمرنهم على المشاركة فى الحكم ، يفتح أمامهم الطريق لمحاولة العمل على تصريف أمور بلادهم بأنفسهم . وسيؤدى ذلك الى قيام نمطى الطبقة الوسطى فى مصر بدور هام فى السياسة الداخلية لبلادهم فى الفترة التالية لخروج الحملة وعودتها الى فرنسا .

وهكذا يظهر أنه رغم فشل الحملة الفرنسية ، سياسياً ، فى تنفيذ ما رسمته لنفسها فى مصر ، فإن هذه الحملة كانت قوة فعالة ، وقوة تغيير ، أثرت على القوى الوطنية ، وإلى حد بعيد .

## ٥ - النتائج العلمية :

تركزت الحملة الفرنسية آثاراً واضحة ، فى ميدان العلوم والفنون والآداب ،



على مصر ، وعلى الدراسات المتعلقة بها . ورجع ذلك الى أنها قد إصطحبت معها في مجيئها لمصر مجموعة من العلماء كانوا هم أعضاء لجنة العلوم والفنون ، ثم قامت بإنشاء المجمع العلمى فى القاهرة ، وقامت بأعمال جليلة ، رغم قصر الوقت الذى أمضته الحملة فى مصر ، ورغم الصعوبات التى إعترضت طريقها وكانت النتائج العلمية للحملة الفرنسية هى أهم نتائج ذلك الاحتكاك الحضارى بين مصر وفرنسا .

وكانت لجنة العلوم والفنون قد تشكلت فى فرنسا ، بأمر من حكومة الادارة ، فى وقت الاستعداد لإرسال الحملة إلى مصر . واشتملت هذه اللجنة على مهندسين وعلماء وفنانين ، وأعضاء بعض الهيئات المهتمة بالدراسات الخاصة بما وراء البحار . فضمت عددا من علماء الفلك ، ومن علماء الرياضة ، وعلماء الكيمياء والطبيعة ، وعلماء الميكانيكا ، وعدداً من المعماريين ، ومن مهندسى الحرق والكبارى ، ومن مهندسى المساحة . ومهندسى السفن والمهندسة البحرية ، هذه علاوة على عدد من المتخصصين فى علوم الاحياء ، من حيوان ونبات ، وعلماء المعادن ، وعدد من الأدباء ، وعلماء الآثار ، والاقتصاد ، وكذلك عدد من الفنانين ، والرسميين ، والموسيقين ، وبعض المسئولين عن الطباعة ، وعدد المستشرقين .

ولكن هذه اللجنة لم تصل بكامل عددها الى مصر ، فتخلف البعض فى فرنسا ، وتخلف غيرهم فى مالطة . وحضر الى مصر ١٧٥ عالماً منهم .

وقسمت لجنة العلوم والفنون الى ثلاث أقسام : الاول فى القاهرة ، والثانى فى الاسكندرية ، والثالث فى رشيد . وبعد دخول الفرنسيين الى القاهرة جمعوا علمائهم فى العاصمة ، ولم يبق إلا بعضهم مبشرين فى بعض المناطق ، مكلفين ببعض الدراسات أو المهمات واشرفوا فى القاهرة على معامل البارود ، وعلى

الورش ، وعلى دارصك العملة ؛ وأنشأ علماء الأحياء حظيرة الحيوانات ، وأعدوا أماكن فيها الطيور . وقامت لجنة العلوم والفنون بإنشاء مكتبة العلوم الطبيعية ، وأخرى للتاريخ الطبيعي ، ومعملا للكيمايا . كما إستجابوا لأمر قائد الحملة بإنشاء مرصد فلكي . وأشرفوا على مصانع دباغة الجلود ، وصناعة السروج والأحذية ، وبثوا معامل لتقطير الكحول ، وأنشأوا ورشا للتجارة . وقام عدد من علماء هذه اللجنة بالذهاب إلى الصعيد ، لدراسة هذا الاقليم ، ودراسة الآثار الموجودة فيه . وتمكنوا من الوصول إلى وادي الملوك والكرنك ، وحققوا مواقع بعض المدن القديمة ، ووصلوا حتى أسوان وجزيرة فيله .

وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى فرنسا ، إهتم الجنرال كبير بأعضاء هذه اللجنة اهتماما كبيرا ، وأظهر رغبته في أن يقوم العلماء بدراسة عادات الأهالي وأساليب معيشتهم ، وصناعاتهم وتقاليدهم والقوانين التي يسرون عليها ، كما رغب في أن يدرسوا شئون التعليم والتجارة ، وأن يقوموا بعمل الخرائط ، ويجمعوا الوثائق الهامة المتعلقة بكل هذه الموضوعات ، ثم يقوموا بكتابة تاريخ البلاد من وقت مجيء حملة القبطان حسن باشا إلى مصر في سنة ١٧٨٦ حتى وقت مجيء الحملة الفرنسية إلى البلاد ؛ وأن يهتموا كذلك بدراسة صلات مصر ببقية الأقاليم الإفريقية .<sup>(١)</sup> ولذلك فإن الجنرال كبير قد أضاف إلى مجموعات العلماء السابقة لجنة جديدة ، كلها بدراسة هذه الموضوعات الجديدة . واجتمعت هذه اللجنة عدة إجتماعات ، وبذلت مجهوداً كبيراً في ميدان عملها .

ومن بين لجنة العلوم والفنون كان الجنرال بوناپرت . قد جمع عدداً من العلماء لكي يصحبوا نواة « المجمع العلمي » ؛ الذي صدر الأمر بتشكيله في ٢٢ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، والذي ألحق به مطبعة الجيش ، والمعمل الكيمايائي ، ومكتب

(١) د. محمد فؤاد عكري : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ٦٢١ .

العلوم الطبيعية ، والمرصد ، علاوة على صالة للاجتماعات والمحاضرات . وهكذا أصبح المجمع العلمى المصرى هيئة جديدة منفصلة عن لجنة العلوم والفنون ، ولها تنظيمها الخاص بها . وكانت أغراض المجمع العلمى تتلخص فى ضرورة العمل على إشاعة نور العلم والعرفان فى مصر ؛ والقيام بدراسة المسائل والأبحاث الطبيعية والصناعية والتاريخية الخاصة بمصر ، ونشر هذه الدراسات ؛ وكذلك إبداء الرأى فيما قد تعرضه الحكومة على المجمع من مسائل وقم المجمع إلى أربعة أقسام : لرياضيات ، والطبيعات ، والاقتصاد ، والآداب والفنون ؛ على أن يتألف كل منها من اثنى عشر عضواً .

وأصبح العالم مونتج هو رئيس المجمع العلمى ، فى الوقت الذى قبل فيه الجنرال بونايرت منصب نائب الرئيس . ولقد طلب مونتج إلى الأعضاء ضرورة دراسة الآثار القديمة ، وكشف النقوش والكتابات الموجودة على الجرانيت ، وكذلك دراسة أحوال البلاد وأهلها ، وأوصى بوضع خريطة دقيقة ، ودراسة طرق الزراعة ، ووسائل تحسين الرى . أما الجنرال بونايرت فإنه عرض بعض الموضوعات ، مثل توفير مواد الوقود للجيش ، وترشيح مياه النيل ، ودراسة طواحين الماء وطواحين الهواء . كما عرضت للبحث موضوعات كثيرة تتعلق ملح البارود وغيرها مما يلزم الخطة .

ولا شك فى أن نشاط العلماء فى مصر قد واجهته صعوبات كثيرة ، وأنهم قاموا بمجهودات لا يمكن لأحد أن ينكرها عليهم . وقد سجل لنا الجغرافى بعض ما رآه عند ترده على سراى المجمع العلمى ، ولجنة العلوم والفنون . ورأى هناك بعض الكتب فى المكتبة « ... وصور البلدان ، والسواحل والبحار ، والأهرام وبرابى الصعيد ، والصور والأشكال والأفلام المرسومة بها ، وما يختص بكل بلد من أجناس الحيوان والطيور والنبات والأعشاب وعلوم الطب والتشريح

والهندسيات وجر الأقال وكثير من الكتب الإسلامية مترجم بلغتهم . ورأيت  
عندهم كتاب الشفاء لقاضى عياض ، ويعبرون عنه بقولهم شفاء شريف ، والبردة  
للوصيرى ، ويحفظون جملة من أبياتها ، وترجموها بلغتهم . ورأيت بعضهم يحفظ  
سوراً من القرآن ، ولهم تطلع زائد العلوم . (١)

واشتملت هذه المكتبة على عدد كبير من الكتب ، وخصصوا لها المبشرين  
لحفظها ، ولتقديمها للقراء ، وفتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين ،  
ويجلسون فى فحة المكان المقابلة لخازن الكتب على كراسى منصوبة موازيه  
لتخانة عريضة مستطبة ، فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها ، فيحضرها له  
الخازن ، فيتصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أسأفهم من المساكر . وإذا  
حضر إليهم بعض المسلمين من يريد الفرجة لا يمنعونه من الدخول إلى أعز  
أماكنهم ، ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بحبيته إليهم ، وخصوصاً  
إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلماً للنظر فى المعارف بذلوا له مودتهم وعيبتهم ،  
ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصاوير وكرات البلاد والأقاليم  
والحيوانات ، والطيور والنباتات ، وتواريخ القدماء ، وسير الامم . (٢)

وشاهد الشيخ الجبرى القسم الخاص بعلماء الفلك ، وما به من آلات فلكية  
غريبة فى شكلها ، متقنة فى صنعها . وكذلك آلات الإرتفاعات البديعة ، المعجبة  
التركيب ، النالية الثمن ، المصنوعة من الصفر المموه ، وهى تركيب ببراهيم  
مصنوعة وعكمة ، كل آلة منها عدة قطع تركيب مع بعضها البعض برباطات  
وبراهيم لطيفة ، بحيث إذا ركبت صارت آلة كبيرة ، أخذت قدراً من الفراغ ،  
وبها نظارات وثقوب ينفذ النظر منها إلى المرقى ، وإذا انحلت تركيبها وضعت فى

(١) الجبرى : ج ٣ ص ٢٤

(٢) الجبرى : ج ٣ ص ٢٤

ظرف صغير ؛ وكذلك نظارات التنظر في الكواكب وأرصادهما ، ومعرفة مقاديرها وأجرامها وإرتفاعاتها وإتصالاتها ومناظراتها وأنواع المنكبات والساعات التي تدير بثواني الدقائق ، الغريبة الشكل ، الغاية الثمن ، وغير ذلك . (١)

وبنوا في بيت حسن كاشف جركس مكانا خاصا لصناعة الحكمة والكيمياء ، بنوا فيه تنانير منهدمة ، وآلات تقاطير عجبية الوضع ، وآلات تصاعيد الأرواح وتقاطير المياه وخلصات المفردات ، وأملاح الأرصدة المستخرجة من الاعشاب والنباتات ، واستخراج المياه الجلادة والحلافة . وسول المكان الداخل قوارير وأوان من الزجاج البلورى المختلف الأشكال والهيئات على الرفوف والسدلات ، وبدخلها أنواع المستخرجات .

ولاشك في أن كل هذا كان غريبا بالنسبة لمن يراه من المصريين ، خاصة إذا ما شاهد بنفسه بعض التجارب العلمية تجرى أمامه . ويروى لنا الجبرتي أن أحد من يعملون هناك « أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة ، فصب منها شيئا في كأس ، ثم صب عليها شيئا من زجاجة أخرى ، فعلا المآن وصعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما في الكأس ، وصار حجرا أصفر ، فقلبه على البرجات حجرا يابسا أخذناه بأيدينا ونظرناه . ثم فعل كذلك بمياه أخرى فجمد حجرا أزرق ، وبأخرى فجمد حجرا أحمر ياقوتيا ؛ وأخذ مرة شيئا قليلا جدا من غبار أبيض ، ووضعه على السندال وضربه بالمطرقة بلطف ، فخرج له صوت مائل كصوت القربانة إنزعجتا منه ، فضحكوا منا . وأخذوا مرة زجاجة فارغة مستطيلة في مقدار الشعر ، ضيقة الفم ، فغمسها في ماء قراح ، موضوع في صندوق من الخشب . مصفح الداخل بالرصاص ، وأدخل

مها أخرى على غير هيتها ، وأنزلها في الماء ، وأحدهما بحركة المحبس بها الهواء في أحدهما ، وأنى آخر بفتيلة مشتعلة وأبرز ذلك فم الزجاجية من الماء ، وقرب الآخر الشعلة إليها في الحال ، فخرج ما فيها من الهواء المحبوس ، وفرقع بصوت هائل أيضا . وغير ذلك أمور كثيرة وبراهين حكيمة ، تتولد من إجتماع الصناهر ، وملاقة الطبايع .<sup>(١)</sup>

كما تعجب الجبرتي أيضا من تجربة أخرى وقعت أمامه حول توليد الكهرباء بطريقة عملية . ورأى « الفلصلة المستديرة » التي يدبرون بها الزجاجية ، فيتولد من حركتها شرر يطير بملاقة أدنى شيء كثيف ، ويظهر له صوت طفطة ، وإذا مسك علاقتها شخص ، ولو خيطا لطيفا متصلا بها ، ولمس آخر الزجاجية الدائرة أو ما قرب منها يده الأخرى ، إرتج بدنه ، وإرتعد جسمه ، وطفطقت عظام أكتافه وسواعده في الحال برجة سريعة . ومن لمس هذا اللاس أو شيئا متصلا به حصل له ذلك ، ولو كانوا ألقا أو أكثر .<sup>(٢)</sup> ويعلق الجبرتي على ذلك بأن ثم أمور وأحوال وتراكيب غريبة « ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا » . ولقد إشتملت النتائج العلمية للجنة العلوم والفنون ، والمجمع العلمي ، على محققات واضحة ، وكبيرة الأهمية بالنسبة لمصر الحديثة .

وكان العمل الأول في هذا الميدان هو دراسة برزخ السويس ، تميداً لشق لشق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط . ولقد شارك الجنرال بونا برت بنفسه في هذه الدراسة ، بعد إحتلال مدينته السويس ، وقبيل خروجه في حملته إلى سوريا ، أى في نهاية شهر ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، وأوائل شهر يناير سنة ١٧٩٩ . وتبع أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة هذا الموضوع معالم القناة القديمة

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٦ .

التي كانت تربط النيل بالبحر الأحمر ، عز طريق وادى طميلات . ثم إمتدت  
الدراسة فيما بعد ، وإن كانت قد وصلت إلى نتيجة ترجح إرتفاع مياه البحر  
الأحمر عن مياه البحر المتوسط بتسعة أمتار . والمهم هو أن هذه الدراسة قد تمت  
بالفعل ، وفي المنطقة التي حفرت فيها قناة السويس فيما بعد ؛ وأن هذه الدراسة  
كانت أساساً لدراسات لاحقة عملت على تصحيح الخطأ الحسابي .

أما الميدان الثانى الذى خدم النشاط العلمى فكان هو العثور على حجر رشيد ،  
مع بقايا بعض الأبنية المصرية القديمة ، التى كان سلاطين مصر قد شيّدوا عليها  
برج رشيد . وعثر عليه بوشار فى شهر يوليو سنة ١٧٩٩ . وهو حجر من  
الجرانيت الأسود ، يقرب إرتفاعه من المتر ، ويقرب عرضه من ثلاثة أرباع  
المتر ، ويبلغ سمكه ٢٥ سم وحمل هذا الحجر نقوشاً على وجه واحد منه ، فى  
ثلاث مجموعات منفصلة عن بعضها ، كانت المجموعة الأولى بالهيروغليفية ،  
والمجموعة الثانية بلغة لم يعرفوها ، وظهر فيما بعد أنها اللغة المصرية العامية القديمة ،  
وكانت المجموعة الثالثة مكتوبة باللغة اليونانية القديمة . وأرسل الحجر إلى  
القاهرة ، وحاول العلماء فك رموزه . وساد الاعتقاد بأن المجموعة الوسطى  
كانت من حروف مصرية قديمة ، وإن كانت قد كتبت على عجل . ومن ترجمة  
المجموعة الثالثة المكتوبة باليونانية القديمة ظهر أن هذا النقش قد تم فى عهد  
البطالة . ولقد إستمرت المجهودات مع هذا الحجر ، ومع موازنة الأسماء الموجودة  
فى المجموعات الثلاث ، حتى تمكن العالم شامبليون فى سنة ١٨٢٢ من فك رموزه  
كاملة . وكان هذا العمل هو مفتاح اللغة المصرية القديمة ، والاساس اللازم لمعرفة  
تاريخ مصر القديمة .

أما الميدان الثالث فكان هو دراسة بقية الآثار الفرعونية الموجودة  
فى مصر بشكل عام ، والموجودة فى الصعيد بنوع خاص . ووصف العلماء تلك

الآثار التي زاروها بكل دقة ، ورسوموا بعضاً منها ، وكانت أعمالهم ثروة ضخمة بالنسبة للتاريخ .

كأقام العلماء بجمع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التي تساعد على وضع خريطة مفصلة لمصر ؛ وجمع كل من الجنرال كليبر ، ثم الجنرال مينو ، على الاستمرار في هذا العمل ، خاصة وأن الجنرال مينو كان يرغب في عمل مسح تام للأراضي الزراعية في مصر ، ويكون هذا المسح أساساً لتنظيم الضرائب العقارية . وحملت الحملة الفرنسية مطبعتها معها إلى مصر ، وستكون هذه المطبعة فائحة لمعرفة المصريين بشئون الطباعة ، وأهمية المطبوعات .

وأخيراً ، وليس آخراً ، فهناك كتاب وصف مصر ، الذي إشتراك في وضعه عدداً كبيراً من العلماء ، كل في نطاق دراساته وبحوثه التي تتعلق بتاريخ مصر الحديثة ، وجغرافيتها ، وأحوال أهلها ، وعاداتهم ، وثروتها الطبيعية . ونشر هذا الكتاب بعد عودة العلماء ، مع الحملة ، إلى فرنسا ؛ وتكملت الحكومة الفرنسية بالانفاق عليه . وظهر أول أجزاءه في سنة ١٨٠٩ ، مع إهداء إلى الامبراطور نابليون ، وإن كان ظهور بقية الأجزاء قد تم في سنة ١٨٢٢ ، وفي شكل مجموعة من تسعة مجلدات تشتمل على أبحاث العلماء ، ثم أحد عشر مجلداً أخرى تضم الرسوم . ثم ظهرت بعد ذلك الطبعة الثانية في سنة ١٨٢٩ ، في ٢٦ مجلداً للأبحاث ومثلها للرسوم .

ويعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لكل من يرغب في التعرف على مصر وقت مجيء الحملة الفرنسية إليها ، حتى بالنسبة للفترة التي تمتد منذ الغزو العثماني للبلاد . وهو ثروة بالنسبة للأجانب ، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون في التحقق في دراسة هذه الفترة .

وهكذا كانت الحملة الفرنسية تناجح كبيرة على مصر ، في الميادين العسكرية



والاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وأحدثت الحملة صدمة قوية للمصريين ، فى  
مشاعرهم ، وعزت القيم التى كانت موجودة لديهم . وكانت هذه النتيجة كافية  
لإحداث تغيير ، حتى وإن كان التغيير التاريخى يحتاج لفترة من الوقت .  
وخرجت الحملة الفرنسية من مصر لى ترك فيها القوات العثمانية ، والقوات  
البريطانية ، وقوات المايك ؛ هذا علاوة على عباد الله الصالحين ، سكان البلاد  
المصريين . فاذا ستكون عليه العلاقة بين هذه القوى ؟



# البَّائِبُ الْخَامِسُ

عصر الفوضى

والنزاع على السلطة



## الفصل الواحد والعشرون

### القوى في الميدان

جلت قوات الحملة الفرنسية عن مصر ، وتركتها في أيدي القوات العثمانية ، والقوات البريطانية ، وقوات الماليك ، وجلت عنها وتركها في أحوال اقتصادية سيئة ، بعد عمليات حربية انتشرت في طول البلاد وعرضها مدة تزيد على ثلاث سنوات ، وبعد أن قاسى الأهالي من التخريب والتدمير ، ومن فرض الإتاوات والغرامات . ولا شك في أن ضعف الأحوال الاقتصادية والإدارية في مصر ، علاوة على وجود قوى عديدة في البلاد ، كان يخلق وضعاً يتسم بالفوضى ، ويحاول فيه كل قوة أن تسيطر لنفسها على الإقليم ، أى أنه خلق وضعاً يمكننا أن نسميه بأنه نزاع على السلطة . فما هي القوى الموجودة في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية منها ؟ وما هي إمكانيات عمل كل من هذه القوى ؟

#### أ - الفرنسيون :

ترك الفرنسيون مصر بعد احتلال دام أكثر من ثلاث سنوات ، وجلوا عنها ، نتيجة لضغط عسكري . ولكن هل كان ذلك يعنى أن فرنسا لم يصد لها تأثير في مصر ؟ .

كانت الحملة الفرنسية قد عملت على قلقلة الأوضاع الموجودة في مصر ، وأثرت على وضعية العثمانيين ، وقوة الماليك ، وكذلك على الإمكانيات الموجودة أمام المصريين . وكانت الحملات الفرنسية قد أنزلت ضربات شديدة بقوات الماليك ، وأضعفتها إلى حد بعيد ، وأظهرتها أمام المصريين على أنها قوات دخيلة ، تعمل على استغلال المصريين والسيطرة عليهم دون وجه حق . واستمرت فرنسا كعامل مؤثر في هذا الاتجاه إلى أن قام الجنرال كليبر بالإتفاق مع مراد بك ، ومنحه

حكم الصعيد تحت السيطرة الفرنسية . وظلت فرنسا معادية لبقية الممالك ، والذين كانوا يتمثلون في قوات إبراهيم بك ، الذي كان قد خرج من مصر إلى الشام . وهذه الثنائية في السياسة الفرنسية كانت تؤدي في النهاية إلى نشوء تعادل في النتيجة النهائية تجاه الممالك ، بين كل من مراد بك وإبراهيم بك . وكان هذا التعادل في صالح فرنسا ، مادامت قواتها موجودة في مصر ، ومادامت قد كسبت قوات مراد بك ، لتعادل بها قوات إبراهيم بك الذي كان قد انضم العثمانيين .

ولكن هذه الوضعية تغيرت قبيل جلاء الفرنسيين عن مصر ، نتيجة لموت مراد بك ، وانشقاق ممالكه على انفسهم ، وبشكل فتت هذه القوة المملوكية التي كان في وسع فرنسا أن تستند إليها .

أما بالنسبة للمصريين ، فإن الحملة الفرنسية كانت قد فتحت مجالات واسعة أمام قادتهم ، حين اشركتهم في الديوان ، وعاملتهم بصفتهم أهالي البلاد وأصحابها . وسيظل بعض المصريين متعلقين بذكري الفرنسيين بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، ولكنه تعلق مجرد الذكرى ، ونتيجة لشعور المصريين عامة بانفصالهم عن الفرنسيين ، وتبلور شخصيتهم بشكل واضح ومستقل . ولكن عودة الفوضى والمظالم إلى البلاد ، بعد أن كان المصريون قد آملوا في عودة السلام والرغاء ، جعلت بعض المصريين يأسفون على « إلقاء دولة الفرنسيين » .

وبوجه عام سنجد أن فرنسا ، بسحب قواتها العسكرية من مصر ، ستحتفظ ببعض التأثير المعنوي في البلاد ، دون أن يتركز هذا النفوذ على قوة مادية لها قيمتها ؛ الأمر الذي سيدفع البعض إلى القول بأن سياسة فرنسا أصبحت سلبية ، في مصر بعد جلاء حملتها عن البلاد . وستقف فرنسا موقف المتفرج على ذلك النزاع الذي سينشب في مصر بين القوى المتعددة للوصول إلى السلطة . ولن تدخل مصر كعامل له قيمته في السياسة الفرنسية إلا فيما يتعلق بمصلحة فرنسا

نفسها ، وكعامل من عوامل المساومة الدبلوماسية ، الوصول إلى تسويات سياسية .

## ٢ - الانجليز :

كانت أهمية مصر قد ازدادت في نظر الانجليز منذ مجيء الحملة الفرنسية إليها . وشمرت إنجلترا منذ ذلك الوقت بخطورة عودة التوذك الفرنسي إلى هذه المنطقة الحساسة بالنسبة لعلاقتها ومواصلاتها مع الشرق الأقصى .

وقامت إنجلترا بدور فعال في إخراج الحملة الفرنسية من مصر ، وشاركت بمجهودات حربية لها قيمتها في هذا السبيل . وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي سيطرت فيه القوات البريطانية على أجزاء كثيرة من السواحل المصرية المطلة على كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر .

وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي بلغ فيه عدد القوات البريطانية ما يقرب من ستة عشر ألف جندي ، بقيادة الجنرال هتشنسون ، يحتلون الاسكندرية ورشيد ودمهور ؛ علاوة على قوات تلك الحملة ، التي كانت قد وصلت إلى السويس قادمة من الهند ، ووصلت طلائعها إلى الجزيرة بقيادة الجنرال بيرد ، وكانت قواها تبلغ ستة آلاف جندي . ولاشك في أن وجود هذا العدد من القوات البريطانية في مصر كان يمثل قوة فعالة ، ووسيلة عمل لها قيمتها بالنسبة لبريطانيا ، يمكنها أن تمكسب بها الكثير .

حقيقة أن بريطانيا كانت قد أرسلت قواتها لمصر استناداً إلى معاهدة التحالف التي كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، وهي المعاهدة التي نصت على ضمان بريطانيا لاستقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها . ولكن وجود القوات البريطانية في مصر ، وقيامها بدور فعال في إخراج الفرنسيين من البلاد ، دفع الحكومة البريطانية إلى محاولة الاستفادة من هذه

القوات في عملية الحصول على ميزات في هذا الاقليم ، الامر الذى يستلزم بقاء هذه الحملة البريطانية إلى أطول وقت ممكن ، ويستلزم كذلك محاولة إيجاد ركائز تستند إليها الحكومة البريطانية داخل مصر نفسها . وبعد جلاء الفرنسيين ، ومطالبة العثمانيين للانجليز بالجلاء عن مصر ، لم يكن أمام بريطانيا سوى قطاع المماليك ، أو بعض القطاعات الداخلية منه ، لئلا تستند إليها ، وتتخذها ركائز لها . ويشرح لنا ذلك موقف ممالك مراد بك ، بعد موت سيدهم بالطاعون في سوهاج ، وهو يتحرك شمالا لنجدة القوات الفرنسية ، وإتصال ممالك بالانجليز ، نتيجة لمعرفتهم بانتهاء حكم الفرنسيين لمصر ومحاولتهم الاستناد إلى قوة خارجية جديدة يستندون إليها ، ماداموا قد شعروا بعداء كل من العثمانيين والمصريين لهم . وبالإجمال ، فإن الانجليز سيحاولون الإفادة من وجود قواتهم العسكرية في مصر إلى أبعد وقت ممكن ، وسيحاولون كذلك الاستناد إلى قطاع من الممالك كركيزة لهم ، وخاصة بعد جلائهم عن البلاد .

### ٣ - الاشتراك .

كان العثمانيون هم أصحاب الحق الشرعى في مصر ، أو أصحاب السيادة على هذا الاقليم ؛ وكان من حقهم ، قانونا ، أن يعيدوا سلطتهم على مصر ، بعد جلاء الحملة عن البلاد .

وكانت الدولة العثمانية قد شمرت بضرورة تثبيت حكمها في مصر ، بشكل فعال ، منذ الفترة السابقة لحجى الحملة الفرنسية إلى البلاد . وحاولت أن تخضع الممالك وتجعلهم يعودون إلى وضعيتهم السابقة ، وقت دخول القوات العثمانية مصر في عهد السلطان سليم ، وبصفتهم احدى القوى التى تشترك في حكم البلاد ، وفي خضوع لسلطة الدولة العثمانية ، المتمثلة في شخص الوالى وجاء نجاحها في المشاركة في اخراج الحملة الفرنسية من مصر مشجعا لها على التطلع إلى بسط سلطتها



المطلقة على الافليم ، وعلى أساس أنها قد أعادت فتح مصر بمجد السيف . ويدل هذا على أن الدولة العثمانية رغبت في انتهاز فرصة ضعف المماليك ، وانقسامهم على بعضهم ، لكي تستأثر بالسلطة المطلقة في البلاد ، وتستحوذ لنفسها على موارد استغلالها .

وفكرت الدولة العثمانية في أن تعيد مصر ولاية عثمانية ، أو مجموعة من الولايات ، تخضع لوالى ، أو لبعض الولاة ، الذين يستأثرون بالسلطة ، مرتكبين في ذلك إلى قوات الاحتلال العثمانية ، دون المماليك . وكانت الوضعية الحربية التي جددت على مصر ، من وجود قوات عسكرية تخضع لقيادات مختلفة في مناطق متعددة ، مثل وجود الانجليز في الاسكندرية ، ووجود قوات البحرية العثمانية في أبى قير ورشيد وإفليم البحيرة ، ووجود قوات برية بقيادة يوسف ضيا باشا المصدر الأعظم في منطقة شرق الدلتا والقاهرة ، هذا علاوة على هدم خضوع الصعيد للعثمانيين خضوعا تاما في ذلك الوقت ، نتيجة لوجود المماليك فيه . كانت هذه الوضعية هي التي أوحى لسلطات الدولة العثمانية بإمكانية تقسيم مصر إلى عدة ولايات ، ولكن الدولة العثمانية كانت ترغب في الاحتفاظ بسيطرتها المطلقة على البلاد ، دون المماليك ، ودون الانجليز ، سواء أكانت ستحتفظ بمصر ولاية واحدة ، أو تقسمها إلى عدة ولايات .

ولقد أصدرت الدولة العثمانية تعليماتها لقادة قواتها في مصر بضرورة التخلص من بقية المماليك ، حتى لا تقوم لهم قائمة في البلاد بعد ذلك . وكان في وسع الدولة العثمانية أن تتخلص منهم بطريقة الغدر والقتل نتيجة لمؤامرة ، أسهل من تمكنها من القضاء عليهم في ميدان المعركة . وفي حالة فشل مثل هذه السياسة ، كان في وسع الدولة العثمانية أن تعرض عليهم أمر خروجهم من مصر ، واستقرارهم في إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن هذه السياسة ، في الوقت الذى كانت تمهد فيه لسيطرة العثمانيين ميطرة تامة على البلاد ، كانت تهدد بوقوع خلاف جديد ، بين العثمانيين والانجليز ، علاوة على الخلاف الناشئ عن مطاظة الانجليز في الجلاء عن مصر ، نتيجة لإستناد إنجلترا ، أو محاولتها الإستناد ، إلى المالك ، كركيزة لهم في مصر . وهكذا وقع العثمانيون في نزاع وصراع مع كل من المالك والانجليز ؛ وإن كانوا يستندون إلى حقهم الشرعى في حكم مصر ، وإلى وجود قوات عسكرية كبيرة لهم في البلاد .

وكانت قوات العثمانيين الموجودة في مصر ، بعد خروج الحملة الفرنسية من البلاد ، تتألف من جيشين : الأول كان بقيادة المصدر الاعظم يوسف ضيا باشا ، وكانت قواته تتألف من الانكشارية ، وبقية الرجال الذين كانوا قد جندوا في سوريا قبل الزحف على مصر . وكانت قوات هذا الجيش تبلغ ما يقرب من خمسة وعشرين ألف جندي ، وكانت تحتل القاهرة ، ومنطقة شرق الدلتا ، وبعض مناطق من الصعيد . وكان الثانى بقيادة أمير البحار حسن باشا ، قبودان باشا البحرية العثمانية . وكانت قواته تتألف في غالبيتها من الأرمنود مع بعض الإنكشارية ، وكان عددها يقرب من ستة آلاف جندي . وكان الأسطول الشمانى راسيا في مياه أبي قير ، وكانت القوات الخاضعة لقيادته تحتل أبي قير ورشيد ، وحضر جزء منها إلى منطقة الجيزة .

وكان معنى ثنائية القيادة ، إمكانية وقوع تنافس بين قيادات البحرية والجهادية ، حتى في أصغر الأمور ، مثل ترشيح احدى الشخصيات لولاية مصر . ونعرف أن حسن باشا قائد الأسطول ، كان قد تربى مع السلطان سليم الثالث ، وله تأثير عليه ؛ هذا في الوقت الذى كانت القوات البرية فيه تخضع مباشرة للصدر الأعظم ، أى لرئيس الوزراء ، وكان معه في معسكره الرئيس أفندى ،

أى وزير خارجية الدولة العثمانية . وسينعكس التنافس بين السلطان والسرد الأعظم على الحالة الموجودة في مصر عند ترشيح محمد خسرو باشا واليا على القاهرة . هذا من ناحية التنفيذ . أما من ناحية التأثير المستمر ذو الفاعلية ، فنجد أن مصير الأسطول العثماني كان هو الجلاء عن مصر ، إن آجلا أو عاجلا ، نظراً لإحتياج الدولة إليه في مناطق أخرى ، الأمر الذي كان يؤدي إلى بقاء القوات البرية في مصر وحدها . وكانت هذه القوات البرية تشتمل على فرق عديدة تتنافس مع بعضها ، ولها نوع من العصبية ، ويظهر ذلك بوضوح لدى الانكسارية ، ولدى قوات الأرنؤود . أى أن هناك تنافس وتناحر داخلي بين القوات العثمانية وبعضها ، البرية والبحرية ، وتنافس وتناحر آخر داخل قطاع القوات البرية نفسها . ولاشك أن هذا التنافس سيؤثر على فاعلية هذه القوات العثمانية ، وبخاصة حين تتخذ موقعا معيناً في تحالف أو تناحر مع قوات المماليك . وكان هذا التشقق الداخلي يزيد من إمكانيات التحرك ، ويزيد من شكل العوضى التي عمت مصر بعد جلاء القوات الفرنسية عنها ، وبشكل يؤثر على المعسكر الوطني ، وعلى إمكانيات المصريين للوصول إلى ما كانوا يرغبون .

#### ٤ - المماليك :

كانت قوات المماليك قد أصيبت بضربة شديدة نتيجة لنجاء الحملة الفرنسية إلى مصر . وكانت قوات المماليك هي التي حاولت جاهدة أن تزيد من سيطرتها على البلاد ، وعلى حساب سلطة العثمانيين ، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ودخلت بذلك في صراع طويل مع الدولة صاحبة السيادة . وفقد المماليك الكثير من رجالهم في أثناء عملية مقاومتهم للفرنسيين ، بعد أن فقدوا بضعة آلاف منهم في المعارك التي تمكن بها الفرنسيون من السيطرة على البلاد . وبم ذلك في وقت حاررت فيه الأساطيل البريطانية سواحل مصر ، واستمرت فيه

سيطرة الفرنسيين على البلاد ، وبشكل يحرم المماليك من استيراد عناصر جديدة يزيدون بها أعداد قواتهم . هذا علاوة على أن الدولة العثمانية نفسها كانت قد منعت تصدير عناصر الجركس إلى مصر ، حتى لا تزيد من قوة المماليك ، وحتى تفيد الدولة نفسها من هذه العناصر في قوات الفرسان الخاصة بها . فكان الضعف النسبي إذن هو أولى المظاهر التي ظهرت على قوات المماليك .

أما الظاهرة الثانية فكانت هي إنقسام المماليك على بعضهم . وفي الوقت الذي انسحب فيه مراد بك إلى الصعيد ، ومنه إلى الواحات ، للاستمرار في مقاومة الفرنسيين من داخل مصر مصر ، خرج فيه إبراهيم بك من مصر إلى الشام ، وانضم إلى قوات الدولة العثمانية . وهكذا يمكننا أن نقول بأن المماليك قد انقسموا إلى قسمين : الأول يحاول استعادة سيطرته على البلاد ، والزاعها من أيدي الفرنسيين ، والثاني يحاول الاستعانة بالعثمانيين على إخراج الفرنسيين من مصر ، ويقوم في ذلك بدور التابع للدولة العثمانية .

وكان اتفاق مراد بك ، أمير البكوات المصرية في الصعيد ، مع الجنرال كبير ، يعني تحول هذا القطاع مؤقتاً عن العمل على استقلال مصر إلى وضعية التابع للسلطات الفرنسية في مصر . وبهذا تحول المماليك ، نتيجة لضعفهم والضرورات العسكرية التي نزلت بقواتهم ، إلى وضعية التابع لكل من العثمانيين والفرنسيين . ولكن خروج الحملة الفرنسية من مصر كان يعني تغيراً للحالة العامة البلاد ، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل مجيء هذه الحملة . وشعر المماليك بأنهم كانوا حكام مصر السابقين ، وبأنهم كانوا قد أداروا سلطاتها منذ أزمان بعيدة ، لحاولوا إعادة سلطتهم إلى البلاد . وأغرام الموقف ، ووجود الانجليز إلى جانب العثمانيين ، على محاولة الحصول على كل السلطة لأنفسهم في البلاد . وشعر المماليك بأن العثمانيين يرغبون في تقليل نفوذهم في البلاد ، وحتى في

التخلص منهم بشكل نهائي ، ودفنهم هذا الشعور ، أو دفع بعضهم ، إلى محاولة الاستناد إلى القوات الانجليزية لثبتي أقدامهم في مصر ، ورغم وجود القوات العثمانية فيها .

ولقد شعر الانجليز بحقيقة هذا الموقف منذ نزول قواتهم في شمال الدلتا ، وحاولوا الافادة منه . فعلى الجنرال هتشنسون إلى محاولة إجتذاب ممالك مراد بك إليه قبل أن يزحف إلى القاهرة ، وبعد أن كانوا موالدين للفرنسيين ، نتيجة لإتفاق أميرهم مع الجنرال كليبر . ووعدهم الجنرال هتشنسون بأن يعيد إليهم سلطتهم السابقة في البلاد ، في حالة إنضمامهم إلى جيوش الانجليز والعثمانيين . ورأى ممالك مراد بك أن الموقف قد تحول ضد الفرنسيين ، وفي صالح الانجليز ، فنقضوا إتفاقية مراد بك مع الفرنسيين ، وانضموا إلى الانجليز . ومن هذا النقام الجديد ، سيعمل قطاع من الممالك المرادية مع انجلترا لإستعادة سلطتهم في البلاد ، وستستند إنجلترا إلى هذا القطاع في محاولة تثبيت أقدامها في مصر . وكان هذا القطاع بقيادة محمد بك الآلى ، الذى سيقم مع الانجليز لعدة سنوات . ولكن هناك قطاع آخر من الممالك المرادية ، كان بقيادة عثمان بك البرديسى ، وكان يرى ضرورة الاستناد إلى فرنسا ، والإستعانة بها ، لتثبيت الأوضاع في صالح الممالك ، واستنادا إلى نصوص إتفاقية مراد بك مع الجنرال كليبر . وكان هناك قطاع ثالث من بين الممالك المرادية يرى ضرورة إتخاذ موقف الحياد ، والاستناد إلى الدولة العثمانية وقواتها ، حتى يفوزوا بالإعتراف بسابق نفوذهم في مصر . هذا فيما يتعلق بالممالك المرادية .

أما فيما يتعلق بممالك إبراهيم بك ، فنجد أن زعيمهم ، الذى كان قد انضم إلى العثمانيين في الشام ، قد تقدم به السن ، وفقد الكثير من نفوذه ، وأصبح

رجاله مجرد تابعين للدولة العثمانية ، ودون أن يكون لهم وزن كبير .

وبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أصبح عدد المالك لا يزيد على أربعة آلاف . وكان من الصعب على المالك استيراد عناصر جديدة لهم ، زغم نجاحهم في شراء بعض المالك السود الذين كانوا يأتون مع القوافل من سنار إلى أسوان أو أسيوط ، ونجاحهم كذلك في ضم عدد من العربان والمخاربة ، والاستناد إلى بضعة مئات من الفرنسيين الذين آثروا البقاء في مصر بعد خروج الحملة منها ، وكانوا يقربون من ثلاثمائة رجل . ولا شك في أن هذه القوة ، حتى في حالة اتحادها ، كان من الصعب عليها أن تقف في وجه القوات العثمانية ، خاصة وأن القوات البريطانية كانت ستسحب ، إن آجلاً أو عاجلاً ، من البلاد . فما بالك وهذه القوات المملوكية منقصة على بعضها في القيادة ، وموزعة إقليمياً ، إذ أن بعضها كان قد وصل إلى أبي قير ، قرب الانجليز ، وكان البعض الآخر في الصعيد ، أو قرب القاهرة ؟

ولا شك في أن المالك كانوا إحدى القوى الموجودة في الميدان ، والتي ستؤثر في سير الأحداث ، وبخاصة مع التطورات التي ستجد في الموقف بين العثمانيين والإنجليز . وسيعايل ذلك من أمد الصراع أو النزاع على السلطة بين هذه القوات وبعضها . ولكن ما هو موقف المعسكر الوطني من هذا الصراع ؟ وما هي إمكانيات المصريين للوصول كذلك ، إن أمكن ، إلى السلطة في إقليمهم ؟

### ٥ — القوى الوطنية :

كانت القوى الوطنية قوة حقيقية لها وزنها في الميدان ، إن لم يكن عسكرياً ، فمل الأقل معنوياً ، خاصة وأنها كانت قد بدأت في اليقظة ، وأصبح في وسعها أن تؤثر ، ولو إلى حد ما ، حتى على القوات العسكرية . وسنجد أن تدخلها في

أوقات معينة سيؤثر على مسألة النزاع على السلطة ، حتى وإن كانت بين قوات  
تسند إلى امكانيات مادية وعسكرية .

ويسمى بعض المؤرخين هذه القوى الوطنية بشكل عام باسم قوة العامل  
القوى ، وإن كانت هذه التسمية تشتمل على كثير من التجاوز ، نتيجة لعدم  
شعور المصريين بتميز شخصيتهم ، ماديا ومعنويا ، عن شخصية الأقاليم المحيطة بهم،  
والتي كانت تدخل كذلك في نطاق الدولة العثمانية في ذلك الوقت ؛ ونتيجة لشعور  
المصريين بنوع من التضامن الاقليمي والمعنوي ، إلى حد كبير ، مع بقية  
القوات الاقليمية ، والتي كانت خاضعة للدولة العثمانية . وهذا مايدفعنا إلى  
اعتبارها قوى وطنية ، أكثر من اعتبارها عاملا قوميا.

وكانت الفترة التي قضتها الحملة الفرنسية في مصر قد ساعدت على إضعاف  
المماليك ، حريسا ، وبشكل خفف من ثقل وعبه هذه الطبقة ، وتقل وعبه.  
عمليات محكمها واحتلالها للمصريين . وكان هذا العامل مشجعا على سرعة نمو  
القيادات الوطنية ، وبشكل يسمح لها بالمشاركة في إدارة شئون البلاد . ولقد  
ساعدت السياسة الوطنية الاسلامية التي سارت عليها الحملة الفرنسية في مصر ،  
مع عملية إشراك المصريين في الديوان ، على مشاركة المصريين في حكم بلادهم  
بأنفسهم ، حتى وإن كان ذلك بدون سلطة فعلية . كما أن تطور الأحداث السريع  
جعلهم يرقبون ما يفتح أعينهم ويشير فيهم روح التطلع إلى تحسين أحوال بلادهم؛  
وكان الجزائر بونابرت نفسه قد عمل على خطب ودم وأشاد بظمة بلادهم ،  
وتغنى بماضيها المجيد . وكانت هذه القوة الوطنية قد تارت في وجه الحكم الفرنسي  
غير مرة ، فأعدت مقاومة الاضطهاد، ومكافحة القوه المسلحة ، وألفت خوض  
غمار الوقائع والمعارك . قاومت الجزائر بونابرت ، قاهر الملوک ، ومزال  
العروش ، ورأت خلاصة علماء فرنسا وأطبائها ومهندسيها يعرضون عليها آثار

عليهم وفلسفتهم وحضارتهم وتجاربهم . رأت علوما وأفكارا جديدة ، ومنشآت  
ونظما حديثة ، ورأت وديوانا ، مؤلفا من صفوة أبنائها بعد أن كان الديوان  
القديم مقصوراً على الماليك . وأيقظت الحوادث فيها روح المقاومة الشعبية ،  
تلك الروح التي تنهض بالأخلاق ... وتغرس الفضائل في النفوس . وأخذ  
ترادف الحوادث في خلال تلك السنوات الثلاث يمزق أستار الصمت والجمود  
التي كانت تحجب عنها نور الحياة والنشاط . فلا غرو إن ظهرت الأمة المصرية  
المرققة في الحضارة والمدنية ، بشخصية جديدة ولبنات الحوادث ، وأن تقتحم  
ميدان النضال السياسي بروح معنوية جديدة ، تختلف كثيراً عن حالتها القديمة ...  
فالأمة المصرية التي ظلت السنين الطوال رازحة تحت نير الاستبداد ، لم تفقد  
مواسمها القديمة التي ورثتها عن المدينيات المتعاقبة ، بل كانت هذه المواسم كامنة  
تحت الرماد ، يعلوها الصدا ، فما أن صدمتها الحملة الفرنسية حتى أخذت تبدو  
البيان كما تصقل المعادن ، وتجلي جواهرها في لهب النار . ونهضت الأمة في وجه  
الاحتلال الأجنبي ، تحمل بين جنديها قوة حيوية كبيرة ... وهذا العامل الوليد  
الذي تمخضت عنه المقاومة المستمرة في عهد الحملة الفرنسية ، أخذ ينمو ويتوسع  
ويشتد ساعده ، وأبى أن يعود إلى نظام الحكم القديم ، أو يكون مطية لأهواء  
الدول الطامعة في وادي النيل ، وجعل يتطلع إلى نظام للحكم أرقى من النظم التي  
وزحمت تحتها البلاد السنين الطوال . (١)

ولقد أخذ المصريون ينظرون بعين البغض إلى عودة حكم الماليك ، وينظرون  
بعين البغض كذلك إلى عودة حكم الأتراك . ولم يكن المصريون قد نسوا مظالم  
الماليك ، وماجره حكمهم على البلاد من خراب . أما الحكم التركي فقد ظهرت  
مساوئه ومظالمه بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر ، وعودة السلطة إلى المماليك .

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ٢ . ص ٢٥٨ .



ومثل حكم العثمانيين في تلك المجموعات من الفرق العسكرية التي أرسلتها الدولة العثمانية إلى مصر ، وكان رجالها ينتفرون إلى الضبط والربط ، وينفرون إلى النظام ، ويخضعون لقادة يتميزون بالجهل ، ويتميزون بالعنصرية والرغبة في التحكم. وعملت هذه القوات على نهب البلاد ، وارهاق الشعب ، والاستهانة بأرواح الناس. وساعدت على هذه المساوىء على قيام شعور مضاد للعثمانيين ، شعور مضاد لحركة التضامن الاقليمي ، وإن كان هذا الشعور سيحتاج إلى وقت ، وإلى تجارب ، حتى يتمكن من التزوج ، ومن القيام بدور فعال ، كاحدى القوى الموجودة في الميدان .

ويظهر في مصر في الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من البلاد بعض شخصيات القادة من الوطنيين ، ويزداد نفوذهم بعد جلاء الحملة الفرنسية ، ونتيجة لإشتداد التنافس بين الأتراك والمماليك وسيصبح هؤلاء القادة كلة في سير الامور في البلاد ، وحتى في اختيار الولاة الذين يتولون حكم مصر . ونذكر منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ عبد الله الشرفاوى ، والشيخ محمد الامير ، والشيخ سليمان الفيوى ، والشيخ معطى الصاوى ، والشيخ محمد المهدي ، والسيد أحمد المحرقى .

\* \* \*

وستقوم هذه القوى الموجودة في مصر بالتنافس فيما بينها ، وبالصراع من أجل الوصول إلى السلطة . وسيستمر هذا الصراع بينها منذ خروج الحملة الفرنسية من مصر في سنة ١٨٠١ حتى وقت تولية محمد علي شئون مصر في سنة ١٨٠٥ . وإن كان هذا الصراع سيتم على مراحل ، تتميز كل منها بخصائص معينة ، نتيجة لقوة أو ضعف كل من هذه القوى ، مرحليا ، ونتيجة لتغير الموقف الدولى ، وتأثير القوى الداخلية به .

## الفصل الثاني والعشرون

### الصراع بين القوى

بدأ الصراع بين القوى على السطوة في مصر بمجرد جلاء قوات الحملة الفرنسية من البلاد . وكان من الطبيعي أن يبدأ هذا الصراع نتيجة لإختلاف مصالح القوى ، ونتيجة لإختلاف أهدافها . وبمسد شهرين من مراقبة كل قوة للقوى الأخرى ، بدأ الاتراك العثمانيون في محاولة تطبيق سياستهم الخاصة بإعادة مصر إلى سيطرتهم المباشرة ، الأمر الذي كان يستتبع التخلص من المماليك . وكانت إنجلترا ، من ناحيتها ، ترغب في إطالة أمد بقاء قواتها في مصر ، الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح الدولة العثمانية ؛ وكانت ترغب كذلك في إتخاذ المماليك ، أو أحد قطاعات المماليك ، ركيزة تستند إليها في الاحتفاظ بتنفيذها في مصر . فكانت محاولة العثمانيين إذن للتخلص من المماليك تستتبع وقوع صدام حتمي مع هؤلاء المماليك ، وتستتبع وقوع صراع أو نزاع مع إنجلترا . كل هذا وقوات الدولة العثمانية تثير غضب الأماوي وسخطهم نتيجة لزيادة مظالمها ، وفرضها الإتاوات والضرائب على المصريين . فما هي نتيجة هذا الصراع في كل مرحلة من مراحلها ؟ وما هي النتيجة النهائية له ؟

#### ١ - محاولة التخلص من المماليك :

إستلذمت رغبة الدولة العثمانية في إرجاع مصر كجزء ولاية من الولايات الخاضعة للدولة برغبة المماليك في إسترجاع نفوذهم وسلطتهم السابقة في مصر حتى قبيل خروج الحملة الفرنسية من البلاد . وظهر أمام المماليك ، رغم إشتراكهم في الحرب التي دارت ضد الفرنسيين أن السلطات العثمانية ترغب في القضاء على

نفوذهم ، وترغب كذلك في إبعادهم عن البلاد . ومنذ شهر يوليو سنة ١٨٠١ أخذ القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، الجنرال هتشنسون ، في التفكير إلى الرئيس أفندي ، وزير الخارجية العثمانية ، من موقف الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا من الممالك ، ومن أنه كان قد منح هؤلاء الممالك من الإقامة بمنزلهم في القاهرة ، وطردهم منها كما طرد السيدة نفيسة المرادية ، أرملة مراد بك . وكان الجنرال هتشنسون على علاقة مستمرة مع الممالك ، وجعلهم يشعرون بأن إنجلترا تتم بأمرهم ، وإن كانت لا تقدر على الإعتراف بهم إلا بصفتهم رعايا السلطان ، ووعدهم ببذل جهده لدى الباب العالي لتخفيف غضبه عنهم ، على أن يقوموا من جانبهم بزيادة الخراج الذي يرسلونه سنويا إلى عاصمة الدولة . وكانت إنجلترا قد شعرت بأهمية إستالة الممالك إلى جانبها ، تمهيدا لإستاداعها إليهم في خلق نفوذ لها في مصر . وكان هذا العامل يمثل قوة دفع تحقن وراء طلبات إنجلترا العديدة إلى الباب العالي لبحث وضع الحكومة التي ستنشأ في مصر . واتخذ الباب العالي إزاء ذلك موقفا حاسما ، يتمثل في إصراره على ضرورة القضاء على نفوذ البكوات الممالك في مصر ، وعلى إبعادهم من مصر إلى إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية . وإعتبر وزير الخارجية العثمانية أن الممالك كانوا أجنب عن مصر ، وأنهم قد اغتصبوا السلطة فيها ، وكانوا يقومون بمحرقات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العالي إنشاءها في مصر . ورغم إصدار العفو العام بعد دخول الجيش العثماني إلى مصر ، فإن الموقف كان يتطلب أخذ ضمانات بالنسبة للمستقبل . واقترح الباب العالي أن يسمح للممالك بالدخول في خدمة السلطان ، وفي الوظائف العامة ، وبفرض الرتب التي تمنح لضباطه ، ولكن بشرط عدم إقامتهم في القاهرة ، حتى لا يكونوا مصدر قلق مستمر للدولة . وكان من اللازم كذلك فصلهم عن رئاساتهم ،

وإدخال جنودهم في خدمة الباب العالي وكانت الحكومة العثمانية ترى صعوبة الموافقة على إعادة الممالك إلى وضعيتهم السابقة دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد لسلطة الدولة ، ولاتوافق على طلبات إنجلترا الخاصة بضرورة بقاء الممالك في مصر ، وإعادة ممتلكاتهم إليهم .

وفي الوقت الذي حددت الدولة العثمانية فيه موقفها من الممالك ، وأظهرت ذلك لسفير إنجلترا في إسطنبول ، عملت على التخليص من الممالك بتوجيه ضربة قاضية لهم ، وبمحاولة لقتلهم في أبي قير وفي القاهرة ، ويقوم بتنفيذها كل من القبطان باشا والصدر الأعظم .

وإستلم كل من يوسف ضيا باشا ، وحسين باشا قائد البحرية العثمانية ، تعليمات محددة من الباب العالي بتغيير نظام الحكم القديم في مصر ، وإنشاء أربع باشاويات تحمل كل سلطة البكوات الممالك ، حتى يتم إخضاع مصر لسلطة الدولة ، وكذلك لإلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من البكوات الممالك ، وإرسالهم إلى عاصمة الدولة العثمانية ، لكي يعطيهم الباب العالي هناك من الأملاك ما يعادل لإمراده وإمراد ممتلكاتهم التي كانوا يعيشون منها في مصر . ولم يكن الباب العالي يفكر في أن القوات البريطانية ستتدخل في الموقف ، خاصة وأن معاهدة التحالف الموقعة بين الدولتين ، العثمانية والبريطانية ، في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، كانت تنص على وقوف إنجلترا إلى جانب الدولة العثمانية ، لا على وقوفها مؤيدة لبعض دعاياها ضد سلطة الدولة نفسها .

وكان تردد الصدر الأعظم ، والقبطان حسين باشا ، وشعورهما بعدم قدرتهما على السيطرة على الممالك قد دفع هذين القائدين في أول الأمر إلى محاولة لإستئالة الممالك ، ومحاولة التفريق بين قواتهم ، وذلك تمهيدا لإتخاذ خطوة ثانية تتمثل في تدبير مؤامرة للقضاء عليهم ، وعن طريق النذر . وقام الصدر الأعظم بأعضاء

إمارة الصعيد ، وإقطاعات الوجه القبلي ، لمحمد بك الألفي بعد أن كانت هذه المنطقة منطقة نفوذ مشاعة بين ماليك كل من مراد بك والألفي بك . وأدى ذلك إلى زيادة التنافس بين المالك المرادية والمالك الألفي ، وفي صالح الدولة العثمانية . ثم انتهز الصدر الأعظم والقبطان باشا فرصة هذا الانقسام ، الذي أضعف الممالك ، لكي يضربا ضربتها الأخيرة . فدبر الصدر الأعظم مؤامره ضدّه في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، وذلك بدعوته بكوات الممالك الموجودين في القاهرة إلى منزله ، ثم لإقائه القبض على إبراهيم بك ، شيخ البلد ، ومرزوق بك ، وتسعة من البكوات الآخرين . وأرسل في نفس الوقت قوات الارتزود بقيادة طاهر باشا إلى الصعيد ليقبض على محمد بك الألفي . وكان على القبطان باشا أن ينفذ في الاسكندرية ، وفي نفس الوقت ، نفس المؤامرة مع الممالك الموجودين بالقرب منه ، والذين كانوا على صلات مع القوات الانجليزية في الاسكندرية . ودعا القبطان باشا جماعة الممالك الموجودة هناك لمقابلته ، في يوم ٢٢ أكتوبر ، لكي يبلغهم الاوامر التي كانت قد وصلت من الباب العالي بشأنهم ، وبشأن إلحاقهم بخدمة السلطان ، وترحيل من لا يرضى منهم بهذه العروض إلى أي جهة يشاءون . وفي أثناء نقل البكوات إلى إحدى سفن الأسطول ، تم اقتضاء على عدد منهم ، فإنهاك الرصاص عليهم من رجال البحرية العثمانية من كل جانب ، وشعروا أنهم قد وقصوا في الفخ . وقتل في هذه الواقعة عثمان بك العنبرورجي ، وعثمان بك الأشقر ، ومراد بك الصغير ، وإبراهيم بك كنتخدا السناري ، وصالح أغا ومحمد بك ، كما جرح الكثيرون من بينهم . وقادوا الجرحى إلى سفينة القبطان باشا ، وأرغوا هناك على القسم بالآلا يذهبوا إلى الاجانب ، والقسم بالولاء للسلطان العثماني . وكان عثمان البرديسي من بين هؤلاء البكوات . ثم استمد القبطان باشا لإرسالهم إلى إسطنبول .

وما أن انتشرت أخبار هاتين المؤامرتين حتى أمرع للقواد الانجليز ، وهما الجزال متشنسون في القاهرة ، والجزال ستيوارت في الاسكندرية ، بالتدخل لدى الصدر الاعظم والقبطان باشا لإطلاق سراح البكوات الأسرى ، واحتجوا على هذه المعاملة إحتجاجا شديدا . فأطلق سراح البكوات ، وقرر الباب العالي لهم معاشات سنوية ، مع إسناد بعض الوظائف إليهم ، وإبعاد من لا يرغب في ذلك عن البلاد . وذهب للماليك ، بعد إطلاق سراحهم ، إلى الجزيرة ، ومعهم رجالهم واتباعهم ، ولتلقوا هناك بمن فر من إخوانهم . ومن نجا من مؤامرة أبي قير . وأصبح من غير الممكن بعد ذلك وقوع إتفاق بين الماليك والعثمانيين ، بل أصبح من المرجح أن يعمد الماليك إلى محاولة الانتقام من العثمانيين . وهكذا ضعفت سلطة العثمانيين في مصر ، نتيجة لفشلها في تنفيذ هذه المؤامرة ، بدلا من أن تقوى ، نتيجة لتخلصها من الماليك . ونتج عن ذلك أيضا تخرج مركز القبطان حسين باشا أمام حلفائه الانجليز ، الأمر الذي تسبب في إسماعه بالسفر من أبي قير في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٠١ . أما الانجليز ، فإنهم قد كسبوا الكثير بتدخلهم إلى جانب الماليك ، فأصبحوا حائهم ، وأصبح هؤلاء الماليك صنائع وركائز لهم لفترة قادمة .

ولقد جمع الماليك شملهم ، وبقوا في الجزيرة ، يستعدون لقتال العثمانيين ، ويأملون في الحصول على عون ومساعدة من الانجليز . ولكن إنجلترا اضطرت بعد ذلك إلى إظهار الحياد ، إنتظاراً لتغير الموقف من جديد ، خاصة وأن فرنسا كانت قد أخذت في التقرب من الباب العالي ، وإعادة صلاتها السابقة معه ، ووقعت على معاهدة باريس في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٨٠١ . وحاولت إنجلترا أن تمنع الباب العالي من التصديق على هذه المعاهدة التي كانت تعيد لفرنسا نفوذها السابق في منطقة شرق البحر المتوسط ، ولكن علاقتها بالماليك حرمتها

من كل فاعلية للعمل ضد فرنسا في الدولة العثمانية ، التي أخذت تنظر الى انجلترا على أنها تؤيد العناصر الفاسدة من بين رعاياها ، وتساعد على خلق المشكلات الداخلية لما في امبراطوريتها ولذلك فإن انجلترا قد اضطرت الى التبرؤ من موقف الجنرال هتشنسون في القاهرة ، وموقف الجنرال سيتوارت في الاسكندرية ، وحتى موقف الورد لجين في استانبول . وسافر الجنرال هتشنسون عن مصر ، وجاء الى مصر بعد ذلك المستر سترايتون ، سكرتير السفارة البريطانية في الاستانة ، يحمل الى الورد كافان ، الذي حل محل الجنرال هتشنسون في قيادة القوات البريطانية ، وإلى زعماء المماليك ، الخطوط العامة لسياسة بريطانيا تجاه مصر ، والتي كانت تتلخص في تغلّ بريطانيا عن حمايتها للمماليك ، ولو مؤقتا ، وتصبحها « لاصداقائها المماليك » ، بقبول شروط الصدر الاعظم .

وأمام هذا التخلّ عنهم من جانب انجلترا ، إنتظر المماليك أن تمنحهم بلم الفرصة من جديد للحصول على مساعدة من انجلترا ؛ وانتقلوا في أواخر يناير سنة ١٨٠٢ الى الصعيد ، لينظموا هناك قواتهم ، استعداداً ليوم جديد مع الأتراك . أما السلطة في القاهرة وفي الوجه البحري فإنها قد ظلت في أيدي العثمانيين . واعزّم الصدر الاعظم العودة الى عاصمة الدولة ، فاستدعى محمد خسرو باشا لكي يسلمه زمام الحكم قبل رحيله . فحضر خسرو باشا الى القاهرة في يوم ٢١ يناير سنة ١٨٠٢ ، واستقر في الحكم . ورحل الصدر الاعظم يوسف خيا باشا الى سوريا ، واصطحب معه جزءاً من الجيش العثماني ، وأصبح محمد خسرو باشا هو صاحب الحل والعقد في القاهرة ، وأصبح هو يمثل السلطة الشرعية في مصر .

## ٢ - ولاية خسرو باشا :

كان محمد خسرو باشا هو أول والي عثماني يمين لحكم مصر بعد جلاء القوات

الفرنسية عنها . وكان قد نشأ كملوك من ماليك القبطان باشا ، ثم أصبح وكيلا له ، أو كنتخدا ، وأصبح من خاصة أصدقائه . وكان الصدر الأعظم يرغب في إسناد ولاية مصر إلى محمد باشا أبي مرق ، أحد قواد الجيش العثماني ، الذي صحبه في القدوم إلى مصر . ورشح حسين قبطان باشا ، محمد خسرو باشا لمنصب ولاية مصر ضد محمد باشا أبي مرق ، وتغلب نفوذ القبطان باشا على رغبة الصدر الأعظم ، خاصة وأن القبطان باشا كان مقربا إلى السلطان سليم الثالث ، وكان قد تربى معه ، وكانت له مكانة ممتازة في الدولة ، نتيجة لتجديده الأسطول العثماني ، فاستطاع بنفوذه لدى السلطان أن يستصدر فرمانا بتولية خسرو باشا ولاية مصر . هذا فيما يتعلق بخسرو باشا في حد ذاته . ولكن ما يهمنا هو كيف يمكن لهذا الباشا أن يتصرف في الموقف ، وفي حالة الصراع الموجود بين القوى ، وخاصة بين العثمانيين والماليك ، علما بأن الانجليز لم تكن قواتهم قد جلت بعد عن البلاد؟

وكان الماليك ، بعد معرفتهم بتغير وقف إنجلترا منهم ، نتيجة التقرب العثماني الفرنسي ، قد تحولوا بأنظارهم صوب فرنسا ، يطلبون من القنصل الأول بونا برت تأييدهم ضد العثمانيين . وأرسل كل من إبراهيم بك وعثمان بك البرديسي رسالة إلى القنصل الأول يشرحون فيها إننيار سلطة الماليك في مصر نتيجة لحجبه الحملة الفرنسية ، والتجاء الماليك إلى عطف القنصل الأول لكي يعيد إليهم سابق سلطاتهم ، وخاصة بسد وقرع الانقسام في صفوفهم ، نتيجة لوفاة مراد بك ، وللتجأهم إلى الحماية الانجليزية وشرحوا في هذه الرسالة موقف السلطة العثمانية المعادي للماليك ، وعماولتها التخلص منهم بالنسبة . وذكروا أن قواتهم كانت لانزال تسمح لهم بالمقاومة ، ولكنهم يلتجئون إلى القنصل الأول لكي يعيدهم ويتوسط لهم لدى الباب العالي ، وأنهم كانوا مستعدين لقبول مايفرضه عليهم



من شروط ، ومستعدين كذلك لكي يقدموا أحسن الميزات لتجارة الفرنسيين .  
ولكن بونابرت كان معاديا للماليك ، وكان كذلك قد بدأ سياسة التقرب من  
الدولة العثمانية ، ولم يكن يرغب في التسبب في فشلها بسبب تمضيده للماليك  
الذين كان لا يتفق فيهم نتيجة لتغيير مواجهم باستمرار ، بحشا عن مصلحتهم .  
فظلت هذه المحاولة بدون نتيجة ، وأظهرت ضعف الماليك ، وقوة سيطرة  
العثمانيين على البلاد .

وزاد من توطيد مركز محمد خسرو باشا إتخاذ إنجلترا قرارا بسحب القوات  
الهندية الموجودة في الجزيرة . والتي بدأت في الانسحاب من معسكرها في أثناء  
شهر مايو سنة ١٨٠٢ . وسلبت هذه القوات معسكرها إلى مندوبى خسرو باشا ،  
« وأخذ الباشا في الاهتمام بتشويل الانجليز المسافرين إلى السويس والقصر ،  
وما يحتاجون إليه من الخبال والأدوات ، وجميع ما يلزم ... فلما كان يوم الجمعة  
ثالث عشر ، ركب الباشا وصحبه طاهر باشا في نحو الحسین ، وعدى إلى الجزيرة  
بعد الظهر ، ووقفت عساكر الانجليز صفوفًا ، رجالًا وركبانًا ، وبأيديهم  
البنادق والسيوف ، وأظهروا زيتهم وأبهتهم ، وذلك عندهم من التعظيم للقادم ،  
فزل الباشا ودخل القصر ، فوجدهم كذلك صفوفًا بدهليز القصر وحل الجلوس ،  
فجلس عندهم ساعة زمانية ، وأهدوا له هدايا وتقادم ، وعند قيامه ورجوعه ،  
ضربوا له عدة مدافع على قدر ما ضرب لهم هو عند حضورهم إليه » . (١) وكان  
عدها سبعة عشر طلقة مدفع . وبعد ذلك بأسبوعين « عدى حسين بك وكيل  
القبطان إلى الجزيرة . وتسلبها من الانجليز ، وأقام بها ، وسكن بالقصر » . (٢)

وانسحبت هذه القوة إلى السويس ، حيث استقلت السفن في أوائل شهر يونيو إلى

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢١

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢١

المهند . ولم يبق من قوات الانجليز في مصر سوى تلك التي كانت مرابطة في الاسكندرية .

وساعد خروج القوات البريطانية من الجيزة على تدعيم موقف خسرو باشا ، وقلل بالتالي من المعونة أو التأييد التي كان في وسع المماليك أن يحصلوا عليها من بقاء القوات البريطانية قرب القاهرة . واعتمد خسرو باشا على القوات العثمانية ، والتي كانت تقرب في عددها من سبعة عشر ألف جندي ، في تثبيت سلطته على البلاد ؛ وكانت غالبية هذه القوات تتألف من الارنؤود ، الذين كانوا بقيادة طاهر باشا ، وبساعده في هذه القيادة كل من حسن باشا ومحمد علي بك واستند خسرو باشا إلى هذه القوات في محاولة التخلص من المماليك ، الذين كانوا قد انسحبوا إلى الصعيد ، وانتشروا في منطقة الفيوم وبني سويف والمنيا ؛ فأرسل إليهم بعض قوات الارنؤود بقيادة حسن باشا . وحاول المماليك أن يتصلوا بخسرو باشا ، ويطلبوا إليه وقف القتال أو الهدنة ، لمدة خمسة أشهر ، حتى يتمكنوا من عرض الامر على الباب العالي ؛ وأكدوا في نفس الوقت ولادهم وإخلاصهم للدولة العثمانية . وأظهر هذا الطلب ضعف المماليك ، وبشكل دفع خسرو باشا إلى أن يطلب إليهم المجيء إلى القاهرة ، وإعلان خضوعهم ، قبل أن يتحدث معهم في أى موضوع آخر . ولكن المماليك رفضوا هذا الامر ، ووجدوا صفوفهم ، واستمدوا لزال القوات العثمانية الزاحفة ضدهم . وتمكنوا من إنزال الهزيمة بإحدى الكتائب العثمانية ، واستولوا على مدافعها ، وقتلوا قائدها . وينسب الجبرتي هزيمة العثمانيين في الصعيد الى زيادة مظالم علي الاكلى ، وبشكل دفع الكثير منهم الى الاتحاد مع المماليك ضد العثمانيين . وكانت هذه ضربة مفاجئة أصابت نفوذ محمد خسرو باشا .

أما في الوجه البحرى ، فنلاحظ أن وجود القوات البريطانية في الاسكندرية

كان يمثل هناك عاملاً مساعداً بالنسبة للمماليك ، وبخاصة بعد أن ساء برطانيا حدوث تقارب بين فرنسا والدولة العثمانية ؛ فأخذ الجنرال سيتوارت فى مساعدة المماليك ضد سلطات الدولة العثمانية . وأمر محمد خسرو باشا بتجريد حملة على إقليم البحيرة ، الذى كان قد شهد مجيء كثير من قوات المماليك اليه ، ودخلهم فى صلات مع القيادة البريطانية فى الاسكندرية . وكانت هذه التجريدة تشتمل على فرقتين : الاولى بقيادة يوسف بك ، كنتخدا الباشا ، والثانية بقيادة محمد على . وكان المماليك بمسكرون قرب دمنهور بقيادة محمد بك الاثنى ، وبقيادة عثمان بك البرديسى . وفى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٢ هجمت فرقة يوسف بك على المماليك ، ولكن قوات البرديسى انتصرت عليها انتصاراً كبيراً ، رغم قلة عددها بالنسبة لعدد القوات العثمانية . وفقدت القوة العثمانية فى هذه المعركة ما يقرب من خمسة آلاف رجل ، بين قتيل وأسير ، واستولى المماليك على مدفعية الجيش العثماني وعلى ذخيرهته . و قتل من المماليك العثمانيه مقله عظيمه ، وكانت النبله للبصريين ، وانتصروا على العثمانيين . وصورة ذلك أنه لما تراءى الجمعان ، واصطفت عساكر العثمانيين الرجاله ببنادقهم ، واصطف الحياه بخيولهم ، وكان الاثنى بطائفة من الاجناد ، نحو الثلثائة ، قريباً منهم ، وصحبتهم جماعة من الانجليز ، فلما رأوهم مجتمعين لحربهم قال لهم الانجليز ماذا تصنعون ؟ قالوا نصددهم ونحاربهم ، قال الانجليز : انظروا ما نقولون ، ان عساكرهم الموجهين اليكم أربعة عشر ألفاً وأنتم قليلون ، وقالوا انصبر بيد الله ، فقالوا دونكم ، فساقوا اليهم خيولهم ، واقتحموا الى الحياه ، فقتل منهم من قتل ، فانهزم الباقون ، وتركوا الرجاله خلفهم ، ثم كروا على الرجاله ، فلم يتحركوا بشئ وطلبوا الامان ، فساقوا منهم نحو السبعائة مثل الاغنام ، وأخذوا الجبهات والمدايع وغالب الحمله ، والانجليز وقوف على علوه ينظرون الى الفريقين

بالنظارات ، (١) وكانت هذه صدمة جديدة نصيب نفوذ محمد خسر باشا .  
وزاد من حدة هذه الصدمة أن فرقة محمد على كانت قريبة من مكان المعركة ،  
ولكنها لم تشارك فيها ، ولم يحرك محمد على قواته لتجده قوات يوسف بك .  
ولاشك في أن هذا الموقف من جانب محمد على كان يدل على إدخال قواته للوقت  
المناسب ، وتركه قوات خسرو باشا تنهك قواها في صراع ضد المماليك .  
وسيكون لهذا الموقف من جانب محمد على تأثيراً واضحاً على علاقته بمحمد خسرو  
باشا ، وحصول الرخسة بينهم ، ومحاولة خسرو باشا إصطياد محمد على ، وإن كان  
قد فشل في ذلك نتيجة لشدة إحتراسه ، كما يقول الجبرتي .

وفي أثناء هذه الفترة كانت فرنسا قد اعتمدت على صلح إميان ، وطالبت  
بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر . وأرسلت فرنسا الكولونيل سباستياني  
إلى مصر لدراسة الموقف ، والاسراع بالمطالبة بجلاء البريطانيين . وقابل  
الكولونيل سباستياني في مصر الكثير من العلماء والكبراء ، وقابلوه بالحفاوة  
والتكريم ، وكان منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد الساعات ، والشيخ الشرفاوي ،  
والشيخ الفيوي ، والشيخ المسيري ، والسيد أحمد المحروقي . وأكرمه كذلك  
خسرو باشا ، خاصة وأن الإنجليز كانوا يتلصقون في الجلاء عن مصر . وأحدثت  
زيارة الكولونيل سباستياني تأثيراً قوياً في مصر ، وأخذ الأهالي يتحدثون عنها ،  
وحزبت له المدافع ، واستقبلته السلطات الثمانية إستقبالا رسمياً . وبعد عودته  
إلى فرنسا إشتمل تقريره إلى القنصل الأول على ضرورة جلاء القوات البريطانية  
عن مصر ، واتخذته حكومة القنصلية أساساً لمطالبة بريطانيا بضرورة إجلاء  
قواتها عن هذا الإقليم .

وحين علم المماليك بقرب خروج الإنجليز من مصر ، فوجشوا ، رغم أن

---

(١) الجبرتي : ج ٣ - ص ٢٣١-٢٣٢ .

الجنرال ستيوارت كان قد نصهم بضرورة الانسحاب إلى الصعيد ، إنتظاراً لما تبذله الحكومة البريطانية من الماسعى لصالحهم . وكان يرغب في الاحتفاظ بالماليك كركيزة لإنجلترا في مصر ، تمهيداً لها أمر السيطرة على البلاد من جديد . ولذلك فإنه وافق على فكرة خروج محمد بك الألفي مع القوات البريطانية إلى إنجلترا ، حتى يطلب بنفسه إلى حكومته أمر مساعدة الماليك على حكم مصر من جديد . وربما كان هذا الأمر يهدف كذلك إعطاء دليل الحكومة البريطانية على سهولة إستيلائها على مصر . ونظر محمد بك الألفي إلى العملية على أنها تهدف تحقيق أطماعه في السلطة ، لا على أساس أن بريطانيا ستتخذ رهينة لضمان بقاء الماليك مواليين لها ، ووسيلة مسخرة في أيديها لمحاربة الأتراك ، أو لمحاربة بقية قطاعات الماليك . وأتم الجنرال ستيوارت إستعداداته للجلاء ، وسلم قلاع الإسكندرية إلى خورشيد عافظ المدينة في يوم ١٤ مارس سنة ١٨٠٣ . وأقلعت السفن بالجنود البريطانيين بعد يومين ، وخرج معهم محمد بك الألفي ، يحمل أموالاً طائلة ، كان قد نهبها من البلاد وقت إمارته في الصعيد . وأدت هذه العملية إلى سيطرة العثمانيين على الإسكندرية ، كما أديت بالتالي إلى خوف الماليك الموجودين في إقليم البحيرة من فتك القوات العثمانية بهم ، الأمر الذي أدى إلى انسحابهم إلى الصعيد .

وأخذ الماليك بقيادة عثمان بك البرديسي في مهاجمة المنيا ، التي كانت تحت حكم سليم كاشف ، والذي كان كذلك من الماليك ثم انضم إلى السلطات العثمانية . وبعد قتال عنيف ، تمكن الماليك من إحتلال المنيا ، وأعملوا فيها النار ، وأحدثوا فيها مجزرة ، راح ضحيتها الكثير من الأهالي والجنود وأثر إحتلال الماليك للمنيا على الملاحه في النيل ، وجعل الماليك يتحكمون في وصول القوارب إلى القاهرة ، كما جعل القوات العثمانية الموجودة في أسبوط وجرجا في موقف صعب ، نتيجة لانفصالها عن عاصمة البلاد . وإضطرت القوات العثمانية الموجودة

في الصعيد إلى الاتجاه إلى الأهالي ، وفرضوا عليهم الاتاوات والغرامات ، كما قام المماليك بنفس الشيء ، في مناطقهم ، الأمر الذي أدى إلى عدم رضا الأهالي ، وعلى كل من الأتراك والمماليك .

وكانت سيطرة المماليك على المنيا ، ومحاولة خسرو باشا معالجتها بالقوات العسكرية ، في الوقت الذي زادت فيه المعارم ، والذي كانت الدولة قد تأخرت فيه عن دفع رواتب الجنود ، سبباً في ثورة الجنود على الوالي ، وفي هزل خسرو باشا ، وتعيين طاهر باشا قائد الأرتودود ، قائممقام للولاية .

### ٣ - قائممقامية طاهر باشا :

وكان محمد خسرو باشا قد تصانق من إسبلاء المماليك على المنيا ، فقرر أن يرسل حملة عسكرية لإخضاعهم بالقوة ، وللاستخلاص المنيا من أيديهم ، حتى يتمكن من الحصول على تموين العاصمة ، الذي كان يأتي من الصعيد ، بسهولة . وكانت القوات الصالحة لمثل هذه العمليات هي قوات الأرتودود ، فاستدعاهما إلى القاهرة ، ووصلت إلى هناك بقيادة طاهر باشا ، ومحمد علي . وبينما دخل طاهر باشا على رأس الجزء الأعظم من قواته إلى القاهرة ، ظلت بقية القوات ، بقيادة محمد علي ، خارج القاهرة . ولاشك في أن محمد علي كان قد درس الموقف ، وشعر بضرورة عدم تضحيته برجاله من أجل تدعيم سلطة خسرو باشا ؛ وكان قد اتخذ مثل هذا الموقف من قبل ، وقت موقعة دمنهور . ولاشك كذلك في أن محمد علي قد رتب الأمر مع خسرو باشا للفادة من الموقف ، ولوضع خسرو باشا أمام مسؤولياته . وكانت المسألة في متبى البساطة ؛ فإذا كان الوالي يرغب في تجريد حملة ضد المماليك ، فعليه على الأقل أن يقوم بدفع الرواتب المتأخرة للجنود ، أما في حالة عدم وجود الأموال ، فيصعب عليه أمر تسيير الرجال . ولقد أوعز كل من طاهر باشا ومحمد علي إلى رجالهم بضرورة المطالبة

برواتهم المتأخرة . ولم تصل هذه النصيحة إلى آذان صدام ، وبخاصة إذا ما جاءت من القواد . فتمرد الرجال ، وارتفعت أصواتهم ، ولوحوا بأسلحتهم وبخاصة عندما علموا بأمر الرغبة في إرسالهم في تجريدة إلى الصعيد . واختل النظام وساد الاضطراب القاهرة ؛ وفي يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٠٣ ، ذهب طائفة من ضباط الأرنؤوذ إلى خسرو باشا ، وطالبوه بدفع الرواتب المتأخرة ؛ وبمنجية واضحة أحاطهم خسرو باشا على الدفتردار ، أى مدير الشئون المالية ؛ وحين ذهبوا إليه أحاطهم إلى محمد على ، ولكن هذا الأخير شرح لهم أنه لم يستلم أية نقود ؛ ولم يخش من ثورتهم ، إذ أنه كان هو المحرض الرئيسى عليها ، وكان يعرف أن الخزانة خاوية ، ويتخذ ذلك ذريعة لعدم تنفيذ الأوامر ، وعدم التضحية برجاله والاحتفاظ بهم كقوة ترصه إلى السلطة . وسرعان ما انتشر خبر هذه الفتنة في المدينة ، وخشى التجار على حوائيتهم ، فأقفلوها ، وساد السكون العاصمة لمدة أيام ، ولكنه كان سكون يسبق العاصفة ، إذ أن الباشا كان قد وعد الجنود بدفع الرواتب المتأخرة في ظرف ستة أيام .

وفي يوم ٢٩ أبريل ، وهو الميعاد المحدد ، تجمع الجنود أمام منزل الدفتردار في الأزبكية ، وطالبوا بما وعدوا به . وطلب الدفتردار من الوالى أن يوافيه بالأموال لاكمال ما عنده ، ولكن خسرو باشا أصدر أمره بتوجيه المدافع من القلعة على الجنود المتمردين ، الأمر الذى أدى إلى ثورة الجنود ، الذين أخذوا في نهب منزل الدفتردار ، وإلى انتشار الفتنة ، وأعمال السلب والنهب في كل العاصمة . واعتقد خسرو باشا أن في وسعه السيطرة على الموقف ، بقوة المدفعية ، خاصة وأن طاهر باشا صعد إليه فى القلعة ، وتظاهر بأنه يرغب فى التوسط بينه وبين الجنود المتمردين . ولكن خسرو باشا أصر على موقفه ، ورفض مقابلة طاهر باشا . واستمرت الفتنة فى القاهرة طوال اليوم التالى . ثم توجه الجنود

المتردون صوب القلعة ، وأخذوا في مهاجمة قصر خسرو باشا ، بعد أن سيطروا على القاهرة ، وهنا وضع المؤلف : فالهدف منه هو محاصرة خسرو باشا ، أى الاستيلاء على السلطة منه ، ولم تكن مسألة الرواتب المتأخرة إلا ذريعة للوصول إلى هذا الهدف :

وضاق الخناق على خسرو باشا ، وبخاصة بعد أضرموا النيران في قصره وحاصروه . فاضطر خسرو باشا إلى الفرار مع أسرته وحاشيته وعدد بسيط من جنوده ، وخرج من القاهرة إلى قليوب . ثم استمر في انسحابه بعد ذلك إلى المنصورة ثم دمياط ، التي استقر فيها ، وحاول منها أن يستعيد سلطته على الولاية وعمل خسرو باشا على جمع الأموال والضرائب من المناطق التي مر بها أثناء فراره من القاهرة إلى دمياط ، وأظهر بذلك شراهية في جمع الأموال ، واستهتارا بمصلحة المحكومين .

وكانت ولاية خسرو باشا قد امتدت لفترة عام وثلاثة أشهر وثلاث أسابيع ، ويصفه لنا الجبرتي بأنه كان سيئ التدبير ، لا يحسن التصرف ، ويميل إلى سفك الدماء ، ولا يضع شيئا في محله :

ومها كل الأمر ، فإن ما يهنا هو أمر السلطة ، وأمر من سيتولاها . وكان خسرو باشا واليا عينته الدولة العثمانية على مصر ، وقامت قوات نفس الدولة باجباره على الفرار من العاصمة ، فن يتولى السلطة في البلاد ؟ كان الأمر الواقع يستتبع استمرار طاهر باشا في السيطرة على السلطة بعد أن كانت قواته قد سيطرت على العاصمة ، واحتلت القلعة . وحاول طاهر باشا أن يحصل من العلماء والمشايخ على تفويض ، أو ترشيح ، أو مبايعة لمنصب الوالى ، الذى ذكر لهم أنه قد خلا بخروج خسرو باشا من العاصمة . واجتمع هؤلاء العلماء والمشايخ يوم الجمعة ٦ مايو في بيت القاضي ، واختاروا طاهر باشا قائما ، إلى أن يقوم الباب العالي



بتعيين والى جديد . وظهر من ذلك أن المشايخ والعلماء كانوا سلطة ، وأنه كان في وسعهم القيام باختيار وال مصر ، وإن كانوا قد تركوا هذا الأمر السلطان ، صاحب السيادة على البلاد . ولكنهم اتهموا نفس الفرصة ، ونفس الجلسة ، لكي يوصوا طاهر باشا بضرورة رفع المظالم التي كان الأهالي يشكون منها . كما إنهم عرضوا في نفس الوقت أمر الصلح مع أمراء المماليك الموجودين في الصعيد ، وكانوا قد كاتبوم في ذلك ، فوافق طاهر باشا على هذا الإتجاه ، وربما كان يرغب في الاستناد إلى قوة المماليك ، في نفس الوقت الذي كان يحاول فيه الاستناد إلى نفوذ المشايخ والعلماء . ووافق على مجيء المماليك واقترابهم من العاصمة .

وأظهرت هذه الحادثة المشايخ والعلماء على أنهم سلطة ، حتى وإن كانت إسمية . يمكنها أن تحتار واليا لمصر ، رغم وصول طاهر باشا بقوة سيفه إلى السلطة . كما أن الأيام التالية ستظهر أهمية العلماء والمشايخ في القاهرة . كقوة معارضة للسلطة المنحكمة ، أو كقوة مؤيدة ومعبرة عن مطالب الأهالي .

وامتاز طاهر باشا بالظلم والتحكم . وبدأ عهده بإصدار الأمر بإلقاء القبض على عدد من الأعيان ومن كبار الموظفين ، بدعى أنهم كانوا من رجال خسرو باشا ، وكان من بينهم قائد الانكشارية ، والسيد أحمد المحروقي كبير التجار ، وكناب خزانة خسرو باشا ، ومصطفى الوكيل ، وسجنهم في القلعة . وتدخل للعلماء والمشايخ ، وتمكنوا من إطلاق سراح السيد المحروقي ، كما تدخل الشيخ السادات لإطلاق سراح مصطفى الوكيل . وبعد يومين ، طلب جنود طاهر باشا مصطفى الوكيل من جديد ، فذهب معه الشيخ السادات ، واعترض على تصرفات طاهر باشا ، وتشاجر معه ، وانتهى الأمر بإطلاق سراحه ، وبتركه في رعاية الشيخ السادات . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن طاهر باشا ذهب لإسترضاء الشيخ السادات في داره .

وأمر طاهر باشا كذلك بقتل المعلم ملطى ، من كبار الكتبة الأقباط ، وكذلك المعلم حنا من كبار التجار السوريين ، وكان يرغب في الإستيلاء على أموالهم ؛ كما أمر بقتل اثنين من كبار ضباط القوات العثمانية ، هما أحمد كتنخدا على باشا اختيار أوجاق الانكشارية ، ومصطفى كتنخدا الرزاز ، كتنخدا أوجاق العرب . وتسببت هذه المظالم في حلق الأهالي عليه ، كما حلق عليه رجال الانكشارية ، خاصة وإنه كان يقدم عليهم الأرئود ، ويهمل في دفع رواتبهم . وزاد من الأمر أن الانكشارية اعتبروا طرده لخسرو باشا على أنه اهانة لأوجاقهم ، الأمر الذى أدى إلى إستخدام الانكشارية مع طاهر باشا نفس السلاح ، أو الدريمة ، التى كان قد استخدمها مع خسرو باشا .

وفي يوم ٢٦ مايو ، ذهبت فصيلة من الجنود الانكشارية ، ومعها بعض الضباط ، إلى طاهر باشا ، وشكوا له من تأخر صرف الرواتب . واحتد النقاش بينهم وبين طاهر باشا ، وجرد أحد الضباط سيفه ، وقطع به رأس طاهر باشا ، وألقى بها من الشباك . ثم قام الانكشارية بنهب داره وإشعال النار فيها . ولوطال حكم طاهر باشا أكثر من ذلك لانهك الحرت والنسل بمظالمه .

ولكن ، من الذى يتولى السلطة الآن ؟ لقد حاول الانكشارية تعيين أحد كبار ضباطهم واليا على مصر . وكان أحد باشا . والى المدينة المنورة ، فى القاهرة فى ذلك الوقت ، وكان من ضباط الانكشارية ؛ فصمموا على تعيينه واليا ، إبعاداً للأرئود عن السلطة . وحاول أحد باشا أن يستميل إليه محمد على ، الذى أصبح قائد الأرئود بعد قتل طاهر باشا ، حتى يستند إليه فى حكم مصر ، خاصة وأن محمد على كان يستند إلى مايقرب من أربعة آلاف جندى ، وكانت قواته تحتل القاهرة ، وتحتل القلعة . قبل موافق محمد على على أن تفلت السلطة من يده ، بعد أن كان نفوذه مسيطراً ، وقام بدور فعال فى عزل خسرو باشا ؟

حقيقة أن موقف طاهر باشا كان يتمثل في إشهار سيفه في وجه الوالى الذى كانت الدولة العثمانية قد عينته على مصر ، ولكن موقف أحمد باشا لم يكن يمتاز عن موقف طاهر باشا فى شيء . وكان أحمد باشا ، بحكم الاوامر الصادرة إليه ، والى المدينة ، ولم يكن له أن يتدخل فى شئون مصر . ولكن ، هل كان فى وسع محمد على وقوات الارنؤود الخاضعة له أن يقف فى وجه أحمد باشا ، وبخاصة بعد إعلان الانكشارية له واليا على مصر ؟ لقد كان الموقف يهدد بوقوع حرب أهلية ، أو بوقوع معركة بين فرق القوات العثمانية المختلفة . ولذلك فإن محمد على قرر الاستناد إلى المماليك حتى يدعم بهم من سلطته ، ويقضى بهم على سلطة أحمد باشا والانكشارية ، وانتظاراً لتطور الموقف من جديد .

وخرج محمد على من موقف الحياد الذى كان قد تظاهر به . وأراد أحمد باشا أن يستند إلى سلطة العلماء والمشايخ ، وطلب إليهم الذهاب إلى محمد على لإقناعه بقبول ولايته . ولكن محمد على ذكر للعلماء أن احمد باشا لم يكن واليا على مصر ، وأن عليه أن يتوجه إلى المدينة . وذكر لهم أكثر من ذلك أنه هو الذى قدولى طاهر باشا عافظا للديار المصرية ، وأصر على ضرورة خروج أحمد باشا ورجال الإنكشارية من مصر . وحين طلب أحمد باشا إلى العلماء أن يثيروا الأهالى ضد الارنؤود ، ويقوموا بقتلهم ، رفضوا طلبه ، وذكروا له أن مثل هذا القرار لا يتخذ إلا فى الجوامع الأزهر . ومعنى ذلك أن العلماء والمشايخ قد انضموا إلى وجهة نظر محمد على ، ورفضوا الإستجابة لمطالب أحمد باشا . لقد أصبح العلماء والمشايخ قوة معنوية لها أهميتها ، وأصبح الولاة يحسبون لها كل حساب .

وأعلن محمد على تحالفه مع المماليك . واجتمع بابراهيم بك فى الجيزة ، وأوعز اليه بأنه يؤيده ، وبأنه أطلع شخص لولاية شتون مصر . ثم دخل محمد على ، مع ابراهيم بك ، وعثمان بك البرديسى ، وباقي أمراء المماليك ، إلى القاهرة

متحالفين . وطرردوا أحد باشا ، الذى لم تستمر ولايته إلا يوم وليلة .  
ونادى المنادون فى الشوارع ، بالأمان حسب ما رسم إبراهيم بك حاكم  
الولاية وأفندينا محمد على ، . ومعنى ذلك أنهما قد اقتبسا السلطة  
فيا بينهما ، وأنهما قد تحالفا سويا ، أو اشتركا ائتلافيا ، فى حكم  
مصر .

## الفصل الثالث والعشرون

### إئتلاف الماليك والأرتود

دلت الأحداث الأخيرة ، وتوسط أحد باشا العلماء والمشايخ بينه وبين محمد علي ، على قوة هذا الأخير ونفوذه في البلاد ؛ كما دلت على أهمية الفرقة العسكرية التي كان يتولى قيادتها ، وأصبح مستولاً عنها بعد مقتل طاهر باشا ، وبخاصة إذا ما استند إلى نفوذ العلماء والمشايخ . وجاء تحالفه مع الماليك يدل على إزدياد قوته ، ويجبر غيره من باشوات الدولة على إفراح الطريق أمامه ، وعدم الوقوف في سبيله . ولكن هذا الائتلاف بين قائد الأرتود وبين الماليك كان يواجه صعوبات تقف في سبيله ؛ تمثل في وجود خسرو باشا في البلاد ؛ وكذلك في إمكان تعيين الدولة لوالى جديد ؛ هذا علاوة على أن قطاعات أخرى من الماليك كانت لاتزال تتطلع إلى السلطة ؛ كما أن الحكومة بشكل عام كانت ضعيفة ، وكانت تنقصها الموارد اللازمة لتسيير أمور البلاد . فكيف كان يمكن لمثل هذا الائتلاف أو يواجه هذه العقبات ؟ وإلى أى مدى كان في وسعه أن يعيش ، خاصة وأن الماليك قد أصبحوا هم المسؤولين عن الإدارة ؟ .

#### ١ - مطاردة خسرو باشا :

كان خسرو قد استقر ، بعد خروجه من القاهرة ، في المنصورة . وجمع لنفسه قوة بلغت ما يقرب من ثلاثة آلاف فارس ، حاول بها أن يحتفظ بمنطقة المنصورة . ويتخذها قاعدة يمد منها سلطته على كل الوجه البحرى . ولكنه كان يخشى من أن يتمكن الأمراء الماليك من أن يحصلوا من الباب العالي على وعد بإعادة حقوقهم السابقة إليهم ، الأمر الذى سينتج عنه تحالف بين الماليك

وسلطات الدولة العثمانية ، وبشكل يفوت عليه مجهوداته .

وسرعان ماقرر خسرو باشا ضرورة التفاهم مع المماليك ، لكي يساعده على استعادة ولايته ، قبل أن ينجحوا في التفاهم مع الباب العالي . ولكنه لم يحصل على الوقت اللازم لتنفيذ هذه السياسة ، إذ أن أحد فرق الأرتوود خرجت لمطارذته بقيادة حسن بك ، أخى طاهر باشا ، فاضطر خسرو إلى ترك المنصورة والانتقال إلى دمياط . وفي هذه الحركة ، انفصل عنه عدد من قواته ، وانضموا إلى قوات حسن بك . وفي دمياط إستلم خسرو رسائل من أحد باشا وغيره تنبئه بمقتل طاهر باشا ، ومطلب إليه الحضور بسرعة إلى القاهرة . فاعتقد خسرو أن الفرصة قد أصبحت سانحة ، وأخذ في التقدم من دمياط صوب القاهرة . وعند فارسكور ، وجد خسرو أن قوات حسن بك كانت معسكرة ، فهاجبا وانتصر عليها ، ودخل فارسكور ، وأسلمها للنهب . وفي هذه المدينة علم خسرو بطرد أحمد باشا من القاهرة ، وباستيلاء المماليك على السلطة في العاصمة ، فعزم على العودة إلى دمياط . ولكن قوات حسن بك أخذت تلاحقه ، وتناوش مؤخرة قواته ، وإن كان قد تمكن من دخول دمياط من جديد ، وتمكن من التحصن بها . وفي أوائل شهر يوليو وصلت تعزيزات إلى قوة حسن بك ، الذي أخذ في محاصرة دمياط ، وكانت هذه التعزيزات بقيادة كل من عثمان البرديسى ومحمد على . وسقطت دمياط في أيدي الأرتوود والمماليك ، وتحصن خسرو في هربة البرج ، ولكنه إنزهم ، وأرسلوه أسيراً إلى القاهرة ، الذي كان يتولى السلطة فيها إبراهيم بك .

وكانت الخطوة التالية بعد ذلك أمام محمد على والمماليك هي السيطرة على الوجه البحرى ، وخاصة رشيد والاسكندرية ، التى كانت بها حاميات عثمانية . وتم الاتفاق على أن تتقابل قوات محمد على وقوات البرديسى عند الرحانية ،

تمهيداً لقيام هذه العمليات وأسرع البرديسى إلى الرحانية على رأس فرسانه ،  
وتبعه محمد على وهو يقود المشاة والمدفعية . ولكن الوقت لم يمهل المماليك  
والأرتوؤد لتنفيذ هذه السياسة . وفى نفس اليوم الذى أرسلوا فيه خسرو باشا  
إلى القاهرة ، نزل إلى الاسكندرية على باشا الجزائرلى ، وكانت الدولة قد عينته  
واليا على مصر . وأصبح على حكومة الائتلاف أن تواجه هذا الخطر الجديد .

## ٢ — ودعة على باشا الجزائرلى :

وكان الباب العالى قد أصدر أمره ، بمجرد معرفته بنفا طرد خسرو باشا من  
القاهرة وتعيين طاهر باشا قائمقاماً للولاية ، بتعيين خسرو باشا واليا على  
سالونيك ، وبإبقاء طاهر باشا مستمرا على المحافظة ، وتنصيب أحد باشا قائمقام  
إلى أن يأتى يتولى الولاية . وكان طاهر باشا لا يحمل إلا طوخين ، فى الوقت  
الذى كان منصب ولاية مصر يعهد به دائماً إلى أحد الباشوات الذى يحمل ثلاثة  
أطواخ ؛ وهذا يفسر لنا إحجام الباب العالى عن تثبيت طاهر باشا فى ولاية  
مصر . ولكن هذا القرار كان يحمل فى نفس الوقت معنى إعراف الباب العالى  
بالثورة أو التمرد الذى قامت به الجنود ضد الوالى ، وكان هذا دليلاً على ضعف  
الباب العالى ، وعلى عدم تمكنه من السيطرة على قواته . ووصل هذا فرمان إلى  
للقاهرة فى يوم ١٩ يونيو ، أى بعد قتل طاهر باشا وطرد أحمد باشا ، فلم تعد  
له أية قيمة ، وبخاصة المماليك الذين سيطروا على العاصمة ، وعلى جزء كبير من  
البلاد . ولم يعد للباب العالى فى مصر سوى رشيد والاسكندرية ، منطقتين تسيطر  
جنوده عليهما بطريقة مباشرة . وكانت محاربة كل من البرديسى ومحمد على لحسرو  
باشا تدل على عدم اعترافها بأوامر بالباب العالى . ولكن إبراهيم بك كان  
يواسل اظهار خضوعه للباب العالى ، رغم توليه شئون الإدارة فى القاهرة .  
ومعنى ذلك أن أحد قطاعات المماليك كان يستخدم القوة لفرض نفسه على الدولة

العثمانية ، بينما كان القطاع الثاني يظهر خضوعه لنفس الدولة ، الأمر الذي سيتيح ، بطريق أو بآخر ، إلى استمرار سيطرة المماليك على مصر ، سواء برضاء الباب العالي أو رغما عنه .

و حين علم الباب العالي بمقتل طاهر باشا ، وجدها فرصة مناسبة لتعيين والي جديد ، يمكنه أن يسيطر على الموقف ، ويمكنه أن يصل مع المماليك ، بالسلم أو بالحرب ، إلى التسوية التي كان الباب العالي يرغب في الوصول إليها ، وهي التي كانت تلخص في اخراج المماليك من البلاد . وحاول القبطان باشا أن يستبق صنيعته خسرو باشا في ولاية مصر ، ولكن الصدر الاعظم تغلب عليه ، ورشح لهذا المنصب علي باشا الجزائري ، أو علي باشا برغل ، ووافق السلطان على هذا الترشح .

وكان علي باشا مشهوراً بالخداع ، بينما كان الموقف في مصر يتطلب رجلاً قوياً لمواجهة الاحداث ، ولوقوف في وجه الارنؤود والمماليك . وكان هذا الوالي الجديد من أصل جزائري ، ثم ذهب إلى إستانبول ، وعمل في طرابلس الغرب إلى أن طرد منها بعد سنتين . ولتجاً بعد ذلك إلى الاسكندرية ، ونزل في حامية مراد بك ، ثم خرج من مصر إلى الشام عند مجيئ الحملة الفرنسية ، وانضم بعد ذلك إلى قوات يوسف ضيا باشا ، الصدر الاعظم .

ولقد وصل علي باشا إلى الاسكندرية في ٨ يوليو ، وأسرع بالكتابة إلى المماليك ، وبجهم على دخول القاهرة مع الارنؤود ، وعلى قتلهم رجال الدولة ، والانكشارية ، وذكر لهم أنه لم يكن من الجائز دخول القاهرة إلا بعد الحصول على إذن من الدولة . وطلب إليهم في نفس الوقت تنفيذ أوامر الباب العالي ، وحذرهم من عصيان أوامره . وكان المماليك يعرفون علي باشا منذ فترة ، ويعرفون طبيعته وخداعه ، الأمر الذي كان يستبعد قيامهم بأي تنازلات . ونجد



على العكس من ذلك أن الممالك أسرعت باستدعاء قواتها الموجودة في الدلتا وتجميعها في القاهرة . وردوا على الخداع بالخداع ، وأعلنوا أن الوهابيين كانوا يهددون مصر ، وذكروا أن العلماء والمشايخ قد استأثروا بهم بهدم مقل طاهر باشا ، وبعد أن أصبحت الرعية بدون والي يسوس أمورها . وفي نفس الوقت رفض الممالك التأثير بتهديدات على باشا ، وذكروا له أنهم قد اتصلوا بالباب العالي طالبين العفو عنه .

لقد قرر الممالك إذن عدم الرضوخ لعل باشا ، والاستمرار في سياستهم . وكان هذا الأمر يتطلب مد سيطرتهم على رشيد والاسكندرية حتى يتمكنوا من ضمان السيطرة على الملاحة في النيل ، وضمان ورود السلع من الاسكندرية . وتمكنت بعض قوات البرديسي من دخول رشيد ، ولكن قوات على باشا الجزائر لم تتمكن من الاستيلاء على هذه المدينة متنبهاً وأدى ذلك إلى إصرار كل من البرديسي ومحمد على على ضرورة السيطرة على رشيد ، وزحف قواتها عليها ، وفشل على باشا الجزائر في إمداد قواته الموجودة فيها . وأخافت هذه العملية على باشا على مصير الإسكندرية نفسها ، وخشى من هجوم الأتوود والممالك عليهما ، فأمر بقطع السد الموجود بين بحيرتي مريوط والمعدية ، حتى يمنع قوات الممالك من الوصول إلى مشارف الإسكندرية . وفي أثناء ذلك الوقت حاول على باشا أن يوسط الإنجليز ، وبخاصة نائب قنصلهم في الاسكندرية ، بينه وبين الممالك ، ولكن الممالك رفضوا التفاوض إلا في القاهرة . وعلى الشرط والقانون القديم . . .

وكان الإنجليز السائد بين الممالك يتلخص في ضرورة الاحتفاظ بالميزات السابقة لهم ، وضرورة مدعاه على المناطق التي كانت لاتزال خاضعة خضوعاً مباشراً للدولة العثمانية ؛ أي مد سيطرتهم على منطقة شمال الدلتا ورشيد

والإسكندرية . وكان هذا هو الموقف الأقل تطرفا ، إذ أن قطاعا من الممالك كان يحاول الحصول على السيطرة التامة على مصر ، مع الإعراف بالسيادة الإسمية للسلطان . وإعتقد البعديسي أن سيطرته على الإسكندرية سيقرب عليها طرد العثمانيين من البلاد ، وسيطرة الممالك عليها سيطرة كاملة . فقرر تجميع قواته عند دمنهور استعدادا للزحف ، بالإشتراك مع قوات محمد علي ، على الإسكندرية . ولم يكن من المتوقع أن يتمكن علي باشا الجزائري من الدفاع عن الإسكندرية أمام هذه القوات المهاجمة ، خاصة وأن أحوال المدينة قد ساءت نتيجة لقلّة ورد المياه إليها ، ولشدة حاجتها إلى التوطين . ولكن ، هل كان محمد علي يوافق على مثل هذه السياسة ؟ كان معنى دخول قوات الممالك الإسكندرية هو قضائهم على سلطة الدولة العثمانية ، وسيطرتهم التامة على مصر ، وبشكل يحرم محمد علي من أية إمكانية للحركة في المستقبل ، وقد يوقفه في مأزق ، في حالة تفكير الدولة في إرسال حملة جديدة إلى مصر لإستعادة سيطرتها على البلاد ، إذ أن موقفه سيكون مجرد قائد القوات العسكرية التي سمحت للممالك بالوقوف في وجه السلطان كما أن مد سيطرة الممالك إلى الإسكندرية كان يهدد بدخول بعض قطاعات الممالك في علاقات مع القناصل الأجانب ، وبخاصة قناصل إنجلترا وفرنسا ، الأمر الذي كان يهدد بالتالي بتغيير الموقف السياسي في مصر ، في صالح الممالك والأجانب ، وبمبدأ عن مصلحة محمد علي والأردود والعثمانيين . إذن لقد كانت مصلحة محمد علي تملئ عليه ضرورة العمل على منع الممالك من الإستيلاء على الإسكندرية من علي باشا الجزائري . ولكن ، كيف كان في وسعه أن ينفذ ذلك ؟ كان الممالك يحتاجون إلى محمد علي وقواته لدخول الإسكندرية ، فما هي الذريعة التي كان في وسع محمد علي أن يتذرع بها لعدم مساهمتهم في هذا الإجماع ؟ كانت المسألة بسيطة ، فكان عليه أن يوعد إلى الجند بالمطالبة برواتبهم ،

وكان يعرف أنه لم يكن لدى الماليك ما يدفعون به رواتب الجنود وعندئذ يتحول الموقف من الخارج صوب الداخل ، وبشكل يسمح بإبقاء القوة الموجودة كما هي في الميدان ، ولكن بشكل يحول الماليك من مواجهة قوات علي باشا الجزائرلى في الإسكندرية ، إلى مواجهة الأهالي المصريين ، الذين سيقع عليهم عبء دفع الضرائب ، اللازمة لدفع رواتب الجنود . وبمثل هذا الموقف يتحاشى محمد علي أن يظهر بمظهر المعادى لولاء الدولة العثمانية ، كما يواصل احتفاظه بثقة جنوده ، واحتفاظه بهم كقوة لازمة له ، يستند إليها لكي تساعد على وصوله إلى الحكم . وكانت هذه الخطة تهدف كذلك إضعاف الماليك في صراع ينشب بينهم وبين الأهالي ، بشأن جمع الضرائب ، وفي الوقت الذى يظل فيه علي باشا الجزائرلى ، فيضعف الجانبان ، في الوقت الذى يحتفظ فيه محمد علي بقوته .

وفي الوقت الذى أخذ فيه عثمان بك البرديسى في الاستعداد لمهاجمة الاسكندرية ، أعلنت قوات الارنؤود الموجودة في معسكره بدمهور ، والتي كانت تكون الجزء الأعظم من قواته ، تمردا ؛ وطالبت بدفع رواتبها المتأخرة ، منذ أربعة شهور ونصف شهر ، والتي كانت قيمتها قد بلغت عشرة آلاف كيس . ولشبت معركة بين الماليك والارنؤود ، وإن كان محمد علي قد تدخل في الأمر ، وسحب جنوده ، وأعلن في نفس الوقت صداقته للمالك . ووصل محمد علي بذلك إلى هدفه ، والذي يتلخص في عدم مهاجمة الاسكندرية ، وفي شغل الماليك في مسألة جمع الضرائب من الأهالي .

وانسحبت قوات الارنؤود من دمنهور صوب القاهرة ، وشهدت العاصمة بعد ذلك عملية فرض الغرامات والإتاوات على المسيحيين ، وعلى الأغنياء الموجودين في القاهرة . وظهرت حكومة الماليك على أنها ضعيفة ؛ وتدهورت الأحوال الاقتصادية في القاهرة التي أصبحت مهددة بقلّة التموين والجماعة ، والتي

ساد فيها ظهور مظالم المماليك .

وشعر محمد على بعد ذلك بأن هيبة المماليك قد قلت ، وأن سلطتهم قد ضمنت .  
وخشى من أن يحولوا مجهودهم بعد ذلك ضد الأرتوود ، للانفراد بالسلطة ؛  
فوافق على العودة إلى معالجة أمر الاسكندرية ، وأمر على باشا الجزائر  
الموجود فيها . ومادام محمد على قد عارض أمر دخول المماليك إلى الإسكندرية ،  
فإنه لم ير مانعاً من إخراج على باشا الجزائر من الاسكندرية ، وإحضاره إلى العاصمة .  
وكان هذا الاقتراح يسمح لإنتلاف المماليك والأرتوود بالسيطرة على الوالي  
الجديد ، وفرض شروطهم عليه ، بعيداً عن المدينة التي كان قد تحصن فيها .  
وأوعز محمد على إلى العلماء والمشايخ بالكتابة لعل باشا الجزائر ، ولكي يطلبوا  
منه الحضور إلى منصبه في القاهرة ، حتى تنتهى الحروب ، ويسود الإطمئنان ،  
وبأخذوا في تسهيل أمور الحج . وساعد على هذه السياسة وصول فرمان من  
إستانبول في ذلك الوقت إلى القاهرة بالعفو عن الأمراء المماليك ، والسماح لهم بالإقامة  
في بر مصر ، والسماح لكل منهم بمبلغ معين ينسله ، حتى وإن كان هذا المبلغ  
يقل كثيراً عما كان يحصل عليه في الماضي . كما وصل فرمان آخر يحمل الكثير  
من معاني التوبيخ ل محمد على وغيره من قادة الأرتوود على ما قاموا به في مصر .  
وساعد كل ذلك على كتابة العلماء والمشايخ ، وكذلك المماليك ، إلى على باشا  
الجزائر يطلبون منه الحضور إلى القاهرة . ولكن المماليك وضعوا شروطاً  
معينة لدخوله العاصمة ، ورسوموا له خط سير عديد ، وقرروا له قوة عسكرية  
لحراسته ، لآتريد عن مائة جندي . ووعد على باشا بالحضور إلى القاهرة ، وشعر  
بأن المماليك يكيّدون له ، وكان هو الآخر يكيّد لهم ؛ فخرج إلى القاهرة ولم  
يتبع خط السير الذي حددوه له ، واصطحب معه ما يقرب من ثلاثة آلاف جندي ،  
وذلك في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٠٣ . وشعر المماليك بأنه يكيّد لهم ،

فنعوه من دخول القاهرة ، وطلبوا إليه إما أن يسير إلى الشام ، وإما أن يسير إلى الحجاز ، إذ لا يمكنه دخول القاهرة مع ما يزيد على مائة جندي . وحاول على باشا أن يعود إلى الاسكندرية ، ولكنهم منعه ، ورفضت جنوده الاشتباك مع المماليك أو الارتزود ، فقرر الإستسلام لإرادة البرديس ، وانتقل إلى معسكره . وفي ذلك الوقت أعلن للمماليك أنهم قد تثبتوا ، برسائل تثبت غدره ، من اتصاله ببعض الأمراء في الصعيد ، وبعض الأشخاص في القاهرة ، لتأليبهم على الحكومة . وقرروا إخراجه مع إتباعه إلى غزة ، لكي يصل منها إلى إستانبول . وبين بليس والصالحية ، حدثت معركة بين على باشا وبين القوات المملوكية التي كانت محرسة إلى الحدود ، في الليل ، وقتل فيها . ورغم تضارب الروايات ، فإن ما مهمنا هو تخلص إئتلاف المماليك والارتزود من هذا الباشا الذي كانت الدولة العثمانية قد عينته واليا على مصر ، وبصفته عقبة من العقبات التي واجهت هذا الإئتلاف .

وظلت بعد ذلك مسألة الاسكندرية ، وامتداد سلطة المماليك إليها . مطروحة أمام قوات المماليك في القاهرة . وبعد قضائهم على سلطة على باشا الجزائري ، حاول المماليك أن يستولوا على الاسكندرية بطريق السلم لا بطريق الحرب ؛ ووجدوا أن خير وسيلة يصلون بها إلى ذلك هو دعوة حاكمها أحمد خورشيد باشا لتولي باشوية القاهرة . وكانت هذه المناورة أمرأ ضروريا بالنسبة لإيهم ، وخاصة بعد قتل على باشا الجزائري ، وظهورهم أمام السلطان بظاهر من نقص الإنفاق ؛ كما أن وجود أحمد خورشيد باشا في القاهرة كان عهد لعقد صلح جديد بين المماليك والباب العالي . وشعر المماليك كذلك بأنهم لا يقدرعون على توحيد الارتزود لإحتلال الاسكندرية ، وكانت روايتهم دائما متأخرة ؛ كما أن إستقدام أحمد خورشيد باشا للقاهرة ، وعن طريق المماليك ، كان يساعد على كبت الارتزود ،

وعلى التقليل من سطوتهم . وأخيرا فإن قدوم أحمد خورشيد باشا إلى القاهرة كان يسمح للماليك بالسيطرة على الإسكندرية ، وبتميين أحد رجالهم عليها . ودخل الماليك في مفاوضات مع أحمد خورشيد باشا على هذا الأساس ، أى بالحضور إلى القاهرة وتولى منصب والى مصر . كما قام الماليك بتمهيد الطريق إلى ذلك مع الباب العالي ، وعملوا على توسيط الإنجليز فى الأمر .

وكان أحمد خورشيد باشا، من ناحيته، يطمح فى منصب والى القاهرة بعد قتل على باشا الجزائرلى ، وقام بتوسيط الإنجليز كذلك لدى إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى لإختياره لهذا المنصب . ولكن سرعان ما شعر خورشيد باشا بخطورة تسليم الاسكندرية لسلطة البسكوات الماليك ، خاصة وأنه لم يكن قد تأكد بعد من موقف الباب العالي تجاه الماليك بعد قتل على باشا الجزائرلى ، وأعلن أنه لايقدر على القيام بأى شىء دون أن يصله فرمان من الباب العالي بمنحه ولاية مصر ، ثم أعلن أنه سيقوم كل محاولة له دخول الاسكندرية عنوة ، وسيدافع عن المدينة بقوة السلاح ، وبالقطم البحرية الموجودة فى الميناء .

وهكذا فشلت محاولة الماليك مديطرتهم على الاسكندرية ، بعد تخلصهم من على باشا الجزائرلى . ولكن هذه المدينة شهدت فى الأيام التالية قدوم محمد بك الألفى إليها، على إحدى السفن البريطانية ، ثم نزوله على الساحل عند إدكو، الأمر الذى دفع خورشيد باشا إلى التصريح بأنه مصمم على الدفاع عن لاسكندرية ضد الماليك وضد الإنجليز ، وضد الفرنسيين ، مادام بدون أوامر تنص على تسليم المدينة .

وفتحت أمام الماليك مسألة جديدة ، هى مسألة وصول محمد بك الألفى إلى أرض مصر ، وأصبح على الماليك أن يواجهوا هذه العقبة كذلك .

### ٣- مطاردة محمد بك الألفى :

واصل محمد بك الألفى سيره ، بعد نزوله إلى الساحل ، متجها إلى رشيد ، التي خرج حاكمها وقائد الفرقة العسكرية الصغيرة فيها لمقابلته والحفاوة به ، وأطلقوا له المدافع ، وأبلقوا البكرات في القاهرة بنياً وصوله . واستعد محمد بك الألفى للسفر في النيل على إحدى السفن ، التي رفع عليها العلم البريطاني ، صوب القاهرة . وسرعان ما وصلت إلى العاصمة أنباء وصوله ، فأسرع الألفى الصغير بإطلاق المدافع في الجزيرة تحية لقدمه. وبدأ أعوانه يتجمعون ويستعدون لمقابلته .

وكان وصول محمد الألفى إلى مصر إحدى المفاجئات غير السعيدة بالنسبة لإبراهيم بك ، وبالنسبة لعثمان بك البرديسى ، وكانا قد بذلا جهدهما لدى الإنجليز للاستمرار في احتجازهم لديهم . وكان محمد بك الألفى يعتبر منافسا خطيرا لهما . حقيقة أنه كان من بيت مراد بك ، أى من نفس بيت عثمان بك البرديسى ؛ ولكن إستناده إلى الإنجليز كان ينذر باستشاره بالسلطة ، وبفرض نفوذه على بقية قطاعات الممالك ، وكان إئتلاف الممالك مع الارتزود قد قام على أساس مشاركة جماعة محمد بك الألفى في السلطة ، مع جماعات إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى ، وعن طريق الألفى الصغير . ولكن الأمور تطورت ، ووجد الألفى الصغير نفسه شيئا فشيئا مبعداً عن السلطة ، ووجد السلطة كلها تمر إلى أيدي عثمان بك البرديسى . وكان البرديسى يحق في هذا الإبعاد للألفى الصغير ، خاصة وأنه كان متعجرا ، ويشنط كثيراً في معاملة الأهل . ولكن الألفى الصغير فسر هذا الموقف على أنه يهدف لإبعاد كل بيت الألفى عن السلطة ، الأمر الذى أدى إلى وقوع النفور بينه وبين البرديسى ، وتقوقعه مع قواته من السودانيين واليونانيين في الجزيرة إنتظاراً لمجيء سيده .

وفي الوقت الذي أظهر فيه الالاني الصغير ابتهاجه بمجيء سيده ، ظهر خوف البرديسي من الموقف ، خاصة وأن استناد محمد بك الالاني الى الانجليز كان يجبر البرديسي على محاربته ، وقد لا ينتصر في مثل هذه الحرب . ولذلك فان البرديسي قد التجأ الى محمد علي ، وكان يثق فيه الى حد كبير ، خاصة وأنه كان قد أظهر ابتعاداً عن التدخل في مشكلات الممالك مع بعضهم ، كما كان في نفس الوقت يقود القوى العسكرية الرئيسية الموجودة في البلاد ، والتي كان على الجميع أن يخضعوا ودها .

وبدلاً من أن ينصح محمد علي البرديسي بمصالحته على محمد بك الالاني ، انتهز الفرصة للاستمرار في سياسة التي كان قد سار عليها منذ مجيء علي باشا الجزائري الى مصر ، والتي كانت تتلخص في العمل على اضعاف الممالك وكسر شوكتهم ، وتأليبهم على بعض . وكثرت الجلسات والمؤتمرات بين محمد علي والبرديسي ، وانتهت بالتصميم على الفدر بمحمد بك الالاني ، والملك برجاله . وصدرت الاوامر بذلك الى حاكم رشيد ، كما تحركت ثلاث حملات في وقت واحد ، الاولى بقيادة ضد أحد أعوان الالاني في منطقة امبابه ، والثانية والثالثة بقيادة محمد علي ، ضد الالاني الصغير وماليكه في الجيزة . وقتل تابع الالاني الموجود في امبابه ، وقامت القوات الثابتان بالإستيلاء على خيول الالاني بك ، وبدخول الجيزة والعمل على نهبا ، بعد فرار الالاني الصغير منها .

وكانت التعليمات التي أرسلت الى حاكم رشيد وقد وصلت متأخرة ، بعد خروج محمد بك الالاني منها قاصدا القاهرة ؛ فاستعد البرديسي ومحمد علي للملاقاة ومنعه من دخول العاصمة وفوجيء الالاني بالارتود الذين هاجموا سفينه ، واستولوا على ما فيها ؛ ولكنه تمكن من الفرار ، ومر من القليوبية الى الشرقية ، ومنها الى الصحراء عند بعض العربان . وفشل الارتود في القاء القبض عليه ،



وباعوا مانهبوه من سفنه في أسواق القاهرة . وإخفى بذلك محمد بك الأتقي ، مؤقّتاً ، من مسرح الأحداث ؛ ونجح محمد علي في ضرب الماليك بعضهم ببعض ، وفي إضعافهم ، تمهيداً للتخلص منهم .

#### ٤ - نهاية أوتموف :

لقد ظهر من هذا التطور عجز البسكوات الماليك ، منذ توليهم السلطة في إئتلاف مع الأرتوود بمد مقتل طاهر باشا ، عن إقامة حكومة قوية تتمكن على الأقل من إعادة السكون والهدوء إلى العاصمة . وكان ذلك يرجع إلى أسباب عديدة ، منها تقدم السن بإبراهيم بك ، وعدم قدرته على كبح جماح الماليك الذين اشتطوا في معاملة الأهالي ؛ ومنها كذلك إنشغال عثمان بك البرديسي بالعمليات العسكرية من مطاردة خسرو باشا ، إلى محاربة علي باشا الجزائري ، ثم إلى مطاردة محمد بك الأتقي من جديد . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ، وكان هذا سبباً رئيسياً ، خلو الخزانة من الأموال ؛ كما أن انتشار الاضطراب كان يهدد التجارة ، ويعرقل عملية وصول إيرادات الدولة . وزاد من الاوضاع سوءاً انخفاض فيضان النيل ، وتهديد القاهرة بالمجاعة ؛ وعمل بعض الماليك على المتاجرة في الحبوب لكي يحققوا من ذلك أكبر ربح ممكن . ولقد عمل كل هذا على انتشار الفوضى في القاهرة ؛ وزاد من هذه الفوضى اعتداء الجنود على الأهالي ، وعجز السلطة عن كبح جماح الجنود ، بل وعجزها حتى عن دفع رواتبهم المتأخرة .

وكان سوء الإدارة هذا سبباً أساسياً في نفور الأهالي من الماليك ، وتحركهم ضد البسكوات ، الأمر الذي أعطى الفرصة لمحمد علي لإستغلال الموقف لإنزال ضربة شديدة بالماليك ، وإخراجهم من العاصمة ، وإنهاء التحالف الموجود بينهم وبين الأرتوود على تولي السلطة في مصر .

وكما قاست العاصمة من حكم الماليك ، قاست الأقاليم كذلك من القرامات والأتاوات التي كانوا يفرضونها على كل المناطق . وذكر الجبرتي أن إقليم البحيرة قد «عرب عن آخره» . وحاول المشايخ والعلماء أن يوسطوا إبراهيم بك في الأمر ، ولكنه رد عليهم بأنه لا يحكم إلا على نفسه ، وحين ذكروا له أنهم سيهجرون من البلاد ، قال لهم « وأنا معكم » . لقد فشل المشايخ ، وظهر ضعف شيخ البلد ، أمير الماليك . وزادت ضجة الأهالي ، وتشفعوا ، ووسطوا النصاري ، ولكنهم فشلوا في كل مجهوداتهم .

ولاستمر الحال كذلك طوال أشهر الصيف ، وحتى فترة الحريف ، وزادت شكايات الأجانب وقناصلهم كذلك من الموقف ، ومن الفوضى ، وانعدام الاستقرار ، والأتاوات والمغارم . وأظهر كل ذلك ضعف حكومة الماليك ، وفشل هذه الحكومة في السيطرة على الموقف . وبعد عام واحد من حكم الماليك للقاهرة ، إمتلأ بالمظالم والمصادرات ، واعتداءات الجند على الأهالي ، وتذمر الأهالي والمشايخ من تلك الحكومة المستبدة الضعيفة ، حتم الموقف ضرورة لإجراء تغيير .

وكان البسكوات الماليك يخشون سلطة الباب العالي ، وخاصة بمسد قتل على باشا الجزائرلى ، إذ أنهم قد وقفوا بذلك موقف العصاة المنمردين على السيادة الشرعية على البلاد ، وحرموا أنفسهم من ذلك السند الشرعى الذى كان لازما ، في نظر الأهالي ، لإستقرارهم في الحكم . وظهر ذلك بوضوح من رفض العلماء والمشايخ كتابة المرائض لهم حتى يرووا السلطان ما قاموا به من أفعال . وأدى هذا الموقف إلى زيادة اعتداد الماليك على الارنؤود ، وعلى قائدهم محمد على ، الأمر الذى أدى الى سيطرته عليهم وعلى الموقف ، خاصة وأنه كان في وسعه توجيه جنوده ضدهم ، إن لم يكن عسكريا . فعلى الأقل ماليا ، ويجعلهم يطالبون

بالمربعات . وعجز المماليك بالتالى عن كبح جماح الارتزود ، رغم ما كانوا يقومون به فى البلاد ، فظهر عجز المماليك أمام الاهالى ، كما ظهر عجزهم أمام الارتزود وقائدهم .

ونجد من ناحية أخرى أن محمد على كان يخشى من أن يأمره السلطان بالخروج بقواته من العاصمة ، الأمر الذى سيبعده عن السلطة . كما كان يخشى من أن يحاسبه السلطان فى يوم من الايام عما تم فى مصر ، وعن طرد بعض الولاة ، وقتل غيرهم ، ولذلك فانه عمل محاولة إسترضاء السلطان . وكان كل ذلك يدفع محمد على إلى ضرورة القيام بعمل ، أو تغيير مواجهة ، أو انقلاب ، ينقذ به عن نفسه صفة العصيان والتمرد ، ويقدم به الدليل على أنه كان يرغب فى إعادة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية ، ويقضى على خصومها . فيتمكن بذلك من إسترداد رضا الباب العالي عنه ، ويتمكن من البقاء فى مصر . ولكن ، ماهى طبيعة العمل الذى كان فى وسع محمد على أن يقوم به للوصول إلى هذا الهدف ؟ كان من الضرورى أن ينهى الائتلاف القائم بينه وبين المماليك ، ويقف فى مواجهة هؤلاء المماليك وبدأ محمد على فى إظهار هذا الموقف فى الايام الاولى من شهر مارس سنة ١٨٠٤ حين صرح بأنه لا يمكنه التعاون مع المماليك الذين غدروا بصديقهم ورفيقهم محمد بك الافى . واعتمد محمد على على جنوده الارتزود كقوة أساسية ومادية تسهل لهم تحقيق هذا العمل ؛ كما إعتد على العلماء والمشايخ ، وتذرم من البسكوات المماليك كقوة معنوية . أو سياسية ، تغطى له عملياته ، وتساعد على الحصول على رضا الاهالى عنه . أما السبب المباشر فكان من السهل العثور عليه ، وكان من الممكن أن يتلخص فى مطالبة الجنود برواتبهم المتأخرة ، وتحول المماليك إلى الاهالى لمرض الامراض ، فيعجز الجنود ، ويهزج الاهالى ، ويتخذ محمد على الموقف الذى كان قد قرر إتخاذها .

وشهدت القاهرة هذه الحركة في الفترة الممتدة من يوم ٨ إلى يوم ١٣ مارس سنة ١٨٠٤ ، وتجمهر الارنؤود أمام بيوت رؤسائهم ، وأعلنوا عزيمهم على ذبحهم ، إذا لم يدفعوا رواتبهم ؛ كما حاصروا الحى الذى كان يسكنه عثمان بك البرديسى ؛ وهددوا بنهب القاهرة . وقرر البرديسى د عمل فردة على أهل البلد ، فكثرت الإحتجاجات ، ورفض الفقراء الدفع ، واشتبك الاهالى مع جامعى الإنابة فى منافشات حادة . وتجمعت الجماهير فى المساجد ، وخرج الفقراء والعامه والنساء « طوائف بصرخون ، وبأيديهم دفوف يضربون عليها ، والنساء يندبن ويندبن ويقالن كلاما على مثل قولهن ( إيش نأخذ من تفليسى يا برديسى ) ، وصبغن أيديهن بالتيلة » . وذهبت هذه الجماهير إلى الأزهر ، وطالبوا بتدخل المشايخ ، واضطر البكوات إلى إبطال هذه الإنابة .

وبهت المالك من هذه المقاومة الشعبية ؛ كما خشى محمد على من أن تتحول هذه المقاومة كذلك ضد الارنؤود ، وبشكل يؤثر على مكانته . فقرر ضرورة العمل فى الحال ، وضرورة التخلص من البكوات المالك ، بالإستناد الى الارنؤود والى جماهير الشعب . وخشى الارنؤود بالفعل من حركة الجماهير ، وأخذوا يذكرون للاهالى فى الشوارع أنهم مع « سواسوا » ، فهولاء رعية وأولئك عسكر ، وهم لم يرضوا بهذه الفردة ، كما أن علوفتهم على الميرى ، وليست على الاهالى الفقراء . ونزل محمد على وسط هؤلاء الجماهير ، وأخذ يجتمع بالمشايخ ويسير مهم فى الشوارع ، مهرولا بلباسه المضاغاة ، ويختلط بالجماهير الصاخبة الهائجة ، ويوافق على ضرورة وقف المظالم وإبطال الفردة . وأرسل وكيله الى الجامع الأزهر ، لى يذكّر للاهالى المجتمعين هناك نفس الشيء . فأنس الاهالى الى محمد على ، وظهر أن حركتهم تنجبه ضد البكوات المالك وحدهم .

وظهر اتجاه بين قادة المالك لضرورة التخلص من محمد على وجنوده الأرتوود ، ولكن البرديسى كان يثق ثقة عمياء فى محمد على ، فشلت هذه المؤامرة . وفى يوم ١٢ مارس ، علم البرديسى بأن الأرتوود سيهاجمونه فى بيته ، عند منتصف الليل ؛ وفى نفس الوقت كان على قوات أخرى من الأرتوود أن تحاصر بيت إبراهيم بك . وسمع أهالى القاهرة طلقات الرصاص فى منتصف الليل ، واستمرت هذه الطلقات إلى اليوم التالى . وفشلت مقاومة البرديسى ، فاضطر إلى الخروج من بيته ، تحيط به كوكبة من فرسانه ، وشق طريقه بالسيف إلى أن خرج من القاهرة . وكذلك فعل إبراهيم بك . وفى أثناء ذلك الوقت كانت قطع المدفعية الموجودة بالقلعة توجه ضرباتها إلى تجمعات الأرتوود ؛ وكانت هذه المدفعية فى أيدى لإحدى فرق المغاربة الموالية للمالك . ولكن سرعان ما علوا بخروج البكوات من القاهرة ، وفرارهم منها ، فثاروا على قائد القلعة ، شاهين بك ، وهو أحد المالك كذلك ، وأرغموه على الفرار برجاله من باب الجبل .

وكانت هذه الحركة التى بدأت فى ٨ مارس سنة ١٨٠٤ قد سمحت لمحمد على بكسب الشعب والمشايخ إلى جانبه . ويصف لنا الجبرتى هذه الخطوة التى وضعها محمد على بأنها كانت « من جملة الدسائس الشيطانية » ، والتى تدخل كحلقة من حلقات تلك السلسلة التى بدأت بدفع الجنود إلى التمرد بخصرو باشا ، ثم تحريك طاهر باشا ، وإستمرار التسلسل حتى تمكن من إخراج المالك من القاهرة .

ورغم ذلك ، فإن محمد على لم يتولى السلطة فى مثل هذا الموقف ، بل سيحاول أن يمهدها إلى غيره ، حتى يزيد من ظهوره بظهور من يعمل من أجل الصالح العام ، لا من يعمل من أجل نفسه . وكان فى حقيقة الأمر

يعمل على إستزاف كل القوى وكل الشخصيات التي كان في وسعها أن  
نقّب أمانة ، أو تنافسه على السلطة . وكان احمد خورشيد باشا موجودا  
في الاسكندرية ، فليحضر إذن إلى القاهرة ، لكي يحكمها ، ولكي يحرق  
سياسياً فيها . ولن يبقى بعد ذلك في الميدان سوى محمد علي ، قائد  
الارتود .

## الفصل الرابع والعشرون

### ولاية خورشيد باشا

#### ووصول محمد علي إلى السلطة

كان عمل محمد علي على إنهاء الائتلاف مع المالك ، وهو الأمر الذي إستند فيه إلى مساوىء حكمهم تجاه الشعب ، يهدف إضعاف المالك ، ويهدف علاوة على ذلك الحصول على رضا الباب العالي عليه وعلى رجاله الأرنؤود . وكان هذا الإتجاه يستتبع ضمنا عدم ظهور محمد علي بمظهر الطامع في الولاية لنفسه ، ولذلك فإنه قد عمل على شغل هذا المنصب ، الذي كان قد ظل شاغرا منذ مقتل على باشا الجزائرلى ، بأقدم وأرق ضابط عثماني موجود في مصر ، وكان هو أحمد خورشيد باشا ، حاكم الاسكندرية . ولكن ، هل كان ذلك يعنى أن محمد علي قد تخلى عن أطماعه في الوصول إلى حكم مصر ؟ علينا أن نتتبع حكومة خورشيد باشا ، ونتتبع علاقته بمحمد علي ، لكي نصل من ذلك إلى الإجابة الثابتة الواضحة .

#### ١ — حكومة خورشيد باشا :

إختار محمد علي خورشيد باشا إلى منصب الوالى بسرعة ، حتى لا يترك الباب معالى فرصة التدخل ، وتمعين أحد الولاة الآخرين لشغل هذا المنصب ، وربما تزويده بالقوة الكافية لتدعيم سلطته . وكان هذا الإختيار يعنى كذلك سيطرة محمد علي على السلطة ، وظهوره أمام الشعب بمظهر ذلك الرجل الذي لا يهدف إلا لصالح العام .

وبدأ محمد على العملية بصعوده إلى القلعة ، يوم ١٣ مارس ، ثم نزوله منها ،  
ومعه محمد خسرو باشا ، لإعلانا بعودته إلى الولاية بعد أن استمر في حبسه مدة  
ثمانية أشهر كاملة . ولكن سرعان ما استند محمد على إلى عدم رضا أخوة طاهر  
باشا عن عودة خسرو باشا إلى السلطة ، وإلى تعيين خسرو باشا ، هندسنة ١٨٠٣ ،  
واليا على سالونيك ، وقرر إرساله إلى الاسكندرية ، للإبحار منها إلى عاصمة  
الدولة العثمانية . وتم هذا الأمر في يوم ١٥ مارس ، أى بعد يومين من إطلاق  
سراحه ، وكان يدل على أن محمد على لم تكن له رغبة في إستبقائه في السلطة ، بل  
كانت رغبته الحقيقية ، وهدفه الاساسى يتمثلان في ضرورة إبعاده عن البلاد . فكانت  
ولاية إذن ، إنجاز هذا التعبير ، وفي هذه المرة ، لمدة يوم ونصف يوم . ثم وقع  
الإختيار على أحمد خورشيد باشا للملء هذا المنصب . ويبدو أنه كان هناك إنفاقا  
سابقا بين محمد على وخورشيد على هذه العملية .

ولاشك في أن خورشيد باشا كان ينطلق إلى ولاية مصر ، وبصفته أحد  
كبار الضباط ، وأحد كبار المسؤولين في الولاية ، وكان قد حاول عند نهاية  
ولاية خسرو باشا ، وقبيل تولى طاهر باشا السلطة ، الوصول إلى القاهرة .  
ووصل بالفعل إلى الجيزة ، وإن كان قد رجع إلى الاسكندرية سريعا بعد تولى  
طاهر باشا السلطة بالنيابة . وحاول خورشيد باشا كذلك أن يصل الولاية بعد  
مقتل على باشا الجزائري ، ووسط الانحياز للتفاوض مع المماليك في هذه  
العملية أى أنه . كان يطمح ، أو يأمل ، في شغل منصب الولاية . ويظهر أن محمد  
على كان يعرف هذا الموقف ، الأمر الذى دعاه ، وقت محاصرته لإبراهيم بك  
والبرديسى بك ، إلى إرسال جماعة من العسكر ، ومعهم فرمان ، بتولية أحمد  
خورشيد باشا حاكم الإسكندرية واليا على مصر . وكان هذا الإختيار يدل على أن  
الارتزود خاضعين الباب العالي ، غير طامعين في تولى الولاية . وكان محمد على



قد حرق بطاقات خسرو باشا نهائيا حين فك أسره ، وأظهر أن الارنؤود كانوا غير راضين عنه ، ومهد بذلك الطريق لتولى أحمد خورشيد باشا ، وكان من كبار الإنكشارية ، منصب الولاية ، دون أن تمارضه في ذلك القوات المسلحة الرئيسية الموجودة في مصر . وفي الوقت الذي تقرب فيه محمد علي إلى الاهالي ، وإلى الباب العالي ، بهذه العملية ، أخفى في نفس الوقت وبذفس العملية تلك الخيانة التي كان قد ارتكبها في حق المماليك . وانه شاعت في أثناء ذلك الوقت أنباء عن إختيار الباب العالي لاحد باشا الجزائر ، والى عكا ، لولاية مصر ؛ وإن كانت هذه الاخبار تهدد ، في حالة ثبوتها ، بامتداد سلطة الباشا القوي من سوريا الجنوبية إلى مصر ، وبشكل يهدد الدولة العثمانية نفسها . وربما كان إنتشار هذه الإشاعة من بين الاسباب التي دفعت محمد علي إلى الإصرار بإختيار خورشيد باشا لتولى شؤون القاهرة ، أو لتقديم ولاية مصر له .

ولقد رضى الباب العالي عن هذا التعيين ، ووافق عليه عليه ، إذ أنه كان لإعترافا بالأمر الواقع ، الذي كان يعتبر في نفس الوقت ، تدعيا لسلطته على مصر ؛ وأرسل إلى خورشيد باشا فرمانا بالولاية . ومع هذا الفرمان ، أرسل الباب العالي إلى خورشيد باشا الطوخ الثالث ، وأرسل طوغان لمحمد علي . إنها ترقية لها قيمتها ؛ إذ أن محمد علي قد أصبح ، بحكم رتبته العسكرية ، أقدم ضابط بعد خورشيد باشا في الولاية . ولكن ، ألم يكن هذا الإعتراف من جانب الباب العالي يتولى خورشيد باشا السلطة يعني كذلك رغبته في تنفيذ سياسته الخاصة بالفضاء على سلطة المماليك من مصر ؟ كان تنفيذ هذه السياسة يتطلب تفاهم خورشيد باشا التام مع محمد علي ، إذ أنه كان قائم القوة الوحيدة التي كان عليها أن تنفذ هذا التخطيط . ومعنى ذلك أن خورشيد باشا سيصبح ، ومنذ اليوم الاول ، في حاجة إلى محمد علي ، وإلى قوة محمد علي . وهذا يدل على أن محمد علي كان

لا يزال هو الرجل القوي في مصر ، رغم وصول خورشيد باشا إلى السلطة رسمياً .

وترك خورشيد باشا الإسكندرية في يوم ١٧ مارس سنة ١٨٠٤ ، ووصل إلى بولاق يوم ٢٦ ، ودخل إلى القاهرة في نفس اليوم .

والهم هو أن خورشيد باشا قد دخل القاهرة ، وهو خالي الوفاض ، وكان من الممكن أن يقوم الجنود بالمطالبة برواتبهم المتأخرة في أي وقت ، وكانت خزانة الولاية عارية ، وبشكل يهدد خورشيد باشا كما تهدد غيره ، بالبقاء تحت رحمة الجنود . هذا من ناحية . ونجد من ناحية أخرى أن خورشيد باشا ، وبصفته أحد قواد الإنكشارية ، كان لا يحظى بتأييد الأرنؤود تأييداً كاملاً . وربما دفعه هذان الاتجاهان إلى محاولة التخلص من الأرنؤود ، إذا ما رغب في الإنفرد بالسلطة . ولكن ، هل كان في وسعه أن يبدأ مثل هذه الحركة في الوقت الذي كانت فيه قوات المماليك تسيطر على المنطقة المحيطة بمدينة القاهرة نفسها ؟ لقد كان في وسع خورشيد باشا أن يتخلص من الأرنؤود بإخراجهم من العاصمة ، وتوجيههم إلى عاربة المماليك . وكان محمد علي مضطراً إلى تنفيذ هذا الأمر ، حتى لا يظهر أمام الأهالي وأمام الباب العالي أنه كان مرابطاً في القاهرة ، ويعتمد للوصول إلى السلطة . ولكن محمد علي سينفذ هذه الأوامر ، ويحاول أن يحتفظ في نفس الوقت بقواه سليمة ، ويتنظر أول خطأ يرتكبه خورشيد باشا ، لكي يتغذيه ذريعة للعودة إلى القاهرة . وكان كل شيء محسباً بدقة على خورشيد باشا .

وتدخل محمد علي منذ قدوم خورشيد باشا إلى القاهرة ، حتى في تعيين حاشية الوالي . وأخذ محمد علي لنفسه كل سلطة ممكنة ، دون أن يتحمل نظير ذلك أية مسئولية . وكان هذا إحراجاً لمركز خورشيد باشا ودفعاً به إلى الاصطدام

بمحمد على .

وكانت سيطرة الماليك على المنطقة المحيطة بالقاهرة تهدد وصول القومين إلى العاصمة ، وتظهر الحكومة بمظهر الضعف والحوال ، وبخاصة بعد أن انضم بعض العربان إلى الماليك ، وأخذوا يهاجمون الفلاحين ، في قراهم وحقولهم ، وانتشرت الفوضى في أنحاء البلاد . ومع اضطراب جبل الأمن ، واضطراب القومين ، إحتاج خورشيد باشا إلى المال لدفع مرتبات الجنود ؛ وتدهور الحال إلى فرض بعض الجنود المغارم والإتاوات على الأهالي والتجار والأجانب في القاهرة ، الأمر الذي أظهر خورشيد باشا بمظهر الضعف ، وبأنه كان يحتل مركزاً حرجياً .

وحين قرر خورشيد باشا ضرورة خروج الجنود ، وكانت غالبيتهم من الأرتوود ، لمحاربة الماليك ، طالب هؤلاء الجنود بدفع رواتبهم المتأخرة ؛ واضطر خورشيد باشا إلى فرض المغارم على الأهالي . فقرر منذ ٢ أبريل ، أى بعد وصوله للسلطة بأسبوع واحد ، جمع المال الميرى عن السنة المقبلة ، وضرورة تحصيل ذلك من جميع المديریات . وأثار هذا القرار المتزمين والفلاحين ، وأدى إلى تدخل المشايخ ؛ فتقهر خورشيد باشا إلى منتصف الطريق . وقرر جمع نصف مال السنة القادمة فقط . واستمرت الحاجة إلى الأموال ، في أوائل شهر مايو ، حين فرض خورشيد باشا بعض الأموال على التجار ، ثم فرض دسلفة ، لشدة إحتياجه للأموال . وكانت هذه الحاجة المستمرة للأموال تثير غضب الأهالي ، وتساعد في نفس الوقت على إنتشار خبر تعيين الدولة لأحمد باشا الجزائر والياً على مصر ؛ وكان إنتشار هذه الإشاعة يدل على عدم رضى الأهالي عن الوالى الجديد ، وعلى تمنيهم زوال حكمه ، حتى وإن كانت الولاية ستنتقل بعد ذلك إلى طائفة من الطغاة ، وليحدث ما يحدث بعد ذلك . وفرضت الغرامات على زوجات الماليك ، وأساء خورشيد باشا معاملة السيدة نفيسة المرادية ، وعلى

أساس أنها كانت تسعى لجذب الارنؤود لكي يؤيدوا المالك ؛ فأدى ذلك إلى تكدر المشايخ والعلماء ، وخاصة بعد أن تحدت إقامتها ، الامر الذى أدى إلى تدخل المشايخ وإضطراب خورشيد باشا إلى الموافقة على إقامتها في بيت الشيخ السادات ؛ وحضرت عديلة هانم ، ابنة إبراهيم بك ، للإقامة معها هناك . إن الباشا يتراجع أمام المشايخ ، والمهم أنه كان لا يزال في حاجة إلى الجنود ، ولا يزال في حاجة إلى الجنود لمحاربة المالك . إنها حلقة مفرغة .

وإستمرت المطالبة بالأموال ، وإستمر فرض الإتاوات على أرباب الحرف والصنائع ، حتى ضج الأهالي ، وأغلقوا الحوانيت ، وتوجهوا ، في يوم ٢٩ مايو ، إلى الأزهر . واجتمع الكثير من غوغاء العامة والأطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم طبول ، وصعدوا إلى المنارات يهرخون ويطلبون ، وتحلقوا بمقصوره الجامع ، يدعون ويتضرعون ، ويقولون يا لطيف ، وأغلقوا الاسواق والدكاكين . وحاول خورشيد باشا أن يوسط السيد عمر مكرم في إعادة الهدوء نظير رفع المغارم عن الفقراء ، فرفض السيد عمر مكرم ، على أساس أن كل أرباب الحرف والصنائع من الفقراء ، وأنهم يشكون من الكساد ، وأنه ليست لهم علاقة بدفع رواتب الجنود . وأصر التجار والصناع على موقفهم ، فأضطر الباشا إلى التراجع ، وأمر برفع الغرامة . إنه الضعف الواضح .

والواقع أن مسألة الاموال اللازمة لخورشيد باشا كانت أساسية لإخراج الارنؤود من القاهرة لمحاربة المالك . وكان العجز عن دفع رواتب الجنود يهدد بإنتظام بعضهم إلى المالك أنفسهم ، الامر الذى كان يجبره على ضرورة مراعاة الجنود ، وكانت هذه مراعاة على حساب الاهالي . وبعد مجهود شاق ، تمكن خورشيد باشا من أن يدفع للجنود جزءاً من مرتباتهم . وأن يقتنعهم بالخروج من القاهرة ، وفك حصارها ، وفتح المواصلات ، وتخفيف وطأة المجاعة .

وبدأت المناوشات بين المماليك والارنؤود قرب الجيزة ، ولكنها لم تكن حاسمة . فاضطر خورشيد باشا إلى استدعاء قوات أخرى من الارنؤود كانت معسكرة في رشيد وفي دمياط ، الامر الذى جعل عدد هذه القوات الموجودة في القاهرة يصل إلى مايقرب من ثمانية آلاف جندى . ومع زيادة عدد الجنود ، زاد احتياج الرالى للأموال .

وحاول خورشيد باشا أن يضمن بقاء الاهالى إلى جانبه ، رغم اشتداده في طلب الاموال منهم باستمرار ؛ وعرض على المشايخ والعلماء أن يخرجوا معه جميعاً لمحاربة المماليك ، ولكنهم أجابوه بأن عليه هو أن يخرج مع العسكر ؛ فإذا انهزم هؤلاء العسكر ، يمكنه أن يعود مع غيرهم لحرب المماليك ؛ أما إذا انهزموا هم أمام المماليك ، فن الذى سيخرج معه في المرة القادمة ؟ هذا علاوة على أنهم لم يكتفونوا من أهل السيف ، وكانوا في حقيقة الامر يفضلون المماليك على الانراك . وكان المماليك يتصلون ، من وقت لآخر ، بالمشايخ والعلماء ، كما حدث في يوم ٢٧ يونيو . حين وصل مكتوب من طرف الاتي بك محتج فيه على مصادرة الحرمين والتعرض لمن . ورغم إصرار خورشيد باشا على أن المماليك كانوا قد تركوا ، في الماضي ، نساءهم للفرنسيين ، حين خرجوا من القاهرة ، فإن هذه الإجابة لم تكن ترضى العلماء .

وزاد إطباق المماليك على القاهرة من كل جانب ، واستخدم خورشيد باشا جنوداً من الدلاة ، وهم من الفرسان ، من الشام ؛ وكانوا من رجال الأكراد ، ويشتهرون بالتهور والبطش ؛ وآمل خورشيد باشا من مجيئهم أن يتمكن بهم من كسر شوكة المماليك ، ومن استخدامهم بالنال ضد الارنؤود . ولكن سرعان ما انهزموا أمام المماليك ، في الوقت الذى حصل فيه محمد على على بعض الانتصارات ، حتى وإن كانت بسيطة ، ضد المماليك . وبمدت قوات المماليك

قليلا عن القاهرة ، وابتعد عنها بالتالى خطر المماليك ؛ ولكن وجود قوات الدلاة ، وعودة قوات الأرتؤود إلى العاصمة ، جعلت الأهالى يعيشون فى إرهاب مستمر ، ويخشون دائماً من أعمال السلب والنهب . وظهر ضعف سلطة خورشيد باشا ، رغم زيادة عدد القوات الموجودة فى ولايته .

وجاءت فرصة فريدة لخورشيد باشا ، فى النصف الثانى من شهر يوليو ، حين وصل فرمان من الباب العالى ، يأمر بخروج الأرتؤود وذهابهم إلى ينبع ، للمحافظة عليها ضد الوهابيين . وجمع خورشيد باشا الجنود الأرتؤود وضباطهم ، وقرأ عليهم فرمان ، ولكنهم امتنعوا عن الخروج ، وأصرروا على أنهم لن يخرجوا من مصر ، ولن يقوموا بأية مهمة خارج حدودها . وحاول قطاع من الأرتؤود أن ينفذ الأوامر ، ولكن بقية القوات منعتهم من ذلك ؛ وكانت ينبع قد سقطت فى ذلك الوقت بالفعل فى أيدي الوهابيين ، فهل سيذهبون هناك للحرب ، والقاهرة مفتوحة أمامهم ، وتحت أقدامهم ، لسلب والنهب والسبي ؟

لقد تحصن خورشيد باشا فى القلعة ، أعلى الجبل ، وضمن بذلك أمنه الشخصى ؛ ولكن هذا الوضع ترك القاهرة ميداناً مفتوحاً لنشاط محمد على ، ينشر فيها نفوذه ، ويقوم الصلات ، ويرتب للفد . وحرص محمد على على أن يظهر للأهالى مواساته من إجراءات خورشيد باشا التصفية لجمع الأموال بدعوى ضرورة دفع نفقات الجنود ، وكان يطمئنتهم بأن العمليات الحربية قد انتهت ، وبأن المماليك قد انسحبوا إلى الصعيد ، ولكن شرعية خورشيد باشا للأموال كانت تفوق كل وصف . وأصبح محمد على نفوذاً واضحاً بين الأهالى ، وتمكن من أن يقضى ، فى ٦ أغسطس سنة ١٨٠٤ ، على الإضطراب الضخم الذى نتج فى العاصمة بعد إصطدام بين بعض الجنود وبعض الأوربيين .

وحاول محمد على بعد ذلك أن يختبر تعلق أهالى القاهرة به ، فشرح لخورشيد

باشا أن فوضى الجنود تمرقل قيام الحكومة بوظائفها ، في الوقت الذي يتعذر فيه على هذه الحكومة جمع الأموال لدفع رواتبهم ، ولذلك فإنه قرر العودة إلى بلاده . ووافق خورشيد باشا على ذلك ، وبدأ محمد على في بيع بعض أثاث منزله ، في يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٠٤ . وانتشر الخبر في القاهرة ، وكثر لفظ الناس ، وعم الإضطراب ، وأغلقت المدينة أبوابها ، وخرجت الجماهير صاخبة في الشوارع والأسواق ، واعتبرت أن هذا الإنسحاب كارثة . ومع هذه الحركة قل الضبط والربط في المدينة ، وارتكب بعض الجنود الكثير من المخالفات ، والتجأ الأهالي إلى المشايخ والعلماء يطلبون بقاء محمد على ، في الوقت الذي ظهر فيه عجز خورشيد باشا عن السيطرة حتى على جنوده . وفي اليوم التالي ، عمل محمد على على تهدئة المدينة ، وطمأنة الأهالي ؛ فخرج ماشياً في الشوارع على أقدامه ، يحيط به عدد من ضباط الأرتزود ومن الجنود ، وذكر للأهالي أنه لن يترك القاهرة ، ولن يتركهم ، وأمر هنا وهناك بحبس هذا الجندي ، وبقتل ذاك ، نتيجة لما ارتكبه في اليوم السابق . وعاد الهدوء للقاهرة ، وظهر محمد على على أنه يضحى بمصلحته الشخصية من أجل المصريين ، ومن أجل الصالح العام . وبعد هذا اليوم لم يذكر محمد على أبداً رغبته في العودة إلى بلاده ؛ لقد وجد خيراً منها ، وبمرحل ، ووجد ميداناً يسلم له نفسه على طول الخط ، وباستجداء .

وقرر خورشيد باشا بعد ذلك ضرورة خروج الأرتزود لمحاربة المالك في الصعيد . ونجح في جمع الأموال اللازمة لدفع رواتبهم المتأخرة ؛ وكان يهدف أن يتمكن ، في وقت إبتعاده عن القاهرة ، من أن يستقدم إليها قوات جديدة يدعم بها حكمه . وإضطّر الأرتزود إلى الموافقة ، وقاد محمد على إحدى هذه الفرق الثلاث التي كان عليها أن تسير على الضفة اليسرى للنيل ، زاحفة جنوباً ، لمحاربة المالك . وأحرز محمد على أحد الانتصارات ، وتمكن من إنجاد القوة الأخرى

التي كانت بقيادة السلحدار ، بعد أن كانت قد إنهزمت أمام المماليك عند الفشن . وقامت القوات العثمانية ، وقوات الأرتوود ، بمحاصرة المنيا ، وأعطى ذلك فرصة للمماليك ، غارح هذه المدينة ، للإنتشار في الصعيد ، وتهديد العاصمة ، والإنتشار حتى في الوجه البحرى . وإستمرت هذه العملية من منتصف شهر ديسمبر سنة ١٨٠٤ إلى منتصف شهر مارس سنة ١٨٠٥ ، حين أخلى المماليك مدينة المنيا ، ودخلها محمد على في يوم ١٥ مارس . وفي نفس هذا اليوم وصلت إلى محمد على أنباء من القاهرة بوصول ما يقرب من ثلاثة آلاف من الجنود الدلاة إلى العاصمة ، وأنه سوف تتبع هذه المجموعة بجمعة أخرى ، وربما تأتى إلى مصر قوات جديدة من المشاة والمدفعية . وظهر أن هذا سيؤدى إلى زيادة سلطة خورشيد باشا ، وبشكل يضعف من سلطة الأرتوود في مصر . وبعد أن كان محمد على هو المسيطر على الموقف ، سيصبح مجرد قائد لإحدى الفرق المكلفة بمحاربة المماليك ، في الوقت الذى تسيطر فيه على العاصمة قوات جديدة . فقرر محمد على ألا يترك لخورشيد باشا الوقت اللازم لتنظيم هؤلاء الجنود ، وترك المنيا بسرعة ، في يوم ١٠ أبريل ، على رأس ٣٥٠٠ جندى ، ووصل في ١٤ أبريل إلى طرة . لقد جاء إلى العاصمة لى بنازع خورشيد باشا السلطة .

## ٢ - النزاع بين خورشيد ومحمد على :

كان خورشيد باشا قد انتهر فرصة وجود الأرتوود ، بقيادة محمد على ، غارح القاهرة ، لى يعمل على تدبير أمر استقدام الجنود الدلاة إلى البلاد . وكانت الدولة العثمانية تعرف أن من مصلحتها عدم ترك الحبل على الغارب لجنود الأرتوود ، وتفضل على ذلك أمر إقامة توازن ، بينهم وبين غيرهم من القوات ، بشكل يسمح لها بأن تكون كدتها هي العليا دائما في مصر . وكان رفض الأرتوود الخروج من مصر يثير خوف الدولة العثمانية . وساعد كل ذلك على موافقة الدولة



على رغبة خورشيد باشا ، وتجنيد هذه القوات الجديدة وإرسالها لمصر .  
ولقد دخلت هذه القوات القاهرة في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٠٥ ، وأدى  
ذلك إلى خوف محمد على من الموقف ، وإسراعه بالهجرة إلى القاهرة ، تاركاً المنيا  
في أواخر شهر أبريل من نفس السنة .

وفوجيء خورشيد باشا بانسحاب محمد على صوب القاهرة ؛ ولم يكن  
خورشيد باشا قد تمكن بعد من تنظيم هذه القوات ، ومن ضمان خضوعها له .  
فعمل خورشيد باشا على إستمالة العلماء والمشايخ له ، حتى يتمكن من تحكيمهم بينه  
وبين محمد على ، الذى أصبح عامياً لأوامره ، وزحف على القاهرة ، بدلاً من  
أن يواصل عملياته ضد المماليك . وجمع خورشيد باشا المشايخ والعلماء في يوم  
١٠ أبريل ، وشرح لهم الموقف ، وكذلك عصيان محمد على ، الذى كان قد رفض  
من قبل أمر الخروج من مصر . لمحاربة الوهابيين في الحجاز . وشرح خوشيد أن  
عودة محمد على إلى القاهرة تعنى الشر ، وأن عليه إما أن يعود مع رجاله إلى  
الصعيد لقتال المماليك ، وإما أن يخرج من مصر ، ويتولى منصباً في جهة أخرى .  
وذكر خورشيد أن معه أمراً من السلطان « وكيل مفوض ، ودية مكرم » ؛  
وأنه يمكنه أن يعزل من يشاء ، ويولى من يشاء ، ويعطى من يشاء ، ويعنع من  
يشاء .

وطلب خورشيد باشا إلى العلماء والمشايخ أن يساء دوه ، في نفس الوقت  
الذى أخذ يستعد فيه للدفاع عن القاهرة ضد مجيء الارنؤود . ولكن هذه  
الترتيبات لم تثبت لهرة طريقة : ذلك أن محمد على تمكن من إستمالة قادة الدلاة  
عند طره ، وأقنعهم بأنه لم يكن نائراً ، وإنه لم يعد إلا لإستلام الرواتب  
المستأخرة للجنود . ونتج عن ذلك إنضمام الدلاة لجنود محمد على ، ودخولهم  
سويلاً إلى طره ، ثم زحفهم جميعاً إلى القاهرة ، التى دخلها في يوم ١٩ أبريل .

وبدخول محمد على إلى القاهرة بدأ النزاع الحقيقي بينه وبين خورشيد باشا، السيطرة على السلطة .

وكان الدلاة يرتكبون الكثير من الانحرافات ، ويعتدون على الاهالى ويوتهم ، وينهبون ويسلبون ، ويخطفون الاطفال والنساء . وادى ذلك إلى غضب سكان القاهرة ، وإلتهامهم إلى العلماء والمشايخ ونظر هؤلاء العلماء والمشايخ بالتالى إلى خورشيد باشا على أنه لا يصلح لحكم البلاد ، ونظروا إلى محمد على على أنه الرجل القوى ، الذى يمكنه أن يعيد الامور إلى نصابها . وكان محمد على يواسى الاهالى ، ويتشاور مع المشايخ ، ويتباحث مع الزعماء فى شأن إنهاء هذه الفوضى ، التى لا يوافق عليها . فكتب محمد على ، فى الوقت الذى خسر فيه خورشيد باشا ؛ وكان يحى قوات الدلاة إلى مصر عاملا ضد خورشيد باشا بعد أن كان قد اعتقد أنهم جاءوا لتدعيم سلطته .

ومع ازدياد المظالم ، ازدادت أهمية وقوة الاهالى . وأهمية وقوة زعمائهم من المشايخ والعلماء ، وعرف محمد على كيف يفيد من هذه القوة ، لكى يضع خورشيد باشا أمام الامر الواقع ويتنصر عليه ، ويضع كذلك الباب العالى أمام الامر الواقع ويظفر بولاية مصر ، التى لم يعد هناك شك فى أنها قد أصبحت هى موضوع النزاع بين خورشيد ومحمد على ، منذ عودة هذا الأخير إلى القاهرة . ومنذ ١٩ أبريل ، أى منذ دخول محمد على إلى القاهرة ، ذكر الجبرتى أنه كان يدبر أمر خلع أحمد خورشيد باشا .

وبدأ محمد على بإثارة العملية بالمطالبة بالرواتب المتأخرة للجنود ، ولم يعمل خورشيد باشا الا وقتا قصيرا لدفعها . وأسقط فى يد خورشيد باشا ، خاصة وأن الجنود الدلاة أنفسهم كانوا يحتاجون كذلك لرواتبهم المتأخرة ، الامر الذى كان يحرم الوالى من امكانية الاستناد اليهم ضد الارتزاق . وحين ذكر الوالى أن الخزانة

كانت غاوية ، طالب الجنود بتقديم حسابات الخزانة ، وكان محمد على نفسه وراء هذا الاقتراح ، وكان يعنى اظهار خورشيدباشا بمظهر المنحرف ، فى الوقت الذى يطالب فيه الجنود بالرواتب المتأخرة . وأدى الامر الى نقاش مرير بين خورشيد ومحمد على ، حاول فى أثناءه هذا الاخير كسب أهالى القاهرة الى جانبه ، وعمل فى نفس الوقت على منع خورشيد من فرض أى ضرائب جديدة على الاهالى ، حتى يمنعه من الخروج من المأزق . وحاول خورشيد أن يوسط العلماء والمشايخ بينه وبين محمد على ، وعلى أساس دفع الرواتب بعد بضعة أسابيع ، ولكن أحدا لم يتوقع امكانية قيام تعاون بين الوالى والقائد بعد ذلك ، وخاصة بعد هذا النقاش .

ولقد تشعب النقاش ، واقترح محمد على أن يبقى هو فى القاهرة ، ويخرج خورشيد باشا على رأس الرجال لمحاربة المماليك فى الصعيد ؛ ولكن ، هل كان فى وسع خورشيد أن يقود الجنود بعد ما حدث ؟ وبعد أن كان محمد على هو الذى طلب اليه قيادتهم ؟ وكان كل يوم يمر يقلل من هيبة خورشيد ، ويزيد من هيبة محمد على ومن قوة ضغطه ؛ ويزيد كذلك من قوة فاعلية القيادة الوطنية المتمثلة فى العلماء والمشايخ ، وبخاصة مع ازدياد مساوئ ومفاسد جنود الدلاة الذين كان خورشيد قد استقدمهم الى القاهرة . وقبل أن يتحرك خورشيد باشا ، أو يتحرك محمد على أتى رد الفعل من جانب المصريين ، أصحاب المصلحة الفعلية والحقيقية فى البلاد .

وأصاب جنود الدلاة لؤة فجائية . فنزلوا فى أول مايو وانتشروا فى أحياء مصر القديمة يهاجمون البيوت ، وينهبون ويسلبون : ويخطفون الأطفال والنساء من الشوارع ؛ ويذكرون لنا الجبرق أنه لم ينسج منهم إلا من تسلق ونط على الحيطان . وما أن وصلت هذه الأنباء الى المشايخ ، حتى أمروا بإغلاق

الحوادث والجوامع وتجمهر الأهالي في الشوارع ، وارتفعت صيحاتهم بضرورة السير صوب مصر القديمة ، وإخراج الدلاء منها . ثم أتى البعض من مصر القديمة ، يشكون إلى المشايخ ما نزل بهم ، وبأهلهم وأسرهم . واتصل المشايخ بخورشيد باشا ، وطلبوا إليه إخراج الدلاء من العاصمة ، وأصدر الباشا هذا الأمر ، ولكن الجنود رفضوا التنفيذ . وفي اليوم التالي ، اجتمع المشايخ والعلماء في الجامع الأزهر ، واحتشدت الجماهير في مظاهرات عنيفة ، واضطر خورشيد باشا إلى تهدئة العلماء ، وتهد لهم بإخراج الدلاء من القاهرة إذا ما كف الأهالي عن الهياج . ووافق العلماء على هدنة لمدة ثمانية أيام ، تنتهى يوم ١٠ مايو ، وبشرط أن يقوم خورشيد باشا ، في خلال ثلاثة أيام ، بتطهير المدينة وضواحيها من الدلاء تماما . وكان خورشيد باشا قد فقد كل هيبة له . وقام الأهالي بإلقاء الطوب والحجارة على مندوبيه الذى تفاوض بإسمه مع العلماء ، عند عودته إلى سيده .

ولم يكن في وسع خورشيد باشا أن يفي بما وعد ، وكان العلماء يعرفون ذلك ، خاصة وأن جنود الدلاء كانت تطالب بمرتبات ثلاثة أشهر ، وكانت الخزانة خاوية . وفي نفس الوقت استمر محمد على يقابل المشايخ والعلماء والزعماء . وبضم صوته لصوتهم ، ويعرض عليهم خدماته ووساطته ؛ وكان قد نجح ، في نفس الوقت ، في منع قوات الارنؤود من القيام بعمل مشكلات مع الاهالى . ولاشك في أن محمد على كان يتمتع ببعض الثروة التى تسمح له بشراء الرجال ، واسكات صوتهم ؛ وذكر بعض القناصل أنه كان قد أرسل أمره إلى وكيله في استانبول بتقديم الهدايا لكبار الشخصيات بإسمه في عاصمة الدولة . وأصبح محمد على قائد قوات الارنؤود في شبه تحالف مع الاهالى والمشايخ ، في نفس الوقت الذى اضطر فيه خورشيد باشا إلى بذل مجهود لإخراج جزء من قوات الدلاء من القاهرة ؛ فزاد

الوالى ضعفا على ضعف ، فى الوقت الذى زادت فيه قوة محمد على .  
أما فيما يتعلق برواتب الارنؤود المتأخرة ، والتى كانت قد بلغت سبعة أشهر ،  
فإن محمد على قد وافق على أن يتسلم نصفها ، ويؤجل النصف الآخر ؛ ووافق  
كذلك على أن يخرج بعض قوات الارنؤود من جديد لمحاربة المماليك فى الصعيد ،  
ولكن على أساس بقاء بقية هذه القوات فى القاهرة ، وبقاء معها فى العاصمة .  
وكان خورشيد باشا يعلم أنه لن يتمكن من حكم مصر مادام محمد على موجودا  
فيها ، فسمى لدى الباب العالى لإستصدار فرمان بتولية محمد على ولاية أخرى  
بعيدا عن مصر ؛ ونجح فى ذلك ، وصدر فرمان بتولية محمد على ولاية جدة .  
وفى اليوم الثانى للهدنة المعلنة فى القاهرة ، أبلغ خورشيد باشا محمد على بنياً  
وصول هذا فرمان ، وطلب إليه أن يصعد إلى القلعة لتتم هناك مراسم التقليد  
والتعين . ولكن محمد على خشى من وجود مؤامرة ، ورفض الصعود إلى القلعة ،  
وأظهر استعدادة لمقابلة خورشيد باشا فى أى مكان آخر . ثم توسط العلماء ،  
واختاروا منزل سعيد أغا ، وكيل دار السعادة ، وكان من أصدقاء محمد على ،  
مكانا للمقابلة . وفى يوم ١٠ مايو نزل خورشيد باشا من القلعة إلى هذا المنزل ،  
وكان محمد على قد سبقه إلى هناك ، ومعه جمهور كبير من المشايخ والعلماء ، ومن  
الاهالى وقرى فرمان ، ولبس محمد على الفروة والقابوق ، شارة الولاية ،  
وأصبح واليا ، مثل خورشيد باشا ، وأصبح له نفس المقام . وعند عودة محمد على  
إلى داره فى الازبكية ، أخذ ينثر الذهب فى طريقه على الاهالى ، وكانت لذلك  
دلالة كبيرة فى وقت استحكمت فيه الضائقة المالية فى البلاد . وحين طلب إليه  
الجنود دفع رواتبهم المتأخرة ، أحالهم إلى خورشيد باشا المسئول عنهم ؛ إذ أنه  
لم يعد مسئولاً عما يحدث فى مصر . وزاد خوف الجنود من ضياع رواتبهم ،  
فزاد ضجيجهم ، وطالبوا برأس خورشيد باشا ؛ وعمل محمد على على ملاطفتهم ،

وانتشرت اشاعة في القاهرة بأنهم قد حبسوا خورشيد باشا ، وإن كانت بدون أى أساس ؛ ولكنها أدت إلى فرح الاهالى ، وفرح الجنود بها ؛ ودل ذلك على أنهم أصبحوا لا يرغبون في بقاء هذا الرأى .

وكان حسن باشا ، القائد الثانى لقوات الانزود ، قد اصطحب معه خورشيد باشا إلى منزله ، محافظة على حياته ؛ ثم أصدده في اليوم التالى إلى القلعة ، في آخر الليل ، تجنباً لإراقة الدماء ، وبعد أن قطع عهداً على نفسه بدفع الرواتب المتأخرة . والمهم هو أن ذلك العمل قد انقص من هيئة خورشيد باشا التى كانت قد بقت له في نظر الاهالى . ومنذ اليوم التالى ، قام خورشيد باشا باعلان نيته على فرض إمارة على أهل البلد ، وأهالى العاصمة ، لدفع رواتب الجنود . فنارت ثائرة أهالى القاهرة ، وانتشر الهياج ، وأعلن الاهالى أنهم لن يدفعوا أى ضريبة جديدة . فأسقط في يد خورشيد باشا ، ووقع بين نارين : نار الاهالى ونار الجنود . وظلت حوائط القاهرة مغطاة ، وظلت الاهالى ثائرة ، خاصة وأن الانباء قد انتشرت بأن خورشيد باشا قد عجز عن إخراج بقية جنود الدلاة من البلاد ، وأنهم قد قاموا بختطف بعض النساء والأولاد ، وصاروا يبيعونهم فيما بينهم . ولم يكن في وسع الاهالى عامة ، ولا في وسع المشايخ والعلماء خاصة ، أن يسكتوا أكثر من ذلك عما يحدث .

### ٣ - وصول محمد على إلى السلطة :

لقد تطلب الموقف تدخل العلماء والمشايخ لحسم الأمر ، ولإنهاء هذا النزاع ، والقضاء على هذه الفوضى التى سادت البلاد . وكانت أسهم محمد على قد ارتفعت باستمرار ، في الوقت الذى ضاعت فيه كل قيمة لأسهم خورشيد باشا .

وفي صبيحة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ ، ركب المشايخ والعلماء إلى بيت القاضي ، الذى كان في نفس الوقت هو دار المحكمة ، وجلس الشرع . وصاروا في مظاهرة

كبيرة ، شارك فيها المنعمون ، والعامّة والأطفال ، وتجمهروا في فناء المحكمة ، وأخذوا يهتفون : « شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم » ؛ وكان البعض يهتفون : « يارب يا متجلى أهلك العثماني » . وطلب المشايخ والعلماء من القاضي أن يحضر كبار رجال الحكومة ، حتى يستمعوا إلى مطالب الشعب ، ويعملوا على تحقيق العدالة . وبعد مجيئهم ، أعلن لهم المشايخ أن أحداً لن يدفع الضريبة التي كان خورشيد باشا قد قررها في اليوم السابق ؛ وأنهم لن يعترفوا بسلطته إلا إذا خضع للشروط التي رأوها كفيلة بإعادة الأمن إلى القاهرة ، وإلغاء مفساد الجنود ، ووضع حد لظلم الباشا . وانتهى الأمر بكتابة عرض حال بالمطالب ، ضمنوه مساوئهم حكم خورشيد باشا ، وضمنوه كذلك مطالبهم ، والتي كانت تلخص في ضرورة عدم إقامة القوات في القاهرة ، وانتقالها إلى الجيزة ، وعدم السماح للجنود بدخول القاهرة بسلحهم ، إلا إذا كانوا مكلفين بحفظ الأمن ، وبمنع فرض أية ضريبة على المدينة ، وإعادة المواصلات مع الصعيد ، وإعداد الحراسة اللازمة لقوافل الحجاج .

وكان خورشيد باشا في القلعة ، واعتقد أن في وسعه أن يتخلص من رؤساء هذه الحركة ، ودعاهم إلى الحضور لديه ، ولكنهم لم يجيئوه إلى ذلك ، وخشوا من وجود مؤامرة بعد أن فرضوا عليه شروطهم . ثم اجتمعوا في بيت القاضي ، في يوم ١٣ مايو ، وفي هذا اليوم أصر السيد عمر محكرم على ضرورة خلع خورشيد باشا ، وعزله عن الولاية . وكانت الجماهير تملأ الشوارع المحيطة ، وكانت تأمل في وقوع أي تغيير يشر بإنهاء هذه الأوضاع الفاسدة . فارتفعت الصيحات بضرورة عزل خورشيد باشا . ثم استقر رأي العلماء والمشايخ وزعماء الأتالي على ضرورة تعيين محمد علي ولياً على مصر . وذكروا لمحمد علي أنهم لا يريدون خورشيد باشا ، وذكروا له أنهم لا يريدون غيره هو : « وتمكنوا والياً علينا

بشروطنا ، لما تنسجه فيك من العدالة والخير ، وتمنع محمد علي في أول الأمر ، ثم رضى ، وأحضروا له كركا ، وألبسوه له ، ونادوا بذلك في الشوارع . ووافق محمد علي على تولي الولاية ، بنفس الشروط التي لم يوافق عليها خورشيد باشا ، نتيجة لعدم وجود الأموال لديه ، لدفع رواتب الجنود ، وإخراجهم بالتالي من القاهرة . وأبلغ المشايخ هذا الخير لخورشيد باشا ، ولكنه رفض الامتثال ، وذكر أنه مولى من طرف السلطان ، فلا يزل بأمر الفلاحين . واستقر عزمه على المقاومة ، خاصة وأنه كان في القلعة ، وربما كان يأمل في الاستناد إلى المماليك ، أو في وقوف الباب العالي إلى جانبه . ولكن خورشيد باشا وجد نفسه محاصراً في القلعة ، رغم وجود ١٥٠٠ جندي معه . وكتب خورشيد باشا إلى جنود الدلاة ، الذين كانوا لا يزالون في قلوب ، وطلب إليهم العودة إلى القاهرة ، لمعاونته في المحافظة على سلطة الدولة ، والقضاء على خطر الفلاحين . ولم يكن الأمر سهلاً أمام محمد علي : فهناك المماليك الذين قد ينضمون لخورشيد باشا ، وهناك جنود الولاة ، وهناك الباب العالي ؛ هذا علاوة على إصرار خورشيد باشا على المقاومة . وكان في وسع محمد علي أن يعتمد على تسليح الأهالي ، ولكنهم قد يهددوه يوماً بتوجيه نفس السلاح ضده . ولذلك فإنه عمل على حسم الموقف بكل سرعة ، وعلى أساس التفاهم مع خورشيد باشا لإنهاء هذا الوضع ، حتى يقول الباب العالي كلمته في الموقف . وعهد محمد علي إلى المشايخ باقتناع خورشيد باشا بترك العناد وكتبوا وثيقة بما استقر الرأي عليه ، حتى يعطوا للموقف صيغة قانونية وشرعية ، وذلك في يوم ١٦ مايو . كما كتب المشايخ إلى استانبول ، في يوم ١٩ مايو ، يبررون موقفهم في أمر عزل خورشيد باشا وتولية محمد علي . ومنذ ذلك اليوم قرر محمد علي أن يستخدم القوة لمساندة قرار العلماء والمشايخ ، حتى لا تفلت منه الفرصة . وقام محمد علي بحاصرة القلعة ، وقام السيد مهر مكرم واجتهد في



مهرىض الناس على الاجتماع والاستعداد . واشترك في حصار القلعة عدد كبير من أبناء القاهرة المسلحين ، ومن قوات الأرنؤود ، وأخذوا يطلقون النيران من على الأسطح ، ومن منارات المساجد . لإزعاج حامية القلعة وسررت روح الثورة في الأهالى ، الشيوخ والأطفال والأغنياء والفقراء ، والكل بالأسلحة والصى والتبايت ، ولازموا السهر بالليل في الشوارع والحدارات . ومع استمرار الحصار ، واستمرار عناد خورشيد باشا ، أمر محمد على بالصعود بالدفاع إلى المقطم ، لضرب القلعة من أعلى الجبل ، وذلك في الوقت الذى تولى فيه السيد عمر مكرم قيادة الجماهير .

وأثبت السيد عمر مكرم أنه قيادة لها قيمتها ؛ وحافظ الأهالى على الأمن ، وأثبتوا أنهم عناصر صالحة لحكم أنفسهم بأنفسهم ؛ وأقاموا المتاريس في الشوارع ، ومنعوا جنود خورشيد باشا من الخروج من القلعة . وشارك في هذه العمليات ما يقرب من أربعين ألفا من الأهالى ، كانوا جميعاً يأتمرون بأمر السيد النقيب ، السيد عمر مكرم .

وكان محمد على يرغب في إنهاء الموقف بطريقة سلمية حتى لا يظهر من جديد بمظهر الماضى حيال من يمثل سلطة الدولة في مصر ؛ وكان لا يثق في نفس الوقت في إمكان استمرار الاتحاد بين قوات الأرنؤود ، كما كان يخشى من موقف المالك ومن موقف الدلاة ؛ ولذلك فإنه كان دائماً من أنصار النقام مع خورشيد باشا . وبدأت المفاوضات بين كبار الضباط الموجودين في القلعة ، وبين قادة الحركة الثورية في القاهرة ؛ واشتملت هذه المفاوضات على ظهور مبدأ جديد بالنسبة للسلطة في مصر ، وكا في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل البلاد ، ومستقبل أهلها ؛ إذ أنه كان قد بلور فكرة اختيار الأهالى للحاكم الذى يتولى أمورهم ، وبلور كذلك فكرة عزل الأهالى لمن لا يرضون منه من الحكام : إنها الجمهورية ، والسلطة

فيها الشعب ، والاتخاب بطريق مباشر ، بطريق الاستفتاء .  
وتواجهت هاتان النظريتان : حق حكومة الباب العالي ، وعدم الالتفات إلى موقف الملاحين من ناحية ، وحق أبناء البلاد في عزل الولاة وتعيين غيرهم ، من ناحية أخرى . لقد سارت القاهرة بخطوات سريعة ، وأجبرتها الظروف على أن تقطع في أيام نفس المسافة التي قطعتها بلاد أخرى في أجيال وقرون .

ولم يأت هذا المبدأ من الخارج ؛ بل لقد نادى به العلماء والمشايع ، وبصفتهم المسترلين عن الشرع . وإذا كان البعض قد ذكر ضرورة إطاعة الله والرسول وأولى الأمر ، فإن السيد عمر مكرم قد أجاب بأن المقصود بأولى الأمر في الآية الكريمة هم العلماء ، وحملة الشريعة ، والسلطان العادل ، الذي يسهر على تنفيذ أحكام الشريعة ؛ ومادام خورشيد قد أصبح طاغياً مستبداً فمن حق الشعب أن يعزله .

واستمرت مقاومة خورشيد باشا في القلعة ، وزاد اصرار الأهالي على ضرورة الانسحاب منه . وحتى الفقراء ، فإنهم باعوا ملابسهم ، واستدانوا ، واشتروا الأسلحة . واستمر إطلاق المدافع بين رجال خورشيد باشا في القلعة وبين مدافع محمد علي المنصوبة على جبل المقطم . وكاد هذا السلاح أن يكف عن الضرب ، حين طالب رجاله بدفع رواتبهم ؛ ولكن محمد علي استدان مبلغاً من المال ، لكي يواجه به هذه المشكلة . وحاول خورشيد باشا أن يحبك بعض المقاربات مع بعض الضباط الأرثوذكس ، ولكن محمد علي أظهر يقظة لمواجهة .

واستمر حصار القلعة إلى أن وصلت من الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو أنباء بوصول مندوب من الباب العالي إلى هذا الثغر في يوم ٢٤ ، لإنهاء الإنقسامات الداخلية الموجودة في مصر . ففرح الأهالي كثيراً بهذه الأنباء ، واحتفلوا بها .

وفي نفس الوقت حاول خورشيد باشا أن يكسب الموقف ، ونزلت بعض قواته من القلعة إلى القاهرة ، للدخول إليها ، والسيطرة عليها . ولكن الثوار واجهوا الموقف ، واشتبكوا معهم في معركة هزموا فيها جنود خورشيد باشا . واضطر مندوب الباب العالي إلى التوقف قليلا في رشيد ، إذ أن البلاد كانت في حالة فوضى تامة ؛ وأسرع محمد علي والمشايخ والأعيان بإرسال وفد لاستقباله ، وحراسته على الطريق . ووصل هذا المندوب إلى القاهرة في يوم ٩ يوليو ، وقرأ في بيت محمد علي مرسوما موجها لمحمد علي باشا ، وإلى جدة سابقا ، وإلى مصر حاليا ابتداء من عشرين ربيع الاول ١٢٢٠ ( ١٨ مايو ١٨٠٥ ) حيث رضى بذلك العلماء والرعية . وذكر أن أحمد باشا معزول عن مصر ، وعليه أن يتوجه إلى الاسكندرية حتى يأتيه الامر بالتوجه إلى ولاية جديدة . وشرح البعض أن المندوب المماني كان يحمل فرمانين ، أحدهما لخورشيد باشا ، والثاني لمحمد علي ، وكل منهما لتولية الواحد ولاية مصر ، وعزل الآخر عنها ، حسبما تملى الظروف . وكان مجيء هذا المندوب إلى القاهرة يعني شعوره بسلطة محمد علي ، أو بسلطة الجماهير والقيادة الشعبية التي كانت تصر على توليه الولاية . واضطر خورشيد باشا إلى تقليل ضرب المدفعية من القلعة إلى القاهرة ؛ ولكنه رفض النزول من القلعة ، وعلى أساس أنه يتولى الولاية بخط شريف ، ولا يعزل عنها إلا بأمر السلطان . فاستمر الوضع على ما كان عليه ، إلى أن وصل القبطان باشا إلى مياه أبي قير في يوم ١٩ يوليو ، وحواله ثلاث بوارج ، وفرقاطة وأبريق ؛ وكان السلطان قد دخوله سلطات واسعة لإنهاء الوضع الشاذ الموجود في مصر بأى ثمن . وكان السلطان قد شهد في ذلك الوقت خروج الحجاز من حكمه ، واستيلاء الوهابيين عليه ؛ وكان يخشى من تدخل الانجليز في مصر ، ويخشى كذلك من عودة سلطة المماليك إلى ما كانت عليه ؛ فأعطى قائدا لاسطول هذه السلطات .

وقرر العلماء والمشايخ ارسال عرض حال إلى القبطان باشا يشرحون فيه  
ماحدث ، ولكن سرعان ما جاء وكيل القبطان باشا إلى القاهرة يحمل أمراً إلى  
خورشيد باشا بالنزول من القلعة ، والتوجه حالاً إلى الاسكندرية ؛ وأمر آخر  
إلى محمد علي بالبقاء في القاعة مقامية ، حيث ارتضاه العلماء ، على أن يرسل جنوداً  
إلى الحجاز . وتذرع خورشيد باشا بحاجته إلى الاموال ، لدفع رواتب الجنود  
الموجودين معه في القلعة قبل أن ينزل منها ، وفي يوم ٥ أغسطس أحضر محمد  
علي له الخبثانة كيس التي كان قد طلبها . وفي اليوم التالي نزل خورشيد باشا  
من القلعة ، وتوجه إلى بولاق ، التي أبحر منها في يوم ١١ صوب الاسكندرية .  
وكتب القبطان باشا إلى استانبول ، لتثبيت محمد علي في ولاية مصر ،  
وبذل وكلاء محمد علي جهودهم في العاصمة لافتح الباب العالي بنفس الثمن .  
مستندين في ذلك إلى رغبة العلماء والمشايخ في توليته ، وإلى تمكنه من السيطرة  
على الموقف في مصر ، وتمكنه من إرسال النجدة لقنال الوهايين ، واستخلاص  
الحرمين الشريفين من حكمهم . ونجحت هذه المجهودات ، وصدر فرمان بتعيين  
خورشيد باشا والياً على سالونيك ، وتثبيت محمد علي في حكم مصر . وأبحر خورشيد  
باشا من الاسكندرية ، مع القبطان باشا في ١٢ أكتوبر ، وترك مصر لرجل أثبتت الايام  
نلقبة قوة شخصيه ، وقوة عتاده ، وإصراره على الهدف الذي يرغب في الوصول  
إليه . وفرح الأهالي بهذا الانتصار ، إذ أنه كان تدعيماً لرغبتهم ، وإقراراً  
لسلطتهم . وإذا كان محمد علي سيواجه صعوبات كبيرة في السنوات الأولى لحكمه  
لمصر ، فإن المصريين سيكونون سنداً الرئيسى في التغلب على هذه الصعوبات .  
ودخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل تاريخها الحديث ، مرحلة تميزت  
بوصول قيادة في السلطة انتخبها الشعب . ولكن الموقف كان لا يزال يشتمل على  
كثير من التناقضات ، والتي ستؤثر حركتها وتطورها ، وفي علاقتها مع بعضها ،  
على المرحلة القادمة من تاريخ مصر الحديث .

## المراجع

- إبن إياس ؛ محمد بن أحمد ... الحنفى ؛  
بدائع الزهور فى وقائع الدهور . الطبعة الثانية .  
القاهرة ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ .  
الجزئين الرابع والخامس .
- أحمد بن زنبيل ؛  
تاريخ السلطان سليم خان ...  
القاهرة ، سنة ١٢٧٨ هـ
- إسماعيل سرهنك ؛  
حقائق الأخبار فى دول البحار  
بولاق مصر ، سنة ١٣١٢ هـ - ٣ أجزاء .
- د حسين خلاف ؛  
التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث .  
القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٢ .
- صبحى وحيد ؛  
فى أصول المسألة المصرية .  
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ .
- عبد الرحمن بن حسن بن ابراهيم الجبرتى ؛  
عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .  
القاهرة ، سنة ١٣٢٢ هـ . ٤ أجزاء .
- عبد الرحمن الرافعى ؛  
تاريخ الحركة القومية ، وتطور نظام الحكم فى مصر .  
القاهرة ، النهضة المصرية . ١٩٥٥ .  
جزءان .

على مبارك ؛

الخطط التوفيقية .

القاهرة ، بولاق ، سنة ١٣٠٦ .

( عشرون جزءاً في خمسة مجلدات ) .

د. محمد أنيس ؛

النشاط الأوربي بمصر وجيرانها ؛ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ؛

مصادره ووثائقه .

( المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ؛ ص ١١٣ - ١٣٤ ) .

د. محمد أنيس ؛

الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر .

( المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثامن ؛ ص ١٨٩ - ٢٠٠ ) .

د. محمد أنيس ؛

حقائق عن عبد الرحمن الجبرتي ، مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية .

( المجلة التاريخية المصرية ، المجلدان التاسع والعاشر ؛ ص ٦٩ - ١١٥ ) .

محمد بن أبي سرور البكري الصديقي ؛

الروضة المأموسة في أخبار مصر المحروسة .

د. محمد رفعت رمضان ؛

على بك الكبير .

القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠ .

محمد شفيق غريال ؛

الجزال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع إستقلال مصر في سنة ١٨٠١

القاهرة ، ١٩٣٢ .

محمد شفيق غريال ؛

مصر عند مفترق الطرق ، ١٧٩٨ - ١٨٠١ ( المقالة الأولى ) ترتيب

الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندية

الروزانامة في عهد الحملة الفرنسية . القاهرة ، ١٩٣٦ .

( مجلة كاتبة الآداب - المجلد الرابع - الجزء الأول ) .

د. محمد فهمي لميطة ؛

تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة .

القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

الحملة الفرنسية وظهور محمد علي .

القاهرة ، ١٩٤٢ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

الحملة الفرنسية ، وخروج الفرنسيين من مصر .

القاهرة ، دار الفكر العربي .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ١٨٠١ - ١٨١١ .

القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣ أجزاء

د. محمد مصطفى زيادة ؛

نهاية السلاطين المماليك في مصر .

( المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع ، العدد الأول ؛ ص ١٩٧-٢٢٨ )

نقولا الترك ( المعلم ) ؛

ذكر تملك جمهور الفرنسية الاقطار المصرية والبلاد الشامية .

طبع في مدينة باريز المحمية ، ١٨٣٩ .

نقولا ترك ؛

مذكرات ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت .

القاهرة ، مطبعة لعمد الفرنسية للآثار الشرقية ، ١٩٥٠ .

*Abbate, M. W. ;*

Bonaparte et l'Institut d'Egypte.  
Le Caire, 18۲0.

*Aubigné, d' ;*

Vie de Kléber.  
Paris, 1891.

*Bahgat, A. ;*

Acte de mariage du général Abdallah Menou.  
Le Caire, 1899.  
(Bull. de l'Inst. Eg. 8e Série. No 9.).

*Bahgat, A. ;*

La famille musulmane du général Abdallah Menou.  
Le Caire, 1901.  
( Bull. de l'Inst. Eg. 4e Série. No 1. Année 1900. ).

*Bainville, J. ;*

L'Expédition française en Egypte; 1798 - 1801.  
Le Caire, 1935.  
( Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III. ).

*Baldwin, G. ;*

Narrative of facts of the plunder of the English  
merchants by the Arabs.  
London. ( 1781. ?).

*Baldwin, G. ;*

Political recollections relative to Egypt. London, 1801.

*Belliard, le Comte;*

Mémoires ... écrits par lui-même.  
Paris, 1842. ( 3 Vols. )

*Berlhier, (Maréchal) ;*

Mémoires du ..., Campagne d'Egypte. Paris, 1827.

*Bouchard, Cap. ;*

Journal historique; La chute d'El-Arich ; ( Déc. 1799. ).  
Le Caire, 1945.



*Bréhier, L. ;*

L'Egypte de 1798 à 1910.  
Paris, 1900.

*Browne, W. G. ;*

Travels in Africa, Egypt and Syria.  
London, 1799.

*Bruce, J. ;*

Travels to discover the Source of the Nile,  
Edinburgh. 1799.

*Carré, J. - M. ;*

Voyageurs et écrivains français en Egypte.  
Le Caire, 1932. ( 2 Vols. )

*Cattaui, Joseph-Edmond ;*

Histoire des rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte  
du XVIII e siècle a 1841.  
Paris, 1919.

*Champolion-Figeac ;*

Fourier et Napoléon. - L'Egypte et les cent jours.  
Paris, 1844.

*Charles-Roux, F. ;*

L'Isthme et le canal de Suez.  
Paris, 1901.

*Charles-Roux, F. ;*

La politique française en Egypte à la fin du XVIII e  
Siècle.  
( Rev. Hist., 1906. Tome 91. P. 567 ).

*Chales-Roux, F. ;*

Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIII e Siècle.  
Paris, 1907.

*Charles-Roux, F. ;*

Les origines de l'Expédition d'Egypte.  
Paris, 1910.

*Charles-Roux, F. ;*

Autour d'une route; L'Angleterre, L'Isthme de Suez et  
l'Egypte au XVIII<sup>e</sup> siècle.

Paris, 1922.

*Charles-Roux, F. ;*

Le Projet français de commerce avec l'Inde Par Suez  
sous La règne de Louis XVI.

Paris, 1925.

*Charles-Roux, F. ;*

L'Angleterre et l'Expédition française en Egypte.

Le Caire, 1925. ( 2 Vols. )

*Charles-Roux, F. ;*

Bonaparte Gouverneur d'Egypte.

Paris, 1933.

*Combe, Et. ;*

L'Egypte Ottomane.

Le Caire, 1935.

( Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III. )

*Dehérain Henri ;*

L'Egypte Turque.

Paris, 1931.

( Histoire de la Nation Egyptienne. Tome V. ).

*Delacroix, D. ;*

Bonaparte en Egypte ( 1798-1801 ).

Paris, 1899.

*Description de L'Egypte, ou recueil des observations et des*

recherches qui ont été faites en Egypte pendant l'expédition  
de l'armée française.

Paris, 1809-1828. 9 Vols. de texte et 14 Vols. de Planches.

*Douin, G. ;*

La flotte de Bonaparte sur les côtes d'Egypte. Les  
prodromes d'Aboukir.

Le Caire, 1922.

*Douin, G. ;*

L'Egypte de 1802 à 1804. Correspondance des consuls de  
France en Egypte.  
Le Caire, 1925.

*Douin, G. ;*

L'Egypte indépendante « projet du 1801. »  
Le Caire, 1927.

*Douin, G. ;*

L'Angleterre et L'Egypte : la politique mameluke.  
Le Caire, 1929. ( 2 Vols. )

*Douin, G. ;*

Le retour de Bonaparte d'Egypte en France.  
Le Caire. 1941.

*Ernouf, le baron ;*

Le Général Kléber.  
Paris, 1876.

*Garçon, M. ;*

Kléber ( 1753-1800 ) .  
Paris, 1936.

*Ghorbal, Shafik ;*

The beginnings of the Egyptian Question and the rise of  
Mehemet Ali.  
London, 1928.

*Guitry, Comt. ;*

L'Armée de Bonaparte en Egypte 1798-1799.  
Paris, 1897.

*Hoskins, H. L. ;*

British routes to India.  
London, 1928.

*Kammerer, A. ;*

La Mer Rouge.  
Le Caire, 1929-1949. ( 3 Tomes en 7 Vols. )

*La Jonquière, de ;*

L'Expédition d'Egypte ( 1798-1801 ).  
Paris, 1899-1907. ( 5 Vols. ).

*La Meurthe, Le Cte Boulay de ;*

Le Directoire et l'Expédition d'Egypte.  
Paris, 1885.

*Lucas-Dubreton, J. ;*

Kléber ( 1753-1800 ) .  
Paris, 1937.

*Lusignan, S. ;*

A history of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman  
Porte.  
London, 1783.

*Masson, P. ;*

Histoire du commerce français dans Le Levant au XVIII e  
siècle. Paris.

*Menzies, J. ;*

History of the late expedition to Egypt, under the  
command of Lieut.General Sir Ralph Abercromby.  
Glasgow, 1803.

*Manier, H. ;*

Tables de la Descripton de L'Egypte.  
Le Caire, 1943.

*Rigault, G. ;*

Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de  
l'expédition d'Egypte ( 1799-1801. )  
Paris, 1911.

*Rousseau, M. F. ;*

Kléber et Menou en Egypte ... documents.  
Paris, 1900.

*Saint-Priest, Le Comte de,*

Memoires sur L'Ambassade de France en Turquie.  
Paris, 1877.

*Savant, Jean ;*

Les Mamelouks de Napoléon.  
Paris, 1949.

*Savary, C. ;*

Lettres sur L'Egypte.  
Paris, 1785. ( 3 Vols. ).

*Sonnini, Gh. ;*

Voyage dans la haute et basse d'Egypte.  
Paris, 1798.

*Testa, Le baron de ;*

Recueil des traités de la Porte Ottomane.  
Paris, 1864-1896. ( Vol. II. )

*Tott, baron de ;*

Mémoires sur les Turcs et les Tartares.  
Amsterdam, 1784. ( 4. Vols. )

*Treccourt, Jean-Baptiste ;*

Mémoires sur L'Egypte; année 1791.  
Le Caire, 1942.

*Turc, Nicolas ;*

Chroniques d'Egypte, 1798-1804.  
Le Caire, 1950.

*Vagnier, R. et Ventura, J. ;*

Kléber en Egypte.  
Paris, 1899.

*Volney, C. F. ;*

Voyage en Syrie et en Egypte.  
Paris, 1787. ( 2 vols. ).

*Wiet, Gaston. ;*

Deux Mémoires inédits sur L'Expédition d'Égypte.  
Le Caire, 1941.

*Wilson, Sir R. T.;*

History of the British Expedition to Egypt.  
London. 1802. ( 2 vols )

*Wood, A. ;*

History of the Levant Company.  
Oxford, 1935.

## محتويات الكتاب

مقدمة :	٥
تمهيد :	٩

### الباب الاول

الفتح العثماني لمصر	٤١
الفصل الاول : نمو النظام الإقطاعي في مصر	٤٣
١ - الإزدهار التجاري	٤٣
٢ - نمو الإقطاع	٤٦
٣ - الصناعة والحرف	٤٩
٤ - حكم المالك	٥٢
الفصل الثاني : عملية التوسع العثماني	٥٤
١ - تحول طرق التجارة	٥٤
٢ - التوسع العثماني	٥٩
٣ - حمية الصدام مع سلطنة المالك	٦٢
الفصل الثالث : إسبلاء العثمانيين على سوريا	٦٨
١ - الإستعداد	٦٨
٢ - التقدم إلى سوريا	٧٤
٣ - معركة مرج دابق	٧٩
٤ - نتائج المعركة	٨٣
الفصل الرابع : إسبلاء العثمانيين على مصر	٨٦
١ - مبايعة طومان باي	٨٦

- ٢ — غرة ومعركة بيسان ... .. ٩٠  
٣ — الاستعداد ... .. ٩٦  
٤ — موقعة الريدانية ... .. ١٠٠  
الفصل الخامس: تصفية سلطنة المماليك ... .. ١٠٤  
١ — استمرار المقاومة ... .. ١٠٤  
٢ — القبض على طومان باى وإعدامه ... .. ١١٠  
٣ — الحجاز واليمن ... .. ١١٣  
٤ — الأسس الجديدة للحكم ... .. ١١٩

### الباب الثانى

- الحكم العثماني لمصر ... .. ١٢٧  
الفصل السادس: الوالى ... .. ١٢٩  
١ — الولاة العثمانيون ... .. ١٢٩  
٢ — وصول الوالى واختصاصاته ... .. ١٣٤  
٣ — المالية ... .. ١٣٨  
٤ — الجبوية ... .. ١٤٣  
٥ — عزل الولاة ... .. ١٤٦  
الفصل السابع: القوات البرية والبحرية ... .. ١٥٠  
١ — الوجاقات ... .. ١٥٠  
٢ — الإنكشارية ... .. ١٥٢  
٣ — البحرية ... .. ١٥٤  
٤ — مساعدة الدولة العثمانية فى حروبها ... .. ١٥٧



الفصل الثامن: الممالك والكشاف والبكوات ... ١٦٠

١ - الممالك ... ١٦٠

٢ - الكشاف ... ١٦٤

٣ - البكوات ... ١٦٨

الفصل التاسع: خصائص الحكم العثماني ... ١٧٩

١ - الطبقة ... ١٧٩

٢ - الاستغلال ... ١٨٦

٣ - الجمود والرجعية ... ١٨٨

٤ - روح التضامن والمناخ الإسلامى ... ١٩١

الفصل العاشر: التخلف الإقتصادى ... ١٩٥

١ - الزراعة ... ١٩٥

٢ - الصناعة ... ١٩٩

٣ - التجارة ... ٢٠٣

٤ - الإدارة المالية ... ٢٠٨

الباب الثالث

القرن الثامن عشر ... ٢١٣

الفصل الحادى عشر: النصف الأول من القرن الثامن عشر ... ٢١٣

١ - الانكشارية والعزب ... ٢١٣

٢ - جركس بك ... ٢١٩

٣ - عثمان بك كنيا وأعرانه ... ٢٢٤

٤ - إبراهيم بك كنيا ... ٢٢٧

الفصل الثاني عشر: على بك الكبير ..... ٢٣٤

١ - شيخ البلد ..... ٢٢٤

٢ - الأفراد بالحكم ..... ٢٤٢

٣ - ضم الحجاز ..... ٢٤٦

٤ - ضم الشام ..... ٢٥١

الفصل الثالث عشر: محمد بك أبو الذهب ..... ٢٥٨

١ - العودة من الشام ..... ٢٥٨

٢ - أبو الذهب في القاهرة ..... ٢٦٣

٣ - معركة الصليحة ..... ٢٦٨

٤ - حكم محمد بك أبو الذهب ..... ٢٧٠

الفصل الرابع عشر: إبراهيم بك ومراد بك ..... ٢٧٦

١ - انتقام السلطة ..... ٢٧٧

٢ - حملة حسن باشا على مصر ..... ٢٨١

٣ - سيطرة اسماعيل بك الكبير ..... ٢٩٤

٤ - عودة إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ..... ٣٠٣

الفصل الخامس عشر: بداية التطور الاجتماعي والسياسي ..... ٣١١

١ - ضعف السلطة ..... ٣١١

٢ - سوء الأحوال الاقتصادية ..... ٣١٨

٣ - بداية تحرك القيادات الوطنية ..... ٣٢٢

٤ - الاطماع الأجنبية وازدياد أهمية طريق الهند ..... ٣٢٧

### الباب الرابع

الحملة الفرنسية على مصر ... .. ٢٢٢

الفصل السادس عشر : الحملة واحتلالها لمصر ... .. ٢٢٥

١ - مشروع الحملة والاستعداد ... .. ٢٢٥

٢ - احتلال الاسكندرية والقاهرة ... .. ٢٤٣

٤ - نظم الحكم الجديدة ... .. ٢٦١

٤ - موقعة أبي قير البحرية ونتائجها ... .. ٢٦٨

٥ - الديوان العام ... .. ٢٧٢

الفصل السابع عشر : مقاومة الحملة ... .. ٢٨٣

١ - ثورة القاهرة الاولى ... .. ٢٨٣

٢ - المقاومة في الاقاليم ... .. ٢٩٥

٣ - الحملة على سوريا ... .. ٤١٥

٤ - استمرار المقاومة ... .. ٤٢٤

٥ - معركة أبي قير البرية ... .. ٤٢٥

الفصل الثامن عشر : مصر وقيادة الجنرال كليبر ... .. ٤٤٥

١ - إتفاقية العريش ... .. ٤٤٥

٢ - موقعة عين شمس ... .. ٤٥٨

٣ - ثورة القاهرة الثانية ... .. ٤٦٤

٤ - مقتل الجنرال كليبر ... .. ٤٧٩

الفصل التاسع عشر : قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة ... .. ٤٨٧

١ - الجنرال مينو وسياسته ... .. ٤٨٧

٢ - الحملة الانجليزية العثمانية ومعركة كانوب ... .. ٤٩٦

- ٢ - الزحف وتسليم القاهرة ... .. ٥٠٥
- ٤ - خروج الحملة من مصر ... .. ٥١٦
- الفصل العشرون : نتائج الحملة على مصر ... .. ٥٢٠
- ١ - النتائج العسكرية ... .. ٥٢٠
- ٢ - النتائج الاقتصادية ... .. ٥٢٦
- ٣ - النتائج الاجتماعية ... .. ٥٢٩
- ٤ - النتائج السياسية ... .. ٥٣٤
- ٥ - النتائج العلمية ... .. ٥٣٨

## الباب الخامس

### عصر الفوضى

- والنزاع على السلطة ... .. ٥٤٩
- الفصل الواحد والعشرين : القوى في الميدان ... .. ٥٥١
- ٢ - الفرنسيون ... .. ٥٥١
- ٢ - الانجليز ... .. ٥٥٣
- ٣ - الانراك ... .. ٥٥٤
- ٤ - المالك ... .. ٥٥٧
- ٥ - القوى الوطنية ... .. ٥٦٠
- الفصل الثاني والعشرين : الصراع بين القوى ... .. ٥٦٤
- ١ - محاولة التخلص من المالك ... .. ٥٦٤
- ٢ - ولاية خسرو ياشا ... .. ٥٦٩
- ٣ - قائممقامية طاهر ياشا ... .. ٥٧٦

الفصل الثالث والعشرين : إكتلاف المالك والأرتزود ... .. ٥٨٣

١ - مطاردة خسرو باشا ... .. ٥٨٣

٢ - ولاية على باشا الجزائرلى ... .. ٥٨٥

٣ - مطاردة محمد بك الألفى ... .. ٥٩٣

٤ - نهاية الإكتلاف ... .. ٥٩٥

الفصل الرابع والعشرين : ولاية خورشيد باشا ووصول محمد على إلى السلطة ٦٠١

١ - حكومة خورشيد باشا ... .. ٦٠١

٢ - النزاع بين خورشيد ومحمد على ... .. ٦١٠

٣ - وصول محمد على إلى السلطة ... .. ٦١٦

مراجع الكتاب ... .. ٦٢٣

محتويات الكتاب ... .. ٦٣٣

تم بحمد الله ، طبع هذا الكتاب في  
شركة الاسكندرية للطباعة والنشر  
تليفون ٣٥٨٤١  
السيد ابراهيم محمد  
مدير شركة الاسكندرية للطباعة والنشر



## بيان الكتب التاريخية

الدكتور عبد العزيز الشناوى

جمال الدين الشيال

١ - السخرة فى حفر قناة السويس

٢ - تاريخ دولة أباطرة المغول الإسلامية فى الهند